أحمد قريع

أبو علاء

# الرّواية الفلسْطينيّة الكامِلة للمُفاوضات
## مِن أوُسْلو إلى خريطةِ الطريق

١

# مُفاوَضات أوُسْلو
## ١٩٩٣

مؤسسة الدراسات الفلسطينية



تصميم الغلاف

**عِبَر حامد**

**مؤسسة الدراسات الفلسطينية**

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.


شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب.: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩ . فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut - Lebanon
Tel.: 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

# الإهداء

إلى ذكرى أبي الذي علمني
الصبر والصمود والصدق
وإلى ذكرى والدتي التي علمتني
الحب والعطف والحنان

أحمد قريع (ابو علاء)

# الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات
## من أوسلو إلى خريطة الطريق

# ١
# مفاوضات أوسلو
## ١٩٩٣

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Al-riwāyah al-filasṭīnīyah al-kāmilah lil-mufāwaḍāt – min Oslo ilá kharīṭat al-ṭarīq:
1-mufāwaḍāt Oslo, 1993
Aḥmad Qurei' (Abū 'Alā')

The Complete Palestinian Account of the Negotiations – From Oslo to the Road Map:
1-Oslo Negotiations, 1993
Ahmad Qurei (Abu Ala)


ISBN 9953-453-08-X

الطبعة الأولى - بيروت
تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

# المحتويات


مقدمة ........................................ ١

الفصل الأول: من أوسلو إلى أبو ديس/ القدس ........ ١٥

الفصل الثاني: في الطريق إلى أوسلو ........ ٣٧

الفصل الثالث: الوصول إلى أوسلو ........ ٥٩

الفصل الرابع: الصنارة والطعم ........ ٧٣

الفصل الخامس: بين الرمل والماء ........ ٩٥

الفصل السادس: تسمية الولد باسمه ........ ١١١

الفصل السابع: عدوّك رقم واحد ........ ١٣٧

الفصل الثامن: القادم الجديد المحامي الكولونيل ........ ١٥٧

الفصل التاسع: التمهيدات والاستكشافات ........ ١٧٧

الفصل العاشر: شربوا من الكأس ذاتها ........ ٢٠١

الفصل الحادي عشر: حرب الوثائق ........ ٢١١

الفصل الثاني عشر: تحرك عقارب الساعة ........ ٢٢٥

الفصل الثالث عشر: فصل أخير ولم تكتمل الرواية ........ ٢٣٩

الفصل الرابع عشر: إتمام غلق الدائرة ........ ٢٥٩

الفصل الخامس عشر: الباب الملكي لعبور المحيط ........ ٢٧٩

الفصل السادس عشر: إغناء الذاكرة البصرية ........ ٣١٣

الفصل السابع عشر: تحريك الجمرات بأيد عارية ........ ٣٢٩

الفصل الثامن عشر: الفلسفة والمنهج والاستراتيجيات ........ ٣٦٥

ملاحق وثائقية .................................. ٤٠١
ملحق الفصل الأول رقم (١): أفكار حول العوائد المتوقعة من السلام
والتعاون الاقتصادي الإقليمي ............ ٤٠٣
ملحق الفصل الثالث رقم (٢): الجولة الأولى: محضر اللقاء
في ٢١/١/١٩٩٣ .................. ٤١١
ملحق الفصل الرابع رقم (٣): محضر اجتماعات الجولة الثانية ........ ٤١٩
ملحق الفصل السابع رقم (٤): محضر اجتماعات الجولة الخامسة ..... ٤٢٧
ملحق الفصل الثامن رقم (٥): محضر اجتماعات الجولة السادسة ..... ٤٤١
ملحق الفصل التاسع رقم (٦): محضر اجتماعات الجولة السابعة ...... ٤٦٥
ملحق الفصل العاشر رقم (٧): محضر اجتماعات الجولة التاسعة ...... ٤٧٥
ملحق الفصل الحادي عشر رقم (٨): محضر اجتماعات الجولة العاشرة ٤٨٥
ملحق الفصل الثاني عشر رقم (٩): محضر اجتماعات الجولة
الحادية عشرة .................. ٤٩٥
ملحق الفصل الثالث عشر رقم (١٠): محضر اجتماعات الجولة
الثانية عشرة .................. ٥٠٣
صُوَر .................................. ٥٠٩



# مُقـدّمـة

لعل فيضاً من الأسئلة الاستفهامية، وجملةً من علامات التعجب والاستفهام، سيطفوان على الذهن، لدى كل من يقرأ أو يتصفح أو يتناهى إلى سمعه صدور هذا الكتاب متأخراً مدة تزيد على عشرة أعوام، فيما يتعلق باتفاق أوسلو الذي شغل الرأي العام، واستقطب جل الاهتمامات السياسية في المنطقة وخارجها ردحاً طويلاً من الوقت، وكان محل عدد لا يحصى من الحوارات والمقابلات والندوات، وأُهرق فيه من الحبر أكثر مما أُهرق في أي اتفاق أو معاهدة أُخرى، وصدرت في شأنه عشرات الكتب، وآلاف المقالات والتقارير والمذكرات والتحقيقات، التي لم تخل منها مطبوعة بأي لغة على وجه الأرض، ولا سيما العربية والعبرية، وحاز استقبالاً واحتفالاً دوليين لا سابق لهما، وناله من التأييد والمعارضة - على حد سواء - ما لم ينله أي اتفاق أو موقف أو محطة أو تحول أو قرار سياسي من قبل.

ويبدو لي مثل هذه الأسئلة والتساؤلات مشروعاً تماماً، ومفهوماً إلى أبعد الحدود. إذ على الرغم من أنه كان من واجبي ومن حقي، كرئيس لفريق المفاوضات الذي أنجز هذا الحدث المهم، أن أقدم للمواطن الفلسطيني والعربي، وللعالم أيضاً، الرواية الفلسطينية الحقيقية والفعلية لما حدث عبر هذه القناة التفاوضية، فإنني تلكأت وأجلت وتذرعت لنفسي، ولغيري، بشتى الأعذار التي لم تعد مقنعة الآن. وعليه فهذا الكتاب يصدر بعد مدة طويلة نسبياً، بشأن حدث سياسي كبير ومثير، كان بمثابة نقطة تحول مهمة في مجرى الصراع، وقال فيه بعض صانعيه ما عندهم من قول، وقال فيه كتّاب وباحثون وصحافيون ما تيسر لهم من معطيات، جزء منها صحيح وأجزاء منها جانبها الصواب، بينما التزم واحد من الشهود الأساسيين الصمت كل هذه الأعوام الطويلة، وآثر أن يترك لغيره الحديث عما شارك هو بصورة كلية في صنعه، وسكن قلبه وعقله، بل استولى على روحه، وارتبط من ثم باسمه، وغدا بمثابة فصل خاص ومميز من فصول حياته السياسية، وأبرز ما حققه على المستوى الشخصي من إنجاز لقضية شعبه الوطنية، الأمر الذي يمنح مثل هذه الأسئلة المفترضة لديّ منذ البداية، قدراً كبيراً من المشروعية، ويجعلني متفهماً لها سلفاً، ومتقبلاً لها من دون تحفظ.

إذاً، هذا هو كتابي، أو قل روايتي عن مفاوضات أوسلو، أقصها الآن بعد أكثر من عشرة أعوام طافحة بالتطورات والآلام والآمال، الدم والحبر، النجاحات

والإخفاقات، عواصف الشك، سوء التقدير، حسن التدبر، التلاوم والتحامل والتناحر، وما إلى ذلك من خاصيات مشابهة طبعت حقبة ما بعد توقيع هذا الاتفاق، وميزت مرحلة ناءت ولا تزال تنوء بالوقائع والمطامح والتقلبات والتداعيات المترتبة والمتصلة بهذا الاتفاق الذي لا سابق له في عمر الصراع الممتد عبر عقود وأجيال ومنابر وساحات وتحولات أقامت وأقعدت، وغيّرت وبدّلت كثيراً من المعطيات والرؤى والمفاهيم، وأعادت إنتاج حقائق سياسية وجغرافية وديموغرافية، يغصّ بها المشهد الإقليمي والكوني المترامي الأطراف، ويمتلئ بها الواقع العياني القائم عن ذات الشمال وعن ذات اليمين.

وليس من شك في أن الأسئلة المبكرة التي ستتبادر إلى الذهن هي من نوع: لماذا هذا الكتاب الآن؟ وهل هناك ما لم يُقلْ بعد عن هذا الاتفاق الذي تناولته أقلام كتّاب من شتى المواقع والاتجاهات والمنطلقات، على مدى نحو عقد كامل من السنوات؟ما الذي يمكن إضافته إلى كتب رصينة، وأُخرى أقل رصانة، صدرت بمختلف اللغات، وتراصفت فيها الحقائق مع أنصاف الحقائق، وتزاحمت على متنها التفصيلات والعناوين وأحياناً الأراجيف، واحتشدت بين دفتيها التواريخ والتقارير والأسماء والقراءات المتعسفة والوقائع الملتبسة، وطفحت على صفحاتها التقويمات الموضوعية وأشباهها من التقديرات المرتجلة والتخمينات والإسقاطات، والأفكار الجاهزة المسبقة الصنع؟ وما هي الحكمة؟ وما هو القصد والغاية من خروجي الآن عن حالة كانت أقرب ما تكون إلى حالة الصمت؟ أو قل الإدلاء بدلوي الشخصي بين كل الدلاء التي غرفت بغزارة من بئر هذا الاتفاق العميق، بانتقائية حيناً، واستعجال في أغلب الأحيان، كي لا نقول لاستخدامات سياسية موجهة، تم فيها وضع الاستخلاصات الجاهزة قبل وضع المقدمات، وقراءة الحقائق؟ إزاء ذلك كله، فقد كان السؤال الذي أخذ يلح عليّ طوال الوقت، ولا سيما في الأعوام القليلة الماضية: هل يحق لي، أنا الذي كنت واحداً من عدد من الشهود القليلين جداً على كل الوقائع وسائر التفصيلات، أن أواصل حالة الإعراض والنأي والتحفظ من تقديم الحقيقة كما هي، وتدوين الشهادة الشخصية وفق سياقاتها الداخلية، وعرض الرواية من وجهة النظر الفلسطينية بكل تفصيلاتها وأهم أحداثها كاملة غير منقوصة؟ وهل يجوز لي، أنا الذي حملت مع عدد لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة جمرات تلك المفاوضات السرية، بكل مخاطرها وتحدياتها، بين راحتي، وقلّبتها مع فريق من المساعدين بأصابع يدي، ومضيت مع زملاء آخرين سيرد ذكرهم فيما بعد، ناهيك عن عدد كثير من الكوادر والمختصين الذين عملوا معي، ولم يعرفوا ما كان يدبر



آنذاك، أن أحرم المضارع السياسي الفلسطيني، بل الأجيال المقبلة، حقيقةَ واقعةٍ تاريخية كبرى، عايشتها عن كثب، وساهمت في صنعها مباشرة، وشاركت في تكوينها وكتابة نصها جملة جملة، وخضت غمار قناتها السرية الباردة الموحشة، من عتبة بيت في تونس إلى غرفة فندقية مغلقة في لندن، إلى قاعات معزولة ومحصّنة في أوسلو، إلى أن انتهت على طاولة بلوطية، كانت شهدت حفل توقيع استقلال النرويج عن السويد سنة ١٩٠٥، في بيت الضيافة الحكومي في العاصمة النرويجية، وذلك في أجواء سرية حرمت الذين ساهموا في تحقيقها، حتى نشرَ خبر صغير عما حققوه من إنجاز سياسي غير مسبوق في تاريخ هذا الصراع، وخصوصاً أن الأمر ظل كذلك إلى أن حان موعد الاحتفال رسمياً، وعلى نطاق دولي واسع، بهذا الحدث الذي تبنته الولايات المتحدة، وقررت دعمه والدفاع عنه بكل ما لديها من نفوذ عالمي كاسح، إذ تم توقيعه في ساحة البيت الأبيض بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣ تحت أضواء واشنطن الساطعة، على مرأى من العالم كله، ووسط حفاوة رسمية أميركية ودولية لا نظير لها من قبل، لدى إنهاء أي صراع إقليمي منذ الحرب الكونية الثانية.

هكذا، تقلبت فكرة إصدار هذا الكتاب بين جنبيّ طويلاً، وأقعدتها قبالتي مراراً، متمحصاً متفحصاً المسألة من جوانبها كافة، استدعيت خلالها المشاهد والصور والذكريات التي لم تبارح الذهن قط، عدت إلى الوثائق والتقارير والمذكرات والمحاضر والملاحظات المدونة على قصاصات متفرقة، استرجعت كل المحطات والوجوه والأسماء والتواريخ والليالي الطويلة، تذكرت كل الهواجس التي استبدت بي، التحسبات التي رافقتني، الآمال التي راودتني، التحديات الذاتية التي غالبتني، الصعوبات الموضوعية التي راوغتني، حالات الاستعصاء التي قاهرتها وقاهرتني، الآفاق الضيقة، الدروب السرية، المطارات البعيدة، الطاولات المكتظة بالأوراق، المذكرات، أعقاب السجائر، بقايا السندويشات ورَجْع المناقشات المتوترة. استدعيت ذلك كله وقلت في نفسي لنفسي: ما لديّ عن كل ما يتعلق بهذا الاتفاق لم يعد ملكي الآن، إنه ملك الناس من حولي ومن بعدي، وما أجلته من بوح وقص، وما احتفظت به في دواخلي من وقائع سردية ورؤى تحليلية آن لها، في الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع هذا الاتفاق، أن ترى النور دفعة واحدة، وباللغات العربية والإنكليزية، والفرنسية إن أمكن، وبالعبرية أيضاً.

وعليّ القول بداية، وكي لا يبدو هذا الإصدار أنه أول القول في اتفاق أوسلو، أو حتى خاتمته، إن بين كل الكتب التي صدرت فيما يتعلق بهذا الحدث التاريخي الكبير وتناولته تسجيلاً وتحليلاً، هناك كتاب كان له قصب السبق بين الجميع، وهو

كتاب الصحافية البريطانية السيدة جين كوربين بعنوان: «غزة أولاً.. لقاءات النرويج السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية»، الصادر في لندن قبل أقل من عام بعد توقيع الاتفاق، وهو يسرد سير المفاوضات بقدر كبير من الدقة، بأسلوب شيق، وبتفصيلات تناولت الوقائع والأماكن والشخصيات، على خلفية تاريخية لمراحل الصراع وتطوراته وأبطاله، في إطار من التحليل الصحافي الممتع، والوصف العياني الدقيق للقاعات والفنادق وغرف الجلوس والطعام والممرات التي شهدت الجلسات المتعاقبة لهذه المفاوضات، التي كانت السيدة كوربين أول من علم بها وكشفها للرأي العام في حينه. وهناك كتابان قيّمان يستحقان التنويه أيضاً، ليس فقط لكل ما اشتملا عليه من شهادات موضوعية، وحقائق غير مغشوشة، ووقائع، ووثائق، ونصوص تقويمية رصينة، بل أيضاً لكون كل واحد من واضعَيْ المؤلَّفَيْن، صاحبَ دور أصيل، وشاهد عيان، وصانع حدث، وممثلاً لوجهة نظر، وعضواً مركزياً من أعضاء الحلقة الضيقة، التي وقفت وراء قناة أوسلو وفي قلبها، وعملت على إنجاحها بإخلاص، وقامت بواجبها خير قيام، تدفعها الرؤية المستقبلية الحصيفة، والتشخيصات السياسية الصائبة، والإرادة الذاتية القوية، والرغبة العميقة في الوصول إلى نهاية إيجابية، تغلق صفحة لتفتح أُخرى في دفتر هذا الصراع التاريخي المديد.

أول هذين الكتابين «طريق أوسلو»، وهو للأخ الصديق محمود عباس (أبو مازن)، عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس أول حكومة فلسطينية، وهو القائد الفلسطيني الذي امتلك رؤية مبكرة لآفاق حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومضى فيها بكل إقدام وثقة وقناعة عميقة، فبدا كمن يسير عكس اتجاه الريح، أو قل عكس مجرى تيار نهر جارف، يدعو إلى فكرته، يحاور إخوانه في القيادة الفلسطينية، يدافع عنها داخل الأطر وفي المؤسسات وبين الكوادر، ويجاهر بها من على كل منبر، يقف معه إخوان وقادة تميزوا بالقدر ذاته من الرؤية المبكرة، فمنهم من قضى نحبه شهيداً في عاصمة أوروبية أو عربية، ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً. وظل أبو مازن وأبو عمار، ومن قبل أبو جهاد وأبو إياد، على قناعاتهم هذه، على الرغم من كل ما جوبهوا به من تهم وحملات تشكيكية قاسية، وعلى الرغم مما تعرضوا له من مخاطر شخصية قاتلة أودت، في واقع الأمر، بحياة عدد من القادة والكوادر الذين تقاسموا هذه القناعة، وساروا بها حتى الرمق الأخير من حياتهم في عواصم ومناف كثيرة، إذ ضم كتاب الأخ أبو مازن أول توثيق من نوعه، موجز وعام، لتلك المفاوضات الاستكشافية، انطوت فصوله التمهيدية على حرارة شخصية وبلاغة سياسية قوية.



وثاني هذين الكتابين «المسيرة: حكاية أوسلو من الألف للياء» للسيد أوري سافير، الذي شغل منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية سنة ١٩٩٣، وعمل فيما بعد رئيساً للفريق الإسرائيلي المفاوض في قناة أوسلو، ثم رئيساً للجنة التوجيه لمتابعة تنفيذ الاتفاق الانتقالي، ثم منسقاً لمفاوضات الاتفاق الانتقالي المرحلي في سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٦، وبعد ذلك مديراً عاماً لمركز بيريس للسلام، إذ كان هذا الدبلوماسي الشاب الذكي المتقد، والذي أصبح صديقاً أعتز بصداقته، والذي كان نظيراً لي على الجانب الآخر من طاولة المفاوضات في أوسلو، أول من أصدر كتاباً يُعتد به عن تلك المفاوضات التي جرت في العاصمة النرويجية، مستفيداً مما يختزنه من ثقافة عامة ومعرفة، وما كان يدونه أولاً بأول عن مجرى العملية التفاوضية، مستعيناً بما احتشد لديه من مذكرات ووثائق ومناقشات ووقائع وتفصيلات لا حصر لها، الأمر الذي جعل من كتابه مرجعاً ثميناً، ووثيقة تاريخية لجهة السرد والتقويم من زاوية الرؤية الإسرائيلية؛ وهذا ما يحملني أيضاً على التنويه بهذا الإصدار، من دون التعرض في هذه المقدمة لبعض ما ورد فيه من آراء وأفكار وتحليلات خلافية.

وكي لا أغمط حق أحد أجد من واجبي التذكير، مع الاعتزاز والتقدير، بالفريق الذي عمل معي، وتحملت وإياه مشاق هذه العملية التفاوضية المضنية، إذ خضنا معاً غمار تجربة كانت غير مضمونة العواقب من الناحيتين السياسية والشخصية، مملوءة بالأخطار والصعوبات والآلام والآمال التي كانت تتفتح بتؤدة شديدة مع مرور الوقت، لتعاود الانغلاق في مرات كثيرة. فقد ضم هذا الفريق الأخ حسن عصفور من دائرة العلاقات الوطنية والقومية في منظمة التحرير الفلسطينية التي يترأسها الأخ أبو مازن، عضواً فاعلاً ومفاوضاً مثابراً، يتمتع بقدرة سياسية متميزة، وفلسطينياً مخلصاً للقضية التي صرف مقتبل شبابه في خدمتها، وظل يعمل في إطار مؤسساتها الشعبية والرسمية، ويتنقل بين مختلف المنافي، إلى أن قادته الظروف الموضوعية، والقناعات الوطنية، إلى قناة أوسلو التفاوضية. كما ضم الفريق الأخ د. ماهر الكرد الذي عمل معي في بيروت وعمّان وتونس في المجال الاقتصادي، قبل أن ينتقل للعمل في مكتب الأخ الرئيس أبو عمار، والذي يمتلك، بدوره، قدراً مهماً من القدرة والتجربة والكفاءة والمعرفة. وأيضاً الأخ د. محمد أبو كوش الذي كان يعمل معي مديراً للشؤون الدولية في الدائرة الاقتصادية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشغل الآن منصب سفير المنظمة في العاصمة الدانماركية كوبنهاغن، وهو الذي يمتلك قدراً كبيراً من الخبرة بالعلاقات الدولية والقانون الدولي.

يبقى بعد ذلك واجب الإشارة إلى رهط كثير من الإداريين والباحثين والأكاديميين والخبراء المرموقين، من ذوي الاختصاص المشهود لهم في مختلف حقولهم وميادينهم بالكفاءة والجدية والمثابرة، ممن عملوا معي في الدائرة الاقتصادية قبل افتتاح قناة أوسلو، وكان عددهم يربو على ثمانين شخصاً، فضلاً عن عدد يزيد على المئة ممن عملوا في أطر الطواقم الفنية، بعضهم في بيت الشرق مع الأخ الشهيد فيصل الحسيني، وبعضهم الآخر من الشتات، انتظموا جميعاً في واحدة من أهم المؤسسات التي أدرتها بشكل مباشر حيناً، وغير مباشر حيناً آخر، قبل مسيرة أوسلو وبعدها، ثم تطورت تطوراً مثيراً للاعتزاز لدى بدء عملية المفاوضات المتعددة الأطراف، إذ وفر هذا الطاقم الذي توزع على اللجان المختصة بشؤون اللاجئين، القدس، الحدود، المياه والطاقة، البيئة، الأمن والتسلح، التنمية الاقتصادية وغيرها، أوراق العمل والمداخلات والمذكرات التي أتاحت للجانب الفلسطيني في هذه اللجان كلها إدارة المفاوضات بمهنية عالية، وإجراء مناقشات كانت محل تقدير واحترام الأطراف الأُخرى، بما في ذلك المؤسسات الدولية التي كانت طرفاً في معظم اللجان المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرهما من هيئات التمويل الدولية المرموقة.

ونحن إذ ننوه بهذا الفريق الذي عمل من خلف الستار، وبالدور الذي نهض به بكل جدارة، خلال فترة عمل اللجان المتعددة الأطراف، فذلك لأن حصيلة الجهود التي تم بذلها خلال تلك الفترة كانت بمثابة الأساس النظري، والقاعدة الفكرية التي وفرت لنا خلال مفاوضات أوسلو بعض الأفكار المهمة والأرضيات والمواد اللازمة لتقديم المقترحات والمداخلات وأوراق العمل والردود والمذكرات والصيغ والمسودات المتعلقة بمجرى عملية التفاوض، الأمر الذي مكننا من بدء العملية بلا ارتجال، وصوغ مواقفنا ومشاريعنا وأفكارنا من غير افتقار إلى المواد والخطط والأفكار المقابلة والمناددة لما كان يتقدم به الطرف الإسرائيلي من مشاريع وصيغ ومقترحات مؤسسة، في واقع الأمر، على خبرات تفاوضية متراكمة لديه، من مراحل سابقة وتجارب ماضية متراصفة في خزائن مختلف مؤسساته، لم يكن لدينا نظير لها على أي حال؛ وهذا ما يجعلنا نستذكر عمل ذلك الفريق الفلسطيني بأرفع درجات الثناء، ونشكر العشرات من أعضاء تلك اللجان النوعية، التي قامت بمهماتها على أفضل مستوى فني متخصص، الأمر الذي يستوجب التعريف به بشكل منفصل ومستفيض في إصدارات لاحقة لهذا الكتاب.

وكما هو معلوم الآن، فقد تزامنت المفاوضات المتعددة الأطراف مع بدايات



عملية المفاوضات في أوسلو، تماماً كما كانت تلك المفاوضات، التي جرت في كثير من العواصم الممتدة من اليابان إلى كندا، مروراً بعدد كثير من العواصم الأوروبية والشرق الأوسطية، متزامنة أيضاً مع المحادثات الثنائية في واشنطن، هذه المفاوضات التي كانت حصيلتها تصب في النهاية في مكتب الأخ أبو عمار يوماً بيوم، وفي مكتب الأخ أبو مازن الذي كان رئيساً للجنة العليا للمفاوضات. وقد يسّر لي موقعي كمنسق عام للجان المتعددة الأطراف، إلى جانب رئاستي الوفد الفلسطيني المفاوض في أوسلو، الحصول على مادة غزيرة وقاعدة نظرية واسعة، تم استثمارها والبناء عليها عبر الجولات التفاوضية في النرويج، من دون شعور بأننا نبدأ من فراغ أو من نقطة الصفر، أو بالافتقار إلى ذلك التراث التفاوضي الغزير وخبرة التجارب السابقة التي كانت في حيازة الجانب الإسرائيلي سلفاً، بدءاً من مفاوضات رودس سنة ١٩٤٩ إلى مفاوضات كامب ديفيد سنة ١٩٧٩، مروراً بكثير من اتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار وفك الاشتباك وغيرها.

وفوق ذلك كله، لم يكن وفدنا في أوسلو يعمل وحيداً، أو منقطع الصلة بمرجعياته. فقد كنا على اتصال حثيث ومباشر بالقيادة الفلسطينية العليا في تونس، نتلقى منها التوجيهات قبل السفر إلى كل جولة تفاوضية جديدة في أوسلو، ونظل على اتصال بها طوال تلك المحطات، ونعود إليها في كل مرة لتقديم التقارير والملخصات، الشفوية منها والمكتوبة، وإجراء مزيد من المناقشات الداخلية، وإبداء الرأي والاستماع إلى الآراء القيادية، والقيام بعملية تقدير للموقف، وتقويم للأفكار والصيغ والحلول والمعالجات المطروحة، والتزود مرة أُخرى بالأفكار وخطوط العمل التوجيهية، وخلاصة الآراء المتكونة لدى تلك الحلقة الضيقة جداً في القيادة العليا لمنظمة التحرير، التي كانت توفر المشروعية والتغطية السياسية، وتضم حصراً كلاً من الأخ الرئيس ياسر عرفات والأخ أبو مازن وأنا والأخ ياسر عبد ربه والأخ حسن عصفور بشكل مباشر وتفصيلي، وبشكل غير مباشر كان على اطلاع كل من الأخ أبو ماهر (محمد غنيم)، والأخ فاروق القدومي (أبو اللطف) الذي كانت الصلة به عبر الأخ أبو عمار. وأذكر أنني في تموز/يوليو، قبل الوصول إلى المحصلة النهائية للاتفاق، قلت للأخ أبو عمار: إذا لم يكن الأخ أبو اللطف على اطلاع تام وتفصيلي وموافقاً على هذا العمل وتفصيلاته، فإنني سأعتذر عن مواصلة هذه المهمة. فردّ الأخ أبو عمار حينها: الأخ أبو اللطف على اطلاع تام وهو موافق، وآخر نسخة من الاتفاق سلمتها له لإبداء الرأي ووافق عليها وقال: «جيد أن يكون هذا صحيحاً.» وقد ظلت هذه الحلقة القيادية تتكتم على الأمر، وتمدنا بالتشجيع على اختبار هذه

الفرصة حتى النهاية، وإنجاحها إذا ما تيسر لها النجاح لاحقاً.

ويسعدني في هذا المقام أن أنوه بالآراء السديدة، والأفكار النيرة، والتشخيصات الصائبة، والتقديرات الحصيفة، والرؤى الخلاقة التي كانت تطرحها علينا المرجعية السياسية العليا لقناة أوسلو، وخصوصاً ما كان يطرحه الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن، وبمشاركة الأخ محسن إبراهيم القيادي والمفكر البارز في الحركة الوطنية اللبنانية، مسترشدين بالمواقف المتبلورة في حركة «فتح»، بل امتداداً لتلك الرؤية التي بشر بها مبكراً، في صفوف «فتح» ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ولدى الرأي العام الفلسطيني والعربي، قادة مؤسسون وكوادر عليا من الحركة أمثال الدكتور عصام السرطاوي، وسعيد حمامي، ووائل زعيتر، وعز الدين القلق، والدكتور نعيم خضر، الذين اغتالتهم تباعاً يد الغدر الآثمة.

هكذا، وعلى هدي من ذلك كله، تم فتح عدة قنوات اتصال ومفاوضات غير رسمية قبل بدء عملية أوسلو، فكانت بمثابة عمليات استكشاف واستطلاع مبكر للأرضية السياسية المتشكلة في ذلك الوقت، لدى جماعات سلام وقوى ديمقراطية وشخصيات سياسية وأكاديميين وحزبيين ومثقفين إسرائيليين، الأمر الذي جعل تلك القنوات والاتصالات بمثابة عمليات جس نبض، أو قل فتح ثغرات صغيرة ومتفرقة في جدار العداء والقطيعة القائمة لدى الجانبين المتصارعين، وتوسيع الإمكانات والفرص والآفاق المتاحة، ولو بعد حين، لإجراء مفاوضات تؤسس لحل سلمي يلبي للجانب الفلسطيني الحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة، لشعب كانت إسرائيل تنكر، إلى حين غير بعيد، مجرد وجوده، وتتنكر لأبسط حقوقه، وتسن قانوناً عقابياً لتحريم الاتصال به والتحاور معه، ولا تراه إلاّ من خلال فوهات بنادقها الأوتوماتيكية الجاهزة للإطلاق بغزارة مفرطة.

وعليه، فقد كان لهذه الاتصالات والتجارب التفاوضية الضئيلة والمتفرقة، لكن المهمة أيضاً، أثر محسوس وقيمة كبيرة عند إجراء المناقشات الداخلية لدى المرجعية السياسية العليا لعملية أوسلو. وكان لها أيضاً وزن موضوعي وأساس مرجح في أثناء المداولات الداخلية. كما زودتنا تلك التجارب، أيضاً، ذخيرة معرفية لا يمكن الاستهانة بها خلال العملية التفاوضية، الأمر الذي يمكن القول معه إنه إذا كانت مفاوضات أوسلو مختلفة في سياقاتها وطابعها عما عداها من مفاوضات سابقة، إلاّ إنها لم تكن، في الوقت ذاته، منقطعة تماماً عن تلك البدايات والتجارب التفاوضية الاستكشافية المبكرة، وخصوصاً لجهة التعرف على العقلية الإسرائيلية، وجوهر منطلقاتها الفكرية، والمدارات النظرية التي تدور فيها القوى الاجتماعية والسياسية



المتعددة في الدولة العبرية، ولا سيما ما كان ينضوي منها في معسكر السلام، ويقر بالحقوق الفلسطينية، على هذا القدر أو ذاك.

وأحسب أنه لا يمكن الحديث عن تجربتي في قناة أوسلو، وما اقتضته هذه العملية السرية من سفرات طويلة وكثيرة، وانقطاع متكرر عن أسرتي الصغيرة، وإخواني في القيادة، ومساعديّ في عدد من المؤسسات والدوائر التي كنت أديرها من قبل، من دون تذكر ما سبّبه ذلك كله من معاناة لي ولأفراد الأسرة جميعاً، وما ولّدته أجواء السرية المحكمة من سوء فهم، وأحياناً سوء تقدير، من جانب كل من كنت على اتصال منتظم بهم. ثم اقتضت الضرورات الموضوعية الملحة أن أبتعد عنهم طويلاً، وأن أتغيب مكرهاً عن مواقع مسؤولياتي الإدارية كثيراً، الأمر الذي سبب لي حرجاً مع أحباء لم أكن قادراً في حينه على شرحه أو تفسيره، وخلق لي متاعب ضاعفت من متاعب السفر ومشقات التفاوض ومتطلباته الكثيرة، وفي المقدمة منها إبقاء قناة أوسلو سرية ومكتومة إلى أقصى درجات التكتم والسرية، وهو ما ساهم ولا ريب في استمرار العملية والحفاظ عليها معافاة، وإنجاحها فيما بعد، وتحويلها إلى واقعة تاريخية كبرى من وقائع حياة شعوب هذه المنطقة من العالم.

ولن يستقيم الحديث عن قناة أوسلو أبداً من غير تناول ذلك الدور الاستثنائي المهم، الذي نهض به بكل تفان وإخلاص ومثابرة لا تعرف الكلل والملل نفر من الرجال والنساء الذين التقطوا رأس الخيط، قبل أن تبدأ القناة السرية عملها بفترة غير قصيرة، بعد أن كانوا قبل ذلك قاربوا المشهد في الشرق الأوسط عن بعد، واقتربوا منه بحذر، ثم أجروا اتصالات غير رسمية عن قرب، وقاموا بمسوح اجتماعية، ونسجوا علاقات شخصية طيبة مع أناس أكاديميين ونقابيين وسياسيين وحزبيين من على جانبي دفة الصراع، واستكشفوا بذلك الإمكانات المتاحة والفرص الكامنة لإجراء حوار وفتح باب للاتصالات، وإقامة ما يمكن أن نسميه مختبراً تفاوضياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ربما يفتح الباب أوسع فأوسع لتأسيس قاعدة لتبادل الآراء ووجهات النظر والأفكار، تقوم فوقها بنية عمل تفاوضي مؤسسي، تحظى بالقبول والإجماع المتدرج المتزايد من الجانبين، مع مرور الوقت، ومع اتضاح مكامن نقاط الخلاف واللقاء والحلول الوسط وفوائد التسويات والسلام والأمن والعدل والازدهار، لكلا الطرفين، اللذين لعبا لعبة النفي والإنكار والإقصاء أحدهما للآخر طوال عقود طويلة دامية.

إن من أتحدث عنهم هنا، وأخصهم بكل التقريظ الذي يستحقونه، بلا أدنى ريب، هم رجال من أمثال تيري رود لارسن، عالم الاجتماع الذي بدأ اهتمامه

بالمسألة الفلسطينية غداة وصوله إلى قطاع غزة سنة ١٩٨٩ من أجل إجراء مسح ميداني وصحي لحياة سكان القطاع، ليبدأ من هناك أول اتصالات له بالقيادات الفلسطينية المحلية في القطاع، وبالحكومة الإسرائيلية، رغبة منه في توسيع نطاق مسحه الاجتماعي ليطال الضفة الغربية والقدس العربية، الأمر الذي أرسى لذلك الأكاديمي النرويجي، ذي المظهر البوهيمي، قاعدة اجتماعية سياسية أتاحت له إقامة بنية اتصال قوية، ساعدته فيما بعد على تلبية ميوله السياسية، واختبار أفكاره، وتفعيل خططه، التي اتضح فيما بعد أنها لم تكن محض شخصية في واقع الأمر، تلك الأفكار المتعلقة بفرص وإمكانات إجراء حوار فلسطيني - إسرائيلي تحتضنه النرويج بصفة رسمية عندما يحين الوقت، وتؤدي من خلاله دوراً ريادياً في حل أزمة الشرق الأوسط، كانت تتطلع إليه، وترغب في القيام به من دون أي تزاحم مع أدوار دول كبرى عجزت عن النهوض به على الرغم من كل ما تتمتع به من قوة ونفوذ ومكانة دولية لا تضاهى.

وجنباً إلى جنب مع مدير مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية (فافو)، التي كان تيري رود لارسن أسسها بنفسه في أوسلو سنة ١٩٨١، كانت تقف زوجته منى جول الدبلوماسية الشابة الجذابة، التي كانت القاهرة أول محطة لها في الشرق الأوسط، ونافذة تطل منها عن قرب على الواقع القائم في هذه المنطقة، وذلك حين عينت في السفارة النرويجية سنة ١٩٨٩، وبدأت منذ ذلك الحين تساعد زوجها في بحثه الاجتماعي للأوضاع الصحية في قطاع غزة، وتتحرك معه عبر شبكة الاتصال السياسية التي أقامها على كلا الجانبين. وحين بدأت قناة أوسلو في وقت لاحق كانت منى قد أصبحت على الفور جزءاً مهماً وحيوياً من الماكينة الإدارية السياسية التي وفرت خدمات كبيرة، وقدمت جهوداً لا غنى عنها لإدامة العملية التفاوضية، وتيسير سبل إنجاحها فيما بعد. فكانت بحق بمثابة روح أوسلو الوثابة، والحارس الأمين الحريص على استمرار تدفق الحياة في قلب هذه الفكرة التي راودت خيالها في وقت مبكر، الأمر الذي يدعو إلى التنويه بدور هذه السيدة الذكية البارعة، على نحو لا يقل عن تنويهي بالدور الذي قام به زوجها وشريك حلمها السياسي، الذي هجر منذ ذلك الوقت علم الاجتماع ليشتغل في دهاليز السياسة الشرق الأوسطية ويبحر في أعالي بحارها مضطربة الأنواء. ولا يتوقف الأمر لدى الحديث عن النرويج عند الزوجين تيري ومنى، بل يتعداهما بكل تأكيد إلى أناس آخرين كان لمساهماتهم القوية، ومثابراتهم، ناهيك عن رغبتهم المخلصة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، أثر حاسم في دفع عملية المفاوضات في أوسلو إلى نهايتها الناجحة، وأخص منهم



بالذكر وزير الخارجية ثورفالد ستولتنبرغ، الدبلوماسي العريق المخضرم، الذي أعطى الضوء الأخضر لاحتضان هذه المفاوضات وتهيئة الأجواء المناسبة لها، وكذلك خليفته، وزير الخارجية الراحل جوهان يورغن هولست، قوة الدفع الرئيسية، بل قوتها المحركة، هذا الراحل الكبير الذي سيأتي ذكره والتعريف بدوره ومساعدته القيمة في فصل لاحق من هذا الكتاب، وكذلك نائبه جان إيغلاند الذي أمسك بعقدة الاتصالات الرسمية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لدى بدء عمل قناة أوسلو السرية، وظل يمسك بها عبر كل الجولات التفاوضية، بعيداً عن أعين السفارات ورجال الإعلام والصحافة والاستخبارات، أي على نحو مواز للعلاقات غير الرسمية التي كان أقامها تيري رود لارسن بين الطرفين من قبل. وقدم نائب الوزير هذا، طوال جولات المفاوضات، الخدمات اللوجستية الملائمة والأموال اللازمة لعمل قناة تفاوضية متنقلة بين مكان وآخر، بعيدة عن الأضواء بشكل تام، وظل يطلع الإدارة الأميركية على مجرى هذه المفاوضات أولاً بأول.

خلاصة القول فيما يخص النرويج، إنه على الرغم من كل الإطراء الذي ناله هذا البلد الاسكندنافي البعيد عن مسرح الشرق الأوسط، والثناء على دوره من جانب الطرفين المتفاوضين، والمديح له من كل الذين كتبوا عن اتفاق أوسلو، فإنني أود أن أسجل هنا أن كل ذلك لم يكن كافياً، بل يقلّ كثيراً عن مستوى الدرجة الرفيعة من الإشادة التي تستحقها النرويج عن ذلك الدور الذي أدته من أجل تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خدمةً لمبادئها ولرؤيتها لنفسها كبلد صغير قادر على القيام بما لا تستطيع القيام به دول كبرى، لا لأن النرويج بلا تراث استعماري فقط، ولا لأنها بلد محب للسلام فحسب، بل أيضاً لأن لديها حياة سياسية منفتحة على العالم الخارجي، أنجبت ذلك الفريق المميز حقاً من الرجال والنساء الباهرين، الذين أخذوا على عاتقهم بكل اهتمام واندفاع وإخلاص وصمت وتواضع مسؤولية تحقيق غاية كانت تبدو مستحيلة، وحضنوا بدفء شديد، وبسخاء وحرص كبيرين، العملية التفاوضية الممتدة على مدى نحو تسعة أشهر، كانت خلالها حكومة النرويج، وكل الذين قدموا خدماتهم اللوجستية وهيأوا الأجواء المؤاتية لكلا الجانبين، وتحملوا المشاق، بمن في ذلك رجال الأمن، خير سند للمتفاوضين جميعاً، الأمر الذي يجعلني أشعر بأن كل هذا المديح والإطراء قاصر عن الوفاء بالدين الأدبي والأخلاقي الذي ندين به جميعاً لحكومة النرويج وأبنائها الأكفاء الموهوبين وشعبها الطيب حقاً، أولئك الذين كثيراً ما عملوا على تقريب وجهات النظر، وعلى تبديد أجواء التوتر بين المتفاوضين، وتدخلوا بإيجابية مراراً وتكراراً، وبكى بعضهم أحياناً عندما أوشكت

المفاوضات على الانهيار مرات كثيرة.

يبقى السؤال الاستهلالي الذي بدأت به الأسئلة الافتراضية سلفاً، عندما بدأت أفكر جدياً في إصدار هذا الكتاب، وهو: لماذا الآن، أي بعد أكثر من عشرة أعوام، وبعد طول تردد وانتظار، يصدر هذا الكتاب عن الشاهد الأول في هذه الرواية الفلسطينية المثيرة، الشاهد الذي أنيطت به، وبزميلين اثنين معه، هذه المسؤولية الكبيرة والصعبة، الشاهد الذي مرت فصول اتفاق أوسلو بين خلجاته، ومن تحت أصابعه، عاشها لحظة بلحظة، وتعايش معها منذ يوم بدأت فكرة غامضة، ظلت تنمو وتكبر، تتقدم وتتراجع، إلى أن أنتجت المفاوضات السرية حدثاً دولياً هائلاً، وصارت اتفاقاً موقعاً في البيت الأبيض؟

أقول.. لماذا الآن وقد مرت على هذا الاتفاق أحداث جسام، وعبرت به تطورات كبرى، وتقلبت عليه عدة قيادات، وتكالبت ضده قوى كثيرة، وشُنَّت عليه حروب مريرة، واختلفت في شأنه الآراء، وتعددت حياله التقويمات، وتضاربت إزاءه المنطلقات والدوافع والرؤى والمصالح والاجتهادات؟

على خلفية ذلك كله، بدت لي مدة تبلغ عقداً من السنوات أكثر من كافية للتقدم بثبات نحو منصة التاريخ للإدلاء بروايتي عن أوسلو، ووضعها في المكان اللائق بها بين رف من الإصدارات المتفاوتة الأهمية، والمتعلقة بهذه الواقعة التي أسست لزمن جديد في الشرق الأوسط، وقلبت كثيراً من المسلمات الملتبسة والحقائق الجافة في المنطقة، وفتحت مجريات مغلقة، واستشرفت آفاقاً كانت مظلمة، وتربعت منذ بداية الأمر في قلب الواقع اليومي لشعوب المنطقة كحقيقة نهائية من الحقائق السياسية الكبرى في الشرق الأوسط، إن لم أقل من حقائق المسرح السياسي الدولي على اتساعه.

وليس من شك في أن إلحاح بعض الأصدقاء والإخوة عليّ، ومطالبات كثير من الباحثين والدبلوماسيين والصحافيين، في قول كلمتي وبيان موقفي، وعرض فصول قصة هذه القناة التفاوضية التي ارتبطت بي على نحو أشد مما ارتبطت بأي مسؤول آخر، كان لها أثر مهم في حملي على الشروع في تدوين هذه القصة، ونقلها من موضع الحيازة الشخصية والضميرية إلى فضاء الرأي العام كله. غير أن العامل الأشد أهمية في دفعي إلى الكتابة كان، ولا ريب، تعرضي لأزمة قلبية، اقتضت نقلي إلى فرنسا في حالة صعبة وإجراء عملية دقيقة اجتزت في غضونها برزخاً ضئيلاً بين الحياة والموت، الأمر الذي جعلني أكثر استعداداً من ذي قبل للتقدم بهذه الشهادة مكتوبة بشكل كامل، وتوثيقها بصورة أمينة دقيقة، وجعلها ملكاً للناس من كل الأطراف،



وسائر القوى، ومختلف أصحاب الاجتهادات. بل جعلها كذلك ملكاً للأجيال المقبلة، التي ربما ستختلف أحكامها حيال اتفاق أوسلو عن أحكام جيل الآباء والأجداد، الذين عايشوا اللحظة التاريخية، وانفعلوا بها عميقاً، واختلفوا إزاءها كثيراً كثيراً.

وإذا كان من الصحيح أن انشغالاتي الواسعة والعميقة بمقتضيات اتفاق أوسلو وتطبيقاته، وانهماكي المنهجي الشديد في التطورات المتسارعة، التي لحقت بهذا الاتفاق وتأسست عليه، فضلاً عن مسؤولياتي المتشعبة في وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصناعة، والمجلس الاقتصادي للتنمية والأعمال (بكدار)، ومن ثم في رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني والدائرة الاقتصادية والمالية ومؤسسة صامد، وغيرها من المهمات والواجبات التنظيمية داخل حركة «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفوق ذلك كله تحملي أعباء الاشتراك في سائر المفاوضات، وقيادة معظم محطاتها منذ يوم بدأت حتى الآن، قد تحالفت جميعها، وعلى قدم المساواة، على حرماني من فرصة زمنية كافية لإصدار مثل هذه الشهادة عن اتفاق أوسلو، فإن من الواجب القول إن كل هذه الأعباء والمسؤوليات لم تتضاءل مع مرور الوقت، وبالتالي فإنها لم تعد اليوم، والحالة هذه، تشكل - كما كانت تبدو في الماضي - ذريعة مقبولة لدى الذين ظلوا يطالبونني بتقديم الرواية الفلسطينية الكاملة عن حدث أوسلو، الذي أسس لكل المراحل اللاحقة عليه، الأمر الذي يجعلني الآن أقبل، باحترام شديد، كل هذه المطالبات، وأن أقوم بهذا الجهد مدفوعاً لا بمثل هذا الدافع الخارجي فقط، بل أيضاً بدوافع ذاتية منطلقة من خصوصية الدور الذي نهضت به بكل ما استطعت من إخلاص وأمانة وحس عميق بالمسؤولية حيال قضيتي، التي صرفت جل حياتي في خدمتها على أكمل وجه تمكنت منه.

وأجد أيضاً أن واجب الدقة والأمانة والموضوعية يقتضي الإشارة سلفاً إلى أن مادة هذا الكتاب تستند كلياً إلى ثلاثة أنواع من المصادر الأساسية:

**الأول** يتمثل في مجموع تلك الوثائق الداخلية، الماثلة في التقارير والمذكرات والتوضيحات المدونة والمرفوعة من الفريق المفاوض إلى القيادة السياسية.

**أمّا الثاني** فمستمد من محاضر الجلسات التفاوضية الملخصة على نحو شديد الكثافة لساعات طويلة من المفاوضات الماراثونية المتتالية، إذ وفرت لي المراجعة المتأنية لهذه المحاضر فرصة استعادة كثير من الحوارات والمناقشات الثنائية المستفيضة.

وأمّا **الثالث** فينبع من معين ذاكرة شخصية حافلة بفيض من الوقائع والمواقف والمجادلات التي تم تأكيدها والتيقن منها، عبر مقاربات نصية مع كل ما سبق نشره

عن هذه المفاوضات، ولا سيما روايات كل من الأخ أبو مازن، والصحافية البريطانية جين كوربين، ونظيري الإسرائيلي في مفاوضات أوسلو أوري سافير، بما في ذلك مداخلاتي ومداخلات الآخرين، الأمر الذي زاد في عمق تقديري أن جوهر المناقشات ينطوي على كلام قيل فعلاً وحقاً، لكنه لم يكن مسجلاً على أشرطة أو غير ذلك نظراً إلى الطبيعة البالغة السرية لتلك المفاوضات التي كانت مفتوحة على كل الاحتمالات، وخصوصاً احتمال الفشل والإخفاق.

وبعد، وقبل أن أنهي فقرات هذه المقدمة التوضيحية، التي أرجو ألاّ تكون طالت أكثر مما يجب، فإنه يحضرني الآن كثير من الذكريات واللحظات والمفارقات واللواعج والوجوه والأسماء والأيام والليالي والأزمات والتصرفات والمواقف التي أسعدني بعضها، وساءني بعضها الآخر، وخصوصاً في الفترة العاصفة التي أعقبت توقيع الاتفاق مباشرة. وبما أنني أهم بالكتابة عن اتفاق أوسلو يسرني أن أستحضر باعتزاز موقف الأخ أبو مازن مني طوال هذه التجربة التفاوضية الطويلة وبعدها، ذلك الموقف الذي لخصه بإيجاز وكثافة شديدين عبر الكلمة التي سطرها لي بخط يده على الكتاب الذي أصدره موقّع هذا الاتفاق في ساحة البيت الأبيض، وتكرم بإهدائي نسخة منه في سنة ١٩٩٤ قال فيها: «أخي أبا علاء، على الرغم من عمق العلاقة وتجذرها عبر السنين، وتأصلها من خلال التجربة، إلاّ إنك كنت مفاجأة، وقد صنعت المفاجأة، وتحقق ما لم يخطر بالبال، أو يحلم به صانعو التاريخ. ومهما حاول البعض النيل منه والتقليل من أهميته، إلاّ إنه وضع شعبنا على أول طريق الاستقلال، وتأسيس الكيان وبناء المجد.»

في نهاية هذا التقديم الشخصي للكتاب الذي ستتوالى فصوله، بين السرد والوصف والتحليل والمراجعة والتقويم، أود أن أشكر بحرارة كل الإخوة والأصدقاء الذين حثوني مراراً على التقدم بروايتي عن اتفاق أوسلو، وكل من وفر لي مادة أو نصاً أو سيرة ذاتية كانت لازمة لاستكمال النص من كل جوانبه التوثيقية والتاريخية، وكل من ساهم في مراجعة صفحات هذا الكتاب، وتحمل مشقة تنقيح اللغة وتصحيح المادة والترجمة وإعدادها فنياً للطباعة، واطلع على المسودات وقدم ملاحظاته المفيدة قبل عملية النشر، الأمر الذي ساهم في تصويب بعض الفقرات وتجويد هذا الإصدار إلى حدود المستوى المرغوب فيه أصلاً.

**أحمد قريع (أبو علاء)**
أواخر سنة ٢٠٠٤



# الفصل الأول

# من أوسلو إلى أبو ديس/ القدس

## العودة إلى مسقط الرأس

لم تكن الطريق إلى أبو ديس، بلدتي المتاخمة لمدينة القدس والمتداخلة فيها، قد فتحت غداة توقيع اتفاق أوسلو بالأحرف الأولى في العاصمة النرويجية، في آب/ أغسطس ١٩٩٣. لكن منذ ذلك الحين، منذ تلك اللحظة التاريخية الفارقة، بات حلم العودة إلى مسقط الرأس بمثابة حقيقة في طور التكوين. وأصبحت هذه الأمنية الكبيرة، التي لم تبارح قلبي، وقلوب الملايين من الفلسطينيين المسكونين بالأمل بالعودة ذات يوم، أقرب منالاً من أي وقت مضى. وصار الحلم الذي لم يبرح الخيال، واستعصى على كل محاولات الاقتلاع، يتحول إلى شيء محسوس، تراه العين المجردة، وتلمسه أصابع اليدين العشرة.

ها هو الحلم يهبط الآن من علياء سمائه البعيدة، يترجل على الأرض، ينبثق كطائر الفينيق من قلب الرماد والنار، بجناحين رقيقين لم يملأهما الزغب بعد، وساقين طريتين لا تقويان على المشي. إلاّ إن اكتساءه بالريش، وامتلاكه القدرة على الوقوف مجدداً، والتحليق عما قريب، لم تكن محل شك على الإطلاق، لا بالنسبة إليّ فقط، بل أيضاً بالنسبة إلى القيادات والكوادر والمناضلين وجميع أبناء الشعب الفلسطيني في المنافي القريبة، وفي ديار الشتات البعيدة.

لقد ظل حلم العودة القاسم المشترك الأعظم بين أبناء الشعب الفلسطيني، على مدار أعوام الاقتلاع والتهجير، وفي شتى ديار النفي والاغتراب، لكل الأفراد والفئات والجماعات، الصغار منهم والكبار، المثقفين والأميين، من سكن المخيمات وأكواخ البؤس، وكل من عانى شظف العيش، ومن عاش حياة كريمة أو نال سهماً من الثراء، من تجنس بجنسية دولة عربية أو أجنبية، ومن ظل يحمل وثيقة سفر لاجئ، لا تسمح له بالسفر أو المرور، حتى من جانب الدول التي أصدرت مثل هذه الوثائق، الأمر الذي جعل من هذا الحلم العزيز المنال عنصر توحيد بين الفلسطينيين من مختلف الشرائح والطبقات، وصار مع مرور الوقت بمثابة مكوّن من مكوّنات الوطنية الفلسطينية، استمدت منه جموع الفلسطينيين ليس فقط الشعور بالتمييز ضدها، وعدم الأمان إزاء الحاضر والمستقبل، بل استمدت منه أيضاً الحس الجماعي العميق بالحاجة إلى وطن لا يسأل فيه فلسطيني عن فيزا مرور، أو بطاقة إقامة سارية المفعول، أو إذن عمل، أو رخصة استثنائية لشراء منزل أو إقامة مشروع.

ولا يعرف الشوق إلاّ من يكابده، ولا يعرف إنسان على وجه الأرض معنى الافتقار إلى الوطن والحاجة إلى المواطنة مثل الإنسان الفلسطيني خارج فلسطين، الأمر الذي حول حلم العودة بفعل ضغوط الواقع اليومي الصعب، بما في ذلك التضييق والتهميش والملاحقة، من حالة شعورية استلابية إلى قوة دفع إيجابية، فجّرت طاقات داخلية، واستنهضت قوى ذاتية كامنة، عبر فيها الفلسطينيون فرادى وجماعات عن طاقات روحية خلاقة، تجلت عبر انبثاق ظواهر إبداعية بارزة في حقول البناء، وعالم المال والأعمال، وحقول الأدب والتربية والتعليم والطب والفنون وسائر العلوم التطبيقية والإنسانية، على نحو بزّ فيه الفلسطينيون غيرهم في المحيط المجاور، وهذا ما أثار إعجاباً بهم بقدر ما أثار حسداً ضدهم في بعض الأحيان.

إلاّ إن كل ما استطاع الفلسطينيون تحقيقه من إنجازات على مستوى الأفراد والجماعات كان بمثابة أبنية شامخة بلا سقوف، أو قل بمثابة أشجار زينة منزلية بلا جذور عميقة، عرضة للاقتلاع من أماكنها بسهولة، الأمر الذي كان يعزز حلم العودة ويسقيه من عصارة هذه المشاعر القوية بالنفي وهذه الأحاسيس الدفينة باللامواطنة، ويحوّل هذا الحلم إلى ما يشبه كلمة سر يتبادلها الفلسطينيون بين بعضهم البعض، ولا سيما في الأعياد والمناسبات (عيدنا يوم عودتنا)، (في العودة)، (في الوطن)، وهو ما طور مع مرور الوقت وعياً فلسطينياً عاماً بالذات، وبذر في هذه التربة الشعورية الخصبة بذوراً كيانية خاصة، تجلت أول الأمر في الحفاظ على المأثورات الفولكلورية، ثم تطورت فيما بعد عبر أنساق اجتماعية ونقابية وتنظيمية خاصة، شكلت مجتمعةً الأساس الاجتماعي القاعدي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرافعة السياسية القوية للبنية الكيانية الفلسطينية، التي تخلّق في رحمها البرنامج الوطني الاستقلالي الفلسطيني فيما بعد.

على هذه الخلفية كنت، كأي فلسطيني آخر عانى مرارة اللجوء والهجرة أو النزوح، وكابد قسوة الشعور باللامواطنة، أُدرك مدى أهمية تحقيق حلم العودة، أعي مدى توق أبناء شعبي عامة إلى مقاربة هذا الحلم بصورة عملية. كنت وأنا أخوض غمار المفاوضات بعيداً عن فلسطين أعي أن كلاً منا، نحن أبناء هذا الشعب المقتلع من جذوره، يحلم بعودة كريمة إلى مسقط الرأس، إلى الأزقة التي ألفها، والشوارع التي عبرها غدواً ورواحاً، إلى قباب المنازل العتيقة، إلى المدرسة، إلى الدالية أمام المنزل، إلى رفاق المدرسة الذين كبروا، إلى الكبار الذين أوغلوا في العمر، إلى الجد والجدة، إلى الأخوال والأعمام، إلى الأشياء الحميمة، إلى البيت وإلى الطريق إلى البيت، إلى الوطن الذي سكن فينا الأفئدة والعقول، وسكناه حلماً عصياً لم يبرح الخيال.



من هنا، وأنا أشارف في أوسلو ذلك الحلم الفلسطيني الجامع، وأتحقق على نحو يقيني من قرب معانقته، كنت أدرك أن العودة إلى أبو ديس لا تحقق لي رغبة عميقة فقط، ولا تجسد أمنية عزيزة فحسب، بل كانت قبل ذلك وفوقه تجسيداً مادياً لهذا التحول في مجرى الصراع، وتكريساً عملياً لواقع سياسي جديد، واستهلالاً واعداً لمرحلة غير مسبوقة، ولزمن فلسطيني لا سابق له، كان يتراءى لي على هيئة فقرة صغيرة في ملحمة فلسطينية طويلة، أو قل أول خطوة ضئيلة على طريق طويل، خطوة مملوءة بالدلالات، ومحتشدة بالرموز، وغاصة بالمعاني. وهي قبل ذلك كله أكثر من مجرد عودة شخص، وأكبر من جملة خبرية تتناقلها وكالات الأنباء عن وصول مسؤول فلسطيني إلى بلدته على مشارف القدس. فقد كنت أدرك أن مثل هذه العودة، المتزامنة مع عودة القيادات والكوادر، تمثل ما هو أشد عمقاً من عملية تفعيل أولي للاتفاق. وكنت أعي تماماً، وأنا أوقع بالأحرف الأولى في أوسلو الاتفاق الذي تفاوضت بشأن كل بند فيه، أن الباب الذي كان مغلقاً بإحكام شديد على مدى عقود مريرة ماضية، سينفتح - ولو موارباً - وذلك بعد طول كفاح وعذاب وتضحيات، شخصية وجماعية، تجل عن كل وصف.

ومهما تكن هذه الثمرة متواضعة، من وجهة نظر البعض، فإن الواقعيين الثوريين، الذين سبق أن هبطوا هبوطاً متدرجاً وآمناً من سماء الأماني الكبيرة إلى أرض الحقائق القاسية، أولئك الذين لا يتعالون على الواقع ويتجنبون منهجية حرق المراحل، كانوا يعلمون أن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة، وأن استعادة الحقوق المشروعة لا تتم بضربة سحرية واحدة، بما في ذلك حق العودة الذي كان الموضوع الأكثر سخونة على طاولة المفاوضات، والمسألة الأشد استعصاء في إطار المداولات، الأمر الذي جعلنا ندرك مدى أهمية تحقيق أي تحول ممكن في الموقف الإسرائيلي إزاء مسألة العودة، وذلك من منطلق الإدراك الأشمل بما لمثل هذا التحول المرغوب فيه فلسطينياً من خصوصية شديدة، من شأنها أن تؤدي إلى كسر إحدى أهم اللاءات الإسرائيلية، وإلى تسجيل سابقة تاريخية، وإلى إطلاق عملية لها دينامية ذاتية قادرة على تطوير آليات نمو مطرد، وتطور حثيث في فضاء سياسي جديد، وهو ما جعلني أدرك أهمية ما تم تحقيقه من خطوات متواضعة على طريق إنجاز هذا الهدف الوطني الكبير، وجعلني أنظر إلى هذه العودة على أنها أكثر من حلم شخصي، وأبعد مدى من تحقيق أمنية ذاتية، وأن أرى، بعد ذلك كله، في عودتي المبكرة إلى أبو ديس ثمرةً طيبة من ثمرات هذا الاتفاق، ودلالة مادية ملموسة تشي بكثير مما يضمره هذا النص الذي فاوضت في شأنه طويلاً.

بكلام آخر: كانت عودتي إلى الوطن، تلك العودة التي سبقتها عودة القيادة ومئات من الكوادر والمسؤولين، وتبعتها عودة الآلاف من المناضلين وأسرهم، تمثل أول تغير تاريخي من نوعه في مسار حركة انتقال الشعب الفلسطيني، الذي كان على مدى نحو نصف قرن من الزمان يعبر طريقاً في اتجاه واحد، من الغرب إلى الشرق، من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن وغيره من ديار الاغتراب، من الوطن إلى المنفى، وظل يعبر الحدود والمرافئ والمطارات من دون توقف في بعض الأحيان. وبتوقيع اتفاق أوسلو انكسر الخط البياني للهجرة الفلسطينية، حدثت النقلة النوعية، وبدأت تباشير التحول تأخذ سياقاتها الجديدة الواعدة. إذ غداة توقيع الاتفاق جرت الانعطافة وتبدل المسار، وأخذت حركة انتقال الفلسطينيين تأخذ - أول مرة - اتجاهاً معاكساً لما كان عليه الحال على مدى نحو خمسين عاماً من الزمان، وباتت الهجرة هذه المرة تشق مسرباً لها من الشرق إلى الغرب، من الشتات إلى الوطن، من ديار الغربة إلى منازل الأهل وملاعب الذكريات، وبدأت بذلك تضمحل الفوارق بين الواقع والممكن والمستحيل.

ومنذ توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في أوسلو، والاحتفال بتوقيعه رسمياً في البيت الأبيض، صرت على يقين تام من قرب تحقق تلك اللحظة التي انتظرتها على أحر من الجمر، وبت على قناعة كاملة بأن عودتي إلى بلدتي أبو ديس صارت عودة قريبة المنال. ومع ذلك فإن الأشواق الحارة التي كانت تستبد بي لم تبرد تماماً، إذ كنت أعلم أن الطريق من أوسلو إلى أبو ديس إلى القدس تقتضي مرور بعض الوقت، وتتطلب التوقف في محطات كثيرة، ليس بينها واشنطن فقط، حيث من المقرر حضور الاحتفال الدولي الكبير بتوقيع الاتفاق، وإنما كذلك تونس حيث عائلتي الصغيرة وزوجتي التي رافقتني في رحلة النضال بأكملها، سواء منها النضال الشخصي لدعم الأسرة الصغيرة؛ الزوج والأولاد الخمسة، الوالدة والوالد والإخوة، أو على صعيد النضال العام بكل تعقيداته وصعوباته، آماله وآلامه، مخاطره ورهبته، وذلك من السعودية إلى الأردن إلى سورية إلى لبنان إلى تونس إلى الأردن مرة أُخرى، ثم إلى الوطن. وكانت طوال هذه الرحلة الطويلة التي استنفدت من عمري القصير، مهما يطُل، خمسة وثلاثين عاماً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النضال الشاق والطويل، كانت خلالها أم علاء خير رفيقة انتماء وولاء للوطن ورعاية لأبنائي علاء وعامر (مصطفى) وعصام ومنال ومنى، الذين تعددت أماكن ولادتهم ودراستهم في القدس والسعودية (الدمام) وسورية والأردن ولبنان وروسيا وأميركا وفرنسا، مع كل ما يترتب على ذلك من صعوبات لهم ولحياتهم. كان عليّ أن أعود إلى تونس، إلى



منزلي وأشيائي العزيزة، وحيث مهمات أُخرى تتطلب الاستكمال في غضون الفترة القصيرة اللاحقة، وأيضاً التوقف في باريس حيث يقتضي الأمر التفاوض بصدد نص الاعتراف المتبادل، وفي شأن اتفاق اقتصادي سيصبح فيما بعد جزءاً من الاتفاق الانتقالي، ناهيك عن عمّان محطة العبور الأخيرة، حيث إجراء الترتيبات العملية اللازمة للدخول إلى أرض الوطن، الأمر الذي استغرق نحو ثمانية أشهر أمضيت نصفها في العاصمة الفرنسية إلى أن تم إبرام الاتفاق الاقتصادي بمشاركة عدد من الكفاءات الفلسطينية والخبراء من العاملين في الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة صامد، فضلاً عن مشاركة ومساهمة الطواقم الفنية من الإخوة العاملين داخل الوطن في بيت الشرق، بالإضافة إلى مشاركة عدد آخر من ذوي الاختصاص من الإخوة المصريين والأردنيين الذين أعدوا معنا، بخبرتهم، الاتفاقات المتعلقة بلوائح ونسب الضرائب وتعريفات الرسوم الجمركية، حيث تم توقيع هذا الاتفاق في وزارة الخارجية الفرنسية في نيسان/أبريل ١٩٩٤ مع وزير المالية الإسرائيلي أبراهام شوحط، وبحضور رئيس وزراء فرنسا الأسبق السيد ميشيل جوبيه.

بعد ذلك كله حانت اللحظة التي تقلبتُ على جمراتها خمسة وثلاثين عاماً، وحملتها بين جنبيّ من منفى إلى منفى، ومنيت بها نفسي وعائلتي طويلاً طويلاً، وبذلت في سبيل تحقيقها أزهى أعوام العمر، متجشماً مسؤوليات كبيرة ومخاطر أكبر، شأني في ذلك شأن عشرات الألوف من أبناء حركة «فتح» والثورة الفلسطينية، الذين قضى بعضهم على الطريق تاركين خلفهم آمالاً لم تخب قط، وآلام فقدٍ ويُتم وترمل، وأمانة كانت تكبر وتكبر، فكانت دماؤهم بمثابة المشاعل التي ظلت تنير لَنا الطريق كلما ادلهم الليل وعظم الخطب، وكانت أجسادهم بمثابة الجسر الذي من فوقه ستعبر، يوماً ما، قوافل العائدين إلى الوطن. وهكذا بدأت في تلك اللحظة تمر من أمامي وجوه إخوة أعزاء، قادة كبار، ورجال عظام، ومقاتلين أشداء، وكواكب مضيئة من الشهداء الأبرار الذين ما كنا - من دون تضحياتهم - مؤهلين للتفاوض مع من كان، حتى الأمس القريب، لا يعترف بوجودنا، وما كنا من دون بذلهم وتضحياتهم قادرين على نيل أبسط حق من حقوقنا المشروعة، ولا بتنا قريبين إلى هذا الحد من العودة إلى الوطن، وتحقيق الحلم الذي اقتسمناه جميعاً، أحياء وشهداء.

وعلى أي حال، ففي ذلك الوقت الذي كان فيه اتفاق أوسلو، الذي تناول قضية من أقدم قضايا القرن العشرين، وأكثرها تعقيداً، محط اهتمام العالم كله، إذ تم وصفه كحدث يوازي في أهميته السياسية حادث سقوط حائط برلين سنة ١٩٩٠، وكان فيه الجدل يحتدم بقوة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إزاء مضامين ما

اشتمل عليه هذا الاتفاق وما سيفرزه من حقائق جديدة وتداعيات سياسية هائلة، كانت القيادة الفلسطينية التي نالت مشروعية دولية متعاظمة، وتأييداً أوسع من ذي قبل وأعمق من أي وقت مضى من لدن أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه الخصوص، تمضي قدماً في استكمال المفاوضات المتعلقة بوضع إعلان المبادئ موضع التطبيق على الأرض، الأمر الذي استلزم عقد محادثات مطولة، وعلنية هذه المرة، مع القيادة الإسرائيلية، وفي أماكن متعددة داخل فلسطين وخارجها، وذلك لإنجاز متطلبات الحكم الذاتي الانتقالي وترتيباته، ووضع اتفاق إعلان المبادئ في حيز التنفيذ العملي، بما في ذلك إجراء انتخابات سياسية عامة حرة ومباشرة للمجلس التشريعي ولرئيس السلطة الوطنية، كخطوة تمهيدية انتقالية نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتوفير الأجواء المؤاتية، ولبناء الأسس الديمقراطية اللازمة لإقامة بنية مؤسسية فلسطينية، تلتزم مبادئ المساءلة والشفافية، وتضمن سيادة القانون والفصل بين السلطات، وتعمل بموجبه، وتضمن الحريات العامة وتحميها، والتأسيس لسلام عادل وشامل، تكريساً لعهد جديد يقوم على التعاون والتنسيق غير قابل للنقض، فكانت الخطوة الأُخرى التي تم إنجازها وتوقيعها في الرابع من أيار/مايو ١٩٩٤، هي فيما عرف بعد ذلك باسم اتفاق غزة - أريحا، الذي تضمن الإجراءات والترتيبات والضوابط لتنظيم الحياة والعلاقات الثنائية خلال هذه المرحلة من زمن تطبيق الاتفاق، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والتنظيمية.

في خضم ذلك كله، جرت مناقشات داخلية مستفيضة خلال الأطر القيادية داخل حركة «فتح» ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وبينما كان النقاش داخل فصائل المنظمة يرتدي طابعاً سياسياً صرفاً، كان النقاش داخل الأطر القيادية لحركة «فتح» يكتسب طابعاً مهنياً يتعلق أساساً باستكمال عملية التفاوض بشأن نقل السلطة، ومتطلبات انتقال القيادة والكوادر العليا، وكذلك القوات من بقاع عربية كثيرة، وما يستلزمه هذا من تفاهمات مع الحكومات المضيفة، ويقتضيه من توفير خدمات لوجستية كثيرة، ويتطلبه من تجهيزات فنية متعددة. وفعلاً أتمت «فتح» مناقشاتها السياسية بصدد الاتفاق كما يجب، وحسمت قرارها بنقل مركز القرار الفلسطيني من الخارج إلى الداخل في أقرب وقت يتيحه لها هذا الاتفاق، وذلك لما يوفره مثل هذا النقل المنهجي المخطط من قدرات إضافية للمضي في العملية السياسية من على أرضية صلبة، ومن حاضنة شعبية دافئة، ومن مناخات أكثر مؤاتاة لإدامة الكفاح الوطني على الطريق المؤدي إلى إقرار الحقوق الوطنية المشروعة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.



وهكذا بدت مسألة عودتي الشخصية إلى أرض الوطن بمثابة قرار جزئي عليّ اتخاذه ضمن القرار الأكبر، وصار من الملحّ أن أجري الاستعدادات الخاصة بي للعودة في إطار الوضع السياسي الأشمل الجاري بلورته على قدم وساق، وأن أوقّت عملية انتقالي والعائلة في السياق الزمني الملائم، ولا سيما أن النقاشات التي كانت جارية آنذاك تتعلق بأسئلة لم يعد من الممكن تأجيل الإجابات عنها، مثل:

هل يعود كل من يمكنه العودة، أم يعود جزء من القيادة ويبقى الجزء الآخر؟

هل نحمل معنا كل شيء ونحرق السفن منعاً لكل احتمال في ضمير الغيب إذا ما انتكست التجربة؟

من سيسبق من على طريق العودة؟

أيّ جدول زمني أنسب، وأيّ تراتب قيادي أنجع يمكن اعتماده لتنفيذ هذه العملية المحفوفة بكل المخاطر المرئية وغير المرئية؟

هل تنتقل القيادة، وخصوصاً الأخ أبو عمار، إلى غزة حيث الحاضنة السكانية الواسعة، أم إلى الضفة الغربية حيث أريحا، المدينة الوحيدة المشمولة بالاتفاق المرحلي؟ وما إلى ذلك من أسئلة مثل كيف، ومتى، وأين؟؟

تساؤلات لم يقف أي منها عائقاً في طريق اتخاذ القرار الجماعي بالعودة، ولا سيما عودة الرئيس ياسر عرفات، بكل ما ترمز إليه هذه العودة من حقائق ومعان ودلالات ساطعة سطوع الشمس في نهار يوم من أيام صيف فلسطين القائظ.

ويحضرني في هذا المقام، وقبل أن أستطرد في الحديث عن عودتي إلى أبو ديس، أن أتوقف قليلاً عند جانب مفصلي من الحوارات السياسية الداخلية التي جرت في تلك الأثناء. إذ أذكر أنه بينما كانت النقاشات الداخلية، في إطار القيادة الفلسطينية العليا، تحتدم بشأن مسألة عودة القيادة إلى الداخل، اختلفت الآراء والتقديرات، إلاّ إنه في النهاية تم ترجيح وجهة النظر التي كنت من المدافعين عنها بحرارة وتصميم شديدين، وهي القائلة بضرورة عودة القيادة في أسرع وقت ممكن، وذلك استناداً إلى جملة من الاعتبارات الجوهرية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

**أولاً:** اغتنام الظروف السياسية المؤاتية في تلك الأثناء لعودة القيادة الفلسطينية، بما في ذلك عودة الرئيس ياسر عرفات على وجه الخصوص، وذلك خشية حدوث تطورات غير محسوبة لدى الجانب الإسرائيلي في المستقبل غير المنظور، تؤدي إلى تبدل المعطيات القائمة، وتغير الموقف الإسرائيلي من القبول إلى الرفض، أو على الأقل زيادة وطأة الشروط الإسرائيلية، لجعل مثل هذه العودة أقل أهمية وأضعف

صدى مما كان مخططاً له من الجانب الفلسطيني. ومثل هذا الاستعجال لاغتنام الفرصة السانحة يبرز جانباً صغيراً من جبل الشكوك التاريخية العميقة التي تسكن العقل السياسي الفلسطيني إزاء أي اتفاق يتم إبرامه مع إسرائيل القوية العنيدة المتجبرة.

**ثانياً**: إعادة الهرم السياسي المقلوب على رأسه إلى قاعدته الأساسية؛ أي إعادة القيادة التي كانت تدير العمل الوطني الفلسطيني من الخارج، عبر مختلف أدوات الاتصال، إلى المكان الطبيعي لأي قيادة سياسية شرعية، فوق تراب وطنها وبين صفوف شعبها، الأمر الذي سيؤدي إلى انتظام تراتب سياسي طبيعي، وإلى إكساب البنية السياسية الفلسطينية التماسك المطلوب، والتسلسل المرغوب فيه لاتخاذ القرارات وتنفيذها، ومتابعة الأداء في مختلف مراتب المسؤولية، في إطار مؤسسي مستقر وبنية هرم سياسي مرتكز على قاعدته الطبيعية، كشرط موضوعي لا مفر منه لبناء الكيان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهو ما سيدرأ أي ازدواجية، ويحول دون أي تعدد محتمل في مركز اتخاذ القرار بين الداخل والخارج، في مرحلة نحن أحوج ما نكون فيها إلى التماسك.

**ثالثاً**: نقل الثقل السياسي الفلسطيني من الخارج، بما في ذلك المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى الداخل، حيث الشعب وبعض الأرض وبعض السيادة المكتسبة والقابلة للتطور والاتساع وفق ما تم الاتفاق عليه، وذلك لما سيولده هذا النقل من ديناميكية خاصة تساعد على تعزيز المكتسبات، وتسريع وتيرة التطورات المرغوب فيها، ناهيك عن إضفاء مزيد من الشرعية على مكانة القيادة، وتعضيد مركزها التفاوضي بصورة أفضل مما كانت عليه وهي في الخارج.

**رابعاً**: إعطاء الشعب الفلسطيني دليلاً عملياً ملموساً على أن هذا الاتفاق اتفاق مثمر، وأن ثمراته يمكن رؤيتها بالعين ولمسها باليد من دون مواربة. وليس أدل على ذلك من عودة القائد التاريخي لهذا الشعب، ورمز كفاحه الوطني، إلى الوطن جهاراً نهاراً وعلى رؤوس الأشهاد، الأمر الذي من شأنه أن يرفع درجة معنويات الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في الأرض المحتلة، وأن يجعل هدف إزالة الاحتلال هدفاً مرئياً وقابلاً للتحقق لدى الأغلبية الفلسطينية، وذلك بعد أن بدا الاحتلال في أعين كثيرين كأنه احتلال بلا نهاية.

**خامساً**: إدارة الكفاح الوطني بآليات مختلفة عما كانت عليه في المرحلة السابقة، وبزخم نوعي تقتضيه المرحلة الجديدة، وإدامة هذا الكفاح الذي من المقدر له أن يطول فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي، وذلك من قلب ساحة العمل الوطني



وميادينه المباشرة؛ فالكفاح من غزة ورام الله وبيت لحم في شأن مستقبل القدس أكثر فعالية بالضرورة الموضوعية منه في بيروت أو تونس أو دمشق أو عمان أو غيرها من العواصم العربية، والنضال ضد المستوطنات وعودة اللاجئين وما إلى ذلك، من قلب معمعان النضال الوطني المباشر، أجدى وأكثر حيوية منه عبر الساحات البعيدة.

**سادساً**: تحصين المكتسبات الفلسطينية وزيادة مناعتها في وجه أي نكوص أو محاولة إسرائيلية للارتداد عنها. ذلك بأن اعتقادنا كان يتلخص في أن وجود القيادة على الأرض وبين صفوف الشعب أمر من شأنه أن يحول دون حدوث تراجع إسرائيلي محتمل عما تم الإقرار به وفق الاتفاق، ويثقل على الأقل كل رغبة إسرائيلية في العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل تنفيذ إجراء الانسحابات الجزئية ونقل السلطة، وما إلى ذلك مما اشتملت عليه الترتيبات والبروتوكولات المتعددة، ناهيك عما سيوفره وجود القيادة على أرضها، وبين شعبها، من قدرة إضافية على تسريع تنفيذ بقية بنود الاتفاق واستكمالها في أقرب مدى زمني ممكن. وذلك كله مشروط، وكي تكون هذه الصورة خطوة أساسية مهمة على طريق الإنجاز الكبير، بأن يكون أداؤنا لعملنا بكل تفصيلاته أداء مبهراً ومتميزاً، سواء ما يتعلق منه بشؤون شعبنا، أو ما يتصل بعملية تطبيق الاتفاقات الموقعة، والوفاء بالالتزامات التي قبلناها ووقعناها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عدداً من قيادة «فتح» قد تردد في العودة الفورية، بينما رفض البعض الآخر رفضاً قاطعاً العودة قبل التحرير الكامل. ففي حين ساند الأخ محمد غنيم (أبو ماهر)، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مبدأ العودة ودافع عنه بقوة ، رفض العودة لأسباب موضوعية مفهومة تعود إلى تحفظات له إزاء نوعية الإدارة والأداء التي قد تتسبب بخلافات داخل الوطن إذا ما تفجرت يكون لها نتائج وخيمة. أمّا البعض الآخر، مثل الأخ أبو اللطف والأخ محمد جهاد، عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح»، فقد رفضا العودة استناداً إلى موقف سياسي معارض للاتفاقات. هذا بينما عارضت الفصائل الفلسطينية الموجودة في دمشق جميعها مثل هذه العودة، وذلك لمواقف سياسية مسبقة ضد الاتفاق ومخرجاته كافة، وإن كان بعضها بدأ بالتراجع عن هذا الموقف فيما بعد، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة تحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية، وكثير من القيادات والكوادر التي عادت لاحقاً.

وبعد، وفي موازاة ذلك كله، كان عليّ أن أنجز أمرين يتصلان بي على نحو شخصي: الأول يتعلق بعودة أسرتي الصغيرة، زوجتي وأبنائي، وما يقتضيه ذلك من مسائل تتصل بترتيبات السفر والانتقال والإقامة والاستقبال في منزل العائلة في أبو

ديس، ناهيك عما سنحمله معنا من حاجات ومقتنيات تذكارية عزيزة، بعضها ظل يرافقني من السعودية إلى لبنان إلى تونس، وما سنحتفظ به في القلب ونودعه الذاكرة العميقة من عواطف نبيلة تجاه البيت الذي عشنا فيه عيشاً كريماً، وجاورنا فيه أناساً طيبين، وكذلك حيال تونس، البلد الذي استضافنا بكل كرم وحرص ونخوة عربية أصيلة. أمّا الأمر الثاني فيتعلق بمسؤولياتي تجاه العاملين معي في الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسسة صامد، والجهاز المالي لحركة «فتح»، وغيرها من المؤسسات الحركية الأُخرى، إذ حرصت على عودة كل هؤلاء الإخوة والأخوات وذويهم، وذلك بإعداد القوائم وعمل الترتيبات الإدارية والمالية اللازمة لانتقال ما يزيد على مئة من هؤلاء مع عائلاتهم، كل إلى حيث يمكنه العودة، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، وعلى نحو يضمن بقاء واستمرار العمل المؤسسي في ظروف بناء المؤسسات وإقامة الكيان والدولة المستقلة.

وفي عمّان، حيث المحطة الأخيرة في الطريق إلى الوطن، قابلت بعض الإخوة من المسؤولين الأردنيين، شاكراً لهم الدعم السخي الذي قدمه لنا البلد العربي الأقرب إلى فلسطين طوال الأعوام الطويلة الماضية، ومن ثم غادرت مودعاً بعض الأهل والإخوة، وواعداً باستمرار التواصل. وفي العاصمة العربية المطلة على مشارف القدس، أجريت آخر الاستعدادات اللازمة للعبور إلى أريحا بصحبة أفراد أسرتي، حيث استغرق الأمر عدة أيام، يممت بعدها وجهي نحو الغرب، بصحبة عدد من الإخوة والمسؤولين في السفارة الفلسطينية الذين أصروا على مرافقتي إلى جسر الأحزان الذي سمّته فيروز، تيمّناً، جسر العودة، مع أنه ظل حتى تلك الآونة جسراً للهجرة ومعبراً مشؤوماً نحو اللجوء والغربة. والحق، إن قلبي كان يسبقني، بينما كانت الساعات الأخيرة تمر ثقيلة متباطئة، إذ كان يداخلني شعور بأنه كلما هبطت بي السيارة نحو الجسر طار قلبي من موضعه، وتزاحمت في رأسي الصور والمشاهد والوجوه والأماكن العزيزة، في حين كان بصري يمتد إلى ما هو أبعد مما تراه العين المجردة من غور فلسطين وجبالها التي بدأت تملأ الأفق. كنت أرى القدس ولم أبصرها بعد، وكنت أرى أبو ديس، منزلي، منزل والدي الذي أقمته قبل حرب ١٩٦٧. وكنت أرى منزل العائلة، أي بيت جدي الذي تربيت فيه، الحاكورة المحيطة بالبيت، أشجار الزيتون المعمّرة، الأشياء الصغيرة التي لا تزال عالقة في الذاكرة، وجوه أشقائي وشقيقاتي، بمن في ذلك أقارب وأهل وأرحام كثيرة بت على مرمى البصر منهم جميعاً.

على مشارف الغور من الجهة الشرقية، وعلى آخر تلة يبدأ من عندها الانحدار



السحيق إلى أخفض نقطة على وجه الأرض، أصر المرافقون والمودعون الذين أتوا معي من عمّان، على أن أتوقف برهة في موقع العدسية، في المكان الذي كان قبل نحو ثلاثة أعوام قد توقف فيه الأخ الشهيد صلاح خلف (أبو إياد) في آخر زيارة له إلى العاصمة الأردنية سنة ١٩٩٠، إذ رغب هذا القائد الفلسطيني الفذ في أن تكتحل عيناه برؤية جبال ووهاد فلسطين من أقرب نقطة لها، وكأنه كان على موعد لا موعد بعده. وفعلاً وقفت حيث وقف الراحل الكبير، وأجلت ناظريّ في المشهد الممتد، متأملاً مستذكراً، تخالطني الصور والمشاعر، مستعيداً بعض المواقف والحوارات التي كانت لي من قبل مع أبي إياد، متمنياً لو كان هذا الرجل القائد المتميز، الذي اغتيل مع الأخ القائد هايل عبد الحميد (أبو الهول) والأخ المناضل محمد العمري ليلة شُنت الحرب على العراق سنة ١٩٩١، حياً يرزق بيننا، ليأخذ نصيبه من المسؤولية في قيادة هذه المرحلة، التي هي أشد ما تكون حاجة إلى مثل قائد في وزن أبي إياد وحصافته وشجاعته.

وأود هنا أن أسترجع من الذاكرة بعض ما رواه لي أولئك الذين رافقوا أبا إياد في زيارته تلك إلى العدسية، إذ قالوا لي إن أبا إياد وقف هنا ملياً كي يملأ رئتيه بهواء فلسطين، وعينيه بجغرافيتها المطلة على الغور، ثم فتح ذراعيه إلى السماء راجياً أن يمنّ الله عليه بالعودة إلى الأرض التي نذر عمره وعقله من أجلها، متسائلاً على مسمع ممن كانوا يحيطون به ما إذا كانت العودة المرجوة ستحدث في حياته، متمنياً أن يكون في طليعة العائدين، ثم راح وسط دهشة مرافقيه يجهش ببكاء حار ونشيج طويل، وكأنه يهجس بقرب رحيله المفجع، الأمر الذي جعلني في تلك الوقفة أستذكر أبا إياد، تلك الصخرة الفلسطينية العنيدة الشامخة، وأفتقده بشدة، فرحت أخاطب روحه التي كنت أشعر بأنها كانت ترفرف فوق رؤوسنا آنذاك قائلاً له: ها نحن بدأنا رحلة العودة يا أبا إياد، ربما كما كنت تشتهي، وربما أقل أو أكثر مما حلمت به ورغبت فيه، إلاّ إن المسيرة المحفوفة بكل المخاطر والمحاذير بدأت ولا ريب، وأننا الآن في طور من يقيم رأس جسر، إذا ما استعرنا مفردات الجنرالات والمخططين العسكريين، وأن جسر العودة هذا سيكبر ويمتد مع مرور الوقت، وأن الرؤية التي بشرت بها يا أبا إياد في أواخر عقد السبعينيات، من خلال كتابك المهم «فلسطيني بلا هوية» تتحقق الآن رويداً رويداً، تملأ الأسماع والأبصار، فواحسرتاه، لو كنت معنا اليوم لحملت عنا قسطاً كبيراً من العناء، وتلقيت عنا كثيراً من السهام، وساهمت بقوة وكفاءة وشجاعة منقطعة النظير في قيادة دفة هذه المرحلة الصعبة.

في هذه اللحظات، وأنا على مرمى حجر من الوطن، توجهت الذاكرة بوجوه

وأسماء عشرات الآلاف من القيادات والكوادر والمناضلين الذين قضوا في سبيل تحقيق حلم العودة. تذكرت الأخ الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)، القائد المؤسس في حركة «فتح»، والمناضل الصبور المثابر الشجاع الذي كان يعطي العملَ ٩٩٪ من وقته. وأحسست بفداحة خسارة أبي جهاد في هذه المرحلة المفصلية من حياة شعبنا، ولا سيما أنه القائد الصلب المثابر والبراغماتي، المبادر، المطلع على كل شأن من شؤون العمل الوطني الفلسطيني، وفوق ذلك كان القوة الدافعة وراء العمل النضالي في الوطن المحتل بأشكاله كافة، بما في ذلك مجموعة الاتصال بالقوى الديمقراطية، ومجموعات السلام الإسرائيلية التي كان يديرها الأخ أبو مازن.

تذكرت أيضاً أول القادة من قادة حركة «فتح»، الذي قضى نحبه في أول طريق الكفاح الوطني، أخي وصديقي الشهيد عبد الفتاح عيسى حمود. وتذكرت كذلك الأخ أبو صبري، المناضل الوطني الصلب الذي افتقدته الحركة في وقت مبكر أيضاً. وتذكرت الأخ أبو علي إياد، والأخ أبو منذر، والأخ سعد صايل (أبو الوليد)، والأخ القائد هايل عبد الحميد (أبو الهول)، والأخ خالد الحسن (أبو السعيد)، العقل السياسي الفلسطيني المشهود له بسعة الأفق والمبادرة والانفتاح، الأمر الذي مكنه من إقامة اتصالات سياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين كثير من الجهات الأوروبية والأميركية والدولية.

وإن كنت أنسى فلن أنسى أخي وصديق عمري الشهيد ماجد أبو شرار، الشخصية القيادية الفلسطينية المفعمة بالحيوية وروح المبادرة. وكذلك الشهيد أبو يوسف النجار، أول قائد عام لقوات العاصفة، فارس الساحة اللبنانية الذي سبق أن خاطب اجتماعاً في جامعة الدول العربية قائلاً: «إرفعوا عبثكم عن الساحة الفلسطينية يا عرب.» وكذلك الأخ كمال عدوان، القائد البارع الذي كان من المقدر له أن يؤدي دوراً مركزياً أكبر في الحياة النضالية الفلسطينية، لولا اغتياله في حادثة فردان (بيروت) الشهيرة سنة ١٩٧٣.

وتذكرت ومر بذهني شريط هائل لجميع القيادات والكوادر والمناضلين من «فتح»، ومن جميع الفصائل والقوى الفلسطينية والعربية، التي ضحت من أجل فلسطين وشعبها.

على أي حال، وبعد قدر من الترقب المشوب بقلق من نوع غامض، ومشاعر شخصية غير قابلة للوصف أو التشخيص، عبرت بي السيارة النهر إلى الغرب، حيث كان في استقبالي عدد من الإخوة، بينهم ممن سبقوني إلى الوطن، أذكر منهم العميد الحاج إسماعيل جبر، وكذلك الأخ الدكتور صائب عريقات، وغيرهما من المسؤولين



في منظمة التحرير وحركة «فتح»، وجمهور من الإخوة والأهل والأصدقاء، الذين توافدوا على نقطة العبور تلك في ساعة مبكرة، ليحيطوني بمشاعرهم الأخوية الصادقة، وعواطفهم الوطنية النبيلة، ويزيدوني قناعة بأن ما أنجزناه في أوسلو كان خطوة كبرى في الاتجاه الصحيح، أي في الاتجاه الذي تطلعت إليه الكثرة الكاثرة من أبناء شعب فلسطين، داخل الوطن وخارجه، واعتقدت هذه الكثرة على الفور أن ما أنجزناه في أوسلو هو الممكن الوحيد، فتوافقت معه بلا تنظير، واستقبلته الاستقبال الحسن الذي يستحقه ويليق به، الأمر الذي جعلني أرى في هذه الحفاوة الشعبية استفتاء مبكراً، جزئياً وأولياً، في شأن الاتفاق الذي فاوضت بصدده في أصقاع بعيدة عن فلسطين.

استرحت في أريحا ساعات قليلة، إذ جرى في المدينة الوحيدة من الضفة الغربية المشمولة بالاتفاق الانتقالي المرحلي في ذلك الوقت، استقبال شعبي أوسع نطاقاً مما كان عليه استقبال الجسر، الأمر الذي طابت له نفسي أكثر فأكثر، وهدأ من هواجسي وتحسباتي، وعمّق اطمئناني إلى صحة ما شاركت في صنعه على نحو أقوى من ذي قبل. وقد كان من المفترض أن أبقى في أريحا بعيداً بعض الشيء، وبعض الوقت، عن أبو ديس غير المشمولة بالاتفاق الانتقالي، إلاّ إن أحد قادة حركة «فتح» الشباب من أبناء الضفة الغربية، وهو الأخ المناضل أحمد غنيم، أبى على نفسه أن أظل بعيداً تلك الليلة عن مسقط الرأس، فقادني بسيارته في طرق جانبية وعرة من طريق وادي القلت، إلى الخان الأحمر، إلى الأودية الثلاثة، والكثبان الممتدة من أبو ديس إلى البحر الميت وأريحا، يحفظها هو عن ظهر قلب، إلى أن حط بي في منزل العائلة ليلاً وسط دهشة الأهل والأقارب والأحباء، ممن لم أر وجوه بعضهم منذ أعوام مديدة، وممن لم أعرفهم بعد، وخصوصاً من الجيل الذي نشأ وكبر خلال أعوام الاحتلال المريرة والكريهة بكل تأكيد.

لم يكن الاستقبال حافلاً أو واسعاً في تلك الليلة من ليالي صيف أبو ديس، لكنه كان حميماً ودافئاً ومشوباً بعواطف إنسانية جياشة لم أختبرها من قبل. كانت فرحة اللقاء تزاحم مشاعر الحزن، وكانت الدموع تغالب كثيرين، فقد بكيت كما لم أبك من قبل. قبّلتُ جمعاً من الناس، عرفت بعضهم ولم أعرف بعضهم الآخر، واحتضنت كثيرين، طفت في المكان، في بيت العائلة الذي كنت أعتقد أنه أرحب كثيراً مما وجدته عليه الآن.

سألت عن اسم هذا وابن من ذلك، وبنت من تكون هذه. أتظاهر بأنني ها قد فطنت، ها أنني عرفت، إلاّ إنني كنت أنسى على الفور لكثرة من تم تقديمهم لي من

أبناء وبنات أشقاء وشقيقات، الذين كان يبلغ عددهم آنذاك مئة وواحداً وستين شخصاً، كلهم من نسل رجل واحد هو والدي رحمه الله، ذلك الرجل الذي كان بمثابة صخرة من صخور تلك التلال الواقعة على حافة شبه صحراوية جرداء. وتذكرت جدي الذي كان يصحبنا ونحن صغار إلى تلك المواقع، إلى الأرض التي كان ينسج معها علاقة حميمة لم نكن قادرين على فهمها آنذاك، يأخذنا معه لنخدمها ولو بخلع الأحجار منها، وكأنه تمرين رياضي يجب ممارسته وواجب يجب إتمامه. وكان يقول لنا إن الأرض كالزوجة، إن أحسنتَ معاملتها أحسنت إليك وأعطتك، وإن أهملتها خانتك، وهي لا تباع ولا تهدى لأحد، إذا لم تخدمها وتزرعها تخون وتزني وتذهب إلى غيرك.. اخدموها وازرعوها وكلوا منها كي تحبوها وتحبكم.

استذكرت ذلك كله وأكثر، في تلك الليلة التي لم أظفر فيها من النوم إلاّ قليلاً. استذكرت وجه جدي وحكاياته عن الأغنام والأراضي والنساء، واستعدت صورة وجه والدي الذي توفي قبل أشهر قليلة فقط من عودتي إلى أبو ديس، وهو الذي كان يتمنى عودتي ربما أكثر مما كنت أتمناها لنفسي. تذكرت آخر لقاء لي معه جرى ترتيبه في عمّان، خلال زيارة لي للأردن، وكنت حينها في خضم مفاوضات قناة أوسلو السرية. فقلت له ملمّحاً إنني سأعود عما قريب، وذلك من دون الخوض في أي تفصيلات أو آجال أو مواعيد، وطالبته مداعباً بأن يستعد لذلك، عند عودتنا إلى أبو ديس إن شاء الله، بإقامة حفل غداء ابتهاجاً بالمناسبة، وذلك بأن يضع مائدة تحت كل زيتونة من الزيتون الروماني المزروع في الحقل المحيط بالمنزل، وأن يدعو إلى الحفل جميع الأبناء والأحفاد، وأن يقوم بنفسه بخدمة الجميع. وأذكر أنه بكى، وفتح ذراعيه إلى الأعلى، وبسط راحتيه داعياً المولى أن يحقق له هذا الوعد، قاطعاً على نفسه نذراً بأن يضع تحت كل زيتونة مائدتين لا واحدة، وأن يجعل المآدب طوال الأسبوع لاستقبال جمع الأهل والأصدقاء وأبناء فلسطين، رحم الله والدي، رحم الله جدي، ورحم الله جميع شهداء شعبنا. التفتُّ نحو الركن المطل على الحديقة من منزل والدي الجميل، متذكراً أن والدتي الحاجة أم أحمد، رحمها الله، كانت تجلس فيه. وتذكرت كيف كانت تستقبل أبنائي بحفاوة بالغة عندما كنت أعود من السعودية لتمضية إجازاتي، تحتضنهم بحب وحنان لا مثيل لهما إطلاقاً، لا يزال علاء وعامر وعصام ومنال ومنى يذكرونها.

تذكرت صوتها الجميل وهي تغني لهم وتملأ المنزل حباً وحناناً. تذكرتها حين كانت تأتي بخبز الطابون في الصباح الباكر، مع الزيت والزيتون والجبنة والكبيس الذي كانت تعده بنفسها للعام كله، وتأتي بالحليب الذي تحلبه من العنزات الشامية



التي تربيها. تذكرتها وهي تدعو بكل ما عرف عنها في كل المنطقة من الإيمان بالله وطاعته. تذكرتها تدعو دائماً: «اللهم إجمع شملنا، اللهم إجمع شمل شعبنا وأمتنا.» رحم الله والدتي رحمة واسعة.

على خلفية كل هذه الصور الحميمة المتلاحقة على هيئة شريط طويل من الذكريات، كانت الغصة تغالب الفرحة، غصة برحيل الوالدة قبل هذه العودة بنحو ثمانية أعوام، وكنت حينها في سانتياغو العاصمة التشيلية، في منزل المهاجر الفلسطيني التشيلي كارلوس أبومتهر، في ضيافة قادة الجالية الفلسطينية الكبيرة هناك. وكنت على العشاء حين رن الهاتف من تونس، وكان المتحدث الأخ الرئيس ياسر عرفات الذي اتصل ليعزيني بوفاة الوالدة. وكانت غصة أُخرى كبيرة بوفاة الوالد الذي استعجل الرحيل قبل وصولي بأربعة أشهر فقط، كنت حينها في العاصمة الفرنسية، في خضم مفاوضات تتعلق بالاتفاق الاقتصادي المعروف باتفاق باريس، فدخل عليّ آنذاك ابني علاء وابني عامر (مصطفى) اللذان كانا يقيمان هناك ويعملان في إحدى الشركات الفرنسية الكبرى في مجال الأعمال الهندسية، فأخبراني وهما يجهشان بالبكاء بنبأ وفاة جدهما. ألقيا الخبر على مسمعي ومضيا كي لا يريا، ربما، مشاهد الانفعال على وجهي، أو كي لا يطيلا البكاء بين يديّ.

في الصباح الباكر من هذه الأيام التاريخية بالنسبة إليّ، أفقت باكراً جداً للسلام على والدتي ووالدي وجدي رحمهم الله، فقمت برفقة أخي الدكتور خالد، وعدد من أبناء العائلة، بزيارة المقبرة وقراءة الفاتحة على أرواحهم الطاهرة وتقبيل التراب الذي يحتضنهم.

ولا يتسع المجال هنا لعرض ذكريات شخصية أكثر عن عودتي إلى الوطن، إلى منزلي، إلى بيت العائلة، إلى بلدتي أبو ديس. وبالتالي فقد رغبت في التعريج على هذه الذكريات الشخصية، كي أوضح القيمة العظيمة في العودة إلى مسقط الرأس بعد غياب دام نحو خمسة وثلاثين عاماً، تلك القيمة المشتركة بين أبناء الشعب الفلسطيني المقتلعين من بيوتهم، بل المشتركة بين أبناء البشر كافة. فكل إنسان مفطور على حنين خاص إلى البيت الذي تربى فيه، وإلى ملعب ذكرياته الأولى. وكل منا مفطور أيضاً على حب الوطن، أكان الوطن غنياً أم فقيراً، مناخه ماطراً أم جافاً، قاسياً أم رؤوماً، إذ إن الوطن يظل جميلاً في عيون أبنائه دائماً وأبداً. فما بالك إذا كان الوطن بجمال بلادنا فلسطين، وبأهميتها التاريخية والدينية والحضارية؟ وما بالك وقد تحقق حلم لم يكن شخصياً محضاً، وعودة لم تكن فردية، ونهاية مطاف يؤشر بقوة، ويدل بوضوح على المسار الجماعي المنشود لشعب يتحرق للعودة؟

لقد رغبت، عن سابق تصور، في أن أضع هذا الفصل الخاص عن عودتي إلى أبو ديس في مقدمة روايتي عن اتفاق أوسلو، كي أشير أيضاً إلى أن هذا الاتفاق قد فتح أول مرة باب العودة، وإن لم يكن مفتوحاً على مصراعيه، وأنه دشن مرحلة انتهت معها حالة النزيف السكاني من الأرض الفلسطينية، لتبدأ معها عودة متدرجة ضمت، في مراحلها الأولى، عودة عشرات الآلاف ممن شكلوا في وقت لاحق أعمدة السلطة الوطنية، وشكلوا في الوقت ذاته زيادة نوعية في الكتلة السكانية الفلسطينية المنزرعة في الأرض. هذه الكتلة التي كانت على الدوام مستهدفة في بقائها من جانب إسرائيل، وعرضة طوال الوقت لمخاطر اقتلاعها وتهجيرها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي يوضح أن هذا الاستهلال، المقصود لذاته، للرواية الفلسطينية الكاملة والحقيقية عن اتفاق أوسلو، يستبطن المغزى الأساسي الكامن في قلب هذا الاتفاق والنتيجة الرئيسية المتوخاة من ورائه؛ وأعني بذلك ملامسة حق العودة، ومقاربة هذا الحق بكل السبل الممكنة، تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، دولة الفلسطينيين كافة، كخاتمة سياسية لهذا الصراع.

وكما سبق القول، لم تكن عودتي إلى الوطن مجرد عودة شخصية، ولا سيما أنا الذي تفاوضت في شأن اتفاق أوسلو من ألفه إلى يائه، وخضت نقاشات صعبة وقاسية فيما يخص كل بند من بنوده، بما في ذلك البند المتعلق بحق اللاجئين والعودة، هذا الحق الذي بدا في سائر محطات التفاوض بصدد اتفاق أوسلو، بل في المراحل اللاحقة لهذا الاتفاق، أكثر النقاط الخلافية مع الجانب الإسرائيلي، وأشد الموضوعات تعقيداً على طاولة المفاوضات، الأمر الذي جعلني أعي، على نحو شديد العمق، الأهمية الاستثنائية التي تنطوي عليها عودتي إلى بلدتي المحاذية لمدينة القدس في ١٤/٧/١٩٩٤، هذه العودة التي اكتسبت طابعاً سياسياً لا تخطئه العين، وخصوصاً أنه سبقتها العودة التاريخية المدوية للأخ ياسر عرفات في ١/٧/١٩٩٤، وسبق ذلك وتبعه عودة المئات من أعضاء القيادة والكوادر العليا، وآلاف المقاتلين.

أذكر أنه كانت سنحت لي من قبل فرصة لزيارة أبو ديس يوم وفاة والدي رحمه الله، إذ كانت المفاوضات الاقتصادية للاتفاق الانتقالي في باريس تحتضنها الحكومة الفرنسية. وبينما كنت أقود هذه المفاوضات عن الجانب الفلسطيني كان يقودها عن الجانب الإسرائيلي السيد أبراهام شوحط، وزير المالية، الذي جاءني معزياً وقال: لقد تلقيت اتصالاً هاتفياً من كل من السيد أوري سافير، ومن ثم السيد شمعون بيريس، اللذين عرضا عليّ إبلاغك ترحيب الحكومة الإسرائيلية بك للمشاركة في تشييع جنازة الوالد وتقبل العزاء في بيت العائلة. وعلى الرغم من صعوبة تلك اللحظة من الناحية



الوجدانية، وإغراءات تحقيق واحدة من أعز الأماني الذاتية برؤية الوطن والأهل، فإنني اعتذرت شاكراً، وذلك من منطلق إدراك أن عودتي، التي كنت على ثقة بأنها ستتحقق في وقت غير بعيد، يجب أن ترتدي طابعها السياسي بالكامل، وأن تأتي في سياق مرحلة مرتقبة على وشك التحقق، وأن تتزامن مع عودة أشمل وأوسع كنا بدأنا الاستعداد لها فعلاً، الأمر الذي يؤكد أن عودتي، والحالة هذه، قد أتت في سياقها السياسي الملائم، وفي زمانها المشتمل على كل تلك المعاني التي أردناها جميعاً، في القيادة الفلسطينية، لمثل هذه العودة.

غداة وصولي إلى أبو ديس كانت القدس، تلك المدينة التي يهفو لها قلبي كما تهفو لها قلوب المؤمنين كافة، أول موضع على الأرض أستعجل نفسي لزيارته، إذ يممت في اليوم التالي، وبعد زيارة قبر والدي ووالدتي وجدي، وجهي نحو المدينة المقدسة، للتجول في أحيائها العربية، وزيارة المدارس التي درست فيها، الرشيدية والعمرية والمأمونية، والأحياء التي تعودت الذهاب إليها، وخصوصاً بيت أهل زوجتي الواقع داخل أسوار البلدة القديمة، مسترجعاً كثيراً من الذكريات، متفحصاً الشوارع والحارات والأزقة والأسواق التي أعرفها جميعاً، وأعتقد أنني كنت ذات يوم مضى وقفت أو مشيت أو جلست على كل حجر فيها، متفرساً في وجوه الناس والدكاكين العتيقة، مسترجعاً تلك الروائح التي تعبق منها رائحة القداسة والتاريخ والعراقة، تلك الروائح المقدسية الخاصة التي لا نظير لها تحت أي سماء، أو في أي مدينة أُخرى على وجه الأرض، لأختتم تلك الزيارة بالتوجه إلى المسجد الأقصى، الذي بارك الله حوله، والتجول في ساحاته الفسيحة، ورواقه الأقرب مكاناً في الأرض إلى باب السماء، ومن ثم السجود ركعتين إلى الله العلي القدير الذي منّ عليّ بهذا كله، داعياً أن يمنّ بمثله على الملايين من أبناء شعبي، الذين لم تبرح القدس خيالهم في أي يوم من الأيام.

وفي غضون تلك الأيام القليلة التي تلت وصولي إلى أبو ديس، استقبلت أعداداً لا تحصى من المهنئين بسلامة العودة، وتلقيت دعوات كثيرة إلى الغداء أو العشاء من أبناء بلدتي وأبناء البلدات المجاورة.

زارني كثيرون من الشخصيات والفعاليات الاجتماعية في الضفة بشكل عام، وفي محافظة القدس بشكل خاص. كما زارني السيد أوري سافير وزوجته وابنته الوحيدة، وتيري رود لارسن الذي كان حينها قادماً من النرويج في زيارة للمنطقة، وقدما لي عرضاً لم أستطع مقاومته بزيارة القدس الغربية وزيارة يافا وتل أبيب. وفعلاً لبّيت هذه الدعوة التي اكتحلت عينيّ فيها برؤية أماكن كانت تحوم في الذاكرة،

ووقفت في أثنائها على مشاهد وصور لم أكن رأيتها من قبل، سواء في الأحياء اليهودية من القدس أو في تل أبيب ذاتها. وكنت لا أكاد أستطيع كبح مشاعري ودهشتي وأنا أمر بتلك الشوارع ذات السمة الأوروبية، إن لم أقل النيويوركية، في تل أبيب على وجه الخصوص. وحينما وصلت إلى يافا، ذلك الميناء الذي كان ذات يوم مضى أكثر موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط نشاطاً وحيوية، وتلك المدينة التي كانت تسمى عروس المدن الفلسطينية، ورأيت ما حل بها من إهمال، وما آل إليه وضع هذه المدينة التاريخية من بؤس وحرمان، تذكرت مرة أُخرى الأخ الشهيد أبا إياد، ابن يافا الذي كان يفخر على الدوام بالمدينة الفلسطينية التي شهدت مسقط رأسه، وقلت في نفسي عكس ما قلته لها وأنا أتهيأ لعبور نهر الأردن، حين ناجيت آنذاك روح أبي إياد قائلاً: ليتك اليوم معنا.

على أي حال، فقد مضت بسرعة أيام الزيارات والاستقبالات التي تلت عودتي إلى أبو ديس، ولم يبق منها غير ما علق في الذاكرة من حرارة اللقاءات الأولى، وحفاوة الأهل والأصدقاء، وما أرسته هذه العودة من معان ودلالات لا تمَّحى مع مرور الوقت، ولا يمكن أن تسقط من حسابات مرحلة سياسية جديدة، بدأنا على الفور في خوض مخاضاتها الصعبة، ولجج بحورها المملوءة بالأنواء والحوامات المائية الخطرة. فقد كنا جميعاً على موعد مع مرحلة أُخرى أشد صعوبة، وأكثر تعقيداً من مرحلة المفاوضات فيما يتعلق باتفاق أوسلو والاعتراف المتبادل وإعلان المبادئ، ناهيك عن الاتفاق الانتقالي المرحلي الذي سُمّي اتفاق «أوسلو ب»، هذا الاتفاق الذي استغرق وضعه والبحث في بنوده وملاحقه وبروتوكولاته وقتاً أطول من اتفاق أوسلو ذاته، وصُرفت فيه جهود أكثر، وجرت في شأنه مساومات أقسى، وتخللته مراحل أصعب من كل ما سبقه، وخصوصاً لجهة موضوعات: إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية؛ انتشار الشرطة الفلسطينية؛ الانتخابات؛ الشؤون المدنية؛ العلاقات الاقتصادية؛ إطلاق السجناء؛ المعابر الحدودية؛ وما إلى ذلك من تفصيلات هائلة تستحق أن يفرد لها كتاب خاص، أنوي نشره بعد أن أفرغ من وضع هذا الكتاب المتعلق حصراً بالرواية الفلسطينية عما حدث في قناة أوسلو، وما انتهت إليه من نتائج أدهشت البعض، وأثارت البعض الآخر، وتكرست على كل حال كحقيقة سياسية كبرى من حقائق الشرق الأوسط، غير قابلة للتجاوز، مهما تبدُ الصورة الآن قاتمة، والأوضاع المحيطة غير مؤاتية.

أخيراً أقول: إذا كانت هذه العودة الرمزية، حيث كنت بين قليلين من أبناء شعبنا من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين قد ظفر بها، فقد ظلت الملايين منهم



محرومة منها، وظلت المشكلة من أصعب مشكلات الحل الدائم وأعقدها، والشيء نفسه بالنسبة إلى القدس التي أنتمي إليها روحياً ووجدانياً إلى حد عقائدي أيديولوجي، آمنت ولا أزال أؤمن به، وهو أن الدولة هي القدس، ولا معنى لأي دولة فلسطينية لا تكون القدس عاصمتها.. إذاً، كيف الحل؟ هل أن عودتي إلى القدس، إلى منطقة القدس، تمثل نموذجاً ورمزاً لذلك؟ هل نفكر في حل خلاق إبداعي كما يطلب البعض؟ وكيف؟ أذكر عندها أنني قلت: ما أصعب الحل وما أسهله. ما أصعبه إذا تمسك كل بأيديولوجيته المقدسية، وما أسهله إذا قلنا: فلتكن القدس عاصمتين لدولتين، ولتكن مدينة مفتوحة، بشرقها وغربها، بحيث يتمكن الفلسطيني، إذا ركب سيارته وتجول في جميع أرجاء القدس الشرقية والغربية بلا قيود، أن يشعر بأنها مدينة له، وأن يشعر الإسرائيلي أيضاً، إذا ركب سيارته وتجول في جميع أرجائها، في المقابل، من دون قيود، بأنها له أيضاً.

وتظل نقطة أخيرة لا بد من الإشارة إليها في هذا المقام، وهي اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي أنيطت به مهمة مناقشة اتفاق إعلان المبادئ وإقراره، بالتوازن مع مناقشة الكنيست وإقراره لهذا الاتفاق. وفعلاً، وبعد اجتماع اللجنة المركزية لحركة «فتح» واعتمادها هذا الاتفاق بأغلبية كبيرة، عُقد المجلس المركزي في تونس يومي ١١ و١٢/١٠/١٩٩٣ للغاية المشار إليها آنفاً، حيث كان تاريخ ١٣/١٠/١٩٩٣ هو الموعد النهائي للتصديق على الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي من الجهات التشريعية لكلا الطرفين. وبعد إجراء مناقشات صاخبة، بذل في غضونها كل من الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن، وكذلك أنا، جهوداً مركزة لإقناع أعضاء المجلس بإقرار هذا الاتفاق، وافق عليه في نهاية المناقشات ٦٣ عضواً، بينما عارضه ٨، وامتنع من التصويت عليه ٩، ولم يشارك في ذلك الاجتماع ٣ من أعضاء المجلس. ومما يجدر ذكره أيضاً أن المجلس أقر الاتفاق، وأقر مبدأ عودة القيادة والكوادر والقوات إلى الأرض الفلسطينية، وكلف القيادة وضع كل الترتيبات اللازمة لتحقيق هذه العودة في أسرع وقت ممكن.

# الفصل الثاني

# في الطريق إلى أوسلو

## الجمل وخرم الإبرة

قبل أن تقودني خطاي على طريق كنت أعرف أوله، ولا أعرف إلى أي وجهة يقود ولا إلى أين ينتهي، بدا إمكان تحقيق النجاح أقل من ضئيل، والفرصة المتاحة لا تستحق عقد رهان يعتدّ به، والمجال المنظور أضيق من خرم إبرة الخياط. مع ذلك كان لا بد من فحص هذا الإمكان، واختبار هذه الفرصة، وسبر غور مدى المجال المنظور، فنحن إن لم نكسب شيئاً لن نخسر أي شيء. كان هذا قرار الحلقة الضيقة في القيادة العليا الفلسطينية، وكان عليّ أن أمضي قدماً، حاملاً على كتفيّ حملاً تاريخياً مثقلاً بالتعقيدات والصعوبات والمخاوف والمظالم والآمال والآلام المضنية.

وبينما كانت الفرصة تتراءى أمامي على هيئة خرم إبرة، تذكرت حكاية من حكايات الثقافة الشفاهية المتداولة في عصر ما قبل المدارس، أي في زمن الكتاتيب، التي تتلمذ فيها نفر قليل من الآباء والأجداد في بلادنا. تقول الحكاية:

قال التلميذ الفتى لأستاذه الشيخ: قل لي يا سيدي الشيخ - أطال الله عمرك - هل يستطيع المرء أن يُدخل الجمل من خرم الإبرة؟

تفرّس الشيخ في وجه تلميذه الفتى ملياً، وأجاب: نعم يا بني، يستطيع المرء ذلك أحياناً. يمكنه الإتيان بمثل هذا الفعل إذا امتلك ثلاثاً، لا تقع أي منهن في باب الأشياء.

سأل التلميذ الفتى أستاذه الشيخ بلهفة: قل لي يا سيدي ومعلمي، ما هي هذه الثلاث لا فض فوك؟

رد الأستاذ الشيخ على تلميذه الفتى: يستطيع المرء ذلك إذا تحلى بميزة الصبر الجميل أولاً، وتمتع بسعة الخيال ثانياً، وامتلك، ثالثاً، إرادة لا تكسر وعزماً لا يلين أبداً.

تداعت إلى الذهن هذه الحوارية البليغة، التي كانت محفوظة في صفحة عتيقة من دفتر الذاكرة الملآنة بمثل هذه اللُمّح والمُلَح والطُرف، حضرت وكأنها على موعد مسبق مع لحظة شخصية مثقلة بالهواجس والريب والتحسبات، جلست أمامي بلا تكلف، برشاقة وأناقة بالغتين، حكاية فلسفية رمزية مشفّرة من عصر الكتاتيب، فكرة إعجازية مراوغة، تضمر أكثر مما تشرح، تستبطن من الأمثولات أكثر مما تقص،

وتنطق قولاً يُقوِّل ويؤوِّل كما تشتهي النفس الراغبة في التعلم والتبصر والتفقه من فقه الأولين، من دروس التاريخ، وعظات الشيوخ المعلمين في زمن تليد.

كنت في حالة عدم اليقين لحظة قبلت تجشم عناء مسؤولية لم أحمل وزراً كوزرها من قبل، وأنيطت بي منذ ذاك مهمة بدت لي من أولها ثقيلة، معقدة وطويلة، كي لا أقول إنها شبه مستحيلة، أقرب ما تكون إلى عملية إدخال الجمل في خرم الإبرة، وذلك لشدة ما كنت أعيه سلفاً من صعوبات جمة، على هذا الطريق السري الموحش، وما كنت أدركه من محاذير وتحديات ومخاطر جسيمة تتربص في الانتظار، تماماً كما تربصت قبلاً بكثيرين من الرواد والطلائعيين والاستشرافيين لفكرة السلام، وذهبوا هم، إلاّ إن الفكرة بقيت حية على أي حال.

أكثر من ذلك، حين رحت آنئذ أقلّب الموقف على مختلف وجوهه، وأنعم النظر ملياً في الفرص والعواقب والاحتمالات، وأدقق في المعطيات، قلت في نفسي وأنا أطلق زفرة مكبوتة: ليتني كنت ذلك التلميذ الفتى من عصر الكتاتيب، كي أطرح على الأستاذ الشيخ ذاته السؤال بشكل آخر: قل لي يا سيدي الشيخ، هل يستطيع المرء أن يدخل الجمل من خرم الإبرة، إذا كان الجمل بسنامين اثنين، وكان خرم الإبرة لا يُرى بالعين المجردة؟

هكذا بدا لي المشهد قبل أن ألج دواخله، وهكذا أيضاً تجلت أمام ناظريّ الأجزاء السفلى من جبل هذه المهمة الطافية في بحر من العداء والدم والكراهية، وتزاحمت في رأسي صور لا حصر لها من فصول كتاب الصراع المديد، صراع البقاء في مواجهة النفي والاقتلاع، صراع العين في مقاومة المخرز، صراع الحمل في منازلة الذئب والثعلب، وأخيراً صراع الحجر أمام الرشاش في انتفاضة السواعد الصغيرة التي شبّت عن الطوق بسرعة.

وهكذا داخلتني، أيضاً، ذكريات الهزائم والمنافي والحصارات، المدن الموصدة، الشوارع المغلقة النهايات، الأرض غير الآمنة، الأجواء المكفهرة الواجمة، الآفاق التي أطبقت فيها السماء على الأرض مراراً، الكمائن المباغتة تكراراً، نصال السكاكين الغادرة، الآمال المجهضة، الفرص الضائعة، الشعارات الفارغة، أناشيد التلاحم الأخوي الدامية، الخيارات القليلة، الإمكانات الضئيلة، أوجاع الصلب وأكاليل الشوك على دروب الجلجلة.

وهكذا لاحت أوسلو في الأفق البعيد، تلك العاصمة النرويجية النائية، على هيئة خرم إبرة لا يُرى بالعين المجردة، وأنا ذلك الإعرابي الآتي من الصحراء، يجر خلفه جملاً عظيماً في بلاد لا تشرق فيها الشمس إلاّ قليلاً، بلاد ليست ذات نفوذ



دولي مميز، ولا ذات دور عالمي يتعدى حدود المساهمة في قوات المراقبين الدوليين وموظفي الأمم المتحدة، أو غير ذلك من البعثات الدولية ذات المساهمات الإنسانية النبيلة والمتواضعة في آن واحد. فأي مهمة هنا يمكن أن تُنجز، وأي بلد اسكندنافي صغير هذا الذي يستطيع احتضان هذه القضية التي استهلكت عدداً لا يعد من المبعوثين والوسطاء والمتحاربين؟ وأي مسرح نرويجي يتسع لهذا الكم الهائل من القضايا التاريخية المعقدة، والملفات المهملة، والقرارات الدولية المعطلة؟

أي خشبة يمكن أن يقف عليها هذا العدد الهائل من الحقائق والمزاعم والخرافات؟

هذه القوافل الطويلة من الضحايا والقتلة والشهود؟

من الأنبياء والجنرالات والحاخامات؟ من السلفيين والمتطرفين وأصحاب الأيديولوجيات؟ من الحقوق المتقابلة والمحاجَجات المتبادلة؟

وبينما كنت أتهيأ لحزم حقائبي وأوراقي، استعداداً لخوض غمار تجربة مفتوحة على سائر الاحتمالات، بدأت تتداعى إلى الذهن صور، بعضها بالأسود والأبيض، وبعضها الآخر بالألوان.

أمّا على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، بمختلف فصائلها، فقد كانت قلة قليلة من قيادتها تتحدث علناً عن مدى عمق التحولات الجارية في المشهدين الإقليمي والدولي، وتنبّه بقوة إلى الضعف الذي لحق بالنظام الفلسطيني، وتحذر بشدة من جسامة المضاعفات السلبية لهذه التحولات الكبرى على مكانة القضية الفلسطينية، ومركز منظمة التحرير على الخريطة الدولية الجديدة المتشكلة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانقسام العالم العربي من حولنا، الأمر الذي جعل هذه القلة من القيادات الفلسطينية تسعى، بكل ما في جهدها، لتوظيف ما تبقى لديها من أوراق قليلة لمنع شطب القضية من على جدول اهتمامات النظام الدولي الجديد، وتسعى بكل ما في وسعها أيضاً لفك عزلة المنظمة، وتحريرها من التبعات الهائلة التي ترتبت عليها بعد حرب الخليج الأولى، ولا سيما التبعات السياسية والمالية.

في مقابل ذلك، بقيت أغلبية القيادات الفلسطينية تلوذ بالشعارات التي ألفتها قديماً، وتتمسك برؤى تختلط فيها السياسة بالأيديولوجيا، وبخطاب تنقصه المرونة في عالم جديد أحادي القطبية، وهذا ما جعلها تترفع عن الواقع الجديد، وتتنكر لمستجداته غير المؤاتية، وتراوح حول مفاهيم ومواقف قديمة، وتقتات من مخزون الجُمل الثورية التي لا ينضب، وتتنقب من جديد درب المزايدات اللفظية، الأمر الذي ترك آثاره السلبية في المرحلة التالية لتوقيع اتفاق إعلان المبادئ، واستمر طوال

مرحلة تطبيق الاتفاق الانتقالي المرحلي، بل طوال المراحل اللاحقة، وإن كان ذلك بدرجة أقل حدة مما كان عليه في البداية.

وتداعت إلى الذهن صور الواقع الفلسطيني في الشتات، بكل ما كان ينوء به في ذلك الحين من وقائع ينقبض لها القلب، وينفطر لها أسى على ما آل إليه هذا الواقع من سلبيات. إذ باتت منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج الأولى، بل القضية الفلسطينية، تتدحرج من المكانة الرفيعة التي احتلتها تاريخياً على سلم الاهتمامات العربية والدولية، إلى درجة متواضعة على هذا السلم، الذي فككته الانقسامات القومية، والنتائج الكارثية لتلك الحرب التي قصمت ظهور العرب أجمعين، وخصوصاً الشعب العربي الفلسطيني، الذي أسيء فهم موقف قيادته السياسية، وخسر كثيراً من موارده المالية، ومن أبسط أشكال الدعم والإسناد السياسي الذي تمتع به تقليدياً من جانب الدول العربية. وبالمحصلة فقد تلقى الشعب الفلسطيني وقضيته، التي كانت توصف دائماً بأنها القضية المركزية الأولى للأمة العربية، قسطاً وافراً من النتائج الكارثية لتلك الحرب، بل من المضاعفات السلبية التي أفرزتها بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى تهميش هذه القضية، التي لم تعد منذ ذلك الوقت سوى مجرد قضية عادية من القضايا العربية الكثيرة، وأدى إلى عزلة خانقة للقيادة الفلسطينية، التي لم يعد مرحباً بها في كثير من العواصم الشقيقة، إن لم نقل أدى إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى عبء غير مرغوب الاستمرار في حمله من جانب الأنظمة العربية، وتحويل الفلسطينيين إلى مشكلة أمنية، يجري التعامل مع أصحابها من خلال هذا البعد الإشكالي المثير للقلق.

تداعت إلى الذهن أيضاً صورة الواقع الفلسطيني في الأرض المحتلة، حيث كانت الانتفاضة الشعبية المجيدة أدت دورها واستنفدت أغراضها، وتحولت من رافعة عظيمة لنيل الحقوق الوطنية المشروعة إلى عبء ثقيل الوطأة على كاهل هذا الشعب. فبعد أن نجحت هذه الانتفاضة في قرع الأبواب الموصدة، وإيقاظ الضمير العالمي، وفرض القضية الفلسطينية على مقدمة أجندة الاهتمامات العربية والدولية، وإيصال نداء الحرية والخلاص من الاحتلال البغيض إلى كل الأوساط والساحات والمنتديات والمؤسسات الدولية، بل في إملاء نفسها على جدول النقاشات الداخلية الإسرائيلية، وإقناع أوساط مهمة من الرأي العام الإسرائيلي بأن لا سبيل إلى إدامة الاحتلال، وحرمان شعب من حقه في الاستقلال والحرية إلى ما لانهاية، نقول بعد ذلك كله، وفي إثر موجات متلاحقة من القتل والقهر، وتكسير العظام، واعتقال صفوف متتالية من القيادات الميدانية للانتفاضة، تحولت هذه الأداة الكفاحية، التي لا سابق لها في



تاريخ حركات التحرر الوطني، إلى عبء على شعب الانتفاضة، إذ تراكمت نتائجها السلبية على أحواله الاقتصادية والصحية والتعليمية، وساد صفوفها كثير من المظاهر المؤسفة، التي بدأت تتناسل بلا رادع، وتهدد بتبديد كل ما تم إنجازه من مكاسب وطنية، وتطفئ ما تحقَّق من ظواهر مضيئة.

وتداعت إلى الذهن كذلك صورة مشهد دولي تبدل فيه كثير من الحقائق والمسلمات السياسية. فقد انقضت الحرب الباردة بين المعسكرين اللذين حكما معاً مجرى العلاقات الدولية طوال الفترة الزمنية اللاحقة للحرب الكونية الثانية، وصار حليفنا الدولي الكبير يسمى الاتحاد السوفياتي السابق، وتبدلت عدة نظم سياسية، وتغيرت خرائط بلاد كثيرة في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وباتت الولايات المتحدة التي كانت دوماً تنظر بعين عدم الارتياح، إن لم نقل بعين العداوة، إلى نضال شعبنا الفلسطيني، القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على مقاليد القرار الدولي من دون أي منازع، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حراجة الوضع الفلسطيني، وجعله أكثر انكشافاً أمام متغير دولي هائل وحاسم، وخصوصاً مع تآكل الوضع العربي، وغياب أي حاضنة لكفاح هذا الشعب، الذي أصبح يواجه استحقاقات تحولات دولية أكبر وأعظم من قدرته على استمرار وإدامة كفاحه الوطني ونيل حقوقه المشروعة.

وعلى جانب هذا المشهد الدولي، وتتمةً لصورته البانورامية العريضة، كان مؤتمر مدريد لسلام الشرق الأوسط، الذي هو عبارة عن مبادرة سياسية أميركية خالصة، قد استثنى منظمة التحرير من المشاركة في أعماله، وفرض على المشاركين الفلسطينيين من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة شروطاً تعجيزية لم يكن من الممكن رفضها على أي حال، بما في ذلك جعل التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر تمثيلاً غير مستقل، تحت مظلة الوفد الأردني، وكذلك حرمان القيادة الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني المعترف بها من المشاركة رسمياً في هذه المفاوضات، أو حتى مشاركة أي من أبناء القدس. وفوق ذلك كله، تحولت المفاوضات الثنائية في واشنطن، الناجمة عن مؤتمر مدريد، إلى حوار طرشان، وأحياناً إلى مهاترات وتراشق بالمواقف والكلمات أمام الميكروفونات، وباتت مفاوضات واشنطن الماراثونية الطويلة تواجه طريقاً مسدوداً، وتحولت العملية كلها إلى عرض للمواقف الإسرائيلية المتصلبة، داخل الغرف وفي ممرات وزارة الخارجية الأميركية، التي بدت عاجزة عن تليين الموقف الليكودي إزاء أي مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمال هذه المفاوضات، الأمر الذي ولّد مزيداً من الإحباط لدى الشارع الفلسطيني، وجعله يائساً من إمكان تحقيق أي تقدم على المسار السياسي، بعد أن سُدت على الأرض

مسارات الكفاح الوطني الأُخرى.

هكذا، إذاً، تداعت إلى الذهن كل هذه الصور والمشاهد التي تثقل على النفس، وأنا بعد أتهيأ لحزم حقائبي ولملمة أوراقي، وأتحسس موضع قدميّ، استعداداً لخوض غمار تجربة تفاوضية، من المقدر لها أن تجري في أسوأ ظروف ذاتية فلسطينية، وضمن أصعب معطيات يمر بها الوضع العربي، ناهيك عن وضع دولي تهب فيه رياح زمهريرية باردة، على عكس ما كانت تشتهيه سفينة الكفاح الوطني الفلسطينية. فما بالك، وهذه التجربة التفاوضية المحفوفة بكل المخاطر، المثقلة بكل هذه الوقائع غير المؤاتية، ستجري بتكتم شديد في بلاد قطبية شديدة البرودة؟

إزاء ذلك كله، بدت الطريق إلى أوسلو بمثابة ممر إجباري، علينا عبوره متسلحين بثلاث من تلك الخاصيات الرمزية التي نصحها الأستاذ الشيخ لتلميذه الفتى: التحلي بالصبر، وسعة الخيال، وقوة الإرادة، واضعين نصب أعيننا واجب الحفاظ على قضية شعبنا من الاندثار في زمن التحولات الدولية الهائجة، وفتح كوة في جدار الحصار السياسي المطبق من حولنا، وخلق إمكان موضوعي متوافق مع مستجدات الواقع الإقليمي والدولي، لإدامة الكفاح الوطني الفلسطيني والاستمرار فيه بكل السبل المتاحة، أي السبل غير المتصادمة مع حقائق عصر عالم جديد، أحادي القطبية، عالم تقرر فيه دولة بمفردها ماهية الشرعية ومعايير الحق وتطبيقات العدالة، دولة تعادي كل حركة تحرر على وجه الأرض، وترى في كل كفاح وطني مسلح عملاً من أعمال الإرهاب المدانة سلفاً، ولا ترى - في المقابل - في كل ما تقوم به إسرائيل، من احتلال واستيطان وقمع وإرهاب للشعب الفلسطيني، ما يستحق اللوم أو المساءلة، كي لا نقول الشجب أو الإدانة.

على أي حال، فقد كان هذا الشريط الطويل من الصور والمشاهد يمر ببطء شديد على صفحة الذهن، وأنا لم تطأ قدماي بعدُ الطريقَ الذي سيمتد ويطول إلى أن يبلغ محطته الأخيرة في أوسلو. لكن الطريق إلى تلك المحطة لم يكن خطاً مستقيماً، وإنما اقتضى بلوغ نهايته العبور بعدة عواصم ومحطات وفنادق ومقاه ومطارات، بعضها كان في تونس، وبعضها الآخر في لندن والقدس وواشنطن، وحتى في أوسلو نفسها، قبل أن تكون هناك قناة سرية، ومتفاوضون متكتمون، ووسطاء غامضون، الأمر الذي يجعلني غير قادر، حتى بعد مرور كل هذه الأعوام على توقيع اتفاق أوسلو، على أن أحدد على وجه اليقين من أي نقطة بالضبط كان الانطلاق، ومن أين بدأت هذه الحكاية التي كانت خيوطها تنسج في أماكن متفرقة، وعلى أيدي



نساجين مختلفي الأهواء والمطامح والمصالح والأولويات.

فقد بدأت عملية أوسلو التي أحب أن أسميها قناة الصدفة الموضوعية البحتة، قناة غير معدة سلفاً، ولا مخططاً لها ولا مبرمجة، ربما تكون بداياتها المبكرة بدأت في القاهرة لدى التحاق السيدة منى جول، زوجة السيد تيري رود لارسن، بوظيفتها في السفارة النرويجية هناك سنة ١٩٨٩، وربما تكون خطوة أولى على هذا الطريق المتعرج الطويل قد تحققت لدى انضمام السيد لارسن إلى زوجته في العاصمة المصرية ذلك الحين، وبدء اهتمامه بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وما اقتضاه ذلك من إقامة بنية للاتصال بأناس في كلا جانبي الصراع.

وربما تكون البدايات الأولى لأوسلو وقعت في أوسلو ذاتها، قبل نحو عام على بدء عمل قناة أوسلو التفاوضية، وذلك حين كنت في زيارة للنرويج في شباط/فبراير ١٩٩٢ في مهمة اقتصادية، رافقني فيها السيد هايل الفاهوم، مدير دائرة أوروبا في الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث قابلت السيد جان إيغلاند، نائب وزير الخارجية النرويجي، وكانت ترافقه السيدة منى جول. فقد عرضت عليهما هموم الداخل الفلسطيني، ولا سيما في المجالات الاقتصادية، وبحثت معهما في إمكان المساعدة في استيراد المنتوجات التصديرية الفلسطينية، بما في ذلك الحمضيات، من قطاع غزة.

فقد أرسل لي يومها نائب وزير الخارجية النرويجي مساعدته لاستكمال المباحثات، ألا وهي السيدة منى جول، زوجة السيد تيري رود لارسن التي ستؤدي، وزوجها، فيما بعد، دوراً حيوياً ومهماً في عملية أوسلو حتى النهاية. وبعد استكمال تلك المباحثات في وزارة الخارجية النرويجية طلبت هذه السيدة، الجميلة والذكية، أن تزورني في الفندق الذي كنت أنزل فيه. رحبت بطلبها من دون تردد. وحين أتت قالت: أود أن أعرّفك إلى زوجي، فتقدم مني رجل ذو مظهر فوضوي كأنه من الهيبيين، يحمل على ظهره حقيبة أشبه ما تكون بحقيبة مدرسية، ويلبس بنطالاً من الجينز وقميصاً نصف كم، فخطر في ذهني أن هذا الرجل واحد من اليساريين الجدد، المسكونين بطموح تغيير الواقع من حولهم، بل تغيير العالم كله، من خلال تظاهرة هنا، أو سلسلة من الاعتصامات هناك.

جلسنا في الفندق، أنا ومنى وتيري رود لارسن، نحو ساعة من الزمن، قدم خلالها لارسن نفسه كمدير لمؤسسة فافو، وهي منظمة غير حكومية مهتمة بأحوال العالم الثالث وتعمل في مجال الأبحاث الاجتماعية التطبيقية. وقد تحدث الرجل

خلال هذا اللقاء حديث المطلع على الشؤون الفلسطينية، فكان ذلك محل دهشتي، إلى أن علمت منه أن مؤسسة فافو النرويجية أنجزت بحثاً ميدانياً عن الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في قطاع غزة، الأمر الذي أتاح له مثل هذه المعرفة بالشأن الفلسطيني. وقد أبدى لي السيد لارسن، قبل مغادرته، اهتماماً ورغبة في متابعة بعض القضايا والتفصيلات المتعلقة بالواقع الفلسطيني.

والحق أنه تولدت لديّ عبر ذلك اللقاء انطباعات طيبة عن السيد لارسن، ولا سيما أنه تمكن بلطفه وتواضعه واهتمامه بالقضية الفلسطينية من خلق نوع خاص من الألفة التي تؤسس لعلاقة قائمة على الاحترام والمودة والصداقة، وخصوصاً بعد أن ذكر لي أنه يرئس مؤسسة نرويجية غير حكومية اسمها فافو، تتعاطى شؤون العالم الثالث وهمومه، وتقدم المساعدة اللازمة، سواء من ناحية وضع الأبحاث والدراسات، أو من ناحية توفير الدعم الاقتصادي من النرويج ذاتها، ومن الدول الاسكندنافية الأُخرى.

كما ذكر لي أنه بصدد إنجاز دراسة عن الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في قطاع غزة، وأنه سيطلعنا على نتائج هذه الدراسة في أقرب وقت ممكن.

انتهى ذلك اللقاء مع تيري رود لارسن وزوجته منى جول، من دون أن يدور في ذهني أي خاطر بأن هذا اللقاء قد يكون إحدى بدايات عملية أوسلو، أو نقطة انطلاق لها. لكن هذا الرجل، ومنذ ذلك الوقت، أصبح مألوفاً عندي وموضع تقدير لديّ. فقد كسب مودتي على الفور، وعرض عليّ صداقته الشخصية، لي وللشعب الفلسطيني، ووعد تقديم كل ما يستطيع تقديمه من دعم لهذا الشعب الذي كان يعيش، في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وما تبعها من حصار، إحدى أشد المراحل صعوبة في حياته اليومية.

وعليه، فقد يكون هذا اللقاء الذي جرى في العاصمة النرويجية، على هامش زيارة رسمية لوفد اقتصادي فلسطيني، هو الأول من نوعه على صعيد العلاقة الفلسطينية - النرويجية، إحدى البدايات المبكرة لعملية أوسلو. إلاّ إن ورقة كنت أعددتها من قبل تحت عنوان «عوائد السلام في الشرق الأوسط» وقدمتها إلى المفوضية الأوروبية، قد تكون نقطة بداية أُخرى. فقد وصلت نسخة عن هذه الدراسة إلى الأوروبيين، ومنهم إلى الأميركيين، عن طريق الوزيرة البلجيكية السيدة آن ماري، حيث لقيت هذه الورقة اهتماماً كبيراً ممن وصلت إليهم، بما اشتملت عليه من أفكار ورؤى واقتراحات. كما وصلت هذه الدراسة إلى الإسرائيليين، واطلع عليها، كما علمت فيما بعد، كل من شمعون بيريس ويوسي بيلين ويائير هيرشفيلد ورون بوندك،



الذين رأوا أن هذه الدراسة يمكن أن تشكل الأساس الفكري لحوار فلسطيني - إسرائيلي، وأنها قد تساعد في بناء مفاوضات ثنائية حين تنضج الظروف، وخصوصاً أن هذه الورقة أقرت بفكرة التعايش، ودعت إلى التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين حين يستتب السلام.

ومثل هذه الأفكار كان، ولا يزال، محط اهتمام السيد شمعون بيريس من دون ريب. ونظراً إلى أهمية هذه الورقة، وشدة مركزيتها في إطار المكوّنات التي شكلت البدايات الأولى لقناة أوسلو، سأضع نصها الكامل ضمن عدد من الملاحق في نهاية هذا الكتاب.

وربما تكون مكونات عملية أوسلو المبكرة بدأت في القدس قبل ذلك كله، عبر تلك الحوارات المنهجية التي كان أقامها الأخ الشهيد فيصل الحسيني والدكتورة حنان عشراوي، وغيرهما من أبناء القدس، مع عدد من المسؤولين والأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين، إذ كانت قوة الدفع الأولى لإقامة أول حوار بيني وبين إسرائيلي، هو البروفسور يائير هيرشفيلد، ومساعده رون بوندك، قد أتت - كما سيتضح فيما بعد - من خلال مفاتحات كل من فيصل وحنان، وحثهما لي على القبول بإجراء مثل هذا الحوار، الذي لم أكن أجريت مثله من قبل.

على أي حال، فإن كل نقاط البداية المتفرقة والمتباعدة هذه تجمعت في نهاية المطاف لتشكل مجرى شق ما يشبه قناة مائية، كانت تتسع وتتعمق مع مرور الوقت، لتحفر بعدئذ مجراها العريض ملء سمع العالم وبصره، وتحدث واحداً من أهم التحولات السياسية الكبرى في حياة الشعب الفلسطيني، وحياة منطقة الشرق الأوسط برمتها، وتغيّر بصورة عميقة، وواسعة، العلاقات التي كانت قائمة في هذه المنطقة من العالم على مدى العقود الزمنية الطويلة الماضية.

وأياً تكن البدايات الأولى الممهدة لقناة أوسلو، فإنه يمكن تحديد شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ نقطة انطلاق تمهيدية لهذه العملية، التي لم تكن واضحة المعالم ولا الأهداف ولا الأطراف في البداية. وأذكر أن أول مفاتحة لي بهذا الشأن أتت - عبر واسطة - من جانب الأخ المرحوم فيصل الحسيني، الذي كان موضع ثقة وتقدير كبيرين بالنسبة إليّ وإلى القيادة الفلسطينية في الخارج، إذ بلّغني أن اثنين من الأكاديميين الإسرائيليين ينتميان إلى معسكر السلام، ومعروفين بتأييدهما الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي، وبدفاعهما عن الحقوق المشروعة لشعبنا، يرغبان في الاتصال بي شخصياً، علماً بأنني لم أكن من مجموعة الاتصال بالإسرائيليين التي كان يديرها الأخ أبو مازن، ويدعمها بقوة كل من الأخ أبو عمار والأخ الشهيد أبو جهاد

بشكل مباشر. أهملت الأمر في حينه، إلاّ إنني حين قابلت الأخ فيصل بعد ذلك أعاد عليّ طلبه هذا، وتناقشنا في الأمر مليّاً، غير أنني لم أستجب لذلك، وبقيت على تحفظي السابق إزاء الاتصال بالإسرائيليين.

بعد ذلك اتصلت بي الأخت حنان عشراوي، وقالت لي إن هذين الأستاذين هما من أصدقائهم في القدس، وأنهم يلتقونهما باستمرار، وإن لا ضرر من اللقاء بهما، بل على العكس، فإن مثل هذا اللقاء سيشكل عاملاً من عوامل الدعم والتشجيع لهما، «كما أنه سيساعدنا نحن في الأرض المحتلة، ولذلك فإنني والأخ فيصل ندعوك إلى فتح حوار معهما.»

مع ذلك، لم تتوفر لديّ القناعة الكافية للعدول عن موقفي السابق، لا لشيء إلاّ لأن الاتصالات بالإسرائيليين والمفاوضات الثنائية ليست ضمن مسؤوليتي المباشرة، إذ بقيت مكرساً اهتمامي لإدارة لجان المفاوضات المتعددة الأطراف، ذلك بأني كنت المنسق العام لهذه اللجان عن الجانب الفلسطيني. وقد حدث في تلك الأثناء أن قابلت الأخ أكرم هنية، وكان يتولى حينها مهمة منسق الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن.

قال لي أكرم: إن فيصل وحنان وأنا نرى أن من المفيد أن تلتقي هذين الأستاذين الإسرائيليين، وخصوصاً لأنك تقود المفاوضات المتعددة الأطراف، وهما أستاذان جامعيان لهما تأثيرهما، سواء أكان ذلك في الجانب الاقتصادي أم في الجانب السياسي، وبالتالي فإن من المفيد الحديث معهما.

كان من المقرر أن تعقد اللجنة الاقتصادية، وهي إحدى اللجان المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، اجتماعاً لها في لندن خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وحين بلّغت كلاً من الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن ما نقله إليّ كل من الأخ المرحوم فيصل الحسيني والأخت حنان عشراوي والأخ أكرم هنية، اقترحا عليّ أن أجري اتصالاً بأحد هذين الأستاذين، وهو يائير هيرشفيلد، على هامش الاجتماع المقرر للجنة الاقتصادية. والحقيقة أنني لم أعط موافقة كاملة، بل إنني لم أعط وعداً بذلك. غير إنني حين وصلت إلى العاصمة البريطانية، وقابلت الأخ عفيف صافية، وهو الذي يشغل منصب المفوض الفلسطيني (السفير الفلسطيني) لدى حكومة بريطانيا، فاتحته بالأمر، من دون أن أظهر ما يكفي من الاهتمام، قائلاً: هل تعرف يائير هيرشفيلد؟

قال: نعم.

قلت: ما رأيك فيه؟



قال: إن تجربتي معه جيدة، فقد سبق أن حضرت وإياه «سمينار» في لاهاي، وكان إيجابياً.

قلت: ماذا لو قررت لقاء هيرشفيلد، أتذهب معي؟

قال: نعم أذهب معك، وليس هناك ما يمنع.

هنا تشجعت أكثر من ذي قبل، واتصلت برقم الهاتف الذي كنت أخذته من الأخت حنان عشراوي. كان على الجانب الآخر من الخط هيرشفيلد، فرحب بي، واتضح أنه كان ينتظر مكالمتي هذه.

لم أكن أعرف حتى تلك اللحظة أن تيري رود لارسن، الذي سبق أن قابلته قبل عدة أشهر في أوسلو، كان موجوداً في لندن، وأنه كان شريكاً في هذه الترتيبات. على أي حال، فقد كانت المكالمة الأولى مع هيرشفيلد قصيرة ومقننة إلى أبعد الحدود، اتفقنا خلالها على موعد في اليوم التالي.

وصلتُ متأخراً بعض الوقت إلى فندق كافندش القريب من ميدان البيكاديللي، وكان بصحبتي الأخ عفيف صافية الذي عرّفني إلى يائير هيرشفيلد. جلسنا ثلاثتنا من دون أن ندري من أين نبدأ، وأي الموضوعات التي يمكن الحديث عنها. كان الحذر والتحفظ باديين على الجميع مدة تقارب ساعتين، أي طوال هذا اللقاء.

ويبدو أن محدثي الإسرائيلي لم يجد من موضوع عام يتحدث به معي، ويثير فضولي الشخصي، أفضل من الحديث عن الورقة الاقتصادية التي تطرقت فيها إلى مسألة التنمية الإقليمية المتوازنة في الشرق الأوسط، وعن عوائد السلام ومقتضياته. هكذا استهل هيرشفيلد حديثه، ثم انتقلنا بسرعة إلى المفاوضات الجارية آنذاك في واشنطن، واتفقنا على أن تلك المفاوضات تواجه طريقاً مسدوداً لأسباب كثيرة، بينها - من وجهة نظري - أن الطرف الإسرائيلي غير مخوّل إبرام اتفاق، كما أن المفاوض الإسرائيلي الرئيسي في واشنطن، وهو إلياكيم روبنشتاين، غير جاد أبداً، وهو الذي بقي في موقعه هذا الذي كان إسحق شامير عيّنه فيه لإدارة مفاوضات تدوم اثني عشر عاماً، بحسب ما كان صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق.

هكذا انتهى اللقاء الأول، من دون أن يثير لديّ ما يكفي من الانطباعات الجيدة. انتهى كما بدأ في العموميات، وكأنه بلا غاية محددة. غير أن منطق هيرشفيلد وانفتاحه أثارا استحساني، وبالتالي، فقد وافقت على لقاء محدثي مرة ثانية. وكان قد استفسر قبل نهاية اللقاء الأول عن إمكان اللقاء مجدداً. فسألته:

من أنت، وباسم من تتحدث؟

قال: أنا أستاذ جامعي إسرائيلي أعمل في جامعة حيفا، وأعتبر نفسي من

معسكر السلام الإسرائيلي، أؤيد فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأتحدث هنا باسمي الشخصي، ولست ممثلاً لحكومة إسرائيل، وأنا صديق لنائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسي بيلين.

كنت أعلم مسبقاً، ومن خلال أحاديثي مع كل من فيصل الحسيني وحنان عشراوي وأكرم هنية، أن يائير هيرشفيلد هو من مجموعة يوسي بيلين، المعروف بأنه واحد من حمائم حزب العمل، وبالتالي فإن هيرشفيلد لم يأت هنا بصفة شخصية بحتة، وأن لمثل هذا اللقاء بعداً سياسياً لا يمكن إغفاله، حتى لو حاول هذا الأستاذ المتحمس للتفاوض مع المنظمة أن يخفيه عنا، لاعتبارات كانت مفهومة لي ضمناً.

في اليوم التالي، التقينا أنا وعفيف وهيرشفيلد في فندق ريتز الشهير، وكانت القاعة تغص بالرواد في ذلك المساء. ومع أن هيرشفيلد، الذي خشي أن يجذب اللقاء اهتمام الفضوليين، اقترح الانتقال إلى مكان آخر في مطعم إيطالي قريب، إلاّ إنني رغبت في البقاء حيث نحن تحت سقف تلك القاعة الفخمة، فاخترنا زاوية نائية وجلسنا جلسة طويلة، وأكملنا حديثنا العام السابق بأفكار عامة أيضاً، مثل كيف يمكن أن نساهم في إنجاح عملية السلام، وفي إنهاء الوضع المأساوي القائم. وتحدثتُ عن المعاناة الفلسطينية، وألقيت ما يشبه محاضرة مطولة بشأن ذلك. كما تحدث هيرشفيلد، في المقابل، عن معاناة اليهود التاريخية، وعن تطلع إسرائيل نحو السلام، وقال إن حكومة إسحق رابين، التي فازت لتوّها في الانتخابات، جادة في البحث عن السلام، وبالتالي فإن أمام الفلسطينيين فرصة يجب استغلالها، لعل ذلك يساعد في الوصول إلى اتفاق يكون مرضياً للطرفين.

ولعل أكثر ما أثار اهتمامي وفضولي في هذا اللقاء مع يائير هيرشفيلد، بالإضافة إلى رغبته الجادة في استمرار اللقاءات وتطويرها، قوله لي إنه أجرى محادثة هاتفية يوم أمس مع صديقه دان كيرتزر، مساعد وزير الخارجية الأميركي ومنسق المفاوضات المتعددة الأطراف من جانب الإدارة الأميركية، الأمر الذي جعلني أستشعر كأن الإدارة الأميركية تقف خلف هذه القناة التفاوضية، على هذا النحو أو ذاك. وعندما عرض هيرشفيلد عليّ الاجتماع به مرة ثالثة، أجبت: أين؟

قال: في أوسلو مثلاً.

قلت: لماذا أوسلو؟

قال: لنتحدث أكثر، ونستكمل عملية الاستطلاع التي بدأناها، لعلنا نستكشف أفكاراً أُخرى، ونتعرف على رؤى أحدنا الآخر بصورة أفضل، فيما يتعلق بجميع القضايا، بأجندة مفتوحة عن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية خاصة، والسياسية



بكل أبعادها، الثنائية والمتعددة الأطراف.

قلت: وهل ستكون أحاديثنا رياضة فكرية تنتهي في الملفات الأكاديمية، أم ستنتهي بنتائج تساعد على إنهاء الوضع وتعقيداته.

قال: دعنا نحاول في جلسة أو جلسات أُخرى. لنمضِ وقتاً أطول ونحاول اكتشاف جميع الإمكانات، ونقرر معاً ما إذا كنا سنستمر أم لا.

قلت: هل تعرف يوسي بيلين؟

قال: نعم وهو صديقي جداً.

ثم سألت هيرشفيلد عن دان كيرتزر، الذي بدا لي أنه على صلة ما بهذه المحادثات الاستكشافية.

فأجاب: نعم أعرف كيرتزر، إنه صديق أيضاً.

وسألته سؤالاً قصدت أن يكون عابراً: هل أنت على صلة به.

قال: نعم بشكل عام.

تولدت لديّ قناعة ذاتية، في تلك الأثناء، بأن هذا الاتصال هو عبارة عن محاولة أميركية – إسرائيلية مشتركة، ترمي إلى إحداث اختراق ما في مفاوضات واشنطن المتعثرة. ولم يدر في ذهني أن هناك ترتيبات تجرى لفتح قناة مفاوضات جديدة، ربما تكون موازية أو بديلة من مفاوضات واشنطن. وقد تملكني هذا الاقتناع بقوة، إلى الحد الذي بلّغت فيه محدثي الإسرائيلي الموافقة على لقاء آخر في النرويج، بعد العودة إلى القيادة الفلسطينية، واشترطت عليه أن يُقدّم ما يمكن أن نتوصل إليه هناك من اتفاق إلى المتفاوضين في واشنطن كي يتبنوه، ويكون هو الاتفاق، وأن يتم إخراجه عبر تلك القناة التفاوضية الرسمية المعتمدة من منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. أي أن المفاوضات التي ستجري في النرويج لن تكون بديلاً من تلك المفاوضات الجارية برعاية وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن.

افترقنا في ذلك الوقت، وبقيت في لندن لمتابعة مفاوضات لجنة التوجيه للمفاوضات المتعددة الأطراف عن بعد، ذلك بحسب ما جرى عليه الحال في سائر لجان المفاوضات المتعددة الأطراف.

بعد ذلك عدت إلى تونس ورفعت تقريراً إلى الأخ أبو عمار، شرحت فيه ما جرى، وقوّمت الموقف، وبنيت بعض التوقعات. أبدى الأخ أبو عمار، ومن ثم الأخ أبو مازن، اهتماماً بهذا الاتصال. وكان ملخص رأي أبو مازن أن هذه التجربة تستحق المتابعة: «لم لا، نحن نجرب مع الجميع»، قالها أبو مازن من دون أن يبدو عليه أي تأثر بما جرى، كي لا أقول إنه لم يعقد رهاناً، شأن أي منا، على هذا

الاتصال الذي بدا أنه محاولة استكشافية أُخرى بين تلك السلسلة الطويلة والمتفرقة من الاستكشافات السابقة.

وفيما يلي نص أول تقرير مقدم للقيادة العليا عن اللقاء مع يائير هيرشفيلد:

(سري جداً وخاص)

الأخ الرئيس أبو عمار حفظه الله، تحية الثورة وبعد:

أرفق لكم بطيه خلاصة لما دار في لقاء تم بيني وعفيف صافية من جهة، ويائير هيرشفيلد عضو حزب العمل، وأحد مستشاري شمعون بيريس ويوسي بيلين، والأستاذ في جامعة حيفا من جهة أُخرى.

يبدو أن هذا اللقاء قد تم بناء على طلب كل من بيريس وبيلين.

ما ورد في هذه الخلاصة من الحوار، يستحق أن يدرس بعناية، علماً أنه لا يشكل أي التزام عليهم.

(وثورة حتى النصر) أبو علاء ٤/ ١٢/ ١٩٩٢

(مذكرة: أهم ما دار في لقاء بيني وعفيف صافية من جهة ويائير هيرشفيلد من جهة أُخرى في لندن ٣/ ١٢/ ١٩٩٢).

المذكور من مفكري حزب العمل، وهو أستاذ في جامعة حيفا، ويعتبر من مجموعة بيريس - بيلين، ولكنه على علاقة جيدة مع رابين.

استمر اللقاء على جلستين لمدة ثلاث ساعات ونصف، تم فيها استعراض مواقف كل من منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ومخاوف كل منهما، وشروط تأمين دفع جاد وحقيقي لعملية السلام القائمة، للوصول إلى سلام شامل.

في توضيحه للموقف الإسرائيلي، والإيجابية التي شرعت تتعامل بموجبها حكومة رابين، بيّن هيرشفيلد النقاط التالية، التي أنقلها كما وردت في توضيحاته، دون تعليق عليها سواء بالإيجاب أو السلب، وسواء كان المقصود منها التضليل كما يحلو للبعض أن يجتهد، أو حسن النية كما يبدو للبعض الآخر. إلاّ إن هذه الملاحظات جديرة أن تكون بين أيديكم للإفادة منها.

**أولاً**: عن حكومة رابين:

١ - لقد صدرت عن حكومة رابين مجموعة من الرسائل، منها ما ورد على شكل إجراءات، وبعضها على شكل تصريحات جديرة أن تدققوا فيها تماماً، لما تحمله من معان:

أ - لقد أوقفت حكومة رابين الاستيطان فعلياً، وكبحت من شهوة الليكود للتوسع فيه.

ب - لقد فتحت حكومة رابين، لأول مرة، الحديث عن الأرض والمياه. (في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف).



ج - لقد شرعت حكومة رابين في تعديل شروط التمثيل الفلسطيني، حينما سمحت بتمثيل الشتات الفلسطيني في جميع مجموعات العمل المتعددة الأطراف، وحتى في لجان الثنائي.

د - قامت حكومة رابين بإطلاق سراح عدد من المعتقلين، كبادرة حسن نية، وكذلك الإعداد لبعض الإجراءات في مجال الضرائب والرسوم.

هـ - أطلقت حكومة رابين، وعلى لسانه، مجموعة من التصريحات ذات المعنى:

- حيث تحدث رابين عن كيان فلسطيني.
- ووصف المنظمة بأنها كالحركة الصهيونية، حيث أن هذه هي التي أقامت دولة إسرائيل.
- حديث عن كونفدرالية إسرائيلية/ فلسطينية/ أردنية بكل ما تحمله هذه الدعوة من معان.
- الحديث عن الشعب الفلسطيني، خطاب بيريس في الأمم المتحدة.

و - بداية تفتح ذي معنى على منظمة التحرير الفلسطينية من خلال:

- قرار الكنيست بإلغاء حظر اللقاء مع منظمة التحرير الفلسطينية، وكل ما يحمله من معان.
- لقاءات مع كوادر وقيادات من المنظمة، مثل لقائنا هذا اليوم.

هذه الإجراءات والرسائل التي تأتي عبر تاريخ طويل من العداوة والصراع وعدم الثقة، تستحق منكم دراسة عميقة، ووقفة جادة، لأنها إجراءات وتصريحات ورسائل ذات معنى ومضمون، تأتي بعد مرحلة من التعبئة الطويلة من حكومات الليكود.

**ثانياً**: عن طبيعة هذا اللقاء، أشار إلى أنه على اتصال مع الحكومة من خلال اتصاله، بعد لقائنا الأول صباح هذا اليوم، مع يوسي بيلين، ولقائه صباح اليوم التالي مع دان كيرتزر، من الخارجية الأميركية. أي أنه، إذا صح حديثه، على صلة مع الحكومة الإسرائيلية من جهة، والخارجية الأميركية من جهة أُخرى. الغرض: إمكانيات لتسهيل الأمور للوصول إلى صيغة:

- إعلان مبادئ.
- جدول أعمال.
- أو أي صيغة أُخرى (اتفاق عام) الغرض أيضاً:

دفع هذه العملية، وعدم إضاعة الفرصة، لجعل عملية السلام عملية لا يمكن التراجع عنها. وتساءل هنا: ماذا عن نقاط نبيل شعث؟

كما قال: أعتقد أن عليكم أن تتوقعوا تدفق أعداد كبيرة من الإسرائيليين للقاء بكم بعد قرار الكنيست الإسرائيلي، صحافيين، مفكرين، أعضاء في نقابة العمال «الهستدروت»، صناعيين، اقتصاديين، مثقفين وبعد ذلك برلمانيين وسياسيين. فهل ستكونون مستعدين وراضين عن هذه اللقاءات في تونس؟؟؟

**ثالثاً**: مقترحات:

أ) هل تقبلون تنظيم لقاءات دورية في أوسلو، خاصة أن حكومة النرويج على استعداد لاستضافة مثل هذه اللقاءات؟ وحينما سألته متى ومع من؟؟

**قال**: أنا وأنت.

**قلت**: ما هو الغرض، هل لتسهيل الوصول إلى اتفاق ولاستطلاع جميع آفاق العلاقات الاقتصادية والسياسية المستقبلية؟

ب) اقترح: هل من الممكن توسيع اللقاءات؟

مثلاً: (إلياكيم روبنشتاين* + وزير المالية الإسرائيلي من جهة، حيدر عبد الشافي** + أبو علاء من جهة أُخرى).

ويبدو أنه ليس لديه، أو لم يشأ أن يوضح مصدر الاقتراح، كيف؟ لماذا؟ ومتى؟؟

ج) في الحديث عن القدس، أهميتها في العملية، اقترح: لجنة فلسطينية - إسرائيلية تبحث في القدس من كل جوانبها الثقافية، والدينية، والاقتصادية، والسياسية، على أن تكون لجنة سرية، لأن الرأي العام الإسرائيلي يعتبرها من المحرمات والخطوط الحمراء، والاقتراب منها الآن على طاولة المفاوضات كاف لإسقاط حكومة رابين.

د) اقترح: لماذا لا تبدون مرونة في المحادثات المتعددة الأطراف، خاصة وأن يوسي بيلين وجه رسالة ناعمة لوفدكم في لجنة التوجيه، لم تجيبوا عليها إلاّ بعد أن تدخل إدوارد دجيريجيان مع وفدكم. من المهم في رأينا أمام الوفود المشاركة، في المتعددة، تبادل الرسائل التي تكشف رغبة مشتركة في التعاون المستقبلي.

**رابعاً**: ملاحظات من مجرى النقاش: ملاحظاته

أ) إن حكومة رابين التي استغربت قبولكم، عند انطلاق العملية في مدريد، بتغيب ممثلي القدس عن المفاوضات، سيكون من الصعب عليها تعديل هذه الشروط الموروثة من حكومة الليكود.

ب) إن هذه الحكومة هي أهم حكومة في تاريخ إسرائيل، لديها رغبة في الوصول إلى سلام. وإذا خسرتم هذه الحكومة فسوف تخسرون كثيراً، لأنه من الصعب جداً المجيء بحكومة أُخرى متحمسة للسلام مثل هذه الحكومة. نعتقد أن عليكم مساعدة رابين وحكومته لدى الرأي العام الإسرائيلي للاستمرار في العملية ودفعها.

---

* إلياكيم روبنشتاين: رئيس الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات مدريد، شغل منصب النائب العام في إسرائيل بعد ذلك. ترأس لجنة اللاجئين في مفاوضات كامب ديفيد؛ وهو من الصقور.

** حيدر عبد الشافي: مناضل فلسطيني ذو تاريخ وطني طويل، أول رئيس للمجلس التشريعي عند تأسيسه في الستينيات، وعضو مجلس تشريعي منتخب عن غزة سنة ١٩٩٦؛ رئيس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات مدريد ثم واشنطن.



ج) تخطئون كثيراً إذا اعتقدتم أن هناك أي خلاف بين رابين وبيريس، وأعتقد أن أي حسابات تبنى على هذه القاعدة خاطئة، فأنا أعرف الاثنين بشكل جيد، فهما متفقان تماماً على الاستراتيجية وخطوات الوصول إليها.

د) لماذا لا تدعمون التوجه الدولي لرفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل، كبادرة حسن نية وإجراءات بناء الثقة.

هـ) تعرفون أن حكومة رابين قد حددت أولوياتها في السياسة الداخلية للتنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد، وللأمن وتعزيزه، كما أنها في ذات الإطار ستولي أهمية جدية للتنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة. ونعتقد أن الوقت مناسب تماماً لنشرع في تعاون اقتصادي تجاري منذ الآن في الأرض المحتلة، تعاون له أبعاد إقليمية.

و) لدينا مخاوف في المرحلة الانتقالية حول:

- الأمن: كيفية ضبطه والسيطرة عليه، ونرغب في أن يعاد تنظيم اتصالكم مع بعض القوى في المنطقة مثل (إيران - العراق).
- المياه: حيث نأخذ منها الآن حوالي ٧٥٪ - ويبدو أنه سيكون من الصعب الاتفاق عليها.

**خامساً**: العلاقة مع المنظمة:

١ - قرار الكنيست الأخير، في تقديري الشخصي، سيفتح المجال واسعاً لإبراز دور المنظمة وتوسيع دائرة الاتصال بها، وكذلك تصريحات رابين حولها.

٢ - أعتقد أن العلاقة مع المنظمة ستمر في مراحل تأخذ في اعتبارها تطبيع الرأي العام الإسرائيلي معها، وأعتقد أن هذه العلاقة لا بد أن تنتهي في النهاية بالعلاقة مع ياسر عرفات.

كانت هذه جملة المواقف والمقترحات التي تم استخلاصها من مجمل الحديث والحوار الذي استمر طيلة الجلستين، أضعه بين أيديكم دون التعليق عليه، ولا أرى ضرورة لاستعراض ما طرحته سواء من ناحية:

١ - أن الجدية في السعي إلى السلام تتمثل عبر الحديث المباشر مع (م.ت.ف.) صاحبة القرار الفلسطيني، والممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

٢ - استعراض الخطوات التي سلكتها المنظمة للوصول إلى السلام، مروراً بإطلاق مبادئ الدولة الديمقراطية، والدولة الفلسطينية، والمبادرات الأُخرى التي ظلت متواصلة إلى أن تم إطلاق مبادرة المجلس الوطني الفلسطيني، وخطاب الأخ أبو عمار في جنيف.

٣ - طبيعة التمثيل الذي انطلق في مدريد، لا يمكن له أن يستمر بذات الصيغة، إذا أريد لهذه العملية أن تنجح.

٤ - تحليل المشروع الإسرائيلي الذي قدم إلى وفدنا المفاوض في واشنطن، وتتمثل خطورة هذا المشروع في أنه يهدف إلى:

- تقسيم الأرض.
- تقسيم السلطة.
- تقسيم التشريع.
- تأكيد وتشريع الاستيطان.
- استبعاد القدس.

مما يجعل هذا المشروع مرفوضاً تماماً من جانبنا وغير قابل للتطبيق إطلاقاً.

٥ - أكدت له تأكيداً قاطعاً أن أي اتفاق مع الفلسطينيين لا يشمل التأكيد على التالي، لا يمكن له أن ينجح، ولا يمكن له أن يدفع هذه العملية: مرجعية العملية بمراحلها المختلفة (الانتقالية والنهائية) على أساس القرارين ٢٤٢، ٣٣٨.

- نطاق السلطة الفلسطينية الانتقالية يشمل كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ (ويبحث الاستثناء للمرحلة الانتقالية فقط).
- المجال التشريعي يشمل جميع السلطات التي يتم نقلها للفلسطينيين في المرحلة الانتقالية المؤقتة، والمجلس التشريعي الانتقالي يتم تشكيله عبر الانتخابات العامة والحرة، لجميع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا فيهما، أو حسب إحصائيات ٤/٦/١٩٦٧، مع إشراف دولي مناسب على هذه الانتخابات.
- الأمن الداخلي للفلسطينيين ويبحث الاستثناء، مع التأكيد على رغبتنا في الوصول إلى نظام أمني شامل مدروس ومتفق عليه، يكون قادراً على إرساء الأمن والاستقرار والتعايش المستقبلي وتبادل المنافع المشتركة.

وتساءلت لماذا لا تشرع حكومتهم، وهي قوة الاحتلال، بالقيام من طرف واحد بإجراءات لبناء الثقة، بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض المحتلة، والتجاوب مع المطالب التي قدمها رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض د. حيدر عبد الشافي مثل: وقف شامل للاستيطان في الأرض المحتلة بما فيها القدس، وقف سياسات الاعتقال الإداري، إغلاق معسكر أنصار (٣)، رفع حظر التجول الليلي عن غزة، وقف فرض وجباية الضرائب والرسوم، إلغاء الغرامات العشوائية، تأمين حرية الوصول إلى القدس والمرور فيها، حرية التنقل بين الضفة والقطاع والمدن الفلسطينية، الاستجابة لجميع طلبات لم شمل العائلات، رفع القيود عن إقامة المشاريع الاقتصادية، وقف سياسات الإبعاد.

إلاّ إنه لم تمض غير أسابيع معدودة، حتى جاء تيري رود لارسن إلى تونس، وكان ذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وكانت أول زيارة لهذا الناشط النرويجي إلى العاصمة التونسية، المقر الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية. جاء لارسن إلى مكتبي في شارع يوغرطه، وقدم لي دعوة إلى زيارة النرويج. قلت له وأنا أشكره على هذه الدعوة: لماذا توجه إليّ هذه الدعوة، ما هي مبررات هذه الزيارة؟ فأجاب: لمناقشة تقرير فافو عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في



الأراضي المحتلة.

قلت: من سيشارك في مناقشة هذا التقرير؟

قال: أنت ومن سيأتي معك. كما سيأتي من الجانب الإسرائيلي البروفسور يائير هيرشفيلد وزميله رون بوندك، ومن النرويج سأحضر أنا وزوجتي منى، ونائب وزير الخارجية جان إيغلاند.

كان لارسن على علم بأنني قابلت يائير هيرشفيلد، وكان بادياً عليه أنه قد انخرط في عملية ترتيب لقاء أوسلو، الذي سبق أن فاتحني به هيرشفيلد في لقائه الثاني معي في لندن. وبعد تلك الجلسة المطوّلة في مكتبي في تونس، سألني لارسن:

هل أستطيع مقابلة الرئيس ياسر عرفات؟

قلت له: نعم تستطيع ذلك، وإن مكتبي مجاور لمكتبه تماماً.

وفعلاً اتصلت بالأخ أبو عمار، وذهبنا معاً لمقابلة الرئيس في مكتبه. فكان أول ما طلبه لارسن، قبل أن يبدأ الحديث، أخذ صورة فوتوغرافية مع الأخ أبو عمار.

ثم جلس وخاطب الرئيس قائلاً:

أنا من الناس المعجبين جداً بشخصيات سياسية كبيرة، مثل هوشي منه وتشي غيفارا وفيدل كاسترو وياسر عرفات. ودار حديث عام، قال تيري رود لارسن في نهايته:

سيادة الرئيس، ماذا يمكن أن نقدّم لكم؟

كان سؤال لارسن وجواب الأخ أبو عمار بمثابة المفتاح الحقيقي لكل ما سيجري لاحقاً من تطورات، كان بمثابة مفتاح لقناة أوسلو.

فقد رد أبو عمار: أنت تعرف يا سيد لارسن أن الحوار الأميركي - الفلسطيني قد بدأ في السويد، أي في دولة اسكندنافية مجاورة لكم. وبالتالي فأنتم تستطيعون، بدوركم، أن تقدموا، بما لديكم من نوايا حسنة، شيئاً مشابهاً لما قدمه جيرانكم في السويد، ونحن بحاجة إلى كل ما تستطيعون تقديمه.

انتهى ذلك اللقاء بصورة إيجابية وكما كان يرغب تيري رود لارسن، الذي اعتبر جواب الأخ أبو عمار بمثابة موافقة على افتتاح قناة أوسلو. وغادر تونس إلى تل أبيب، عبر روما، حيث قابل كلاً من يوسي بيلين ويائير هيرشفيلد ورون بوندك، واتفق هناك على تحديد موعد للقاء جديد في أوسلو، بعد أن أصبحت الموافقة الرسمية الفلسطينية لديه موثقة بالصورة الفوتوغرافية المشتركة مع الأخ أبو عمار.

# الفصل الثالث

# الوصول إلى أوسلو

كان لديّ خبرات سابقة قليلة، ومعرفة متواضعة بالدول الاسكندنافية، إلى جانب بعض الانطباعات العامة عن تلك الدول، التي بلغت شعوبها مستويات متقدمة من الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، واتسمت سياساتها الخارجية بالحياد. بلاد ليس لها إرث استعماري، على عكس معظم الدول الأوروبية الأُخرى، وليس لها منازعات خارجية أو خصومات سياسية أو متاعب دبلوماسية مع أي من دول العالم، بما في ذلك دول العالم الثالث.

وقد سبق لي، قبل أقل من عام من بدء عمل قناة أوسلو السرية، أن زرت النرويج على رأس وفد اقتصادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث اجتمعت وتباحثت مع عدد من الرجال والسيدات هناك فيما يتعلق بدعم الاقتصاد الفلسطيني كما سبق ذكره في الفصل السابق. وكان ذلك أول لقاء رسمي بين الحكومة النرويجية والمنظمة، انتهى إلى وعود بدراسة ما يمكن تقديمه من دعم اقتصادي وتجاري، وذلك من دون أن أعلم بأن من قابلتهم في تلك العاصمة، التي تقع في أقصى شمال الكرة الأرضية، سيؤدون فيما بعد دوراً استثنائياً كبيراً في إقامة قناة أوسلو التفاوضية.

ولم تكن زيارتي تلك إلى النرويج في شباط/فبراير ١٩٩٢ أول اتصال من نوعه بين هذا البلد الاسكندنافي وبين منظمة التحرير الفلسطينية.

كما لم تكن محادثاتي في وزارة الخارجية النرويجية وفي مؤسسة فافو، آنذاك، الباعث الأول على إثارة اهتمام النرويج بالقضية الفلسطينية، ومشكلة الشرق الأوسط التاريخية. فقد بدأ الاهتمام النرويجي بهذه المنطقة المضطربة من العالم، وبالقضية الفلسطينية خاصة، بعد حرب ١٩٦٧، حين أبدت النرويج بعض الانفتاح تجاه منظمة التحرير، وقدراً أفضل من التفهم لقضية الشعب الفلسطيني ومعاناته، وبدأت تظهر قسطاً متزايداً من الموضوعية والتوازن في نظرتها وسياستها تجاه الأطراف المتصارعة في الشرق الأوسط.

ولعل من الدلائل القليلة والمتفرقة على هذا التوازن الذي أخذت النرويج في انتهاجه، كان تأييدها خلال التصويت الذي أجرته الجمعية العامة للأمم المتحدة لمصلحة إلقاء الأخ أبو عمار أول خطاب له أمام الأمم المتحدة سنة ١٩٧٤، ثم سماحها بعد ذلك للمنظمة بفتح مكتب تمثيلي في أوسلو.

غير أن أول اتصال رسمي بين النرويج ومنظمة التحرير حدث بعد ذلك أواخر سنة ١٩٨٢، حين قام السيد ثورفالد ستولتنبرغ، وكان حينها نائباً لوزير الخارجية، بزيارة تونس، حيث اجتمع بالأخ أبو عمار وعرض عليه ترتيب إجراء اتصال بأعضاء من حزب العمل الإسرائيلي. وقد نجم عن هذه المحاولة عقد لقاء سري في العاصمة البرتغالية لشبونة بين الدكتور عصام السرطاوي وشمعون بيريس، على هامش اجتماع الأحزاب الاشتراكية الدولية في ربيع سنة ١٩٨٢.

إلاّ إن ذلك اللقاء انتهى مأساوياً باغتيال الدكتور السرطاوي على أيدي مجموعة أبو نضال المنشقة عن المنظمة، والتي اغتالت في غضون تلك الأعوام عدداً من أبرز القيادات والكوادر الفلسطينية، ممن عرفوا بانفتاحهم وجرأتهم في إطار مجموعة الاتصال التي أقامتها المنظمة لإجراء حوار مع حزبيين ومثقفين ودعاة سلام إسرائيليين.

ومن الواضح أن ذلك الحادث المفجع الذي أنهى حياة واحد من أبرز نشطاء السلام الفلسطينيين قد صدم كثيرين، بمن في ذلك الحكومة النرويجية، التي غابت منذ ذلك الوقت عن مسرح سياسة الشرق الأوسط إلى أواخر عقد الثمانينيات، حين أصبح ستولتنبرغ، نائب وزير الخارجية، وزيراً للخارجية النرويجية، إذ أعاد بعد سنة ١٩٨٧ مساعيه السابقة إلى حيز الوجود من جديد، وبدأ عن طريق عدد من المساعدين بإقامة رابطة نرويجية داخلية متماسكة، تمتزج فيها الأواصر الاجتماعية بالعلاقات المهنية. فكوّن بذلك مجموعة لبعث الخطط النرويجية السابقة حيال نزاع الشرق الأوسط، كان من أبرزها جان إيغلاند نائب وزير الخارجية، ومنى جول مساعدة وزير الخارجية، وهي صديقة إيغلاند منذ أيام الدراسة الجامعية وزوجة لارسن الذي كان أحد أعضاء هذه المجموعة، وإلى جانبه كاميلا ستولتنبرغ ابنة وزير الخارجية، وماريان هيبرغ زوجة السيد جوهان يورغن هولست، عديل ستولتنبرغ وخليفته في وزارة الخارجية النرويجية.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن جوهان يورغن هولست كان زار مؤسسة صامد في بيروت سنة ١٩٧٩، وذلك في أثناء تفقده القوات النرويجية العاملة في إطار القوات الدولية المرابطة في الجنوب اللبناني، وكان يومها نائباً لوزير الدفاع النرويجي.

والحق أن السيد هولست هو الذي ذكرني بهذه الزيارة في خضم مفاوضات أوسلو سنة ١٩٩٣، وقد أبرز لي في حينه صورة تذكارية كان التقطها لنا أحد المصورين خلال تفقد السيد هولست معامل النجارة والأثاث التابعة لمؤسسة صامد



في مخيم برج البراجنة، الواقع في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية.

على أي حال، فقد اقتضى اختبار الفرصة الضئيلة، التي كانت تلوح في الأفق النرويجي الملبد بالغيوم الكثيفة، فرض طوق شديد من السرية المطلقة، وبالتالي حصر المتصلين بهذه القناة في أضيق حلقة ممكنة لدى الأطراف كافة. فإذا كان لدى الطرف الإسرائيلي اعتباراته الداخلية وحساباته الحزبية، بل الشخصية، للتكتم على هذه الاتصالات، فقد كان للجانب الفلسطيني، أيضاً، حساباته وتحسباته الكثيرة، وفي مقدمها ضعف رهانه على ما قد تثمر عنه هذه القناة، التي بدأت كأنها تمرين أكاديمي استكشافي لما في حيازة كل طرف من أفكار تصلح لعملية البناء عليها فيما بعد، ناهيك عن الحدود التي يمكن أن يصل إليها كل جانب في طرحه وتصوراته عن الموضوعات التي ستنصب عليها جهود المتفاوضين في أوسلو.

ولم تكن السرية والتكتم شرطاً متبادلاً بين جميع الأطراف المنخرطة في إطار هذه القناة فحسب، بل كانا أيضاً عاملاً من عوامل نجاحها. وقد ساعدت الحاجة الملحة لدى كل الأطراف إلى إبقاء القناة سرية ومكتومة في تخطي كثير من الأزمات التي كانت تنفجر في وجه المتفاوضين.

كما كانت الرغبة المشتركة في الوصول إلى اتفاق مقبول، لدى الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، عاملاً من عوامل إنجاح هذه القناة، التي تمكن الوسطاء النرويجيون من إخفائها عن عيون الصحافة والدبلوماسيين والعملاء السريين.

ويبدو من الواضح أن التركيبة الاجتماعية السياسية للفريق النرويجي، هذا الفريق الذي امتاز بالحماسة، والرغبة في النجاح، والتطلع إلى تحقيق سلام في الشرق الأوسط، جنباً إلى جنب مع وشائج النسب والمصاهرة والصداقة بين أعضائه كافة، قد ساهمت بقوة في الحفاظ على سرية القناة، ومكنت من إنجاحها في نهاية المطاف.

على هذه القاعدة المتواضعة من المعرفة بخلفية المسرح النرويجي الذي ستتوالى على خشبته الضيقة فصول قناة أوسلو التفاوضية، بدأت الاستعدادات اللازمة للانطلاق بهذه الرحلة في أجواء من التكتم الشديد. وكانت آخر الكلمات التي علقت في ذهني في نهاية عملية التقويم التي سبقت الزيارة السرية هذه، وكان التقويم يجري على أضيق نطاق، قول الأخ أبو عمار: الفرصة محدودة ونهايتها غير معروفة، لكنها تستحق الاهتمام. وكذلك قول الأخ أبو مازن: نعم إنها فرصة محدودة للغاية ولا يعوّل عليها كثيراً، لكن لنجرب، نحن نجري اختبارات لما هو أقل منها، دعنا نختبر هذا الإمكان.

كان عليّ في تلك الأثناء أن أختار فريق المفاوضات، وأن أُدخل في عملية الاختيار هذه كثيراً من الاعتبارات، وبالتالي اخترت الأخ حسن عصفور الذي كان يعمل مع الأخ أبو مازن، والأخ ماهر الكرد الذي كان يعمل مستشاراً في مكتب الرئيس ياسر عرفات.

وكان شرط السرية المطلقة يوجب على هذين الأخوين أن يتدبرا أمريهما، وأن يموّها - كل على حدة - غيابهما عن مكتبيهما، وأن يرتب كل منهما سفره إلى النرويج عبر رحلة منفصلة ومطارات مختلفة، بحيث نصل معاً، وفي أوقات متقاربة، إلى مطار جنيف أو باريس أو زوريخ أو روما، أو نلتقي في مطار كوبنهاغن، ومنه نأخذ طريقنا إلى العاصمة النرويجية. ومن الطريف أننا كنا نلتقي في مطار واحد، نستقل طائرة واحدة، ولا نتحادث إلاّ عند وصولنا إلى مطار أوسلو.

هكذا وصلنا في ساعة متأخرة من يوم ١٩٩٣/١/٢٠ إلى مطار فورنيبو الواقع في ضواحي مدينة أوسلو، وهو مطار متواضع وهادئ بمقاييس المطارات الأوروبية الكبيرة الصاخبة.

لم يكن لدى أي منا نحن الثلاثة سمة دخول (فيزا) إلى النرويج، مفترضين أن مضيفينا، الحريصين مثلنا على عنصر السرية، قد رتبوا لنا سلفاً مسألة المرور من نقاط الدخول في المطار، وأنهم سيكونون في الانتظار. وبالتالي، فقد أخذنا دورنا في طابور القادمين إلى النرويج، وكانت أغلبيتهم الساحقة من المهاجرين الآسيويين.

حين وصلنا إلى موظف الهجرة والجوازات سألني الرجل: أين تأشيرة الدخول التي يجب أن تكون مثبتة على جواز السفر؟

قلت: ليس لديّ فيزا. وكرر السؤال ذاته على مرافقيّ اللذين كانا مثلي من دون فيزا.

سأل: لماذا أنتم قادمون إلى النرويج؟

قلنا: لغرض السياحة.

ويبدو أن هذه الإجابات غير المقنعة، ناهيك عن ملامحنا الشرق الأوسطية، قد أثارت ريبة ضابط الأمن في المطار، فطلب منا أن نتنحى جانباً، كي يمر باقي القادمين. وفعلاً وقفنا جانباً، ولمحت عن بعد السيد تيري رود لارسن، الذي كان في انتظارنا خارج قاعة المسافرين القادمين.

فقلت في نفسي: سيتحرك الآن لتدبر الموقف. إلاّ إنه ظل واقفاً في الخارج بلا حراك، اعتقاداً منه أن عامل التكتم والسرية يوجب عليه ذلك.

ولمّا طال الانتظار بعض الشيء بدأ الدم يغلي في عروقي، وقلت:



إذا كانت البداية هكذا فأي نتيجة يمكن أن نأملها من هذه الزيارة؟!

وعندما طال الانتظار أكثر من ساعة ونصف ساعة، وبعد أن غادر جميع المسافرين قاعات الوصول، تقدمت من ضابط الهجرة طالباً استعادة جوازات سفرنا، وقلت له إننا لم نعد نرغب في إتمام هذه الزيارة، وسنعود على أول طائرة. إلاّ إن الضابط لم يستجب لطلبنا، وبات الموقف أكثر حرجاً وتعقيداً لنا، بينما السيد لارسن يراقب المشهد من الخارج من دون حراك، الأمر الذي دعاني إلى الإشارة إليه من بعيد بضرورة التدخل العاجل قبل أن ينفد صبرنا، وهذا ما جعله في نهاية المطاف يجري اتصالاته الخاصة بوزارة الخارجية، ويستصدر لنا إذناً طارئاً في الدخول كضيوف على مؤسسة فافو.

عبرنا نقطة التفتيش في حالة من الغضب على تصرف السيد لارسن. وقد وجدت نفسي أنفجر في وجهه لائماً ممتعضاً مما حدث لنا في أول خطوة نخطوها على طريق أوسلو الغامض والطويل.

اعتذر لارسن بكل ما لديه من لطف وكياسة، مفترضاً أن الحفاظ على عنصر السرية هو الذي دعاه إلى اتباع هذا المسلك. ومع أنه لم يتمكن من الحصول على قبولنا اعتذاره، إلاّ إنني طويت مسألة التهديد بالعودة من حيث أتيت، مفضلاً أن أبتلع الموقف على مضض، مفترضاً أن النرويجيين ليسوا مدربين بما يكفي على مسألة إجراء وساطة لائقة لمفاوضات من هذا المستوى، الذي يتطلب خبرة وحصافة أكبر مما أظهره لنا هؤلاء المضيفون الذين ستعلّمهم التجربة مع مرور الوقت.

في نهاية الأمر، اصطحبنا السيد تيري رود لارسن بسيارة كانت تنتظر في المرآب، بعيداً عن مخرج المسافرين القادمين، وهو ما أثار انتقادي مرة أُخرى للسيد لارسن، وذلك من دون أن أقارن أمامه هذه المعاملة، غير اللائقة وغير الآمنة، بالاستقبال اللائق تماماً الذي جرى لي في أثناء زيارتي الرسمية السابقة لأوسلو.

وكنت فعلاً وضعت مشاعري الشخصية جانباً، مغلّباً الاعتبار الموضوعي على الاعتبارات الذاتية، واضعاً نصب عينيّ إنجاز المهمة التي قدمت من أجل الشروع في تحقيقها، آملاً بأن أعود إلى تونس بتقرير إيجابي تنتظره ولا ريب القيادة السياسية، التي كانت تترقب عودة وفدها إلى أوسلو، لتقف على مدى جدية هذه القناة، وما إذا كانت تنطوي على مضامين جديدة، وما إذا كانت مؤهلة للوصول إلى اتفاق يمكنه أن يحدث الاختراق، ويكسر الحلقة المفرغة التي كانت تلتف حول عنق المفاوضات الدائرة في واشنطن أمام الميكروفونات وعدسات مراسلي الشبكات التلفزيونية.

كان الليل الطويل في هذا الفصل من شتاء النرويج قد أرخى سدوله على

أوسلو، وكانت السيارة التي تقل الوفد تنهب طريقاً طويلاً إلى خارج العاصمة النرويجية، حيث كان من المقرر نزولنا في مدينة سارسبورغ، التي كانت مقراً لملوك النرويج في العصور الوسطى. لم تكن إنارة الشوارع كافية، غير أننا كنا نرى عبر زجاج السيارة غابة لا تكاد تنتهي من الأشجار الحرجية، بينما كانت الثلوج تغمر المشهد من على جانبي شارع كانت تتخلله أنفاق طويلة تعبر بطون جبال مكسوة بدورها بالأشجار الكثيفة.

بعد نحو ساعتين وصلنا إلى مدينة تقع على حافة شلال غير عميق، تحيط بها الأشجار من كل ناحية وتخترق وسطها من كل اتجاه، في حين كان الثلج، الذي قلما نشاهده في بلادنا، يطبق على كل شارع أو سطح بيت أو زاوية ندلف منها في الطريق إلى مقر رتّب فيه المضيفون النرويجيون كل شيء، بما في ذلك عنصر السرية، الذي كان - كما أسلفنا - شرطاً متبادلاً بين الأطراف الثلاثة.

ومع أن السفر الطويل، وما تخلله من إعياء ومتاعب وتوترات، كانا قد أخذا منا الشيء الكثير، إلاّ إننا كنا قادرين في تلك الساعة المتأخرة من الليل على تكوين صورة أولية للمكان الذي حطت فيه عصا رحلتنا هذه. فإذا بنا ندخل قصراً خشبياً من عدة طبقات، مبنياً على الطراز النرويجي الذي يحاكي عهد الفايكنغ، أي عهد النرويجيين القدماء الذين سادوا بحار الشمال وتمكنوا من السيطرة على الجزر البريطانية، فكانوا بذلك الاستعمار الأجنبي الوحيد الذي غزا واحتل تلك الجزر طوال تاريخها الحافل باستعمار الشعوب الأُخرى.

وعلى الرغم من أن وقت وصولنا إلى ذلك القصر الذي عرفنا أن اسمه بوريغاد، نسبة إلى مدينة بورغ، التي كان ضربها انجراف أرضي كبير قبل نحو أربعمئة عام، كان في ساعة متأخرة من الليل فقد رغب المضيفون في أن يجروا بيننا لقاء تعارف، قدموا لنا خلاله شخصاً آخر غير يائير هيرشفيلد وهو رون بوندك، الذي بدا لنا أنه يصغر هيرشفيلد عمراً وحجماً، الأمر الذي أثار مفارقة بين الرجلين جعلت المضيفين يطلقون عليهما اسم «لوريل وهاردي»، في حين كنا نطلق عليهما نحن اسم الأستاذين، ولا سيما في التقارير التي كنا نرفعها إلى القيادة العليا في تونس. وقد اتضح لنا فيما بعد أن بوندك، الذي كان يبلغ وقتها نحو ثمانية وثلاثين عاماً، هو تلميذ لهيرشفيلد الذي كان يبلغ نحو تسعة وأربعين عاماً، وأنهما كانا يعملان في حلقة أبحاث صغيرة تابعة ليوسي بيلين في إطار حزب العمل الإسرائيلي، علماً بأن شكوكنا العميقة جعلتنا نعتقد في بداية اللقاء مع رون بوندك أنه أحد رجال رابين، أو أنه أحد عناصر الاستخبارات الإسرائيلية.



في صباح اليوم التالي، وحرصاً على مسألة الحفاظ على السرية المطلقة، جرى اللقاء في ذلك القصر، الذي تعود ملكيته إلى أحد أصدقاء تيري رود لارسن، على هيئة حلقة دراسية يتم فيها عرض وتقويم دراسة ميدانية أعدتها مؤسسة فافو عن الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في الأرض المحتلة؛ إذ قامت السيدة ماريان هيبرغ، الأخصائية الاجتماعية المتزوجة من جوهان يورغن هولست، وزير الدفاع النرويجي آنذاك، بعرض هذه الدراسة على المجتمعين.

وقد اتضح لنا أن هذه السيدة، التي شاركت في وضع الدراسة موضع البحث، لم تكن على اطلاع بالمهمة الحقيقية لهذا اللقاء، وهو ما جعلها تسهب بحماسة شديدة في عرض البيانات والنتائج، وسط لامبالاة غير ظاهرة من الحضور، بمن في ذلك جان إيغلاند نائب وزير الخارجية، الذي شارك في هذا اللقاء، والسيد تيري رود لارسن وزوجته منى جول التي طلبت، في مرحلة ما من عرض الدراسة، اختصار الموضوع كي يتمكن الحضور من الدخول إلى قلب المسألة التي قطعوا من أجلها كل هذه المسافات الطويلة.

بعد حفل الغداء الذي أقامه لنا السيد جان إيغلاند، واستكمال عرض نتائج الدراسة التي أعدها فريق مؤسسة فافو، غادر النرويجيون الثلاثة (إيغلاند وجول وهيبرغ) المكان بعد الظهر، في حين ظل السيد لارسن وحده بعض الوقت، قبل أن ينسحب بدوره، تاركاً ثلاثة من الفلسطينيين واثنين من الإسرائيليين في مواجهة بعضهم بعضاً، في واحدة من قاعات ذلك القصر الذي كان يحيط به الثلج إحاطة السوار بالمعصم، أمامهم مدفأة تشتعل فيها النار، ومن خلفهم بيانو كبير فوقه لوحة من الفن التشكيلي النرويجي، تظهر فيها صورة للمهندس الذي أعاد بناء مدينة سارسبورغ بعد ذلك الانجراف الأرضي الذي حدث قبل نحو أربعة قرون.

انسحب تيري رود لارسن من القاعة، إلاّ إنه ظل داخل أروقة قصر بوريغاد كي يكون قادراً على تقديم أي خدمة، أو المساعدة في التغلب على أي عقبة، وتوفير الأجواء المؤاتية لاستمرار هذا اللقاء. وكان قال لنا، قبل أن يتركنا في تلك القاعة الكائنة في الطبقة الأولى من القصر: «إذا كنتم تريدون أن تعيشوا معاً، فإن عليكم أن تحلوا المشكلة بأنفسكم، أنتم أصحاب المشكلة، ونحن هنا لتقديم المساعدة عندما تطلبونها منا. إننا نستطيع أن نؤمّن لكم المكان والخدمات، ونستطيع أن نكون مسهلين، بما في ذلك استخدام الهاتف، لكن ليس أكثر. وسأنتظركم خارج هذه القاعة، إلاّ إذا تشابكتم بالأيدي، عندها أتدخل.»

وهكذا دخلنا فيما يمكن أن نسميه اللقاء الثالث، عطفاً على اللقاءين اللذين

شهدتهما لندن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أي قبل شهر من هذا اللقاء، الذي يمكن وصفه، أيضاً، بالجولة الأولى من مفاوضات أوسلو، التي ستمتد إلى أواسط آب/أغسطس ١٩٩٣.

استمرت هذه الجولة طوال يومين، كان الحوار خلالهما يتواصل من المساء حتى ساعات الصبح الأولى، ومن الصباح حتى هبوط الليل، من دون انقطاع في بعض الأحيان، إذ استغرق الحوار في هذه الجولة نحو اثنتين وعشرين ساعة خلال يومي اللقاء، شربنا فيهما القهوة بعد منتصف الليل، وتناولنا فطورنا عصراً، وتناقشنا في مختلف الموضوعات، وقررنا خلالهما ألاّ نعود إلى التاريخ كثيراً، مركزين الاهتمام على الحاضر والمستقبل، علّنا نتمكن من استجلاء حدود مواقف بعضنا البعض، ونقف على نقاط الاتفاق التي يمكن الوصول إليها، وتحديد القضايا الخلافية بيننا.

بدأت المفاوضات أقرب ما تكون إلى مناقشة عامة، جرى فيها التطرق إلى مختلف المسائل والموضوعات، أي من دون التعمق أو التركيز على أي مسألة محددة، رغبة منا في استجلاء ما لدى الجانب الإسرائيلي من أفكار واقتراحات. بدأتُ الحديث باللغة العربية، منعاً لحدوث أي التباس في المعنى أو المصطلحات، تاركاً مهمة الترجمة إلى عضو وفدنا الدكتور ماهر الكرد. وقد انطلق حديثي في الجلسة الأولى مستنداً إلى عشرة مبادئ توجيهية، تم وضعها في تونس مع الأخ أبو مازن من جانب اللجنة العليا للمفاوضات التي كان يرئسها الأخ أبو مازن نفسه، وأرسلت إلى الفريق المفاوض في واشنطن كذلك، وذلك قبل يومين من سفرنا إلى أوسلو. وكانت هذه المبادئ تقوم على ما يلي:

١ - الهدف، هو الوصول إلى اتفاق سلام عادل، شامل ونهائي، عبر مفاوضات مباشرة تستند إلى قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

٢ - نطاق السلطة الانتقالية الفلسطينية يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ويتم الاتفاق على بحث الاستثناءات الإدارية خلال المفاوضات، على ألاّ تخلّ هذه المفاوضات بولاية القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادئ القانون الدولي.

٣ - تمارس السلطة الانتقالية الفلسطينية كافة السلطات التي يتفق على نقلها إليها، مع الأخذ بعين الاعتبار إجراء مراجعة للقوانين المرعية.

٤ - يتم اختيار السلطة الانتقالية بالانتخاب العام والحر المباشر من قبل جميع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة حسب إحصائيات يوم ٤/٦/١٩٦٧.



٥ - تتولى جهات دولية يتفق عليها مراقبة عمليات الانتخاب ونقل السلطة.

٦ - تنشأ لجنة ثنائية لبحث القضايا المشتركة وفض النزاعات (بين السلطة الانتقالية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية).

٧ - تشكّل لجنة تحكيمية، تحال إليها كافة الأمور المختلف عليها من لجنة فض المنازعات، في حال تعذر التوصل إلى حل لها، وذلك من راعيي المؤتمر ومصر والأردن والأمم المتحدة، ويُضم إليها ممثلان عن السلطة الانتقالية وحكومة إسرائيل، أو أطراف أُخرى يتفق عليها.

٨ - إن قضايا الأمن في مفهومها الاستراتيجي والمستقبلي، بما تعنيه من تجسيد لأفكار التعايش السلمي في المنطقة، تتطلب دراسة منطلقة من توفر النوايا الحسنة لدى كافة الأطراف، والرغبة الصادقة في البحث عن المصالح المشتركة، بما يعطي الأمن مفهوماً إيجابياً يجعل الجميع حريصين عليه.

٩ - يبدأ الطرفان ببحث المرحلة النهائية بعد سنتين من تطبيق المرحلة الانتقالية أو حسب الاتفاق، أيهما أقرب. وفي كل الأحوال نبدأ في موعد لا يتعدى بداية السنة الثالثة من هذه المرحلة.

١٠ - ودون الإجحاف بالمرحلة النهائية، يتم بشكل غير رسمي دراسة إمكانية إنشاء اتحاد كونفدرالي للبحث في أفضل السبل والوسائل المناسبة لاستقرار المنطقة وإشاعة السلام.

على خلفية هذه النقاط التوجيهية المتفق عليها في تونس، والمستندة إلى رسالة الدعوة التي تسلمها الوفد الفلسطيني في القدس إلى حضور مؤتمر مدريد، إضافة إلى أفكار تم استقاؤها من التجربة المثيرة للإحباط في مفاوضات واشنطن، إذ لم نتمكن هناك من الاتفاق حتى على جدول أعمال مشترك، ناهيك عن أفكار وردت في مشاريع تسوية لم يحالفها النجاح، وأُخرى وردت على ألسنة مسؤولين أميركيين كثيرين، آخرهم كان إدوارد دجيريجيان الذي التقى، في تلك الأثناء، وفداً فلسطينياً في العاصمة الأميركية، على خلفية ذلك كله بدأتُ حديثي في أول جولة مفاوضات شهدتها النرويج، في مكان يقع على بعد أكثر من مئة كيلومتر جنوبي أوسلو، في سارسبورغ، واضعاً النقاط العشر سابقة الذكر في خلفية حديث مسهب استهليت به الجلسة، متوخياً طرح أفكار عامة واقتراحات من طبيعة عملية يمكن البدء بتنفيذها، في طليعتها فكرة استفسارية ترتكز على الاقتراح المتعلق بالانسحاب من قطاع غزة، وهو الاقتراح الذي كان مدرجاً في جدول النقاشات الداخلية الإسرائيلية منذ عشرة أعوام، أي منذ يوم طرحه شمعون بيريس سنة ١٩٨٢، عطفاً على ذلك الاقتراح الذي تداوله قبل ذلك المصريون والإسرائيليون في مفاوضات كامب ديفيد سنة

١٩٧٨، لكنه لم يلق قبولاً أو حتى اهتماماً من الرئيس أنور السادات، الذي كان يعلم بأن الإسرائيليين توّاقون إلى الخلاص مما كانوا يسمونه كابوس غزة.

ومن الواضح أن النقاط العشر التي كانت بمثابة مبادئ توجيهية وضعها الأخ أبو مازن رئيس اللجنة العليا للمفاوضات، وحملناها معنا إلى النرويج، كانت هي الأساس الذي تم البناء عليه خلال هذه الجولة لصوغ الورقة الفلسطينية الخاصة بمسودة بنود إعلان المبادئ الذي تم عرضه على الوفد الإسرائيلي، وذلك إنْ لم تكن النقاط العشر هذه هي العمود الفقري لأول وثيقة تم اعتمادها على نحو مشترك بين الوفدين، سميت في حينه باسم «مسودة اتفاق إعلان مبادئ غير نهائية» وجرى عرضها على المرجعيات السياسية لكلا الوفدين في أعقاب انتهاء الجولة الثانية في شباط/فبراير ١٩٩٣، الأمر الذي يجعلنا نؤكد، بثقة واطمئنان شديدين، أن المادة الأساسية لاتفاق إعلان المبادئ، الذي ظل محل أخذ ورد طوال الجلسات التفاوضية اللاحقة، كانت مستمدة من النقاط العشر المذكورة سابقاً، ومرتكزة على جملة المفاهيم الفلسطينية المتصلة بالغاية النهائية لعملية التفاوض هذه؛ أي أنها لم تكن مسودة إسرائيلية، ولم تكن من وحي بنات أفكار يائير هيرشفيلد، وفق ما روج له غير العارفين ببواطن ما جرى في سارسبورغ وأوسلو، غداة إعلان توقيع هذا الاتفاق.

وفي غمرة حديثي الاستهلالي لهذه الجولة التفاوضية، طرحت على الجانب الآخر فكرة العمل على وضع إعلان مبادئ، وذلك كي نتمكن من تجاوز الإطار النظري لهذه المفاوضات إلى ما هو أكثر أهمية؛ وأعني بذلك: الإطار العملي. وبالذهنية هذه، طرحت كذلك فكرة قيام إسرائيل ببعض الخطوات العملية الملموسة في إطار إجراءات بناء الثقة في المجال الاقتصادي، مثل الترخيص لبنك تنمية فلسطيني، مصنع أسمنت، ميناء تجاري في غزة، مشاريع إسكان ومنها الوحدات السكنية في القدس، وذلك إلى جانب مجموعة أُخرى من الأفكار التي أثارت خيال الأستاذين الإسرائيليين، وحثتهما على الظهور بمظهر أكثر جدية، وأقل أكاديمية مما كانا يبدوان عليه حتى الآن.

وفعلاً لقيت هذه الاقتراحات، وغيرها، ردات فعل أولية إيجابية من جانب هيرشفيلد، الذي رأى في الانسحاب من قطاع غزة أمراً من شأنه أن يساعد رئيس الحكومة الإسرائيلية، المنتخب حديثاً، على التقدم إلى الأمام في خططه لتغيير أولويات الأجندة الإسرائيلية، وخصوصاً أن معظم الجمهور الإسرائيلي يؤيد مثل هذا الانسحاب.

وفضلاً عن ذلك كله، فقد كنا ندرك سلفاً، ونحن نقدم هذا الاقتراح، أن فيه



مقاربة محفوفة بالمخاطر لحلم إسحق رابين الكارثي الشهير، واستدارة سياسية كاملة على ذلك الحلم الرغائبي المرعب الكريه، الذي تمنى فيه قائد الأوركسترا الأمنية الإسرائيلية أن يصحو ذات يوم ليجد البحر وقد ابتلع قطاع غزة، الأمر الذي جعل هيرشفيلد يمضي بعيداً في ترحيبه بهذا الاقتراح قائلاً: «إذا ما خرجنا من قطاع غزة فإن أحداً لن يمنع منظمة التحرير الفلسطينية من العودة إليه أو تسلمه على الفور.»

على أي حال، فإنني أود أن أضع ضمن ملاحق هذا الكتاب نص التقرير الذي لخصت فيه ما دار في اجتماع سارسبورغ يومي ٢٠ و٢١/١/١٩٩٣، وقدمته إلى القيادة العليا لدى عودتي إلى تونس في ذلك الوقت، وخصوصاً أن هذا التقرير كان بمثابة حجر الأساس لكل البناء الذي جرى عليه فيما بعد، وكان قبل ذلك الأساس الذي أجرت عليه القيادة العليا الفلسطينية تقويمها لجدية هذه القناة، وتقويمها الأولي لما يمكن أن يطرحه الإسرائيليون من أفكار ومقترحات عبر هذين الأستاذين، اللذين لم يفصحا بعد عن هويتهما الحقيقية، ولم يقرّا بأي صفة رسمية لهما، ولم يعترفا بعد باسم من يتحدثان عبر هذه القناة.

# الفصل الرابع

# الصّنارة والطعم

كانت القيادة العليا التي لم ننقطع عنها، هاتفياً، طوال يومي الجولة الأولى في ٢٠ و٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تترقب عودتنا إلى تونس بفارغ الصبر، لمعرفة النتائج الأولية، وتقويم الحصيلة الأولى، وسبر غور الافتراضات المسبقة، وإجراء إعادة تقدير للموقف، واتخاذ القرار الملائم إزاء هذه العملية المكتومة: إمّا بالتوقف عند هذا الحد الذي بقي فيه المفاوضان الإسرائيليان ينكران أي صفة رسمية لهما، وإمّا بالمضي قدماً في غمار هذه التجربة التفاوضية المفتوحة على شتى الاحتمالات.

وكان الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن ينتظران الاستماع مني إلى ما هو أكثر، وأغنى وأشمل، مما جاء في التقرير المقدم عن تلك الجولة، إذ كانا معنيين بأدق التفصيلات، واكتناه الأفكار، ومعرفة سياق الحوارات، والوقوف على الأجواء المحيطة، سعياً وراء بناء افتراضات جديدة، أو مراجعة افتراضات سابقة، سواء تعلقت تلك الافتراضات بالهوية الحقيقية لهذين الأستاذين المفاوضين، أو اتصلت بماهية المرجعية السياسية التي تقف وراءهما، ناهيك عن الرهانات التي يمكن تعليقها على مثل هذه اللقاءات في إطار ما سيلي من لقاءات.

ولعل من المفيد أن ألقي بعض الضوء على جوانب من الحوار الداخلي، الذي دار لدينا في أعقاب أول جلسة مفاوضات من نوعها عبر هذه القناة الخلفية، التي كانت تبدو من دون أي نتيجة مؤكدة في ذلك الوقت، إذ كانت القيادة الفلسطينية المتابعة لهذه القناة مهتمة إلى أبعد الحدود بمسألتين أساسيتين، اقتضت كل واحدة منهما إجراء حوار أوسع نطاقاً مما اشتمل عليه التقرير المرفوع، وتبادل آراء متعددة وتقديرات متباينة، ووضع بعض الافتراضات ومراجعتها على نحو دقيق، ثم إعادة مراجعتها من جديد.

**المسألة الأولى** كانت تتعلق بالسؤال المثير للقلق، المنصب أساساً على الهوية الحقيقية لهذين الأستاذين المفاوضين، وما إذا كانا حقاً مخوّلين التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما إذا كانا قادرين على التزام ما يمكن أن يتم الاتفاق عليه، وهل الإشارات نصف الصريحة التي قدماها خلال الجولة الأولى كافية فعلاً للاستنتاج أنهما مفاوضان مخولان من مرجع سياسي إسرائيلي قادر على التعهد بتنفيذ ما يمكن أن يتم الاتفاق عليه، أم أن ذلك المرجع، الذي كنا نلمح طيفه من دون أن نراه،

يلعب لعبة زلقة مجهولة الدوافع لدينا، قد يتنكر لهما في أي وقت، ويتبرأ من كل تعهد أو التزام، ما دامت القناة سرية، ويمكن إنكارها من الأساس، ولو إلى حين؟

**المسألة الثانية** كانت تتصل بمدى قوة الخطوط الحمر الإسرائيلية المرفوعة في وجوهنا سلفاً قبل بدء عمل هذه القناة، وخصوصاً تلك المتعلقة منها بقضايا أساسية، مثل إزالة الاحتلال والانسحاب، حل قضية اللاجئين، المياه، المستوطنات، القدس وغيرها، أو تلك الخطوط المتعلقة بمسائل أقل استحكاماً بالموقف السياسي الإسرائيلي المعلن، مثل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، الانسحاب من قطاع غزة، موضوعات بنود إعلان المبادئ المقترح، وما إلى ذلك من موضوعات تفاوضية أُخرى.

وفي خضم هذه الحوارات التي جرت وراء أبواب موصدة، خلصنا إلى بناء إطار نظري لموقف تفاوضي فلسطيني يقف على أعتاب جولة جديدة، قوامه أننا نقف أمام مفاوضات تشكو ضعفاً تكوينياً ناجماً عن عدم التأكد من مدى رسمية الجانب الإسرائيلي المفاوض، وأننا نقف أيضاً أمام نتائج مفاوضات تقوم على عدم التأكد أيضاً، شأنها في ذلك شأن أي عملية تفاوضية. إذ قد تنتهي هذه المفاوضات بمحاولة إسرائيلية لعرض حل تمليه عناصر القوة الإسرائيلية المادية الماثلة على الأرض في صورة احتلال عسكري مباشر، ومستوطنات، ودعم غير محدود من جانب الدولة العظمى الوحيدة، ناهيك عما تتمتع به إسرائيل من قوة اقتصادية، ومن سمعة ديمقراطية، وغير ذلك. وقد تنتهي هذه المفاوضات بحل وسط يقوم على القاعدة الذهبية لكل عملية تفاوض، أساسه تقديم تنازلات متبادلة، وفحواه تقاسم المكاسب المتحققة؛ أي على العكس من اللعبة الصفرية المعهودة في إطار هذا الصراع التاريخي، تلك اللعبة القائمة على ربح بنسبة مئة في المئة لهذا الطرف، وخسارة بنسبة مئة في المئة للطرف الآخر.

وقد تنتهي هذه المفاوضات، أيضاً، بحدوث مأزق يستعصي فيه على الطرفين المضي قدماً في عملية التفاوض، وذلك عندما يجدان أن من غير الممكن إحداث ما يكفي من التغييرات في مواقف كل منهما، أو أن كل طرف قادر على الصبر والانتظار أكثر من الآخر.

ومثل هذا التقدير كان أكثر ترجيحاً من غيره، نظراً إلى ما نعرفه سلفاً من عناد إسرائيلي تاريخي، صلّبته القوة المادية على الأرض، وزادته غطرسة التغطية الأميركية الكاملة للحليف الاستراتيجي المدلل في الشرق الأوسط، الذي بات في هذه الآونة منطقة نفوذ أميركي مغلقة.



على أنه في مقابل هذه القراءة المحقة في تشاؤمها للنتائج المتوقعة، ولآفاق الموقف الإسرائيلي المحتمل، نشأ تقدير لدينا أن إسرائيل التي مدت رأس الخيط، كي لا نقول إنها رمت بطعمها هذا، أيقنت في هذه الآونة، أكثر من أي وقت مضى، أن تكاليف المواجهة المتواصلة مع الشعب الفلسطيني باتت باهظة جداً، وأن هذه المواجهة الدامية مرشحة للتصاعد أكثر فأكثر، وربما تحولها في المستقبل من صراع يبدي فيه الفلسطينيون الآن ميلاً إلى الحل الوسط على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، ورغبة في التعايش بين دولتين على أرض واحدة، إلى صراع يأخذ طابعاً دينياً متفاقماً، يملي فيه المتطرفون من على كلا ضفتي الصراع، مواجهة ترتدي صبغة دينية عنيفة، يحل فيها النفي والاستئصال محل التسوية السياسية المتوازنة المبنية على قاعدة حل وسط، أي مواجهة أكثر دموية وأشد تعقيداً، ومرشحة للامتداد والاتساع في المكان والزمان، وذلك على نحو يزيد في شدة وطأة التكاليف الراهنة للمواجهة القائمة بصورة غير محتملة، ولا سيما للجانب الإسرائيلي.

كما بدا لنا، عبر ذلك الحوار الداخلي المعمق، أن هناك لحظة سياسية مؤاتية يجب عدم تفويتها، ونحن نراوح بعد في ذلك الوضع الذاتي المثير لأشد المخاوف المستقبلية على كفاحنا الوطني وقضية شعبنا الفلسطيني، ناهيك عن وضع عربي لم يعد قادراً، أو حتى راغباً في حمل أوزار القضية الفلسطينية، إلى جانب وضع دولي انقلبت فيه المعادلة الكونية بالكامل لغير مصلحتنا. وبدا لنا كذلك أن هذه اللحظة السياسية المؤاتية يجب التقاطها الآن، بعد أن لاح بعض علامات النضوج في المشهد السياسي الإسرائيلي القائم، أو على الأقل لدى حزب العمل الصاعد لتوه إلى سدة الحكم في الدولة العبرية، رافعاً شعار السعي لتحقيق السلام كأولوية أولى على جدول أعماله. وفوق ذلك كله، كنا مدركين أن اللحظة الناضجة في أي صراع يمكن أن تأتي وتذهب بسرعة إذا لم يتم اقتناصها في الوقت المناسب تماماً.

ذلك بأن تحليلنا للموقف السائد في تلك الفترة هو أنه بقدر ما كنا نعيه من أزمة ذاتية، بدأت تشتد حلقاتها علينا عشية حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١، كنا نعي أيضاً الأزمة الذاتية الإسرائيلية، التي لم تؤد قوة جبروت الآلة العسكرية إلى تخليص إسرائيل من براثنها. وبالتالي، فإن الطرفين المتصارعين يجدان أنفسهما، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، في خضم أزمة مشتركة ومتبادلة على هذا النحو أو ذاك، وأننا كفلسطينيين وإسرائيليين دخلنا معاً، ومنذ مدة طويلة، فيما يمكن أن نسميه «وضعاً مؤلماً ومشتركاً»، وأن مرحلة الجمود الطويلة وتأجيل دفع الاستحقاقات المؤلمة بالضرورة دفعت الطرفين إلى طريق مسدود. وفوق ذلك، فإن إمكان تحول الصراع إلى مواجهة

ذات طبيعة دينية عنيفة لا تقبل الحلول الوسط، ينذر بحدوث كارثة أشد وطأة مما شهده الصراع على امتداد العقود الطويلة الماضية، ويفتح المجال أوسع أمام قوى جديدة أشد تطرفاً، وتداعيات لا يمكن حصرها أو السيطرة عليها سلفاً.

ولعل الأسئلة التي كنا نطرحها على أنفسنا ونجتهد ما في وسعنا للإجابة عنها، عبر تلك الحوارات الداخلية المعمقة، هي: هل نحن حقاً أمام فرصة تغري بالمشاركة في هذه اللعبة التفاوضية ذات النتائج غير المؤكدة؟

وهل لدى القادة الجدد في إسرائيل شعور مماثل بأن لديهم فرصة مغرية، في المقابل، للمضي معنا في الإمساك بهذه اللحظة التاريخية النادرة في عمر الصراع المتنقل من جيل إلى جيل؟

هل لدى إسرائيل، بقيادة حزب العمل، إدراك كاف بأن هناك لحظة مؤاتية وفرصة سانحة للخروج من المأزق الإسرائيلي التاريخي بمكاسب تفوق في أهميتها التنازلات المطلوبة، للوصول إلى حل سياسي يرضي الفلسطينيين ويمكّنهم من الدفاع عنه في الحاضر والمستقبل؟

وهل حزب العمل الذي يحكم بأغلبية ضئيلة جداً قادر، إذا كان راغباً أساساً، على اجتياز تلك الخطوط الحمر القديمة، التي لا تتوقف عند حظر الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما تتعداها إلى تلك اللاءات الإسرائيلية الكلاسيكية القديمة بشأن الدولة الفلسطينية والمستوطنات والقدس واللاجئين، وغير ذلك من لاءات كثيرة؟

لم تساورنا أي أوهام ونحن نطرح مثل هذه الأسئلة وغيرها على أنفسنا في إطار المرجعية العليا لهذه القناة السرية. ولم نُغرِقْ ذاتنا في التمنيات، ولم نمض بعيداً في عقد الرهانات الكبيرة على تحقق مثل هذه اللحظة التاريخية المؤاتية. غير أنه كان من قبيل عدم الحس بالمسؤولية الوطنية، أن نترك هذه اللحظة تمر من دون أي اختبار لها، وخصوصاً أنه بات لدينا وسيلة اتصال مباشرة بالإسرائيليين واستنفاد كل ما تنطوي عليه هذه السانحة. وإذا كان من الصحيح أننا في وضع أسوأ وأضعف مما كان عليه الوضع الإسرائيلي، الذي كان ينوء تحت عبء الاحتلال، والعزلة الدولية، ويتحسب لتداعيات الثورة الإسلامية في إيران وامتدادها إلى الجنوب اللبناني، ناهيك عن امتداداتها إلى داخل الأراضي الفلسطينية، فإنه كان في حيازتنا كثير من الأوراق الرابحة تماماً، إذا ما أُحسن استخدامها في الوقت المناسب.

كانت لدينا ورقة الصمود الفلسطيني الذي لم تتمكن إسرائيل من كسره قط، على الرغم مما استخدمته من بطش وترويع. وكانت لدينا القدرة على إفشال أي حل



فيه تجاوز لمنظمة التحرير الفلسطينية أو افتئات على وحدانية تمثيلها الشعب الفلسطيني، وذلك على نحو ما كان يتجلى عليه الأمر في مفاوضات واشنطن الدائرة آنذاك بتوجيه كامل من القيادة الشرعية الفلسطينية. كما كنا تجاوزنا في تلك الأثناء، إلى حد كبير، حالة العزلة والقطيعة العربية التي ألمت بنا بعد حرب الخليج الأولى، وبدأنا باستعادة علاقاتنا الطيبة والقديمة بدول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول.

إلى جانب ذلك، كان لدينا في الأدراج، أو قل تحت الطاولة، أوراق أُخرى لا يمكن تفعيلها واستثمارها جيداً إلاّ عند عرضها فوق طاولة التفاوض. فقد كان لدينا فهم، لم يكن من قبل، فيما يتعلق بالحساسية الإسرائيلية المفرطة في قضايا الأمن، التي اتضح لنا أنها بقرة مقدسة لا يمكن لإسرائيل ذبحها. فصرنا أكثر استعداداً للتعامل بإيجابية مع هذا القلق الأزلي المزمن الذي يتلبس العقلية الإسرائيلية ويتحكم فيها بقوة شديدة.

وكان لدينا عرض يمكن التلويح به للدولة اليهودية التي تعيش وسط بحر عربي وإسلامي معاد لها ومقاطع لمصالحها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، إذ كان مستقراً في الذهنية الإسرائيلية أنه من دون حل مرض مع الفلسطينيين لا سبيل لرفع المقاطعة وتطبيع علاقات إسرائيل بالمحيط المجاور؛ بدليل أن السلام المتحقق مع مصر منذ أعوام طويلة، لم يفتح باباً أمام أي بعثة دبلوماسية أو شركة إسرائيلية أو سائح في العالم العربي ما دام جوهر الصراع لم يحل بعد.

ومن دون مبالغة أو تقليل شأن، بتنا نملك ورقة تفاوضية بالغة الأهمية، هي جدية التوجه الفلسطيني نحو تحقيق السلام، والبحث عن سبيل تفاوضي لاستعادة الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. وهو توجه بدأت إرهاصاته المبكرة منذ أعوام مديدة، ظل يتطور ويكتسب المزيد من قطاعات الرأي العام الفلسطيني، إلى أن أصبح في تلك الآونة بمثابة قناعة واسعة يشترك فيها أغلب الفلسطينيين، ولا سيما في خضم تلك الانتفاضة المجيدة التي كانت بدأت في أواخر سنة ١٩٨٧. كما أن ذلك التوجه، في تجلياته الأخيرة الواضحة، بات بمثابة سياسة رسمية معتمدة من المؤسسة الفلسطينية، وخصوصاً بعد أن اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته لسنة ١٩٨٨، إعلان الدولة الفلسطينية، وأسقط معارضته لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، الأمر الذي مكّن المنظمة، في حينه، من تدشين أول حوار رسمي وعلني مع الولايات المتحدة الأميركية.

على هذه الخلفية العريضة، رسمنا خطاً تفاوضياً فيه من المرونة والواقعية بقدر ما فيه من الرغبة والإرادة والتصميم على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية الأساسية

بلا نقصان، إذ تم وضع إطار عام تنقسم فيه المفاوضات إلى مرحلتين مترابطتين:

**الأولى** تهدف إلى تحقيق إنجازات ومكاسب قابلة للتحقق في المدى القريب، ولا سيما أن التنازلات الإسرائيلية المطلوبة لتحقيق مثل هذه المكاسب تقع على هامش دائرة الرفض والممانعة لدى قيادة حزب العمل، وليس في موقع القلب من هذه الدائرة المغلقة على عدد كثير من القضايا الجوهرية الخلافية. أكثر من ذلك، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا والموضوعات الأقل اختلافاً، أمر من شأنه أن يعزز ثقة الطرفين بإمكان التوصل إلى اتفاق أشمل فيما يتعلق بكل القضايا المدرجة في جدول الصراع والحل، وأن يفتح الطريق أمام مزيد من التقدم المتدرج، وأن يخلق أرضية يمكن البناء عليها لاستكمال الاتفاق المرغوب فيه.

**الثانية** تهدف إلى الوصول إلى اتفاق بشأن سلسلة من القضايا التي تقع في موقع القلب من هذا الصراع، وتشكل مادته الأساسية، وتذكي ناره المضطرمة منذ عقود طويلة؛ أي تلك القضايا التي من دون التوصل إلى حل لها، فإنه من غير الممكن أبداً إنهاء هذا الصراع الذي تفاقمت تكاليفه البشرية والمادية والسياسية والاجتماعية لدى الطرفين.

وقد حرصنا، ونحن نضع القواعد الأساسية لخطتنا التفاوضية هذه، على أن نوجد علاقات مترابطة بين المرحلتين، مرحلة الاتفاق الجزئي الانتقالي الموقت، ومرحلة الاتفاق الشامل على ما بتنا نسميه قضايا المرحلة النهائية، أو اتفاق الوضع النهائي المقدر له أن ينهي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأن يفتح صفحة جديدة في حياة شعوب الشرق الأوسط.

وكنا شديدي الحرص أيضاً على ألاّ يؤدي أي اتفاق جزئي مرحلي إلى إلحاق أي إجحاف بقضايا الحل النهائي. وذلك كله انطلاقاً من خشية فلسطينية عميقة الجذور إزاء قيام إسرائيل بالتنصل من التزاماتها المدرجة في جدول أعمال المرحلة النهائية في المستقبل، والتوقف عند تخوم القضايا والموضوعات التي يمكن التوصل إلى اتفاق على تنفيذها في إطار الحل الجزئي المرحلي الموقت.

بكلام آخر، فقد تم بناء هذه الاستراتيجيا التفاوضية على أساس مفهوم الحل المتدرج المتواصل الخطوات، واحدة بعد الأُخرى، أي الحل الذي يفتح من جهة الطريق أمامنا لمراكمة الإنجازات وتولي المسؤوليات، واحدة بعد الأخرى أيضاً، كما أنه يفتح من جهة أُخرى طريقاً موازياً أمام إسرائيل لدفع استحقاقات الاتفاق مع الفلسطينيين على نحو متدرج، وبصورة تلبي تحسباتها الأمنية المعقدة، وتيسر لها تقديم التنازلات التي تسميها تنازلات مؤلمة، إلى ما هو أشد إيلاماً لتلك الروح



الاستعمارية المتعبة، ولتلك العقلية المحشوة بالأساطير والمزاعم والارتياب والقوة العسكرية الطاغية، وخصوصاً أن مفهوم الحل المتدرج هذا كان استقر في الوعي السياسي الإسرائيلي العام منذ اتفاق كامب ديفيد مع مصر سنة ١٩٧٨، وظل يتطور على نحو بطيء، إلى أن أصبح فيما بعد بمثابة عصا سحرية يمكن بها، ومن خلالها وحدها، التوصل إلى أي حل أو اتفاق أو تسوية مرجوة مع الفلسطينيين على وجه التحديد.

وبالتوازي مع مفهوم الحل المتدرج المستقر كلياً في الذهنية الإسرائيلية، توصلنا نحن، بدورنا، إلى المفهوم نفسه مع بعض الاختلاف في مكوناته الأساسية. فمن جهة أولى، كنا ندرك تماماً مدى شدة التعقيدات التي آلت إليها القضية الوطنية الفلسطينية، ومدى عمق الخلل في الميزان الاستراتيجي القائم بيننا وبين إسرائيل، ناهيك عن خطورة عامل الزمن الذي أصبح، في الآونة الأخيرة، ضدنا كمنظمة وقضية، الأمر الذي كان لا مفر معه من القبول بمفهوم التدرج والخطوات الجزئية المترابطة، هذا المفهوم الذي بات معتمداً على الصعيد الدولي منذ مؤتمر كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، ومقبولاً على الصعيد الرسمي العربي، بعد ذلك، الأمر الذي جعله بمثابة حجر الأساس في كل جهد أو مبادرة أو خطة مقترحة لتسوية الأزمة القائمة، بما في ذلك المبادرة الأميركية التي عُقد على أساسها مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، وتواصلت على هدي منها مفاوضات واشنطن، التي كانت تراوح حول نفسها في ذلك الوقت.

وبقبولنا مفهوم الحل المتدرج المترابط المراحل، انخرطنا في قواعد اللعبة الدولية الصارمة، ولا سيما ما تعلق منها بأزمة الشرق الأوسط، وتهيأنا على المستوى النظري للتوافق مع الحقائق السياسية القاسية لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وصرنا قاب قوسين من إسقاط ذلك التابو السياسي المفروض علينا من القوة الأعظم المهيمنة على مقاليد الشرق الأوسط كلها، وتقدمنا خطوة واحدة، لكنها مهمة، للاندماج في النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة، وتقرر فيه معايير العدل والشرعية.

وفوق ذلك كله، بدأنا فتح آفاق أوسع من ذي قبل للحفاظ على المكانة والحقوق والشرعية الفلسطينية، وإدامة الكفاح الوطني، وفق قواعد اللعبة الجديدة، وبشروط ليست كلها من صنع أيدينا التي باتت مغلولة، أو قُل مثقلة بأغلال الوضع الذاتي والأوضاع العربية والدولية الناجمة عن حرب الخليج الأولى، وهو ما اقتضى بالضرورة مقاربات فلسطينية جديدة ومختلفة، شكلاً ومضموناً، عن تلك المقاربات

التي درجنا عليها فيما سبق من عمر الكفاح الوطني الطويل.

ولم يكن قبولنا بهذا المفهوم خبط عصاً في ليل دامس. فبقدر ما كانت حقائق الحاضر ومستجداته تملي علينا ضرورة المراجعة وإعادة التقويم والتكيف، هذا التكيف الذي يعد شرطاً موضوعياً للحفاظ على النفس واستمرار البقاء، كانت دروس الماضي وعظات التاريخ البليغة تملي علينا ضرورة محاكاة دروب كل حركة تحرير وطنية نجحت، حيث أخفقنا في التقدم على مراحل زمنية متعاقبة، ومراكمة المكاسب الجزئية والصغيرة، وصولاً إلى الإنجازات النوعية الكبيرة.

وقلنا في أنفسنا لأنفسنا: لماذا نذهب بعيداً وأمامنا وتحت أنوفنا دروب المشروع الصهيوني ماثلة بكل وضوح ملء السمع والبصر؟ فقد قامت إسرائيل كتتويج لنجاح ذلك المشروع الذي أقامها شبراً بعد شبر، وبناها حجراً فوق حجر، ونقلها من حاضنة دولة عظمى إلى حاضنة دولة أعظم، وأرسى أعمدتها في لحظة سياسية نضجت بالكامل، في إطار متغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ورفع بنيتها الفوقية في فضاء القيم والثقافات الغربية السائدة، أي قيم الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة، وثقافة التحديث والعصرنة والتطور، والفصل بين السلطات والمساءلة والشفافية، وما إلى ذلك من قيم وثقافات أعطت إسرائيل عناصر قوة إضافية فوق قوتها العسكرية الهائلة.

على أساس هذا الوعي، الذي تشكل لدينا رويداً رويداً في مدى زمني طويل، وفي إطار فلسفة تفاوضية تقوم على التدرج والمراحل المترابطة، أعددنا أنفسنا لخوض غمار الجولة الثانية، مصممين على أن نضع فيها الأسس القادرة على النهوض بمهمات هذه العملية، أو قُل الأرضية المؤاتية لبناء اتفاق يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، بما في ذلك العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهو ما تجسد على نحو فعلي، في ختام هذه الجولة يومي الحادي عشر والثاني عشر من شباط/فبراير ١٩٩٣، عبر صوغ أول وثيقة مشتركة سميت باسم «مسودة بنود اتفاق إعلان مبادئ غير نهائية»؛ هذه الوثيقة التي نقلت المفاوضات السرية من فضاءات الإطار النظري الأكاديمي إلى أرض يمكن الوقوف على أديمها، لمواصلة هذه العملية وإكسابها قدرة ذاتية على الاستمرار، وخصوصاً أن هذه الوثيقة انطوت على سلسلة من الإجراءات العملية الملموسة التي من شأنها أن تعزز الثقة، لا بصدقية هذه القناة الخلفية فحسب، بل أيضاً بإمكان توصل هذين الفريقين إلى اتفاق.

ولعل خير دليل على الذهنية الجديدة التي ذهبنا بها إلى النرويج هذه المرة،



وعلى الرغبة التي لا ينقصها التصميم على ضرورة تجاوز الإطار النظري، وإنهاء تمارين الرياضة الفكرية التي سادت لقاءاتنا السابقة، هو الاقتراح الذي تقدمنا به في شأن مسألة الانسحاب من غزة أولاً، إذ قرّ قرارنا بأن نخرج من دائرة الشك والارتياب ونظرية المؤامرة، التي كثيراً ما تحكمت في المواقف الفلسطينية تاريخياً، ولا سيما بعد أن بدا لي الموقف، في ختام أول جولة مفاوضات دارت في النرويج، أن الأستاذين الإسرائيليين اللذين لم يقرا بعد بأي صفة رسمية لهما، كانا يودان أن يلعبا معنا لعبة صياد السمك الأزلية الشهيرة، أي لعبة الصنارة والطعم، وأنهما بذلك كانا - ومن يقف وراءهما - كمن يجلس على حافة بحيرة عميقة ويرمي بطعم صغير هنا أو طعم أصغر هناك، لعل سمكة فلسطينية تائهة عن سربها تَعْلَق بخطاف الصنارة الإسرائيلية المميتة. وفعلاً قرر وفدنا أن يخرج عن قواعد هذه اللعبة القدرية القاسية، وأن يحاول كسر شروطها، وأن يغير الأدوار والمقاعد، وذلك بأن يتولى بنفسه المبادرة هذه المرة، وأن يمسك بصنارته الضئيلة ويرمي للجانب الآخر بطعم كبير، لا تستطيع الأسماك الإسرائيلية الجائعة، أي قيادة حزب العمل الذي كان تولى لتوه زمام الحكم في الدولة العبرية، أن تتردد في التهامه، تفعيلاً لوعدها الانتخابي بجعل هدف تحقيق السلام في مقدم أولويات الحكومة.

على هذه الخلفية، رمينا في سارسبورغ بطعم الانسحاب من قطاع غزة، جاهدين من أجل التغلب على مخاوفنا التاريخية المشروعة، إزاء رغبة إسرائيل العلنية في الانسحاب من تلك البقعة التي تعج بنحو مليون فلسطيني، والخلاص من الكابوس الأمني والاقتصادي المتجسد في ذلك الشريط الساحلي الضيق. رمينا بطعم الانسحاب من غزة أولاً، ونحن نعي سلفاً المخاطر التي تحدق بنا من كل جانب، بما في ذلك خطر أن يصبح الانسحاب من غزة بمثابة خطوة أولى وأخيرة على طريق الانسحاب الإسرائيلي من بقية الأراضي الفلسطينية، أي من الضفة الغربية والقدس، هذه الأراضي التي كنا ندرك أن إسرائيل أكثر تمسكاً بها من القطاع، وأنها بعقليتها الاستعمارية، وأطماعها التوسعية، وأسلوبها التفاوضي المراوغ، قد تدخلنا في مأزق غزة، لتظفر بالضفة الغربية، بالأرض الأكثر خصباً، والأكثر تأهيلاً لقيام الدولة الفلسطينية، تلك الأرض التي تكثر فيها المستوطنات وتشتد حولها المزاعم الصهيونية.

كنا، ونحن نطرح هذا الاقتراح/الطعم، على وعي تام بكل تلك المحاذير التي تلوح في الأفق السياسي الإسرائيلي الملبد بغيوم قد تكون غير ممطرة أبداً. إلاّ إننا كنا راغبين في حمل الأستاذين الإسرائيليين (هيرشفيلد وبوندك) على تجاوز الإطار

النظري والفضاء الأكاديمي لجلسة المفاوضات الأولى، ودفعهما إلى جولة عمل تنصب مداولاتها على مسائل من طبيعة عملية ملموسة، وحثهما على القبول بإجراءات ممكنة التنفيذ، في المدى الزمني القصير، ومناقشة اقتراحات يمكن على أساسها قياس مدى جدية هذين المفاوضين، واختبار مدى التخويل الممنوح لهما، هذا إذا كان هناك تخويل في الأساس، ناهيك عن قياس المدى الذي يستعد المرجع السياسي المتبني لهذه القناة الذهاب إليه بحثاً عن اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم يسبق لها التفاوض بصفتها الرسمية مع إسرائيل، وفضلاً عن ذلك جس صدقية قيادة حزب العمل، الذي وعد ناخبيه بتغيير جدول أعمال الحكومة الليكودية السابقة، ووضع هذه النوايا موضع التطبيق العملي على الأرض.

على أساس ذلك كله قرر وفدنا المفاوض حمل هذه المخاطرة، كي لا نقول المجازفة، بدعوة الجانب الإسرائيلي إلى القبول بفكرة الانسحاب من قطاع غزة أولاً، سعياً منا لسبر غور عدد من الافتراضات المهمة، بينها:

١ – الانسحاب من قطاع غزة، أو على حد قول بعض الإسرائيليين «سحب غزة من تل أبيب»، يشكل محكّاً أولياً للنوايا الإسرائيلية المخبأة، وللأفكار الرائجة لدى قيادة حزب العمل عن هذا الانسحاب المشكوك في مغزاه على نحو غريزي من جانب الفلسطينيين، والمرفوض منا على نحو تلقائي، باعتباره هدية مسمومة، أو قنبلة موقوتة يجب عدم الاقتراب منها.

٢ – الانسحاب من غزة، في حال تحققه، من شأنه أن يؤدي إلى خلق سابقة تاريخية قابلة للتكرار فوق أرض فلسطينية أُخرى، وأن ينتج أول انسحاب إسرائيلي من أرض فلسطينية محتلة، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مغزى تاريخي، ويرسيه من حقائق ستتولى الدفاع عن نفسها بنفسها.

٣ – الانسحاب سيؤدي إلى فتح أول نافذة في الجدار المغلق أمام شعبنا، ويجعله أكثر يقيناً بحتمية زوال احتلال كان يبدو بلا نهاية، وأشد اعتقاداً بأن كفاحه الوطني الطويل وتضحياته الجمة ستحقق الثمار المرغوب في رؤيتها بالعين المجردة، ولمسها بكلتا اليدين.

٤ – الانسحاب من غزة أولاً من شأنه أن يخلق دينامية جديدة لانسحاب متدرج أوسع من بقية الأراضي المحتلة، وأن يؤدي إلى فتح باب أوسع من ذي قبل للمطالبة بتحقيق انسحابات أُخرى من الضفة الغربية، بالاستناد لا إلى السابقة التاريخية فقط، بل بالاستناد أيضاً إلى حقيقة فلسطينية جديدة على أرض فلسطينية لا أطماع لأي جهة فيها.



٥ – الانسحاب من أي أرض فلسطينية، ولتكن قطاع غزة، من شأنه أن يكسر المفهوم الإسرائيلي الراسخ طويلاً بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض غير محتلة، وأنها لا تعود إلى أي جهة أو دولة يحق لها المطالبة بها، علاوة على أنها جزء لا يتجزأ من «أرض إسرائيل الكبرى» التي لا يجوز التخلي عنها أو حتى التفاوض في شأنها.

انطلاقاً من هذه الافتراضات وغيرها، فقد كان اقتراحنا الانسحاب من قطاع غزة أولاً بمثابة طعم ملتبس الغاية ومزدوج المذاق. فهو إمّا أن يتحول إلى طعم تعلق به السمكة الفلسطينية وتعاني طويلاً جرّاء مرارته الشديدة، في مقابل احتفاظ إسرائيل بالضفة الغربية والقدس، وإمّا أن يكون طعماً للسمكة الإسرائيلية التي عانت بما يكفي، ويزيد، جرّاء مرارته البالغة، ورغبت علناً في التخلص منه، وحتى في تقديم جوائز ترضية لمن يخلصها من هذا الكابوس، وذلك وفق ما أكدته لنا فيما بعد الدينامية التي أوجدها هذا الاقتراح، وكرسته وقائع التجربة التفاوضية التي نجحت، في وقت غير بعيد، في جعل إسرائيل تقبل بالانسحاب من قطاع غزة، بالحصول منها أيضاً على موافقة على الانسحاب من مدينة في الضفة الغربية مثل طولكرم أو جنين أو أريحا، وذلك على نحو متزامن مع الانسحاب من القطاع.

وهكذا، فقد أجرينا أول تغيير في القواعد الراسخة لتلك اللعبة الصفرية، التي كان كل طرف فيها يسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح استناداً إلى قواعد اللعبة وشروطها ومرجعيتها. كما أجرينا أول تغيير من نوعه في الأدوار المتبادلة، إذ كان الطرف الإسرائيلي هو الذي يقوم بإرسال الكرة دائماً، كي نقوم نحن بدور المستقبل في كل الأحوال. وبالتالي فقد قمنا هذه المرة بإرسال كرة الانسحاب من قطاع غزة، كي نحمل الجانب الآخر على استقبالها، منطلقين من الإدراك أن أي اتفاق يمكن التوصل إليه سيجعل إسرائيل هي التي تدفع حقوقاً مشروعة، وحقائق جغرافية، حتى لو كانت هذه الحقوق منقوصة، وكانت هذه الحقائق غير مكتملة، وذلك كله من دون أن نسقط من الحساب أننا سندفع بدورنا ثمناً محتملاً في المقابل، ثمناً وطدنا العزم على ألاّ يمس الأرض، وألاّ ينال من الحقوق التي ناضلنا من أجل الفوز بها، ثمناً قوامه تعهدات مقطوعة، والتزامات محددة، وتنازلات قاسية عن أحلام غير قابلة للتحقق في المدى الزمني المنظور.

على أي حال، توجهنا مرة ثانية إلى النرويج، لعقد جولة أُخرى، وأذهاننا منصرفة إلى ما سيعود به الوفد الإسرائيلي من ردود على الأفكار والمقترحات التي تم طرحها في الجولة الأولى قبل نحو عشرين يوماً من ذلك التاريخ، ولا سيما الاقتراح

المتعلق ببنود مشروع إعلان المبادئ، والاقتراح الآخر المتعلق بمسألة الانسحاب من قطاع غزة أولاً، مصممين هذه المرة على أن نستجلي ماهية هذا الوفد الذي ظل يومئ إلى صفته الحقيقية من دون أن يصرح بها، ويشير إلى مرجعيته السياسية مداورة من دون أن يسميها تماماً، تاركاً لنفسه هامشاً من المناورة للتراجع عن المضي قدماً في مجرى هذه القناة، إذا ما تم كشفها من أي جهة كانت، أو إذا ما شعر المرجع السياسي، القابع بعيداً، بعدم قدرته على الاتفاق معنا.

وصلنا إلى مطار فورنيبو في التاريخ المتفق عليه مع النرويجيين، الذين بدوا لنا، هذه المرة، أكثر استعداداً وأحسن تنظيماً مما كانوا عليه في المرة السابقة، وهو ما يعني أنهم استفادوا من التجربة، وأنهم أخذوا في اكتساب خبرات الوساطة، وتحسين مهارات الإعداد والاستقبال اللازمة. فقد وجدنا السيدة منى جول في استقبالنا، عوضاً عن زوجها السيد تيري رود لارسن. كما وجدنا أن السيدة جول أعدت صالة كبار الزوار في المطار، ونسقت الأمر جزئياً مع مسؤولي الهجرة والجوازات، الذين أصروا على تصوير جواز سفري، لكني رفضت ذلك، الأمر الذي أضفى قدراً من التوتر، إلاّ إن هذا التوتر لا يقاس بما كان عليه الحال في المرة السابقة، وخصوصاً أني بت أكثر تفهماً لقلة الخبرة المتراكمة لدى هؤلاء الوسطاء المهمومين بالحفاظ على عنصر السرية المطلقة.

خرجنا من المطار قبل منتصف الليل، لنمضي في الطريق ذاته إلى مدينة سارسبورغ. وكانت السيدة منى جول هي التي ترافقنا مع سائق بدا لنا أنه من تلك الحلقة النرويجية الضيقة، التي هي على علم بماهية الوفد الفلسطيني، بينما كانت السماء الملبدة بغيوم قطبية ماطرة ترسل زخات قوية ومتواصلة من الأمطار على طول الطريق الموصل إلى قصر بوريغاد، الذي عبرنا عتباته نحو الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. ولم يعكر صفو تلك الرحلة الليلية القصيرة نسبياً سوى ظهور دورية شرطة أوقفتنا في الضواحي الجنوبية لأوسلو وطلبت، بناء على ما يبدو من سلطات الهجرة، تفتيش هؤلاء الثلاثة القادمين بصورة غامضة من الشرق الأوسط، الأمر الذي جعلنا نشعر بأننا محل شبهة أمنية، وأن سلطات الأمن النرويجية تلاحقنا إلى سارسبورغ.

وقد اتضح لنا أن الأستاذين الإسرائيليين (هيرشفيلد وبوندك) وصلا إلى مقر المفاوضات قبلنا، تماماً كما كان عليه الحال في الجولة السابقة، وهو ما يعني أنهما أخذا قسطاً من الراحة، وأنهما استعدا على نحو أفضل لبدء جولة تفاوضية جديدة، الأمر الذي جعلنا نميل إلى الخلود إلى الراحة فيما تبقى من تلك الليلة الشتوية،



ونسيان ما صادفناه من منغصات صغيرة، وما أدت إليه تصرفات رجال الأمن معنا من توترات محدودة، تم التغلب عليها فعلاً بفضل ما أظهره لنا المضيفون النرويجيون من لطف وحرص، وما قدموه من اعتذارات حارة تعبر بصدق عن عواطف نبيلة، وعن حس عميق بالمسؤولية تجاهنا وتجاه المهمة التي قطعنا كل هذه المسافات الطويلة من أجل إنجازها.

صباح اليوم التالي بدأنا الجلسة الأولى من الجولة الثانية، وقد آثرنا أن نترك للوفد الإسرائيلي البدء بالحديث، أي على العكس من الجولة السابقة، التي استهليناها بكل تلك الأفكار والطروحات المعلّقة بعد على أجوبة من المقرر للأستاذين (الإسرائيليين) أن يقدماها في هذه الجولة، الأمر الذي جعلنا ندون ملاحظات وافية على الأفكار التي بدأ الوفد المناظر لنا بطرحها تباعاً، تارة على لسان يائير هيرشفيلد، وتارة أُخرى على لسان رون بوندك، لعلنا نجد في هذه الأفكار ما يشير إلى أن الجانب الإسرائيلي التقط تماماً طعم الانسحاب من قطاع غزة، أو ما يدل على إمكان التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يحدث الاختراق المرغوب فيه، وأن يكسر الحلقة التفاوضية المفرغة الدائرة في واشنطن منذ عدة أشهر.

غير أننا وجدنا الوفد الإسرائيلي يستدير، أول الأمر، حول مسألة الانسحاب من غزة بجملة من الاقتراحات المتصلة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية والقطاع معاً، وذلك من دون أن يمس جوهر اقتراحنا السابق. وقد اكتفى الوفد الإسرائيلي بالقول إن التفكير في إسرائيل إزاء الضفة الغربية وقطاع غزة يمر بمرحلة تغير جوهري. ولعل أبرز ما انطوت عليه مداولات هذه الجلسة قيام يائير هيرشفيلد بعرض صيغة لإعلان مبادئ مقترح، وأُخرى لبرنامج اقتصادي وخطة مارشال لتطوير قطاع غزة، كتبها هيرشفيلد بخط يده، وكانت تحمل في ثناياها موافقة إسرائيلية ضمنية على فكرة غزة أولاً، وتنطوي أيضاً على شبه اعتراف بأن الوفد يتحدث باسم جهة إسرائيلية قادرة على الالتزام والوفاء بما يتعهد به وفدها إلى هذه المفاوضات، مع أن تلك الورقة لم تكن مروّسة بما يدل على صفة واضعها أو ماهيته، منعاً لأي تسريب محتمل، ودرءاً لأي قرينة على التزام إسرائيلي من أي نوع بشأن ما يرد في هذه الورقة من اقتراحات أو وعود محددة.

وعليه، فقد تركزت مداخلتي في تلك الجولة على الأفكار المتعلقة بصيغة إعلان المبادئ، إذ تقدمت بورقة تشتمل على نطاق الصلاحيات لسلطة فلسطينية انتقالية، بمجلس فلسطيني منتخب عن طريق انتخابات حرة نزيهة ومباشرة، تجري تحت إشراف دولي مناسب، ويشارك فيها جميع الفلسطينيين من أبناء الضفة والقطاع

المسجلين في السجلات السكانية يوم ١٩٦٧/٦/٤، بمن في ذلك سكان القدس الشرقية. كما أشارت الورقة إلى أن ولاية السلطة الانتقالية الفلسطينية يجب أن تشمل جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧، مع بعض الاستثناءات الإدارية المتفق عليها. كذلك تحدثنا في تلك الجولة عن موضوعات سياسية مثارة في ذلك الوقت، مثل موضوع المبعدين إلى مرج الزهور في الجنوب اللبناني، وتصاعد عمليات القمع والاغتيالات على أيدي قوات الاحتلال في المناطق الفلسطينية، ناهيك عن الأوضاع الاقتصادية السائدة وسبل معالجتها.

خلاصة القول: بدت الجولة الثانية أكثر أهمية من سابقتها، لا لأن المفاوضات تناولت موضوعات أكثر تحديداً فحسب، بل أيضاً لما أحاط بهذه الجولة من أجواء مؤاتية، أدت إلى زيادة ثقة الطرفين أحدهما بالآخر، ومكنت المتفاوضين من دمج مواقف الجانبين في ورقة واحدة تحت اسم «مسودة إعلان مبادئ مطروحة للنقاش» طبعت على أوراق مؤسسة فافو النرويجية، تحوطاً لتسربها أو انكشافها، وتسهيلاً للادعاء في هذه الحالة أن هذه الورقة صدرت عن مؤسسة أبحاث ليس إلاّ.

وقد اتفقنا على تسمية هذه الورقة باسم «وثيقة سارسبورغ»، وذلك تكريماً لمضيفينا النرويجيين الذين ظلوا طوال وقت هذه الجولة على مقربة منا، يقدمون لنا كل الخدمات اللازمة، ويجهدون لمساعدتنا وتشجيعنا على مواصلة عملية استكشاف مواقف أحدنا الآخر. إذ بقي تيري رود لارسن ومنى جول معنا طوال الوقت، وانضم إليهما جان إيغلاند على وجبة الغداء المشتركة، غداة وصولنا إلى قصر بوريغاد.

وإلى جانب الأفكار ومسودات العمل المتبادلة، يمكن القول إن أهم ما أفرزته هذه الجولة هو تخلص المفاوضين، من كلا الجانبين، من الشعور القاتل بأنهم يؤدون دوراً ثانوياً عرضة للإجهاض في أي وقت، وذلك بعد أن توصلوا إلى قناعة مشتركة بأنهم يقيمون قناة جادة، تحظى بموافقة وإسناد المرجعيات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية، وإن ما يقومون به ليس بديلاً من مفاوضات واشنطن، وإنما هو بمثابة عامل مساعد على إنجاح تلك الواجهة الرسمية والعلنية للمفاوضات القائمة على أساس مؤتمر مدريد. وفي النتيجة، كانت «وثيقة سارسبورغ» أول وثيقة مشتركة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على الرغم من أنها أغفلت مثل هذه الصفة لأسباب باتت مفهومة لدينا، وإن لم تكن مقبولة تماماً من جانبنا.

بعد مضي يوميّ هذه الجولة في سارسبورغ، عدنا إلى تونس ونحن نحمل معنا تلك الوثيقة المتعلقة بأول صيغة لإعلان المبادئ، جرى التوافق عليها من كلا الجانبين، وذلك كي يقوم كل جانب بعرضها على قيادته، تمهيداً لإعادة البحث فيها



في جولة مقبلة، الأمر الذي جعلنا في تونس نقوم بعملية تقويم نتائج هذه الجولة مستندين إلى بنود مشروع إعلان المبادئ المقترح، عوضاً عن ذلك التقويم العام الذي أجريناه لأجواء ومناخات الجولة الأولى في الشهر الماضي، وهو ما ساعدنا على إجراء مراجعة أكثر تحديداً، وأوصلنا إلى استخلاصات أكثر دقة من السابق، وخصوصاً أن بنود هذه الوثيقة التي لا سابق لها تحتاج إلى أجوبة واضحة، إمّا بالرفض وإمّا بالتعديل وإمّا بالموافقة، على كل بند من بنودها. وفعلاً تداولنا «وثيقة سارسبورغ» مع كل من الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن لفترة غير قصيرة. وكانت مسألة الانسحاب من قطاع غزة، ووضعه تحت إدارة الأمم المتحدة لفترة انتقالية، المسألة الأكثر إثارة للنقاش في تونس، إذ جرى الاتفاق على القبول بهذه الصيغة التي من شأنها أن تجلب الأمم المتحدة بصورة عملية إلى قلب النزاع، وأن تدخل كطرف ثالث في مجرى العملية التفاوضية، كانت إسرائيل تحرص دائماً على إقصائه بصورة فظة. كما جرت مناقشة معمقة لمخاطر تحول الانسحاب من غزة أولاً إلى غزة أولاً وأخيراً، الأمر الذي جعلنا نقبل بهذه الصيغة من حيث المبدأ، توطئة لتوسيع نطاق المطالبة الفلسطينية في وقت لاحق لتشمل مدينة أو أكثر في الضفة الغربية، وذلك بعد أن يكون استقر في الوعي الإسرائيلي مفهوم الانسحاب من قطاع غزة، هذا المفهوم الذي يلقى قبولاً واسعاً من مختلف أقطاب حزب العمل، ولا سيما من جانب إسحق رابين وشمعون بيريس ويوسي بيلين وغيرهم.

بكلام آخر: أنجزت الجولة الثانية من المفاوضات جملة من النتائج الجوهرية، تتصل بموضوعات على درجة كبيرة من الأهمية، مثل المجلس الانتقالي والانتخابات والمرجعية والقدس والولاية الجغرافية، ناهيك عن موضوع الانسحاب من قطاع غزة، الأمر الذي فتح الباب أمام الاتفاق على إعلان مبادئ مشترك، من شأنه أن يفتح، بدوره، الطريق أمام اتفاق تفصيلي فيما يخص مختلف القضايا المثارة في إطار قناة أوسلو، وهذا ما جعلنا ننظر إلى مسودة اتفاق إعلان المبادئ، تماماً كما نظر إليها الجانب الإسرائيلي، على أنها إنجاز بحد ذاته، يمهد لإحداث الاختراق المطلوب في مفاوضات واشنطن، التي كانت توقفت في تلك الأثناء نتيجة ضغط سلسلة من العمليات التفجيرية التي قامت بها حركة «حماس» في عدد من المدن الإسرائيلية، ناهيك عن الضغوط التي سببها قرار الحكومة الإسرائيلية بإبعاد نحو أربعمئة من قيادات وكوادر «حماس» إلى منطقة مرج الزهور في الجنوب اللبناني.

وبالتوصل إلى مسودة إعلان المبادئ، خلال جولتين فقط من جولات قناة أوسلو، تبين للطرفين معاً جدوى هذه القناة السرية، التي حققت في غضون فترة

قصيرة ما لم تتمكن مفاوضات واشنطن العلنية من تحقيقه طوال الأشهر الطويلة الماضية. كما أكد لنا التوصل إلى هذه المسودة، التي لم تطبع على أوراق فلسطينية أو إسرائيلية، حقيقة ما كنا نرمي إليه طوال الفترة السابقة، وهو التحقق مما إذا كان هذان الأستاذان ينطقان بلسانهما أو أنهما يمثلان، على هذا النحو أو ذاك، الحكومة الإسرائيلية أو أياً من أركانها الأساسيين، وخصوصاً بعد أن وعد هيرشفيلد وبوندك، في ختام الجولة الثانية، عرض ما تم التوصل إليه من نتائج أولية على القيادة الإسرائيلية، وأن يعودا في الجولة المقبلة حاملين معهما الموافقات أو الملاحظات الإسرائيلية المعتمدة.

على أي حال، انتهت مداولاتنا في تونس بشأن مسودة اتفاق إعلان المبادئ بخطوط توجيهية مدونة، تشتمل على خلاصة الموقف الفلسطيني حيال أهم البنود التي وردت في تلك المسودة، ولا سيما المتعلق منها بمسألة الانسحاب من غزة أولاً، والأوضاع الاقتصادية والتعاون الاقتصادي، إلى جانب مسألة الأمن والترتيبات الأمنية، وذلك على النحو التالي:

**غزة أولاً**

حتى لا يتجزأ الحل، وحتى لا تكون غزة قطعة منفصلة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولتعزيز الصلة بين الضفة والقطاع من النواحي السياسية والجغرافية والديموغرافية، وحركة السكان والبضائع، يجب مراعاة ما يلي:

**١) أن يسبق الحديث عن غزة:**

أ - إعلان مبادئ يؤكد على وحدة الأراضي المحتلة كوحدة سياسية واحدة.

ب - أن يشمل هذا الإعلان بنداً يشير إلى انسحابات في الضفة الغربية تتمثل بإعادة توضيع للقوات على مراحل، وانسحابات من منطقة حدودية في الضفة (كأريحا) مثلاً.

ج - ضمان إجراءات كافية للتنمية الاقتصادية والأمن الداخلي.

**٢) تنقلات الأفراد والبضائع:**

لتعزيز الصلة بين الضفة والقطاع كوحدة سياسية واقتصادية، يجب أن يتم الاتفاق على:

أ - معبر بري (سيارات - سكك حديد) بين الضفة والقطاع لحركة الأفراد والبضائع بينهما.

ب - مطار في غزة - للتنقل بين الضفة وغزة، وإلى الخارج.

ج - ميناء تجاري في غزة - كميناء رئيسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، الضفة



والقطاع، لحركة الصادرات والواردات.

د - حرية تنقل الأفراد بين الضفة والقطاع دون رقابة أو تصاريح.

هـ - مراعاة وحدة المؤسسات المركزية.

**٣) انتقال السلطة في غزة:**

أ - يتم نقل السلطات في قطاع غزة إلى هيئة وصاية تتشكل من الأمم المتحدة وراعيي المؤتمر ومصر والأردن، لحين انتخاب سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية، التي يتم الاتفاق معها عندئذ.

ب - تتشكل هيئة الوصاية - قوة دولية لحفظ الأمن - لحين تسليمها للحكومة الذاتية الانتقالية، أو أي سلطة وطنية فلسطينية.

ج - حال انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من قطاع غزة، يتم إدخال ١٠ - ١٥ ألف رجل من قوات الأمن والشرطة، التي يتم تدريبها في مصر والأردن، للمساهمة في حفظ الأمن.

**٤) الأوضاع الاقتصادية:**

التنمية الاقتصادية للضفة والقطاع خطة واحدة مترابطة متكاملة. حال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، يتم:

أ - إنشاء بنك التنمية الفلسطيني في الضفة، وفرع له في القطاع، لتلقي الدعم والمساعدات والقروض وإنفاقها على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، حسب الخطة والبرنامج والأولويات الفلسطينية.

ب - يتشكل صندوق دولي للطوارئ للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تنفق حصيلة ما يجمع فيه من خلال بنك التنمية الفلسطيني. ويجب ضمان حجم مناسب من المساعدات الفورية.

ج - يستهدف برنامج التنمية:

١ - تصحيح التشوهات والاختلالات في البناء الاقتصادي في الضفة والقطاع.

٢ - ترميم وتحديث البنى التحتية للاقتصاد الوطني الفلسطيني بكل فروعه.

٣ - الشروع الفوري في برنامج إسكاني شامل ضمن برنامج فلسطيني أشمل، بإشراك فاعل للقطاع الخاص بتنفيذه.

٤ - الشروع في برنامج التنمية الاقتصادية، بكل فروعها، ووفق البرنامج المحدد لها: الزراعة - الصناعة - السياحة - المالية - التجارة -... إلخ.

ويجب التأكد والتأكيد على وحدة الخطة، ووحدة أداة التنفيذ في الضفة والقطاع في وقت واحد.

**٥ – التعاون:**

ستتبّع السياسة الاقتصادية الفلسطينية مركزية التخطيط التأشيري، والاقتصاد المختلط، الذي يعطي للقطاع الخاص أقصى حدود الحرية، وبالمساهمة من القطاع العام، لتأمين متطلبات الطبقات المعدمة، والنهوض بالبنى التحتية التي لا يستهدفها القطاع الخاص.

وستتاح فرصة المساهمة والحماية الكافية:

– للقطاع الخاص الفلسطيني في الداخل والخارج فرصة المساهمة والإبداع.

– للقطاع الخاص العربي والدولي للمساهمة في المشاريع الاستثمارية في الضفة والقطاع.

– لمشاريع التعاون المشتركة مجالاً رحباً للمساهمة في كافة النشاطات الاقتصادية.

**٦ – الأمن:**

١ – يشكل الأمن، بكل شموليته وأبعاده السياسية والاقتصادية، النقطة المركزية في تثبيت الاستقرار، وخلق الأجواء المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون.

٢ – تتشكل قوات الأمن حسب متطلبات كل مرحلة:

- مرحلة ما قبل الانتخابات – تدريب وتأهيل.
- غزة – إذا ما تم الانسحاب منها قبل الانتخابات.
- عشية الانتخابات.
- بعد الانتخابات وتسلم السلطة، امتداداً إلى المرحلة النهائية.

٣ – الدوائر الأمنية المطلوب قيامها بالحد الأدنى، بما يشمل حماية أمن المواطنين وممتلكاتهم، وحفظ النظام، وحماية الممتلكات والمنشآت العامة والمسؤولين، والمعابر البرية والجوية والبحرية.

ولهذا الغرض يتم إنشاء الدوائر الأمنية التالية (بالحد الأدنى):

أ) دائرة الأمن العام:

- الشرطة الجنائية.
- شرطة المرور.
- شرطة الحدود/ نقاط العبور – البرية والبحرية والجوية – والجمارك.
- إدارة السجون.
- شرطة التحقيق.

ب) دائرة الحماية والأمن الداخلي:

- حراسة المنشآت الحيوية العامة والمسؤولين.
- قوات مكافحة الشغب والجريمة (قوات التدخل السريع) لحماية النظام.



ج) دائرة الاستخبارات/ المخابرات العامة:

- المعلومات.
- شبكات الاستخبارات/ المخابرات.
- عناصر المكافحة.

د) دائرة التدريب والتأهيل:

تقوم هذه الدائرة فوراً بإعداد برنامج زمني للتدريب بما يشمل عناصر:

- من الداخل.
- من الخارج.

(يمكن الاستفادة من قوات عين جالوت – قوات بدر – المستقيلين من الشرطة – المسجونين ممن تكون مؤهلاتهم مناسبة لهذه المهمة).

٤ – قوات الأمن المطلوبة لحفظ النظام وخلق الاستقرار:

- ٢٥٠٠٠ قوات دولية لمدة ٥ أعوام.
- ١٥٠٠٠ قوات وطنية فلسطينية تتم زيادتها حسب الاحتياج.

يتم تجهيز هذه القوات بالمعدات اللازمة لأداء مهماتها بكفاءة، ويتم التعاون الوثيق بين القوات الدولية والقوات الوطنية، وتوزيع المهمات بينهم وفق خطة محددة ومتفق عليها.

٥ – تتشكل القوات الوطنية الفلسطينية من:

- قوات عين جالوت – والمتدربين في مصر ٥٠٠٠
- قوات بدر – والمتدربين في الأردن ٥٠٠٠

(يشمل برنامج التدريب كذلك ١٠٠٠ من خريجي كلية الحقوق).

٦ – يتم توزيع قوات الأمن:

**غزة:**

١٠٠٠٠ من القوات الدولية

٥٠٠٠ من قوات الأمن الفلسطيني

١٥٠٠٠ المجموع

**الضفة الغربية:**

١٥٠٠٠ من القوات الدولية

٥٠٠٠ من قوات الأمن الفلسطينية

٢٠٠٠٠ المجموع

٧ – تتشكل القوات الدولية من:

- قوات من راعيي عملية السلام.
- قوات دولية أُخرى من (الدول الاسكندنافية).

٨ - تتشكل هيئة أمنية عليا للتنسيق بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، لمتابعة قضايا الأمن المشتركة وفق الاتفاق.

٩ - تتشكل هيئة أمنية للتنسيق بين السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، ومصر، فيما يتعلق بقضايا الأمن، عبر الحدود المشتركة.



# الفصل الخامس

# بين الرّمل والماءِ

إذا كنا في الجولات التفاوضية السابقة مثل ذلك الذي كان يقترب متوجساً من شاطئ البحر، متردداً وعلى حذر، يقف على الحد الفاصل بين الرمل والماء، وبالتالي لم يكن يبتل منه سوى قدميه، فقد كنا في الجولة الثالثة كالذي غادر الشاطىء الرملي الناعم ورمى بنفسه في الماء دفعة واحدة.

ذلك بأنه بعد أن توصلنا في الجولة السابقة إلى مسودة اتفاق إعلان مبادئ، لعرضها على المرجعيات المعنية في كلا الجانبين والعودة، من ثم، إلى هذه الجولة بملاحظات كل طرف على هذه الوثيقة التي باتت بمثابة أرضية مشتركة لإجراء المفاوضات اللاحقة، تجاوزنا مرحلة الاستكشاف وجس النبض، لندخل مرحلة تواجهت فيها المواقف والمبادئ، وتقابلت فيها الحقائق، وتوازت في خضمها الخطوط الحمر لدى كل جانب، ولم يتقاطع عبرها سوى القليل من المصالح التي كانت، على قلتها، كافية لدفع هذه العملية أشواطاً إضافية إلى الأمام، وسط فيض من المخاوف والتحسبات الكثيرة، ونزر قليل من الآمال التي كانت تلوح عن بعد في الآفاق الغائمة لقناة أوسلو السرية.

كان علينا في الجولة الثالثة التي عُقدت في سارسبورغ من جديد يوم ٢٠/٣/ ١٩٩٣ أن نقلّب الجمرات المتوهجة برؤوس أصابعنا، وأحياناً براحات كفوفنا، متوخين توسيع قاعدة التفاهم المتشكلة في الجولة السابقة، وزيادة نقاط التوافق القليلة بين وفدينا، وتصليب العود الطري لهذه القناة، التي كنا نخشى ألاّ تستطيع عظامها الهشة حمل كل هذا الجبل الهائل من الصعوبات والتعقيدات والمزاعم والريب والآمال والرهانات.

كما كان علينا أن نقف مباشرة على ردات فعل المرجعيات، التي تدارست مسودة اتفاق إعلان المبادئ المقترح، وأعطت توجيهاتها الأكثر تحديداً، أو قُلْ صوغ مواقفها التفاوضية، وبناء خططها التكتيكية المتقابلة، لانتزاع مكسب هنا والتمترس حول موقف هناك، الأمر الذي يعني في واقع الأمر أننا دخلنا في هذه الجولة إلى موقع القلب من عملية المساومة والمناورة وعض الأصابع، بكل ما يقتضيه ذلك من مراوغات، ويتطلبه من قوة احتمال وصبر، ويستحقه من حسن قراءة وإدراك، وسعة خيال ونفاذ بصيرة.

ذلك بأنه استقر القرار في تونس على أن نعود إلى النرويج ساعين، بكل عزم وحول، للتوصل إلى اتفاق إعلان مبادئ يقارب ما أمكن تلك الخطوط المتوافقة مع مبادئنا ورغبتنا في تحقيق سلام يلبي الحد الأدنى من تطلعات شعبنا إلى الحرية والاستقلال، ويؤدي إلى تصليب الأرضية المشتركة وتوسيع مساحتها إلى أبعد الحدود الممكنة، ويمكّننا من خلق قوة دفع قادرة على تحقيق اختراق طال انتظاره، ليس هنا في سارسبورغ، وإنما على نحو أشد في واشنطن، الأمر الذي جعلنا نشرع، في هذه الجولة، في الدخول إلى صلب الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المفاوضات الدائرة، إذ استهلّيتُ أعمال الجلسة الأولى بتقديم ملخص عن موقف القيادة العليا في تونس إزاء ما تم التوصل إليه في الجولة السابقة، بالقول:

«فور عودتنا إلى تونس، تم عقد اجتماع قيادي مصغر، نوقشت فيه كافة الأوراق والوثائق والأفكار المقدمة، مع عرض لما تم تداوله في المناقشات حول المستقبل.

«لقد كانت نتيجة المناقشات إيجابية كمحصلة، لكن هناك عدداً من الملاحظات التي أبداها البعض لتوضيح مزيد من النقاط الغامضة، حتى يكون طريقنا إلى المستقبل واضحاً، وحتى لا تحدث خلافات حول نصوص، من الطبيعي ونحن على طريق الاتفاق أن نتجنبها قدر الإمكان.

«لقد كان الموقف الإجماعي، وبعد نقاش طويل ومعمق، أن هذه الوثيقة تشكل أساساً صالحاً لحل سياسي وسط (Compromise). وشرحنا نحن أن بعض الصيغ الغامضة في هذه الوثيقة من 'إعلان المبادئ' سيتم بحثها بعمق وشمولية، وبالتفصيل، في اللجان وورش العمل المتفرعة عن هذه القناة.

«وإذا كان لي أن أنقل بأمانة وباختصار محصلة الحوار فيها، فإنه يمكن القول:

«● إن طرفاً من هذه اللجنة القيادية المصغرة أيد هذه الوثيقة، رغم بعض البنود الغامضة التي لا تلبي الحقوق الوطنية الفلسطينية، لإثبات حسن النية وصدق التوجه نحو السلام الحقيقي العادل.

«● طرف في اللجنة تحفظ وأبدى إصراراً على تعديلات في المواد المبينة في الورقة المرفقة كبدائل، ولكنهم في ذات الوقت عبروا جميعاً عن دعمهم للوثيقة بعد تعديلها كأساس مقبول.

«القرار النهائي لم يتخذ بعد، خاصة وأن الرئيس ياسر عرفات يتعامل بحكمة وبعد نظر وإيجابية مع هذه المسائل، وهو الوحيد الذي من الممكن أن يستخدم نفوذه وصلاحياته لإقرارها من طرفنا بشكل نهائي.



«ما أود الإشارة إليه:

«١ - تقديم شيء ما في الضفة الغربية، مقابل البند الخاص بغزة في الاتفاق، سيخلق حالة من التوازن في الوثيقة، حتى يكون بالإمكان إزالة جميع الشكوك القائمة، وحتى لا يعطى المجال للمزايدين وجبهات الرفض والمعارضة لاعتبار غزة صفقة على حساب الضفة الغربية.

«٢ - أهمية إعادة الاعتبار الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية بجهد مشترك ومنسق مع جهات دولية مؤثرة (الولايات المتحدة) ورفع الحصار عنها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والشريك في عملية السلام.

«٣ - تقديم جملة هامة من إجراءات بناء الثقة المتعلقة بحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة، وانتعاش الأوضاع الاقتصادية.

«٤ - اعتماد الاتفاق وإقراره من جانبكم بشكل نهائي وحاسم كوثيقة أساسية يجري التفاوض عليها بشكل رسمي.»

بعد هذا العرض الموجز، والمصوغ على نحو يسمح بالاحتفاظ بهامش من المناورة التفاوضية، قوامه تحفظ طرف من القيادة الفلسطينية تجاه بعض ما اشتملت عليه مسودة الاتفاق، وإصرار الطرف الداعم لخيار التفاوض على تعديل عدد من البنود الواردة في المسودة، قمت بعد ذلك بطرح عدد من التساؤلات الهادفة في معظمها إلى التحقق من ماهية المرجعية السياسية الإسرائيلية الواقفة وراء هذه القناة، ثم أبديت عدداً من الملاحظات المتعلقة بسبل التغلب على المعوقات التي تقف أمام التقدم عبر هذه المفاوضات، واستخلصت في نهاية المطاف عدداً من المقترحات التي أمسكت عن طرحها إلاّ بعد الاستماع إلى إجابات الطرف الآخر.

**التساؤلات:**

«- ما هي المصداقية التي اكتسبتها هذه القناة على المستوى القيادي بطرفكم، وما هو حجم اعتمادها ودعمها؟

«- ما هو مدى الاهتمام لدى الطرف الأهم (الولايات المتحدة الأميركية)، وإلى أي مدى هو على استعداد لتكوين أداة دفع جدية لانطلاقة هذا المسار وفق النتائج التي تتمخض من خلال هذه القناة؟

«- هل أن هذا المسار الفلسطيني ما يزال يشكل أولوية لدى القيادة بطرفكم، أم أن مسارات أُخرى هي التي تحظى بالأولوية كما يعلن كل يوم في الصحافة وعلى لسان كبار المسؤولين بطرفكم؟

«- هناك قنوات أُخرى، بعضها على هيئة ندوات، تمارس شكلاً من أشكال

الرياضة الفكرية، بالإمكان الإفادة منها، وهناك قنوات كانت تبحث في قضايا جدية، وهناك عروض لفتح قنوات أُخرى، على مستويات معينة. هل هذه القنوات لها إيقاعات متناغمة تصب في ذات الهدف، أم هي لتمييع أية نتائج من الممكن الوصول إليها؟

«- ما هي مقترحاتكم لتشكيل أداة دفع حقيقية وجادة، لتكون هذه القناة ذات مصداقية، تترك أثرها على مجرى المفاوضات الرئيسية وتقدم لها وجبات غذاء جاهزة؟

«- ما دمنا معنيين تماماً بالنتائج وبالتسريع بها، فيهمنا تماماً معرفة موقف الرجل الأول من مسارنا واستعداده، أو قناعته، لإعطاء هذا المسار الأولوية التي يستحقها كمركز للعملية. النتائج التي توصلت إليها هي رغبة القيادة لدينا في دعم هذه القناة التي نرى أنها قادرة على تحقيق إنجازات جادة وسريعة.

«- توصلنا في اللقاء الأخير ولأول مرة إلى مشروع مكتوب، نقاط أساسية هامة التقينا حولها، ونقاط أُخرى ما زالت موضوع خلاف، سنعمل جهدنا لإمكانية التغلب عليها، ونقاط لا بد من تعميق الحوار حولها. واعتقادنا أن هذا المشروع هو أول وأهم إنجاز تحقق حتى الآن. هل نال هذا المشروع/الوثيقة ما يستحقه من الاهتمام والحوار لديكم؟»

أمّا **الملاحظات والمعوقات** التي سبق الإشارة إليها، فهي:

«- التصاعد الكبير والحاد في سياسات القمع والعنف يشكل لدينا إحباطاً، ويفقدنا الكثير من الدعم الجماهيري المطلوب. والأيام الأخيرة شهدت من القمع والقتل ما لا يمكن قبوله أو السكوت عنه. ونؤكد مرة أُخرى ما ذكرناه سابقاً من أن الذي يريد السلام لا يفرش طريقه بالدم. حذار من ردة فعل الشارع الفلسطيني والعربي.

«- قضية المبعدين، الإصرار على عدم الوصول إلى حل معقول ومقبول لها، يشكل عقبة جادة في تسهيل عودتنا إلى المفاوضات.

«- إجراءات بناء الثقة التي قدمت في واشنطن، نعتقد أنها لا تشكل في الأساس أوراقاً استراتيجية لتفاوضكم ونستغرب مع هذا إصراركم على عدم طرحها. حتى ما تقدمونه، وهو شيء لا يذكر، تمتنعون عن تقديم الإعلان المناسب له.»

بعد هذه المداخلة المطولة نسبياً، قدم يائير هيرشفيلد ملخصاً للموقف التفاوضي الإسرائيلي تجاه عدد من القضايا المثارة، وذلك بالاستناد إلى مجموعة الملاحظات والمواقف والتقويمات التي استمع إليها من المرجعية السياسية في إسرائيل



ثم عاد بها إلى النرويج لبيانها أمامنا.

تحدث يائير هيرشفيلد فقال:

«بعد اللقاء السابق، قمنا فعلاً بتقديم تقرير إلى المعنيين في طرفنا، ويسعدنا إبلاغكم أنهم استقبلوا رسالة الاجتماع الماضي بشكل جيد جداً. نحن قريبون من تحقيق نقطة تحول جدية تنقلنا من حالة العداء إلى حالة الصداقة والتعاون. إننا نرى إمكان بناء مستقبل جديد. فقد كان الجزء الاقتصادي مشجعاً جداً، وخلق توقعات كبيرة وواعدة. أعتقد أن للتقدم على المسار الفلسطيني أولوية مطلقة وكاملة. إن تحقيق هذا التحول التاريخي يتجاوز إلى حد بعيد أولئك الذين يتخذون القرارات، ذلك بأنه يؤثر في الشعبين ومستقبلهما. إن مفهوم حكومتنا لهذا التحول يستند إلى أمرين:

«**الأول**: السلام مع الفلسطينيين.

«**الثاني**: السلام مع السوريين.

«ليكون السلام قائماً على قدمين تساند كل منهما الأُخرى، لا بد من أن يكون في إمكانكم السيطرة على الأوضاع في المناطق الفلسطينية. وإذا كان لعملية السلام دعم سوري، بمعنى إذا ما وصلت سورية إلى اتفاق، فهذا يساعدكم أمام قوى الرفض. كما أن تحقيق التقدم معكم سيؤدي إلى تشجيع السوريين.

«لقد وصلتنا رسائل مختلفة من الفلسطينيين، ولدينا معلومات عن لقاءات مع رئيس اللجنة التنفيذية تشتمل على أمرين: اجتماعات مطولة تتضمن شعارات موجهة إلى الجمهور (الجمهور الفلسطيني)، واجتماعات قصيرة ذات صبغة عملية تتضمن رسائل سلام مشجعة. من المفيد، ومن المهم بدرجة كبيرة أن تزداد المساحة المعطاة لرسائل السلام في مثل هذه الاجتماعات.

«إن الإرهاب يتصاعد باستمرار، لا من ‹حماس› فقط، بل أيضاً من مجموعات داخل م.ت.ف. نحن بحاجة إلى التنسيق الفعال للسيطرة على العنف.

«فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأميركية، لا نشعر بأنكم تستفيدون من بعض الفرص المتاحة أمامكم. على سبيل المثال، كان كتاب الدعوة الموجه من الراعيين إلى المشاركة في المحادثات الثنائية للجولة التاسعة المقبلة يشتمل على نص واضح بخصوص قراري ٢٤٢ و٣٣٨، وقد كان في إمكانكم الاستفادة من ذلك بطريقة أفضل.

«من جهة أُخرى، إنكم لا تبذلون الجهد الكافي لإعلام شعبكم بمدى التقدم الحقيقي الذي تحرزونه. أنتم بحاجة إلى تحقيق المزيد من التأثير في الجماهير، بدلاً

من أن تقوم الجماهير بالتأثير فيكم.

«نعتقد أنكم ارتكبتم خطأً بعدم إتمام الاتفاقية مع وارن كريستوفر عندما جاء إلى القدس.

«في المفاوضات تنشأ، في الغالب، فجوة بين مستوى متخذ القرارات ومستوى الشارع. ففي إسرائيل تتزايد النزعة الراديكالية في الشارع الإسرائيلي نتيجة التوتر. ثمة حاجة إلى أن يقوم متخذو القرارات لدينا بدور أكثر فعالية في توجيه الرأي العام والعمل لإحراز تقدم حقيقي.

«لقد شجعنا الاجتماع السابق معكم إلى حد كبير. وكي نواصل هذا العمل أمامنا خياران:

«**الأول**: التقدم بسرعة وبقوة مع الولايات المتحدة الأميركية. لقد تم إعلامهم بشكل كامل من جانبنا، كما تم إعلامهم بشكل أقل تفصيلاً من جانب النرويجيين.

«**الثاني**: التوصل إلى تفاهم أكثر تفصيلاً بيننا وبين م.ت.ف.، الأمر الذي يمهد الطريق لإدخال الأميركيين في هذه القناة بشكل مباشر وفعال.

«نحن نستمع باهتمام إلى رسالة السلام التي حملتموها. إننا نعرف أن الحوار مع الخيار الذي تفضلونه بشأن الوقت المناسب لكم لإبلاغ فيصل الحسيني وحنان عشراوي. نريد أن نمهد الطريق المؤدي إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعودة قياديين من الصف الأول في المنظمة قبل الانتخابات.

«نحن ندرك أهمية عامل الزمن للجانبين. علينا أن نسيطر على مسار الأحداث. ويهمنا أن نخرج من هذا الاجتماع بوثيقة متفق عليها، بحيث نتمكن من العودة، وطلب التفويض الكامل من الحكومة.

«مثلاً كنا نعتقد أنه كان من المناسب لكم ولنا أن تتحدثوا للرأي العام لديكم عن بعض القضايا التي تحققونها من المفاوضات، مثل: تجميد الاستيطان؛ الرسوم على الجسور التي خفضت إلى النصف؛ الترخيص للمشاريع. وسنقدم لكم في وقت قصير قائمة بكل الإجراءات والقرارات التي اتخذت حديثاً في إطار بناء الثقة لعملية المفاوضات، وهي إنجازاتكم أنتم. فأنتم الذين فاوضتم في شأنها. ونعتقد أن من المفيد لكم أن تعلنوها للرأي العام الفلسطيني.

«بالنسبة إلى القدس، هناك جانبان في موقفنا: أحدهما سلبي، والآخر إيجابي. الجانب السلبي أن حكومتنا شديدة الحذر بالنسبة إلى القدس، ومن الصعب علينا ذكر كلمة القدس في أي مجال في المفاوضات معكم. أمّا الجانب الإيجابي، فهو إمكان أن ننسق معاً لإجراءات كثيرة لمصلحتكم في القدس. فنحن ندرك تماماً أن علينا أن



نتفاوض بشأن القدس، ولقد قمنا فعلاً بإجراءات كبيرة لمصلحتكم ذات دلالة مهمة، مثل الأورينت هاوس (بيت الشرق).»

هكذا بدا لنا المشهد في أعقاب هذه المداخلة غير الشافية، التي تقدم بها يائير هيرشفيلد. إن الأمر الجوهري في كل ما تم عرضه وما حمله من تل أبيب ليقوله، يتمثل في النقاط التالية:

١ - إن المعنيين في الجانب الإسرائيلي استقبلوا مسودة اتفاق إعلان المبادئ بشكل جيد، وإنهم تشجعوا بالأفكار التي انطوت عليها هذه المسودة.

٢ - إن السلام مع الفلسطينيين سيتزامن مع سعي إسرائيلي مواز، من أجل تحقيق سلام مع السوريين.

٣ - إن إسرائيل مستعدة للتقدم في المسار الاقتصادي على نحو أسرع منه في المسار السياسي.

٤ - إن لدى الجانب الإسرائيلي خشية من تفاقم الأحداث الجارية على الأرض، ومن فقدان السيطرة عليها.

٥ - إن الحكومة الإسرائيلية لم تعط الوفد المفاوض بعد تفويضها الكامل، وإن هذا التفويض مشروط بالتوصل إلى مسودة اتفاق، أو إلى وثيقة متفق عليها.

٦ - إن الموقف الإسرائيلي من مسألة القدس أكثر ليناً مما يبدو عليه في الخطاب الرسمي.

٧ - إن الجانب الإسرائيلي يفضل التوصل إلى اتفاق معنا، يكون أكثر تفصيلاً، كي يصير في الإمكان إدخال الولايات المتحدة إلى هذه القناة مباشرة، وبالتالي الاستفادة من قوة الدفع التي سيخلقها مثل هذا الدخول الأميركي على خط التفاوض.

وعليه، فقد عدت إلى الحديث محاولاً إعادة المفاوضات إلى تلك الأساسيات التي انطلقت منها قبلاً، وذلك عوضاً عن الدخول في مناقشات بشأن ما ورد في مداخلة الجانب الإسرائيلي المفاوض. وقد قدمت المداخلة التالية:

«قبل أن ندخل في مناقشة ما لديكم من نصوص، أرجو أن نتمكن من تثبيت واعتماد النصوص التي عملنا عليها طوال الأشهر السبعة الماضية:

«١. لقد خلقت اللقاءات الثلاثة الأخيرة جواً من الارتياح لدينا، يكاد يصل إلى حدود الثقة بما نحاول العمل من أجله، وحواراتنا التي اتخذت منهج الصراحة التامة والوضوح.

«٢. لقد عرضنا ما تحدثنا عنه في الجولة الماضية، سواء ما أثير من جانبنا، أو ما أثير من جانبكم، وسنحدثكم عن ردات الفعل خلال مناقشاتنا، لكن الجو كان

إيجابياً.

«٣. لقد شكلت الورقة الأميركية التي عرضت في واشنطن صدمة كبيرة لنا، والمفروض أن تشكل لكم الأثر نفسه الذي أحدثته لدينا. فهي في رأينا خروج تام عن كل قوانين العملية، وهي في الوقت ذاته استبعاد لكل ما هو جار هنا في هذه القناة.

«لذلك، فإنني ألغيت مشاركتي في اجتماعات لجنة التوجيه للمفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو، لنكرس جميع جهودنا هنا كي نحقق الإنجاز الذي نريده من هذه القناة وفي هذه الاجتماعات، وقبل وصول الوفد الأميركي إلى المنطقة.

«لقد تمت لقاءات مطولة وواسعة للقيادات الفلسطينية مع الوفد المفاوض، ظلت متواصلة لمناقشة الورقة الأميركية التي خلقت حالة من الإحباط لدى القيادة الفلسطينية.

«٤. ثارت لدينا شكوك في أن تكون الورقة الأولية منسقة معكم، وأن تكون هذه القناة إحدى قنوات الخداع والمناورة، وهذا يدفعنا إلى أن نكون محددين وواضحين تماماً معكم.

«أ) اتفقنا على مبدأ التدرج والمراحل المترابطة المحددة زمنياً. وقد أثير هذا المبدأ من جانب قيادتنا، وفهمت منكم أن هذا معتمد من قيادتكم كذلك.

«ب) مبدأ التدرج والمرحلية، بحسب مفهومنا، يعني إحداث اختراق في هذه العملية في ثلاثة مجالات وميادين:

«**الأول**: إعلان المبادئ وملحقاته بكل ما يعنيه من مبادئ لقوانين المرحلة الانتقالية وترابطها، وصولاً إلى مرحلة الاستقلال وإنهاء الاحتلال، وما يعنيه كذلك من مبادئ التعاون الاقتصادي والأمني لإرساء قواعد التعايش والتعاون.

«**الثاني**: اختراق (B. Through) على الأرض (غزة - أريحا) بكل ما يعنيه من تحفيز للجماهير الفلسطينية، بأن شيئاً قد تحقق على الأرض في إطار متدرج، يشجع الجماهير على الانصراف إلى عمليات التنمية الاقتصادية والمساهمة بقناعة في إنجاح ما نتفق عليه، ليصل بنا إلى المراحل المقبلة، فالمرحلة النهائية.

«لذلك، فإن التعامل مع هذا الموضوع يشكل أساساً مهماً لإشراك الخارج في جهد الاستقرار والتعايش.

«**الثالث**: إشراك مباشر لمنظمة التحرير وقواتها الأمنية وقيادتها في صنع الأمن والاستقرار في هذه المنطقة (غزة - أريحا) لتقود المرحلة إلى الانتخابات وتأليف الحكومة الانتقالية.



«تشكل الميادين الثلاثة أهم اختراق جدي في هذه العملية، وفي أسلوب التعايش والشروع في هدم الحاجز النفسي الذي بني عبر العقود الطويلة الماضية.

«لقد عرضنا كذلك في اجتماعنا السابق لموضوعات أساسية أرجو ألاّ يجحف اتفاقنا على المبدأ في التفسير - وهذه القضايا المهمة في العملية وإعلان المبادئ التي تم تداولها، تتمثل في:

«- **نطاق السلطة**:

«الذي نفسره بوضوح وموضوعية، بأنه يشمل جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ما عدا الاستثناءات التي سنبدأ بالبحث فيها في بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية.

«- **الأمن**:

«تعرضنا لمتطلباته، قوات أمن فلسطينية - قوات دولية - دوريات مشتركة.

«- طبيعة المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية، كجسمين لمرحلة انتقالية. مجلس تشريعي تنبثق منه وتكون مسؤولة أمامه حكومة انتقالية تنفيذية، وقضاء مستقل.

«- **القدس**:

«الانتخابات - المؤسسات - مقر الحكومة - تشغيل مطار قلنديا - شركة الكهرباء - عدم إحداث أي تغيير في وضع المدينة.

«- **المستوطنات**:

«وقفها - تحديد المستوطنين - عدم إحداث أي توسع فيها. وقد طرحنا أسئلة واستفسارات في شأنها.

«كما تحدثنا عن قضايا أُخرى في إطار علاقاتنا.

«أرجو أن نتمكن في هذا اللقاء من تحديد دقيق للمفاهيم، والانتهاء من الإعلان لننطلق بعد ذلك إلى مجالات أُخرى واسعة من العمل والملاحق.»

* * *

في خضم هذه النقاشات التي دارت في سارسبورغ لمدة بلغت نحو اثنتين وعشرين ساعة، تواصل فيها الليل مع النهار، من دون أن ندري وقت الصباح من المساء، وموعد الإفطار من موعد العشاء، تقدمنا بصيغة معدَّلة في بعض البنود والجوانب لتلك الصيغة التي تم اعتبارها في الجولة الماضية بمثابة مشروع اتفاق

فلسطيني - إسرائيلي خاضع للمراجعة والتقويم من جانب القيادات المعنية في كلا الجانبين.

ومن أجل أن يكتسب مثل هذا الاتفاق كامل الأهمية، وأن يحظى بالقبول الدولي، وأن يمتلك قوة فعلية على الأرض، في مواجهة جبهة عريضة من الخصوم والأعداء، اقترحنا على الوفد الإسرائيلي أن يتولى وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، بنفسه إعلان التوصل إلى هذا الاتفاق، وأن يقوم بتقديمه إلى حكومة إسرائيل من جهة، وإلى القيادة الفلسطينية في الداخل (فيصل الحسيني وحنان عشراوي) من جهة أُخرى، باعتباره إعلان مبادئ أميركياً، يتكون من ثلاث وثائق:

١ - إعلان مبادئ.

٢ - برنامج عمل وتعاون فلسطيني - إسرائيلي.

٣ - خطة عامة لمشروع «مارشال» اقتصادي.

في غضون ذلك، كان الوفد الإسرائيلي المفاوض قد تقدم بمشروع اتفاق معدل للوثيقة التي كنا، في الجولة السابقة، دمجنا فيها موقفيّ الطرفين، واعتبرناها أساساً لإدامة المفاوضات وصولاً بها إلى غاياتها المرجوة، وقد أعطى الوفد الإسرائيلي صيغته هذه اسم «مسودة غير رسمية للمواقف النهائية». وبالتمعن في بنود هذه المسودة التي تمت مراجعتها، بالضرورة، من جانب المرجعية السياسية المعنية بهذه المفاوضات، لاحظنا أن تطوراً إيجابياً وقع نتيجة التفاوض المستمر، المنطلق من حسن النوايا ومن الرغبة الصادقة في التوصل إلى حل دائم لأزمة الشرق الأوسط، وللقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

وقد اتضح لنا عبر الجلسات الممتدة للمفاوضات أن الجانب الإسرائيلي يرفض، حتى ذلك الحين، عدداً من القضايا والنقاط الواردة في تلك المسودة الأولية، من ذلك:

١ - تحديد نتيجة المفاوضات بأنها تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨.

٢ - الحقوق المشروعة والمتطلبات العادلة للشعب الفلسطيني، الواردة في المسودة، إلاّ إذا تم تحديدها وفقاً للاتفاق في مفاوضات المرحلة النهائية.

٣ - حل الحكومة العسكرية، باعتبار ذلك قضية أمنية، وأنها ستبقى لتتولى جميع المسؤوليات الأمنية الخاصة بالجيش الإسرائيلي والمستوطنات والإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤ - النص بشكل محدد على نقل كل الصلاحيات إلى المجلس المنتخب، عدا



ما يتم الاتفاق على استثنائه، واعتبر أن ذلك غير مقبول لأن هناك قضايا ستبقى معلقة، من دون أن يحدد هذه القضايا.

٥ - تحديد الموضوعات محل التفاوض في المرحلة النهائية، والإصرار على أن من حق كل طرف أن يطرح ما يريد في تلك المرحلة.

٦ - أي إشارة إلى المؤسسات والمصالح الفلسطينية في القدس، وأي علاقة لها بالمجلس المنتخب.

٧ - تحديد آجال إعادة التموضع للقوات الإسرائيلية إلى خارج المناطق الآهلة عشية الانتخابات، كمرحلة أولى، وإجراء تموضع آخر في مرحلة لاحقة، واكتفي بدلاً من ذلك بالاسترشاد بمبدأ أن هذه القوات سيتم تموضعها خارج المناطق الآهلة، في مواقع معينة.

وإلى جانب هذه القضايا والنقاط التي رفضها الوفد الإسرائيلي، اتضح لنا أيضاً أنه لا يزال هناك قضايا خلافية أُخرى في شأن مشروع إعلان المبادئ، مثل تحديد مفهوم الأمن، والانسحاب من غزة - أريحا، وبدء مفعول الفترة الانتقالية، والقبول بمرحلتين مترابطتين للتفاوض بشأن كل الموضوعات المطروحة.

إلاّ إننا لاحظنا، في المقابل، أن الوفد الإسرائيلي وافق على عدد من التعديلات الفلسطينية المقترحة في مسودة الاتفاق، بينها:

١ - إضافة الحقوق السياسية، في مقدمة الاتفاق، إلى جانب الحقوق المشروعة. غير أنه أصر على أن «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة هي كما يتم الاتفاق عليه خلال مفاوضات الوضع الدائم.»

٢ - مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وفق ما يتفق عليه الطرفان خلال مفاوضات الوضع الدائم.

٣ - البوليس الفلسطيني سيضمن الأمن العام خلال فترة الانتخابات.

٤ - الجانبان يريان أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، لكنه لم يوافق على كلمة All (كل).

٥ - الفترة الانتقالية ستبدأ بعد الانسحاب من قطاع غزة وأريحا.

٦ - مع سريان مفعول إعلان المبادئ هذا، والانسحاب من قطاع غزة وأريحا، ستنقل سلطات إلى فلسطينيين مخولين، وليس كل السلطات، باعتبار أن الاتفاق الموقت سوف يحدد ذلك.

٧ - سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة البوليس الفلسطيني كما يتفق عليه.

٨ - ستقام هيئات قضائية فلسطينية مستقلة، إلى جانب كل من السلطة التنفيذية

للمجلس والسلطة التشريعية.

٩ – حل الإدارة المدنية بعد افتتاح المجلس الفلسطيني المنتخب.

١٠ – إسرائيل جاهزة لتنفيذ انسحاب فقط من قطاع غزة، ومنطقة أريحا كما يتفق عليه، وتكون أريحا مقر المجلس الفلسطيني المنتخب.

١١ – الموافقة على الصيغة المتعلقة بمشاركة سكان القدس في العملية الانتخابية، طبقاً للاتفاق بين الطرفين.

١٢ – بالنسبة إلى النازحين، فقد وضع الوفد الإسرائيلي الفقرة التالية:

«مستقبل الفلسطينيين المرحَّلين المسجلين يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ لن يجحف به، لأنهم غير قادرين على المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.»

١٣ – وضع ترتيبات لممر آمن بين قطاع غزة وأريحا، للشخصيات رفيعة المستوى (VIP).

١٤ – تشكيل البوليس يعتمد على ضباط من الداخل، وعدد من حملة الجنسية الأردنية من الخارج.

١٥ – بينما سيغطي المجلس الفلسطيني البنية التحتية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الاتفاق الموقت سيتضمن ترتيبات خاصة، تحدد في المرحلة الانتقالية البنية التحتية ذات الاستخدام المشترك.

وطبعاً لم نسلم بهذه الأفكار والتعديلات الإسرائيلية التي من شأنها أن تصعّب مسألة التوصل إلى أي اتفاق مقبول من جانبنا، وتعقّد الموقف أكثر فأكثر مما هو معقّد حولنا. لذلك، فبعد اجتماع لجنة المفاوضات برئاسة الأخ أبو مازن الذي كتب قرار اللجنة في شأن هذه التعديلات بخط يده فقرة فقرة، جرى تأكيد وجهة نظرنا حيال ما طرحه الوفد الإسرائيلي، وذلك على النحو التالي:

«ورغم تقديرنا للظروف التي تجعل الطرف الإسرائيلي يتمسك بقضايا معينة، فإن الطرف الفلسطيني، ونتيجة لظروفه الأصعب، لا يمكن له أن يقبل ببعض النقاط الواردة في هذا المشروع، إلاّ إنه سيناقشها بروح بناءة وصادقة.

**«وبناء على ذلك فإننا نرى أن يجري تعديل على البنود التالية:**

«١ – لا بد من شطب الجملة الأخيرة الواردة في المادة (١)، والتي تُقرأ على النحو التالي: 'كما يتفق عليه بين الطرفين في اتفاق المرحلة النهائية' البند (١) في المقابل نتنازل نحن عن الكلمة القائلة From all their speeds.

«٢ – بالنسبة لقضايا المرحلة النهائية الواردة في الفقرة ٥ بند ٣، فإنه مع تقديرنا لذكر بعضها في المحضر المتفق عليه، إلاّ إننا نرى أن يستكمل الاتفاق على



النحو التالي: يرى الطرفان أن النقاط الخاصة بالمرحلة النهائية هي: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران.

«٣ – المادة ٧ البند ٥: بعد الاحتفال بتشكيل المجلس، فإن الإدارة المدنية سيتم حلها، بينما تبقى الحكومة العسكرية لممارسة المهام المتعلقة بالوجود الإسرائيلي (العسكري والأمني) في المرحلة الانتقالية دون الإجحاف بسلطة الولاية الفلسطينية المتفق عليها.

«الفقرة ٢ من المادة ٧: all powers or the powers.

«٤ – المادة ٨: التعديل الفلسطيني يبقى كما هو فيما يتعلق بقضايا الأمن.

«٥ – المادة ١٢: سيقوم الطرفان بالاقتراح على حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل مكتب للارتباط والتعاون بين إسرائيل والمجلس ومصر والأردن، لينظر بين أشياء أُخرى في طرق التعاون وحل المشكلات ودراسة ترتيبات عدد نازحي ١٩٦٧.

«٦ – المادة ١٤: نصر على الاقتراح الفلسطيني: ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في المرفق رقم ٢.

«٧ – الملحق رقم (١) تستبدل كلمة Because بكلمة If.

«٨ – الملحق رقم (٢):

«المادة (١) 'إبرام اتفاقية خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على الاتفاق'.

«المادة (٢) بند (أ) موعد (انتهاء) الانسحاب الإسرائيلي والجدول الزمني المحدد له.

«المادة (٢) بند (ج) تصبح: مع عدد من حَمَلة الجنسية الأردنية وغيرهم والوثائق المصرية يتم تجنيدهم.

«المادة (٢) بند (A) ترتيبات استلام مسؤوليات للأمن الداخلي والأمن العام.

«المادة (٢) بند (O) ترتيبات ممر آمن للمرور والتنقل بين قطاع غزة وأريحا.

«يجري بضمان من طرفنا:

«(١) تشكيل لجنة أمنية للتعاون الأمني ورقابة الحدود وقضايا مشتركة.

«(٢) يشمل الاتفاق الخاص بقطاع غزة وأريحا من ضمن ما يشمل نقاط العبور (غزة – سيناء) و(أريحا – الأردن).

«٩ – تتضمن الرسالة من حكومة إسرائيل للطرف الثالث وضع المؤسسات الفلسطينية في القدس ومصالح الفلسطينيين في الضفة الغربية.»

# الفصل السادس

# تسمية الولد باسمه

عشية الجولة الرابعة من المفاوضات، التي عقدت يومي ٣٠/٤ و١/٥/١٩٩٣، في هولمن كولين بارك الواقع في قلب غابة حرجية جبلية مطلة على أوسلو، كانت العملية التفاوضية قد اجتازت ثلاث مراحل نوعية، ووقفت على أبواب مرحلة جديدة أطلقنا عليها اسم مرحلة إعطاء هذه القناة «الصبغة الشرعية» من الجانب الإسرائيلي، الذي كان حتى الآن يناور ويداور حول هويته التمثيلية، فيوحي بأنه مخول التفاوض، ويشير إلى أن له مرجعية حكومية اعتمدته لإجراء المفاوضات والتوصل إلى اتفاق، إلاّ إنه ظل طوال الوقت ممسكاً عن تسمية الولد باسمه الحقيقي، وخصوصاً أن هذين المفاوضين (هيرشفيلد وبوندك) لم يكن لهما أي موقع رسمي في هيكل السلطة الإسرائيلية الحاكمة، وإن كانا على صلة وثيقة وقوية بمفاتيح صنع القرار في الدولة العبرية.

وإذا كان لنا أن نشخّص المراحل السابقة من عمر هذه العملية، وأن نصنفها إلى مراحل متعاقبة فإنه يمكن وضعها على النحو التالي:

**المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الاستكشاف والاستطلاع وجس النبض، من خلال طرح الأفكار، وتبادل الآراء، واختبار الأجواء، وسبر غور الفرص والإمكانات، وقراءة التوجهات، والتعرف على المنطلقات والذهنيات والآفاق المتاحة أمام تحريك عملية تفاوضية موازية، وغير متعارضة، مع العملية الجارية في واشنطن وسط فيض من التعثرات، تماماً على نحو ما كان عليه أول اتصال جرى في لندن أواخر سنة ١٩٩٢.

**المرحلة الثانية:** وهي مرحلة إقامة قناة اتصال معتمدة على هذا النحو أو ذاك، وتأسيس بنية تفاوضية مؤهلة لإجراء بحث عام معمّق في سائر قضايا النزاع، واستجلاء إمكانات التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي استلزم عبر هذه المرحلة تخليص المفاوضات من الطابع النظري الأكاديمي الذي بدت عليه أول الأمر، وإنزالها ببطء من سماء تمارين الرياضة الفكرية المحلقة بأجنحة عريضة، إلى أرض الواقع وأرضية الأزمة القائمة، وذلك على نحو ما جرى عليه الأمر في الجولتين اللتين عقدتا تباعاً في قصر بوريغاد في مدينة سارسبورغ، خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذه السنة.

**المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التكوين الجنيني لاتفاق محتمل، وخلق قوة الدفع

القادرة على إحداث الاختراق، ومن ثم الانطلاق بهذه المفاوضات إلى آفاق أوسع مما كانت عليه حتى ذلك الوقت، وهو ما تطلب البحث عن نقاط التوافق، والأرضيات المشتركة، وبنود الاتفاق المحتمل، وبواطن الفرصة المتاحة، ومكونات الحل الكامنة في مجرى هذه القناة الخلفية المكتومة، وذلك جنباً إلى جنب مع تحديد نقاط الخلاف وحصرها في أضيق الحدود الممكنة، وفق التخويل الممنوح لكلا الوفدين، ودمج ذلك كله في وثيقة واحدة تقوم مقام رافعة تفاوضية مشتركة، قادرة على حمل هذه العملية إلى آفاقها المرجوة؛ أي كما حدث خلال الجولة الثالثة التي عقدت في أواخر آذار/مارس الماضي في مدينة سارسبورغ ذاتها.

أمّا اليوم، ونحن نعقد أول جولة تفاوضية خارج تلك المدينة النرويجية التاريخية البعيدة عن أوسلو أقل من مئتي كيلومتر، فقد كنا نقف أمام الجولة التي سبق أن سمّيناها جولة إكساب هذه القناة صفة الشرعية وإضفاء الصبغة الرسمية عليها من الجانب الإسرائيلي الذي ظل، كما قلنا من قبل، ممسكاً عن التصريح بدرجة الاعتماد الحكومي الممنوحة له، حتى وهو يؤكد في كل جولة أنه عرض وقوّم وعاد بملاحظات المرجع السياسي الرسمي المعني بهذه المفاوضات داخل الهرم الحكومي في تل أبيب.

ذلك بأننا كنا في اللجنة القيادية العليا المتابعة لعمل هذه القناة السرية، ندرك مدى خطورة الضعف التكويني الكامن في مجراها التفاوضي الضيق، ونعني بذلك افتقار الوفد الإسرائيلي المفاوض إلى صفة رسمية، وخلوّه من عضوية ممثل حكومي معتمد، ناهيك عن تجهيل تلك المرجعية السياسية الإسرائيلية التي تقف وراء هذا الوفد، الذي كان يومئ برأسه ويشير بأصابعه إلى تلك المرجعية، التي كنا نلمح قسمات وجهها على نحو أوضح فأوضح لدى كل جولة تفاوضية تالية، إلاّ إننا كنا لا نعرف على وجه اليقين من هو الممسك برأس الخيط من الجانب الآخر، الأمر الذي حملنا خلال هذه الجولة على ممارسة كل الضغوط الممكنة لحمل الجانب الإسرائيلي على إضفاء طابع الشرعية (Legitimation) على عمل هذه القناة الخلفية.

والحق، وفيما يتعلق بماهية السلطة التي تقف على الجانب الآخر من ضفة قناة أوسلو هذه، فإن الجانب الفلسطيني كان أسقط منذ فترة افتراضه الأولي بأن هذين الأستاذين، المتحمسين لخيار التفاوض، قد يكونان مجرد شخصين مغامرين، أخذتهما الرغبة الصادقة في تحقيق السلام إلى هذه الأصقاع النرويجية الباردة، بحثاً عن الشهرة أو غير ذلك من المكاسب الشخصية. إذ تعزز لدينا مع مرور الوقت افتراض بديل، يشير إلى أن مرجعاً سياسياً حكومياً في إسرائيل يقف من وراء هيرشفيلد وبوندك، وأن هذا المرجع قد يكون يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، أو قد يكون



شمعون بيريس وزير الخارجية نفسه، بل إن إسحق رابين قد يكون على صلة ما بهذه القناة.

بل إنه نشأ اعتقاد لدينا، ونحن في سارسبورغ بعد، أن هيرشفيلد هو من جماعة بيريس، وأن رفيقه بوندك هو من جماعة إسحق رابين، دفع به رئيس الحكومة الإسرائيلية المرتاب بطبعه، إلى مراقبة رجل بيريس ورفع تقارير منفصلة إلى رئيس الحكومة المتشكك دائماً في نوايا خصمه السياسي ومنافسه القديم في زعامة حزب العمل، أي غير تلك التقارير التي سيرفعها بيريس، بالضرورة، إلى رئيس حكومته الممسك بالكلمة الفصل في المجريات السياسية الإسرائيلية. وأكثر من ذلك كله فقد دخل في روعنا، أول الأمر، أن بوندك هو من رجال الاستخبارات الإسرائيلية، جاء للتجسس على ما يجري في هذه القناة السرية، الأمر الذي كان يثير لدينا الضيق والارتياب إزاء هذا الرجل الضئيل الحجم، القابع خلف عدسات نظارة سميكة، المكثر من المجاملات، ومن إظهار مرح لا لزوم له في أول اللقاءات التي شارك فيها هذا القادم من عالم التجسس والمؤامرات والأسرار الأمنية الإسرائيلية، بحسب اعتقادنا.

ومع أننا وضعنا جانباً كل تلك الافتراضات المبكرة، التي اتضح لنا أنها شديدة التطيّر بحكم الغريزة الفلسطينية المتشككة في كل ما حولها، إلاّ إن الثنائية الكلاسيكية القائمة منذ عهد قديم لدى قيادة حزب العمل، أي إسحق رابين وشمعون بيريس، وهواجسنا المشروعة إزاء ما إذا كانت هذه القناة تعمل من دون معرفة المرجع الإسرائيلي الأول وموافقته، كانت تدفعنا على الدوام إلى استقصاء عناصر تلك المرجعية وحدود التفويض الممنوح للوفد المفاوض، واختبار مدى الرهان المعقود على هذه القناة من جانب تلك المرجعية، التي بقيت ترسل لنا وفداً لا يحمل أي من عضويه صفة رسمية، وتمتنع من إشراك أي ممثل حكومي عنها في هذه المفاوضات، التي قطعت شوطاً مهماً على مضمار تفاوضي ماراثوني طويل، يستدعي بلوغ نهايته البعيدة سيراً مضنياً فوق ظهور جياد مؤهلة لخوض غمار مثل هذه السباقات الطويلة.

وهكذا، وعشية التوجه إلى جولة المفاوضات الرابعة، لم نعد معنيين كثيراً، في الجانب الفلسطيني، بشخوص تلك المرجعية الإسرائيلية الواقفة بعيداً وراء قناة أوسلو السرية، ولم تعد تشغلنا طويلاً تلك الثنائية القديمة لدى قيادة حزب العمل الحاكم، بين رابين وبيريس. فقد انصب اهتمامنا في هذه المرحلة على محاولة إصلاح ذلك العيب التكويني الهيكلي القائم في بنية الوفد الإسرائيلي المفاوض، وذلك لا من خلال انتزاع إقرار لا لبس فيه بأنه وفد مخوّل ومعتمد فحسب، بل أيضاً من خلال إشراك ممثل رسمي عن الحكومة الإسرائيلية في إطار ذلك الوفد، مهما تكن درجة

مسؤولية هذا الممثل، وأياً تكن ولاءاته السياسية، لهذا الرأس أو ذلك، داخل الهرم الحكومي القائم.

إذ انصب خطنا التفاوضي في هذه المرحلة على انتزاع مكسب سياسي لم يساورنا الشك في مدى أهميته منذ يوم بدأ عمل هذه القناة، بل منذ يوم بدأ مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن من بعده، ألا وهو حمل إسرائيل على التفاوض مع الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، داخل الأرض المحتلة وخارجها، ووقف تلك المكابرة الإسرائيلية الزائفة عن التعامل رسمياً مع قيادة فلسطينية تمسك بجميع خيوط الموقف السياسي الفلسطيني من دون أدنى منازع لها، وإنهاء تلك المراوغة المملة بين التحريم وكسر الحظر عن الاتصال بالمنظمة، القائدة لكفاح الشعب الفلسطيني منذ عقود طويلة، وإزاحة غربال الاعتبارات التكتيكية والمنافسات الداخلية والحسابات الحزبية؛ هذا الغربال الذي درج الإسرائيليون على الاختباء وراءه وهم ينظرون إلى شمس منظمة التحرير الساطعة في سماء فلسطينية وقد انقشعت عنها أي غيوم سياسية بديلة.

من هنا سمّينا هذه المرحلة مرحلة دفع إسرائيل إلى قطع ما تبقى من مسافة قصيرة على طريق الجلوس مع منظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض بشكل رسمي معها، أي الاعتراف واقعياً بالمنظمة. ومن هنا أيضاً، بدأنا بعملية استنفاد، أو قل استنزاف، ما تبقى لدى قيادة حزب العمل من طاقة ذاتية ناضبة لمواصلة تلك السياسة الحائرة بين التحريم أو الحظر أو الممانعة في التحاور مع الممثلين المعتمدين من جانب قيادة المنظمة المعترف بشرعيتها على أوسع نطاق دولي ممكن. وعلى هذه الخلفية كذلك، ركزنا الجهد الرئيسي في هذه الجولة على تحقيق مكسب سياسي مركزي يشكل غاية في حد ذاته، وهو قبول إسرائيل بالتفاوض رسمياً مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى لو كان ذلك بعيداً عن الأضواء داخل غرف محكمة ووراء أبواب مغلقة، لما ينطوي عليه هذا القبول من أهمية نوعية، ولما سوف يؤسسه من حقيقة سياسية كبيرة، ويفتحه من آفاق جديدة، ويخلقه من تداعيات في إطار الطيف السياسي الإسرائيلي بكامل ألوانه المتداخلة، ويعيد خلطه من أوراق من المقدر لها أن تصب مضاعفاتها الإيجابية في مصلحة الكفاح الوطني الفلسطيني، الذي بات قاب قوسين أو أدنى من استكمال دائرة الاعتراف التام به؛ إذ لم يعد من فجوة في هذه الدائرة الواسعة سوى فجوة الاعتراف الإسرائيلي.

على هذه الخلفية بدأت أعمال الجولة الرابعة في هولمن كولين بارك ونحن أكثر تصميماً من ذي قبل على إصلاح الخلل القائم في بنية الوفد الإسرائيلي المفاوض،



تمهيداً لتحقيق المكسب السياسي الجوهري الذي كنا نتطلع إليه منذ البداية، وهو الحصول على اعتراف إسرائيلي بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتفاوض معها وجهاً لوجه، ولو كان ذلك بصورة غير علنية في هذه المرحلة المقدر لها أن تتواصل عبر هذه القناة السرية، إلى أن يتحقق اتفاق موقع بين طرفين رسميين يعترفان أحدهما بالآخر على رؤوس الأشهاد. لذلك فقد أعطينا، إلى جانب ذلك، أولوية أولى في هذه الجولة لمسألة اعتماد وثيقة سارسبورغ من جانب المرجعية السياسية الإسرائيلية المعنية بهذه القناة، علماً بأن بعض المسائل الأساسية فيها لم يحسم بعد، وخصوصاً مسألتي القدس والتحكيم.

وطبعاً، لم تكن مسألة اعتماد وثيقة سارسبورغ المسألة الوحيدة المدرجة في جدول أعمال هذه الجولة التفاوضية. فقد تحدث الوفد الإسرائيلي عن الوضع السياسي المحيط بالمفاوضات، سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو داخل إسرائيل، كما تحدث عن ضرورة البدء بإعداد الترتيبات الخاصة بمناقشة المرحلة النهائية، واقترح مجموعة خطوات أساسية للتطبيق الفوري بشأن عدة موضوعات محددة، مثل السيطرة على العنف، وتحريك النشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة، والجوانب المتعلقة بنقل السلطة، والتنسيق بين مختلف القنوات المتعلقة بالاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية، ولا سيما القنوات القائمة مع القيادات المحلية في الضفة الغربية، ثم الربط بين ما يتم الاتفاق عليه في أوسلو من جهة، وبين ما يمكن تحقيقه في كل من مفاوضات واشنطن والمفاوضات الجارية في إطار اللجان المتعددة الأطراف من جهة أُخرى. كما تحدثنا، من جانبنا، عن الصعوبات التي واجهت قرار القيادة الفلسطينية بالعودة مجدداً إلى الجولة التاسعة من المفاوضات، التي كانت متوقفة في واشنطن منذ عدة أسابيع، وكذلك العودة إلى المفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الصعوبات التي ولدتها إجراءات القتل والقمع والحصار المتبعة في الأراضي المحتلة.

وقبل أن أمضي في عرض جوانب أهم ما دار من مناقشات في هذه الجولة، أجد من الضرورة القول إننا فزنا في بداية الجلسة الأولى هذه بنقطة ثمينة، ملبّية أحد أهم أهدافنا التكتيكية المقررة سلفاً قبل الوصول إلى أوسلو، وذلك عندما بلّغنا أصدقاؤنا النرويجيون، الذين يستضيفون هذه القناة ويرعونها، أن الحكومة الإسرائيلية قد منحت، على أعلى مستويات اتخاذ القرار فيها، التفويض الرسمي لوفدها المفاوض، وأنها اعتمدت هذه القناة التفاوضية قناةً خلفية رسمية، الأمر الذي فتح الطريق أمامنا للسير قدماً في عملية اعتماد وثيقة سارسبورغ، وإطلاع الأطراف المعنية المتابعة لعمل هذه القناة على المجريات الأساسية فيها، مثل الولايات المتحدة

الأميركية ومصر، فضلاً عن النرويج ذاتها.

فمنذ بداية الحوار في هذه الجولة وجدنا أن الوفد الإسرائيلي يشعر براحة نفسية أكثر مما كان عليه الحال في الجولات السابقة. لكن وجدنا، في الوقت ذاته، أن المُناظر لنا في الوفد الإسرائيلي يشعر بقيود أشد وأثقل من ذي قبل، بعد أن تم ارتباطه بإسحق رابين. كما علمنا من النرويجيين والإسرائيليين في بداية هذه الجولة أن الأميركيين مرتاحون، بدورهم، إلى هذه القناة، وأنهم ينظرون إلى ما تم تحقيقه على أنه «إنجاز هائل وأنه أشبه بالسحر.» ففي هذه الجولة بدأت أحاديث أعضاء الوفد الإسرائيلي تدور حول «قرار رابين» وما إلى ذلك من توجهات ومعطيات تتصل برئيس الحكومة الإسرائيلية، من دون الإشارة إلى شمعون بيريس أو يوسي بيلين، وكان ذلك لافتاً لانتباهنا، ومحل تساؤلات داخلية ضمن وفدنا المفاوض.

أكثر من ذلك، فقد مضى الوفد الإسرائيلي، وهو يعبّر عن ارتياحه إلى التطورات الداخلية لديه، إلى ما هو أبعد مما سبق ذكره، إذ بلّغنا يائير هيرشفيلد أن وزير الخارجية شمعون بيريس، شخصياً، طلب من الوفد أن يسأل وفدنا: متى وكيف يريد الرئيس ياسر عرفات أن ينقل مقر قيادته من تونس إلى قطاع غزة؟ ومن هم الأشخاص المرشحون للانتخابات في كل من الضفة والقطاع، المقرر عودتهم من الخارج، كي يتم العمل مبكراً على تسهيل تلك العودة؟ كما لفت الوفد انتباهنا إلى أن الإعلام الإسرائيلي بدأ يبرز الأخ ياسر عرفات بشكل كبير وواضح، كرجل سلام شجاع، وأن الحكومة الإسرائيلية قوّمت قرار عودة وفدنا إلى المفاوضات الثنائية في واشنطن، بعد طول انقطاع، تقويماً عالياً لا تتخذه إلاّ قيادة شجاعة وذات رؤية بعيدة.

مما تقدم، ومما ساد في هذه الجولة التفاوضية من ارتياح ولغة جديدة، ومما سمعناه عن التطور الإيجابي الذي حدث لدى القيادة العليا الإسرائيلية حيال هذه القناة السرية، فقد خلص وفدنا إلى نتائج أولية مهمة، لعل أولها أن مباركة إسحق رابين لهذه القناة قد منحها القدر اللازم من الشرعية والاعتمادية التي كانت تعوزها حتى هذه الآونة، الأمر الذي بدّد شكوكنا القديمة فيما يتعلق بإمكان أن تكون هذه القناة من صنع شمعون بيريس وفريقه فقط، وأنها تعمل من وراء ظهر صاحب الكلمة الفصل في الدولة العبرية، إسحق رابين. كما أن هذه القناة الحديثة العهد نسبياً حققت بسرعة قياسية صفتها المطلوبة كأداة اتصال على درجة عالية من الرسمية، هي الأولى من نوعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وفضلاً عن ذلك فإنها باتت تحظى - بحسب تأكيدات المضيفين النرويجيين والوفد الإسرائيلي - بمباركة الولايات المتحدة، إلى جانب المباركة المصرية من قبل.



غير أن ذلك كله لم يكن كافياً بالنسبة إلينا، ولم يحقق رغبتنا في التوصل إلى اتفاق يجري على أساسه توقيع وثيقة سارسبورغ، وفي التفاوض مع وفد يمثل الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي يعني ضرورة تطعيم الوفد المناظر لنا بشخصية حكومية لها منصب رسمي في إطار الهيكل الحاكم، كي يحدث التعادل المرغوب فيه مع وفدنا الرسمي المعتمد من جانب القيادة الشرعية الفلسطينية، وتنقشع نهائياً سحابة الضباب التي ظلت تحيط بالمشهد الإسرائيلي القائم أمامنا منذ نحو أربعة أشهر ماضية، وهو ما حملنا على مواصلة الضغط في اتجاهين متقاطعين:

**الأول**: اعتماد وثيقة سارسبورغ بتوقيعها في أوسلو وإيداع نسخة عنها لدى الدولة المضيفة، والاتفاق على سيناريو ملائم لإخراجها من حيز هذه القناة السرية، وتقديمها إلى قناة واشنطن العلنية، تنفيذاً لاتفاقنا المبدئي السابق وهو أن مفاوضات أوسلو ليست بديلاً من مفاوضات واشنطن، وأن ما يتم الاتفاق عليه في هذه القناة السرية سيتم تقديمه إلى المتفاوضين في العاصمة الأميركية، وذلك لإحداث الاختراق المطلوب في تلك القناة المتعثرة.

**الثاني**: مشاركة شخصية إسرائيلية ذات موقع رسمي في إطار الوفد المفاوض، تحقيقاً لرغبتنا في إنجاز المكاسب السياسية المشار إليها آنفاً، ودعماً لهذه القناة بصورة واضحة وعلى نحو ثابت لا يشوبه أي تردد أو غموض أو حسابات داخلية إسرائيلية. ناهيك عما سيؤدي إليه مثل هذه المشاركة الرسمية من تعزيز لأجواء الثقة اللازمة، ومن إيجاد إمكان أوسع لحسم الموضوعات الخلافية القائمة.

في مقابل هذين المطلبين المحددين، بدا الوفد الإسرائيلي غير حاسم وغير واثق بقدرته على تلبية أي منهما. فقد تحدث يائير هيرشفيلد قائلاً:

«لقد بدأنا هذه القناة منذ لقائنا الأول في لندن وكانت في ذلك الوقت مبادرة خاصة، تستند إلى مفهوم أساسي هو البحث فيما يمكن تحقيقه من خلال الاتصالات المباشرة، ويمكن القول إنه قد تحقق فعلاً كثير من التقدم، فلدينا الآن مباركة الولايات المتحدة وكذلك لديكم الدعم المصري.

«في اللقاء الأخير الذي تم بين رابين وأسامة الباز تحدث رابين حول مسألتين:

«(١) الخطوات التي يمكن اتخاذها لتقوية الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن.

«(٢) إمكانية إشراك طرف ثالث في المفاوضات الثنائية [المقصود هنا الولايات المتحدة].

«ولقد تحقق لدينا كذلك قدر كبير من مباركة رابين لوفده لمواصلة العمل من

خلال هذه القناة. ولقد تطور مفهومنا حول ما يمكن أن تحققه لقاءاتنا هذه من اجتماع إلى آخر، وكان منهجنا في الواقع تلقائياً غير مخطط له مسبقاً. وبالفعل كنا نشهد تطوراً هاماً من يوم لآخر.»

ثم واصل هيرشفيلد:

«هذه القناة مستمرة رغم صعوبات الوضع الحالي. إن أكثر ما يثير اهتمامكم الآن هو إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن يجب أن نفهم كذلك المعاني الأخرى التي حملها الإغلاق وأهمها:

«١ - فكرة الفصل بين جانبي الخط الأخضر، وهذه الفكرة تفيدنا إلى حد كبير في مواجهة الليكود، ذلك أنها تخلق شرعية للفصل. وعلى سبيل المثال، فإن الأمين العام لحزب العمل وهو قريب جداً من رابين، كتب مؤخراً مقالاً في ‹الجيروزالم بوست›، قال فيه إن ‹الخيار العملي الوحيد هو خيار م.ت.ف. بشكل علني وبشكل غير معلن›. إذن نحن نحقق تقدماً سريعاً في ذلك (شرعية الفصل وشرعية التعامل مع المنظمة).

«٢ - حقيقة أنه يوجد الآن حوالي ١٢٠ ألف عامل فلسطيني في إسرائيل فقدوا أماكن عملهم. إن ذلك يشكل عاملاً دافعاً لتحقيق تحرك أسرع في مجال تفعيل النشاط الاقتصادي، ومن جانبنا سنقوم خلال أيام قليلة بتحركات هامة في هذا المجال، وبالتالي فإن هذه الحقيقة (١٢٠ ألف عامل) يمكن أن تفيد في تشكيل مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية.

«ومن جهة أُخرى، هناك صعوبات وخطوات تشدنا إلى الخلف، مثال ذلك:

«١ - غزة: إنها تمثل مسألة بالغة الصعوبة لنا، سياسياً واقتصادياً، ويجب أن يكون لدينا معاً تصميم قوي على مواجهة القوى المعارضة.

«٢ - الإرهاب والعنف: والذي يمكن أن يخرج العملية عن مسارها، ويضع رابين في وضع بالغ الصعوبة.

«٣ - حوار الطرشان: رابين يتعرض لهجوم قوي، وإذا لم يكن هناك تقدم في المحادثات الجارية في واشنطن، فسيكون لذلك آثار سلبية عليه، فهو يتعرض للنقد باعتبار أنه قد قدم أكثر مما يجب من التنازلات كما أنه يتعرض للوم، باعتبار أنه يعمل على تمهيد الأرض، وكذلك بأنه يبيع الأرض. وعليه فإن العملية يجب أن تكون متبادلة (التنازلات) فهي عملية أخذ وعطاء، وعليكم أن تقرأوا رسائل رابين الشجاعة جداً، ففي خطابه يوم ‹الاستقلال› قال: ‹يجب أن يكون اليهود قادرين على التمكن من زيارة جميع الأماكن المقدسة لديهم حتى لو كانت تقع تحت سيادة



الآخرين›، ثم واصل قائلاً: ‹أنا أتحدث عن سيناء›.

«٤ - ثمة خطر آخر نواجهه: ستتعرض هذه القناة للاتهام بأنها قد تسببت بنتائج سلبية على قنوات أُخرى، ولذلك فعلينا أن ندعم هذه القناة وأن نخلق لها مصداقية، وعلينا أيضاً أن نثبت بأننا سنتمكن من التوصل إلى معادلة خلاّقة بحيث تكون مقبولة.

«٥ - أنا ورون بوندك نقوم في نفس الوقت بالتنسيق لعمل ومتابعة ثلاث قنوات:

«أ) سري نسيبة* مع كاتس أوز**.

«ب) فيصل الحسيني وبيريس.

«ج) قناة النرويج.»

* * *

في مواجهة هذا الطرح، تقدمتُ بمداخلة تحدثت فيها مليّاً عن الأجواء المحبطة، وعن الصعوبات القائمة لدينا، وعن عدم شعبية التفاوض مع حكومة رابين، ثم انتقلت إلى القضايا الأكثر تحديداً قائلاً:

«- لقد سررنا حينما أعلمنا أصدقاؤنا الذين يرعون هذه القناة هنا، أن حكومتكم بمستويات القرار فيها، قد اعتبرت هذه القناة قناة خلفية رسمية، من خلال التفويض الرسمي الذي منح لكم. هذا يعني أننا نسير قدماً في عمليتنا باعتمادها وإطلاع الأطراف المعنية المتابعة لهذه القناة: (الولايات المتحدة ومصر والنرويج).

«- إن قيادتنا كما أعلمناكم منذ البداية منحت التفويض الرسمي لهذه القناة، وللأشخاص المنخرطين في مسارها.

«- من الطبيعي أن تكون نتائج الجهد والعمل والاتفاق الذي ينجم عن هذه القناة هو الخط الرسمي والأساسي لطاولة المفاوضات في واشنطن، وفي مجموعة العمل المتعدد كذلك.

«- وحتى تكون النتائج التي تتمخض عنها هذه المفاوضات ملزمة لكل منا، فإننا نطالب بما يلي:

«١ - أن يتم توقيع هذا الاتفاق بالأحرف الأولى - وتودع نسخة منه لدى

---

* سري نسيبة: من بيت مقدسي عريق، وابن وزير خارجية سابق في الأردن في الستينيات، وعضو الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات واشنطن، رئيس الطواقم الفنية في القدس.

** كاتس عوز: عضو بارز في حزب العمل الإسرائيلي، ومن أنصار معسكر السلام.

الدولة المضيفة - ويتفق على النسخ الأُخرى.

«٢ - أن نسرع، حال توقيعه، ببناء سياسة ورأي عام داعم له، عندنا وعندكم.

«٣ - أن نسرع في عملية عرضه كصفقة متكاملة على طاولة المفاوضات، وليس كقطع متناثرة. وأن نضع سيناريوهات لعملية الإخراج، وبذلك فإنني أعتقد أنه قد آن الأوان لإضفاء الشرعية الكاملة على هذه القناة.»

ثم تابعت الحديث:

«لقد طرح موضوع المبعدين منذ عام ١٩٦٧ بيننا لأول مرة، في لندن، بشكل عام وفي مجرى الحديث المتشعب، وعاودنا الحديث عنه بشكل أكثر عمقاً. رغم تقديرنا للخطوة التي اتخذتموها في هذا الصدد، لكننا مع الأسف الشديد نلاحظ أن حكومتكم قد فرضت أن يكون مبعدو ١٩٦٧ المسموح لهم بالعودة هم أولئك الذين أبعدوا حتى قبل ١٩٨٧. أي أنكم قد استثنيتم نشطاء الانتفاضة الذين تم إبعادهم، والذين هم من أبرز كوادر حركة ‹فتح› والمنظمة، ممن يقودون عملية السلام ويخاطرون من أجل نجاحها.

«إن إعادة هؤلاء ستمكنهم من أن يلعبوا دوراً بارزاً في قيادة الجماهير. لذلك فإننا ندعوكم إلى إعادة النظر سريعاً بهذا القرار بخصوص جميع المبعدين، وخاصة مبعدي ‹فتح›، مثل مروان البرغوثي، أمين مقبول، خليل عاشور وأكرم هنية.

«كنا قد اتفقنا ألاّ يتم طرح أي قضية على طاولة المفاوضات في واشنطن قبل أن يتم الاتفاق عليها هنا بيننا. وبناء على ذلك، فقد وجهنا وفدنا في واشنطن بأن يتحدث حول قضايا عامة، لإتاحة الفرصة لإنهاء نتائج أعمالنا باتفاق، وذلك حتى نحافظ على تماسك الاتفاق كصفقة متكاملة بثلاثة عناوين، وحتى نضبط أسلوب التعامل معه.

«لقد وجهنا وفدنا إلى لجنة المياه في المتعدد بأن يكون مرناً، وأن يتحرك في إطار الحدود التي كنا قد اتفقنا عليها، مع عدم التفريط بمبدأ حقوقنا المائية. ولكن، مع الأسف الشديد، ورغم كل المحاولات للوصول إلى تسوية، لعب الأميركيون فيها دوراً كبيراً، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق، مما دفعنا إلى تلاوة بيان في الجلسة، وُزّع على الصحافة. وهنا نتساءل: ما هي فائدة مناقشة مثل هذه الأمور هنا إذا ما استمرت المراوحة لديكم.

«ولقد أزعجنا كثيراً التردد من جانبكم في اللقاء، قبل العودة إلى المفاوضات في واشنطن، وذلك رغم أهمية اللقاء قبل هذه الجولة، بل وقبل بدء المفاوضات في المتعدد. وكنا قد حددنا تاريخ يوم أمس، ثم علمنا بالتراجع من جانبكم. نحن لا



نفهم ذلك!! لا أنصح بالمناورة، نحن نفهم بعضنا بشكل جيد.»

واختتمت مداخلتي بملاحظة هامة قائلاً:

«أمام حديثكم حول رغبة رابين في الإسراع بالانسحاب من غزة، فكما هو واضح، فإن الاتفاق يشمل بنداً خاصاً بالانسحاب من القطاع، وهذا شيء جيد يتفق مع رغبة رئيس حكومتكم. ولكن بعد قياس دقيق لردود الفعل، وخاصة في الضفة الغربية، وبإجراء جميع الحسابات، فإنه يجب لفت انتباه من يعنيهم الأمر إلى أنه لا بد من معادلة الانسحاب من غزة بانسحاب في الضفة الغربية، ولنشعر المواطنين في الضفة بالتوازن، وأن الأمور لا تسير ضد مصالحهم ورغباتهم، لصالح غزة فقط. خاصة أنتم تعرفون معنى وسحر كلمة الانسحاب في نفوس المواطنين. كذلك فإن إعادة تموضع القوات في مدة لا تتجاوز بداية السنة الثانية، تقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة (أريحا) مثلاً.

«أخلص من ذلك كله بالقول إن من الضرورة بمكان اعتماد وثيقة سارسبورغ، مما سيدعم هذه القناة بكل وضوح من جانب حكومتكم، على أن نلتقي فيما بعد على إخراج هذا الاتفاق، ووضعه على طاولة المفاوضات في واشنطن. كذلك من المهم أن نتفق على ضرورة مشاركة ممثل له منصب رسمي في حكومتكم، وأن ننهي اتفاقنا حول مسألة الانسحاب من ‹غزة - أريحا أولاً›، طالما أن الانسحاب من غزة يشغل بال رئيس الحكومة إسحق رابين.»

**هيرشفيلد:** «إن الرغبة في التنسيق كبيرة جداً لدى الطرفين. ولكن علينا أن نفهم أن هذه القناة قد بدأت بدون تحديد مفهوم لعملها، فبعد أن التقينا في لندن قال لي دان كيرتزر مساعد وزير الخارجية الأميركي ما يلي: ‹يوجد أمامكم طريقان: المنظمة من جهة، وفيصل وحنان من جهة أُخرى. من الضروري جداً خلق قنوات خلفية في كل مكان مع المنظمة ومع القيادات المحلية أيضاً›.

«عندما جئنا إلى هنا تسارع عملنا بوتيرة كبيرة، فيما يتعلق بنا [يائير ورون] فإننا نوسع باستمرار دائرة الأشخاص المعنيين بما نحققه هنا، ونحن مسحورون بانفتاحكم. أمّا فيما يتعلق بالوثيقة التي كانت موضوعاً للمناقشة، فإنها تمثل المفهوم العام للمفاوضات. بكلام آخر، فإنه يمكن القول بأن ما نحققه هنا يختلف باختلاف الأشخاص. فمثلاً، استراتيجيا رابين والولايات المتحدة هي البدء بشكل حذر من حيث انتهى موقف الليكود، ثم التحرك التدريجي لإحداث تقارب. وهناك طريقة أُخرى لفهم ما حققناه هنا، وهي أننا نتحدث مباشرة حول الاتفاق النهائي المتعلق بالمرحلة الانتقالية. هذا يسهل علينا تحقيق التقارب، وعليّ أن أعترف أن هذه

الطريقة الثانية ليست مقبولة بالكامل بعد، ولذلك فإن علينا أن نتحدث ثانية حول بعض المسائل المتضمنة في الوثيقة مثل القدس، والتحكيم. ولدينا الآن عدة إمكانيات للتحرك كما نفهمها وكما تفهمونها أنتم.

«١ - رغبتكم هي أن نتحرك لإنهاء التفاوض حول الاتفاق الآن.

«٢ - رأي رابين والولايات المتحدة أن ما تحقق هو هام جداً، ولكن ليستمر الدفع في واشنطن مدة أُخرى لتقريب الجانبين من بعضهما بعضاً.

«٣ - تحقيق الطريقتين معاً.»

وواصل هيرشفيلد حديثه قائلاً:

«الوثيقة التي بين أيدينا تنطوي على أهمية بالغة، وهي ستساعدنا في المفاوضات اللاحقة، أمّا عن توقيعها بالأحرف الأولى، أو عدم توقيعها، فهذا ليس هاماً الآن. فقد كنا منذ البداية واضحين بأن هذه القناة لا يمكن لها أن تكون القناة الوحيدة، أو البديلة. وكذلك فإننا لا نستطيع تشكيل مجموعات عمل هنا، ذلك لأنه في هذه الحالة ستصبح محادثات واشنطن بلا معنى وتنتهي. وبالمقابل، فإننا نستطيع هنا أن نحقق الكثير، الأمر الذي يساعد ويسرّع حركتنا في مجملها مثل:

«- اتفاقات حول إجراءات بناء الثقة.

«- خطوات لتحريك النشاطات الاقتصادية.

«- مناقشة جوانب محددة للمفاوضات وكيفية إخراجها في واشنطن.

«مثلاً: تشكيل مجموعات فرعية في واشنطن حول الأرض وحول نطاق السلطة، بدلاً من إجراء محادثات حولها هنا في النرويج.

«نقطة أُخرى أود أن أثيرها، وهي أن نبدأ في الحديث معكم حول مفاهيم الوضع النهائي. في هذه الحالة يمكن التوصل إلى وثيقة يتم توقيعها في مرحلة لاحقة، ويمكننا أن نمحور النقاش حول مفهومين:

«١ - الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية.

«٢ - نموذج ثلاثي (بنيلوكس).

«نقطة أخيرة أود أن أثيرها كذلك، وهي الاتفاق والتفاهم حول الظهور التدريجي للمنظمة في إطار المفاوضات بشكل مباشر. مثلاً علينا الحديث عن كيفية مشاركتكم في الانتخابات، وتسمية الأشخاص من قبلكم، وكذلك حول توقيت انتقال مؤسساتكم من تونس إلى غزة.

«هذه الوثيقة المتعلقة بالوضع النهائي، والتي من الممكن توقيعها، تضع أساس تشكيل الكيان الفلسطيني، ومن هنا تصبح وثيقة سارسبورغ جزءاً من اتفاق عام،



وبالتالي فعلينا أن نضع مقاربات مختلفة ومتنوعة لكل هذه الأمور، التي من الممكن تحقيقها من خلال هذه القناة. وبالنسبة لنا، فإن الشرط الأساسي للتقدم ولتطوير وثيقة سارسبورغ هو أن يتحقق ذلك من خلال قناة واشنطن.»

**أبو علاء:** «نحن اتفقنا على إعلان المبادئ، بينما أرى الآن لغة جديدة، إذا كنتم مترددين أعلمونا، ماذا تريدون؟؟»

**هيرشفيلد:** «نحن لم نتفق تماماً بعد، لقد قمنا بتطوير الوثيقة هنا، ومن الممكن أن تستكمل في واشنطن.»

**أبو علاء:** «أين المشكلة، في الاجتماعات لم يكن هناك مشكلة، وهنا أسمع الآن لغة جديدة؟»

**هيرشفيلد:** «في الواقع نحن بحاجة إلى مزيد من التفكير حول الوثيقة، وبحاجة إلى إشراك دائرة أوسع من جانبنا، نحن سنواصل العمل بهذا الاتجاه، وسنواصل الحديث مع الجميع حول ذلك. ما نفهمه هو أننا يمكن أن نخلق مناخاً أكثر إيجابية من خلال إجراءات بناء الثقة، ويمكننا كذلك أن نبدأ في تحديد مفهوم هوية وطبيعة الكيان الفلسطيني، بعد عامين سيكون هناك انسحاب من غزة.»

**أبو علاء:** «الانسحاب من غزة ليس اتفاقاً، إنما هو جزء من الاتفاق في إطار الانسحاب وإعادة تموضع القوات.»

**هيرشفيلد:** «لنواصل العمل على تطوير اتفاق إعلان المبادئ، وفي نفس الوقت علينا أن نقوم بالتركيز على إجراءات عملية، خصوصاً في المجال الاقتصادي.»

**أبو علاء:** «يجب الاتفاق على إعلان مبادئ أولاً، وهذا ما اتفقنا عليه، هل أنتم موافقون على هذه الوثيقة؟»

**هيرشفيلد:** «علينا أن نجد طريقة ما، لا تطلبوا منا ما لا نستطيع أن نقدمه. ما تحقق حتى الآن هام جداً، ويجب عدم التفريط فيه، بصرف النظر عن وثيقة سارسبورغ، فالذي تحقق مثلاً:

«١ - قناة فاعلة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

«٢ - دعم أميركي لقناة تفاوضية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا تطور هام جداً يجب الحفاظ عليه. ومن جانبكم قمتم كذلك بالحصول على الدعم المصري، ولكن علينا أن ننتظر بعض الوقت لاستكمال العمل في جانبنا حول بنود الوثيقة. ما نحن بحاجة إليه الآن هو:

«(١) المشاركة الإيجابية من قبل وفدكم في واشنطن، وخصوصاً في اللجان

الثلاث، حتى لو قمتم بالاستماع فقط، على الأقل لمدة أسبوعين.

«٢) اتخاذ خطوات هامة في المناطق، لنتوجه معاً إلى البنك الدولي، حيث يمكن الحصول على مبلغ (٥٠٠ مليون دولار) إذا كان هناك اتفاق بيننا، وطبعاً البنك الدولي لن يقدم الأموال لنا أو لكم مباشرة، وإنما من خلال خلق صندوق ائتمان (Trust) لتمويل مشروعات تشارك فيها مؤسسات فلسطينية من الخارج، مع مؤسسات فلسطينية من الداخل، مع مؤسسات إسرائيلية. مثل هذا التحرك في وقت قريب، يمكن أن يعطيكم الكثير من الثقة في الداخل.»

**أبو علاء:** «القضايا الاقتصادية يمكن الحديث عنها بالتفصيل بعد الاتفاق على إعلان المبادئ. ما هو الإطار الزمني لإعلان اتفاق المبادئ؟؟»

**هيرشفيلد:** «في الحديث مع المصريين، ذكر أسامة الباز أنه لا يمكن للفلسطينيين أن ينتظروا إلى ما لانهاية. فقال رابين: كم المدة التي تراها؟ فقال أسامة الباز: ستة أسابيع. فرد رابين: نحن بحاجة إلى وقت أكثر قليلاً لترتيب أوضاعنا السياسية الداخلية.»

وأضاف **هيرشفيلد:** «أعتقد أنه يمكن وضع سيناريو للعمل خلال الستة أسابيع المقبلة عبر ثلاث مراحل:

«**الأولى:** في الأسبوعين القادمين، نتحرك في اتجاهين:

«أ) يواصل الوفد الفلسطيني المحادثات في واشنطن بدون تصعيد، ولو عن طريق الاستماع والابتسام فقط.

«ب) نحن بحاجة إلى مدة تتراوح من أسبوع إلى عشرة أيام، لمناقشة الوضع من جانبنا، في إسرائيل، حول بعض نقاط الاتفاق، ونلتقي هنا (في النرويج) لاستكمال الاتفاق بصيغته النهائية.

«**الثانية:** في الأسبوعين التاليين، يُعرض الاتفاق على الأميركيين بصيغته النهائية، ونخلق في واشنطن وضعاً يدعو إلى المشاركة الأميركية المباشرة والفاعلة.

«**الثالثة:** في الأسبوعين الأخيرين يطرح الأميركيون الوثيقة في واشنطن كحل وسط، ويتم التفاوض عليها لمدة أسبوعين.»

**أبو علاء:** «من الصعب علينا الانتظار لمدة ستة أسابيع في ظل الأوضاع الفلسطينية السائدة والمتدهورة في الأرض المحتلة.»

**هيرشفيلد:** «من الممكن بعد أسبوعين أن نقوم بخطوات هامة فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة. مثلاً في اللقاء بين شمعون بيريس وفيصل الحسيني تم الحديث حول دفعة ثانية من المبعدين، وبالفعل أعلنت حنان عشراوي عن إمكانية ذلك. ومع



أن أحد موظفي مكتب رابين قال إن هذه المسألة غير متفق عليها، إلاّ إن رابين في اليوم التالي ترك المجال مفتوحاً لذلك. وبالتالي، فإنه يمكن بعد أسبوعين أن نتحدث عن دفعة أخرى من مبعدي ١٩٦٧، وفي هذه الأثناء يمكنكم التسويق الإعلامي لذلك بشكل جيد لعودة الدفعة الأولى.

«نقطة أُخرى نعتقد أنها ضرورية، ألا وهي حملة إعلامية للسلام، وإبراز صورة رئيس منظمة التحرير كرجل سلام. في الأسابيع الماضية كان هناك بيان ممتاز عن رئيس المنظمة، إلاّ إنه فقد بعض تأثيراته نتيجة لتصريحات أُخرى لاحقة اتسمت بالتشدد.

«ما نقترح، على أنفسنا، عمله في الأسابيع المقبلة، هو الترويج لتصريح أو أكثر يدلي به أبو عمار، ويمكن كذلك تقديم تسجيل له بالفيديو كاسيت. كما يمكن أن نقوم بعرضه مثلاً في قاعة International Peace Center (شريط فيديو من أبو عمار). وعلاوة على ذلك:

«- سنشرع فوراً في البناء في إطار البنى التحتية، ولقد تم تخصيص مبلغ ٤٣٠ مليون شيكل لهذه الغاية.

«- يمكن كذلك أن نبدأ بتحرك سريع في الأسابيع القادمة مع البنك الدولي، وقد طلب مني فيصل الحسيني أن نلتقي سوية مع البنك الدولي خلال اجتماعات لجنة التنمية في روما.

«- من المهم الإسراع في مؤتمر رجال الأعمال المقرر عقده في القدس.

«- يمكن أن ننسق سريعاً في عودة (٥٠٠٠) نازح في إطار لم شمل العائلات، وقد طرح هذا الاقتراح في واشنطن.

«- القيام بخطوات مشتركة لتخفيف العنف.»

بعد أن انتهت هذه الجلسة في ساعة متأخرة من ليل النرويج الطويل، كان من الواضح لنا أن المطلبين الأساسيين اللذين تقدمنا بهما لم يتم الاستجابة لأي واحد منهما. كما اتضح لنا في سياق المفاوضات أن الجانب الإسرائيلي، على الرغم من إقراره بأن الاتفاق يجب أن يتم مع منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه يميل إلى دعم القيادة المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في محاولة للالتفاف على هذه القناة، وبالتالي على م.ت.ف. في الخارج. وقد تبين ذلك من خلال لقاءات بين الأخ فيصل وأفرايم سنيه*، وأُخرى بين سري نسيبة وآخرين، منهم كاتس عوز، وأن

* أفرايم سنيه: أحد قادة حزب العمل الإسرائيلي ووزير صحة سابق في حكومة إسحق رابين.

شمعون بيريس تقدم بمشروع إقامة صندوق ائتمان (Trust) إلى فيصل، يضم إسرائيل والأردن وبعض فلسطينيي الداخل، وذلك لتلقي دعم دولي عاجل بقيمة ١٥٠ مليون دولار، وذلك كله من دون تنسيق معنا في منظمة التحرير.

لقد كانت ذريعة الوفد الإسرائيلي بعدم توقيع وثيقة سارسبورغ، الخوف من إمكان تسربها وكشف هذه القناة قبل أن تحقق الغاية منها. كما تذرع الوفد أيضاً بحقيقة أنه لم يتم الاتفاق بعد فيما يتعلق بمسألة القدس ومسألة التحكيم، وأن هذا الأمر يحتاج، حقاً، إلى مزيد من المراجعة، للاتفاق على بنود الوثيقة كافة، وإلاّ فإن من الممكن - إسرائيلياً - أن يتم توقيع اتفاق إعلان المبادئ مع استثناء هاتين المسألتين الخلافيتين. فكان ردنا أن الاتفاق هو صفقة كاملة، إذا جرت تجزئته سنرفضه بكل تأكيد.

أمّا فيما يتعلق بالمطلب الثاني، المتعلق بإشراك شخصية رسمية في مفاوضات أوسلو، فقد بدا لنا أن الوفد المفاوض ليس لديه بعدُ إجابة شافية، ملمّحاً إلى أن هذه المسألة هي محل تشاور وتداول بين أعضاء القيادة الإسرائيلية. لذلك، فقد جرى التركيز من جانبنا على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة سارسبورغ، وامتنعنا من الحديث عن أي مسائل أخرى، مؤكدين أن النقطة المركزية والأساسية في عملنا تتمثل في ضرورة اعتماد هذه الوثيقة، من منطلق أنه من دون ذلك تظل هذه القناة، على الرغم من أهميتها، غير قادرة على المساهمة الجادة والفاعلة التي نرجوها معاً.

على خلفية هذا التفاوت الواضح في المواقف بين الوفدين المفاوضين إزاء بعض المسائل المثارة داخل مجرى هذه القناة السرية، أوقفنا جلسة العمل الأولى، باتفاق على مواصلة البحث في جلسة أُخرى تعقد في اليوم التالي، لعلنا نتمكن من حسم هذه المسائل الخلافية والحصول على إجابات أكثر تحديداً فيما يتعلق بموضوع توقيع اتفاق إعلان المبادئ المقترح. لذلك، وفي صبيحة اليوم التالي (١/٥/١٩٩٣)، استأنفنا المفاوضات في المكان ذاته (هولمن كولين بارك) حيث بدأ يائير هيرشفيلد الجلسة بمداخلة مطوّلة، جرت بعدها مناقشات على النحو التالي:

**هيرشفيلد**: «نحن ندرك تماماً مزايا وإنجازات هذه القناة وإمكانيات عملها المستقبلي، ونحن نرغب في الحفاظ على تفاهم سارسبورغ باعتباره التفاهم الأساسي والمحوري لجميع جوانب العملية التفاوضية، ولا يوجد أي شك في ذلك. علينا أن نجد صيغة تمكننا من أن نعود إلى إسرائيل ونحصل على الموافقة النهائية، وذلك باستخدام طريقتين لتطبيقهما فيما بعد:

«**الأولى**: التطبيق لوثيقة سارسبورغ، من خلال خلق أو افتعال أزمة في



واشنطن، خصوصاً وأن المفاوضين غير قادرين على التوصل عملياً لاتفاق، إلاّ إنني أخشى أن تؤدي هذه الطريقة لإدخالنا في أزمة لا نعرف كيف نخرج منها فيما بعد.

«ومن هنا، فإن أسلوب الأزمة هو أسلوب خطر، وإذا ما فهمتكم جيداً، فيبدو أنكم تميلون إلى ذلك، وعليّ أن أقول إن هذا ليس في صالحكم، خصوصاً وأن هناك عدة عوامل سلبية تزيد من صعوبة وضعكم.

«**الثانية**: إذا أردنا تطبيق اتفاق سارسبورغ بطريقة أكثر فعالية، فعلينا أن نجمع بين أكثر من ثلاثة عوامل في الوقت نفسه وهي: رابين - الولايات المتحدة - وسارسبورغ:

«(١) رابين:

«يقول أنه يريد تطبيق الاتفاق بالاعتماد أساساً على محادثات واشنطن مع إمكانية استخدام سارسبورغ كقناة خلفية تذلل العقبات حينما تنشأ في واشنطن، ويفضل طبعاً أن يبدأ بسيناريو غزة أولاً، وأن يتحرك على أساسه بسرعة، مع استمرار العمل بشكل مواز على إحداث تقارب للوصول إلى اتفاق في واشنطن حول المرحلة الانتقالية. بالنسبة لهذا الأسلوب، فإنه يمكننا أن نشرح لرابين أن موضوع غزة هو جزء من اتفاق عام، ولا يمكن لهذا الموضوع أن يتم بمعزل عن ذلك الاتفاق. هذه الرسالة نتعهد بأن تكون واضحة لرابين، وسنشرح له أن كل الموضوعات يجب أن يتم الاتفاق عليها هنا أولاً قبل نقلها إلى واشنطن.

«(٢) الولايات المتحدة:

«تفضل دور الوسيط، بحيث أنه في حالة عدم حصول تقدم، تقوم هي بتقديم مقترحات تكون في نفس الوقت قريبة من بنود اتفاق سارسبورغ، على أن يكون قد تم طرحه في المفاوضات الثنائية وفي مجموعات المتعدد. وبالتالي يمكن تلخيص سيناريو الولايات المتحدة كما يلي:

«١ - اتفاق في سارسبورغ.

«٢ - نقل اتفاق سارسبورغ إلى واشنطن والتفاوض عليه.

«٣ - سارسبورغ إذا لم يحدث اتفاق هنا في هذه الحالة تتدخل الولايات المتحدة.»

**أبو علاء**: «واجهنا صعوبات كبيرة في تسويق الاتفاق في طرفنا، الأهمية هنا تكمن في الاتفاق أساساً. ما يهمنا هو اعتماد وثيقة سارسبورغ، والسيناريو يتفق عليه، ولكن يجب أن يتم الاتفاق من هنا، لأن أمامنا معركة سياسية داخلية كبيرة. توجد شكوك الآن حول مصداقية هذه القناة، أمّا بعد الحصول على موافقة حكومتكم

على الاتفاق، فيمكننا أن ننسق تماماً في المحادثات الثنائية والمتعدد.»

**هيرشفيلد:** «من جانبنا فإن الأمور تتحرك، ولكنْ هناك تخوف من التوقيع على الوثيقة، لأنها يمكن أن تتسرب ولا نستطيع أن نضمن عدم حدوث ذلك.»

**أبو علاء:** «إذا كان موضوع غزة ملحّاً بالنسبة لكم كما تقولون، فينبغي أن تتم خطوة مماثلة في الضفة الغربية لخلق توازن لدى الرأي العام الفلسطيني، وهذا سيساعد في التسريع في موضوع غزة. يمكن التفكير مثلاً في أريحا، وفي هذه الحالة يمكن أن ننسق معاً الترتيبات الأمنية المطلوبة.»

**هيرشفيلد:** «أفهم أن الجسر سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية تماماً.»

**أبو علاء:** «لماذا؟؟ يمكن أن يكون هناك تنسيق، وينص على ذلك في الفقرة الخاصة بغزة من الاتفاقية المتعلقة بإعادة تموضع القوات.»

**هيرشفيلد:** «سنقوم بنقل هذه الفكرة إلى المعنيين. أمّا فيما يتعلق بالاتفاقية، فإن علينا أن نعد الترتيبات لمدة الأسابيع الثلاثة المقبلة مثلاً:

«أ) تكثيف محادثاتنا ولقاءاتنا حول الاتفاقية.

«ب) اشتباك قوي في المفاوضات في واشنطن لإجراء لقاءات مكرسة لتذليل العقبات.

«ج) إعطاء دفعة قوية للمفاوضات المتعددة الأطراف.»

**أبو علاء:** «يمكننا أن نعطي دفعة للمتعدد بعد إتمام الاتفاق.»

**هيرشفيلد:** «ولكن اجتماع روما سيعقد في الأسبوع القادم، نحن نريد أن نخلق مصداقية لنا أمام بيريس، وبالتالي لبيريس أمام رابين. ومن الناحية الثانية، فبالنسبة لاجتماع روما واللاجئين، يجب عدم الإخلال بتركيبة الوفد، وذلك بعدم مشاركة د. يوسف صايغ*، هذه مسألة هامة بالنسبة لمصداقية بيريس أمام رابين. حاولوا أن تجدوا لاجتماع روما شخصاً مثل محمد الحلاج** لا ينكر أنه ليس عضواً في المجلس الوطني خلال فترة المفاوضات المتعددة.»

---

* د. يوسف صايغ: عميد وشيخ الاقتصاديين العرب. درس الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، وعمل أستاذاً زائراً في هارفارد، عضو لجنة تنفيذية ورئيس سابق للصندوق القومي الفلسطيني، أسس مركز التخطيط في م.ت.ف. ساهم في تطوير وتفعيل الدائرة الاقتصادية في م.ت.ف.، له دور مهم في إعداد دراسات هامة مثل برنامج دعم الصمود الفلسطيني وبرنامج الإنماء الاقتصادي، وترأس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات متعددة (والقمة الاقتصادية).

** محمد الحلاج: يحمل درجة دكتوراه، وهو من أبناء منطقة طولكرم مقيم بالولايات المتحدة، باحث متميز في القضايا العربية والفلسطينية، ترأس لجنة اللاجئين للمفاوضات المتعددة الأطراف.



**أبو علاء:** «لا أستطيع أن أقبل ذلك، ليس فقط لأسباب سياسية، وإنما كذلك لأسباب فنية، فالدكتور صايغ أكثر قدرة على مناقشة الموضوعات الاقتصادية، ولذلك فإن مشاركته هامة.»

**هيرشفيلد:** «أعود إلى اتفاق سارسبورغ. فقبل البت فيه، علينا أن ندرسه بعناية. لا توجد أي مشكلة في الوثيقتين الثانية والثالثة، ولكن هناك بنود مثل القدس والتحكيم بحاجة إلى مراجعة، سنبذل جهدنا لإنهاء الاتفاق والحصول على الموافقة النهائية عليه. ولهذا السبب كنا قد طلبنا أن يكون اللقاء يوم ١٩٩٣/٥/٧، بحيث نكون قد تمكنا من استكمال عملنا.

«بالنسبة لموضوع المياه في جنيف، كنت قد شاركت في اجتماع مع كاتس عوز وسري نسيبة وجاد إسحق*، وأخبرنا جاد أن المطلب الفلسطيني بإدراج موضوع الحقوق المائية، سيكون قد عرض على الاجتماع، وأنهم سيقبلون الرد الإسرائيلي بإحالة الموضوع إلى الثنائي.»

**أبو علاء:** «وصلتني رسالة من سري تقول إنكم ستقبلون (لجنة لحقوق المياه).»

**هيرشفيلد:** «في الاجتماع مع جاد وسري اتفقنا على نص، وقد أبلغني جاد هاتفياً أنه أطلعكم عليه وحصل على موافقتكم.»

**أبو علاء:** «هذا موقف غير مشجع، وبهذه الطريقة فالمتعدد لن يحقق تقدماً، وقد رفضتم حتى ذكر طلبنا حول متطلبات إجراءات الثقة.»

**هيرشفيلد:** «هذه المشكلة نشأت بسبب عدم الاتصال معكم مباشرة، وأتحمل مسؤولية ذلك شخصياً في روما. أؤكد مرة أخرى عدم قدرتنا على قبول د. صايغ. لندفع باتجاه إحراز تقدم في روما حول مثلث:

«أ) Trust Fund من البنك الدولي.

«ب) بنك التنمية الفلسطيني.

«ج) بنك التنمية الإقليمي.»

**أبو علاء:** «أنا شخصياً أرفض ذلك، وأعتقد كذلك أن هذا الموضوع قد لا يحصل على إجماع لدينا، ونرى أنه من السابق لأوانه قبل الوصول لإعلان المبادئ.»

**هيرشفيلد:** «ما هو رد فعلكم على اقتراحنا المقدم إليكم في واشنطن بأن يصبح

---

* جاد إسحق: رئيس مركز الأبحاث التطبيقية في بيت لحم، دكتوراه في علوم البيئة والمياه، رئيس لجنة البيئة عن الجانب الفلسطيني في المؤتمر المتعدد الأطراف.

الوفد هو الذي ننقل إليه صلاحيات الإشراف على الأمور الاقتصادية. من جهة أُخرى أخبرني راين (E.E.C)* أنه يمكن إنشاء مجموعة عمل ثلاثية فوراً مع الأردنيين لدراسة البنك الفلسطيني للتنمية.»

**أبو علاء:** «المطلوب في روما بالنسبة لنا:

«دعم مشروع إنشاء البنك الفلسطيني للتنمية.

«إجراءات بناء الثقة (قائمة مرفقة) وقبل ذلك كله موضوع مشاركة د. يوسف صايغ.»

**هيرشفيلد:** «هل نفهم من نقاشنا أنكم تقترحون بديلاً لاتفاق سارسبورغ يستند إلى صيغة (غزة + أريحا) ثم يتم العمل بشكل مواز على إعلان المبادئ؟»

**أبو علاء:** «موضوع غزة وأريحا هو جزء من الاتفاق وليس اتفاقاً منفصلاً.»

**هيرشفيلد:** «من أجل تسهيل التوصل إلى الاتفاق المتعلق بالمرحلة الانتقالية – بعد إعلان المبادئ – نحن بحاجة إلى مجموعات عمل. علينا أن نبدأ بسرعة حول موضوع الأمن، وسيتطلب الأمر أن يكون معنا مستشار قانوني. نحن بحاجة إلى تركيز معظم العمل التفاوضي في واشنطن، وأن نركز هنا على حل المشكلات. أريد أن أعود هنا برسالة تفيد منكم أنكم توافقون على البدء بالحديث بالتفصيل حول موضوع الأمن.»

**أبو علاء:** «لا أستطيع أن أتحدث بنفسي عن الأمن بشكل عام، المهم بحث كل المواضيع المشتملة في الاتفاق، والتي سيتم التفاوض عليها بعد الاتفاق النهائي على إعلان المبادئ، وسنحتاج إلى متخصصين وقانونيين.»

**هيرشفيلد:** «الاتحاد الأوروبي سيطرح في روما موضوع ربط الشبكات الكهربائية الإقليمية، نطلب منكم دعم هذا المشروع.»

**أبو علاء:** «سنقول إن هذا سابق لأوانه، وإن ما يسهّل لنا جميعاً هو اتفاق إعلان المبادئ.»

**هيرشفيلد:** «فيما يتعلق بوثيقة سارسبورغ علينا أن نبذل الجهود من أجل إنهائها. ربما استطعنا أن نلتقي ثانية بعد اجتماع اللاجئين، وفي ذلك الوقت حتى الاجتماع القادم، نطلب منكم الاستمرار إيجابياً في واشنطن، وعدم الإخلال بتركيبة الوفد إلى روما، ودعم مشروع بنك التنمية، وكذلك موضوع الشبكات الكهربائية».

* راين (E.E.C): ألماني، رئيس إدارة المساعدات في الاتحاد الأوروبي في بروكسل، متعاطف مع الشعب الفلسطيني، ساهم في تقديم المساعدات لشعبنا قبل قيام السلطة الفلسطينية، وخصوصاً مشروع الإسكان الذي أعلنا تشكيله من مكتبه في بروكسل، وقدم حينها دعماً أوروبياً بمبلغ ٦٠ مليون دولار.



**أبو علاء:** «بالنسبة لنا، فإن بنك التنمية هو لفلسطين، وبالنسبة للموضوعات الأُخرى فربما أمكنكم أن تبلغوا النمساويين بعدم طرح موضوع الشبكات الكهربائية في هذا الاجتماع، وأن يقوموا عوضاً عن ذلك بإعداد دراسة عن ذلك خارج إطار المتعدد بالتشاور مع الأطراف المعنية ثم تقديم تقرير عنه للاجتماع القادم. وبالطبع على النمسا أن تستشير الولايات المتحدة.»

**هيرشفيلد:** «لقد جئنا إلى هنا بطلب محدد، وهو أن ندعم على الأقل الدراسات الأولية لموضوع الشبكات الكهربائية.»

**أبو علاء:** «سنقول تعطى الأولوية للأرض المحتلة لخلق مؤسسات الكهرباء.»

**هيرشفيلد:** «هل سيكون بالإمكان تشكيل أمانة عامة دائمة تنشأ عن اجتماع روما لمتابعة موضوعات التعاون الإقليمي؟»

**أبو علاء:** «في هذه الجولة، فإن هذا الموضوع سابق لأوانه، وخاصة في غياب لبنان وسورية.»

**هيرشفيلد:** «بيريس طلب منا إجابات محددة حول ما تحدثنا عنه في الاجتماع السابق مثل:

«– متى سيذهب الرئيس عرفات إلى غزة، من سيشارك منكم في الانتخابات، وكيف سنرتب موضوع الأمن؟»

**أبو علاء:** «علينا أن نعود إلى تونس ونحصل على إجابات. بالنسبة إلى غزة الوضع صعب جداً، فالمنطقة بحاجة إلى مشروعات كبيرة وإلى خلق فرص عمل، وكذلك إلى ترتيبات أمنية. ولا بد من وجود قوات دولية ضمن ترتيبات الوصاية.»

**هيرشفيلد:** «هل مصر لها دور هام في هذا المجال، وماذا كان رد الرئيس مبارك؟»

**أبو علاء:** «لا يوجد موقف مصري محدد في هذا الصدد، ولكن من الضروري أن تكون الوصاية من الأمم المتحدة وتحت إشرافها، وعندها ستوافق مصر.»

**هيرشفيلد:** «نريد أن نقترح برنامجاً لتعزيز الاستقرار في غزة له جانبان: أمني واقتصادي، ومن الجهة الأُخرى، فمن المفهوم أن غزة ستكون منزوعة السلاح تماماً.»

**أبو علاء:** «يجب أن تدرسوا طريقة للتعامل مع المبعدين في مرج الزهور، لا بد من دراسة ذلك بعناية، بحيث لا يستمر وضعهم هناك، يجب أن يعودوا.»

**هيرشفيلد:** «نريد أن نجد طرقاً لتسريع التنمية في غزة، هل لديكم مشروعات محددة؟»

**أبو علاء:** «البدء فوراً بتنفيذ:

«● مرفأ الصيد – حسب دراسة UNDP كجزء أولي من الميناء التجاري مستقبلاً.

«● ويجب كذلك إزالة العقبات أمام البناء والإنشاءات والمساكن.

«● وكذلك شبكات المجاري، بحيث تخضع للدراسة، وألاّ يتكرر ما حصل مع مشروع UNDP في بيت لاهيا. (الأونروا) لديها مشروع للمجاري بمبلغ ١٧٤ مليون دولار، ولكن لا يوجد له تمويل.

«● بناء المدارس والمستشفيات.»

**هيرشفيلد:** «ما أفهمه هنا هو أن حكومتنا قد طلبت من إلياكيم روبنشتاين مجموعة جديدة من المقترحات، تختلف تماماً عن مقترحاتنا قبل ستة شهور، ويمكنكم أن تعتبروا ذلك إنجازاً كبيراً. ولذلك لنبدأ بالعمل في اللجان في واشنطن حول نطاق السلطة والأرض والموضوعات الأُخرى، وأكدوا على ضرورة أن يستمر وفدكم بالتجاوب. أمّا إذا كان روبنشتاين يقدم مجموعة كبيرة من الأفكار الصغيرة المتناثرة فهذا هو أسلوبه. روبنشتاين موظف وليس سياسياً، وكفاءته هي في تنفيذ التعليمات بدقة.»

**أبو علاء:** «توجد حلقة صغيرة ومحدودة لدينا، هي التي تتابع ما يجري في سارسبورغ، والآن لدينا وضع حرج جداً لا نستطيع تفسير هذه الأفكار الجديدة للمجموعات الأوسع في تونس التي تتابع المفاوضات في واشنطن بحيث نقول لهم إنها ضمن إطار اتفاق عام.»

**هيرشفيلد:** «لديكم الآن ثلاث مجموعات في واشنطن وهي حول الصلاحيات – نطاق السلطة – الأرض والمياه. وأقترح أن نقوم بتشكيل ثلاث لجان أُخرى في واشنطن حول الأرض العامة – الأمن – وأي قضية أُخرى. المهم هو أن تتابعوا المفاوضات في واشنطن، وأن تستمعوا لهم، إلى أن تحصلوا من الوفد الإسرائيلي على أكبر قدر ممكن من التفاصيل.»

**أبو علاء:** «أنتم بذلك تهددون مصداقيتنا.»

**هيرشفيلد:** «كل أسبوع يمر تتضح الصورة لنا ولكم أكثر. والآن، أنا أعتقد أن الوفد يشعر بسعادة كبيرة، وهذا وضع يختلف تماماً عما كان عليه قبل أربعة شهور.»

**أبو علاء:** «علينا أن نتوصل إلى اتفاق حول إعلان المبادئ أولاً، وبعدها نقوم بإقناع الوفد وتحريكه.»

**هيرشفيلد:** «روبنشتاين يتلقى تعليمات، وأنا لا أعتقد أنه يعلم باتفاق سارسبورغ، ولذلك فهو يطرح هذه الأفكار بشكل جريء.»



**أبو علاء:** «هذا الاتفاق مقبول فقط كاتفاق واحد (صفقة واحدة) وليس باعتباره قضايا مجزأة. علينا أن نلتقي لننهي العمل على الاتفاق قبل انتهاء هذه الجولة، وذلك يوم ٦/٥ والتي أرجئت إلى ١٣/٥.»

**هيرشفيلد:** «إذاً لنلتقي يوم ٧ أو ٨/٥، وأريد أن أطلب هنا بالنسبة لاجتماع روما:

«١ – عدم إثارة موضوع يوسف صايغ.

«٢ – طلب Trust Fund. أمّا صندوق الائتمان الفلسطيني فيمكن تقديمه كمؤسسة فلسطينية للتنمية (Palestine Development Association)، ويمكن الحصول لها خلال أسابيع على ١٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات فورية.»

**أبو علاء:** «لدينا الآن ترخيص لصندوق تنمية فلسطيني تحت إشراف فيصل الحسيني، وهذا يصلح بدلاً من Trust.»

**هيرشفيلد:** «ولكن علينا أن نتحرك سوياً، وبالتالي أن يكون لدينا تفاهم إسرائيلي – فلسطيني لضمان الحصول على تجاوب البنك الدولي. وفي النهاية، فنحن قوة الاحتلال، وسيكون من الطبيعي أن نشارك في ترتيب موضوع أي Trust ويتطلب من رئيس الجلسة في روما التركيز على مسألتين:

«١ – البدء بإعداد دراسات لمشروعات التعاون الإقليمي.

«٢ – دراسة مشروعات البنى التحتية الفلسطينية.

«٣ – علماً أنني اتفقت مع فيصل على لقاء في روما من أجل ذلك.»

**أبو علاء:** «نحن سنطلب في روما (بنك تنمية فلسطيني)، وكإجراء عاجل سنطلب تخصيص (١٥٠ مليون دولار) للمشروعات العاجلة إلى أن يتم استكمال دراسات البنك، وسيقوم رئيس الجلسة بعد ذلك بالتشاور مع الأطراف. من جهة أُخرى البنك الدولي سيطلب في روما تخصيص ٢٥ – ٣٠ مليون دولار لدراسات الجدوى.»

**هيرشفيلد:** «نرجو المحافظة على وضع فيصل.»

**أبو علاء:** «فيصل هو ممثلنا، وهو المعتمد لقيادة الداخل، والمهم هو الوصول إلى توقيع الاتفاق، وبالإمكان أن يتم ذلك من خلال قيام الدولة المضيفة [النرويج] بالحصول على توقيعكم وتوقيعنا على الاتفاق، والاحتفاظ به لديها وإبلاغ الطرفين باستكمال التوقيع. لنبدأ بعملية إعداد سيناريوهات الإخراج.»

**هيرشفيلد:** «سأنقل ذلك، ولكن إذا تم التوقيع فنرجو عدم إهانة فيصل.»

**أبو علاء:** «أرجو أن ألفت الانتباه إلى أن تعدد القنوات الخلفية سيدمر هذه

العملية أفرايم – نسيبة – فيصل – زياد أبو زياد* إلخ.»

**هيرشفيلد:** «في لقاء فيصل مع بيريس تم الحديث عن إنشاء Trust فلسطيني – إسرائيلي – أردني، وإن لقاء روما مع فيصل سيكون لبحث هذا الموضوع.»

* زياد أبو زياد: مناضل فلسطيني، مقدسي من العيزرية. مجاز في القانون، انتُخب سنة ١٩٩٦ عضواً في المجلس التشريعي. شارك في كثير من الجولات التفاوضية الثنائية والمتعددة الأطراف فيما يتعلق بالتسلح.



## الفصل السابع

# عدوك رقم واحد

لم نقل للمفاوِضَيْن الإسرائيليين (هيرشفيلد وبوندك)، خلال الجولة الرابعة التي انتهت في الأول من أيار/مايو ١٩٩٣، إننا وصلنا معهما إلى نهاية الشوط عبر هذه القناة السرية المفتقرة إلى ثقل رسمي إسرائيلي، أو قُل إلى وفد حكومي مفاوض، لاستكمال الموضوعات العالقة بعد، في مسودة اتفاق إعلان المبادئ، ومن ثم توقيع هذا الإعلان عند التوصل إلى اتفاق على سائر بنوده. لكننا لمّحنا إلى ذلك عبر أكثر من إشارة واضحة، بأننا مللنا هذه التمارين التفاوضية، وضجرنا من هذه المراوحة الطويلة، بين التلكؤ والرغبة والإقدام على اجتياز ما تبقى من خطوات قليلة، تحجم الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى الآن عن اتخاذها، لاعتماد هذه القناة الواعدة، بصورة رسمية، لا تقبل التخمين من جانبنا.

إلاّ إننا كنا أكثر صراحة مع المضيفين النرويجيين، الذين كانوا يبدون اهتماماً بنجاح هذه القناة، بدرجة تفوق اهتمامنا نحن في بعض الأحيان، وذلك في اللقاءات التي أعقبت انتهاء الجولة الرابعة، وكنت لا أزال في أوسلو لمتابعة اجتماعات لجنة اللاجئين المنبثقة من اجتماعات المؤتمر المتعدد الأطراف، حين أخبرت تيري رود لارسن أن اجتماعاتنا السابقة في هولمن كولين بارك ربما تكون آخر الاجتماعات، وأنني في طريقي إلى تونس، وقد لا أعود منها إلى أوسلو مرة أُخرى.

وأضفت: «صحيح أن المفاوضات عبر هذه القناة قد أخذت تدخل مرحلة أكثر جدية، وأنه قد تحقق من خلالها الكثير من النتائج الأولية، وأنها باتت أكثر زخماً وأكثر اعتمادية مما كانت عليه أول الأمر، بعد أن أبلغنا الأستاذين وأبلغتمونا أنتم بأن إسحق رابين بات على علم بهذه المفاوضات السرية، وأنه يدعمها ويعوّل عليها، شأنه شأن شمعون بيريس، غير أننا مصابون بخيبة أمل إزاء عدم المشاركة الرسمية الإسرائيلية الواضحة في هذه المفاوضات، وقلقون أيضاً من عدم إشراك أي مسؤول حكومي إسرائيلي في الوفد المفاوض.

«إذ ما معنى ذلك؟ هل لدى إسرائيل الجدية والرغبة الحقيقية لاستكمال هذه العملية؟ لماذا يمتنعون عن مقابلتنا رسمياً إلى الآن؟»

كنت وأنا أطرح هذه الأسئلة والتساؤلات، التي تفيض بالمرارة والشك وخيبة الأمل، أدرك أن مضيفينا النرويجيين سيأخذون إمكان عدم عودتي إلى أوسلو على محمل الجد، وأنهم سينضمون إلينا في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإرسال وفد رسمي، أو على الأقل شخصية حكومية، للاشتراك في الوفد المناظر لنا، ولا سيما

أن وزير الخارجية النرويجي، ثورفالد ستولتنبرغ، كان أخلى مكانه لوزير خارجية جديد هو جوهان يورغن هولست، الذي نقل ملف المفاوضات هذه من بين يدي نائب وزير الخارجية، جان إيغلاند، إلى عهدته الشخصية، إذ بات مسؤولاً بشكل مباشر عن هذا الملف، ليلقي بثقله وراء هذه القناة بنهج أقل تحفظاً مما كان عليه سابقه، وبرؤية تنم عن سعة أفق أكبر، وبتصميم أعمق على ضرورة التدخل في أعمال هذه القناة بأعلى مستوى سياسي ممكن من جانب الأطراف المعنية كافة، وهذا ما كان تجنبه ستولتنبرغ، الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة في حينه مبعوثاً له في يوغسلافيا.

كنت أعي تماماً أن التقدم الذي أحرزته قناة أوسلو، سواء أكان ذلك بالنسبة إلينا أم بالنسبة إلى الإسرائيليين، أمر لا يمكن لحكومة حزب العمل الإسرائيلي أن تفرط فيه بسهولة، وأن الزخم الذي اكتسبته هذه القناة، بعد أن أصبحت معتمدة من جانب رابين وبيريس، لا يمكن وقفه تماماً، وأن معرفة وزارة الخارجية الأميركية بوجود هذه القناة، ودعمها للمفاوضات، وتقويمها العالي لهذه العملية، التي سبق أن وصفها كيرتزر بأنها بمثابة إعجاز، مُتغيِّر مهم من شأنه أن يحول دون إيقاف المفاوضات عند مثل هذه المسألة، أو على الأقل من شأنه أن يثقل على إسحق رابين وقفها عند مثل هذا الاعتبار، الذي سيبدو شكلياً بالنسبة إلى الأميركيين، لكنه شديد الأهمية بالنسبة إلينا على الجانب الفلسطيني. لذلك فقد أرفقت تهديدي الصريح بإمكان عدم العودة إلى أوسلو مرة أُخرى، بطلب صريح إلى لارسن أن يقوم النرويجيون أنفسهم بالتحرك مباشرة على الجانب الإسرائيلي، وعمل كل ما يمكن لمنع انهيار المفاوضات.

ولم يكن يائير هيرشفيلد ورون بوندك أقل تأثراً من تيري رود لارسن وفريقه، بتلميحاتنا السابقة إلى إمكان عدم الاستمرار في هذه اللعبة التفاوضية المثيرة للضجر. فقد كانت حماستهما لهذه القناة، وقناعتهما بمشروعية طلبنا، ناهيك عن انحيازهما العميق إلى خيار السلام مع الفلسطينيين، ورغبتهما الطبيعية في النجاح وتحقيق إنجاز شخصي يحسب لهما، تجعلهما شديدي الحساسية إزاء انهيار المفاوضات، وتدفعهما إلى سوق كل الحجج والمبررات مع بيلين وبيريس، ورابين إذا أمكن، للحفاظ على استمرارية قناة أوسلو، وعدم التفريط في ما حققته من تقدم. وبالتالي فقد كنت شديد الاقتناع بأن هذين الأستاذين المثابرين سينضمان إلى النرويجيين لإقناع الحكومة الإسرائيلية بتسمية وفد رسمي مفاوض، يناظر وفدنا الرسمي المعتمد من جانب أعلى مرجعية فلسطينية.



ومع أنني كنت تبلغت من هيرشفيلد ولارسن، لدى افتتاح الجولة الرابعة من المفاوضات، أن رابين بات على علم بهذه القناة كما سبق ذكره، وأنه يقف وراءها ويدعمها بشرطين اثنين: الأول ألاّ تكون بديلاً من قناة واشنطن، والثاني أن تأخذ بمبدأ التدرج في الحل، إلاّ إنني عمدت في طلبي لتيري رود لارسن التدخل لدى الإسرائيليين، إلى تجاهل هذه المعلومات المهمة، بل أظهرت شكي وارتيابي من صحتها، مواصلاً بذلك إلحاحاً لا ينقطع في ضرورة تطعيم الوفد الإسرائيلي المفاوض بشخصية لها موقع مسؤولية رفيع في الهرم الحكومي الإسرائيلي. وقد وجدت لارسن غير متأكد مما إذا كان رابين على صلة بهذه القناة، إلاّ إن تقديراته تقول إنه لا يمكن ليوسي بيلين أو شمعون بيريس القيام بمثل هذه المغامرة السياسية الخطرة، بالنسبة إلى مستقبلهما، إذا لم يكن رابين على علم بذلك، الأمر الذي شجعني على مخاطبة لارسن قائلاً: «أنت تعلم بأن هيرشفيلد ليس له صفة رسمية، وأنا لا أستطيع أن أمضي معه إلى أبعد من هذا الحد. أقترح عليك أن تذهب بنفسك إلى إسرائيل وتحاول مقابلة بيريس. لا تجعلونا نفقد مصداقيتنا.»

وأردفت قائلاً: «أريد أن أرى دليلاً ملموساً حول من هو الشخص المعني بهذه القناة، وأنت الشخص المؤهل لإحضار هذا الدليل معك. عليك أن تقنعهم بذلك. إذهب إلى وزير خارجيتكم هولست وحثه على أن يفعل شيئاً. إتصل بيوسي بيلين وقل له إننا غير راضين عن هذا الوضع، قل له إن على بيريس أن يأتي ليوقع معنا اتفاق إعلان المبادئ، وإذا لم يكن قادراً فإن على بيلين نفسه أن يأتي ويوقع.»

والحق أن لارسن تأثر بالطرح الذي قدمته له، وأبدى قدراً من الاستجابة لهذا المنطق الذي عرضته بحرارة. غير أنه كان غير واثق بقدرته على عمل شيء يلبي مطلبنا، لذلك فقد وعد بإجراء الاتصالات اللازمة. وقد علمت منه فيما بعد أنه اتصل بوزير الخارجية النرويجي الجديد هولست، طالباً منه القيام بمبادرة تحول دون انهيار قناة أوسلو، وأنه أجرى في الوقت ذاته سلسلة من الاتصالات الهاتفية بيوسي بيلين الذي قال له في نهاية المطاف إن طلبنا محل تشاور بين أركان الحكومة الإسرائيلية، وإنه قد تتم تلبية هذا الطلب في المستقبل القريب.

إذ بحسب ما رواه لي لارسن، فقد قال له يوسي بيلين: «حسناً، سوف ننظر في رفع درجة المفاوضين، لكن على أبو علاء أن يبرهن لنا بأن ياسر عرفات يقف وراءه فعلاً. فقد يكون أبو علاء شخصية كبيرة في منظمة التحرير، لكن عليه أن يثبت لنا أنه يملك الصلاحية وأنه صاحب قرار، وأنه جزء من المجموعة القيادية العليا المقررة في المنظمة الفلسطينية.»

عاد لارسن إليّ، فيما بعد، وعلامات الارتياح بادية على وجهه، وأخبرني بما قام به، وبما حصل عليه من وعود، طالباً مني أن أقدم البرهان الذي طلبه يوسي بيلين.

ومع أنني اعتقدت أن هذا الطلب قد يكون جزءاً من المراوغات الإسرائيلية المعهودة، إلاّ إنني وجدت أن الهدف الذي نسعى لتحقيقه يستحق القيام بالمحاولة. وقد كانت اجتماعات لجنة اللاجئين المنعقدة آنذاك في أوسلو، في إطار مفاوضات المتعدد، فرصة سانحة لإظهار جانب من التفويض والصلاحية الممنوحين لي، باعتباري المنسق العام لسائر اللجان الفلسطينية المشاركة في مفاوضات المتعدد.

فأصدرت من غرفتي في الطبقة العلوية من فندق راديسون ساس (حيث كانت تعقد الاجتماعات في الأسفل)، التعليمات اللازمة للوفد الفلسطيني، المشارك في لجنة اللاجئين، بتعديل بعض المفردات الهامشية التي كان يطلبها الوفد الإسرائيلي، لإقرار البيان الصادر عن اجتماعات تلك اللجنة؛ الأمر الذي جعل لارسن مبتهجاً بما جرى. فقد صعد من قاعة الفندق إلى الغرفة التي كنت أقيم بها وبيده الدليل القاطع على جديتنا وأهليتنا وقدرتنا على اتخاذ القرار، ثم اتصل بيوسي بيلين وأخبره بما حدث، وهو لا يخفي انفعالاته بالنجاح الذي حققه. فقال له بيلين: «إذن، الطريق مفتوحة الآن كي يتصل كبار المسؤولين في الجانبين مع بعضهم البعض.»

كان سروري كبيراً بنجاح هذه المناورة التكتيكية، بدرجة لا تقل عن سرور المضيفين النرويجيين، الذين دعوني في تلك الليلة إلى وجبة عشاء كبيرة، حضرها وزير الخارجية هولست وزوجته مع الوفود المشاركة في لجنة اللاجئين. وكان الجميع مبتهجاً بنجاح أعمال تلك اللجنة، بينما كان عدد قليل جداً من الحاضرين يدرك السبب الحقيقي الكامن وراء هذه البهجة. ويبدو أن صدى تلك الواقعة الصغيرة، المتعلقة بتعديل مفردات قليلة الأهمية في البيان الصادر عن اجتماعات لجنة اللاجئين، كان شديد الوقع لدى القيادة الإسرائيلية، ولا سيما لدى شمعون بيريس، الذي أخبر النرويجيين بأنهم باتوا الآن متأكدين أن أبا علاء يملك النفوذ اللازم، وأنه يحظى بمكانة رفيعة في الحلقة القيادية الفلسطينية الضيقة.

وقد علمت في وقت لاحق أن التأثر الشديد لدى بيريس بواقعة بيان لجنة اللاجئين دفعه، آنذاك، إلى طلب لقاء مغلق مع إسحق رابين لا يحضره أي من مساعديهما. وقد اجتمع الاثنان في مكتب رئيس الحكومة، وبعد أن أغلقا على أنفسهما الباب، بادر بيريس إلى القول: «أنوي السفر إلى أوسلو للقاء أبي علاء.» إلاّ إن رابين المتحفظ دائماً لم يبد أي حماسة لهذا الاقتراح، الذي ينطوي على مجازفة



داخلية كبيرة، لكنه وافق على إرسال دبلوماسي رفيع المستوى للتفاوض مع الوفد الفلسطيني. ويبدو أن بيريس كان لديه مثل هذا التوقع إزاء ردة فعل رابين، الأمر الذي أعدَّ له سلفاً، بتعيين أوري سافير في منصب المدير العام لوزارة الخارجية، منذ نحو أسبوعين قبل ذلك اللقاء الثنائي المغلق، الذي تقرر فيه إجراء أول اتصال رسمي من نوعه بمنظمة التحرير الفلسطينية، علماً بأن سافير كان يشغل قبل ذلك منصب القنصل الإسرائيلي العام في مدينة نيويورك.

بعد كل تلك المداولات والمساعي التي جرت بتكتم، ومن دون علمنا في أوسلو أو في تونس، بلّغني لارسن أن مفاجأة ستحدث، وقال: «قررت إسرائيل أن تبعث شخصية رسمية إلى مفاوضات الجولة المقبلة تلبية لمطلبكم الذي لم تتوقف عن طرحه.» إلاّ إنه لم يحدد لي من هي هذه الشخصية، ولا درجة أهميتها. ويبدو أنه لم يكن هو، بدوره، يعرف شيئاً عنها. غير أن هذا التطور المثير جعلنا أكثر ثقة بإمكان النجاح بصورة أكبر في المستقبل، وجعل القيادة الفلسطينية تنظر باهتمام أشد من ذي قبل إلى عمل هذه القناة السرية، وبات الرهان الفلسطيني عليها الآن أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى. فقد صار الأخ أبو عمار يعطي عمل هذه القناة مزيداً من الاهتمام والمتابعة، وأصبح الأخ أبو مازن ينظر إليها كقناة ذات صدقية أعمق، وأخذ يعمل على إنجاحها بصورة حثيثة.

يجدر بي أن أذكر هنا واقعة خارجة عن السياق الزمني لهذه الأحداث، التي جرت بين الجولتين الرابعة والخامسة من مفاوضات أوسلو، إلاّ إنها شديدة الصلة بما جرى آنذاك. ففي زيارة التعزية بوفاة إسحق رابين، التي رافقتُ فيها الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن إلى بيت عائلة رئيس الحكومة الإسرائيلية، وكانت أول مرة يقوم فيها الأخ أبو عمار بزيارة تل أبيب، قالت زوجته السيدة ليئه رابين موجهةً كلامها إليّ شخصياً، أمام عدد من أفراد عائلتها، وبحضور بعض المسؤولين الإسرائيليين مثل أمنون شاحاك وغيره: «أبو علاء أريد أن أقول لك شيئاً يهمك شخصياً، ذلك أنه حين أخبروا إسحق عن قناة أوسلو تفاجأ بها، إلاّ إنه بعد أن استمع للشروحات بإصغاء، طلب فترة أسبوع لإعطائهم الجواب قائلاً: دعوني أقنع نفسي أولاً حتى أستطيع أن أقنع شعبي بذلك.» ثم أضافت ليئه أن رابين قد أخذ وقته، فكر ملياً، إلى أن أقنع نفسه، ثم وقف بقوة وتصميم، داعماً قناة أوسلو، وأعطاها الصفة الرسمية.

على أي حال، فقد أمدّنا هذا الإنجاز الجزئي، لكن المهم من وجهة نظرنا، بتصميم أشد على مواصلة العمل في إطار هذه القناة المكتومة، التي أخذت تحقق

نجاحاً سريعاً قياساً بقناة واشنطن العلنية الدائرة مفاوضاتها في حلقة مفرغة. وقد كان للقرار الإسرائيلي بإضفاء الصفة الرسمية الكاملة على الوفد الإسرائيلي المفاوض، أثر إيجابي فينا وفي النرويجيين أيضاً. فقد غَيَّر ذلك كل أسلوب التعامل من جانبنا مع هذه القناة، وصرنا أكثر حرصاً على سريتها بصورة أشمل من ذي قبل، حتى إنه عندما تسرب بعض الأنباء عن الاجتماعات التي دارت في أوسلو في إبّان انعقاد لجنة اللاجئين، وكان الدكتور نبيل شعث في واشنطن لمتابعة المفاوضات الثنائية الجارية هناك، سئل من الصحافة عن صحة تلك المعلومات القائلة بوجود اتصالات فلسطينية - إسرائيلية، فأجاب - وهو لا يعلم حقاً - بأنه لا توجد أي اتصالات من هذا النوع خارج نطاق مفاوضات واشنطن. إلاّ إنه أضاف: «ربما أن الأخ أبو علاء التقى عَرَضَاً ببعض الإسرائيليين على هامش اجتماعات مفاوضات المتعدد الأطراف.» غير أن الأخ أبو عمار، الذي بات ينظر إلى هذه القناة بأهمية أكبر، تدخل شخصياً لصرف نظر الإعلام عن هذه الاتصالات قائلاً: «ليس هناك من شيء في أوسلو، ولا توجد مفاوضات مع أبو علاء الذي يتابع، بحكم تخصصه، القضايا الاقتصادية ومفاوضات المتعدد الأطراف.» ثم أضاف: «ربما يكون الأخ نبيل شعث نفسه التقى مع إسرائيليين بصورة عابرة في حفل استقبال جرى في فيينا مع أفرايم سنيه وزير الصحة الإسرائيلي في حكومة رابين.»

وبترفيع الوفد الإسرائيلي إلى درجة رسمية، بدأنا نشعر بأننا مقبلون على جولة جديدة مختلفة عما سبقها من جولات تفاوضية، وأننا أمام منعطف مهم في مجرى هذه المفاوضات، التي ستنعقد منذ الآن بوفدين رسميين مفوّضين. لذلك فقد أجرينا نقاشاً معمقاً في تونس بشأن المرحلة الجديدة من هذه العملية، معتقدين أن الوفد الرسمي الذي سنقابله في إطار الجولة الخامسة سوف يأتي برؤية جديدة، أو تقويم إسرائيلي أوضح عن الموقف الرسمي لقيادة حزب العمل الحاكم، فيما يتعلق بما أنجزناه في إطار مسودة مشروع إعلان المبادئ، حيث سنستمع أول مرة لصوت حكومي إسرائيلي، وسنقيم حواراً أكثر جدية وأرفع مسؤولية مما سبقه من حوارات. ناقشنا كل ذلك في تونس قبل التوجه إلى أوسلو مجدداً، وصغنا موقفنا على أساس التمسك بالحقوق المشروعة، والقبول بحل انتقالي موقت، مترابط المراحل، ينفذ ضمن آجال زمنية محددة سلفاً، وذلك وفق القواعد التي كنا تناقشنا بصددها طوال الأشهر القليلة الماضية.

شغلني لبعض الوقت أمر هذا القادم إلينا عما قريب. من يكون، وما هي صفته الرسمية؟ هل سيكون بحماسة هيرشفيلد أو بوندك، الذي ثبت لدينا منذ وقت غير



قصير أنه ليس من رجال رابين، ولا هو واحد من عيون جهاز الاستخبارات الإسرائيلي. وقلت في نفسي إن الشخصية الإسرائيلية، رفيعة المستوى هذه، ستدرس ملفي قبل أن تبدأ رحلتها، ستعرفني بدرجة تيسر لها مفاتيح الدخول بسهولة نسبية إلى بعض جوانب شخصيات وفدنا المفاوض. أمّا أنا فلن يتاح لي مثل هذه الميزة. ولو كنت أعلم ماهية هذه الشخصية لحاولت جمع ما استطعت عن سيرتها الذاتية، وعن توجهاتها الفكرية. ولربما كنت استعنت على ذلك بتيري رود لارسن. لكن هذا النرويجي الدمث لا يعرف بدوره من هو القادم إلى أوسلو. حتى إنه أخبرني فيما بعد أنه عندما ظهر أوري سافير برفقة يائير هيرشفيلد في مطار أوسلو، راودته مشاعر الصدمة وخيبة الأمل. فهذا القادم لتوه من مدينة نيويورك الصاخبة إلى العاصمة النرويجية الهادئة، يبدو شاباً في مقتبل العمر لا يتجاوز الأربعين، الأمر الذي جعل لارسن يبدي بعض التشاؤم أمام نفسه، مستنتجاً أول الأمر أن هذا الدبلوماسي الإسرائيلي يبدو أصغر من المهمة الكبيرة التي تنتظره.

في العشرين من أيار/مايو ١٩٩٣، وصلنا إلى مطار أوسلو، وانتقلنا منه إلى منطقة هولمن كولين بارك، وهي منطقة قريبة من العاصمة النرويجية، التي بدأت أشعة الشمس تدب بعض خيوط الدفء في أوصالها، في هذا الفصل من السنة. دخلنا بيتاً خشبياً للضيافة، يقع في قلب غابة حرجية قرب موقع شهير للتزلج يؤمه النرويجيون في هذه الأيام، لا للترفيه عن أنفسهم فقط، بل أيضاً لأنه نوع من الرمز المقدس المجسد للهوية الوطنية النرويجية، المشتبك مع التاريخ الملكي النرويجي، الباحث عن كل مظهر مجسّد لاستقلال النرويج، التي حصلت عليه سلمياً أوائل القرن العشرين، بعد استعمار سويدي طويل. دلفنا إلى ذلك الكوخ الخشبي الباذخ قبل أن يصل الوفد الإسرائيلي. وكانت آخر كلمات قالها لي لارسن، قبل أن يمضي لاصطحاب أوري سافير إلى الكوخ: «إن الإسرائيلي القادم إلى هنا بعد قليل، قد جاء بهدف وحيد كما أعتقد، إنه يريد أن يعرف وزنك القيادي، يريد أن يعرف أي شخص أنت، وأن يتعرف بنفسه على مصداقيتك، وعلى جديتكم في الوصول إلى اتفاق مرحلي يقود إلى اتفاق نهائي ينهي الصراع ويؤسس لعلاقات استقرار وسلم حقيقي بين الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي.»

لقد كان الشغل الشاغل لتيري رود لارسن أن يمر اللقاء الأول بأعلى قدر ممكن من النجاح الذي يفتح الطريق أمام نجاحات أُخرى لاحقة. كان يعرفني جيداً، إلاّ إنه لم يكن يعرف الإسرائيلي القادم إلينا بما يكفي. كان يدرك أن هذا الرجل، الذي سينضم إلى حلقة أوسلو، تقع عليه مسؤولية أكبر، وأنه يتوقف على حسن

تعامله مع القضايا العالقة مصير قناة أوسلو برمتها. لذلك فقد كان يحاول أن يحبب المسؤول الإسرائيلي الرفيع المستوى بنا سلفاً، وأن يطنب أمامه في وصف الجوانب الباعثة على التقدير والاهتمام بشخصيات وفدنا، وركز كثيراً على صفات مثل الدفء والجاذبية والذكاء وروح الدعابة التي نتمتع بها. وقام لارسن، في الوقت ذاته، بالعمل نفسه على الجانب الآخر. فقد غالب مشاعر الصدمة وخيبة الأمل التي راودته لدى لقائه الأول في صالة كبار الضيوف في مطار أوسلو مع ذلك الدبلوماسي، الذي بدا بشعره الأسود المصفف بعناية، ووجهه الفتيّ، ونظارته المربعة العدسات، وبدلته الغامقة، جدياً أكثر مما يجب، ومتحفظاً أكثر مما ينبغي.

لذلك بدأ لارسن مهمة خلق الأجواء المؤاتية لأول لقاء رسمي مع رجال منظمة التحرير الفلسطينية، منذ أن صعد مع أوري سافير إلى المقعد الخلفي في السيارة التي أقلتهما من المطار إلى هولمن كولين بارك. حتى إن لارسن قال لي مداعباً، وهو يصف لحظات لقائه الأول مع سافير، أنه رأى في القادم الجديد وكأنه أحد المحققين السريين في فيلم فرنسي جاء ليكشف خيوط عملية سرية وقعت قبل وقت طويل.

في ذلك الكوخ الخشبي، الذي لا تنقصه وسائل الراحة وكرم الضيافة النرويجية، لم يكد يمر وقت قصير حتى دخل تيري رود لارسن وبصحبته الوفد الإسرائيلي المفاوض، يتقدمه أوري سافير الذي بدت عليه علامات توتر كان يخفيها بصعوبة. أمسك لارسن بيده وقدمه لي قائلاً: «أرجو أن أعرفك بعدوك رقم واحد، أوري سافير المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية.» وأردف: «هذا هو أبو علاء عدوك رقم واحد.» صافحته بلا تردد مبتسماً وأنا أرسل نظرة عميقة إلى داخل عينيه، وقلت له: «لطيف أن أتعرف بك.» ثم أكمل لارسن مهمة التعريف بنا: «هذا حسن عصفور عدوك رقم اثنين، وهذا ماهر الكرد عدوك رقم ثلاثة.» وكان هذا التقديم ينطوي، على ما فيه من روح دعابة، على قدر كبير من الإثارة، الأمر الذي بدا لي كأن سافير يدخل معنا امتحاناً عسيراً. أمّا رفيقاه، هيرشفيلد وبوندك، فكانا أكثر وداً، وخصوصاً أنه نمت بيننا طوال الأشهر الماضية معرفة شخصية، سادتها أجواء أُلفة لم يكن سافير قادراً بعد على اقتحامها بهذه السرعة.

بعد هذا التقديم «العاصف»، ساد اللقاء صمت طويل. كان على أحد منا أن يقطعه. تقدم لارسن، وهو يحاول خلق الأجواء المناسبة قبل بدء المفاوضات، باقتراح لم يكن موفقاً فيه، حين طلب منا جميعاً أن نخلع السُتَر، وأن نتصرف بشكل غير رسمي كما كان عليه الوضع في الجولات السابقة. إلاّ إن سافير، الذي لم يندمج بعد في هذه الأجواء، لم يستجب لذلك الاقتراح وظل على لباسه الأنيق،



بليزر أسود غامق، وربطة عنق لم يستبدل ماركتها من نوع «هيرميس» الأنيقة، وقميص أبيض أنيق كذلك. كما أننا لم نستجب له بدورنا، فقد كنا نحاول أن نضفي على اللقاء الرسمي الأول أعلى قدر من الرسمية في المظهر، وفي كل ما يعزز هذه الصفة المطلوبة لذاتها.

طالبنا لارسن بالمغادرة فوراً كي لا يتمادى فيما يعتقد أنه «خفة دم» ليست هذه مناسبتها، فاستجاب وخرج ثم تبعته زوجته منى جول، وسط إحساس بالإخفاق المبالغ فيه من جانب هؤلاء المضيفين الدمثين جداً. وبقينا نحن ستة رجال، ثلاثة يواجهون ثلاثة. خمسة منهم يعرفون بعضهم البعض جيداً، بينما بدا السادس كأنه ضيف على الجميع، الأمر الذي جعلنا نبادر وعلى نحو مشترك إلى تلطيف حدة برودة اللقاء، من خلال إظهار ما نحتفظ به إزاء بعضنا بعضاً من دفء معرفة وذكريات مشتركة عن جلساتنا السابقة، الأمر الذي هَدَّأ بعض الشيء تجهم سافير وخفف من توتره، وساعده على إخراج مذكرة مكتوبة من جيب سترته، ليبدأ بها الجلسة الأولى من مفاوضات الجولة الخامسة، متحدثاً بلغة إنكليزية سليمة، استهلها بالإعراب عن ارتياحه إلى التحاور معنا وجهاً لوجه. ثم شكرنا جميعاً على ما بذلناه من جهد سابق، وقال:

«إن هدف الحكومة المنتخبة في إسرائيل يتمثل في إحراز مصالحة تاريخية مع الشعب الفلسطيني، ولسنا معنيين إطلاقاً بإحداث تغيير تجميلي في الوضع الراهن، ولا نرغب في التحكم والسيطرة على حياتكم، ومصلحتنا تكمن في السلام والأمن والانفراج، سوية ومعكم، وإحلال السلام في المنطقة. لقد فُرض الاحتلال على إسرائيل عام ١٩٦٧، وهدفنا الأخلاقي والسياسي يتمثل في التحرر والانعتاق من هذا الوضع، بصورة تضمن الحرية للفلسطينيين، وتوفر الأمن لإسرائيل.» ثم طرح، بين مسائل خلافية كثيرة، المسألتين الخلافيتين المتبقيتين في مسودة اتفاق إعلان المبادئ، وهما القدس والتحكيم، إذ قال: «القدس بؤرة أخلاقياتنا الوطنية، وإذا كانت هذه القضية مفتوحة للمفاوضات الآن، فلن نتمكن من إحراز أي تقدم. أمّا فيما يتعلق بالتحكيم الدولي، فيجب عليكم أن تقروا فيما إذا كنا سنعمل كشركاء، ونسوّي خلافاتنا فيما بيننا عبر الحوار، أم أنه يجب علينا أن نطلب وسطاء مثل مجلس الأمن الدولي، ونصل في نهاية المطاف إلى كومة كبيرة من القرارات، التي ليست أكثر من أرقام متسلسلة دون جدوى. فإذا كنتم توافقون على هذين الشرطين، فسوف أوصي أمام رئيس الحكومة إسحق رابين، ووزير الخارجية شمعون بيريس، بالشروع في مفاوضات تمهد لبلورة إعلان مبادئ مقبول لدى الطرفين.» ثم تحدث سافير عن

ضرورة التقدم على مراحل واختبار النتائج المتفق عليها في قطاع غزة، وأسهب بعد ذلك في الحديث عن الأمن والإرهاب، وأبدى انفتاحاً في مسائل التعاون الاقتصادي.

بعد هذه المداخلة التي دامت أكثر من ثلاثين دقيقة متواصلة، أخذت دوري في الكلام، وقدمت رداً لم يكن معداً من قبل، على أهم ما اشتملت عليه كلمة أوري سافير الاستهلالية، وعرضت موقفنا على النحو التالي:

«أنا وزميلاي في الوفد، والقيادة العليا في تونس، يخامرنا السرور جرّاء وصول الاتصالات بيننا وبينكم، في نهاية المطاف، إلى المرحلة الرسمية، أي إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لقد أنجزنا عملاً مهماً مع صديقينا هيرشفيلد وبوندك، وسأكون مسروراً أكثر إذا ما أبلغت المسؤولين عنك بأن نوايانا ونوايا الرئيس ياسر عرفات هي نوايا جدية. عليكم أن تدركوا أنه لا توجد أي فرصة لتحقيق السلام دون منظمة التحرير ودون قيادتها الشرعية، حيث لا تملك أي جهة أُخرى الصلاحية أو الشرعية أو الأهلية للتحدث باسم الشعب الفلسطيني، غير المنظمة.

«نحن نرغب في التعايش معكم، ونرغب أيضاً في التعاون معكم من أجل تطوير المنطقة وإحياء خطة مارشال شرق أوسطية. وبذلك نستطيع أن نفتح الطريق أمامكم للاندماج في المنطقة على أساس السلام العادل والشامل، وتستطيعون أنتم بدوركم أن تفتحوا الطريق أمامنا نحو الحرية وإنهاء الاحتلال. إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضع يائس، سواء أكان ذلك على الصعيد الميداني والسياسي، أم كان على الصعيد الاقتصادي. والزمن يمضي بسرعة، والوقت الذي يذهب لا يعود أبداً.»

ثم تطرقت في كلمتي تلك إلى المفاوضات الجارية في واشنطن وسط حالة من التعثر والإحباط، وإلى البندين الخلافيين في إعلان المبادئ المقترح، وأحجمت عن إعطاء أي جواب على هذين الشرطين اللذين أعلنت أنني سأحيلهما على القيادة العليا في تونس، مع الإشارة إلى أن القدس بالنسبة إلينا وإلى جميع العرب والمسلمين هي الرهان على الحل العادل، ومن دونها لن يكون هناك حل. وأمّا التحكيم فهو ضروري للغاية كي لا يتحكم الطرف القوي على الأرض في الطرف الأضعف، وكي نضمن استمرار المسيرة بلا تعثر.

أمّا فيما يتعلق بمسألة الأمن، فقد أخبرت الوفد الإسرائيلي أن لديّ أوامر صريحة من الرئيس ياسر عرفات بالتوصل معكم إلى اتفاق على مختلف النقاط المثارة. إلاّ إنني توقفت مليّاً عند نقطة أُخرى، إذ توجهت بصورة مباشرة إلى أوري سافير قائلاً: «قل لي يا سيد سافير، لقد سمعت تصريحات إسرائيلية تقول إنكم



تعتبرون منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة خطر داهم على وجودكم، وأنا أريد أن أفهم هذه الأحجية. ذلك بأن إسرائيل هي دولة إقليمية قوية جداً، بل هي أقوى دول المنطقة عسكرياً، ووفقاً لما تنشره وسائل الإعلام المختلفة، فإن إسرائيل هي أيضاً دولة نووية. لديكم أفضل سلاح جو في العالم، وعدد هائل من الدبابات، وأفضل جهاز استخبارات في العالم، وأحد أكبر الجيوش البرية ذات القدرة الهائلة، وأنتم تطلقون علينا لقب مخربين، في حين نسمي نحن أنفسنا مقاتلي حرية، ولا نملك سوى حفنة من بنادق الكلاشنكوف والقنابل اليدوية، وسيارات جيب وحجارة، فهل يمكنك يا سيد سافير أن تقول لي كيف يمكننا أن نشكل خطراً على وجود إسرائيل؟! ولماذا لا نرى نحن الأمور على العكس تماماً مما تقولون؟»

وقد كانت مفاجأة لي حين رد أوري سافير على أسئلتي الاستنكارية هذه قائلاً: «أنتم تشكلون خطراً لأنكم تريدون أن تسكنوا في بيتي.»

أجبته متسائلاً: «من أين أنت يا سيد سافير؟»

**سافير**: «أنا من القدس».

**أنا**: «أنا أيضاً من القدس. ولكن من أين أتى والدك.»

**سافير**: «أتى من ألمانيا».

**أنا**: «أمّا أنا فقد ولد أبي وأجدادي جميعاً في القدس، ولا يزال والدي يعيش في القدس.»

**سافير**: «ولماذا لا تسألني عن أجدادي. أنا أستطيع أن أقول لك بأن سلالتنا تعود إلى الملك داود.»

غير أنه أضاف محاولاً أن ينهي هذا الجدل قائلاً:

«أنا واثق بأننا قادرون على التجادل حول الماضي لمدة سنين طويلة، إلاّ إننا لن نصل إلى اتفاق في النهاية، لذلك قد يكون من الأجدى لنا ولكم أن ندع الماضي، وأن نتفق حول المستقبل.»

عند ذلك وافقت على هذا الاقتراح بسرعة كي نعود بحواراتنا إلى جوهر الموضوع الذي جئنا من أجله؛ أي البحث عن حلول واستكشاف إمكان الاتفاق.

امتد الحديث في هذه الجلسة الصباحية لساعات طويلة، خرجنا بعدها لتناول الغداء، حيث كان لارسن وزوجته منى في الانتظار، يملؤهما الفضول عما يجري في الطبقة العلوية من ذلك الكوخ. وبعد الغداء عدنا مرة أُخرى إلى حيث كنا، واستمرت المحادثات إلى ساعة متأخرة من الليل النرويجي الطويل، تطرقنا خلالها إلى مختلف بنود إعلان المبادئ المقترح. اتفقنا على كثير من البنود، إلاّ إننا

اصطدمنا بثلاث قضايا رئيسية، هي القدس والتحكيم، فضلاً عن موضوع الانسحاب من أريحا، جنباً إلى جنب مع الانسحاب من قطاع غزة.

فقد أراد سافير أن ينحّي قضية القدس جانباً من أجل فتح الطريق بصورة أوسع وأسرع للتوصل إلى اتفاق على إعلان المبادئ. لكننا رفضنا أي اتفاق تسقط منه القدس، تماماً كما رفض ذلك وفدنا المفاوض في واشنطن خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية.

وكان الموقف الإسرائيلي من مسألة التحكيم لا يقل حدة وصلابة، غير أنه في موضوع الانسحاب من أريحا كان يميل إلى المساومة.

على أي حال، كانت الجلسة المسائية الطويلة مملوءة بالمواجهات. فقد لاحظت أن سافير يحاول أن يظهر أمامنا أعلى قدر من التشدد، وأنه كان، وهو يعرض بعض فصول الصراع التاريخي، يتحدث بنبرة استعمارية تفيض بمشاعر القوة، وأنه كان يحاول الإملاء، ويعرض إسرائيل على أنها الضحية، وأنها بمثابة داود، بينما نحن الفلسطينيين جُليات الجبار. حتى إنني تساءلت في تلك الجلسة، موجهاً كلامي إلى سافير:

«هل جئت لتعقّد الموقف وتزيد من مصاعب التوصل إلى اتفاق؟»

فقد ذكر، مثلاً، أن الإسرائيليين يعتقدون في معظمهم أن منظمة التحرير منظمة إرهابية، وأنهم يشكون في صدقية زعمائها. بعد ذلك لخصت الموقف على النحو التالي:

«أعتقد أننا وصلنا إلى قلب الحقيقة. فقد علمتنا التجربة أن استمرار رفضنا الاعتراف بوجود إسرائيل لن يعطينا الحرية التي ننشدها. وبالمقابل فإن استمرار سيطرتكم علينا لم ولن يوفر لكم الأمن والتعايش معنا بسلام، جنباً إلى جنب، وأن نتعاون أيضاً. هذا هو موقفنا وموقف قيادتنا في تونس.»

وافق أوري سافير على هذه المعادلة، التي تنطوي على إنهاء الاحتلال في مقابل الحصول على الأمن. وقال بضرورة التقدم على مراحل لاختبار الاتفاق المزمع بيننا، ولبناء الثقة المتبادلة، وتطوير عملية السلام، وترسيخ الأمن، وإشاعة الازدهار الاقتصادي. ولم ينس سافير أن يذكرنا بأهمية عامل السرية، الأمر الذي جعلني أنفجر ضاحكاً وأقول له:

«لا تخشى يا سيد سافير منا في هذه المسألة تحديداً. إن قلقنا ينصب عليكم من هذه الناحية، وتحديداً على صحافتكم التي يبدو أنها تعرف بالأحداث قبل أن تقع.»



قلت ذلك والإعياء كان قد أخذ منا مأخذاً. كانت الساعة تقترب من الرابعة فجراً، وكان مضيفونا النرويجيون ينتظروننا في الطبقة الأرضية. نهضنا معاً ونزلنا السلم الخشبي، سألنا لارسن وزوجته بلهفة: «ماذا حدث؟»

قلت: «لم يعد هناك ما يمكن الحديث عنه، انتهى كل شيء، سأعود إلى تونس.»

اختلط الأمر على لارسن وازداد قلقاً، إلى أن ضحكنا، أنا وسافير معاً، الأمر الذي هدّأ روع المضيفين.

كان اليوم التالي من أعمال الجولة الخامسة يوماً قصيراً، قياساً بما صرفناه من ساعات عمل طويلة في اليوم الأول. فقد بدأ هذا اليوم، وبناء على اقتراح من تيري رود لارسن، عالم الاجتماع الذي انخرط حديثاً في السياسة، بالقيام بجولة ترويحية حيث سرت أنا وأوري سافير يرافقنا لارسن وزوجته منى في الغابة الحرجية المحيطة ببيت الضيافة، مشياً على الأقدام، وسط بقع ثلجية متناثرة على الجانبين، لم تتمكن شمس الربيع النرويجي الخجولة من الوصول إليها أو إذابتها بعد. وبينما نحن نسير وسط الغابة، فضّل لارسن ومنى أن يتركاني وسافير بمفردنا، تعويلاً منهما على المنهج غير الرسمي للتفاوض، وتطبيقاً منهما لفلسفة علم النفس الاجتماعي، وما تخلقه الأحاديث الشخصية، خارج قاعات التفاوض، من علاقات إنسانية يمكن التعويل عليها لتذليل ما قد يقع من عقبات خلال العملية التفاوضية.

فقد كان عالم الاجتماع النرويجي يراهن على أن كيمياء معينة ستنشأ بيني وبين سافير وتتطور.

وفعلاً، وعلى خلفية مكان القفز الشاهق، الذي يرتاده النرويجيون للتزلج في هذا الفصل من السنة، مشيت أنا وسافير على الطرقات الملتوية لذلك المنحدر الجبلي المطل على أوسلو، وتبادلنا أحاديث ذات طابع شخصي. فقد حدثني سافير عن نفسه وعن عائلته، وتحدث عن والده باهتمام واعتزاز شديدين.

قال إن والده كان دبلوماسياً، وإنه دعا في أواخر السبعينيات إلى إجراء حوار بين إسرائيل ومنظمة التحرير، من منطلق أن السلام من شأنه أن يداوي الجروح اليهودية الغائرة، ويخلّص اليهود من الشعور الدائم بأنهم ضحايا أبديون، وأنهم مكروهون.

وقال لي سافير أنه يشعر بالألم لأن والده، الذي توفي سنة ١٩٨٥، لم يعش ويشاهد ما يفعله الآن، ليرى الحلم الذي عاشه زمناً طويلاً وقد تحقق فعلاً.

كما حدثني عن والدته وزوجته، وخصوصاً عن ابنته الوحيدة مايا، التي يشعر

بأنه ينتمي إليها أكثر مما تنتمي هي إليه؛ هذه الشابة التي تنتمي إلى معسكر السلام، والتي كان يحملها فوق كتفيه، وهي صغيرة، للمشاركة في المسيرات الداعية إلى تحقيق السلام.

كما حدثني عن زوجته «زيزا» التونسية الأصل، المثقفة، رئيسة الدائرة الثقافية في وزارة الخارجية الإسرائيلية. وحدثني عن مدى انتمائها إلى معسكر السلام.

وفي المقابل، حدثته عن نفسي، عن بلدتي أبو ديس، عن القدس، عن ترحالي الطويل بين الأردن والسعودية ولبنان وقبرص وتونس، عن زوجتي وأولادي الخمسة، الموزعين آنذاك بين أوروبا وأميركا وتونس، عن الأعوام التي أمضيتها في صفوف الثورة الفلسطينية.

تبادلنا أحاديث شخصية كثيرة، وتبادلنا إلقاء النكات متعددة الجنسية، وضحكنا بأصوات عالية.

وأود أن أذكر جملة قالها لي سافير في أثناء تنزهنا في تلك الغابة الحرجية الجميلة، لم تسقط من ذاكرتي قط، وأثارت في نفسي مشاعر مفعمة بالتقدير والاحترام تجاهه.

فقد قال: «أريد أن أقول لك شيئاً خاصاً للغاية، هل تعلم يا أبا علاء أنني أشعر بالخزي والعار كلما ذهبت في مهمة إلى الخارج، ممثلاً لدولة الاحتلال الإسرائيلي. أنا أريد أن تكون الدولة التي أنتمي إليها وأعتز بها وأناضل من أجل بقائها وازدهارها دولة أنهت عار الاحتلال، وحققت السلام مع جيرانها، دولة ديمقراطية تحترم الآخرين ويحترمونها.»

لقد غيّرت هذه الكلمات من تقويمي الأولي لسافير، وعدّلت الانطباعات الأولى التي كونتها عنه، وخصوصاً عندما افتتح أول جلسة مفاوضات يحضرها بالأمس، وبدأ يتحدث بنفس استعماري وروح إمبراطورية، تملؤهما مشاعر القوة وتفوح منهما روائح الغطرسة.

بعد تلك الجولة في الغابة، عدنا إلى جلسة اجتماع قصيرة. فقد كان سافير متلهفاً على العودة، قبل أن يتم اكتشاف غيابه، غير المسبب، عن مكتبه في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ناهيك عن رغبته في إطلاع وزيره شمعون بيريس على تفصيلات أول لقاء تجريه الحكومة الإسرائيلية مع رجال منظمة التحرير الفلسطينية.
وحول طاولة المفاوضات أعلنتُ أن القيادة الفلسطينية، التي كنت اتصلت بها فجر يوم أمس، وأطلعتها على ما دار في أول لقاء رسمي بيننا وبين إسرائيل، توافق على تأجيل البحث في مستقبل القدس إلى المرحلة النهائية المترابطة بجدول زمني محدد



سلفاً مع المرحلة الانتقالية التي نحن بصددها الآن، على أن يُنص بوضوح تام على أنها واحدة من أجندة مفاوضات الوضع الدائم. أمّا مسألة الانسحاب من أريحا إلى جانب الانسحاب من غزة، فقد أعلمت الوفد الإسرائيلي الرسمي بأن القيادة متمسكة بهذا الأمر، خشية أن تتحول غزة أولاً إلى غزة أولاً وأخيراً.

وفيما يتعلق بموضوع التحكيم الذي بقي عالقاً في مسودة اتفاق إعلان المبادئ، فقد تليت مقترحات لم تتم الموافقة عليها، بأن يجري التحكيم الدولي في حالة موافقة الطرفين على ذلك.

ثم وضعنا مسودة إعلان المبادئ على الطاولة، وتبادلنا حواراً بشأن مختلف بنوده، ركز خلاله أوري سافير الحديث على الجوانب الأمنية بصورة شديدة، وقال إن مسودة الاتفاق لم تعالج مسألة الأمن بما فيه الكفاية، ولم تعالج أمن المستوطنات التي لم نوافق على حلها. ثم تحدث عن التعاون الاقتصادي مطولاً، باعتباره الموضوع الأقل إثارة للخلافات من جانبنا، وخصوصاً أننا ندرك مدى خطورة الأوضاع الاقتصادية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي نهاية هذه الجلسة حاولت إجمال النقاش على النحو التالي:

**أنا**: «نحن ملتزمون بمنح الأمل الحقيقي وليس الوهمي لشعبنا الفلسطيني.»

**سافير**: «أدرك ذلك، بيد أن تحقيق هذا الأمل يجب أن يكون بعيداً عن ممارسة أعمال العنف ضدنا.»

**أنا**: «هناك علاقة جدلية بين الأمن والسلام. نحن قادرون على وضع حد لأعمال العنف، شريطة أن نتمكن من ضمان مستقبل مختلف عما هو عليه الآن.» ومضيت بعد ذلك إلى القول: «يجب أن تسفر الانتفاضة عن ثمار سياسية. ولعل أبرز ما أكدته الانتفاضة بوضوح، أنكم لا تستطيعون إخضاع شعبنا بالقوة، أضف أن لا حاجة لكم إلى ذلك أبداً.»

**سافير**: «أنا متأثر بأقوالك. هناك اليوم في إسرائيل حكومة جديدة لا ترغب في استمرار السيطرة على شعبك. فحقوق الإنسان والاحتلال لا يسيران جنباً إلى جنب. نحن ندرك ذلك جيداً، إلاّ إنه إذا لم يحدث التغيير في توجهاتكم السياسية والأمنية، فإننا لا نستطيع أن نحدث التغيير المرغوب فيه على أرض الواقع.»

**أنا**: «يجب أن تعرف يا سيد سافير، وأن تُعلم المسؤولين الإسرائيليين بذلك، أننا قدمنا خلال مفاوضاتنا مع هيرشفيلد وبوندك مرونة غير مسبوقة، نظراً لأننا نسعى حقاً إلى بداية جديدة في حياة شعبنا والمنطقة برمتها، وأن قيادتنا لا يمكنها أن تقدم أكثر مما قدمناه في السابق.»

**سافير:** «أعتقد أننا اتفقنا من قبل على ألاّ تبدأ المساومات في هذه المرحلة، وعليك أن تعلم يا أبا علاء أن الكثير من الإسرائيليين يعتبرونكم عصابة من الإرهابيين.»

**أنا:** «وغالبية الفلسطينيين تعتقد - يا سيد سافير - أنكم أمة متوحشة تمارس الاضطهاد والقمع والاحتلال في زمن انتهى فيه الاحتلال من الدنيا كلها وأنكم أمة تسعى لسلب أراضينا.»

عندما توقفت أعمال هذه الجلسة، كان الوقت ظهراً، فتوجهنا إلى قاعة الطعام، حيث كان في انتظارنا لارسن ومنى، وانضم إليهما جان إيغلاند، نائب وزير الخارجية. كانت وجبة الغداء تحتوي بشكل رئيسي على سمك السلمون الذي تشتهر به النرويج، هذا السمك المعروف بأنه يهاجر إلى ألاسكا في القطب الشمالي، ثم يعود ليضع بيضه في المكان نفسه الذي عاش فيه، في موطنه على السواحل النرويجية المترامية الأطراف، فكأنه كان يقول لنا: إن كل إنسان سوف يعود إلى مسقط رأسه.

عقب انتهاء هذه الجولة المهمة، يوم ١٩٩٣/٥/٢٢، عدنا إلى تونس، والتقينا الأخ أبو مازن أولاً، ثم الأخ أبو عمار. وقد وضعنا أمامهما محضراً ملخصاً لاجتماع هذه الجولة، وأرفقنا به عدداً من الملاحظات المشتملة على أهم استخلاصاتنا عن أول مفاوضات رسمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، الأمر الذي ساعد كثيراً في الحوارات الداخلية التي أجريناها وراء أبواب مغلقة، لتقويم أعمال هذه الجولة. وهذه الملاحظات هي:

١ - تأكيد شرعية هذه القناة بصفة كلية ونهائية، من خلال ترؤس مدير عام لوزارة الخارجية الإسرائيلية للوفد الإسرائيلي المفاوض.

٢ - القيادة الإسرائيلية، بمراتبها العليا، تتابع الآن سير أعمال ونتائج قناة أوسلو، وهي تعتقد أن ما تحقق عبر هذه القناة السرية من الصعب أن يتحقق في واشنطن، على الرغم من أن هذه القناة لن تشكل بديلاً لقناة واشنطن.

٣ - أبدى أوري سافير إعجابه الشديد باستجابة القناة السرية وقدرتها على تسهيل أعمال المفاوضات العلنية بشقيها: الثنائي والمتعدد.

٤ - أكد سافير أن يوم الحادي والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٣ يوم تاريخي، لم يكن أحد يتصور حدوثه بهذه السرعة، وذلك باعتباره يوم بدء المحادثات الرسمية، بشكل مباشر ودون وسيط، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ووصف ذلك بأنه حدث كبير في حد ذاته.



٥ - قوّم بشكل إيجابي اتباع هذه القناة لمنهج التعامل الشمولي مع القضايا المطروحة للتفاوض، وهو المنهج الذي بدأ بإحداث تغيير نوعي في مسار العملية، شكلاً وموضوعاً، وتجنّب التركيز على القضايا الفنية.

٦ - ركز رئيس الوفد الإسرائيلي على أهمية عنصر عامل الوقت، باعتبار أن التقدم البطيء هو بمثابة تراجع إلى الخلف.

٧ - أكد أن رغبة إسرائيل هي الوصول إلى سلام شامل مع الفلسطينيين.

٨ - أبدى عدم ارتياحه للدور الأميركي غير الكفؤ في إطار مفاوضات واشنطن، وذكر أن الحوار بيننا والاتفاق معنا، ناهيك عن المكاشفة والوضوح، تشكل معاً السبيل الوحيد لإقامة سلام حقيقي وتعايش مستقبلي. ولاحظ أن جميع الوسطاء، رغم إخلاص بعضهم، لهم مصالح خاصة قد تطغى على المصلحة التي نريدها معاً.

٩ - ذكر أن الأميركيين، وبعض القادة العرب، حذروهم من منظمة التحرير، ونصحوهم بعدم التحاور معها، بدعوى عدم تمتعنا بالمصداقية، وبأننا نعطي وعوداً ونتراجع عنها.

١٠ - عرض لما قامت به حكومة حزب العمل الجديدة في الفترة القصيرة الماضية مثل:

أ) وقف نحو ٩٠٪ من النشاطات الاستيطانية.

ب) وقف الإعانات المقدرة بمئات الملايين من الدولارات، للاستثمار في المستوطنات.

ج) الإفراج عن بعض المعتقلين، وإعادة بعض المبعدين.

١١ - تحدث عن مخاوفنا المستقبلية المتبادلة، واستخلص بأنها تكاد تكون متشابهة، الأمر الذي يدفع كل منا إلى موقف دفاعي في إطار المفاوضات، إلاّ أن إسرائيل المحاصرة جغرافياً من العرب لديها مخاوف مستقبلية أشد، مثل:

أ) خريطة سياسية غير مستقرة في الشرق الأوسط. ذلك أن أي صراع في المنطقة، حتى وإن لم تكن إسرائيل طرفاً فيه، فهي تظل مهددة بنتائجه، الأمر الذي يجعل من إبرام اتفاق سلام مع الفلسطينيين غير كاف لإزالة مشاعر الخوف.

ب) الشعور الدائم بالعزلة لدى إسرائيل يجعلها تعيش وكأنها في حصن مغلق، الأمر الذي يدفعها دائماً إلى طلب ضمانات أمنية. فليس من المؤكد مثلاً، حسب سافير، أن يحدث التعايش بنسبة ١٠٠٪ مع الفلسطينيين في المرحلة الانتقالية، وقد تنشأ تطورات سلبية تؤدي إلى حدوث توتر، لذلك فإن حكومته لا تستطيع تجاوز جميع محرماتها السابقة دفعة واحدة.

ج) قضية تحقيق الديمقراطية لدينا، وفي المنطقة العربية، تعتبر إحدى الضمانات الأمنية لإسرائيل، لأنه يمكن أن يكون بمقدور شخص واحد، يحكم في بلد ما، أن يخضع جميع القرارات لمزاجه.

١٢ - يرى أنه ينبغي التوصل إلى حلول بيننا حول جميع المشكلات التي تواجهنا معًا، دون إشراك الولايات المتحدة، إلاّ في الحد الأدنى.

١٣ - ركز على أهمية العامل الاقتصادي في دعم السلام مع الفلسطينيين وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

١٤ - الخلافات المتبقية على جدول أعمال اتفاق إعلان المبادئ تتمحور حول ثلاث قضايا هي: القدس، أريحا والتحكيم في فض الخلافات.

١٥ - أبدى تخوفًا من عدم قدرة المنظمة على الالتزام، وتساءل حول قدرتنا على تطبيق الاتفاق وقال: can you deliver

وأكد أن هذا هو أحد أهم المخاوف التي تشغل عقل إسحق رابين، ثم ضرب مثالاً بقدرة الرئيس السوري حافظ الأسد على الالتزام بما يتم الاتفاق عليه.



# الفصل الثامن

# القادم الجديد المحامي الكولونيل

كانت الصنارة المتواضعة التي رمينا بها، منذ نحو سبعة أشهر ماضية، في البحيرة السياسية الإسرائيلية الوافرة بأسماك من كل لون وحجم ونوع، قد غمزت مراراً في غضون تلك الفترة التي بدت مؤاتية، على حين غرة، لممارسة هذا النوع من الرياضة، التي تتطلب من ممارسيها توفر شرطين أساسيين: أولهما التحلي بالصبر، وثانيهما التمسك بالأمل من دون كلل. والحق أن وقوفنا على شاطئ البحيرة طال كثيراً بينما ظل الصيد متواضعاً، والحصيلة كانت دائماً عبارة عن أسماك صغيرة لا تسد رمقاً ولا تسمن ولا تغني عن جوع. كما أن السلة التي أتينا بها إلى النرويج، أشهر بلاد الصيادين في العالم، وأكثرهم مهارة على السواحل الممتدة حتى القطب المتجمد الشمالي، بقيت شبه فارغة، إن لم تكن خاوية تماماً، في أعقاب تلك الجولات التفاوضية السابقة، إلى الحد الذي بدونا فيه أمام أنفسنا كأننا من رهط أولئك الصيادين المصابين بقلة الحظ وسوء الطالع.

إلاّ إن هذه الصنارة التفاوضية، ذات الطُعم السياسي الملتبس، غمزت في الجولة الخامسة على نحو مختلف، وعادت بواحدة من الأسماك الإسرائيلية الكبيرة، من ذلك النوع المثير للشهية وللسرور، والباعث على الأمل بصيد وفير أكثر، والثقة على نحو أشد بالنجاح في ملء السلة الفلسطينية، مستقبلاً، بحصيلة أكبر من تلك الأسماك التي تعلمت الحذر غريزياً، وتجنبت الصعود إلى السطح إلاّ قليلاً، وذلك كله عندما انضم أوري سافير، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، إلى المفاوضات في تلك الجولة المهمة من عملية أوسلو السرية، التي شهدت في هذا الوقت أول اتصال رسمي من نوعه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودشنت مرحلة نوعية لا سابق لها، ليس في مجرى قناة أوسلو فحسب، بل أيضاً في مجرى الصراع المستمر منذ عقود طويلة ماضية، بين محتل كان ينكر حتى مجرد وجودنا ذاته، ولا يرانا إلاّ من خلال فوهات البنادق الأوتوماتيكية، ولا يصفنا إلاّ كعصابة إرهابية، وبين شعب يكافح من خارج الفائض الجغرافي لدول الشرق الأوسط، لتحقيق أمانيه الوطنية في وطن حر سيد مستقل، ضمن حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

كان أوري سافير، الذي ترأس الوفد الإسرائيلي المفاوض منذ الجولة الخامسة، دبلوماسياً محترفاً صعب المراس، ومفاوضاً حذراً يميل إلى الجدل، إلى جانب أنه شاب ذكي ومثقف طموح، يتمتع بسرعة البديهة، ويمتنع من قول الكلمة الأخيرة قبل العودة إلى رؤسائه.

كما أنه ابن دبلوماسي دعا مبكراً إلى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتخلص من الاحتلال الذي سيفسد المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي أورث هذا الشاب اللامع ميلاً مبكراً إلى خيار السلام، ونزعة فكرية مستقلة أقرب ما تكون إلى معسكر اليسار. ويرجع تفتحه السياسي المبكر وانفتاحه على الأفكار والرؤى الجديدة، إلى تلك النشأة في كنف الأب السفير، الذي تنقل مع أسرته الصغيرة من بون إلى هلسنكي إلى باريس، وغيرها من العواصم الأوروبية، الأمر الذي جعل هذا الفتى مولعاً بالسفر، وبحب الاستكشاف والأضواء والدعابة والنوادي الليلية ووجبات الطعام اللذيذة. وقد منحته تجربته تلك، وتجاربه اللاحقة، مزيداً من الخبرة الذاتية وكثيراً من قوة الشخصية، وخصوصاً أنه كان قبل التحاقه بقناة أوسلو مباشرة، القنصل الإسرائيلي العام في مدينة نيويورك، التي تعتبر بمثابة عاصمة سياسية ثانية لإسرائيل، ومركز دعمها المالي، وعقدة علاقاتها المحكمة بمراكز النفوذ وردهات صنع القرار في الولايات المتحدة.

إلاّ إن أوري سافير هذا كان، فوق كل ما تقدم، شخصاً يتمتع بحضور يثير أفضل الانطباعات، لديه القدرة على إقامة علاقات سريعة ووطيدة مع الآخرين من حوله، حميماً وصاحب نكتة، مناوراً بارعاً، ينقل بمسؤولية مواقف رؤسائه ويلتزم توجيهاتهم، كأي مفاوض أمين.

وهكذا فقد كان أوري سافير الذي تمكن، بسرعة قياسية، من خلق أجواء من الألفة الشخصية معنا، بمثابة سمكة كبيرة امتلأت بها السلة التفاوضية الفلسطينية إلى حد كبير. وكان انضمامه إلى مفاوضات أوسلو عنصر تحفيز لنا على بذل مزيد من الاهتمام والجدية والأمل بنجاح هذه القناة السرية التي بدت، منذ ذلك الوقت، واعدة أكثر مما كانت عليه من قبل. إلاّ إننا في الجولة السادسة التي بدأت يوم ١٣/٦/١٩٩٣، وجدنا في قلب سلتنا التفاوضية ذاتها سمكة أُخرى لا تقل وزناً عن سابقتها، غير أنها كانت نوعاً مختلفاً بكل تأكيد، تنتمي إلى ذلك الصنف من الأسماك الإسرائيلية ذائعة الصيت بحذرها الغريزي وقلقها المفرط ودهائها الشديد، ناهيك عن حدة أشواكها وصلادة فقرات سلسلتها العظمية. فقد انضم إلى الوفد الإسرائيلي في هذه الجولة المحامي يوئيل سينغر، الذي كان تولى، لتوه، منصب مستشار قانوني في وزارة الخارجية، بناء على توصية من يوسي بيلين، واعتماد من شمعون بيريس، وتزكية مباشرة من إسحق رابين، وذلك تمهيداً لإلحاقه بالوفد الإسرائيلي المفاوض، بعد أن دخلت المفاوضات في أوسلو عتبة طور جديد، وكي يكرس بمشاركته المباشرة هذه حضوراً غير مباشر لصاحب السلطة الأعلى والكلمة النهائية في الدولة



العبرية، إسحق رابين.

كان يوئيل سينغر، اللاعب الجديد على مسرح أوسلو، عقيداً سابقاً في الجيش الإسرائيلي، عضواً في وحدة محامين متخصصة بالقانون الدولي، شارك من وراء الستار في اتفاقية فك الاشتباك الأولى مع مصر في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ثم انخرط في مفاوضات كامب ديفيد حتى سنة ١٩٧٩. وعمل بعد ذلك مع إسحق رابين، حين كان هذا وزيراً للدفاع في حكومة إسحق شامير الائتلافية أواسط عقد الثمانينيات، الأمر الذي خلق بين الاثنين رابطة شخصية، ومعرفة حثيثة، وإعجاباً متبادلاً لم ينقطع فيما بعد، ولا سيما أنهما عسكريان من أصحاب ذهنية مصابة بداء الارتياب، تقدم الاعتبار الأمني بصورة مطلقة على غيره من الاعتبارات الأُخرى. وكان سينغر يوصف، قبل أن يترك خدمته في الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٨٨، بأنه محام لامع ذكي وموهوب، مغرم بالتفصيلات الدقيقة والصيغ القانونية الصارمة.

سافر إلى الولايات المتحدة آنذاك وانضم إلى مؤسسة قانونية شهيرة تعرف باسم «سايدلي آند أوستن» تقع في قلب العاصمة الأميركية واشنطن، حيث عمل من خلالها لعدة أعوام، حقق خلالها الشهرة والثروة وحياة جديدة مريحة، إلى أن اتصل به يوسي بيلين وعرض عليه، باسم شمعون بيريس، العودة مجدداً كي يصبح المستشار القانوني في وزارة الخارجية، التي كانت قيادتها العليا تتولى رسمياً إدارة المفاوضات في أوسلو.

لم تكن كل محطات السيرة الذاتية ليوئيل سينغر، ولا مقومات صفاته الشخصية، التي كانت محل تشخيص لدينا قبل أن نلتقيه في أوسلو - حيث تم إعلامنا بقدومه سلفاً - تبعث فينا مشاعر الارتياح إزاء هذا العضو الجديد في فريق مفاوضات صار يعرف بعضه البعض الآخر، ويدرك كل عضو فيه مفاتيح شخصيات الأعضاء المقابلين له. فقد بدا لنا سينغر كأنه رجل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أكثر من كونه رجل قانون محترفاً، بل رآه بعضنا كظل ثقيل لإسحق رابين السياسي، الذي لم يفقد بعد صفته كجنرال ورجل أمن لا يضاهى في هرم حكومي غير محارب. إذ أكدت لقاءاتنا الأولى مع هذا المحامي، الذي بدا لنا كمن خلع بزته العسكرية يوم أمس فقط، أنه رجل جاف، كولونيل محترس قليل المجاملات، مفاوض هجومي فظ، لا يمل من طرح الأسئلة والملاحظات المثيرة للسخط، وكأنه مدع عام يترافع أمام محكمة عسكرية إسرائيلية تستعد لإصدار أحكام قاسية بحق مواطن فلسطيني تم انتزاع الاعترافات منه تحت التعذيب الوحشي السائد في أقبية أجهزة الأمن الإسرائيلية.

على هذه الخلفية من المفاهيم والافتراضات والانطباعات المسبقة، تم عقد

الجلسة الأولى من جولة المفاوضات السادسة في ساعة متأخرة من ليلة يوم الأحد في ١٣/٦/١٩٩٣، امتدت حتى فجر اليوم التالي، وذلك في شقة من عمارة سكنية فاخرة، يعود بناؤها إلى القرن التاسع عشر؛ شقة تيري رود لارسن ومنى جول. انسحب صاحبا المنزل إلى غرفة أُخرى، بينما جلس الوفدان المتفاوضان وجهاً لوجه، وسط أجواء تشير إلى أننا مقبلون على مواجهة عاصفة، وخصوصاً عندما بدأ سينغر، بعد المداخلة القصيرة التي افتتح بها سافير الجلسة، يتحدث بنبرة صارمة، أكثر فيها من استخدام عبارات مثل: «كلفني رئيس الوزراء.. طلب مني إسحق رابين.. يرغب رئيس الحكومة الإسرائيلية.» وأضاف إلى ذلك القول إن أمامه أقل من يومين، وإن لديه قائمة طويلة من الأسئلة، الأمر الذي جعلني أقابل ذلك الموقف التفاوضي الهجومي بموقف يبدو كأنه يفتقر إلى المرونة، وذلك حين قلت له إننا لسنا في غرفة تحقيق، وبالتالي فإنني أرفض الإجابة سلفاً عما سيتم طرحه من أسئلة. فرد سينغر: «حسناً هذه أسئلة رئيس الحكومة الإسرائيلية، ولكم حرية الإجابة من عدمها، سأنقل له ذلك.»

كان هذا الرد هو ما كنت أرغب في سماعه أصلاً. فهو يعني، على نحو واضح لا يقبل التأويل، أن إسحق رابين منخرط في قناة أوسلو بشكل مباشر، وأن دائرة صنع القرار الإسرائيلي قد اكتملت الآن بصورة تامة، الأمر الذي جعلني أعمل على خفض حدة المجابهة الكلامية، وإضفاء بعض الاسترخاء على الأجواء المشحونة والمتوترة، قائلاً: «نحن لدينا أيضاً قائمة كبيرة من الاستفسارات.» فرد سينغر بتلهّف: «هيا إنني مستعد لكل استفسارات.»

بعد ذلك بدأ يوئيل سينغر طرح أسئلة كانت معدة سلفاً، ومصوغة بشكل دقيق، وموجهة لاستجلاء البعد الأمني خلف كل شاردة أو واردة، حتى لو تعلق السؤال بشؤون الصحة، أو الضمان الصحي، أو التربية، أو الخدمات البلدية، أو ما إلى ذلك. كما ركزت أسئلته كثيراً على سبر غور تصوراتنا لوضع المستوطنين والمستوطنات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال فترة الحكم الانتقالي المرحلي. وأخذتُ من جانبي في الإجابة عن هذه الأسئلة بهدوء وصبر وبضبط أعصاب إلى أبعد الحدود، على الرغم من كل ما كان يعتمل في صدري من مشاعر غضب وتوتر. وفعلاً، فقد أجبت عن كثير من هذه الأسئلة، بينما دونت ملاحظاتي على عدد آخر منها، ولا سيما ما كان يتطلب منها إجابات فنية دقيقة، واعداً العودة بهذه الإجابات في الجولة المقبلة.

استمرت جولة الأسئلة والأجوبة الطويلة والمضنية حتى الساعة الرابعة فجراً. ثم



عدنا لاستئناف الجلسات المقررة صبيحة اليوم التالي، في ذلك الكوخ الخشبي الواقع في قلب هولمن كولين بارك المطل على العاصمة النرويجية، الذي كان شهد الجولتين السابقتين. ومما يذكر أن لحظات توتر قصيرة شهدها ذلك الصباح، لم تنجم عن سير المفاوضات وإنما عن الأجواء المحيطة بهذه العملية السرية.

فقد حضر إلى الكوخ نائب وزير الخارجية النرويجي، جان إيغلاند، العائد لتوه من جولة رافق فيها وزير الخارجية جوهان يورغن هولست، قادتهما إلى الشرق الأوسط وأميركا والبلقان، حيث حمل إيغلاند معه خبراً منقولاً عن وكالة الصحافة الفرنسية، فحواه أن محادثات سرية تجري في النرويج بين إسرائيل ومنظمة التحرير، رتبها دنيس روس، المبعوث الأميركي إلى عملية السلام، الأمر الذي دب الرعب في صفوف الوفد الإسرائيلي، في حين تعاملنا نحن مع هذا الخبر بلا اهتمام، إلى الحد الذي طلبت فيه من إيغلاند عدم إيلاء هذه المعلومة أي أهمية، بل طالبته بعدم عرضها على أعضاء الوفدين، كي لا تصاب الجلسة المتوترة بمزيد من التوتر. وكان من حسن الحظ أن هذا الخبر لم يتكرر، ولم يتم البناء عليه في الأيام التالية، وأصبح نسياً منسياً فيما بعد.

وعاد تدفق الأسئلة التي كانت بمثابة امتحان نفسي للوفد الفلسطيني المفاوض، واختبار سياسي أمني لمنظمة التحرير الفلسطينية، يعقده إسحق رابين بنفسه، عبر يوئيل سينغر المكلف رفع تقرير مباشر إلى رئيس حكومته الراغب في استجلاء كل ما في جعبة منظمة التحرير من أفكار وتصورات واستعدادات عملية للتوصل إلى اتفاق، ومواجهة متطلبات المرحلة التالية على مثل هذا الاتفاق. وقد زاد في صعوبة الوضع أن سينغر، الذي كان اطلع على وثيقة سارسبورغ وأنعم النظر فيها، أصدر حكماً سلبياً ضد هذه الوثيقة، وعبّر عن وجهة نظره تلك أمام إسحق رابين وشمعون بيريس وغيرهما من الحلقة الإسرائيلية الضيقة، المعنية بأمر مفاوضات أوسلو، الأمر الذي جعلني أتجنب ذلك النوع من المواجهات الوحشية السابقة، وأن أحول دون حدوث أزمة مفاجئة تهدد بانهيار العملية، وأن أظهر بدل ذلك كله صبراً بلا حدود، وعزماً لا ينثني على ضرورة النجاح في هذا الامتحان، واستيعاب ذلك الهجوم الضاري بالطريقة التي يطلق عليها العسكريون اسم «الاقتراب غير المباشر» من خطوط النار المشتعلة.

وحين عدنا من تلك الجولة المضنية إلى تونس، كنا تركنا وراء ظهورنا مشاعر الغضب والغيظ التي أثارها يوئيل سينغر، مركزين في تقويمنا المرفوع إلى القيادة العليا على عنصر شديد الأهمية تحقق عبر تلك الجولة، ونعني به انضمام إسحق رابين إلى القافلة، وإمساكه بدفة مركب مفاوضات قناة أوسلو، الأمر الذي أنهى كل

ما كان تبقى لدينا من شكوك في شأن موقف رئيس الحكومة الإسرائيلية من هذه العملية السرية.

وفعلاً، فقد التقط الأخ أبو عمار مباشرة، ومعه الأخ أبو مازن، المغزى العميق والمهم لهذا العنصر. إذ عبرا عن ارتياحهما إلى هذا التطور، واستنتجا أن هذه القناة التفاوضية دخلت المرحلة الأكثر جدية، وأنها أصبحت مؤهلة أكثر من ذي قبل للوصول بنا إلى اتفاق، وذلك بعد أن أصبح رابين منخرطاً فيها كلياً، وهو ما جعلنا ندرس معاً عدداً من الأسئلة التي حملتها معي من أوسلو، وأن نقلّب مختلف جوانبها، حيث شارك الأخ أبو عمار بنفسه، مشاركة تفصيلية، في وضع الإجابات التي من المقرر أن نعود بها إلى الجولة التالية.

## ملخص توصيات وانطباعات
## الوفد المفاوض المقدم إلى القيادة العليا

فيما يلي ملخص الانطباعات والتوصيات التي قدمها وفدنا إلى القيادة في تونس، بشأن مجمل ما جرى في هذه الجولة التي استغرقت مدة تبلغ نحو اثنتي عشرة ساعة وأكثر، على مدى يومين متواصلين:

١ - لقد كان من الواضح تماماً، وكما تم التأكيد من قبل، أن المندوب الرابع يوئيل سينغر هو مندوب شخصي مكلف من رابين شخصياً، وأن الأسئلة التي يحملها هي أسئلة معدة من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية نفسه.

والمذكور هو المستشار القانوني وعضو وفدهم لفك الاشتباك الأول والثاني مع المصريين، وفك الاشتباك مع السوريين. كما أنه المستشار القانوني ومن فريق كامب ديفيد، ومن فريق طابا أيضاً. عمل مدة خمس سنوات مع بيريس في وزارة الدفاع ولمدة أكثر مع رابين جنباً إلى جنب - ترك الحكومة منذ أربع سنوات ويقيم في نيويورك. نعتقد أنه مكلف بمتابعة القضايا التي تقوم بالإعداد لها بعض المؤسسات الأكاديمية الأميركية لأغراض هذه العملية، مثل جامعة هارفرد، المؤسسة العلمية الأميركية للاقتصاد والأمن.

- سيعين خلال عشرين يوماً مستشاراً قانونياً لوزير الخارجية.
- يعتبر من أقرب الناس إلى رابين، وله كلمة مسموعة لديه.
- يقال، ولكن من غير المؤكد، إنه سيكون من ضمن الفريق المفاوض في واشنطن لاحقاً، إن لم يكن بديلاً لرئيسه الحالي إلياكيم روبنشتاين.
- شارك في وفدهم، بالإضافة إلى سينغر، الأعضاء الثلاثة السابقون، واعتبروا



أن هذه الإضافة الجديدة هي مشاركة كاملة لمركز صنع القرار في هذه القناة.

٢ - تقييمهم - أي تقييم رابين - للاتفاقية، أن بناءها جيد وهيكلها ممتاز، وأنها شاملة، وهي إنجاز جيد، ولكن ألوانها غير واضحة تماماً، أي أن النصوص لا تعكس حقيقة المضمون للمرحلة الانتقالية، ولذلك فإن المفهوم المتعلق بالتطبيق غير واضح، وبالتالي فإن الاتفاقية تحتاج إمّا إلى تعديلات، أو إلى مذكرة تفسيرية كما هي العادة مع جميع اتفاقيات (إعلان المبادئ)، وأنها سوف توقع بين المنظمة وحكومتهم.

ولذلك فالحوار دار طيلة المدة حول المفهوم لكل بند من البنود، وكيفية تطبيقه. من هنا كان لديهم عدد كبير من الأسئلة والاستفسارات، تحمّلنا الكثير من الصبر وضغط الأعصاب للإجابة عليها في إطار ثوابت موقفنا.

٣ - شكلت إجابتنا وتوضيحاتنا قناعة إضافية لهم بجدية مواقفنا وتوجهاتنا، وبأننا نتطلع إلى التدرج في التنفيذ ومرحلة الوصول إلى الهدف، حيث لديهم الانطباع بأن الاتفاقية تعكس فهماً مختلفاً، سيما بعد المناقشة المطولة للمفاهيم والعبارات والمعاني الواردة في الاتفاق الأولي الذي تم التوصل إليه.

٤ - يتطلعون إلى إطار أشمل في نطاق عملية المصالحة وذلك من خلال اتفاق مع المنظمة. والقضايا التي طرحت تحدد مطالب من جانب واحد (من جانبهم). من الممكن أن يتم توسيع هذا الإطار بتحديد واسع لمطالبنا، لإحداث التوازن في مثل هذا الإطار، بما يشمل:

- الاعتراف المتبادل - بالشعبين والكيانين.
- القضايا المرحلية: - القدس - الاستيطان - اللاجئون - الكيانية (الدولة) - الأمن والتعاون وغيرها.

٥ - المخاوف لديهم من أن سياسة المنظمة ما زالت قائمة، وإن خففت منها قرارات المجالس الوطنية وبعض تصريحات الأخ أبو عمار، فما زالت قضية الاعتراف - الميثاق - التحالفات الفلسطينية، تشكل مخاوف لديهم. وهذه أسباب طلبهم توقيع الاتفاق مع المنظمة.

٦ - من الواضح أنهم بحاجة إلى تقدم في واشنطن، وأن عدم التقدم يشكل لهم إحراجاً أمام الحزب الحاكم والرأي العام وحتى في الحكومة. من المفترض الحذر في تقديم إشارات نحو التقدم دون حساب دقيق.

مطالبتهم بالبيان المشترك قد تكون فخاً، ولكن بالإمكان تقديم الإشارات.

٧ - أكدوا لنا جميعاً أنهم لا يرغبون إلاّ في هذه القناة فقط. وجميع ما يتم على جوانبها وأطرافها (كما يقولون) ليس إلاّ مبادرات من أشخاص يبحثون عن دور لهم. كما أكدوا أن الحال شبيه بما يتم من طرفنا، فنحن نتلقى رسائل وطلبات مباشرة وبالواسطة لمثل ذلك.

المهم: إن الذي يجري هنا ليس لقاءات عابرة، وإنما هو حديث رسمي بمحاضر

ووفود مفوضة بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية، ويعتبرون أن هذا هو الحدث التاريخي المهم.

٨ - بدأت هذه القناة لديهم تتبلور كقناة رئيسية وأساسية داعمة ورافدة - وحتى موجهة مطبخاً للقناة الرسمية في واشنطن - ولكنهم يخشون من طغيان هذه القناة على قناة واشنطن، التي ستصبح والحالة هذه دون معنى، فتحدث ردود فعل لدى الراعي من جهة، ولدى أعضاء الوفود العربية من الجهة الأُخرى. ولذلك فإنهم يرون ضرورة إعطاء هذه القناة الوقت الكافي لصياغة وإخراج وتقديم وجباتها بشكل مدروس ومنظم ودقيق، لتشكل أداة دفع للقناة العلنية.

٩ - الواضح أن جميع محاضر الاجتماعات، وجميع مسودات الاتفاق، إضافة إلى الانطباعات، قد تمت دراستها لديهم بكل دقة، ومن جميع جوانبها، وبكل التفصيلات والسيناريوهات، على مدار الفترة الفاصلة بين الجولة السابقة وهذه الجولة، وفي حوارات أخذت شكل Brainstorming Simulation Game، مع التدقيق في النصوص والفواصل، وصولاً إلى شكل التطبيق على الأرض، إمكانياته، صعوبته، المعيقات، ومطابقته لاستراتيجياتهم المرحلية وبعيدة المدى.

وأعتقد أن متخصصين في كل المجالات المطروحة قد شاركوا في هذه اللقاءات والحوارات - من الإدارة المدنية - وزارة الدفاع - البنك المركزي والمالية - الاقتصاد والتجارة - الخارجية - مكتب رئيس الوزراء. وأعتقد أيضاً أن خلاصة هذه الحوارات قد تمت صياغتها لحوار أضيق مع رابين - بيريس - بيلين - والمشاركين الآخرين.

وانطباعي هذا يأتي من:

طيلة الفترة الماضية كان راعي هذه القناة (النرويجي) يبلغنا، يومياً، أن الإسرائيليين في اجتماعات دائمة حتى في أيام العطل.

الأسئلة والاستفسارات استهدفت:

- المبادئ والمرجعية.
- نطاق الولاية والتصورات.
- الاقتصاد والضرائب والجمارك.
- التعاون الاقتصادي.
- الأمن بفروعه الداخلي والعام والخارجي.
- الإدارة المدنية وتركيبتها.

إضافة إلى ذلك هناك التصورات الخاصة بمراحل التطبيق لهذا الاتفاق، الذي يشتمل بشكل متدرج على:

- إعلان المبادئ (والتوقيع عليه).
- نقل السلطة في بعض المجالات.
- الانسحاب من غزة/ أريحا (شكلها).



- الانتشار خارج المدن المأهولة بالسكان.
- الانتخابات.
- الحكومة/ المجلس - تشكيلهما.
- نقل باقي السلطات.
- مفاوضات المرحلة النهائية.

هذا التدرج في عملية التطبيق، ومقارنته بالإعلان، الاتفاق والأسئلة والاستفسارات حول الفهم والمفهوم، لم يأت من خبير قانوني ولا من سياسي فقط، وإنما من خلال حوارات شارك فيها، حسب تقديري وانطباعي، متخصصون من جميع المجالات التي أشرت إليها سابقاً، إضافة إلى صنّاع القرار، وربما بعض أعضاء وفد واشنطن. ولذلك جاءت جميع أسئلتهم مكتوبة، وكانوا يعودون إلى الأوراق في حواراتهم.

أسوق ذلك لأتساءل: ألا تستحق مثل هذه الوثيقة هذا القدر من الحوار لدينا، للوقوف على المفاهيم والصياغات، وتصورات التطبيق العملي، وكيفية الربط بين المراحل، بحيث لا تكون هناك مرحلة جامدة، وإنما مرحلة متحركة متدرجة إلى وضع نهائي هو الذي نتطلع إليه؟؟ يقتضي ذلك عدم التأخير في إجراء ذلك الحوار وتحديد الأسئلة والاستفسارات، والإجابات والتصورات لما نريد، بشكل واضح ومحدد.

١٠ - لغتهم عن القيادة الفلسطينية والمنظمة تختلف عما هي في السابق، فهي إيجابية، وتستشهد ببعض المواقف والتصريحات الإيجابية للأخ أبو عمار مثلاً.

١١ - هناك مخاوف لدى راعي هذه القناة، وحتى للبعض من الجانب الإسرائيلي، بأن التسريبات ربما تكون من بعض كوادر الإدارة الأميركية، الذين ينظرون لهذه القناة بأنها همّشت جهدهم الذي مضى عليه عامان دون نتائج، وتتوجه أعينهم إلى إدوارد دجيريجيان* وبعض الذين سيغادرون الإدارة قبل نهاية هذا العام، أو إلى بعض الذين يأخذون الموقف الليكودي في تلك الإدارة.

١٢ - يرى سينغر أنه بعد قراءة دقيقة، خلال الأسبوعين الماضيين، لكل ما دار وقدّم في واشنطن من حوارات وأوراق، أوصله إلى الإحباط التام - بأنه لن يتم شيء إطلاقاً - وأن الذي تم في الحوار مع المصريين سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٢ أهم بكثير من الذي تحقق حتى الآن. أي أن هذا هو بمثابة انتقاد لأسلوب التفاوض في واشنطن.

١٣ - من الواضح أن قضية غزة/ أريحا قد أحدثت لديهم بعض الارتباك. أمّا حول الإعلان الذي هو الوثيقة الأشمل، فهم راغبون بالخروج من غزة - ولكنهم لن

---

* إدوارد دجيريجيان: مساعد وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر، وكان متابعاً لتطورات الشرق الأوسط.

يخرجوا لوحدهم، وإنما ضمن اتفاق يحاولون أن يحصلوا منه على أنسب الشروط في مجالي الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

هذه قضية يجب دراستها بدقة مع مجموعة من السيناريوهات والمقترحات العملية في جميع المجالات، حيث أثارت هذه القضية أسئلة كثيرة موجودة في المحضر المرفق مثل:

- كيف سيتم التوفيق والانسجام بين سلطات محدودة، ستُعطى بعد توقيع الإعلان في الضفة، وبين سلطات أشمل ستعطى في غزة؟؟
- هل ستكون العلاقة بين غزة والضفة علاقة مركزية أم لامركزية؟؟

ولذلك افتتحت النقاشات بالمادة (٥) من الاتفاق، أي المجالات التي سيتم نقلها فوراً بعد التوقيع على إعلان المبادئ. التعليم مثلاً، الصحة، الضرائب، إلخ.

حول بنود الاتفاق:

**المادة (١):**

هل الحكومة والمجلس - جسم واحد أم جسمان؟؟

**المادة (٢):**

أ) الإشراف الدولي على الانتخابات - مقترحهم:

إشراف متفق عليه ومراقبون دوليون؟

ب) المدة الفاصلة بين الإعلان والانتخابات ستة إلى تسعة أشهر؟

ج) الملحق - القدس والنازحون - هل يتم وضعه قبل الانتخابات أم بعدها؟؟

**المادة (٣):**

لا أسئلة.

**المادة (٤):**

النطاق: وهذه المادة هي التي تريد تفسيراً ووضوحاً.

أ - المستوطنات، القدس، المعسكرات، الأمن والجيش؟؟

ب - إيراد بند اللاجئين - هل هو في المفاوضات الثنائية أم المتعددة؟؟

**المادة (٥):**

- لمجالات بعد الإعلان، كيف سيتم تسلمها من الإدارة المدنية - هل لشخص سياسي أو فني مهني؟؟ وهل سيتم تغيير هياكلها؟
- غزة بعد الانسحاب؟؟
- كيف ستتم إدارة المجالات بعد تشكيل الحكومة والانتخابات؟؟

**المادة (٦):**

لجان الأرض والمياه:

- لماذا استثنيت في مادة خاصة؟؟



- هل سينطبق عليها ما في المادة (٥) لجهة الاستلام من الإدارة المدنية؟؟

**المادة (٧):**

الأمن:

- ما هو مفهوم الأمن الداخلي والأمن العام؟؟
- لمن الأمن الخارجي في المرحلة الانتقالية؟؟
- ما هي ولاية الأمن الفلسطيني ونطاقها، وما هي حدود الأمن الإسرائيلي؟؟

**المادة (٨):**

سلطات الأرض، المياه، الكهرباء، ميناء غزة، إلخ:

- هل هي جزء من المجلس الانتقالي؟؟
- هل ستنقل الإدارة الموجودة في الإدارة المدنية لهذه السلطات؟

**المادة (٩):**

لجان الارتباط:

- هل تشمل هذه اللجان لجان التعاون الاقتصادي في الملحق؟؟
- ملاحظة: طبعاً (لا) وذلك لخطورة أن تتحول لجان الارتباط إلى هيكلية كبيرة.
- كيف سيتم التعامل مع القضايا الخلافية قبل قيام الحكومة؟؟

**المادة (١٠):**

لجان الارتباط الرباعي (فلسطين - إسرائيل - مصر - الأردن):

- هل ترون آلية ارتباط متواصلة ومستمرة؟؟
- ما هي الموضوعات التي تدخل في إطار المتابعة مع الأردن ومصر؟؟
- هل ترون دوراً آخر للأردن خلاف ذلك؟؟
- عند الوصول إلى الاتفاق، من سيوقع في واشنطن، الوفد الفلسطيني والإسرائيلي، أم الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك وإسرائيل؟؟

**المادة (١١):**

حول إعادة الانتشار - غزة/ أريحا:

- تأكيدهم أن إعادة الانتشار في المرحلة الانتقالية قضية لا يمكن أن تخضع للاتفاق، فهي قرار إسرائيلي يتم الإشعار فيه والتشاور حوله، وليس للاتفاق؟؟
- افترضتم الانسحاب من أريحا؟ ماذا سيكون وضعها، وما هو مفهومكم؟؟
- ماذا سيحدث في الفترة الفاصلة بين الانسحاب من غزة/ أريحا والانتخابات؟؟ كيف سيكون وضع غزة تحديداً؟؟ هل هي دولة ذات سيادة أم حكم ذاتي؟؟ من سيكون مسؤولاً عن الأمن الخارجي فيها؟؟ ما هو دور المصريين في المشاركة الأمنية؟؟
- هل ترون ضرورة لتوقيع اتفاق بين المنظمة وإسرائيل، ليشمل ترتيبات متفقاً

عليها حول الأمن في غزة؟؟

● هل يمكنكم الالتزام بجمع السلاح في غزة والضفة؟
● هل يمكنكم الدعوة لوقف الانتفاضة بعد توقيع الإعلان؟؟
● هل تستطيعون أن تلتزموا، أمامنا، كما التزمتم أمام الولايات المتحدة، بالاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب؟؟
● هل تستطيعون أن تلتزموا بتعديل الميثاق؟
● هل ترون فائدة من اتفاق معنا يشير لهذه التعهدات؟

تفسيرهم للوثائق المطلوبة:

– الاتفاق على المبادئ.
– اتفاق بين المنظمة وإسرائيل في إطار المصالحة التاريخية الأكبر باعتراف الشعبين بعضهما، واعتبارهم لهذه الوثيقة أهم من الإعلان.

● من هي القيادات التي ستعود؟؟ أين سيقيم القادة؟؟
● ما هو دورهم؟ متى سيعودون؟؟ هل سيعودون قبل الانتخابات؟ هل سيشاركون فيها كمرشحين أو كناخبين أو الاثنين معاً؟؟
● هل سيعودون إلى أريحا؟؟
● من سيدير غزة في الفترة بين الانسحاب والانتخابات؟؟
● هل بالإمكان نقل السلطة في غزة بوتيرة أسرع من الضفة؟؟
● ما هي إمكانية توقيع اتفاق أمني بين المنظمة وإسرائيل حول الأمن في غزة؟
● المسؤولون عن المجالات التي سيتم نقلها يوم توقيع الإعلان، أين سيقيمون، هل في القدس أم في أريحا؟ ذلك سيخلق مشكلة كبيرة جداً إذا كان في القدس.
● عودة أبو عمار، هذه قضية سياسية وبحاجة إلى اتفاق مسبق مع المنظمة.
● بعد انسحاب الإدارة المدنية من غزة من سيتولى قيادة الأجهزة؟
● ربما تكون بحاجة إلى اتفاقية Interim - Interim.

هل تريدون الاتفاق على الانتخابات قبل مضي الفترة المحددة؟؟ وهل ستتم بعد الانسحاب من غزة؟؟ وإذا لم تكونوا جاهزين، هل ستتم بالتعيين بدل الانتخابات؟؟

● من المستحيل أن ينطبق عمل القوات المتعددة الجنسيات على أريحا؟ وصعوبتها أيضاً في غزة (هكذا).
● لا يرون إمكانية لإقامة وصاية دولية.
● عودة القياديين، إذا كانت ستعزز الأمن فستنظر فيها إسرائيل بشكل إيجابي.
● ماذا سيكون وضع أريحا وبماذا ستختلف عن نابلس؟؟

**المادة (١٢):**

اتفاقية المرحلة الانتقالية:

● هل سيتم الاتفاق عليها قبل الانتخابات؟؟



**المادة (١٣):**

التحكيم:

● هل سيقتصر التحكيم على قضايا المرحلة الانتقالية؟؟
● اقترحوا علينا أن تستبدل كلمة التحكيم، بكلمة تسوية النزاعات – Dispute Settlement

**الملحق**: الانتخابات:

● هل ما زلتم مصرين على التوصل إلى اتفاق حولها بالتزامن مع إعلان المبادئ؟
● ماذا سيحدث مع الأشخاص المسجلين في حزيران [يونيو] سنة ١٩٦٧ (النازحون) إذا طلبوا جميعاً العودة للمشاركة في الانتخابات، وعرضتم ذلك على التحكيم؟؟ هذه مشكلة كبيرة.

التعاون الاقتصادي، الإقليمي (الوثيقتان الملحقتان):

● سيعلن عنهما بعد إعلان المبادئ.

قضايا أُخرى:

● هل ترون هناك إمكانية لآلية تستخدم فيما بعد، لشرح مضمون ونصوص هذا الاتفاق للأميركيين؟؟
● قالوا لنا إنه عند عودتهم إلى رابين وبيريس فإنهم يتوقعون أحد الاحتمالات التالية:
● القبول بالاتفاقية كما هي.
● إجراء تغيير في الصياغة.
● أو حل وسط بين الاثنين.
● قالوا لنا إنه إذا جرت تغييرات، فستقبلون جزءاً وترفضون آخر، وهنا تتعقد الأمور – ربما نلجأ إلى نصوص أكثر غموضاً، أو اتفاق تفسيري (مذكرة تفسيرية سرية) وحدث هذا مع مصر:

Secret agreed understanding on agreed interpretation

● حيث هناك اتفاقات معلّقة وسرية،
● وهناك طريقة بتبادل الرسائل،
● وهناك طريقة بتوجيه رسائل إلى طرف ثالث، أميركا مثلاً، فإذا وصلنا إلى مذكرات تفاهم أو مذكرة تفسيرية – هل تقبلون أن تقدم للأميركيين؟ وهل ستقدم لوفدكم في واشنطن؟ فهم ليسوا دمى متحركة.
● هل تستطيعون إقناع وفدكم في واشنطن ببيان مشترك؟؟
● آلية اتخاذ القرار عندنا حسب تجربتي (سينغر) تحتاج إلى وقت، إننا ندرك أهمية عامل الزمن، لكن المستقبل أهم بكثير.
● نعم، الكرة الآن في ملعبنا (قالوا ذلك).

يجب مناقشة هذه المسائل والأسئلة جميعها وتوثيق الإجابات كلها. كما يجب وضع تصور دقيق للتدرج الذي طرحته دون إعداد مسبق في وضوح لآليته:

١. إعلان المبادئ.
٢. نقل جزئي للسلطات.
٣. الانسحاب من غزة.
٤. الانسحاب من أريحا.
٥. ترتيبات أمنية.
٦. عودة قيادات.
٧. تدريب على الأمن.
٨. الانتخابات ونظامها.
٩. المجلس الانتقالي.
١٠. نقل كامل للسلطات.
١١. تطبيق اتفاقية المرحلة الانتقالية وتشكيل الحكومة.
١٢. المرحلة النهائية.

مع مراعاة كل ما لهذه الخطوات التدريجية من متطلبات تتمثل في الإعداد والدراسة والتحضيرات في كافة المجالات.

**الخلاصة**: ملاحظاتهم وتساؤلاتهم بحاجة إلى دراسة ومناقشة معمقة.

- الأفكار الجديدة التي طرحت تحتاج إلى دراسة.
- الاتفاق مع المنظمة يحتاج إلى تدقيق ليوضع في جانب ما يطلبونه منا، وفي الجانب الآخر ماذا نريد نحن بالمقابل، وذلك ليبدأ التفاوض على مثل هذا الاتفاق.
- دراسة للمذكرة التفسيرية المطلوبة، ووضع خطوط لكل سؤال على ضوء إجاباتنا، وإذا كانت الإجابات تحتاج إلى مراجعة للتدقيق فيها، فيجب إبلاغهم بذلك.
- دراسة ماذا نريد من مفاوضات واشنطن في هذه الجولة، وإمكانية إصدار بيان، تصريح، إشارة إلى أن تقدماً ما قد حصل، وتحديد ذلك مع منهج المفاوضات الذي سيجري.
- مثلاً: الاتفاق على المادة الأولى - المرجعية.
- الاتفاق على إعادة الانتشار - غزة/ أريحا.

* * *

لعل من المهم هنا، وفي هذا السياق، إلقاء بعض الضوء على الجهود الدبلوماسية النرويجية التي سبقت ورافقت مفاوضات الجولة السادسة هذه، إذ توضح هذه الجهود مدى الزخم الذي أخذت قناة أوسلو في اكتسابه في إبان هذه المرحلة من عمر المفاوضات السرية. فقد قام وزير الخارجية النرويجي الجديد جوهان يورغن



هولست، الذي كان قرر الانخراط بنفسه في إطار هذه العملية، وعدم الاكتفاء بمراقبتها ودعمها عن بعد، كما كان عليه الحال في عهد وزير الخارجية النرويجي السابق، بجولة واسعة شملت الشرق الأوسط والبلقان والولايات المتحدة الأميركية. وفي حين كانت زيارته للبوسنة والهرسك ذات جدول اهتمام منصب على تطورات الأزمة الدامية في ما تبقى من يوغسلافيا، كانت زياراته لدول الشرق الأوسط والولايات المتحدة مكرسة، أساساً، لفتح آفاق أوسع أمام المفاوضات الجارية بضيافة الحكومة النرويجية ورعايتها.

فعشية بدء أعمال الجولة السادسة غادر وزير الخارجية النرويجي، الذي لم يكن قد مضى على توليه هذا المنصب سوى شهر واحد، بلده إلى الشرق الأوسط، فزار تونس والتقى الأخ ياسر عرفات، وتسلم منه رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر. كما زار إسرائيل والتقى فيها وزير الخارجية شمعون بيريس ورئيس الحكومة إسحق رابين، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين. بعد ذلك وصل هولست إلى واشنطن لإطلاع وزير الخارجية كريستوفر على المدى الذي كانت قناة أوسلو بلغته في ذلك الوقت، ولطمأنة الدولة العظمى الوحيدة إلى أن النرويج لن تتجاوز بأي حال من الأحوال عتبة الدور الأميركي، الذي لا غنى عنه لإنجاح عملية سلام في الشرق الأوسط.

وبعد انتهاء أعمال الجولة التفاوضية السادسة، التقى وفدنا وزير الخارجية النرويجي في ١٦/٦/١٩٩٣، حيث عرضنا أمامه ما تم في هذه الجولة، وأبدينا مخاوفنا من الصعوبات الجديدة الناجمة عن انخراط إسحق رابين مباشرة، عبر يوئيل سينغر، في المفاوضات. كما أكدنا له أهمية عامل الزمن للإسراع في إقرار الاتفاق، الذي كنا توصلنا إليه عبر ما صار يعرف باسم وثيقة سارسبورغ. وفي المقابل، عرض الوزير هولست أمامنا نتائج جولته في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، موضحاً أنه تبادل مع وزير الخارجية الأميركي حديثاً مركزاً بشأن مفاوضات أوسلو السرية، وسلمه رسالة كان حمّله إياها الأخ ياسر عرفات إلى وارن كريستوفر، الذي تقبل هذه الرسالة بسرور، وخصوصاً أنها تضمنت تأكيداً فلسطينياً أن قناة أوسلو ليست بديلاً من قناة واشنطن، التي تقع في بؤرة اهتمام الدبلوماسية الأميركية آنذاك.

بل إن كريستوفر أبدى دعمه وارتياحه إلى قناة أوسلو وطالب باستمرارها، باعتبارها قناة داعمة، أو قُل كمطبخ لقناة واشنطن العلنية.

وقد حدثنا الوزير هولست مطولاً عن لقاءاته مع المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم قادة المعارضة. ففي لقائه رئيس الدولة الذي لم يكن على علم بما يجري في

أوسلو، أكد حاييم وايزمن أن الحل الصحيح يجب أن يجري مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن أقصر الطرق إلى ذلك يتمثل في لقاء ياسر عرفات. أمّا القيادة العليا الإسرائيلية للمفاوضات (رابين وبيريس وبيلين) فقد أخبرنا الوزير هولست أنه تحدث مع كل منهم على انفراد، وأن رابين شخصياً على اطلاع كامل، ويتابع بدقة ما يجري عبر هذه القناة، ويتلقى تقارير منتظمة عنها. وذكر لنا هولست أيضاً أن رابين طلب منه، خلال محادثات رسمية، دراسة إمكان قيام النرويج بعملية وساطة لإجراء مفاوضات مع سورية. وبين مسائل كثيرة تحدث فيها رابين مع هولست، تطرق رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى الدور الأوروبي، وحمل عليه بشدة، معوّلاً على الدور الأميركي فقط، وحمل على حركة «حماس» والتيارات الدينية، ووعد بتخفيف وجود الجيش في الأراضي المحتلة، واستبداله بوحدات من حرس الحدود. وكان لافتاً بالنسبة إلينا تقويم هولست لزعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك، إذ قدم الوزير النرويجي تشخيصاً دقيقاً لبنيامين نتنياهو، قال فيه إنه رجل غريب الأطوار، متعجرف وغير واقعي، وخصوصاً أنه تحدث عن الأرض المحتلة كأرض إسرائيل، وأنه لن يسمح بإقامة ما هو أكثر من حكم ذاتي للسكان؛ أي أنه لن يسمح بإقامة دولة فلسطينية. كما تحدث نتنياهو عن الجولان بالعقلية نفسها، مؤكداً أن رابين وحكومته لن يتمكنا من اتخاذ قرار بالانسحاب منها. وحدثنا هولست عن لقائه في فيينا كلاً من عمرو موسى وزير الخارجية المصري الذي أشاد بجهود النرويج ودورها الحيوي في عملية السلام، وفاروق الشرع وزير الخارجية السوري الذي رفض عرضاً نرويجياً بإقامة قناة تفاوضية أُخرى مساعدة، قائلاً: لدينا وفد رسمي في واشنطن يتفاوض مع الإسرائيليين وجهاً لوجه، ويتلقى تعليماته اليومية مني ومن الرئيس حافظ الأسد.

كما التقى هولست مرة أُخرى في فيينا شمعون بيريس، الذي طالب بتقديم شيء متفق عليه في إطار مفاوضات واشنطن، من أجل إعطاء صدقية لفعالية قناة أوسلو، ومن أجل إرضاء الأميركيين وبقية وفود المفاوضات الثنائية.

ما أود قوله، عبر هذا العرض الموجز لجولة وزير الخارجية النرويجي جوهان يورغن هولست، وذلك وفق ما عرضه هولست من نتائج وتقويمات لحصيلة الجولة والأشخاص الذين التقاهم خلالها، هو أن قناة أوسلو أصبحت منذ ذلك الوقت قناة المفاوضات الرئيسية، التي يعلق عليها الفلسطينيون والإسرائيليون والأميركيون جل آمالهم، في حين أصبحت قناة واشنطن العلنية بمثابة ستار كثيف يحجب الأبصار عما يجري في أوسلو، وذلك بموافقة جميع الأطراف واتفاقهم على منح القناة السرية الاهتمام الذي تستحقه، وخصوصاً بعد أن بدت هذه القناة واعدة أكثر من ذي قبل،



وباتت أداة معتمدة رسمياً من جانب سائر الأطراف، للوصول إلى اتفاق بدأت خطوطه الأساسية تتضح شيئاً فشيئاً مع كل جولة مفاوضات إضافية. وليس أدل على ذلك مما نقله لنا وزير الخارجية النرويجي في اجتماعنا معه، غداة انتهاء أعمال الجولة السادسة في أوسلو، من تأكيدات أميركية وإسرائيلية واضحة بأن الجهود منصبة الآن على قناة أوسلو، وليس على المفاوضات المتعثرة في واشنطن.

وثمة أيضاً ما أود قوله عن نتائج هذه الجولة التفاوضية، التي تميزت بانضمام يوئيل سينغر إلى الوفد الإسرائيلي، وهو أن المفاوضات بدأت بالانتقال إلى الجانب العملي، ولا سيما المسائل المتعلقة بنقل السلطات، الأمر الذي أدخل العملية التفاوضية مساراً زاخراً بالتفصيلات، ووضعنا على عتبة عملية صوغ قانونية نهائية لما تم التفاوض بشأنه في سائر الجولات السابقة، وذلك على الرغم من أن وقتاً طويلاً من هذه الجولة تم استهلاكه في الحديث عن المفاهيم، وكيفية تطبيق بنود الاتفاق، وما إلى ذلك من أسئلة أظهرت الاهتمام الإسرائيلي المركّز بالأبعاد الأمنية لتطبيقات كل بند من البنود، وأظهرت، في الوقت ذاته، أن لدى إسرائيل مفاهيم مختلفة عما لدينا من مفاهيم متصلة بجسم السلطة، ونقل الصلاحيات، وإعادة الانتشار، والانتخابات، وغيرها من المسائل التي تم البحث فيها خلال الجولات السابقة، الأمر الذي يمكن اعتباره بمثابة متغير مهم ناجم عن دخول إسحق رابين حلبة المفاوضات عبر يوئيل سينغر.

غير أن أهم ما شهدته هذه الجولة التي استغرقت أغلب ساعات يومي ١٣ و١٤/٦/١٩٩٣، قد تمثل فيما طرحه يوئيل سينغر بشأن مسألة المصالحة التاريخية والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد بدت حكومة إسحق رابين كأنها تخشى أن تكون قدمت الكثير من الأوراق التفاوضية الممسكة بها بقوة منذ زمن طويل، وأنها توشك أن «تتنازل» عن تلك الأوراق لدى توقيع اتفاق إعلان المبادئ، من دون أن تكون حصلت من الجانب الفلسطيني على أي شيء سوى عدد لا يستهان به من التعهدات والوعود، الأمر الذي بدأت تطرح معه مسألة الاعتراف المتبادل في وقت مبكر، وقبل الانتهاء من إعداد الاتفاق. وعليّ هنا أن أعترف بأنني كنت ضد مسألة الاعتراف المتبادل، وأنني قاومت هذه الفكرة بشدة، إلى أن أُرغمت على التفاوض بشأنها في وقت لاحق، في إطار مفاوضات جرت في باريس خلال أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛ أي بعد توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى، وعشية الاحتفال بتوقيع هذا الاتفاق رسمياً في حديقة البيت الأبيض بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣. وهو فصل سنأتي إلى ذكره فيما بعد.

# الفصل التاسع

# التمهيدات والاستكشافات

## التمهيدات

أوضحت لنا جولة المفاوضات السادسة أن منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تجاوزتا مرحلة الوقوف على شاطئ البحر، وأنهما عبرتا معاً الحدود الفاصلة بين الرمل والماء، مسافة تسمح لهما بالعوم فوق سطح لجة عميقة. أي أنهما انخرطتا فيما يشبه تمريناً على السباحة ضد تيار عارم من الأمواج العاتية، يدفع بهما حيناً إلى الوراء نحو الشاطئ الهادئ، ويسحبهما حيناً آخر إلى أعالي البحر الهائج، ولا سيما بعد أن دخلت المفاوضات إلى قلب المسائل الجوهرية، ومنها إلى قلب التفصيلات الدقيقة والصيغ القانونية المحددة، وصولاً إلى متطلبات تطبيق بنود الاتفاق المزمع، وتفعيل مبادئ الإعلان الذي لم نكن انتهينا من الاتفاق عليه، إن لم أقل إننا ابتعدنا عن تخومه، وذلك بعد أن انضم يوئيل سينغر إلى الوفد الإسرائيلي المفاوض بدءاً من الجولة السابقة.

لقد كانت المشاعر والانطباعات والتقديرات والافتراضات لدينا متداخلة، ومختلطة بشدة حتى هذه المرحلة. فقد أكدت لنا مشاركة يوئيل سينغر اكتمال دائرة صنع القرار الإسرائيلي في المشاركة بأعمال هذه القناة السرية، ممثلة برئيس الحكومة إسحق رابين، ووزير الخارجية شمعون بيريس، وأن هذه القناة أصبحت أكثر جدية، ومحل رهان حقيقي، لدى الطرفين، على إحداث تقدم يسمح لمفاوضات واشنطن بإحراز تقدم مماثل، يخرج تلك القناة من عثرتها الطويلة. إلاّ إننا كنا ندرك، في الوقت ذاته، أن رابين، المفرط في تحسباته وحساباته الأمنية، قد أصبح قبالتنا على الطاولة، وأن التوافقات التي تحققت خلال الجولات التفاوضية السابقة مع يائير هيرشفيلد ورون بوندك، ثم مع هذين الأستاذين الجامعيين والمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية أوري سافير، سواء أكانت تلك التوافقات بشأن إعلان المبادئ، أم فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، أم الانتخابات، أم الانسحابات، أم غير ذلك، قد غدت كلها موضع إعادة فحص واختبار وتدقيق من جانب يوئيل سينغر، الذي انضم إلى الجولة الأخيرة من المفاوضات هذه.

ذلك بأن الأسئلة التي حملها معه سينغر خلال الجولة السابقة عقّدت الموقف التفاوضي إلى أبعد الحدود، وجعلتنا نتساءل في قرارة أنفسنا ما إذا كنا مطالبين بالعودة إلى المفاوضات من فوق نقطة الصفر بقليل، أي من تلك النقطة التي كنا

بدأنا بها عملية أوسلو قبل نحو سبعة أشهر ماضية. ولم يحدّ من القلق الذي أخذ يساورنا، في هذه المرحلة، كون رابين أصبح يمسك بدفة المفاوضات من الجانب الإسرائيلي. وقد عبرتُ شخصياً عن مثل هذا القلق أمام تيري رود لارسن، وقلت له: «إن لدينا وثيقة متفقاً عليها مع هيرشفيلد وبوندك، سيما حول إعلان المبادئ، فلماذا يبدو الجانب الإسرائيلي وكأنه قد تراجع عنها؟» وأضفت: «يبدو أن إسحق رابين هو الذي يقف بنفسه وراء هذا الموقف الإسرائيلي الجديد لإفشاله.» وقد تأكدت هذه الشكوك لدينا، حين بدأ سينغر يستعرض الوثيقة التي توافقنا عليها في بوريغاد، وسمّيناها وثيقة سارسبورغ، وأخذنا في إعادة قراءتها كلمة كلمة، لنضع بين قوسين كل نقطة أو بند لا نوافق عليه، بينما سيقوم الوفد الإسرائيلي، بدوره، بوضع قوسين مماثلين حول كل بند يتحفظ عليه؛ فالكلمة أو الفكرة أو الجملة التي نوافق عليها، ولا يوافقون هم عليها، توضع بين قوسين إلى جانب حرف ف (P): فلسطين. والكلمة أو الفكرة أو الجملة التي يوافقون هم عليها، ولا نوافق نحن عليها، توضع بين قوسين مماثلين، إلى جانب حرف إ (I): إسرائيل.

وإذا كان من الصحيح أن الحوارات المضنية تمكنت من تقليص مساحة الاختلاف، بين موقفي الجانبين، إلى نحو خمس نقاط فقط، فضلاً عن قضايا صوغ متعددة، لكنها ذات مضمون، إلاّ إن هذه النقاط على محدودية عددها كانت بالغة الأهمية، وبالتالي كان الجسر على المواقف، إزاء كل نقطة على حدة، يتطلب مفاوضات أقسى وأمر مما كانت عليه المفاوضات إزاء النقاط الأُخرى. فقد تبقى لدينا على جدول الأعمال:

«١ – النص على أن تنفيذ قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ هو الغاية النهائية لهذا الاتفاق.

«٢ – تحديد الموضوعات التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، أي موضوعات ما بات يعرف باسم قضايا المرحلة النهائية.

«٣ – الجوانب الأمنية المتعلقة بعملية الانسحاب من قطاع غزة وأريحا.

«٤ – الانتخابات، سيما ما يتعلق منها بمدينة القدس.

«٥ – النازحون الفلسطينيون في حرب ١٩٦٧.

«٦ – قضايا صياغة متعددة ذات مضمون.»

إضافة إلى هذه الموضوعات التي دار في شأنها حوار طويل ومضنٍ إلى أبعد الحدود، أضاف الوفد الإسرائيلي موضوعاً أكثر صعوبة وتعقيداً، كان تم عرضه في الجولة السابقة من دون أن يأخذ ما يستحقه من وقت. ونعني بذلك موضوع



الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ففي غمرة تلك السلسلة من الأسئلة الطويلة التي كان يوئيل سينغر حملها معه، سأل من سيوقع الاتفاق المزمع، هل هو الفريق الفلسطيني في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، الذي يواصل عمله في إطار قناة واشنطن العلنية والرسمية، أم هو الوفد المفاوض في قناة أوسلو السرية؟ ولمّا كان من غير الممكن أن يوقع وفدنا في واشنطن اتفاقاً لم يعرف به ولم يفاوض بشأنه، فقد كان من غير الممكن أيضاً أن يوقع وفدنا المفاوض سراً في أوسلو اتفاقاً علنياً من دون أي مقدمات، ومن دون أي إشعار مسبق لمؤسسات منظمة التحرير، التي من اختصاصها إقرار الاتفاق والموافقة عليه، بعد أن يتم عرضه للنقاش على الرأي العام الفلسطيني والعربي، وتهيئة الأجواء المؤاتية لتمريره عبر المرجعيات الفلسطينية الرسمية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الطرح الإسرائيلي المبكّر لمسألة الاعتراف المتبادل كان ينطلق من فرضية إسرائيلية قوامها أن هناك قدراً كبيراً من المقامرة التي ستقدم عليها إسرائيل، عبر ما تسميه منح الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال التفاوض معها، ناهيك عن الأوراق المهمة التي ستتنازل عنها في مقابل عدد من التعهدات الفلسطينية، من دون أن تحظى باعتراف أو إقرار بحقها في الوجود، من جانب القيادة الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني. وقد علمنا أن الإشارة إلى خطورة مثل هذه «المقامرة» بدرت من يوئيل سينغر الذي وضعها أمام إسحق رابين، لافتاً انتباه الرجل الأول في الدولة العبرية إلى مدى المخاطر الكامنة في اعتماد الاتفاق من جانب فريق في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، أو حتى من جانب الوفد الفلسطيني المفاوض في أوسلو، الأمر الذي دفع رابين إلى تكليف سينغر استكشاف مختلف جوانب هذه المسألة مع وفدنا، وذلك من دون أن يبدو على رئيس الحكومة الإسرائيلية اهتمام كبير بهذه الفكرة، التي طرحها علينا سينغر بكل حرص وجدية.

وكما قلت في السابق، فقد كنت معارضاً هذه الفكرة الإسرائيلية تماماً، بل رفضت الخوض في تفصيلاتها مراراً، مركّزاً المفاوضات من ناحية أُخرى على مسألة توقيع اتفاق إعلان المبادئ، الذي يعد من وجهة نظري بمثابة عتبة أساسية لا بد من عبورها لمناقشة كل ما سيليه من اتفاقات أو ملاحق أُخرى، وخصوصاً أنني كنت أعتقد اعتقاداً جازماً أن إسرائيل تحاول الحصول على أثمن ما في الجعبة الفلسطينية من أوراق تفاوضية مهمة، إن لم تكن أهم هذه الأوراق على الإطلاق، وذلك كله في مقابل مكتسبات لا يمكنها، ومهما تبلغ من الأهمية، أن ترقى إلى مستوى منح إسرائيل اعترافاً رسمياً فلسطينياً علنياً. وبالتالي فقد كنت أعتقد أن ثمن هذه الخطوة

يجب ألاّ يقل عن اعتراف إسرائيل بحقنا في إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

على أي حال، انفضّت المداولات الوحشية لتلك الجولة وسط مشاعر من اليأس والإحباط المتبادل بين أعضاء الوفدين، وذلك عند الساعة السادسة من صباح يوم لم يذق فيه المتفاوضون طعم النوم في الليلة السابقة، حيث انفتح الباب، وعلا الصراخ، وركض كل منا إلى حقيبته مهرولاً إلى الخارج، وهو يتبادل اللوم ويلقي بالمسؤولية على الطرف الآخر في الوصول إلى مثل هذا الاستعصاء المفاجئ. إذ يبدو أن الوفد الإسرائيلي كان مفعماً بالثقة وبمشاعر التفاؤل حيال التوصل إلى الاتفاق في تلك الجولة، ولا سيما أنه كان يحمل تفويضاً من إسحق رابين بالتوقيع إذا كان الاتفاق ملبياً الأفكار الإسرائيلية، بينما كنا نشعر بدورنا بأن الاتفاق الذي بدا لنا كأنه قاب قوسين وأدنى قد أصبح أبعد منالاً مما كان عليه من قبل، وهو الأمر الذي يفسر خيبة الأمل المتبادلة، ويشرح سبب ذلك التلاوم والشجار الذي حدث في نهاية تلك الجولة التفاوضية الساخنة.

صحيح أنني كنت أرغب، بل أستعجل التوصل إلى الاتفاق، الذي وضعنا بنوده الأساسية في بوريغاد قبل عدة جولات سابقة، وأنني كنت أراهن على أن مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يحدث الانطلاقة المرغوب فيها من جانب جميع الأطراف المشاركين في مفاوضات أوسلو، إلاّ إنني لم أكن في الوقت ذاته راغباً أو مستعداً لتمرير التكتيكات الإسرائيلية التي طرحت في الجولة الأخيرة. كما أدركت، منذ دخول رابين مجرى هذه القناة، أن اللعبة التفاوضية يمكن أن تكون بدأت من جديد، وبالتالي فإن على الجانب الآخر أن يدرك، بدوره، أن الأمور لن تمضي بمثل هذه السهولة والتلقائية. وفوق ذلك كله، فإن عليّ أن أعود إلى تونس للتشاور مع القيادة العليا بشأن أفضل الطرق الواجب اتباعها للتعامل مع هذا المتغير الجديد، من دون المخاطرة بتبديد الزخم الذي بدأت قناة أوسلو باكتسابه، أو بتقويض كل الجهد الذي تم بذله على مدى الأشهر السبعة الطويلة الماضية.

وهكذا فقد عاد وفدنا إلى تونس لتدارس ما تم عرضه من أفكار في تلك الجولة التي بدت لنا مفصلية. ولدقة الموقف وأهمية القرار وانعكاساته على مجمل عملنا، طلبت من الأخ أبو عمار إشراك الأخ أبو اللطف، كوزير للخارجية، في دراسة الأفكار والمواقف والمقترحات المطروحة، فقال لي الأخ أبو عمار: «إن الأخ أبو اللطف على اطلاع تام، وأنا على تواصل معه، وهو على اطلاع على آخر التفاصيل، وسلمته صورة آخر مسودة لمشروع الاتفاق، وهو يدعم ذلك.» وأضاف أن الأخ أبو اللطف علّق على المسودة قائلاً: «جيد، أن يكون ذلك صحيحاً.» وعلى



الجانب الآخر، كان هناك تشاور مع الأخ أبو ماهر (محمد غنيم) إذ تم عقد عدة لقاءات مكثفة معه، جرى فيها عرض المواقف وتقليب الآراء واستقصاء سائر الاحتمالات والفرص والإمكانات، ناهيك عن البحث في أنجع الوسائل المؤدية إلى الحفاظ على ما تم التوصل إليه من نقاط اتفاق، وتوضيح الخطوط الحمر ونقاط الاختلاف، وإعادة بناء الموقف التفاوضي حيال ما تم طرحه من أفكار وآراء ومقترحات، وخصوصاً المقترح المتعلق بمسألة الاعتراف المتبادل. ذلك بأن القيادة الفلسطينية رأت في العرض الإسرائيلي، بتبادل الاعتراف الرسمي مع منظمة التحرير، نقطة تحول لا سابق له في تاريخ النزاع، ونقلة نوعية كبرى، من حالة الاعتراف الواقعي الراهن بشعب تم تغييبه وتمزيق أوصاله وإنكار كامل حقوقه، لعقود طويلة من الزمن، إلى وضعية الاعتراف الرسمي المعلن بالشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية وقيادته الشرعية. كما رأت القيادة في هذا الاعتراف أنه الفصل ما قبل الأخير في سفر الكفاح الفلسطيني الطويل، إذ إن الهدف النهائي لكل كفاح وطني يتمثل في دفع العدو إلى الاعتراف بالقادة الوطنيين الأحرار وبأهدافهم في الحرية والاستقلال، وذلك على نحو ما تم تسجيله ببلاغة في كفاح الحركات الوطنية الاستقلالية طوال القرن العشرين. وبالتالي فها هو العدو الذي قاتلناه طويلاً، من أجل أن يعترف بنا وبحقوق شعبنا، ومن ثم القبول بمبدأ التفاوض معنا، يقدم اليوم عرضاً باعتراف يوازي في أهميته اعتراف أكثر من مئة وعشرين دولة تعترف بنا من قبل. وها هي إسرائيل التي هي اليوم حقيقة سياسية قائمة على أنقاض حقيقة فلسطينية مضيّعة، تعود الآن، بعد أن حاولت بضراوة نفي هذه الحقيقة، واقتلاع كل تعبير عنها، ومحاربة كل مظهر من مظاهر تجلياتها في السياسة والتاريخ والجغرافيا، في الثقافة والاقتصاد، تقوم بمثل هذه الانعطافة الكبرى التي لم يعد مفر من القيام بها، بعد أن غدت الحقيقة الفلسطينية ملء سمع العالم وبصره.

وبالعودة إلى سياق مفاوضات هذه الجولة، ووقائعها العاصفة، فإنه يبدو أن الإسرائيليين، الذين أصيبوا بخيبة أمل كبيرة جراء إفراطهم في التفاؤل حيال إمكان توقيع اتفاق إعلان المبادئ في تلك الجولة، قد تدارسوا الموقف من جديد، وأنهم توصلوا إلى استنتاجات جديدة، بينها أن مسار أوسلو كله يمكن أن يتعرض للانهيار، إذا ما بقيت مواقف الطرفين متعارضة على هذا النحو الحاد، الأمر الذي جعلهم يقترحون علينا، عبر الوسيط النرويجي، عقد لقاء مصغر في النرويج، يقتصر من الجانب الإسرائيلي على يوئيل سينغر، الذي تسبب حضوره بحدوث حالة الاستعصاء هذه، وذلك لإعادة شرح الموقف الإسرائيلي حيال الأفكار والمقترحات التي كان

حملها سينغر معه باسم إسحق رابين إلى جولة المفاوضات هذه، لعل ذلك يقلل حدة التشاؤم الذي ساد لدينا في أعقاب تلك الجولة، ويعيد بناء جسور التفاهم التي بدت في تلك الأثناء كأنها على شفير الانهيار التام.

على هذا الأساس عاد يوئيل سينغر إلى أوسلو، وحده، في ٢٧/٦/١٩٩٣، فيما يمكن أن نسميه همزة وصل بين جولتين، أو جولة تفاوضية سابعة، جرت في مقر «فافو» (مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية في أوسلو، التي كان يديرها في ذلك الوقت تيري رود لارسن نفسه). إذ كان من الواضح أن سينغر جاء في محاولة عاجلة لتبديد ما يمكن أن يكون ساورنا من شكوك إزاء النوايا الإسرائيلية في أعقاب تلك الجولة التفاوضية المثيرة، بينما كنا نحن معنيين بسماع ردات فعل القيادة الإسرائيلية على ما جرى تبادله من آراء متصادمة في مفاوضات تلك الجولة، التي سممت الأجواء، وقلبت الأمزجة والتقديرات، وبددت ما كان تراكم لدى الطرفين من آمال عبر الجولات السابقة، بل تدمير كل ما تم التوصل إليه من قبل عبر مساومات مضنية وجهود لم تعرف الكلل.

وفعلاً، وصل يوئيل سينغر إلى مقر «فافو» في الموعد المتفق عليه، وعقدنا اجتماعاً استهله المفاوض الإسرائيلي بالقول إن لديه مقترحات جديدة من أجل التوصل إلى صيغة اتفاق مبادئ نهائي، وأنه مفوّض من إسحق رابين نفسه عرض هذه الأفكار علينا، وأنه معني قبل ذلك بتبديد ما حدث من سوء فهم، الأمر الذي جعلني أبادر هذه المرة إلى طرح سيل من الأسئلة التفصيلية المقابلة لما كان طرحه سينغر من أسئلة تفصيلية مماثلة في اللقاء السابق، وذلك لاستكناه حقيقة الموقف الإسرائيلي تجاه عدد من القضايا المتعلقة بمختلف جوانب الاتفاق المنشود، سواء أكان ذلك متصلاً بمسألة الانسحاب من غزة وأريحا، أم المعابر والأمن، أم عودة القيادات، أم مرابطة قوات دولية، أم المستوطنات، أم الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، أم لجان الارتباط، أم الأوامر العسكرية، أم نطاق السلطة ومجالات نقل السلطات المتعددة، أم المجلس المنتخب، أم الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات في القدس والإشراف الدولي، أم غير ذلك من المسائل الأُخرى.

وقد اتضح لي في غضون هذا اللقاء، الذي وقع في نطاق مسافة زمنية قصيرة بين جولتين تفاوضيتين كبيرتين، أن طلب سينغر إجراء هذه الجولة السريعة والعاجلة، إنما كان يهدف إلى تأكيد حرص إسرائيل على استمرار عمل هذه القناة، وتجنيبها كل ما يمكن أن يهدد استمراريتها، ناهيك عن تبديد ما علق في أذهاننا من شكوك أو سوء فهم أو غير ذلك من عوامل مثبطة للهمم وداعية إلى الإحباط. أي أن القصد



من هذا اللقاء التفاوضي العاجل لم يكن الوصول إلى الاتفاق المرغوب فيه، أو توقيع أي وثائق أو تفاهمات جديدة، بقدر ما كان المقصود منه إعادة الثقة لدينا بجدية إسرائيل، ورغبتها في اعتماد هذه القناة قناةً وحيدة للمفاوضات، وبالتالي فإن كل ما نسمعه عن لقاءات تجري، في أماكن متعددة، بين هذا المسؤول الإسرائيلي وذاك المسؤول الفلسطيني هي مجرد مبادرات فردية، يقوم بها أصحابها على مسؤولياتهم الخاصة، وخصوصاً أن لا أحد من هؤلاء، أو أولئك، على علم بقناة أوسلو وما يجري في هذه القناة من مفاوضات جدية ورسمية ومعتمدة على أعلى المستويات.

يبقى أن أهم ما طرحه سينغر في هذا اللقاء التفاوضي القصير، كان يتمثل في مسألة الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، الأمر الذي يوضح أن إسحق رابين بدأ يولي هذه المسألة اهتماماً مركزياً، ويقدمها على غيرها من المسائل الأُخرى المتعلقة بمختلف بنود الاتفاق الجاري التفاوض في شأن بنوده المتعددة. إذاً يبدو أن مسألة الاعتراف المتبادل بدأت تأخذ الأولوية الأولى لدى الجانب الإسرائيلي، الذي كنا اتفقنا معه على أن نستكمل الاتفاق في أوسلو، ثم نقوم بتقديمه إلى الجانب الأميركي الراعي لمفاوضات واشنطن، كي يقوم هذا الراعي، بدوره، بتقديم الاتفاق كمشروع أميركي مقترح، يُعرض على الوفدين المتفاوضين في العاصمة واشنطن، ثم تعطي القيادة الفلسطينية وفدها التعليمات بمناقشة هذا «المقترح الأميركي» وتوقيعه، الأمر الذي يشير هنا إلى أن الحكومة الإسرائيلية قلبت هذا السيناريو لمصلحة آخر، يتم بموجبه التفاوض على الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، ليصار فيما بعد إلى استكمال المفاوضات بشأن الاتفاق الذي ستوقعه، والحالة هذه، كل من المنظمة وإسرائيل بصفة رسمية، وذلك كله انطلاقاً من تلك الاعتبارات والتقديرات الإسرائيلية التي سبق الإشارة إليها آنفاً في هذا الفصل.

وإلى جانب ذلك اقترح يوئيل سينغر أن يجري وضع وثيقة تحت اسم «محضر متفق عليه» يكون جزءاً من اتفاق إعلان المبادئ، على ألاّ تضاف مفاهيم جديدة إلى هذه الوثيقة. ثم قدّم بعد ذلك مجموعة من النقاط لعرضها على القيادة الفلسطينية، ودراستها بإمعان، لتكون بمثابة الأساس الذي سيتم التفاوض في شأنه لاحقاً، من أجل الاتفاق على صيغة الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل. وهذه النقاط هي:

١ - منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتلتزم التعايش السلمي معها.

٢ - منظمة التحرير تعترف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

٣ - منظمة التحرير تنبذ الإرهاب والاعتداء على الإسرائيليين.

٤ – منظمة التحرير تعلن توقفها التام عن ممارسة كل أشكال الإرهاب.

٥ – منظمة التحرير لا تدعم أي أطراف تقوم بأعمال إرهابية، ولا تحرّض على ذلك.

٦ – منظمة التحرير تعلن أنها، في ضوء التزام عملية السلام، تعتبر كل البنود الواردة في الميثاق، والمتناقضة مع هذه العملية، باطلة.

٧ – منظمة التحرير ملتزمة عملية السلام وأهدافها وفق ما جاء في رسالة الدعوة الأميركية إلى مؤتمر مدريد.

٨ – منظمة التحرير تدعو، بعد تسلم المجلس الموقت للسلطة الفلسطينية، إلى وقف الانتفاضة.

٩ – منظمة التحرير تدعو مصر ودولاً أُخرى إلى وقف المقاطعة العربية لإسرائيل.

وطبعاً، فإننا لم نسلم بهذه النقاط، التي اعتبرت كأساس للبحث، ورفضنا الدخول في مناقشتها، لكننا حملناها معنا إلى تونس لعرضها على القيادة من أجل دراستها بكل جدية وحرص ومسؤولية.

## الاستكشافات

لم يمض سوى نحو أسبوع واحد حتى عدنا إلى اللقاء مجدداً في أوسلو يوم ١٩٩٣/٧/٦. فقد حضر هذه المرة أوري سافير ويوئيل سينغر، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع وتيرة عقد الجولات، التي كان يفصل بينها نحو شهر في السابق، إذ بات يفصل بين الجولة والجولة الأُخرى في هذه الآونة نحو أسبوع واحد، وهو ما يعني أن الحس بعامل الوقت، الذي كنا نشعر بأنه يضغط علينا، بدأ ينتقل إلى الجانب الإسرائيلي، وأن بعض الاعتبارات الداخلية أخذ يلح على حكومة إسحق رابين للوصول إلى اتفاق بدأ بعض وسائل الإعلام يتحدث عنه، أو على أقل تقدير يتحدث عن وجود اتصالات سرية تهدف إلى الوصول إلى مثل هذا الاتفاق الذي لم نكن، حتى هذه المرحلة، قد انتهينا من مناقشة كامل بنوده، على الرغم من كل ما كنا حققناه من تقدم على هذا الطريق المضني والطويل.

في ضوء المناقشات، التي أخذت مداها بعد مشاركة كل من أوري سافير ويوئيل سينغر، والمشاركة المباشرة والفاعلة لكل من شمعون بيريس وإسحق رابين في مناقشة هذه المفاوضات، فقد حضر الوفد الإسرائيلي هذه الجولة الثامنة وهو



يحمل مسودة رسمية مكتوبة لإعلان المبادئ، الذي ينص على إقامة حكم ذاتي في غزة وأريحا، يليه إبرام اتفاقية تسوية مرحلية تنتهي بتطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية، ثم تجري بعد ذلك المفاوضات المتعلقة بقضايا المرحلة النهائية، على أن يتم تحديد هذه القضايا سلفاً. وقد حرص الوفد الإسرائيلي على أن يسلمنا هذه الوثيقة الرسمية على ورق لا يحمل أي إشارة إلى إسرائيل، جرياً على عادته في التكتم، وحرصاً منه على ترك هامش مناورة واسع خلفه، يتيح له التنصل من كل ما جرى ويجري في أوسلو، إذا ما فشلنا في التوصل إلى الاتفاق المرغوب فيه، وبالتالي فقد طُبع النص على أوراق مؤسسة «فافو» النرويجية.

لم نكن بحاجة سوى إلى إلقاء نظرة سريعة إلى هذه الوثيقة كي نكتشف أن بناءها، الذي صار أكثر وضوحاً مما كان عليه حالها من قبل، ينطوي على تراجعات إسرائيلية شديدة وواسعة عما كنا توصلنا إليه في السابق، ولا سيما إزاء المسائل الجوهرية. وعلى الرغم من كل ما بدا على الوفد الإسرائيلي من حرص وجدية واستعجال، وابتعاد عن روح المناورة، فإن الصيغة التي حملها الوفد معه بدت كأنها ستعيدنا إلى المربع الأول، الذي بدأنا منه هذه العملية السرية قبل عدة أشهر. فقد اقترحوا علينا أن يتم توقيع هذا الاتفاق على مرحلتين:

**الأولى**: بين منظمة التحرير الفلسطينية وممثل حكومة إسرائيل، في أوسلو.

**الثانية**: بين فيصل الحسيني وشمعون بيريس، في احتفال رسمي يجري في واشنطن بحضور راعيي عملية السلام، أي الأميركيين والروس، ومنذ تلك اللحظة يجري إعلان وجود قناة أوسلو بصورة رسمية.

تحدث الوفد الإسرائيلي معنا في هذه الجولة بصراحة نادرة، كانت مفاجئة لنا من بعض الجوانب.

فقد أبدى لنا مخاوف حقيقية إزاء الأميركيين، وقال أنه يخشى أن يلقى هذا الاتفاق ما لقيه اتفاق لندن بين الملك حسين وشمعون بيريس قبل عدة أعوام، إذ أدت الحسابات الذاتية الأميركية إلى إجهاض ذلك الاتفاق الذي كان يعارضه، على أي حال، إسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت. وفي معرض إبداء الوفد خشيته تلك، تبين لنا أن القيادة الإسرائيلية لا تثق بحسن نية بعض الأعضاء البارزين في إدارة الرئيس بيل كلينتون. وقد سمّى الوفد لنا تلك الأسماء، التي قد يحاول أصحابها حرف المفاوضات المباشرة هذه عن مسارها الطبيعي لحسابات شخصية. وذكر لنا مثالاً لذلك أنه في الوقت الذي كنا نرفض المسودة الأميركية المقدمة لمفاوضات الجولة العاشرة في واشنطن، كانت إسرائيل بدورها

ترفض تلك المسودة، وتبدي عدم اقتناعها بالأفكار التي لا يمكن لها أن تحدث الاختراق المطلوب. ويبدو أن إسرائيل جاملت الإدارة الأميركية على مضض حيال تلك المسودة، تماماً كما جاملناها نحن. إلاّ إن مجاملتنا تلك أدت إلى استقالة بعض أعضاء وفدنا المفاوض في واشنطن، احتجاجاً على الموقف الفلسطيني الرسمي حيال تلك المسودة التي لم تنجح، في نهاية المطاف، في إطلاق مفاوضات واشنطن تلك من تعثرها المتفاقم.

ومع أن الوفد الإسرائيلي أعرب عن اقتناع حكومة رابين بالانسحاب من أريحا، في وقت متزامن مع الانسحاب من غزة، إلاّ إن التشدد الإسرائيلي بدا واضحاً في مسائل أُخرى مثل القدس، التي رفض الوفد المناظر لنا مجرد ذكرها في الاتفاق، قائلاً إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الحكومة الائتلافية مع حزب شاس الديني. كما انسحب الموقف ذاته على قضية النازحين، وعلى مسألة التحكيم أيضاً، اعتقاداً من الوفد أننا سنذهب إلى التحكيم في كل صغيرة وكبيرة. أمّا فيما يتعلق بالأمن، الذي ندرك سلفاً أنه بمثابة بقرة إسرائيلية مقدسة، فقد تضمنت الوثيقة المقترحة مفهوماً للأمن يجعل من الأمن الخارجي نسخة طبق الأصل عن الأمن الداخلي، وذلك من الناحية العملية والتطبيقية.

وفي ردنا على هذا الموقف التفاوضي الإسرائيلي المتصلب، وبعد التشاور مع القيادة العليا في تونس، وضعنا من جانبنا عدداً من المبادئ الموجهة لسير المفاوضات، منها:

١ - ضرورة النص في وثيقة إعلان المبادئ على تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، والحرص على الربط بين المرحلة الانتقالية الموقتة والمرحلة النهائية.

٢ - تحديد واضح لموضوعات المرحلة الانتقالية الموقتة.

٣ - حل الحكومة العسكرية إلى جانب حل الإدارة المدنية.

٤ - مشاركة أهل القدس العربية في الانتخابات، تصويتاً وترشيحاً.

٥ - حقنا في تشكيل قوة الشرطة الفلسطينية من الداخل والخارج معاً.

٦ - اتفاق غزة - أريحا جزء من اتفاق إعلان المبادئ، وليس اتفاقاً منفصلاً عنه.

٧ - تسليم قطاع غزة ومنطقة أريحا لمنظمة التحرير الفلسطينية، عندما يتم الاعتراف المتبادل بينها وبين إسرائيل.

ومن أجل الحفاظ على الوتيرة المتسارعة للمفاوضات، وحرصاً منا على إبقاء



الزخم المتحقق في هذه القناة عند هذه الدرجة العالية من الاندفاع، اتفقنا مع الوفد الإسرائيلي على اعتبار هذه المرحلة مرحلة استكشافات. ولذلك قمنا بعرض الوثيقة الإسرائيلية الموضوعة على طاولة التفاوض فقرة فقرة، ووضعنا في نهاية كل فقرة، وبين قوسين، إشارة إلى أن هذه تمثل الموقف الإسرائيلي، وتلك تمثل الموقف الفلسطيني، في حين أغفلنا الإشارة إلى الفقرات المتفق عليها، وذلك من أجل تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، وإتاحة الفرصة للمراجعة والتشاور بشأن القضايا المعلّقة، والمسائل الخلافية المتبقية.

على أي حال، كانت هذه الجولة الاستكشافية بمثابة فاتحة عريضة لما سيلي من جولات متسارعة وحافلة بالتطورات المهمة، حيث أخذت المفاوضات تحرز تقدماً مطرداً، وتعد على نحو واضح بتحقيق التقدم الذي طال انتظاره من جانب جميع الأطراف المعنية بسير هذه العملية، التي بدأت الأنباء عنها بالتسرب، من هذا الجانب أو ذلك، ولا سيما من جانب الصحافة الإسرائيلية، التي حفلت في هذه الآونة بكثير من المقابلات والتصريحات والتعليقات بصدد مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية تحرز تقدماً وتقترب من الوصول إلى نهايات إيجابية قد تُعلَن في أي وقت، الأمر الذي أدى إلى زيادة الزخم في هذه القناة السرية، وشكل عامل ضغط إضافياً على حكومة رابين للإسراع في إنهاء ما تبقى من مسائل خلافية، ومن ثم إعلان وجود مفاوضات بات من الصعب على الجميع الاستمرار في إنكار وجودها لفترة أطول.

وطبعاً، فإننا لم نوافق على النص الذي قدمه لنا يوئيل سينغر، وقمنا بمناقشته فقرة فقرة، وطلبنا إجراء تعديلات كثيرة عليه، سواء بالشطب أو الإضافة أو الاستبدال، أو نقل بعض الصيغ من بند إلى بند آخر. كما قمنا بوضع عدد أكبر من الملاحظات والأسئلة حيال معظم بنود هذه الوثيقة، والتي يمكن إيرادها على النحو التالي:

«١ - في المقدمة

«**رسالة سرية إلى الراعي تتضمن:**

«• التأكيد على حق جميع شعوب المنطقة في تقرير مصيرها والعيش بسلام يضمن الأمن والاستقرار والتعايش.

«• التأكيد على أنه لا يجوز تقرير الوضع النهائي بشكل منفرد لمدينة القدس، أو تغيير أي من معالمها، حفاظاً على مكانتها التاريخية والثقافية والدينية.

«• التأكيد على وقف جميع النشاطات الاستيطانية.

«• التأكيد على المبادئ التي أعلن عنها الرئيس جورج بوش:

«(الأرض مقابل السلام – الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني – الأمن).

«● التأكيد على أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان وحدة إقليمية واحدة.

«● التأكيد على أن الهدف من هذا الإعلان هو المضي قدماً على طريق التعاون والتعايش والاعتراف المتبادل، ووقف العنف ونبذ الإرهاب.

«**القدس:**

«إننا نفهم أن:

«– مقر الحكومة المؤقتة المركزي سيظل في القدس، مع عنوان آخر في الضفة الغربية وفي غزة.

«– وأن مسؤولية الحكومة المؤقتة ستمتد إلى الإشراف الكامل على جميع المؤسسات والمصالح الفلسطينية، والأماكن الدينية المسيحية والإسلامية منها، وصيانتها.

«– وأن متطلبات تنشيط الاقتصاد بشكل عام، والسياحة بشكل خاص، تقتضي إعادة فتح وتشغيل مطار قلنديا تحت سلطة وإشراف الحكومة الانتقالية.

«– وأن إعادة تشغيل شركة كهرباء القدس وتجهيزها أمر ضروري، لتكون المحطة الأساسية لجميع المناطق الفلسطينية.

«– وأن أي تغيير في وضع هذه المدينة الذي كانت عليه في ٤ حزيران [يونيو] ١٩٦٧، مرفوض.

«– وأن حدودها البلدية هي الحدود التي كانت في ٤ حزيران [يونيو] ١٩٦٧ حسب قرارات مجلس الأمن.

«**نطاق السلطة:**

«إننا نفهم أن:

«– نطاق السلطة يشمل جميع الأراضي المحتلة، العامة والخاصة، وأن المستوطنات والمراكز الأمنية سيتم بحثها في مفاوضات المرحلة النهائية، وفي إطار المرجعية المتفق عليها.

«– أن حجم المستوطنات وعدد سكانها لا يجرى عليهما أي تغيير، سواء بالزيادة والتوسع أو عدد السكان، خلال المرحلة الانتقالية.

«– وأن سلطة الحكومة الانتقالية ستحل محل جميع سلطات الإدارة المدنية والحكم العسكري.

«– وأن جميع الأنظمة والقوانين واللوائح والأوامر العسكرية، التي أصدرها



الحكم العسكري، والتي تتعارض مع هذا الاتفاق، سوف يتم إلغاؤها بقرار من المجلس الانتقالي.

«**الأوامر العسكرية:**

«– نحن نفهم أن جميع الأوامر العسكرية التي تتعارض مع الإعلان، تعتبر لاغية.

«– وأن المراجعة ستتم للقوانين الأُخرى فقط.

«– كما أننا نفهم أن جميع الأوامر العسكرية في غزة وأريحا تعتبر لاغية، وسيتم استبدالها باتفاق أمني جديد.

«– الاتفاق على موعد تشكيل لجنة قانونية لمراجعة القوانين والأوامر العسكرية في حدود المناطق الأُخرى (في مناطق الضفة الغربية).

«**الأمن:**

«نحن نفهم أن جهاز الأمن الفلسطيني مسؤول عن الأمن في جميع الأراضي المحتلة، وحسب نطاق السلطة، سواء للمقيمين أو الزائرين.»

وفي إطار المفاهيم الأمنية، طرحنا أسئلة عن التصورات الإسرائيلية المتعلقة بالأوضاع في غزة وأريحا: الانسحاب؛ موضع القوات الإسرائيلية؛ المعابر في غزة؛ المعابر على الجسر؛ نقل منظم للسلطة؛ الأمن الداخلي والأمن العام؛ الأمن على الموانئ البرية والبحرية؛ عودة منظمة للقيادات وقوات الأمن؛ القوات القادرة على حفظ الأمن بشكل جيد؛ السيطرة في هاتين المنطقتين وارتباطها بالمناطق الأُخرى؛ الإشراف الدولي/القوات المتعددة؛ الربط بين غزة وأريحا وبقية المناطق حفاظاً على الوحدة الجغرافية والسياسية.

«**القدس:** القدس الشرقية هي جزء من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧.

«مقر الحكومة الانتقالية، إعادة تشغيل مطار قلنديا، إعادة تشغيل شركة الكهرباء، والمسؤولية عن جميع المؤسسات والمصالح الفلسطينية في المدينة.

«**لجنة الارتباط الثنائي والرباعي:**

«– ما هو مفهومكم لها؟

«– كيف يتم تشكيلها وتسمية أعضائها؟

«– كيف تأخذ قراراتها؟

«– ما هي القضايا التي تتعامل معها خلافاً للقضايا اليومية الناشئة؟

«– متى تتشكل اللجان الثنائية؟

«– متى تتشكل اللجنة الرباعية؟

**«الاستيطان:**

«- هل ستعلن حكومتكم وقفاً كاملاً للاستيطان بكافة نشاطاته؟؟

«- هل سيتحدد عدد المستوطنين بعد تاريخ إعلان المبادئ؟

«- كيف سيتم التمييز بين المستوطنين والزائرين؟

«- من هو المسؤول عن أمن المستوطن خارج حدود المستوطنة؟

«- هل ستتم جباية ضرائب من المستوطنين، ومن سيتولاها، ولصالح من؟

«- ما هو المقصود بالاستيطان الأمني والاستيطان السياسي؟ وهل سيتم تفكيك المستوطنات السياسية في المرحلة الانتقالية، وما هو تعريفها؟؟

«- أن الأمن في داخل المستوطنات هو للأمن الإسرائيلي، بينما خارجها وعلى الطرقات هو مسؤولية فلسطينية.

«- ما هي حدود الأمن الإسرائيلي على المستوطنين في داخل المستوطنات. كيف ترون تنظيم ذلك؟

**«المجالات:**

«- ما هي الأسباب التي تحول دون نقل السلطات التالية بعد توقيع الإعلان لتتكامل عملية النقل بين الضفة وغزة ما عدا بعض الاستثناءات. ونعني بذلك الصحة، التعليم، السياحة، الضرائب، الشؤون الاجتماعية، الأرض، المياه (المادتان: ٥، ٦)؟

«ما الذي يمنع من إضافة نقل السلطات التالية كذلك؟؟

«- الثقافة والفنون الجميلة.

«- البيئة، الصناعة، الزراعة.

«- التشييد والبناء، الطاقة.

«- النقل والمواصلات.

«- الاتصالات.

«- السلطات المحلية والبلديات.

«- التجارة الداخلية.

**«ملحق الانتخابات وشروطها:**

«١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيشاركون في الانتخابات، كما سيبين في الاتفاقية الخاصة بالانتخابات.

«٢ - سيتم وضع اتفاقية خاصة تشمل:

«أ - نظام الانتخابات.



«ب - الإشراف على الانتخابات، كما سبقت الإشارة إليه في المادة ٢.

«ج - قوانين وأنظمة الحملة الانتخابية، بما فيها ترتيبات لتنظيم الحملة الإعلامية والصحافية، وإمكانية الترخيص لمحطة إذاعة وتلفزيون.

«٣ - سيتم الاتفاق على حق مشاركة بعض المرحّلين (النازحين) في الانتخابات.

**«مسائل أُخرى:**

«- جسم واحد منتخب ينبثق عنه جسم تنفيذي (من داخله) وله صلاحيتان (وظيفتان): التشريع وفق الاتفاق، والتنفيذ.

«- الإشراف الدولي المتفق عليه.

«- الفترة ما بين التوقيع على الاتفاق والانتخابات من ٦ - ٩ أشهر لتأمين تشكيل قوة الأمن خلال هذه الفترة والتشاور الشعبي حول نظام الانتخابات المناسب.

«- إعادة انتشار القوات الإسرائيلية إلى مواقع محدودة متفق عليها: عدد المواقع، الضرورة الأمنية لذلك، خطوط تحرك القوات.

**«المجالات المستلمة بعد توقيع الإعلان:**

«- ضرورة زيادتها، بحيث تشمل مجالات الإدارة المدنية (يتم تأجيل استلام المجالات الخاضعة للحكم العسكري)، وذلك لمنع حدوث تشابك بين مهام ثلاث هيئات متوازية في الوظيفة الواحدة.

«- يتم تشكيل لجنة ارتباط وتعاون بين الهيئة المؤقتة والحكم العسكري، يكون مقرها مدينة القدس.

«- تشكيل لجنة قانونية فلسطينية تعمل على إعادة النظر في جميع الأنظمة والأوامر العسكرية منذ عام ١٩٦٧، مع لجنة إسرائيلية موازية، على أن تنتهي من عملها قبل إجراء الانتخابات.

«**غزة**: نقاط الحدود البرية - البحرية مع وجود فلسطيني + إشراف دولي (بما فيها معبر الأردن) وتنسيق مع إسرائيل.

«نقاط العبور من وإلى إسرائيل مشتركة.

«**أريحا**: نقطة العبور المحددة لأريحا مع وجود فلسطيني + إشراف دولي وتنسيق مع إسرائيل (العبور من أريحا إلى الضفة، إشراف مشترك).

«مستعدون لاتفاق أمني شامل.

**«غزة - أريحا:**

«١ - ستقوم القوات الإسرائيلية بالانسحاب الكامل من غزة خلال ثلاثة شهور

من تاريخ التصديق على هذا الإعلان.

«٢ - وبالتوازي، ستقوم القوات الإسرائيلية بالانسحاب من منطقة أريحا إلى مناطق يتم الاتفاق عليها، خلال ثلاثة شهور من تاريخ التصديق على هذا الإعلان.

«٣ - أ - تتولى قوات الأمن الفلسطينية، التي يتم تدريبها من الداخل بالإضافة إلى عدد لا يزيد على ١٠٠٠٠ رجل أمن من الخارج، مسؤولية الأمن الداخلي والأمن العام في قطاع غزة ومنطقة أريحا.

«ب - يجوز الاستعانة بقوات أمن مصرية أو أردنية، أو من كلتيهما، لفترة محددة للمساعدة في قضايا الأمن الداخلي.

«ج - يتم الاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية على نوع الأسلحة وكمياتها الخاصة بقوات الأمن الفلسطينية.

«٤ - تتولى القوات الإسرائيلية مسؤولية الأمن الخارجي طيلة المرحلة الانتقالية.

«٥ - أ - تتولى القوات الإسرائيلية، والقوات الدولية والفلسطينية، مسؤولية مراقبة الحدود بين غزة وإسرائيل من جهة، وبين منطقة أريحا وباقي الضفة من جهة أُخرى.

«ب - تتولى القوات الإسرائيلية مسؤولية الأمن داخل المستوطنات، ويجوز لها استخدام الطرقات الموصلة إليها.

«٦ - أ - تنقل جميع السلطات في غزة وأريحا، باستثناء العلاقات الخارجية والدفاع، إلى القيادة الفلسطينية، وذلك إلى حين إجراء انتخابات المجلس المؤقت.

«ب - تشكل الحالة القانونية لقطاع غزة ومنطقة أريحا طيلة المرحلة الانتقالية، وبالرغم من انسحاب القوات الإسرائيلية منهما، حالة مؤقتة يتم تقرير مصيرها ومستقبلها في مفاوضات الوضع النهائي مع باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

«٧ - أ - تكون المعابر في قطاع غزة مسؤولية فلسطينية تحت رقابة دولية ويتم التنسيق مع الحكومة الإسرائيلية.

«ب - تكون المعابر مع أريحا مسؤولية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة برقابة دولية.

«٨ - يشكل الطرفان دوريات مشتركة على الحدود والمعابر للأغراض الأمنية.

«٩ - إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة وأريحا، وبحكم أنها تمثل أهم عوامل الاستقرار وبناء الثقة والتعاون، فإن الطرفين:

«أ - سيعملان على إنشاء جملة من المشاريع المشتركة التي تساعد على توفير



فرص العمل وزيادة الدخل، التي تعود بالنفع المشترك لصالح الطرفين.

«ب - سيعملان على إقامة مشاريع مشتركة، مع أطراف دولية أُخرى، بما يساعد على توفير فرص العمل وزيادة الدخل.

«ج - سيعملان مع المجموعة الدولية على توفير مصادر تمويل للبنى التحتية في هذه المنطقة.»

وقد أرفقنا ذلك كله بمداخلة أساسية، أوضحنا فيها موقفنا إزاء الكثير من القضايا الأساسية، التي تشكل جوهر عملية المفاوضات وأهدافها النهائية، وأبرزنا وجهة نظرنا حيال كثير من المسائل التي تدور هذه المفاوضات بشأنها، والتي كانت تشارف على الوصول إلى نهايتها المرجوة خلال هذه المرحلة، وذلك على النحو التالي:

«**محضر متفق عليه:**

«(١) أ - من المفهوم أنه في المرحلة الانتقالية، فإن نطاق السلطة الفلسطينية سيشمل كل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، عدا تلك التي ستناقش موضوعاتها في مفاوضات الوضع النهائي: القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية... إلخ.

«ب - بالنسبة للطرقات الإقليمية وخطوط الكهرباء الإقليمية، تكون ضمن سيطرة نطاق السلطة الفلسطينية، ويكون استخدامها بشكل مشترك، كما ستحدده اتفاقية خاصة بذلك.

«(٢) إن نقل صلاحيات ومسؤوليات جديدة إلى السلطة الفلسطينية، قبل افتتاح المجلس، سيخضع للقواعد المتفق عليها في المادة رقم (٣) من إعلان المبادئ هذا.

«(٣) سيتم إعلام الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين الذين سيتولون مسؤولية المجالات التي ستنقل إلى الفلسطينيين بعد سريان مفعول هذا الاتفاق في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، السياحة.

«(٤) من المفهوم أن الحقوق والالتزامات القائمة الآن في هذه المجالات لن تُمس، عند تسليمها إلى الجانب الفلسطيني.

«(٥) المجالات المحددة أعلاه ستتمتع بالميزانية القائمة، وستُزَوَّد بالضرائب التي جمعت من قبل مكتب الضريبة المباشرة.

«(٦) سيشمل الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

«(٧) تتحمل إسرائيل مسؤولية الأمن الخارجي وأمن المستوطنات والمواقع العسكرية، كما هو محدد في الإعلان وفق المادة المحددة.

«٨) بالنسبة للمواطنين الإسرائيليين الزوار الذين يرتكبون مخالفات، فإن المسؤولية الأمنية لهم ستحدد ضمن ترتيبات خاصة بالقضايا الأمنية ومن خلال لجنة الارتباط.

«٩) سيتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى البوليس الفلسطيني (عدا قطاع غزة ومنطقة أريحا) بأسلوب تدريجي.

«١٠) سيتم تبادل أسماء أعضاء لجنة الارتباط بين الجانبين، وسيكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء، وستأخذ قراراتها بالتوافق.

«١١) عند الضرورة، يمكن للجنة أن تشكل لجاناً فنية فرعية.

«١٢) ستحدد اللجنة طريقة ومكان اجتماعاتها.

«١٣) من المفهوم أن هناك اتفاقاً خاصاً سينجز حول المؤسسات الفلسطينية في القدس، لصالح سكانها الفلسطينيين وعلاقاتهم بالمجلس المنتخب.»

* * *

على الرغم من الإيجابية التي اتسمت بها هذه الجولة، حيث كانت قناعتي (إذا كان فهمي دقيقاً لما وصلنا إليه)، فإن الصيغ النهائية للإعلان تم الاتفاق عليها وفق النصوص التي عاد بها كل منا إلى قيادته، وذلك للاعتماد النهائي والاحتفال بتوقيعها، كخطوة أولى على طريق طويل لبناء سلام دائم وشامل.

وقد كنت أتوقع، بحسب حديثنا، وكما بلّغت القيادة، أن يتم اللقاء التالي في بداية هذا الشهر، لكن التأخير كاد يعصف بصدقيتنا نحن الثلاثة (أعضاء الوفد)، لأنه ترافق مع عدد من التسريبات التي أثارت لدينا شكوكاً نحن في غنى عنها، ولا تخدم المسعى الجاد الذي نقوم به، ومن هذه التسريبات:

● لقاء صائب عريقات مع السفير المصري في تل أبيب.
● بطرس غالي وتصريحاته عن غزة – أريحا.
● شولاميت ألوني* – حنان عشراوي.
● أفرايم سنيه – نبيل شعث.

في مقابل ذلك ظل حرصنا شديداً على جدية هذه القناة وسرّيتها:

● عروض كثيرة ومن جهات عدة مع أبو مازن، اعتذر عنها جميعها.
● حصر كل ما تم حتى اللحظة في هذه الحلقة الضيقة، التي نتابعها على

* شولاميت ألوني: وزيرة إسرائيلية سابقة، أسست حزب ميرتس ذا الاتجاهات اليسارية، عُرفت بجرأتها السياسية ودعمها القوي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.



الرغم من خطورة ذلك كله.

● الالتزام بسرية تامة ومتابعة جدية، لإعطاء هذه القناة كل المدى والوقت اللذين تستحقهما، وخاطبت القيادة خطياً بالقول:

«أكون شاكراً للتفسيرات من وراء ذلك وأتساءل:

«● هل هناك بحث جدي لقنوات (أكثر من قناة)، هل هذه رغبتكم؟

«● هل هناك وجهة نظر، في جانبكم، لا تريد أن تعطي لهذه القناة مصداقيتها؟»

لا أريد العودة إلى ما سبق وتحدثنا عنه في الجولات السابقة، وإلى القواسم التي وصلنا إليها بعد مناقشات طويلة وجادة، لكن الذي أريد تأكيده هو أن السلام العادل والشامل هو هدفنا واستراتيجيتنا، وأن الحديث المباشر وجهاً لوجه هو الذي يصل بنا إلى بناء قواسم مشتركة وجسور من الثقة، تنمو وتتطور مع الأيام، وأن الحديث مع مركز القرار في القيادتين هو أقصر الطرق لبلوغ هذا الهدف. وأعتقد أن ما أنجزته هذه القناة برهان على ذلك.

أمامنا قضايا كثيرة للتفاهم والدراسة للمرحلة الانتقالية، وأمامنا قضايا كبيرة للحديث عنها للمرحلة النهائية، بعد ذلك العبور بقوة إلى التعايش والتعاون البناء والمتكافئ والحقيقي للمستقبل البعيد. ولعل أبرز القضايا التي تحضرني هي:

– قضية الأمن المتبادل بكل شموليته وتداخلاته.
– القضايا الاقتصادية بكل شموليتها وتداخلاتها.
– نقل السلطة بشكل سلمي منظم:

أ – من غزة – أريحا (الشروط والواجبات) مجموعات أمن من الخارج تابعة لمنظمة التحرير.
ب – من المدن والمناطق كثيفة السكان.
ج – الانتخابات والمجلس الفلسطيني المؤقت.
د – استكمال نقل السلطة.

– البحث في تشكيل اللجان المشتركة.
– المسؤوليات الفورية: الصحة، التعليم، الأشغال العامة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب.
– سلطات المرحلة الانتقالية بعد الانتخابات.
– التنظيم الحكومي، الإدارة المركزية العامة، السلطات المحلية للمرحلة الانتقالية.

- الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي.
- السياسات المالية العامة في المرحلة الانتقالية.
- النقد ومجلس النقد.
- التمويل الإنمائي ومؤسساته.
- التربية والتعليم والتدريب المهني، والعلم والتكنولوجيا.
- القطاعات السلعية: الزراعة، الموارد المائية، البيئة، الصناعة التحويلية، التشييد والبناء.
- القطاعات والأنشطة الخدمية: النقل والمواصلات، الاتصالات، النظام المصرفي التجاري، التجارة الخارجية وسياساتها، المؤسسات السياحية والفندقية والأنشطة المتصلة بها.
- الأرض والموارد الطبيعية.
- المياه.
- نطاق السلطة.
- مجالات التشريع.
- القدس.
- الاستيطان والمستوطنون.

هذا كله يجب أن يسبق، أو تترافق معه جملة من الإجراءات التي تعمق الثقة وتعززها، ولا أريد أن أكررها، فقد سبق أن طرحناها في كل الجولات السابقة، وأعدنا تأكيدها في الجولة الأخيرة لكن:
- قضية إغلاق القدس قضية لا يمكن الاستمرار فيها أو تبرير إجراءاتها.
- المعتقلون، والمبعدون سنة ١٩٦٧، ومبعدو مرج الزهور، وغيرها من قضايا حقوق الإنسان، لا يمكن تجاهلها.

لم تعد لدينا القدرة على ضبط الوفد المفاوض في واشنطن. أصبحنا في خط والوفد في خط آخر، لا تقدم في واشنطن.

- المفاوضات في واشنطن وصلت إلى أزمة حقيقية، لأننا لم نستطع أن نقدم لهم شيئاً من هذه القناة. لا نستطيع الاستمرار في هذا الوضع.
- سنعمل على إدخال قوات أمنية من الخارج لفترة معينة.

وأنهينا هذه الجولة الثامنة بتأكيد الموقف الفلسطيني، للجانب الإسرائيلي، من مجمل ما جرى فيها، على النحو التالي:

«إن المفاوضات الخاصة الدائرة بيننا تدخل الآن مرحلة في غاية الجدية.



ويهمني في هذه اللحظة ذات الطابع الاستثنائي، التي نمر بها جميعاً، أن أطلعكم على بعض الاعتبارات التي تحكم موقفنا، انطلاقاً من الحرص على المصارحة التامة التي تخدم نجاح المفاوضات. إننا نتعامل مع هذا المسار الخاص بجدية كاملة، ونعتقد أنه من خلال الأسلوب الصريح والمباشر سوف نتمكن من إيجاد حلول مؤقتة مرضية، تخدم مصالح الطرفين بشكل متوازن. إن أمامنا فرصة تاريخية حقيقية، لأول مرة في تاريخ صراعنا، وكلانا مسؤول عن عدم إضاعتها.

«إن اعتباراتنا في اللحظة الراهنة تتلخص فيما يلي:

«**أولاً**: أننا حريصون على أن يترافق مع لحظة توقيع هذا الاتفاق، القيام بخطوة كبيرة من جانبكم، بالانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا. إن حاجتنا لهذه الخطوة لا تخفى عليكم، حتى يمكن إقناع الرأي العام الفلسطيني بهذا الاتفاق وكذلك المؤسسات الفلسطينية. وأمّا الاقتصار على خطوات صغيرة وثانوية، مثل نقل بعض السلطات، فهذا أمر لن يغير من الواقع الراهن، وسيجعل الاتفاق عرضة للطعن والتعطيل.

«**ثانياً**: إن تواجدنا في منطقة فلسطينية يتم الانسحاب الإسرائيلي المبكر منها، سوف يمكننا من مواجهة أي احتمالات قادمة، بما فيها النشاط الذي يمكن أن تقوم به أطراف متطرفة لتعطيل الاتفاق. عدا عن أن هذا التواجد سيوفر الاطمئنان النفسي والسياسي عند الجمهور الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وسيخلق مناخاً جديداً يساعد على تنفيذ كل بنود الاتفاق بشكل سلس.

«ونحن نعتقد أن مصلحة الطرفين، وجدية الالتزام بهذا الاتفاق، تحتاجان إلى مثل هذا التواجد، باعتبار أن كلينا يملك القدرة على التوقيع وعلى التطبيق.

«**ثالثاً**: هناك أمور كبيرة عالقة، ويجب النظر إليها باعتبارها قضايا رئيسية عند الطرفين، وفي مقدمتها موضوع القدس.

«إن هذه المسألة لا يمكن تجاوزها في المرحلة الانتقالية، وهنالك ترتيبات مطروحة بشأن حق الانتخاب والترشيح وربط مؤسسات القدس بالسلطة الانتقالية، وغيرها من الترتيبات التي تشكل الحد الأدنى، الذي لا يضر بمواقف الطرفين إلى حين بحث ترتيبات الوضع النهائي.

«**رابعاً**: إننا نأمل بأن ينظر كل منا إلى مصالح ووضع الطرف الآخر، عند اقتراحه لأي حلول وسط في اللحظة الراهنة، لأننا أصبحنا في قلب المرحلة التي صارت تتطلب تقديم حلول وسط جدية. ولهذا نتوقع أن يتم التعامل بهذه الروح في نطاق معالجة القضايا المطروحة، مثل التحكيم والمسائل الإقليمية، ودور الراعيين في

الإشراف على تنفيذ اتفاقنا، ووجود دولي متفق عليه.

«**خامساً**: إنني أستطيع أن أتفهم الحاجة لديكم إلى الضمانات، التي تكفل الالتزام من جانبنا بما يتم الاتفاق عليه. ونحن مستعدون لمناقشة مثل هذه الضمانات بروح مفتوحة. وستكون الجدية التامة في تطبيق الخطوات الأولى من الاتفاق هي الدليل والمؤشر العملي على هذا النهج، علاوة على أي أفكار أُخرى تطرحونها ونتوصل إلى تفاهم حولها عبر النقاش والتفاوض.

«نؤكد استعدادنا التام لمواصلة العمل عبر هذه القناة، التي صارت تكتسب المصداقية، وتوفر شروط التوصل إلى اتفاق سلام حقيقي.»



# الفصل العاشر

# شربوا من الكأس ذاتها

على الرغم من أن الفجوات القليلة الباقية بين موقفي الطرفين كانت عميقة وجوهرية، فقد بدا المشهد العام لمجرى المفاوضات يوحي بأن الفلسطينيين والإسرائيليين باتوا على وشك التوصل إلى الاتفاق الذي طال انتظاره، وخصوصاً أن المدة الزمنية بين جولة تفاوضية وأُخرى صارت تقل عن أسبوع واحد في بعض الأحيان، وأن الزخم الذي ولّده هذا التتابع السريع في عقد اللقاءات غدا أقوى من كل عائق يستطيع كبح اندفاعته المتصاعدة نحو تخوم اختراق تاريخي يلوح في الأفق القريب، من دون أن يعني ذلك كله التقليل من أهمية الخلافات القائمة بعد بين طرفين باتا يدركان، معاً، مواقف أحدهما الآخر بصورة جيدة، ويعيان الحدود الدقيقة بين الممكن والصعب والمستحيل لكل منهما.

وكما أشرنا في سياق سابق، فقد اتضح لنا أن الطرف الإسرائيلي بات على عجلة من أمره، وأنه يحث الخطى من جانبه، ويلحّ علينا أيضاً، للانتهاء من التوصل إلى الاتفاق الذي باتت ملامحه الأساسية واضحة، لكلا الطرفين، منذ عدة جولات قليلة سابقة، الأمر الذي عزز موقفنا التفاوضي، وجعلنا أكثر قدرة على استثمار عنصر الزمن الضيق هذا، للضغط في اتجاه تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من مطالب فلسطينية، ولا سيما بعد أن أخذت التسريبات الصحافية عن قناة أوسلو تفعل فعلها داخل أوساط حكومة إسرائيلية تخشى على تحالفها الضيق والهش من الانهيار، إذا ما انكشف أمر هذه القناة السرية، التي لم يعد من المستطاع التستر عليها مدة إضافية أُخرى، بعد كل ما تم بذله من تكتم على وجودها من جانب الطرفين معاً.

وهكذا وصلنا إلى النرويج يوم ١٩٩٣/٧/١١ لبدء الجولة التاسعة من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. وكان الصيف في تلك البلاد الاسكندنافية مؤاتياً وفي أفضل حالاته، لنا نحن القادمين من الشرق الأوسط. وقد عزز ذلك رغبتنا في العودة إلى قصر بوريغاد في مدينة سارسبورغ الجميلة، التي كانت شهدت بعض الجولات المبكرة، إلاّ إننا فوجئنا بأن ذلك القصر الريفي الرائع يخضع لعملية صيانة واسعة، الأمر الذي جعل الوسطاء النرويجيين يبحثون، في عجلة من أمرهم أيضاً، عن مكان آخر ملائم لعقد محادثات لا تزال ترتدي طابع السرية المفرطة. فكان أن اختاروا لنا فندقاً من طبقة واحدة يقع على مرتفع شاهق، وسط غابات حرجية فسيحة تطل نوافذه الكبيرة على مناظر طبيعية رائعة، اسمه فندق هالفورسبوله، كان من الصعب علينا، نحن والإسرائيليون، نطقه نطقاً صحيحاً. ولذلك قررنا، معاً وسلفاً،

أنه إذا ما توصلنا إلى اتفاق في هذه الجولة ألاّ نسميه باسم هذا المكان، الذي ربما لن يتمكن أحد من لفظه بدقة.

دُعينا من جانب المضيفين النرويجيين إلى جولة وسط هذه الغابة الحرجية الجميلة القريبة من أجمل مصانع زجاج الكريستال النرويجي الجميل، الذي اعتدت أن أشتري كأساً واحدة بلون مميز في كل جولة ما زلت أحتفظ بها.

وفي أثناء جولتنا في هذه الغابة، وفي الطرقات الضيقة المحاطة بشجر الكرز النرويجي البري الأحمر، هذه الطرقات التي ترتفع كالتلال لتعود فتنخفض كالأودية، ولمّا حاولت القفز مسترجعاً أيام شقاوة الطفولة «انثنت رجلي اليمنى وآلمتني كثيراً» فاضطررت إلى شراء عصا نرويجية، ظلت ترافقني في هذه الرحلة ورحلات أُخرى لاحقة، فكنت أتكئ عليها في تنقلاتي بين الغرف الداخلية وخلال سفري. وكنت إذا ما سألني أحد مستفسراً عن هذه العصا أجيب بأنها عصا موسى، أهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أُخرى. كما كنت أستعمل هذه العصا للمداعبة بتهديد تيري رود لارسن في بعض الأحيان.

على أي حال، لم يكن اسم المكان السبب في عدم التوصل إلى اتفاق في هذه الجولة، وإنما كانت الفجوات العميقة بين موقفي الطرفين هي السبب الحقيقي في تعثر يومين متواصلين من المفاوضات التي لم تتزحزح، خلالها، المواقف السابقة إزاء أي من القضايا الخلافية القائمة، الأمر الذي قوض الموقف المتفائل البادي على وجوه النرويجيين في تلك الأثناء، ولا سيما أنهم في هذه الجولة انخرطوا بقوة، أكثر من ذي قبل، في مجرى العملية التفاوضية، إذ كان وزير الخارجية النرويجي جوهان يورغن هولست قد اجتمع بالوفد الإسرائيلي لتسريع عملية التوصل إلى اتفاق لاحت لهم فرصة تحقيقه قبل نحو أسبوع، أي في الجولة التفاوضية السابقة، وذلك إلى الحد الذي كان فيه تيري رود لارسن قد طلب من رجال الأمن الساهرين على سرية المتفاوضين وعملهم أن يهيئوا مصوراً خاصاً، مع كاميرات تصوير تلفزيونية، لتسجيل لحظة توقيع الاتفاق المنشود في هذه الجولة.

لقد كانت القضايا التي لا تزال تفصل بين الموقفين، وتحول دون توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الاتفاق، هي القضايا العالقة ذاتها في الجولة السابقة. وفوق تلك القضايا أضاف الوفد الإسرائيلي، بناء على توجيهات مباشرة من إسحق رابين، ثلاث قضايا أُخرى ذات بعد أمني، هي:

١ - أمن المستوطنات.

٢ - حدود المناطق التي سيتم الانسحاب منها.



٣ - أمن الإسرائيليين الذين يتنقلون بين المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

في مواجهة هذا الموقف التفاوضي الإسرائيلي المتشدد، قدّمتُ خمسة وعشرين تعديلاً على الصيغة المقترحة لإعلان المبادئ، بينها خمسة تعديلات أثارت حفيظة الوفد الإسرائيلي، الذي رأى في كل تعديل منها قضية جوهرية، تعيد المفاوضات إلى نقطة البداية الأولى. فقد أدخلنا اسم منظمة التحرير الفلسطينية مكان كل كلمة فلسطينية أو فلسطينيين وردت في صيغة مشروع إعلان المبادئ، وهو ما جعل الوفد الإسرائيلي يطلب، وعلامات الغضب والانزعاج بادية على الوجوه، استراحة لمدة ساعة، وبالتالي يغادر غرفة الاجتماعات. وقد لاحظت في تلك الأثناء أن الاستياء البادي على وجه أوري سافير كان أشد مما كان عليه الحال مع يوئيل سينغر، أو حتى هيرشفيلد وبوندك، الأمر الذي جعلنا ندرك أن العملية عبارة عن عملية تمثيل تفاوضي أصبحت مظاهره مكشوفة.

ومن تلك التعديلات التي رأى الجانب الإسرائيلي في بعضها مطالب جديدة، الدعوة إلى الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتعهد إسرائيلي بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢؛ أي الانسحاب من الأراضي المحتلة في مقابل إحلال سلام دائم. كما تمسكنا بخيار التحكيم الدولي كضمانة لتطبيق الاتفاق، وكذلك الإصرار على جعل الحكومة الذاتية الانتقالية تتكون من جسمين (تنفيذي وتشريعي)، ومنح مواطني القدس الشرقية حق الترشيح والانتخاب في مجلس الحكم الذاتي، وخلق مسار لإعادة نازحي حرب ١٩٦٧، والمشاركة في السيطرة على نقاط العبور في كل من رفح وجسر الملك حسين (جسر ألنبي) على نهر الأردن. وهذه موضوعات كان بعضها غير مقبول لدى الجانب الإسرائيلي حتى الجولة التفاوضية السابقة.

عندما عاد الوفد الإسرائيلي بعد ساعة الاستراحة التي طلبها، ألقى أوري سافير خطاباً قصيراً وحاداً، بنبرة يشوبها الضيق والانزعاج، قال فيه أنه لن يناقش الصيغة الجديدة، وإنها لن تمر، وليس أمامها أي فرصة، بل قال أنه لن يحملها معه إلى رابين وبيريس لأنهما سيرفضانها أيضاً. واتهمنا بأننا نجتاز الخطوط الحمر لما يمكن أن يكون مقبولاً، ودعانا إلى سحب هذه الصيغة كي لا تكون بمثابة النهاية لمفاوضات هذه القناة التي تم فيها بذل جهود مضنية، من كلا الطرفين، خلال الأشهر الطويلة الماضية.

في هذه اللحظة، وأمام الغضب العارم الذي أبداه أوري سافير، شعرت بشيء من الراحة الداخلية. فها أنا أذيقهم من الشراب نفسه الذي أذاقونا إياه في جولات

سابقة. إذ لطالما عقدوا المرارة في حلوقنا وهم يعيدون عرض البنود المتفاوَض في شأنها للنقاش مرة أُخرى، ويمطروننا بأسئلة استفزازية، ويبدون شكوكهم في كل واردة وشاردة. وعليه فقد أجبته بحدة مفتعلة: «حسناً، لقد وضعنا وثيقة مع هيرشفيلد وبوندك في بوريغاد، وعندما انضممت أنت وسينغر إلى المفاوضات فيما بعد، أتيتمونا باقتراحات جديدة، وقد شعرنا في ذلك الوقت بنفس المشاعر القائمة لديكم الآن. فهذا حقنا المتمثل في إثارة حقوقنا والتمسك بها، وهذه مواقفنا من هذه القضايا الانتقالية.» ولتلطيف حدة الأجواء، قمت بتلاوة الرسالة التي حملناها معنا من الأخ ياسر عرفات، والمتضمنة التزاماً واضحاً بأسس عملية السلام، ونبذاً للإرهاب، وإبطالاً لكل ما ورد في الوثائق التاريخية لدى الطرفين، إذا كان ذلك متعارضاً مع وثائق السلام النهائية. وفيما يلي نص هذه الرسالة الموجهة، عبر الوفد، إلى القيادة الإسرائيلية:

> تسعى منظمة التحرير الفلسطينية نحو التوصل إلى اتفاق ذي طابع شمولي، يعكس روح المصالحة التاريخية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، ويؤسس لعلاقات المستقبل بين الشعبين، وفق مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي والمساواة في الحقوق والواجبات.
>
> إن منظمة التحرير الفلسطينية التي عبّرت عن التزامها بأسس عملية السلام وأهدافها، كما وردت في عملية مدريد، وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي يشكل تنفيذه هدف هذه العملية والمفاوضات الدائرة، تعتبر أن الاعتراف بحق كل طرف في العيش بسلام، بما في ذلك إسرائيل، هو أحد الجوانب الرئيسية من هذا القرار، مع ضرورة التزام إسرائيل بالجوانب الأُخرى، التي تتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً. إن الاتفاقيات التعاقدية بين الطرفين، في إطار الحل النهائي، ينبغي أن تتضمن هذا الإقرار وتطبيقه العملي، وأن تحتوي على إجراءات فعالة لترسيخ هذه القواعد.
>
> وفي إطار الاتفاقيات التي تنظم الحل الشامل والمتوازن بين الطرفين، فإن المنظمة تحرص على أن تحتوي هذه الاتفاقيات على إنهاء حالة العداء بين الشعبين، ووقف كل الأعمال العدائية ضد الأفراد والممتلكات والحقوق، ومنع الإرهاب بجميع أشكاله.
>
> وفي هذا النطاق، وكتعبير عن حسن النوايا وزرع الثقة، تؤكد المنظمة من جديد إعلانها الخاص بنبذ الإرهاب، وتدعو إلى أن يقوم الطرف الآخر بإنهاء جميع الإجراءات والأعمال العسكرية والاستيطانية التي تخدم استمرار دوامة العنف. وتأكيداً لهذا الموقف، فإن المنظمة لن تدعم أي أطراف أُخرى أو تحرّض على أي أعمال إرهابية تؤدي للإخلال بعملية السلام والتزاماتها، وذلك مع البدء في تنفيذ الاتفاقيات المعقودة، وخاصة بعد استلام المجلس الفلسطيني المنتخب لسلطاته.



> وترى منظمة التحرير أن اتفاقيات السلام والالتزامات المتبادلة في هذه الاتفاقيات، بما فيها الاتفاقيات التكميلية ذات الطابع الاقتصادي، سوف تقود إلى بناء علاقات اقتصادية طبيعية ومتوازنة بين الجانبين: الإسرائيلي والفلسطيني، وسوف تؤثر بشكل إيجابي على العلاقات مع الإطار المحيط، وحسبما يتفق عليه بين إسرائيل والأطراف المعنية.
>
> ومن المفهوم أن جميع هذه الخطوات والتغييرات الأساسية في العلاقات بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، ستقود إلى إبطال كل ما ورد في الوثائق التاريخية لدى الطرفين، إذا كان متعارضاً مع وثائق السلام النهائية.

غير أن أوري سافير ظل على موقفه، حتى بعد قراءة نص رسالة الأخ أبو عمار، وقال أنه لن يتفاوض بشأن هذه الوثيقة. وظللنا نحن مصرين على موقفنا من هذه الوثيقة المهمة، الأمر الذي أدى إلى تعليق أعمال تلك الجولة، على أن يتم استئنافها صباح اليوم التالي، لعل ذلك يساعد في تبريد حدة الأجواء، وإجراء ما يلزم من مشاورات داخلية، ومراجعات محتملة، للمواقف المتباينة بشدة. فجلسنا صبيحة يوم ١٩٩٣/٧/١٢ وكل طرف يملك تصوراً واضحاً عن موقف الطرف الآخر، عن افتراضاته وتكتيكاته وتوقعاته، بل عن طريقته في المساومة. ومع أننا تناولنا الفطور معاً قبل بدء الجلسة، إلاّ إن الجو ظل مكفهراً ومتوتراً منذ أن جلسنا قبالة بعضنا البعض، إذ لم يقم تيري رود لارسن بإلقاء نكاته المعهودة، ولم نتبادل أياً من ذلك المزاح الذي درجنا عليه سابقاً في بداية كل جولة.

لم تدم هذه الجلسة طويلاً. فقد حاول الإسرائيليون إقناعي بسحب الصيغة، والعودة من ثم إلى الصيغة السابقة، التي أمضينا خمساً وثلاثين ساعة في إعدادها، أو قل في تعديل تلك الصيغة التي كانت في الأساس عبارة عن وثيقة إسرائيلية. لهذا فقد تمسكت بالصيغة الجديدة المقترحة، وقلت لهم: «ليس هناك من سبب يدعوكم إلى رفض التفاوض حولها. أنتم قدمتم وثيقة تفاوضنا عليها ولم نرفضها، وها أنا أقدم لكم اليوم وثيقة أدعوكم لمناقشتها.» وبعد أخذ ورد قليل، بدا من الواضح أن كل طرف بات بحاجة إلى العودة إلى مرجعيته السياسية مجدداً، لنبدأ فيما بعد جولة جديدة أُخرى. فجيء بالسيارات وقفلنا عائدين كل في طريقه، من دون تفاؤل كبير بإحراز تقدم في الجولة المقبلة، إذا ما ظل الجانب الإسرائيلي على موقفه المعلن من القضايا الخلافية القائمة، وبقينا نحن متمسكين بمواقفنا من الموضوعات المثارة في هذه الجولة.

وعليّ أن أذكر هنا أن الزخم النرويجي، الذي بدا في هذه الجولة أكبر مما كان

عليه في السابق، قد تجلّى في تحول المضيفين من وسطاء إلى ما يشبه الشركاء في هذه العملية، وذلك حين قرر وزير الخارجية النرويجي جوهان يورغن هولست القيام بزيارة إلى العاصمة التونسية للاجتماع بالقيادة العليا الفلسطينية. وقد حرص السيد هولست على أن يبدأ جولته هذه بزيارة تونس فور الانتهاء من جولة المفاوضات التاسعة، حيث رافقته زوجته ماريان هيبرغ، ومنى جول، إلى جانب آخرين من أعضاء الوفد، ولحق بهم من ثم تيري رود لارسن. وفي هذا اللقاء الذي كنت فيه إلى جانب الأخ أبو عمار، ذكر لنا الوزير النرويجي أن كلاً من منى وتيري ذهبا إلى إسرائيل مؤخراً، وقابلا شمعون بيريس وعدداً من مساعديه. وبناء على هذه المقابلة فإنه يمكن تلخيص الموقف على النحو التالي:

١) نقل النرويجيون إلى إسرائيل تأكيدات فحواها أن منظمة التحرير الفلسطينية جادة جداً في سعيها للتوصل إلى اتفاق، وأنها تريد إحداث انطلاقة في مفاوضات أوسلو (Break Through).

٢) إن إسرائيل بدورها تريد اتفاقاً يتم التوصل إليه من خلال قناة أوسلو، باعتبارها القناة المناسبة والمؤهلة.

٣) إن ما يجري في قناة أوسلو عبارة عن مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٤) يمكننا تحقيق اتفاق مباشر الآن، أو لا شيء.

٥) لدى الإسرائيليين استعداد لجولة أُخرى في الفترة ٢٤ - ٢٦/٧/١٩٩٣، أي بعد نحو أسبوعين، ولديهم الرغبة والاستعداد للتوصل إلى اتفاق، وتوقيعه في الجولة المقبلة.

٦) أكد شمعون بيريس للنرويجيين أنه يتحدث باسمه وباسم إسحق رابين، وهما متفهمان للموقف الفلسطيني من مسألة أريحا، ولذلك فهما على استعداد للتوصل إلى اتفاق في شأنها مع إبداء قدر من المرونة.

٧) لديهما الاستعداد للتعاون من أجل قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل جهازها الأمني، من قوات المنظمة من الداخل والخارج.

٨) فيما يتعلق بالقدس فإن لإسرائيل عدة خطوط حمر، لذلك فإن النرويج تقترح معالجة الموضوع من خلال الغموض البناء.

ولخص الأخ أبو عمار الموقف الفلسطيني أمام الوزير النرويجي قائلاً: «إننا فعلاً بحاجة إلى Historical Break Through (اختراق تاريخي)، وخاصة في غزة وأريحا. وإذا كانت هناك عقبات فنحن على استعداد لفك اشتباك، وإذا كانت هناك



إرادة فهناك حل والعكس صحيح. في المرحلة النهائية هم مجبرون على أن يقدموا لنا 'كوريدور' بين غزة والضفة الغربية، ونحن منفتحون على بينيلوكس اقتصادي معهم ومع الأردن، في المرحلة الأخيرة. والاتفاق معنا يمكّن رابين من التوصل إلى اتفاق مع الأردن ومع لبنان وسورية فيما بعد. وقواتنا هي الوحيدة القادرة على حفظ الأمن ونحن نريدها أن تكون قوات للأمن المركزي، تتكون من الداخل والخارج. نريد إعلان مبادئ بسرعة. وفيما يتعلق بالقدس علينا أن نجد الطريقة لتضمينها في إعلان المبادئ.»

وكان من الواضح لنا عبر هذه اللقاءات مع وزير الخارجية النرويجي أن هولست كان يريد، بين أُمور أُخرى، التثبت من حقيقة أن الأخ ياسر عرفات على اطلاع كامل بمجريات عملية أوسلو، وخصوصاً أن هناك بَعْدُ شكوكاً إسرائيلية عميقة في أن عرفات قد لا يكون على اطلاع كامل على هذه العملية، وأنه يمكن أن يتنصل منها في أي وقت من الأوقات. ولهذا فقد أرسل هولست تيري رود لارسن ومنى جول إلى إسرائيل لمقابلة كبار المسؤولين هناك، بمن فيهم شمعون بيريس وأوري سافير ويوئيل سينغر، لإطلاعهم على فحوى ونتائج زيارة الوزير النرويجي لتونس، والتأكيد للجانب الإسرائيلي أن الأخ أبو عمار مطلع على مجريات القناة وأنه يدعمها، بل يرغب في تحقيق اختراق سريع.

ولعل من المفيد هنا أن أوضح أن التعديلات المقترحة على صيغة إعلان المبادئ، التي أثارت الجانب الإسرائيلي المفاوض إلى أبعد الحدود، قد قام بوضعها الأخ أبو عمار وبخط يده. ومن أهم ما ورد في تلك التعديلات:

١) حق النازحين في المشاركة في الانتخابات، وكذلك سكان القدس.

٢) المطارات والمعابر ونقاط الدخول والخروج بيد الأمن الفلسطيني.

٣) يتم التعامل مع القضايا الخلافية من خلال لجان التحكيم الدولية.

٤) يجري الانسحاب من غزة وأريحا، ويتم الاتفاق على التموضع الجديد للقوات الإسرائيلية.

٥) لا مانع من توقيع اتفاق بين السلطة وإسرائيل.

٦) لا جواب على التزام جمع السلاح في غزة والضفة الغربية، ولا جواب على الدعوة إلى وقف الانتفاضة.

٧) الاعتراف بإسرائيل التزمته المنظمة أمام الأمم المتحدة وهو أكثر من كاف.

٨) تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني يتم من خلال وضع دستور الدولة الفلسطينية.

٩) يدار الأمن في غزة من جانب قوات المنظمة تحت إشراف الأمم المتحدة، أو قوات متعددة الجنسيات، أو من الراعيين.

١٠) ضرورة إبلاغ الأميركيين والروس ما يتم الاتفاق عليه، وذلك في الوقت المناسب.

١١) التفاهم على موضوعات المرحلة الانتقالية سلفاً.

١٢) تنقل السلطات على أساس جدول زمني متفق عليه وبإشراف دولي.



# الفصل الحادي عشر

# حرب الوثائق

كانت هذه هي ثالث مرة نلتقي فيها الوفد الإسرائيلي خلال شهر واحد. ففي تموز/يوليو ١٩٩٣، عقدنا في السادس منه جولة استمرت يومين، عرض خلالها المفاوضون الإسرائيليون وثيقة اتفاق إعلان مبادئ أصابتنا بخيبة أمل، وولّدت لدينا شعوراً عميقاً بأن الجانب الآخر يتشدد في مواقفه، ويحاول ممارسة الضغط والابتزاز. وفي الحادي عشر منه، عقدنا جولة ثانية استغرقت يومين كانا مشحونين بالتوتر، وخصوصاً لدى الجانب الإسرائيلي الذي تلقى منا وثيقة مضادة أصابته، هذه المرة، بمشاعر المرارة التي كنا أُصبنا بها في الجولة السابقة. وفي الرابع والعشرين من الشهر ذاته عقدنا جولة ثالثة، بدا الطرفان خلالها كأنهما يخوضان معركة تفاوضية، أشبه ما تكون بحرب أسلحتها الوثائق والوثائق المضادة.

تسبب عاملان رئيسيان بتسريع وتيرة هذه الجولات خلال هذه الفترة، وهما: كثافة الحضور النرويجي في مجرى العملية التفاوضية أولاً، والاستعجال الذي أبدته القيادة الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق، مغبة انكشاف القناة السرية، ثانياً. فكما ذكرنا في السابق، رمى وزير الخارجية النرويجي، جوهان يورغن هولست، بثقله الدبلوماسي في مجرى المفاوضات، إذ قام بعقد محادثات مباشرة مع القيادة الفلسطينية في تونس، وقام فريق من مساعديه بعقد محادثات مماثلة مع كبار أركان الحكومة الإسرائيلية في تل أبيب والقدس أيضاً. وقد كان لهذا التدخل النرويجي المكثف في هذه الآونة، وما أبداه هؤلاء المضيفون من رغبة مخلصة وجهد دبلوماسي، بما في ذلك نقل الرسائل التطمينية والتوضيحات المتعددة، أثر بالغ في تسريع العملية التفاوضية، وفي إيصالها إلى ما يمكن أن نسميه لحظة الحقيقة، أو قل وضع الأسس الثابتة لجولة المفاوضات الحادية عشرة هذه، الواقعة بين الرابع والعشرين والسادس والعشرين من تموز/يوليو.

وهكذا عدنا إلى فندق هالفورسبوله المتواضع الذي عقدنا فيه الجولة التاسعة، ونحن أكثر ما نكون استعداداً لتحمل مشاق جولة تفاوضية جديدة، ندرك سلفاً أنها أشبه ما تكون بعملية عض على الأصابع. لذلك فقد بدأنا هذه الجولة بعرض معدل تعديلاً طفيفاً لوثيقة الاتفاق التي عرضناها في الجولة السابقة، متمسكين بالحدود الدنيا المطلوبة لنا من أجل تلبية مصالح شعبنا، الذي كان يتابع مفاوضات واشنطن المحبطة للآمال، بينما كانت أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية تتدهور أكثر فأكثر مع مرور الزمن. فقد تمسكنا في هذه الوثيقة بعدد من العناصر المهمة، مثل: منظمة التحرير الفلسطينية

شريك في المفاوضات؛ انسحاب إسرائيلي من غزة خلال ثلاثة أشهر، وإجراء مفاوضات لتحديد حجم كل انسحاب إسرائيلي لاحق؛ سيطرة فلسطينية على المعابر الحدودية؛ إنشاء قوة بوليس فلسطيني مكونة من عشرة آلاف شرطي في غزة وأريحا.

وكما كان متوقعاً فقد رفض الوفد الإسرائيلي المفاوض هذه الوثيقة، التي رأى فيها استمراراً لما كان عليه موقفنا في الوثيقة التي قدمناها في الجولة السابقة في الثاني عشر من تموز/يوليو. ولم يتردد أوري سافير في مخاطبتي قائلاً: «أبو علاء، إنك تتنكر للتفاهم الذي سبق أن أحرزناه، وإذا ما أطلعنا رابين وبيريس على هذه الوثيقة فإن ذلك سيعني نهاية هذه المفاوضات. فإمّا أن نعود لمناقشة وثيقة السادس من تموز/يوليو التي أضفنا عليها اعتراضاتكم على بعض البنود، وإما أن تنتهي هذه المفاوضات.» فأجبته على الفور: «أوري، عليكم أن تستمعوا جيداً إلى وجهة نظرنا. فنحن لا نتجاهل تلك الوثيقة التي تقدمتم بها في السادس من تموز/يوليو، والمواقف التي نطرحها في وثيقتنا هذه مفتوحة للنقاش بيننا، كما أن الوثيقة التي طرحتموها كذلك مفتوحة للنقاش. أمّا إذا تجاهلتم الوثيقة التي نقدمها لكم، فلن نستطيع العودة إلى تونس بدورنا، ولن يكون بإمكاني عرضها على الأخ أبو عمار كذلك.»

على خلفية هذه المواقف المتعارضة إزاء الكثير من بنود صيغة إعلان المبادئ، جرت مفاوضات الجولة العاشرة، لتستهلك نحو خمس وخمسين ساعة من المفاوضات بلا توقف تقريباً، بحثاً عن حل وسط بين وثيقة السادس عشر من تموز/يوليو التي هي في جوهرها وثيقة إسرائيلية، وبين وثيقة الثاني عشر منه التي هي في أساسها وثيقة فلسطينية. لذلك فإنه يمكن تسمية هذه الجولة بحرب الوثائق، التي تعكس كل واحدة منها مواقف ومفاهيم ورؤى مختلفة لطبيعة الحل، وعلاقات المستقبل بين الطرفين، وتبرز التوقعات والرهانات التي يعقدها كل طرف على الاتفاق المنشود، من دون أن يسقط ذلك كله الرغبة المشتركة البادية على الجانبين في عدم إهدار فرصة التوصل إلى اتفاق ملائم لكليهما معاً.

فمن جانبنا، كنا نشعر بأننا نحن على عتبة اتفاق كبير ومهم، وأننا نقترب من لحظة الحقيقة، الأمر الذي خلق لدينا مشاعر مختلطة ومتناقضة إلى حد ما. إذ، من جهة أولى، كنا نشعر بثقل المسؤولية الملقاة علينا في هذه المرحلة، وبوطأة عبء مواجهة القيادات والجماهير الفلسطينية والمسؤولين العرب والرأي العام إذا ما توصلنا إلى اتفاق لا يرضي كل هؤلاء، الذين سيتفاجأون بما سيعلن في نهاية هذه المفاوضات القائمة أساساً على مفهوم الحل الوسط والتدرج الزمني والمراحل المتعاقبة، وخصوصاً أننا نحن الذين عملنا طوال عقود ماضية على بناء رأي عام



فلسطيني وعربي معارض لأي تسوية تنتقص من حق الشعب الفلسطيني في كامل ترابه الوطني في فلسطين. إلاّ إننا، من جهة أُخرى، كنا على استعداد تام لمواصلة الإمساك بلحظة سياسية لا سابق لها، تَعِد بإمكان التوصل إلى اتفاق انتقالي مرحلي، يفتح صفحة جديدة في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، التي بدت تواجه خيارات قاسية وصعوبات لا حد لها بعد حرب الخليج الثانية.

فقد انتابتنا هذه المرة مشاعر مناقضة لتلك المشاعر التي كانت لدينا عندما بدأنا هذه العملية، إذ كنا في حينه كمن يقف بين الرمل والماء، ويحاذر إلقاء نفسه في بحر عميق متلاطم الأمواج. أمّا الآن، ونحن نشارف التوصل إلى اتفاق، فقد انتابتنا مشاعر الصياد العائد، بعد غيبة طويلة، من أعالي البحار، يغذ بمجذافه نحو الشاطئ الذي بدأ يتراءى له عن بعد، غير موقن ما إذا كانت حصيلة رحلته البحرية هذه مرضية لجمع كبير من الناس ينتظره بفارغ الصبر، وخصوصاً أن هذا الصياد يدرك سلفاً أن بعض ذلك الجمع، ممن نذر نفسه لحراسة الحلم المستحيل، لن يكون راضياً عن الحصيلة، كونه يتخذ موقفاً مسبقاً من هذه الرحلة التي يرى فيها خروجاً عن المألوف، بينما البعض الآخر سيرى أنها كانت مجازفة جرت تحت جنح الظلام، وهي محفوفة بكل الأخطار ومثقلة بكثير من التداعيات. أمّا البعض الثالث، فإنه قد يكون راضياً بهذه الحصيلة التي من شأنها أن تجسد عودة الشعب الفلسطيني إلى قلب المسرح السياسي، على قدم المساواة مع صانعي نفيه ومنكري حقوقه، بل منكري مجرد وجوده أساساً.

والحق أنه بقدر ما كنا نتحسب لردات الفعل الفلسطينية التي نعرف، سلفاً، منطلقاتها واتجاهاتها ورهاناتها المتعددة، كنا نخشى ردات فعل أشقائنا العرب، ولا سيما شركائنا في اللعبة التفاوضية الكبرى الجارية في واشنطن منذ عدة أشهر، من دون أن يسفر عنها أي نجاح يمكن الاعتداد به أو البناء عليه. إلاّ إن تلك الخشية وهذا التحسب لم يحولا دون استمرار خوفنا من إمكان هبوب ريح زمهريرية قوية تقلب مركبنا الصغير رأساً على عقب، أو تكسر مجذافنا المتواضع، وتجعلنا متخلفين عن الركب العربي الذي قد ينطلق بعيداً عنا ويتركنا وراءه نتخبط بين أمواج تعثر مفاوضات واشنطن، وبين أنواء المأساة الفلسطينية السياسية والاجتماعية المتفاقمة بفعل تداعيات حرب الخليج الثانية، الأمر الذي كان يدفعنا دفعاً نحو مواصلة مثل هذه المجازفة المحسوبة، بأخذ قرارنا المستقل، والتقدم بجسارة نحو نقطة الحسم بكل ما فيها من مخاطر كبيرة، بما في ذلك تلقي سهام الاتهامات بالتفرد والخروج على الإجماع العربي الذي لم يكن حقيقياً ولا وجود له في واقع الانقسام والتشرذم

والضياع الذي كانت تعاني جرّاءه الأمة منذ مطلع التسعينيات.

وبالعودة إلى ما كانت عليه الحال في هذه الجولة الساخنة، فقد كنا نرى في الاتفاق، الذي ظلت بشائره تلوح في أفق قريب المنال، ما يحقق قبولاً وإقراراً واعترافاً رسمياً بأن الثوابت الإسرائيلية واللاءات السرمدية إزاء الشعب الفلسطيني يجري كسرها واحدة بعد الأُخرى، وأن إقامة مجلس فلسطيني تشكل بحد ذاتها سيادة واقعية على أرض فلسطينية، باعتبار أن السيادة هي لمن يمارسها على الأرض، وأن هدف المفاوضات هو تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وأن نهايتها الحتمية ستقود إلى دولة فلسطينية مستقلة مهما تكن الصعوبات والعراقيل والإخفاقات. وهو الأمر الذي كان مُدْرَكاً في العقل الإسرائيلي الذي كان يعي أنه يتفاوض، وجهاً لوجه، مع حركة وطنية فلسطينية ذات برنامج استقلالي وهدف نهائي يتساوق مع أهداف سائر حركات التحرر الوطنية.

لذلك فقد قررنا متابعة هدفنا حتى النهاية، والتمسك به حتى النفس الأخير، وذلك على الرغم من أن الأجواء في هذه الجولة الطويلة والمكثفة من المفاوضات بقيت ترتدي طابع الحدة، وتسيطر عليها أجواء مشحونة بالشك والرغبة المتبادلة، بل الخشية المشتركة إزاء إمكان توقف أعمال هذه القناة، إن لم نقل انهيارها أمام هذه التعارضات المتصادمة بشكل رأسي وحاد، بين الوثائق والصيغ والاقتراحات المتبادلة. ففي الساعات الأخيرة من هذه الجولة، وفي إطار الحرص المشترك من الطرفين على إبقاء الأبواب مفتوحة لمزيد من المفاوضات في المستقبل، قمنا بمحاولة مشتركة لإنقاذ العملية التفاوضية. إلاّ إن هذه المحاولة باءت بالفشل، بل أثمرت أزمة مستعصية لا سابق لها. إذ تخلل تلك الجلسة كثير من الاتهامات والصراخ المتبادل والعبارات الحادة. ففي إحدى اللحظات خاطبت أوري سافير قائلاً: «أنتم تريدون أن تحتفظوا بالسيطرة الأمنية الكاملة لأغراض سياسية. وفي المقابل أنتم لا ترغبون في منحنا الصلاحيات المدنية الكاملة، ولا تعترفون بحقوقنا الوطنية، وتبقون على جميع المستوطنات لتشويه صورة الحل. إن ما تعرضونه علينا في حقيقة الأمر هو لا شيء، ليس سوى الإبقاء على الاحتلال بصورة أُخرى وبوسائل أُخرى. لذلك فإننا نفضل الانتظار لمدة عشر سنوات أُخرى لإنجاز اتفاق منطقي ومقبول لنا.»

رد عليّ أوري سافير معقباً بنبرة يائسة، وبما معناه أن ليس في قدرتنا سوى الانتظار، وأننا معاً سننتظر قدوم المسيح، بينما ستتواصل آلام الشعبين. وأضاف: «لن نتخلى عن الأمن. لقد حارب كل طرف الآخر مئة سنة وستستمر هذه الحرب. إننا نتفاوض حول الحكم الذاتي المرحلي، ومحادثات التسوية الدائمة هي حول



الحقوق الوطنية الكاملة والدولة الفلسطينية في مرحلة لاحقة.» وعليه فقد تواصل التراشق بالاتهامات، واستمر الصراخ، في حين أعرب بعض أعضاء الوفد الإسرائيلي عن خيبة الأمل في نهاية العملية، وقام برثائها على نحو درامي، ووقعت الأزمة التي كنا نحاول دفعها إلى الوراء؛ إذ اقترح أوري سافير إنهاء المفاوضات عند هذا الحد، على أن يقوم كل وفد بإبلاغ رؤسائه ما آل إليه حال العملية التفاوضية.

وافقت فوراً على اقتراح رئيس الوفد الإسرائيلي إنهاء هذه المفاوضات، ورحت أجمع عن الطاولة أوراقي المتناثرة، بينما راح سافير يجمع أوراقه هو الآخر. وسادت لحظة ثقيلة من الوجوم والكآبة. وقبل أن ينهض كل منا عن مقعده للمغادرة، طلبت جلوس الجميع على مقاعدهم للإدلاء بتصريح شخصي، فقلت والتأثر الشديد الجاد بادياً عليّ: «بذلت أنا وزملائي جهوداً مضنية للتوصل إلى اتفاق سلام معكم. لقد كنا على استعداد لتقديم تنازلات تقوم على أساس المرحلية والتدرج ولا تجحف بحق شعبنا وبحق قضيتنا الوطنية. بيد أنني أجد نفسي الآن غير قادر على مواصلة هذه العملية من أساسها، لقد وصلنا إلى طريق مسدود، وأنا لا أتهم أي إنسان، غير أنني لا أستطيع الاستمرار أو تقديم أي مساهمة بعد الآن. ورغم أن هذه لحظة صعبة بالنسبة لي، فإنني أود أن أعلمكم بأنني سوف أستقيل من هذه المهمة برمتها. والأخ أبو عمار سوف يقرر من هو الشخص الذي سيحل محلي. وآمل أن ينجح البديل في إحراز ما لم أتمكن من إحرازه. سوف أظل مؤمناً بوجوب التوصل إلى حل تفاوضي، وسأكون على استعداد تام لتقديم أي استشارة أو معونة لمن يحل مكاني إذا رغب في ذلك. أشكركم على ما أبديتموه من تعاون. لقد كان التعرف عليكم شيئاً ممتعاً ومفيداً بالنسبة لي. آمل لكم النجاح وآمل أن نلتقي في المستقبل.»

كان ما قلته يبدو كأنه مناورة، بينما هو فعلاً حالة من الإحباط واليأس من حدوث أي تقدم. ولذلك لم أكن أعلم أنها ستنجح أم لا في تليين الموقف الإسرائيلي إزاء عدد من القضايا الجوهرية الخلافية المطروحة على طاولة التفاوض، ولم يكن ذلك هو ما أريد لأنني لست من السذاجة بحيث أعتقد أن مثل ذلك سيغير الموقف الإسرائيلي المقرر من تل أبيب. ولأن هذه المفاوضات ليست ملك شخص ليقرر الإبقاء عليها أو إغلاقها، فقد اكتفيت في كلمتي هذه بإعلان عزمي على تقديم استقالتي إلى القيادة الفلسطينية، وتجنبت بوضوح إعلان إغلاق هذه القناة أو وقف المفاوضات في إطارها. ولقد التقط أوري سافير هذا المعنى بدقة، فعقب على موضوع استقالتي بالقول: «لقد شعرت في أعقاب مئات من الساعات التي قضيناها في المفاوضات معاً أنني أقدركم وأحترمكم، وأنا أشعر بالأسف الشديد للقرار الذي

اتخذته، وفي رأيي أنه قرار خاطئ، بيد أنني سأحترمه. وباسمي وباسم زملائي أتمنى لك النجاح، ولا شك أننا سنواصل العمل مع البديل الذي سيحل محلك.»

أدى هذا التعقيب على كلمتي من جانب أوري سافير إلى ازدياد الأجواء اكفهراراً، وعمّق الموقف الدرامي هذا الشعور المشترك بخيبة الأمل والصدمة لدى الجميع. ولم تنفع كلمات المجاملة التي بادر يائير هيرشفيلد إلى إبدائها حيالي في تخفيف حالة التجهم والوجوم البادية على الوجوه. فقد قال هيرشفيلد: «أنا ورون بوندك نعرفك منذ أشهر طويلة، وكنا نعتقد بأننا سنتمكن من التوصل إلى اتفاق بفضلك. هذا يوم أسود، والتاريخ لن يغفر لنا. لقد ناضلت طوال حياتي من أجل هذا السلام، وها أنا أراه يفر من أصابعي، ولا يوجد من يدري ما إذا كنا سنواصل السير على هذا الطريق أم لا، ربما ينجح غيرنا وربما سننتظر وقتاً طويلاً آخر. إن هذا اليوم هو أسوأ يوم شهدته في حياتي.»

لكن هذه الكلمات المجاملة لم تؤد إلاّ إلى زيادة الجو احتقاناً، ولم تزدني إلاّ تأثراً. توجهت أنظار الجميع نحوي، إلاّ إنني بقيت صامتاً وغاضباً، فنهضت عن مقعدي وطلبت من أعضاء وفدنا، الذي كان انضم إليه بدءاً من هذه الجولة الأخ محمد أبو كوش بديلاً من الدكتور ماهر الكرد، أن يحزموا الحقائب، وتوجهت من ثم نحو باب القاعة، وخرجنا معاً من دون أن نلقي التحية، أو حتى مجرد نظرة، على الوفد الإسرائيلي الذي تبعنا في الخروج من باب القاعة، حيث كان يقف لارسن وزوجته منى، ومعهما رجال الأمن الذين قرأوا جميعاً ما على وجوهنا من علامات تدل على التوتر والغضب والألم وخيبة الأمل، وما إلى ذلك من مشاعر نجمت عن انفجار هذه الأزمة التي لا سابق لها. ولم أتبادل الحديث مع مضيفينا النرويجيين اللذين بدت عليهما علامات الذهول، وسرت في ممر طويل أتكئ على عصاي إلى غرفتي في الفندق، لأجري اتصالاً هاتفياً بالأخ أبو مازن في تونس، وأخبره بأن كل شيء قد تحطم، وأنه لا يمكننا الاستمرار، وأن المفاوضات انتهت. وبعد ذلك هبطت درج الفندق نحو البهو، وناديت لارسن، بغضب وانزعاج، بأن يحضر لنا السيارات وأن يغير لنا تذاكر الطيران، وقلت له إننا سنرحل على الفور ولن نعود إلى هنا مرة أُخرى.

لم أعد إلى غرفتي، وجلست في صالة قريبة من «البار» الذي يتصدر بهو الفندق، صامتاً أتعجل الوقت لركوب السيارة والمغادرة، في حين انشغل كل من الأخ حسن عصفور ومحمد أبو كوش بحديث غير مسموع مع منى جول. أمّا هيرشفيلد وبوندك فقد أخذا يتمشيان مع تيري رود لارسن. بعدئذ اقترب لارسن مني بتردد



وعلامات الالتياع والحس بالفشل بادية على وجهه، وقال برقة وتودد: «أبو علاء أود أن أتحدث معك.» فأجبته بلا اكتراث: «عمّ ستتحدث معي، لماذا لا تذهب إلى أصدقائك الإسرائيليين؟» ردّ لارسن بنبرة فيها شيء من التوسل: «أبو علاء.. تحدث مع أوري على انفراد، إنها الطريقة الوحيدة.»

رفضت الفكرة من أساسها، وأبديت قدراً من الانزعاج والغضب إزاء لارسن اللطيف، الذي تحمّلني وتحمل فورات غضبي أكثر مما يستطيع المرء. وعاد فقال: أرجوك يا أبا علاء، إذهب إلى أوري، إفعلها من أجلي. فأجبته محذراً، وأنا مدرك أن هذا المضيف الصادق الود قد وضع كرامته الشخصية على المحك: لا تفعل ذلك معي. أنت لا تستطيع أن تطلب مني أن أفعل شيئاً كهذا. إلاّ إن النرويجي لم ييأس، وبدا لي كأنه غريق يتعلق بقشة، فطلب مني مرة ثالثة أن أقابل أوري سافير، راجياً أن أقوم بذلك هذه المرة فقط من أجله. وبعد أن غادر للقاء أوري، والتنقل بين الطرفين أكثر من مرة هو وزوجته منى التي بكت بشكل لافت للنظر، لم أجد مفراً من الاستجابة لاستغاثة لارسن وزوجته، هذه الاستغاثة التي بدت أقرب ما تكون إلى التوسل. فذهب من فوره إلى سافير، وتحدثا معاً، ثم عاد تيري وقد اكتست قسمات وجهه بعلامات الارتياح والحبور، قائلاً إن لدى أوري نقاطاً معينة يود أن يبحث فيها معك على انفراد.

تركنا لارسن وحدنا، أنا وأوري سافير، الذي وجدني في طور شديد من التأثر بعد، فبادرني قائلاً: «كيف حالك؟»

**قلت:** «الوضع سيئ للغاية. القيادتان، لديكم ولدينا، متصلبتان في موقفيهما، ويبدو أنهما لا تدركان أهمية هذه الفرصة، وأنا لا أستطيع في مثل هذه الظروف مواصلة هذا الحوار.»

**سافير:** «إذا كنا غير قادرين على معالجة أعراض المرض، يجب علينا أن نبحث عن جذوره وأسبابه. ما رأيك أن نجري مفاوضات مباشرة حول الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؟»

**سألت:** «ما الذي تقصده؟»

**سافير:** «أنا أقوم بمبادرة شخصية مني، ولم تأت بعد الموافقة رسمياً من القدس. ينبغي أن أستفسر من القدس حول ما يمكن أن يلي من خطوات.»

والحقيقة أنني وجدت في صفقة الاعتراف المتبادل، على الرغم من موقفي المعروف منها، ما يحول دون توقف عمل هذه القناة، التي قضينا فيها كثيراً من الوقت، وصرفنا من خلالها كثيراً من الجهد. كما وجدت أن العرض الإسرائيلي هذا

ينطوي على أمر مهم بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية الممنوعة من الاشتراك، على نحو رسمي، في كل ما يخص أمر الفلسطينيين حاضراً ومستقبلاً، بما في ذلك حرمانها من الاشتراك في مفاوضات واشنطن. وعليه فقد رأيت أن الاعتراف الإسرائيلي المقترح بحق منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني إنما ينطوي على قبول ضمني إسرائيلي بجدول الأعمال السياسي للمنظمة، التي يقع في رأس أهدافها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولة مستقلة.

على أي حال فقد غادر أوري سافير مسرعاً للحاق بالطائرة، مختصراً مدة غيابه المتكرر والمثير للتساؤلات داخل أروقة وزارة الخارجية الإسرائيلية، بينما بقي يوئيل سينغر ليواصل معنا الخوض في تفصيلات الاتفاق، ومكونات صفقة الاعتراف المتبادل. وكان هناك كثير من النقاط التي يتحتم علينا دمجها في الاتفاق العتيد، مثل جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم، وإدخال قرارات الأمم المتحدة في وثيقة إعلان المبادئ، ناهيك عن قضايا الأمن، وإطار اتفاق غزة - أريحا أولاً.

وقد عرض الوفد الإسرائيلي سبعة نقاط تشكل في مجموعها مكونات اتفاق الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، وهي:

١) حق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام.

٢) قبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

٣) حل النزاع بالطرق السلمية.

٤) حل الخلافات في وجهات النظر عبر المفاوضات.

٥) التخلي عن الإرهاب.

٦) وقف الانتفاضة.

٧) إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني الداعية إلى تصفية إسرائيل، أو تلك البنود التي تتناقض مع المسيرة السلمية.

وهكذا انتهت هذه الجولة بأزمة عاصفة، لكنها الأزمة التي لم تغلق الأبواب، إن لم نقل إنها الأزمة التي أدت إلى فتح مزيد من الأبواب، أو على الأقل إدامة عملية أوسلو بالحد الأدنى من الزخم، الذي تحقق فيها عبر الجولات المكثفة والمتسارعة السابقة. بكلام آخر: إن من الواضح أن هذه الأزمة، التي كان لا بد منها على ما يبدو، كانت مقدماتها الأولى بدأت في الجولة ما قبل السابقة، وذلك حين عرض الوفد الإسرائيلي وثيقة متشددة وغير مقبولة بالنسبة إلينا، ثم تراكمت عناصر هذه الأزمة في الجولة السابقة حين تقدمنا بوثيقة مضادة، ولّدت حالة من الضغط على الوفد الإسرائيلي وكادت تخرجه عن طوره. وهكذا فقد انفجرت الأزمة في هذه



الجولة الطويلة والمضنية، الأمر الذي يؤكد صحة المنهج التفاوضي القائم على خلق أزمة متعمدة، وذلك لتحريك العملية التفاوضية من أساسها. فهذا هو أسلوب معروف على أوسع نطاق في أي مفاوضات سياسية متعثرة، جربناها على أرض الواقع فأدت إلى فتح ثغرة في جدار كاد ينسد أمامنا بإحكام.

وفي واقع الأمر، حدث تقدم كبير، بل أكبر مما بدا عليه الأمر في نهاية هذه الجولة. فقد تحددت نقاط الخلاف وتم حصرها في مجموعة من النقاط التي يمكن الحديث في إطارها وحولها من دون مداورة أو مراوغة. وبالتالي أصبح إطار الاتفاق المحتمل واضحاً لكلا الطرفين، اللذين عليهما فيما بعد أن يسويا القضايا الخلافية، وهي ثماني قضايا أساسية جرى حصرها وتحديدها على النحو التالي:

### أهم النقاط الخلافية الواردة في وثيقة ٢٤ - ٢٦/٧/١٩٩٣

**١ - المادة الأولى من إعلان المبادئ/ الفقرة الثانية:**

(الاقتراح الإسرائيلي):

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام، وأن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، كما يتفق عليه بين الطرفين في اتفاق المرحلة النهائية.

(الاقتراح الفلسطيني):

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام، وأن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ بكل أوجههما.

**٢ - المادة الخامسة من إعلان المبادئ:**

البند رقم ٣:

(الاقتراح الإسرائيلي):

من المفهوم أنه في سياق مفاوضات الوضع النهائي، فإن كل طرف يمكن أن يثير أي قضايا للمفاوضات. الممثلون الفلسطينيون ذكروا أنهم سيثيرون قضايا: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وذكرت إسرائيل أنها ستثير قضايا الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقاتها مع الجيران.

(الاقتراح الفلسطيني):

إن هذه المفاوضات تغطي القضايا المتبقية بما يشمل: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وأية قضايا أُخرى ذات فوائد مشتركة.

**٣ - المادة السابعة من إعلان المبادئ:**

البند رقم ٥:

(الاقتراح الإسرائيلي):

بعد الاحتفال بتشكيل المجلس فإنه سيتم حل الإدارة المدنية.

(الاقتراح الفلسطيني):

بعد الاحتفال بتشكيل المجلس فإن الإدارة المدنية والحكومة العسكرية سيتم حلهما.

**٤ - المادة الثامنة من إعلان المبادئ:**

حول الأمن، والأمن العام:

تقرأ المادة على النحو التالي: لضمان الأمن العام والأمن الداخلي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن المجلس سيشكل بوليساً فلسطينياً قوياً. بينما ستستمر إسرائيل في تحمل جميع مسؤوليات..

(الإضافة الإسرائيلية):

الدفاع ضد أي تهديد خارجي أو تهديد بالإرهاب ضد الإسرائيليين، وكذلك الأمن العام للإسرائيليين.

(الإضافة الفلسطينية):

«بينما ستستمر إسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد أي تهديد خارجي.»

**٥ - المادة الثانية عشرة من إعلان المبادئ:**

حول الارتباط والتعاون مع الأردن وإسرائيل:

(الاقتراح الإسرائيلي):

ستقوم حكومة إسرائيل والمجلس بدعوة حكومة الأردن ومصر للمشاركة في تأسيس مكتب لترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والمجلس من جهة، وحكومتي مصر والأردن من جهة أُخرى.

(الاقتراح الفلسطيني):

سيقوم الطرفان بالاقتراح على حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل مكتب الارتباط والتعاون بين إسرائيل، المجلس، مصر، والأردن لينظر، بين أشياء



أُخرى، في طرق التعاون وحل المشكلات ودراسة ترتيبات عودة نازحي ١٩٦٧.

**٦ - المادة الرابعة عشرة من إعلان المبادئ:**

حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا:

(الاقتراح الإسرائيلي):

ستنفذ إسرائيل انسحاباً متصاعداً لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا (كما سيتفق عليه) وكما هو مبين في الملحق الثاني، وسيكون مقر المجلس في أريحا (اقتراح فلسطيني: أريحا أو غزة حتى الاحتفال بتنصيب المجلس).

(الاقتراح الفلسطيني):

إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في الملحق الثاني.

**٧ - الملحق رقم (١) حول صيغة الانتخابات:**

البند رقم ٣: الوضع المستقبلي للنازحين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في ١٩٦٧/٦/٤ لن يجحف به (اقتراح إسرائيلي: بسبب أنهم)، (اقتراح فلسطيني: إذا) لم يتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

* * *

وبالعودة إلى مسألة الاعتراف المتبادل التي جرى عرضها مجدداً في هذه الجولة، وبصورة أوضح من ذي قبل، فإن عليّ القول إنني كنت هذه المرة أكثر تقبلاً لهذه الفكرة، التي قاومتها في المرات السابقة، وإن كنت لم أتخل بعد عن حذري المفرط إزاءها، وخصوصاً أن أوري سافير، الذي قام بلعب هذه الورقة الرابحة من وجهة نظره، أوضح لي أن الأمر عبارة عن مبادرة فردية، وأنه سيأخذ موافقة رابين وبيريس عليها فيما بعد. إلاّ إنني كنت مقتنعاً بأن هذا الطرح المتكرر لا يمكن أن يكون مجرد مبادرة شخصية محضة. ذلك بأن مضمون هذا الطرح ينطوي على اعتراف إسرائيلي بمنظمة التحرير ممثلاً رسمياً للشعب الفلسطيني، في مقابل اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وشجب الإرهاب. فمثل هذه الصفقة التاريخية لا بد من أن تكون أُشبعت نقاشاً على أرفع مستويات اتخاذ القرار في إسرائيل.

وأذكر أنه دار بيني وبين سافير الحوار التالي في شأن صفقة الاعتراف المتبادل، المقرونة بوجوب الاتفاق على القضايا الخلافية في وثيقة إعلان المبادئ المقترحة.

فقد قال لي: «إذا وافقت قيادتكم على قبول ‹بنود الاعتراف المتبادل مجتمعة› فأعتقد أننا نستطيع إقناع رابين وبيريس بالاعتراف بمنظمة التحرير، ومن ثم الشروع في حوار علني معها، وتحديداً مع عرفات كرئيس للمنظمة، وفي ذلك أهمية كبيرة.»

**قلت**: «سأنقل ذلك للأخ أبو عمار، وهو الذي يقرر.»

**سافير**: «أرى أن ذلك يشكل الفرصة الأخيرة من أجل التوصل إلى اتفاق. أرجو أن تبعث لي بجوابكم بواسطة تيري رود لارسن، سواء أكان الجواب سلباً أم إيجاباً. ذلك أنه ليس لدينا وقت طويل من أجل إجراء مزيد من المساومات، لا حول النقاط الثماني المتعلقة بوثيقة إعلان المبادئ ولا حول صفقة الاعتراف المتبادل.»

على أي حال، أثمر التشدد الذي واجهنا به التشدد الإسرائيلي، في إطار ما يمكن أن نسميه حرب الوثائق، نتائج إيجابية كثيرة. فقد ظهر لنا، في ختام هذه المساومة القاسية، أن رغبة إسرائيل في الاستمرار في التمسك بقناة أوسلو لا تقل عن رغبتنا نحن الذين كنا نرى في هذه القناة فرصة لا سابق لها، وقد لا تتكرر في المدى المنظور، للتوصل إلى حل يفتح كوة في جدار انتصب عالياً أمام كفاحنا الوطني، وذلك بعد النتائج الكارثية التي أسفرت عنها حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١.

وبذلك، أدت هذه الأزمة، وما أسفرت عنه من تداعيات، في مقدمها طرح صفقة الاعتراف المتبادل، إلى تعزيز موقفنا وتعميق ثقتنا بمستقبل هذه القناة التفاوضية، التي بلغت في هذه المرحلة درجة عالية من الموثوقية والاعتمادية لم تبلغها من قبل، وإلى فتح باب أوسع من ذي قبل أمام إمكان التوصل إلى الاتفاق المنشود.



## الفصل الثاني عشر

# تحرّكُ عقاربِ السّاعة

فعلت الأزمة، التي انفرجت خلال الجولة التفاوضية السابقة، فعلها الإيجابي المرغوب فيه. إذ على الرغم من الحدة، والانفعالات الشديدة، وخيبة الأمل المشتركة، والاتهامات المتبادلة، والتهديد بالاستقالة، وما إلى ذلك من مظاهر غضب ويأس وتلاوم كادت تؤدي إلى انهيار ذلك البناء، الذي استغرقت عملية إقامته زهاء ثمانية أشهر من المفاوضات والمراوغات والمساومات القاسية، أقول: على الرغم من ذلك كله فقد بدت عقارب الساعة، التي كانت متوقفة خلال الجولتين السابقتين، تتحرك الآن ببطء، لكن وفق إيقاع زمني صارم، ينبئ بأن العقربين في طريقهما إلى العناق بعد وقت قد لا يكون طويلاً، وأن المسافة الزمنية المتبقية على هذا العناق الذي لا مفر منه تستدعي العمل، بكل جدية ومثابرة، لاستكمال مهمة شاقة وطويلة توشك على الانتهاء، وإغلاق ما تبقى من فجوات تبدو على قلتها عميقة وواسعة ومنهكة للأعصاب.

لقد كنا، داخل المنتدى السري لقناة أوسلو، نشعر أحياناً بأننا داخل أسوار عالية، بل قل خارج سياق الزمن الذي يغذ خطاه في الشرق الأوسط بسرعة تقطع الأنفاس، ونحس في أحيان أُخرى بأن التطورات الجارية على المسرح، الذي قدمنا منه إلى هذه الأصقاع الاسكندنافية الباردة، تضغط علينا بثقلها الشديد، إن لم أقل بأحداثها المروعة في كثير من الأوقات. ففي إحدى المراحل المبكرة من عمر هذه القناة، وقعت عملية الإبعاد الجماعية لنحو أربعمئة فلسطيني إلى منطقة مرج الزهور في الجنوب اللبناني، ثم تلتها الحملة العسكرية الإسرائيلية الضارية على قواعد حزب الله في الجنوب اللبناني أيضاً، وسبق ذلك وأعقبه كثير من العمليات الفدائية وردات الفعل الإسرائيلية الوحشية ضد أبناء شعبنا في الأرض المحتلة، بما في ذلك الإغلاق والحصار ومنع العمال الفلسطينيين من الالتحاق بأعمالهم، وما إلى ذلك من وقائع وأحداث يضيق المقام بها في هذا السياق.

إلاّ إن حدثاً سياسياً كان منتظراً من قبل، وقع في أوائل آب/أغسطس ١٩٩٣، أي عقب انتهاء جولة المفاوضات السابقة في السادس والعشرين من تموز/يوليو الماضي، حدثاً لم يكن في وسعنا تجاهله أو صم آذاننا عن الجلبة الكبيرة، التي من المتوقع أن يثيرها في الشرق الأوسط، وخصوصاً أنه حدث يتصل بحركة دولة عظمى يثير تحركها، في العادة، صخباً يتردد صداه حتى إلى أبعد الأصقاع، ونعني بذلك الجولة المقررة سلفاً لوزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، الذي كان تم إطلاعه

من الجانب الإسرائيلي والجانب النرويجي على أعمال قناة أوسلو في وقت سابق، وأبدى استحسانه وتشجيعه لهذه القناة، إلاّ إنه لم يبد حماسة لها، وظل على حذره وتشككه إزاء نجاحها، الأمر الذي حمله على عدم متابعة مجريات قناة أوسلو، التي كانت تتقدم ببطء لا يتيح لأي من المطلعين عليها عقد مراهنات جدية، أو انتظار تحقق معجزة في زمن ولّت فيه المعجزات.

وأذكر أنه في ختام الجولة السابقة التي عُقدت في فندق هالفورسبوله، قال لي أوري سافير إن وزير الخارجية الأميركي سيكون عما قريب في الشرق الأوسط، في إشارة منه إلى أن جدول أعمال وارن كريستوفر يتسع فقط لإجراء وساطة بين سورية وإسرائيل، أي بعيداً عن القضية الفلسطينية، وأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تغيير جدول أولويات الحكومة الإسرائيلية، التي يعتقد رئيسها إسحق رابين أن المفاوضات فيما يتعلق بالجولان أسهل، وربما تكون أنجح وأكثر جدوى من المفاوضات العسيرة والمتشعبة بشأن قضية صعبة ومعقدة ومثيرة للجدل والخلاف والانقسام العميق في صفوف الإسرائيليين، وخصوصاً أن «التنازلات» المطلوبة من رابين في مسألة الهضبة السورية المحتلة ستكون، على الرغم من فداحتها من وجهة النظر الإسرائيلية، أقل وطأة من كل «التنازلات» التي ستدفعها إسرائيل على المسار الفلسطيني المثقل بمخاطر أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وسيكولوجية إسرائيلية لا يمكن حصرها سلفاً.

وإذ بقيت في أوسلو، اتفقت مع الأخ حسن عصفور على أن يتحرك إلى تونس لإطلاع القيادة على ما آل إليه وضع المفاوضات في تلك الآونة، وذلك في محاولة مني لاستغلال الوقت، وإدامة التواصل مع النرويجيين ومع الإسرائيليين، لجسر الفجوات، والبناء على ما تم تحقيقه من تقدم وتوضيحات. فقد كان وزير الخارجية الأميركي يغذ خطاه على طريق دمشق - تل أبيب، ناقلاً الرسائل لأول مرة بين القيادة السورية والقيادة الإسرائيلية، ومحققاً قدراً مهماً من التفاهمات، في إطار صفقة سميت آنذاك باسم صفقة الانسحاب الكامل في مقابل السلام الكامل، الأمر الذي أثار خشية غير معلنة لدى القيادة الفلسطينية إزاء إمكان تراجع الاهتمام الإسرائيلي بالمسار الفلسطيني إلى مرحلة متدنية، ولا سيما ونحن ندرك بعمق أن إسحق رابين لا يستطيع، وربما لا يرغب في حدوث مواجهة غير قادر على احتمال تبعاتها، إذا ما قدم في آن واحد ما يتطلبه اتفاق كبير مع الفلسطينيين والسوريين من تنازلات جوهرية.

وعزّز هذه الخشية أن العلاقات السياسية السورية - الفلسطينية، التي كانت شبه



مقطوعة منذ عدة أعوام، بقيت على جمودها السابق، الأمر الذي حال دون أي تواصل سياسي مع القيادة السورية، يتيح لنا استكناه النوايا، والوقوف عن كثب على سير الحركة المكوكية الجارية بين دمشق وتل أبيب في ذلك الوقت، والتنبؤ بما يمكن أن تفضي إليه هذه الوساطة الأميركية التي يقف وراءها الرئيس الأميركي بيل كلينتون المهتم، حقاً، بتحقيق إنجاز دبلوماسي يستهل به مطلع رئاسته الأولى، ويعزز صورته كصانع سلام في الشرق الأوسط، وهذا ما زاد في خشيتنا حيال إمكان تهميش القضية الفلسطينية، وتحرير الحكومة الإسرائيلية من ضغوط معسكر السلام الإسرائيلي، إذا ما تم تحقيق سلام مع دولة في وزن سورية وأهميتها الإقليمية التي لا تضاهى في المشرق العربي.

كانت كل هذه المعطيات وهذه الهواجس في خلفية الموقف الفلسطيني، الذي ألزم نفسه بتجنب لعبة التنافس بين المسارات التفاوضية، ولا سيما مع الشقيقة سورية، وكذلك عدم الخضوع لضغط هذا المتغير، الذي من شأنه أن يضع قضية شعبنا في مرتبة متأخرة على جدول اهتمامات الدبلوماسية العربية والدولية. لذلك واصلتُ العمل من أوسلو على محاولة استكمال المهمة التي قدمت من أجل تحقيقها قبل نحو ثمانية أشهر أو يزيد، من دون أن أبدي أي انزعاج أو تلهف على استعجال الخطوات التالية، مستذكراً إشارة أوري سافير إلى ضرورة التعجيل في التوصل إلى اتفاق قبل أن يصل كريستوفر إلى الشرق الأوسط، أي تلك الإشارة التي اعتبرتها بمثابة عملية ضغط وابتزاز، وتعاملت معها كأنني لم أسمع بوقع نبرتها المتشفية، موطداً العزم على مواصلة مهمتي التفاوضية المديدة، بكل ما تتطلبه من صبر وحرص ومسؤولية وموضوعية وواقعية واعتدال.

استمرت الاتصالات بيني وبين تيري رود لارسن الذي كان على اتصال مستمر بالجانب الآخر، ينقل المواقف والرسائل الهاتفية المتبادلة. كان تيري يتصل بي ممازحاً في كل مرة: «مرحباً، أنا لارسن الإرهابي.» وقد كان هذا التعبير يستثيرني أحياناً، غير أنني كنت أكظم غيظي دائماً وأبادله المزاح، إلاّ إنني كنت كثيراً ما أنفجر غاضباً في وجهه. والحق أنه كان يحتملني ويبدي سعة صدر واسعة حيال انفعالاتي وصراخي في بعض الأوقات. وفي إحدى المرات اتصل بي ناقلاً رسالة هاتفية من سافير عن صفقة المقايضة بين الاعتراف المتبادل ونقاط الخلاف المتبقية من اتفاق إعلان المبادئ، قائلاً: «هذه هي رسالة سافير، إنها صفقة، والجواب بنعم أو لا، هو يأخذ سبع نقاط وأنت تأخذ سبعاً أُخرى، ولن تكون الصفقة بأن تأخذ ثماني نقاط وهو يأخذ ستاً مثلاً، إنها سبع نقاط لكل واحد، هذا هو ما يعرضه عليك، إنها نعم

أو لا.»

أجبته وأنا أتميّز غيظاً: «إنني لا أقبل بهذا، نعم وبكل وضوح. أرفض منطق نعم أو لا. إننا في عملية مفاوضات وليست هذه طريقة للتفاوض.»

وكان من غير الممكن الاستمرار في عملية التفاوض هذه عبر الهاتف، باستخدام الرموز والكلمات المفتاحية المتفق عليها من قبل، وخصوصاً أن هناك من التفصيلات والمفاهيم والاصطلاحات التي لا يمكن التحدث عنها رمزياً عبر الهاتف. لذلك فقد تفاهمنا على الانتقال إلى العاصمة الفرنسية، وعلى أن يتم عقد اجتماع في باريس، بحضوري وحضور كل من يائير هيرشفيلد إضافة إلى تيري رود لارسن ومنى جول اللذين قاما بتأمين المكان والترتيبات اللوجستية الأُخرى. وقد تقرر هذا الاجتماع لتحديد المواقف النهائية إزاء كل نقطة من النقاط الخلافية القائمة بعد، وإعادة ترتيب وصوغ الوثيقة المتعلقة بإعلان المبادئ ومرفقاته بصيغتها شبه النهائية. وكان يرافقني لارسن في هذا الاجتماع، الذي عقدناه في شقة جميلة تخص ابنة وزير الخارجية النرويجي، جوهان يورغن هولست، من زوجته الأولى، والتي كانت تعمل في اليونسكو في باريس.

في تلك الشقة الفارهة، الواقعة في مبنى باريسي عتيق الطراز، من القرن التاسع عشر، يتوسط حي هنري مارتن، تواصلت الاجتماعات المكثفة وسط أجواء مكانية تبعث على الشعور بالراحة. إذ كانت هذه الشقة الجميلة الواسعة، التي سُلّمت لنا خالية من أصحابها الذين لم نر أحداً منهم يدخل من بابها أو يخرج، تطل من شارع فوش على مقر بلدية المنطقة السادسة عشرة من مناطق باريس، وعلى جامعة دوفين، وكانت تمتلئ بالتحف والقطع الصغيرة، إلى جانب مكتبة كبيرة وغنية بالكتب الفرنسية، الأمر الذي يدل على أنها شقة لدبلوماسي سبق أن سافر وتجوّل في أماكن كثيرة من العالم، فالتقط، للذكرى، هدايا تذكارية متعددة، تحمل كل منها سمة ثقافية خاصة بشعب أو مدينة بعينها.

في هذه الأجواء البعيدة عن صخب الفنادق والقاعات الرسمية، وبجانب مكتب فخم مصنوع على نمط مكاتب القصور الفرنسية العريقة، جرت المحادثات في ركن هادئ من أركان غرفة الاستقبال لمنزل ابنة وزير الخارجية النرويجي، مدة استغرقت نحو سبع ساعات عمل متواصلة، عدّلنا كثيراً من بنود الاتفاق، وأنجزنا كثيراً منه، لكن الاتفاق الكامل في وجهات النظر لم يتحقق، وإن كان الطريق إلى مثل هذا الاتفاق أصبح مفتوحاً وواضحاً أكثر من أي وقت مضى. وقد بلّغ تيري رود لارسن أوري سافير المدى الذي تم بلوغه يوم السادس من آب/أغسطس في العاصمة



الفرنسية، إذ قدمنا رداً إيجابياً على نصف عدد النقاط الخلافية، بينما طالبنا بمواصلة التفاوض فيما يتعلق بالنصف الآخر، وذلك في اللقاء المقرر عقده بعد نحو أسبوع من ذلك التاريخ في النرويج، أي يوم الرابع عشر من آب/أغسطس.

وفي إطار المشهد السياسي الأوسع لمنطقة الشرق الأوسط كان وارن كريستوفر ومساعده دنيس روس يواصلان جولاتهما المكوكية بين عدد من عواصم المنطقة، ولا سيما بين دمشق وتل أبيب، محرزين بعض التقدم الجوهري على صعيد صفقة السلام الشامل في مقابل الانسحاب الشامل، مع ترتيبات أمنية مرضية للجانبين، وجدول زمني محدد لتنفيذ هذه الصفقة. وبات من الواضح لنا أن إسحق رابين، المصاب بداء الشك والارتياب حيال منظمة التحرير، أخذ يميل إلى الأخذ بالخيار السوري أولاً، وخصوصاً أنه أكثر ثقة بالالتزامات التي يقطعها الرئيس السوري حافظ الأسد على نفسه، بالمقارنة مع جدية التعهدات التي يمكن أن يلتزم الرئيس الفلسطيني تنفيذها. وبالتالي بدا لنا رابين في وضع من يريد أن يحقق إنجازاً على المسار الذي يستطيع فيه أن يحرز التقدم الذي يرغب فيه، ويحتاج إليه، أمام أعضاء حكومته العمالية القادمة حديثاً إلى سدة الحكم، ممتطية شعارات تغيير الأولويات القومية الإسرائيلية لمصلحة برنامج السلام.

على الجانب الأبعد، أي في واشنطن، حيث كانت المفاوضات الجارية تواصل منذ أكثر من عام ونصف عام تعثرها الشديد، حدثت مفاجأة غير متوقعة، وذلك حين قدم أعضاء من الوفد الفلسطيني المفاوض استقالاتهم إلى الأخ أبو عمار (فيصل الحسيني وحنان عشراوي وصائب عريقات) احتجاجاً على استجابة القيادة الفلسطينية لمبادرة أميركية عرضها وارن كريستوفر مع الأخ أبو مازن لدى اجتماعهما في القاهرة، تضمنت ما تم وصفه بتنازلات فلسطينية كبيرة، وذلك من أجل تحريك المفاوضات الجارية في العاصمة الأميركية. وكان ذلك من دون تنسيق مسبق مع الوفد الفلسطيني المعني بمتابعة تلك المفاوضات الدائرة في حلقة مفرغة. ومع أن الأخ أبو عمار رفض تلك الاستقالات، وعالج الأمر بصورة جيدة، إلاّ إن هذه الواقعة التي اجتذبت أضواء الإعلام الأميركي القوية زادت في حراجة الموقف الفلسطيني كله.

بعد ذلك، وفي مثل هذه الأجواء المفتوحة على سائر المتغيرات، عدنا مرة أُخرى إلى العاصمة التي احتضنت هذه المفاوضات بكل رفق وحنان وحرص وجدية، عدنا إلى أوسلو حيث تم عقد جولة جديدة من المفاوضات في قصر بوريغاد، الذي كان شهد بعض اجتماعاتنا السابقة في مدينة سارسبورغ، حيث وجدنا هذا القصر الريفي الجميل وقد أعيد ترميمه، الأمر الذي أضفى عليه مزيداً من الفخامة. وحين

تبادلنا المجاملات وجد كل منا الآخر وقد بدا أكثر لطفاً، وأشد كياسة، وأعمق رغبة في التوصل إلى الاتفاق، لتحل بذلك أجواء مؤاتية تماماً لاستئناف العملية التفاوضية بصورة أكثر سلاسة، قياساً بما كانت عليه الحال في الجولة السابقة التي علا فيها الصراخ والاتهامات القاسية، وانتهت بتلك الأزمة التي أدت في واقع الأمر إلى تحقيق انفراج كان الطرفان بأمس حاجة إليه.

وفي هذه الجولة (الحادية عشرة)، التي كانت بمثابة الجولة ما قبل الأخيرة، اتفق الوفدان المتفاوضان على أنه في الوقت الذي نتوصل إلى اتفاق بشأن إعلان المبادئ، ونوقعه، نبدأ على الفور التفاوض من أجل إتمام صفقة الاعتراف المتبادل، هذه الصفقة التي من المقدر لها أن تفتح الطريق أمام اتفاق آخر في شأن انتقال القيادة الفلسطينية من تونس إلى قطاع غزة وأريحا. كما تم في هذه الجولة معالجة جانب من المسائل الخلافية المتعلقة بموضوع القدس، وذلك من خلال الاتفاق على قيام وزير الخارجية الإسرائيلي بتوجيه رسالة إلى وزير الخارجية النرويجي، يتعهد فيها بالحفاظ على المؤسسات المقدسية، الدينية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك بيت الشرق، الأمر الذي جعل مواقف الطرفين أقرب من ذي قبل إلى بعضها البعض. إلاّ إن هذه التوافقات لم تؤد بعد إلى تقريب المواقف المتباعدة، والمتعارضة، حيال كثير من المسائل التي كان من الواضح أنها بحاجة إلى مزيد من الجهد والوقت والمساومات الصعبة.

وعلى الرغم من الفجوات المتبقية والعقبات الكثيرة، التي لا تزال تقف كصخور عاتية في وجه إتمام الاتفاق المنشود، فقد كان الجو السائد في قاعة الاجتماعات طيّباً، بل ودياً بصورة جيدة. ويبدو أن الجو الخارجي المحيط بذلك القصر الريفي الفخم عمل عمله في التأثير في نفسيات المتفاوضين. فقد كانت أشجار السرو تفوح برائحتها النفاذة حول المكان، الذي لم يعد محاطاً بالثلوج كما كانت عليه الحال في لقاءاتنا السابقة خلال نهاية فصل الشتاء السابق، وكانت الأشجار في الحديقة محملة بثمارها الطيبة. وقد أبدى عدد من المفاوضين انبهارهم الشديد بالمكان، الذي لم يسبق لهم أن دخلوه من قبل، بمن في ذلك أوري سافير ويوئيل سينغر ومحمد أبو كوش، الذين التحقوا بالمفاوضات في وقت لاحق على مرحلة سارسبورغ. كما كان أيضاً لكرم الضيافة النرويجي أطيب الأثر في تحسين مزاج المتفاوضين، إذ حرصت ربة القصر على تقديم أفضل ما في مطبخها من طعام وشراب، جعل من ذلك الاجتماع التمهيدي الليلي في بوريغاد أقرب ما يكون إلى أمسية لطيفة وممتعة إلى حد بعيد.



وعليه، فقد بدأنا في صباح اليوم التالي جلسة مفاوضات رسمية مطولة، تكرست فيها الجهود لإزالة التحفظات المتبادلة، أو قل الأقواس المتضادة والمتعلقة بأربع عشرة نقطة خلافية بشأن إعلان المبادئ، العالقة منذ الجولة السابقة في هالفورسبوله. وكان علينا أن نبدي مرونة في سبع نقاط منها، في مقابل إبداء مرونة إسرائيلية مماثلة في النقاط السبع الأُخرى. وإلى جانب هذا الأمر، كان علينا أن نتفق على مكوّنات صفقة الاعتراف المتبادل التي سبق أن اقترحها الجانب الإسرائيلي في الجولة السابقة أيضاً، وذلك من أجل تليين الموقف الفلسطيني حيال الموضوعات الخلافية القائمة في صلب وثيقة إعلان المبادئ المقترحة، هذه الوثيقة التي كنا نرى أن لها الأولوية على وثيقة الاعتراف المتبادل، التي لم أكن متحمساً لها، على الرغم من قبول القيادة الفلسطينية لها من حيث المبدأ.

وكنا في تونس أدخلنا بعض التعديلات الطفيفة على الصيغة المتعلقة بكل من نقاط إعلان المبادئ وصفقة الاعتراف المتبادل، الأمر الذي وجد فيه المفاوضون الإسرائيليون بعض المرونة في موقفنا، وقدموا في مقابل ذلك بعض التنازلات. إلاّ إن ذلك لم يكن كافياً، مرة أُخرى، للتوصل إلى الاتفاق. إذ اتضح أن الخلاف حيال مكونات صفقة الاعتراف المتبادل، التي تم تقديمها من الجانب الآخر كمحفز لنا من أجل الموافقة على النقاط الخلافية في إعلان المبادئ، بدأ يعرقل إمكان التوصل إلى الاتفاق بصدد الموضوعين معاً، الأمر الذي دفع أوري سافير إلى تقديم اقتراح بتأجيل إتمام صفقة الاعتراف المتبادل إلى ما بعد الاتفاق على القضايا المفتوحة في إعلان المبادئ، وذلك خشية أن يمضي سدىً ما تبقى من وقت ضيق لإتمام هذه العملية، التي استغرقت وقتاً طويلاً، واستنزفت جهوداً مضنية، وصارت عرضة لمتغيرات إقليمية قد تؤدي إلى تجاوزها بالكامل.

جلسنا صبيحة ذلك اليوم، وكان أمامنا ما يشبه الجبل من العقبات والمشكلات. فقد كان أمامنا مشكلة السيطرة على المعابر، ومشكلة أمن تنقلات المستوطنين، والجدول الزمني للانسحاب الإسرائيلي، ونقل السلطات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، وتعريف أريحا (مدينة أو منطقة). واستمرت المفاوضات إلى جلسة ما بعد الظهر، حيث انتزعنا من الجانب الإسرائيلي الموافقة على أن قضايا جدول أعمال المفاوضات النهائية سترد في صلب اتفاق إعلان المبادئ، بما في ذلك قضيتا القدس واللاجئين. كما وافق الوفد الإسرائيلي على أن المحادثات النهائية ستؤدي إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهو القرار الذي يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، ولا يجيز احتلال أراضي

الغير بالقوة. واتفقنا في تلك الجلسة على أن نبدأ التخطيط لنقل الصلاحيات، والتعاون في المجال الأمني، وتجنيد العواصم والمؤسسات الدولية لجلب المساعدات الاقتصادية.

في ساعة متأخرة من ذلك المساء، كان بقي خمس قضايا عالقة لم نتمكن من الاتفاق حيال أي منها. لذلك طلبت إرجاء المناقشات إلى صباح اليوم التالي، ووعدت أن أستغل ما تبقى من ساعات الليل لإجراء الاتصالات الهاتفية بالقيادة في تونس، من أجل التباحث في هذه العقبات التي تحول دون التقدم إلى الأمام. وفعلاً أجريت اتصالاً مطولاً بكل من الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن. ولمّا عدت من الطبقة العلوية إلى القاعة السفلية، وجدت أن أوري سافير ويوئيل سينغر يجلسان إلى جانب منى جول، التي كان زوجها تيري غادرنا في وقت سابق إلى أوسلو، لحضور مناسبة اجتماعية خاصة. فنظر الثلاثة إلى وجهي وأنا أقترب منهم، رفعت لهم رأسي إلى الأعلى، في إشارة إلى عدم موافقة القيادة الفلسطينية على المقترحات الإسرائيلية المتعلقة ببنود الاتفاق.

كانت خيبة الأمل سيدة الموقف من جديد، وعلت مظاهر الاكتئاب الوجوه، ولا سيما وجه منى جول، التي وجدت نفسها وحيدة في هذا المأزق الذي كان يتعامل معه تيري بحذاقة، وهو الآن بعيد عنها نحو مئة كيلومتر في أوسلو، وسط ضجيج حفلة عيد ميلاد أحد أصدقائه المقربين من قادة حزب العمل النرويجي. فهرولت منى إلى الاتصال بزوجها، وضغطت عليه للانسحاب فوراً من تلك الحفلة من أجل مواجهة موقف ينذر بمخاطر جدية، من وزن تلك المخاطر التي حدثت في الجولة السابقة. ومضت مدة تزيد على ساعة واحدة، كانت دقائقها ثقيلة على منى، حتى وصول زوجها وهو في حالة من القلق والارتباك. ولم يكن لديه ما يفعله في هذه الساعة المتأخرة من الليل. حيث كانت منى، التي لاحظت من موقعها في الطبقة الأرضية أن غرفة الاجتماعات في الطبقة العلوية صامتة وخاوية، وحيدة وقلقة تقاوم القنوط وخشية وقوع كارثة تصبح هي مسؤولة عنها، فاندفعت ترتقي درجات السلم الخشبي بسرعة شديدة، لتجد أوري سافير قد أغلق على نفسه غرفة نومه، في حين وجدت باب غرفة نومي مفتوحاً والغرفة مضاءة إضاءة خافتة. فطرقت الباب بلطف واستأذنت في الدخول، وبدأت حديثها معاتبة بأنني لم أقل لها في هذه الليلة «تصبحين على خير»، على نحو ما اعتادته مني في الليالي السابقة. وجلست على السرير المقابل لسريري في الغرفة، وقالت أنها قابلت هيرشفيلد في الممر، وإنه كان شديد التأثر يغالب انفعالاته وقال لها: إن كل شيء قد انتهى؛ لم يوافق عرفات على



المقترحات. فأجبتها، وأنا أقرأ علامات الجزع في عينيها، أن هذا هو موقف القيادة، ومع ذلك فإنني سأحاول مرة أُخرى في اليوم التالي.

في صبيحة اليوم التالي، جلسنا لتناول الفطور، وكان وجها منى وتيري، اللذين لم يأخذا قسطاً كافياً من النوم، متعبين حقاً، كما كانت علامات الإحباط بادية عليهما. ويبدو أن هيرشفيلد لاحظ ذلك على وجهيّ المضيفين النرويجيين الطيبين، فخاطب منى بصوت مسموع من الجميع قائلاً: «لا تقلقي يا منى، هنالك طرق عديدة، سوف ننجح وسوف ترين.» تهللت وجوه البعض، ولا سيما وجها منى وتيري، واغتنمتُ الفرصة لأطلب من أوري سافير أن يرجئ سفره إلى اليوم التالي، وذلك لإجراء مزيد من المفاوضات والمحاولات مع القيادة في تونس، على أن يقوم هو بالدور ذاته مع قيادته. إلاّ إنه أصر على المغادرة في الوقت المحدد من قبل، الأمر الذي اعتبرته بمثابة عملية ضغط يمارس علينا، لتليين الموقف الفلسطيني إزاء نحو خمس قضايا لا تزال عالقة من بنود اتفاق إعلان المبادئ.

واتضح لي، فيما بعد، أن هناك جدول أعمال إسرائيلياً يحاصره عنصر الوقت الذي كان ينفد بسرعة. فقد كان من المقرر أن يسافر شمعون بيريس في السادس عشر من آب/أغسطس، في رحلة اسكندنافية تقوده تباعاً إلى كل من السويد والنرويج، وبالتالي كان أوري سافير على عجلة من أمره كي يصل إلى تل أبيب قبل مغادرة بيريس إلى استوكهولم، ليضع وزير خارجيته في صورة الموقف السائد في المفاوضات.

عدنا إلى تونس، وعادوا هم إلى تل أبيب. وكما علمت فيما بعد، فقد كان شمعون بيريس اتفق مع إسحق رابين على أن يعمل الأول، خلال رحلته هذه، على حل القضايا العالقة بشأن اتفاق إعلان المبادئ، وأن يتم توقيع هذا الإعلان في التاسع عشر من آب/أغسطس نفسه. وقد ذكر لنا جوهان يورغن هولست، في وقت لاحق، أن بيريس اتصل به في وقت مبكر من صباح يوم السابع عشر من آب/أغسطس وهو في طريقه إلى استوكهولم، وكان وزير الخارجية النرويجي في زيارة إلى أيسلندا، قائلاً له: «هل تستطيع مقابلتي سراً في العاصمة السويدية هذه الليلة؟» وحين تساءل هولست عن سبب ذلك أجابه بيريس: «إننا نمر في لحظة فاصلة بخصوص قناة أوسلو.»

استقل جوهان يورغن هولست طائرة خاصة إلى استوكهولم، ووصل إلى وزارة الخارجية السويدية قبل أن يصلها شمعون بيريس. وكان عليه أن يحافظ على سرية اللقاء بعيداً عن تخمينات وكالة الاستخبارات السويدية وغيرها. وكان تيري رود

لارسن تكفل بهذه المهمة، إذ بلّغ السويديين أن وزير خارجيته سيقابل مسؤولاً إسرائيلياً رفيعاً، للحديث عن قضايا ثنائية وحساسة، كما أنهما سيتداولان مسائل تتعلق بعملية المفاوضات المتعددة الأطراف. وجرى اللقاء في ساعة متأخرة من تلك الليلة، وكان برفقة بيريس مساعده آفي غيل ويوئيل سينغر. أمّا هولست فقد كان يرافقه كل من تيري رود لارسن ومنى جول. وأعلن بيريس أمام الحضور من النرويجيين أنه يريد أن ينهي المفاوضات في هذه الليلة، وطلب من هولست أن يتصل بالرئيس عرفات عبر الهاتف، وأن يعلمه بأن وزير الخارجية الإسرائيلي يجلس إلى جانبه، وأنه سيبقى إلى جانبه طوال الوقت، بينما سيكون إسحق رابين على طرف الهاتف في تل أبيب، وأوري سافير على الهاتف في القدس، متهيئاً للالتحاق بوزير خارجيته في أي لحظة يطلبه فيها، لحل جميع القضايا الخلافية المتبقية في وثيقة إعلان المبادئ.

كنت في تونس تلك الليلة، ولم يكن جرى معي تنسيق أمر هذه المكالمة الهاتفية التي استهلها السيد هولست في البحث عني هاتفياً في مكتبي ومنزلي. لم أكن هناك في ذلك الوقت، وحاولت زوجتي كثيراً البحث عني إلاّ إنها لم توفّق. ثم انتقل السيد هولست للحديث مع الرئيس عرفات، ونقل له أنه يريد أن ينهي الليلة مع الضيف الموجود لديه (بيريس) كل القضايا المتبقية في هذه الوثيقة وإعدادها للتوقيع. وقال له الأخ أبو عمار: «سأبحث عن أبو علاء ليكون إلى جانبي، فهو المتابع لكل تفاصيل هذه المفاوضات.»

استطاع مكتب الأخ أبو عمار العثور عليّ في مكتب الأخ أبو مازن، وكان معنا الأخ محسن إبراهيم، القيادي اللبناني البارز والمميز قدرة وكفاءة ومعرفة والتزاماً بعروبته وانتمائه.

التقينا في مكتب الأخ أبو عمار، وكان إلى جانبه كل من أبو مازن، وأبو علاء، وياسر عبد ربه، وحسن عصفور، والأخ محسن إبراهيم. وأستطيع القول إنه إذا كانت كل جلسات هذه المفاوضات تاريخية، فإن هذه المكالمة التاريخية المهمة، التي استمرت ست ساعات، كانت من أهمها وأبرزها لأنها هي التي أغلقت القضايا المعلقة.

جرت المحادثة بين تونس واستوكهولم من الساعة العاشرة مساء حتى الرابعة صباحاً، وتحملت السويد تكاليف أطول محادثة من ضيوف لديها وهي لا تعرف طبيعة المحادثة ولا ماذا وراءها.

كنت أنا المتحدث من الجانب الفلسطيني، وكان وزير خارجية النرويج السيد



هولست على الجانب الآخر، وكان مطبخ القرار إلى جانبي برئاسة الرئيس ياسر عرفات وحضور الإخوة المذكورين آنفاً، حيث تمت مناقشة جميع القضايا المتبقية والتي لم تحسم في إعلان المبادئ. وكان في الجانب الآخر محطتان: الأولى في استوكهولم وتضم السادة شمعون بيريس ويوئيل سينغر وآفي غيل، بحضور وزير خارجية النرويج السيد هولست والسيد تيري رود لارسن والسيدة منى جول، وفي المحطة الأُخرى في تل أبيب إسحق رابين الذي كانوا يتصلون به في بعض القضايا.

وعند الرابعة صباحاً انتهت المكالمة، وقبّل كل منا الآخر، وقلنا جميعاً «نعم» لدينا الآن اتفاق غير قابل للتراجع. نودي على مصور الأخ أبو عمار الخاص، وأخذ لنا صورة تذكارية في هذه الدقائق التاريخية.

## الفصل الثالث عشر

# فصل أخير ولم تكتمل الرواية

في أواسط آب/أغسطس ١٩٩٣ كان وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، قد أنهى جولته الشرق الأوسطية، التي زار فيها عدداً من عواصم المنطقة، وتنقل خلالها عدة مرات بين دمشق وتل أبيب. ولم نكن في تلك الأثناء على يقين تماماً من النتيجة النهائية لهذه الجولة، التي هدفت إلى دفع عملية السلام على المسار السوري - الإسرائيلي. ومع أن كثيراً من الأنباء راج عن إخفاق الوزير الأميركي في تذليل بعض الصعوبات، التي تحول دون حدوث اختراق على هذا المسار، الذي ينطوي على آخر فصل من فصول الصراع بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، إلاّ إننا لم نكن متأكدين مما إذا كان الفشل، أو الفشل الموقت، هو النتيجة الوحيدة لهذه الجهود الدبلوماسية الأميركية المكثفة، التي ألقى فيها الرئيس بيل كلينتون بثقله الكبير من أجل إنجاحها.

وبشيء من الخبرة المكتسبة في غمرة العملية التفاوضية الجارية مع الإسرائيليين على مدى الأشهر الطويلة الماضية، والمعرفة المتواضعة بالشخصيات الإسرائيلية ومختلف ميول أركانها، لم تكن القيادة العمالية حتى ذلك التاريخ حسمت أفضلياتها بين أي من المسارين، الفلسطيني أو السوري، الذي يتوجب عليها السير في دروبه الشائكة. بل إننا نجيز لأنفسنا القول إن إسحق رابين كان يميل إلى العمل على المسار السوري، الأقل تعقيداً، والأكثر أهمية من وجهة نظر إسرائيلية تقول إن التقدم على هذا المسار، الذي سيتبعه بالضرورة التقدم على المسار اللبناني، سينهي الصراع العربي - الإسرائيلي بصورة شبه نهائية، وسيمكّن الدولة العبرية من القفز عن القضية الفلسطينية، وإرجاء التعامل مع هذه القضية المعقدة إلى وقت طويل، يجري فيه تهميش الوضع الفلسطيني، وزيادة خلخلته على الأرض، من خلال التوسع في المشاريع الاستيطانية، وخلق مزيد من الحقائق السلبية التي تحول دون قيام دولة فلسطينية.

وفي المقابل، فإن شمعون بيريس بما يمتلك من رؤية واسعة، وتجربة طويلة في مختلف مجالات العمل، وبما له من علاقات دولية متشعبة، وثقافة، ومعرفة عريضة، وسعة اطلاع، وقدرة، وكفاءة، كان يميل إلى الأخذ بالمسار الفلسطيني، ويعطيه أولوية فضلى على غيره من المسارات، اعتقاداً منه أن التحدي الأساسي الذي يواجه إسرائيل يتمثل في مدى قدرتها على إيجاد حل على الأرض، التي تمثل جوهر

النزاع التاريخي المزمن في هذه المنطقة، تتمكن الدولة اليهودية خلاله من تسوية جذر النزاع المحتدم، واكتساب الشرعية، وإنهاء المزاعم والادعاءات والأوهام المتبادلة، وذلك على قاعدة اقتسام الأرض، والحلول الوسط المتدرجة، التي من شأنها فتح صفحة جديدة في شرق أوسط جديد، كان يأسر لب هذه الشخصية الإسرائيلية التاريخية الحالمة بمستقبل تجد فيه إسرائيل نفسها بمثابة قطب إقليمي يشع بالتطور العلمي الحديث، وسط بيئة عربية غير معادية، إن لم نقل مسالمة متعاونة.

على هذه الخلفية يمكن فهم تلك المبادرة التي قادها بيريس من العاصمة السويدية، استوكهولم، حين أخذ على عاتقه إنهاء المفاوضات التي أخذت تراوح مكانها في النرويج، وذلك من خلال إدارته المباشرة لهذه المفاوضات والبت، عبر الاتصال المباشر بإسحق رابين في تل أبيب من جهة، وبالقيادة الفلسطينية في تونس من جهة أُخرى، في القضايا التي كانت لا تزال عالقة في تلك المرحلة التي كانت تتطلب، موضوعياً، اتخاذ قرارات سياسية تحسم الخلافات ذات الطابع الفني، القائمة بين الوفدين المتفاوضين آنذاك، ولا سيما أن قناة أوسلو ذاتها كانت من المبادرات التي تبناها ودعمها شمعون بيريس ومجموعة إسرائيلية تعرف بـ «شبيبة بيريس»، الأمر الذي دفع بالرجل الثاني في قيادة حزب العمل، وفي الحكومة، إلى المضي حتى آخر الشوط لتحقيق رهاناته السياسية الكبيرة، التي باتت عرضة للإخفاق لدى استعصاء المفاوضات عند قضايا ذات حساسية عالية لدى الطرفين.

وفي آخر جولة من المفاوضات التي انتهت قبل نحو يومين من قيام شمعون بيريس بأخذ زمام المبادرة من وفده المفاوض، لم يكن هناك ما يشير إلى مثل هذا التطور. ويبدو أن أوري سافير، رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض، لم يكن، بدوره، على علم بما سيحدث بعد ساعات فقط من انتهاء تلك الجولة التي تقلصت فيها نقاط الاختلاف إلى نحو خمس قضايا خلافية، بعضها على درجة عالية من الأهمية. وبالتالي فإنني أميل إلى الاعتقاد أنه بقدر ما كان هذا التدخل المباشر مفاجئاً لي، وأنا العائد لتوي إلى تونس من تلك الجولة، كان مفاجئاً لأوري سافير الذي عاد لتوه أيضاً، وقدم تقريره عن مجرى العملية التفاوضية إلى رئيسه المباشر، أي إلى بيريس الذي كان يحتفل بعيد ميلاده السبعين يوم السادس عشر من آب/أغسطس في تل أبيب.

إذ بحسب الرواية الإسرائيلية التي توفرت لنا فيما بعد من عدة مصادر، بما في ذلك أوري سافير، فقد أقام عدد محدود من أصدقاء عجوز السياسة الإسرائيلية حفلاً بعيد ميلاده، حضره سافير نفسه، حيث ألقى بيريس كلمة قصيرة في نهاية الحفل



اختتمها قائلاً: «لقد كرست حياتي كلها للأمن. والآن وبعد أن أصبحت إسرائيل قوية بما فيه الكفاية، لم يبق أمامي سوى أن أعمل على جلب السلام لأجيالنا الشابة.» ثم غادر الحفل متوجهاً مباشرة إلى منزل إسحق رابين، حيث قرر الاثنان، وفي اجتماع ثنائي مغلق، تفويض بيريس العمل، خلال الزيارة الرسمية المقرر أن يقوم بها للدول الاسكندنافية في اليوم التالي، على حل القضايا العالقة في إعلان المبادئ، وتوقيع هذا الإعلان في نهاية هذه الجولة التي ستنتهي في النرويج يوم التاسع عشر من آب/أغسطس نفسه؛ أي خلال اليومين أو الثلاثة المقبلة.

وكما أشرنا في الفصل السابق، فقد اتصل شمعون بيريس بنظيره النرويجي جوهان يورغن هولست، الموجود في أيسلندا آنذاك، طالباً منه اللقاء سراً وعلى عجل، في استوكهولم، لإنجاز ما تبقى من قضايا عالقة في مجرى قناة أوسلو السرية. وعند انضمام هولست إلى بيريس طلب الأخير أن يقوم الوزير النرويجي بفتح الخط الهاتفي مع القيادة الفلسطينية في تونس لإجراء مفاوضات مباشرة مع الرئيس عرفات بغية حسم تلك القضايا العالقة. وكان الأمر مباغتاً للأخ أبو عمار، الذي علم أن بيريس يجلس إلى جانب هولست، وأنه سيدير المفاوضات عبر الوسيط النرويجي. لذلك راح الأخ أبو عمار يبحث، في تلك الساعة المتأخرة من الليل، عنّي وعن أعضاء الخلية القيادية التي تتابع شؤون قناة أوسلو. وبعد نحو ساعة من الزمن وصلتُ إلى مكتب الرئيس، الذي أطلعنا على فحوى مكالمة هولست العاجلة.

أغلقنا المكتب على أنفسنا، وطلبنا من الحرس والمرافقين عدم الدخول، وعدم تمرير أي مكالمة هاتفية لأي منا. وبينما كان وزير الخارجية النرويجي يمسك بالخط الهاتفي من استوكهولم، أمسكتُ بالخط الهاتفي ذاته من تونس، لنبدأ مكالمة هاتفية أطول مما كان متوقعاً، استمرت سبع ساعات متواصلة، كان يتوقف خلالها الحديث عبر استوكهولم - تونس، ليجري حديث مماثل عبر خط استوكهولم - تل أبيب. كنت أتحدث بصوت عال داخل غرفة مغلقة لم ينفتح بابها إلاّ لإدخال فناجين القهوة المتتالية، وعلب السجائر التي بدأ دخانها يعبق في الغرفة ويزيد الأجواء المشحونة بالتوتر توتراً، وخصوصاً أن الجميع كان يدرك مدى أهمية ومفصلية هذه المفاوضات الهاتفية، التي انخرط فيها شمعون بيريس بنفسه، وياسر عرفات بنفسه أيضاً، لأول مرة.

وبينما كنت أتلقى المقترحات من وزير الخارجية النرويجي، وأتشاور مع الخلية القيادية، ثم أعيد نقل الموقف الفلسطيني إلى جوهان يورغن هولست، كان هذا الوسيط النرويجي ينقل اقتراحاتنا إلى يوئيل سينغر الذي كان، بدوره، يتشاور مع

شمعون بيريس، ثم يعيدها إلينا بعد ذلك. واستمر الأمر على هذا النحو ساعات طويلة، بدأتُ خلالها أفقد شيئاً من صوتي، وبعض طاقتي على مواصلة مكالمة طالت كثيراً، بل بدت بلا نهاية في بعض الأوقات. وقد تخللها كثير من المساومات الصعبة، ولحظات استعصاء قاتلة، ومناورات إسرائيلية بتنا نحفظها عن ظهر قلب، مثل تهديد بيريس بإغلاق ملف أوسلو واستبداله بملف المفاوضات بشأن هضبة الجولان مع سورية.

إلاّ إن ذلك لم يضعفنا قط.

استمرت المفاوضات عبر الهاتف إلى ما بعد الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي. وبينما كنت أنا المتحدث الوحيد مع وزير الخارجية النرويجي، فقد شارك الحاضرون معي في تلقي المقترحات ومناقشتها وبت كل بند منها، وخصوصاً الأخوان أبي عمار وأبي مازن. وقد دارت مناقشات صعبة وحادة فيما يخص تلك المسائل المعلقة، وكان عددها بعد منتصف الليل لا يزيد على ثلاث نقاط. وقد تم خلال نحو ساعتين الاتفاق على صيغ مناسبة لكل نقطة منها، وهي:

- مفاوضات المرحلة النهائية، حيث وضعنا صيغة مرنة، وجعلنا المدة الزمنية قابلة للاختصار، وذلك من خلال النص على أن هذه المفاوضات ستبدأ في أقرب وقت ممكن، على ألاّ تتجاوز بداية السنة الثالثة.
- السقف الزمني لمدة المفاوضات، بمرحلتيها الانتقالية والنهائية، «لا يتجاوز السنوات الخمس.»
- التوافق على النص المتعلق بالوجود الدولي الذي كنا نصرّ عليه، في حين كان الإسرائيليون يرفضونه تماماً، حيث تم تثبيت نص «الوجود الدولي المؤقت والمتفق عليه.»

لقد كان الجانب الإسرائيلي خلال جلسة المفاوضات الهاتفية هذه يبدي، كما كان عليه الحال دائماً، تمسكاً شديداً بالبعد الأمني لكل مسألة أو مفهوم أو مفردة يجري النقاش في شأنها. وعليه فقد تمسك الإسرائيليون مثلاً بالأمن الخارجي، وأمن المعابر والحدود، وأمن المستوطنين والمستوطنات. وفي مقابل ذلك تمسكنا نحن بالصلاحيات، وبالجدول الزمني، وبالانتخابات، وجعل مستقبل القدس مفتوحاً للمفاوضات، وتحديد جدول مفاوضات الحل الدائم. وبالتالي كانت المكونات الرئيسية لهذه الصيغة، من وجهة نظرنا، هي أن الانسحاب العسكري يبدأ من غزة وأريحا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ويكتمل في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي منتصف تموز/يوليو من تلك السنة يتم انتخاب المجلس الفلسطيني، الذي ستنتقل



الصلاحيات إليه من الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية في مجالات التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. ثم يلي ذلك نشر القوات العسكرية التي تنسحب من غزة وأريحا إلى خارج المناطق الآهلة في بقية الضفة الغربية. ومع حلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تبدأ المفاوضات بشأن الوضع الدائم بجدول أعمال محدد سلفاً، وتنتهي مع نهاية سنة ١٩٩٩.

كان الهزيع الأخير من الليل قد انقضى أو كاد ينقضي، وأخذت خيوط الفجر تلوّح بتباشير فجر جديد من حياة شعبنا الفلسطيني. فبعد هذه الساعات الطويلة والمضنية تم الاتفاق على النقاط التي كانت عالقة من وثيقة إعلان المبادئ. لقد كانت ساعات تلك الليلة صعبة وحاسمة، وقفت فيها القيادة العليا الفلسطينية أمام مسؤوليات تاريخية جسيمة، تتمثل في عدم ترك هذه الفرصة تفلت من أيديها، وخصوصاً أن شمعون بيريس، الذي أخذ على عاتقه متابعة هذه الفرصة من الطرف المقابل، كان يبدي قدراً كبيراً من الاهتمام والجدية والرغبة في تجاوز الصعوبات، والوصول إلى حل راهن عليه منذ بداية هذه العملية قبل نحو تسعة أشهر ماضية.

كما كان حضور وزير الخارجية النرويجي عنصراً مهماً من عناصر هذه الفرصة التاريخية. فبثقله الشخصي، ومهارته الدبلوماسية الفائقة، لعب جوهان يورغن هولست لعبة تفاوضية متقنة. فقد كان يصوغ المفردات بشكل موضوعي، وينقل الاقتراحات، ولا يتدخل فيها كي يرضي الطرفين. وكان يخلط بتوازن دقيق بين دور الوسيط ودور العامل المسهل، يطرح الخيارات أمام الجميع من دون أن يبدي تفضيلاً لهذا الخيار أو ذاك، بل أجيز لنفسي القول، الآن، إن من حق ذكرى هولست الراحل علينا أن نسجل للتاريخ أنه كان يبدو فلسطينياً في بعض الأحيان، وأنه كان يفاوض باسمنا وبالنيابة عنا في أحيان أُخرى. كان يقف إلى جانبنا ويتبنى آراءنا ويدافع عن مواقفنا. وبالإجمال فقد بذل الوزير النرويجي الراحل جهوداً استثنائية فائقة، لا من أجل تسجيل نجاح كبير لبلاده، يفوق حجمها ودورها ومكانتها الدولية فحسب، بل أيضاً من أجل انتزاع بعض المطالب والحقوق، وتثبيت بعض النصوص، التي كنا نطالب بها في المراحل الأخيرة من هذه المفاوضات المضنية.

لقد وصف الأخ أبو مازن ساعات تلك الليلة التي بقينا فيها ساهرين حتى الصبح، وذلك في كتابه «طريق أوسلو» الصادر سنة ١٩٩٤، قائلاً «سبع ساعات تسجل من عمر الشعب الفلسطيني وتاريخه. سبع ساعات من الحوار عبر الهاتف وضعت حداً لصراع القرن العشرين، ورسمت أولى خطوات الشعب الفلسطيني على طريق الانعتاق والتحرر، وحددت معالم مستقبل المنطقة، وفعلت ما لم يفعله عشرون

شهراً من المفاوضات العقيمة في واشنطن، فأنجزت اتفاقاً كاملاً متكاملاً لمرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، بما في ذلك الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا [....] كانت الساعة قد تجاوزت الخامسة صباحاً عندما انتهت آخر مكالمة هاتفية ووقفنا جميعاً مندهشين لا نصدق هذه النهاية التي توصلنا إليها، ولم نتبادل كلمة واحدة، إلاّ إنه خطر ببال أحدنا أن يأتي بمصور ليلتقط لنا صورة تذكارية تخلد هذه اللحظة التاريخية التي حققناها، لكننا ما لبثنا أن تذكرنا أن مرحلة الجهاد الأصغر قد انتهت أو أوشكت على نهايتها وستأتي مرحلة الجهاد الأكبر، كيف نتدبر أمورنا.. كيف ننجح في هذا التحدي؟ وهل يمكن لنا أن ننجح؟»

على أي حال، انتهت المفاوضات الهاتفية الماراثونية إلى حل القضايا المتبقية من وثيقة إعلان المبادئ على النحو التالي:

١ - **المادة الأولى**: كان الخلاف بشأن هذه المادة يتعلق بتطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. إذ كانت وجهة النظر الإسرائيلية تقول إن ما يتفق عليه الطرفان هو تطبيق للقرارين المذكورين، بينما كانت وجهة النظر الفلسطينية تصر على ضرورة النص صراحة على تطبيق هذين القرارين. وفعلاً تم قبول وجهة النظر الفلسطينية، وأصبح النص المعتمد هو: «إن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.»

٢ - **الفقرة الثالثة من المادة الخامسة**: تتعلق هذه الفقرة بموضوعات المرحلة النهائية. إذ حاول الإسرائيليون تجاهل ذكر موضوعات مفاوضات الحل الدائم، وأن يقتصر النص على الإشارة إلى أن كل طرف يمكنه طرح ما يشاء من هذه الموضوعات. بينما أصر الجانب الفلسطيني على تحديد هذه الموضوعات بلا لبس أو غموض، بحيث يصبح الطرفان ملزمين بمناقشتها وإيجاد حلول لها عندما يحين الموعد المقرر لبدء مفاوضات الحل الدائم. وفعلاً تم الإقرار بوجهة النظر الفلسطينية، وأصبحت هذه الفقرة تنص على «أن من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أُخرى ذات اهتمام مشترك.»

٣ - **الفقرة الخامسة من المادة السابعة**، إذ وافقت إسرائيل على إلغاء الإدارة المدنية، لكنها أصرت على أن تحتفظ بالحكومة العسكرية في الأراضي المحتلة، بذريعة وجود المستوطنات والإسرائيليين الذين يوجدون في هذه الأراضي. إلاّ إننا كنا نصر على ضرورة إلغاء الإدارة المدنية والحكومة العسكرية، لأن من غير الجائز أن



يكون هناك حكومتان على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (حكومة فلسطينية انتقالية مؤقتة، وحكومة عسكرية إسرائيلية). وبعد نقاش طويل تم التوصل إلى الصيغة التالية: «بعد تنصيب المجلس الفلسطيني سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.»

٤ - **المادة الرابعة من الملحق رقم (٢) الخاص بغزة وأريحا**. إذ منذ تم الاتفاق على الانسحاب من غزة ومنطقة أريحا، كنا نطالب بالسيطرة على المعابر المؤدية إلى هاتين المنطقتين، سواء من مصر أو من الأردن. وكان الجانب الإسرائيلي يرفض مجرد الإشارة إلى ذلك، باعتبار أن السيطرة على المعابر جزء من الأمن الخارجي الذي سيبقى بيد الإسرائيليين خلال المرحلة الانتقالية. كما رفضوا أن تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية هذه المعابر، لأن ذلك يعتبر مظهراً من مظاهر السيادة، بينما المفاوضات تدور بشأن حكم ذاتي. وفي المقابل كان الجانب الفلسطيني يصر على ضرورة إيجاد صيغة حل وسط بين الموقفين المتضادين. وبقي الأمر كذلك إلى أن توصلنا إلى صيغة مقبولة، على الرغم مما تنطوي عليه من غموض. وبالتالي تم تثبيت نص هذه المادة على النحو التالي: «الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعابر مصر - غزة، وأريحا - الأردن.»

٥ - **المادة الخامسة من الملحق رقم (٢) نفسه**. فقد جرى حوار طويل في شأن هذه المادة، إذ حاولنا أن نؤكد خلال المفاوضات أن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن المكاتب في قطاع غزة وأريحا، وأيضاً عن المكاتب التي تنتقل إلى بقية الضفة الغربية فيما بعد. كما رغبنا عبر هذه المفاوضات في تأكيد أن مقر السلطة الوطنية ليس محصوراً في غزة أو أريحا فقط، بل يمكن أن يكون أيضاً في أي مكان آخر في الضفة الغربية، وخصوصاً بعد إجراء الانتخابات. وفي النهاية تم التوصل إلى الصيغة التالية: «المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية حسب الملحق رقم (٢) من إعلان المبادئ، سيكون موضعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا، بانتظار تنصيب المجلس.»

بعد إيجاد حل للمواد الخلافية من بنود إعلان المبادئ، وتسوية المسائل الأقل أهمية المتعلقة بتقريب موعد بدء مفاوضات المرحلة النهائية، وتحديد سقف زمني بخمس سنوات للانتهاء من المفاوضات كلها، وتثبيت الوجود الدولي المتفق عليه في مسألة الانتخابات، نظرنا في وجوه بعضنا البعض، وتبادلنا بعض التعليقات الموزعة بين الغبطة والارتياح والقلق، وخصوصاً أن المهمة العاجلة تقتضي إطلاع بقية المسؤولين الفلسطينيين على قصة أوسلو، وما أسفرت عنه من اتفاق من المقرر أن

نوقعه بالأحرف الأولى في العاصمة النرويجية في اليوم التالي. وعلى الرغم من هذه الأجواء المشحونة بكل المشاعر المختلطة، فقد بادرت إلى تهنئة الأخ أبو عمار وبقية الإخوة، الذين تابعوا وشاركوا في سائر مراحل هذه العملية التفاوضية الطويلة، ثم تبادلنا القبل على الطريقة الفلسطينية، وبعد ذلك استدعينا المصور لأخذ الصورة التذكارية.

وبينما تولى الأخوان أبو عمار وأبو مازن مهمة إطلاع أعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، على ما جرى عبر قناة أوسلو السرية، وعلى ما تم التوصل إليه من اتفاق، فقد كان عليّ أن أتدبر أمر سفري في اليوم التالي، الثامن عشر من آب/أغسطس، إلى النرويج، لتوقيع هذا الاتفاق بالأحرف الأولى مع رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض، أوري سافير، وبحضور شمعون بيريس الذي من المقرر أن يصل في اليوم ذاته من استوكهولم إلى أوسلو، في زيارة رسمية مقررة سلفاً، إذ تم التوصل عبر ليلة المفاوضات الهاتفية الطويلة إلى أن يجري التوقيع يوم التاسع عشر من الشهر نفسه. وقبل أن أمضي في ترتيبات هذه السفرة العاجلة، تقرر أن يتولى الأخ أبو مازن الاتصال بخبير القانون الدولي السيد طاهر شاش، المصري الجنسية، والذي كان يعمل مستشاراً قانونياً للوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، كي يلحق بنا إلى أوسلو، لمراجعة اتفاق إعلان المبادئ من الجوانب الفنية الحقوقية.

وعليّ أن أذكر هنا أنه عشية سفري إلى أوسلو لتوقيع الاتفاق، دار نقاش داخلي عميق بين أعضاء القيادة الفلسطينية التي تتابع هذه العملية التفاوضية. إذ طرح الأخ محسن إبراهيم، وهو الشخصية الوطنية اللبنانية الوحيدة التي كانت على اطلاع تام على مجريات قناة أوسلو، وكان بين الحضور الستة الذين شاركوا في المشاورات ليلة إنهاء المفاوضات على الهاتف، رأياً فحواه تأجيل توقيع الاتفاق أطول فترة ممكنة، إلى أن يقوم الأخ أبو عمار بجولة عربية يطلع خلالها القادة العرب على هذا الاتفاق، وذلك بعد التوقيع بالأحرف الأولى، وقبل التوقيع علناً وبشكل رسمي في وقت لاحق.

وفعلاً سافرت يوم ١٩/٨/١٩٩٣ في طريقي، والوفد الفلسطيني المفاوض، إلى أوسلو، فمررنا بأكثر من مطار أوروبي إلى أن وصلنا إلى مطار فورنيبو في العاصمة النرويجية، في الوقت الذي اتفقنا عليه مع الوزير جوهان يورغن هولست، الذي كان بلّغني قبل إقفال الهاتف، ليلة المفاوضات الطويلة، ضرورة السفر في ذلك اليوم، لا من أجل توقيع الاتفاق فحسب، بل أيضاً لاستكمال مناقشة صفقة الاعتراف المتبادل



بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كي تتمكن المنظمة من توقيع الاتفاق بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، وخصوصاً أن شمعون بيريس سينتظر في أوسلو إلى أن يتم ذلك كله، وأنه مستعد لذلك، وأنه لا يود العودة إلى إسرائيل إلاّ وهو يحمل معه اتفاقاً نهائياً لعرضه على الحكومة الإسرائيلية التي ستجتمع بصورة استثنائية للمصادقة على الاتفاق وعلى وثيقة الاعتراف المتبادل، إذا كان ذلك جاهزاً.

لدى وصولنا إلى أوسلو، كان المضيفون النرويجيون أعدوا كل شيء وفق الأصول، لتوقيع اتفاق سري سيأخذ من الآن فصاعداً طابع العلنية. ولمّا كان شمعون بيريس سيصل إلى العاصمة النرويجية في ذلك اليوم، فقد اختار المضيفون العاصمة أوسلو ذاتها مقراً للوفدين المتفاوضين، بعيداً عن الأماكن الريفية النائية، وذلك لتسهيل حضور بيريس، ضيف النرويج الرسمي، وتيسير أمر مشاركته في حفل التوقيع. وقد أحسن النرويجيون اختيار فندق بلازا أوسلو الشاهق، الواقع في قلب المدينة، وهو الفندق نفسه الذي سبق أن نزلتُ فيه قبل عدة أشهر، حين حضرت اجتماعاً لتنسيق عمل إحدى لجان المؤتمر المتعدد الأطراف، وخبرت ما في هذا النصب الزجاجي متعدد الطبقات من فخامة نرويجية وعمارة داخلية رائعة، إذ كنت أقمت بالطبقة الثانية والثلاثين من هذا الفندق، ونمت في غرفة كان سريرها الضخم أشبه ما يكون بجبل من الجليد، يذكّر النائم فيه، على الرغم من دفء الأغطية، بأنه في بلاد قطبية باردة.

وأذكر عندما كنت والوفد الفلسطيني المرافق ندخل فندق بلازا، متوجهين إلى ركن الاستقبال الذي يتوسط بهو الفندق، وقعت عيناي على شخص كان يتبادل حديثاً جانبياً مع شخص آخر. كان هذا الشخص هو سفير منظمة التحرير في أوسلو الأخ محمد كتمتو. ومن حسن الحظ أنني رأيته قبل أن يرانا، فطلبت من أعضاء وفدنا العودة إلى الوراء، كي لا ينكشف أمر هذه القناة التي حافظنا على سريتها نحو تسعة أشهر. وفعلاً عدنا أدراجنا، وتمكنا من الوصول إلى غرفنا من باب خلفي للفندق، وذلك بمساعدة رجال الأمن النرويجيين.

ومن الواضح أن دواعي الأمن والسرية التي لم تبارح الخيال النرويجي أملت على المضيفين اختيار الطبقة الثانية والثلاثين نفسها من ذلك الفندق الذي تطل شرفاته العليا على معظم أنحاء أوسلو. وفي حين تم اختيار جناح فاره للوفد الفلسطيني يسمى أنفيستا، أرضيته من خشب الجوز وسقفه بلون أزرق ترصعه النجوم الذهبية، نزل الوفد الإسرائيلي في الجناح المقابل، حيث كان من نصيب أوري سافير النوم في تلك الغرفة، التي سبق أن نمت في سريرها الضخم ذي الأطراف البارزة. وكان

ذلك، في حقيقة الأمر، بترتيب مسبق بيني وبين تيري رود لارسن، الذي أخبرته سلفاً بأنني لن أنام مرة أُخرى فوق ذلك الجبل الجليدي، الذي يحرس مدخل غرفته دب قطبي محنّط لا يثير في النفس أياً من مشاعر الارتياح.

وبينما كان شمعون بيريس ينزل في مقر رسمي تابع للحكومة النرويجية، بدأنا في فندق بلازا أوسلو مفاوضات الجولة الثانية عشرة والأخيرة من عملية أوسلو السرية بعد. ومع أن هذه الجولة عقدت بكامل أعضاء الوفدين، الفلسطيني والإسرائيلي، فإنها لم تكن جولة تفاوضية على نحو ما كان عليه الحال في الجولات السابقة؛ ذلك بأننا كنا أنهينا عبر الهاتف، قبل يومين فقط، كل المسائل العالقة في وثيقة إعلان المبادئ. وبالتالي لم نكن مخولين التفاوض، إذ اقتصر الأمر على طرح بعض الاستفسارات، وتقديم بعض التوضيحات.

وكان أكثر ما دار في هذه الجلسة من مناقشات قد انصب على طلب إسرائيلي ملح، وهو إصدار بيان رسمي فلسطيني يدعو إلى وقف الانتفاضة. إلاّ إن جوابنا على هذا الطلب كان يؤكد أن الانتفاضة لم تنطلق بقرار كي يتم وقفها بقرار آخر، وأنها ستستمر إذا ما بقيت أسبابها قائمة.

وكان خبير القانون الدولي السيد طاهر شاش راجع نص وثيقة إعلان المبادئ بعد وصوله إلى أوسلو، وكان رأيه أن لا عيوب قانونية فيه. وهكذا تفاوضنا بنوع من الاسترخاء، إذ بعد أن قامت المرجعيات السياسية لكلا الطرفين باتخاذ القرارات الأساسية، لم يعد هناك ما يوتر الأجواء، أو يسمح بالمراوغة أو المناورة، أو ما إلى ذلك من الألاعيب التفاوضية التي جرت من قبل. وبينما كنا نواصل هذا الاجتماع، كان النرويجيون منهمكين في الإعداد لترتيبات حفل توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى. إذ استقر قرارهم على أن يجري الحفل في بيت الضيافة الرسمي، الذي ينزل شمعون بيريس في أحد أجنحته، وأن يتم التوقيع في ساعة متأخرة بعد انتهاء حفل العشاء الرسمي، الذي أقامه جوهان يورغن هولست لنظيره الإسرائيلي، أي بعد أن يكون المدعوون غادروا المكان.

وفعلاً أُعدت الاستراحة الملحقة ببيت الضيافة لإجراء مراسم حفل التوقيع، بعيداً عن أعين الجميع، عدا رجال الأمن النرويجيين الذين أدخلوا الوفدين من أبواب خلفية، ثم وقفوا في الخارج بكاميراتهم وآلات التصوير التلفزيوني لتسجيل هذه اللحظة التاريخية. وإدراكاً من النرويجيين لأهمية هذا الحدث، ولتاريخيته أيضاً، جرت ترتيبات توقيعه في مكتب ذي تاريخ خاص، تتوسطه طاولة من خشب البلوط العتيق، كانت شهدت حفل توقيع استقلال النرويج عن السويد سنة ١٩٠٥، الأمر



الذي كان ينطوي بالنسبة إلينا على إشارة طيبة، قدمها الضيوف النرويجيون المبتهجون بنجاحهم، للتدليل على عمق المغزى الكامن في أجواء هذا المكان التاريخي، الذي انبعثت منه وثيقة الاستقلال النرويجي.

ولدى مغادرتنا فندق بلازا، بعد تناول العشاء مع أوري سافير والوفد الإسرائيلي، كان الاتفاق قد أصبح جاهزاً ومطبوعاً على نسختين، واحتفظنا بنسخة ثالثة، كتذكار، وقعها جميع أعضاء الوفدين. أمّا النسختان، فقد تم تسليمهما إلى كبير رجال الأمن النرويجي المرافق لنا، فوضعهما في مغلفين أحمرين من الجلد، وأحكم إغلاقهما بأشرطة ملونة، وانطلق بهما إلى بيت الضيافة، في حين هبط وفدنا، ثم تبعه الوفد الإسرائيلي، عبر مصعد خلفي أوصلنا إلى قبو الفندق، لنستقل من هناك سيارات ذات زجاج أسود بصحبة رجال الأمن النرويجيين، الذين باتوا بمثابة أصدقاء للمتفاوضين من كلا الطرفين.

وكان كل منا يرتدي بدلة رسمية غامقة، دخلنا بها بيت الضيافة من الأبواب الخلفية، وصعدنا إلى قاعة الاستراحة بهدوء مشياً على الأقدام، كي لا يتم إيقاظ أحد من النزلاء، وخصوصاً الوفد الإسرائيلي الذي كان يغط في النوم، باستثناء بيريس وآفي غيل. وكان تيري رود لارسن هو المشرف على هذه الترتيبات، فقادنا إلى ركن على يسار القاعة، ثم دخل الوفد الإسرائيلي واتخذ مكانه في الركن المقابل على يمين القاعة، التي نقل إليها رجال الأمن النرويجيون طاولة البلوط الشهيرة من القاعة الأرضية، حيث تم وضع الوثائق وأقلام الحبر، وتشغيل أجهزة التصوير، وإضاءة الأنوار المناسبة.

كانت الساعة بلغت الثانية بعد منتصف الليل، وتم إخلاء القاعة من رجال الأمن، ولم يبق من الشهود غير هولست وزوجته ماريان، ونائبه جان إيغلاند، وشمعون بيريس، وآفي غيل، وتيري رود لارسن وزوجته منى، وبيترسون غير، بالإضافة إلى كبير رجال الأمن المرافق لنا. وكان لارسن أكثر الحاضرين اهتماماً وحفاوة بهذا الحدث، الذي كان بمثابة نجاح شخصي باهر له ولبلاده، فكانت علائم الغبطة بادية عليه بكل وضوح. وبينما كنت أراقب المشهد من مقعدي، كانت مشاعر مختلطة كثيرة تراودني وتفعل فعلها داخل صدري.

فقد كنت سعيداً بهذا النجاح، سعادة يغلبها القلق والحس بالمسؤولية إزاء جسامة هذا التطور المفتوح على كل الاحتمالات. كما انتابني شعور من أنجز مثل هذا الإنجاز التاريخي ولا يستطيع الاحتفال به أمام شعبه ورفاقه وأبنائه، وكل من يخصهم هذا الحدث الذي لا سابق له في تاريخ كفاحنا الوطني الطويل والمرير،

المفتقر بشدة إلى مثل هذه المناسبات السعيدة.

في تلك اللحظات المشحونة بكل العواطف وخلجات النفس الإنسانية المشروعة، تقدم تيري رود لارسن من بين صف الضيوف الشهود، الذين اتخذوا مواقعهم خلف الطاولة المعدة لمراسم التوقيع، تقدم نحوي بشيء من الارتباك، وكانت ماريان هيبرغ زوجة هولست تسير إلى جانبه، وكانت الكاميرات التلفزيونية بدأت لتوها تسجيل الوقائع. وقفت وقفة رسمية، فتأبط لارسن ذراعي قائلاً: «حسناً أبا علاء.. هيا»، وتبعني كل من حسن عصفور ومحمد أبو كوش. وعندما وصلنا إلى صف الضيوف الشهود تقابلت عيناي، لأول مرة، مع عيني شمعون بيريس. نظر كل منا إلى الآخر نظرة متفحصة وطويلة بعض الشيء، ثم تصافحنا مصافحة قصيرة من دون التحدث بكلمة واحدة، إلاّ إنني سمعت بيريس، وأنا أسحب يدي من يده، يتمتم: «إنه أمر يسعدني».

بعد ذلك توجه لارسن نحو الركن الإسرائيلي، وتأبط ذراع أوري سافير وقاده، والوفد الإسرائيلي يتبعه، نحو الطاولة وكان سافير مبتسماً، إلاّ إنه كان شاحب الوجه، أو إنه على الأقل لم يكن بتلك الحيوية التي عهدتها فيه سابقاً. عند ذلك توجه الجميع بصمت بالغ ليأخذ كل منا مكانه المحدد سلفاً حول الطاولة. حيث جلس هولست في الوسط، وجلست أنا عن يمينه، بينما جلس سافير عن يساره، وفي جوارنا على الجانبين كل من يوئيل سينغر وحسن عصفور. أمّا شمعون بيريس فقد انتحى إلى مقعد في طرف القاعة، يرافقه آفي غيل وبصحبتهما ماريان هيبرغ. بعد ذلك قام كبير رجال الأمن النرويجيين المرافق لنا بوضع الوثائق أمامنا، فقمت بالتوقيع بالأحرف الأولى في أسفل كل صفحة من صفحاتها، وقام سافير بالعمل نفسه، كما قام كل من حسن عصفور ويوئيل سينغر بعمل مماثل، وبعد ذلك أضاف هولست توقيعه كشاهد.

هكذا، وبعد نحو خمسة وثلاثين تعديلاً على النص الأولي للوثيقة، كان عنوان النص، الذي جرى توقيعه وسط حالة أقرب ما تكون إلى حالة الصمت المطبق، هو «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت»، وكان يتكون من ثلاث وعشرين صفحة، هي عبارة عن اتفاق من تسع صفحات وأربعة ملاحق تم صوغها جميعاً باللغة الإنكليزية.

بعد ذلك نظرت إلى سافير الذي كان يفصلني عنه هولست الجالس بعد على مقعده، ونظر إليّ سافير بنظرة مماثلة. ومن دون تبادل أي كلمات، ومن غير اتفاق مسبق، أمسك كل منا بيد الآخر وذراعه، ثم نهضنا معاً وتعانقنا طويلاً، بينما ظلت



أرجاء المكان مشحونة بذلك الصمت والتوتر، من دون أي مشاعر ظاهرة بالابتهاج.

ثم انتقلنا جميعاً إلى المقاعد الإمبراطورية الزاهية المعدة لتبادل الكلمات الاحتفالية، فاستهلها وزير الخارجية النرويجي بكلمة مرتجلة قال فيها: «حتى تصنعوا تاريخاً ينبغي أن يكون لديكم إحساس بالتاريخ، وهذا يعني أن تجعلوا ما هو ضروري أمراً ممكناً. وبالضبط هذا ما فعلتموه هنا في هذه الليلة. فأنتم عشتم سنوات مواجهة، لكنكم الآن تدخلون حقبة جديدة من التعاون فيما بينكم.» ثم تقدمت أنا إلى المنصة التي كان يقف فيها هولست، وكانت آثار الدموع لا تزال بادية على وجهي، وألقيت الكلمة التالية:

سعادة السيد هولست

سعادة السيد بيريس

السيد أوري سافير

سيداتي وسادتي

**السيد هولست:**

أؤكد لك أننا مدينون للنرويج ولك شخصياً، وللرجال والنساء الذين عملوا معك في هذا الإنجاز التاريخي الكبير.

من حق بلدك الصديق ومن حقك علينا شخصياً، أن نقرّ لك بالشجاعة والحكمة والمثابرة، وأن نسجل للتاريخ الدور البارز والهام الذي لعبتموه من خلال هذه القناة الخلفية.

**السيد بيريس:**

أهلاً بك، إنني أتابع باهتمام ما تدلي به من تصريحات وبيانات، وما تكتب من مقالات وأفكار، عززت لدينا اهتمامك بتحقيق سلام عادل ودائم.

أغتنم هذه المناسبة لأعبر لك باسم وفدنا، وباسم قائدنا ياسر عرفات، عن تهنئتنا بعيد ميلادك السبعين، راجين لك النجاح في معركة السلام الكبرى، ولترى السلام على الأرض يتحقق لأطفالنا وأطفالكم.

لقد بدأنا اليوم رحلة جديدة إلى مستقبل جديد، في عالم لم يتشكل بصورته النهائية بعد، عالم مفتوح على كافة المتغيرات. المستقبل الذي نتطلع إليه لن يتحقق إلاّ إذا تغلبنا سوية على مخاوف الماضي، وتعلمنا من الماضي دروساً وعبراً للمستقبل.

**السيد سافير، السيد سينغر، السيد هيرشفيلد، السيد بوندك:**

إسمحوا لي أن أشكركم على تفهمكم وتعاونكم للتغلب على كثير من الصعوبات التي واجهناها، والمتعلقة بمشكلتنا ونزاعنا المعقد جداً.

واسمحوا لي كذلك أن أتوجه بالشكر إلى السيد جان إيغلاند، لدوره وعطائه ومتابعته لهذه المفاوضات من بدايتها، وإقامته معنا حتى ساعات الصباح الباكر.

إن الجهود التي بذلها كل من «منى»، وتيري رود لارسن تتحدث عن نفسها بصوت أعلى من كلمات الشكر والتقدير، لدورهما المتميز بلا كلل وجهودهما الممتازة، وتنقلهما وسفرهما بيننا، ومتابعتهما الدقيقة والمتواصلة لأعمالنا حتى نجاحها. شكراً لهما، شكراً «المنى» الاسم الذي أحبه كشعار للسلام.

وشكراً للسيدة «ماريان» زوجة السيد الوزير، التي تابعت معنا ودعمت أعمالنا.

وشكراً للسيد بيترسون لمساعدته، وشكراً لرجال الأمن الذين أمضوا الأيام والليالي الطويلة معنا.

**السيد هولست**

**السيد بيريس**

**السيد أوري**

**سيداتي وسادتي**

اليوم أنهينا الفصل الأول من أعمالنا الكبيرة ويحضرني، وأنا أتحدث الآن، تاريخ طويل من الأحداث الأليمة التي عانى منها شعبنا وشعبكم منذ مطلع هذا القرن.

لقد عانى شعبنا من الحروب، والتشرد، والحرمان، والظلم والاضطهاد، ولكنه لم يفقد أمله، وظل مصمماً على تحقيق أهدافه وعلى تحقيق السلام العادل والشامل له وللآخرين.

اليوم نخطو بكل شجاعة، وبروح طيبة، الخطوة الأولى لنفتح أبواب السلام التي ظلت موصدة، ولنناضل من أجل التعاون، وإعادة البناء، والتنمية، والرفاه لشعوبنا.

إننا لا نريد أن يظل ضحايا الحروب هم أيتام السلام، ومن أجل ذلك نفتح اليوم صفحة جديدة بدأت فصولها بتوقيع اتفاقنا هذا.

إن عالمنا قرية صغيرة، وحجمنا في هذه القرية معروف، نستطيع أن نكبر بقدر ما نتعاون ونتبادل الاحترام والاعتراف بحقوق بعضنا البعض، وبقدر ما نستطيع أن ننتصر في معركة البناء والتنمية والخلق والإبداع، ونقدم الخدمات المطلوبة لشعوبنا وللبشرية جمعاء، من خلال التعاون العلمي والتكنولوجي والتنمية في ظل حكم ديمقراطي. فكلانا يملك من القدرات والإمكانيات البشرية ما يؤهلنا لذلك، إن نجحنا حقاً في صنع السلام لنا ولأطفالنا، واعترفنا بحقائق السلام ومتطلباته.

إننا سعداء بإنجاز اليوم، ولكننا غداً سنواجه تحدياً حقيقياً في تطبيق هذا الاتفاق، والفصول الأُخرى من أعمالنا.

- علينا أولاً تسويق ما اتفقنا عليه بنجاح للرأي العام.
- وعلينا أن نستكمل وثائقنا في المدة المقررة لها، «اتفاق غزة - أريحا» و«الاتفاق المؤقت».



- وعلينا أن نخلق أرضية من الثقة لتسهيل مفاوضات الوضع الدائم.

غداً سوف نواجه اختبار التنفيذ لاتفاقنا في غزة وأريحا، فما هي الأسس والعناصر التي يجب أن نبدأ في خلقها. أعتقد أن العناصر التالية يجب التوقف عندها وتوجيهها بشكل صحيح:

١. الثقة: الثقة ليست مفتاح النجاح فقط، ولكنها أيضاً صمام الأمان، وعلينا أن نبدأ في بعثها في أنفسنا وبين شعوبنا، من خلال سلسلة من الإجراءات والأعمال المختلفة.

٢. التعاون: التعاون بين الأعداء مستحيل، ولكن التعاون لمن وطدوا العزم على السلام والاستقرار أمر ضروري، وشروطه لا مجال للقفز عنها، فهو أحد مفاتيح الثقة وهو أحد صمامات السلام. والتعاون تكافؤ في العلاقة، وليس هيمنة من جانب على جانب آخر. فلنبدأ في بناء أسسه السليمة، ولنخلق له الأرضية المناسبة، فهو أفضل من القوات العسكرية، وأكثر جدوى وأمناً من القوات الدولية.

٣. الخوف والشكوك: لقد ورثنا من الماضي عقدة الخوف والشك، وغذيناها حتى أصبحت من قيمنا الوطنية، مهماتنا اليوم أن نقفز عنها ونستبدلها ببناء الثقة والتعاون.

٤. الأخطاء: الخطأ من صفات الإنسان، ومرحلة التطبيق يجب أن تمتاز بالتعاون والتفهم، للتغلب على الأخطاء والمشكلات غير المتوقعة، وتقليص آثارها. إنها مسؤوليتنا المشتركة.

٥. التنمية الاقتصادية والأمن: الوضع الذي تمر به الأراضي الفلسطينية المحتلة، من تدهور حقيقي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بالغ الخطورة. وإن لم نتمكن سوية وكل عبر قنواته ووسائله من توفير كل إمكانيات الدعم لبرنامج إنمائي وأمني، يساعد على خلق فرص العمل والاستقرار، فسيواجه مشروعنا مخاطر الفشل. إننا مدعوون إلى مطالبة العالم ومنظماته المتخصصة للمساهمة في البرنامج الإنمائي. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية شرط مسبق لضمان الأمن والاستقرار.

٦. أطراف السلام: لقد كنا أطراف الصراع، ونحن الآن أطراف السلام. هذه الحقيقة يجب أن تجسد نفسها سريعاً في جهودنا لبناء الثقة والتعاون وتسريع خطواتنا.

إن ممثلي الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يتعاملوا سوية بشكل مفتوح، وأن يتفاوضوا مباشرة، لأنهم هم الممثلون الحقيقيون والرسميون لشعبيهما.

هذه هي حقيقة السلام والخطوة الثورية تجاهها.

آمل أن تأخذ أعمالنا المستقبلية، وسياساتنا، وعلاقاتنا، بعين الاعتبار هذه النقاط كشيء ضروري وهام، لنجتاز بنجاح امتحان المرحلة الانتقالية، ولنتقدم بهدوء وسهولة إلى مفاوضات المرحلة النهائية لتحقيق أهدافنا المرجوة.

مرة أُخرى ونيابة عن قائدنا ياسر عرفات، ونيابة عن قيادة م.ت.ف.، وباسم

شعبنا الفلسطيني، أشكركم جميعاً، وأشكر السيد هولست والسيد بيريس لمشاركتهما في هذه المناسبة التاريخية.

ونستطيع القول الآن إن معركة السلام قد بدأت اليوم، ونحن لها، ويجب أن نكسبها لمصلحتنا.

ثم تبعني على المنصة أوري سافير وألقى كلمته المعدة سلفاً. ومما جاء فيها: «بدون النرويج، لم يكن من الممكن الوصول إلى هذا الإعلان التاريخي. فقد كانت روح أوسلو، هذا الانسجام الخاص الذي أوجدتموه لنا، بين الإنسان والطبيعة والسلوك. كانت روح أوسلو ناقلة للعدوى لخلق روح شرق أوسطية جديدة. إنكم صانعو السلم بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى. هيأتم سبل السلام لمصلحة السلام نفسه. فأنتم تملكون العاطفة الجياشة الهادئة التي ساعدت في توجيه مشاعرنا في اتجاه بناء.» وأضاف: «نحن الإسرائيليين لا نحمل أي رغبة في السيطرة على حياة ومصير الفلسطينيين، لذلك وبفضل هذا الاتفاق، فإننا لا نحقق مصلحة سياسية لنا فقط، وإنما نحقق أيضاً حالة أخلاقية لشعبينا. إننا نرغب أن يكون أساس اجتماعنا أساساً أخلاقياً عالياً، للسلام والديمقراطية والازدهار الاقتصادي.»

وجاء دور تيري رود لارسن، الذي كان بمثابة أم العريس وأبيه، فألقى خطاباً قصيراً بسيطاً نابعاً من قلب مفعم بالصدق والإخلاص، استذكر فيه بدايات الرواية الفريدة في نوعها، بل عاد إلى بدايات البداية، حين كان هذا الرجل مجرد عالم اجتماع يتنقل بين غزة والقدس وتل أبيب ورام الله. استعاد ذلك الغداء الذي جمعه مع يوسي بيلين في تل أبيب، وتحدث عن الرجل ضخم الجثة الذي أرسله بيلين فيما بعد لاستكمال الحديث عن الأفكار التي تم تداولها على مائدة الغداء، ويقصد يائير هيرشفيلد. وواصل الحديث مستذكراً كثيراً من الوقائع، وكان التأثر بادياً في صوته، وقال إن الصداقات غير المتوقعة، التي انعقدت في قناة أوسلو، لم تكن سوى البداية. ثم أضاف: «لقد كان هناك عنصر للحظ. وأعتقد أن الفلسطينيين والإسرائيليين محظوظون، لأن هذه العملية تمت من خلال شخصيات وأفراد يملكون الرؤية والشجاعة والإبداع، والأهم من ذلك فإنهم يملكون القدرة على إقامة الصداقات. وهذا أهم شيء. والصداقات هذه تطورت عبر قناة أوسلو.»

في أعقاب ذلك كله، فتحت الأبواب، ودخل رجال الأمن النرويجيون، الذين تولوا بأنفسهم تقديم المشروبات. وانتهت عند هذا الحد المفاوضات في قناة أوسلو السرية. عدنا إلى الفندق وتخلى كل واحد عن حذره، وبدأ كل منا يستعيد اللحظات المشرقة التي أمضيناها معاً، بما في ذلك المشاهد المضحكة والمشاهد الغاضبة.



وأخذ كل طرف يكشف عن الطريقة التي كان يفسر بها تكتيكات الطرف الآخر وألاعيبه التفاوضية. واستعدنا على نحو خاص بعض مشاهد الأزمة التي حدثت في هالفورسبوله عندما أعلنتُ تقديم استقالتي. في تلك الأجواء الودية المفعمة بكل المشاعر المتناقضة، اعترف يوئيل سينغر قائلاً لي: «إنك سيد كل المفاوضين.» فأجبته بروح تملؤها الدعابة: «حسناً.. إننا جميعاً محتالون.»

# الفصلُ الرّابعَ عشر

# إتمامُ غلقِ الدّائرة

كان المشهد بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ يأخذ شكل دائرة لم تكتمل، أو قل لم تُغلق بالكامل. ذلك بأن الفجوة المتبقية بين طرفي خط الدائرة هذه كانت تعني أن هناك عملاً مهماً ينتظر الجانبين المتفاوضين، لا بد من الانتهاء منه في زمن قصير نسبياً. وقد تجسدت هذه الفجوة في وثيقة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، الأمر الذي كان يتطلب الخوض في غمار مفاوضات أُخرى، تتعلق بالعقائد والرموز، وتستدعي اختراق أسوار عالية من المفاهيم المنيعة، والثوابت التاريخية الراسخة، والقيم التي كانت تغذي نفسها بنفسها، عبر عقود زمنية من محاولات الإقصاء والنفي والاستئصال المتبادلة، بين طرفين مثقلين بمشاعر الكراهية والعداء أحدهما إزاء الآخر، ومتمترسين بقوة شديدة وراء قلاع من مشاعر الظلم والاضطهاد والارتياب والصور النمطية، والمزاعم والحقائق والأوهام المتبادلة.

هكذا، وفور توقيع اتفاق إعلان المبادئ، وكانت المشاعر المختلطة لا تزال تغمرني بشدة، اتصلت هاتفياً بالأخ أبو عمار، وهنأته والقيادة الفلسطينية بالاتفاق، الذي أصبح بمثابة حقيقة سياسية مهمة من حقائق الشرق الأوسط، وفاتحة أمل عريضة لشعبنا الفلسطيني، وأخبرته أن الاتفاق تم توقيعه بالأحرف الأولى، على أن يجري توقيعه بصورة رسمية ونهائية بعد عشرة أيام من تاريخه، وأن تتم مصادقة المؤسسات التشريعية عليه، لدى الطرفين، خلال فترة أقصاها شهر من يوم توقيع هذا الاتفاق. وقد بادلني الأخ أبو عمار التهنئة، ووافق على الآجال الزمنية المحددة للتوقيع الرسمي وللمصادقة البرلمانية. أمّا فيما يختص باتفاق الاعتراف المتبادل، الذي تقرر مواصلة العمل على إتمامه قبل التوقيع الرسمي، فقد اتفقت مع الأخ أبو عمار على أن يكون الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، في مقابل تعديلات في الميثاق الوطني، وبشرط أن تقوم منظمة التحرير بصفتها هذه، أو بمن تخوله، بتوقيع الاتفاق رسمياً وعلنياً.

تم ترتيب لقاء ثنائي عاجل بيني وبين وزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيريس. كان أول لقاء لي مع مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى، حيث دار الحوار أساساً بشأن مستقبل الاتفاق، ومستقبل العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، وأهمية الحل مع الفلسطينيين بالنسبة إلى مجمل أوضاع المنطقة. بعد ذلك تحدث بيريس عن المشكلات التي من المتوقع أن يسببها الاتفاق لنا ولهم، وخصوصاً في الأطر الحكومية والمؤسسات التشريعية. وأسهب في الحديث عن المشكلات المتوقعة على

الجانب الإسرائيلي، والصعوبات المحتملة مع الجانب الأميركي، الذي لم يكن على علم بعد بعملية توقيع الاتفاق.

إلاّ إن بيريس أكد لي رغبته الشديدة في مواصلة العمل على هذا الصعيد، على الرغم من كل ما قد ينشأ من صعوبات. وأكد تصميم حزب العمل على الاستجابة لكل ما سيعترض هذا الاتفاق من تحديات، وقال: «إن علينا أن نطير بهذا الاتفاق، وبالمفاوضات اللاحقة، وأن يكون طيراننا بأقصى سرعة، وعلى أعلى ارتفاع ممكن، باعتبار أن التحليق المنخفض والبطيء أمر من شأنه أن يؤدي إلى الإبطاء في التنفيذ، وإلى ردود فعل سلبية مؤثرة، سيما في بداية الأمر. إن أمامنا شهراً ليس أكثر، وإن علينا استغلال هذا الشهر إلى أقصى الحدود.» أمّا فيما يتعلق بالردود الأميركية المحتملة، إذ كان هناك خشية مشتركة إزاء إمكان ردة فعل سلبية من جانب واشنطن، فقد جرى التفاهم على أن يقوم جوهان يورغن هولست بإبلاغ وارن كريستوفر ما تم في أوسلو، وعلى أن يقوم بيريس شخصياً بإقناع الإدارة الأميركية والحصول على دعمها الضروري لهذا الاتفاق. وطمأن بيريس الحضور من المحتفلين بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ، إلى أن واشنطن ستؤيد الاتفاق وتدعمه وتمول تنفيذه، قائلاً: «دعوا الأمر لنا، فنحن أدرى الناس بالأميركيين.» وأضاف أنه سيعود غداً إلى إسرائيل لإطلاع إسحق رابين على ما تم إنجازه، وبعدها سيسافر إلى الولايات المتحدة للقاء كريستوفر والاتفاق معه على كيفية إخراج هذا الاتفاق، وذلك على أساس أن كل ما تم في أوسلو كان عبارة عن مبادرة أميركية، تولت فيها النرويج دوراً متواضعاً ومتفقاً عليه.

ثم تطرق بيريس، بصوته الأجش، إلى مناقشة دور منظمة التحرير الفلسطينية في توقيع الاتفاق، وطالبنا بضرورة تجاوز عقبات كثيرة محتملة لأخذ المصادقات في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وفي المجلس المركزي الفلسطيني. واقترح أن يتم دفع الأمور إلى نهايتها بأقصى سرعة ممكنة. وأكد أن جدية هذا الاتفاق وشرعيته تكمنان في توقيع منظمة التحرير، وليس أعضاء الوفد المفاوض من الداخل أو في واشنطن، الذين قد يؤدي توقيعهم إلى إضعاف الاتفاق لا تقويته، وذلك على الرغم من احترامه الشديد لكل منهم، ولا سيما لفيصل الحسيني. وكرر أن أهمية هذا الاتفاق تكمن في توقيعه من جانب منظمة التحرير، نظراً إلى ما لها من مكانة مهمة على المستويين العربي والدولي.

أخذتُ، بعد ذلك، زمام الحديث شارحاً الأوضاع الصعبة التي يمر بها شعبنا في الداخل والخارج، وهو ما يبرز مدى الحاجة إلى سرعة تنفيذ الاتفاق ودعمه



سياسياً ومالياً، كنقطة على طريق مشوار محدد لسقف زمني قدره خمس سنوات لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ثم تطرقت إلى ردات الفعل السلبية المحتملة على الصعيدين الفلسطيني والعربي، وشددت على أن نجاح هذا الاتفاق مسؤولية فلسطينية – إسرائيلية مشتركة، وأن الدعم الأميركي لا غنى عنه لإنجاح هذا الاتفاق، الذي من المقدر له أن يواجَه بمعارضة مختلفة الأشكال والمصادر والاتجاهات، الأمر الذي يبرز أهمية الصدقية في التنفيذ، وأهمية الدعم الأميركي والدولي له، وأهمية إحياء الولايات المتحدة علاقاتها بمنظمة التحرير وفك الحصار السياسي والمالي العربي المفروض عليها منذ حرب الخليج، مؤكداً أن الحصار على المنظمة كان في أساسه قراراً أميركياً، وبالتالي فإن رفعه يتم بقرار أميركي أيضاً.

ثم وجهت حديثي مباشرة إلى شمعون بيريس، فركزت بشدة على مسؤولية إسرائيل الكبيرة والحيوية في إنجاح هذا الاتفاق، مؤكداً ضرورة أن يرى الناس في الشارع الفلسطيني نتائج هذا الاتفاق على الأرض، وأن يلمسوا ثمراته بأنفسهم؛ فهم المعنيون به أساساً وقبل أي أناس آخرين.

ومن أجل تفعيل هذا الاتفاق وتحويله إلى حقائق عيانية، طالبت بيريس بضرورة أن تبادر الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة المبعدين، وإطلاق المعتقلين، ووقف الممارسات القمعية، ورفع الحصار عن مدينة القدس، وإنهاء الإغلاقات والمطاردات، والكف عن سياسة الاعتقالات وعن تضييق سبل العيش على الفلسطينيين، باعتبار أن ذلك يدخل في صميم حقوق الإنسان، ويؤدي إلى بناء جسور الثقة المطلوبة بين الطرفين اللذين سيتعايشان أحدهما مع الآخر.

وردّ بيريس على هذه المطالبات قائلاً: «إن هذا حق، وسنقوم بما هو أكثر من ذلك. ولكن انتظروا قليلاً، أعطونا مدة شهر، فكل شيء ممكن. إلاّ إن علينا أن ننتهي أولاً من مشكلة الحاخام درعي وحزب شاس، (الشريك في الائتلاف الحكومي)، وبعد أن ننتهي أيضاً من مناقشة الاتفاق وإقراره في الكنيست.» بل إن بيريس سألني هل لديّ قوائم بالمبعدين والمعتقلين، فاعتذرت عن ذلك، ووعدته أن أرسل هذه القوائم في أسرع وقت ممكن.

انتهى هذا اللقاء مع شمعون بيريس نحو الساعة الثالثة فجراً من اليوم الواقع فيه ٢٠/٨/١٩٩٣. وعند عودتي إلى الفندق اتصلت فوراً بالأخ أبو عمار، ووضعته في صورة ما تحدثت به مع بيريس، وطلبت إليه ضرورة الإسراع في وضع الصيغة الفلسطينية المقترحة لوثيقة الاعتراف المتبادل مع إسرائيل، على أن نواصل من أوسلو، مع الوفد الإسرائيلي المفاوض، مناقشة المسودة الموجودة لدينا فيما يتعلق

بمسألة الاعتراف هذه. وكان على القيادة الفلسطينية أن تأخذ من جانبها بعض الترتيبات الأُخرى، وأن تبدأ بإطلاع عدد أوسع من المسؤولين الفلسطينيين على قصة أوسلو والاتفاق الذي نجم عنها.

فكانت المهمة الأولى هي عقد اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يكرس لهذه الغاية، الأمر الذي يعني أن مهمة شاقة أُخرى ستبدأ على المستوى الداخلي الفلسطيني، الذي لم يكن مهيّأً لتقبّل مثل هذه الانعطافة الكبرى، ولا لمثل هذا الاتفاق الذي سيكون بمثابة مفاجأة تامة للقيادات وللرأي العام الفلسطيني، ناهيك عن القيادات العربية والرأي العام العربي.

وبحسب ما أعلم، فقد تولى الأخ أبو عمار مهمة إطلاع الأخ أبو اللطف على الاتفاق، إذ استخدم الأخ الرئيس أسلوبه الخاص في إقناع رفيق دربه الطويل بما جرى في قناة أوسلو وما تمخض عنها، قائلاً: «تذكر يا أبا اللطف أنني سبق أن قلت لك بأن هناك قناة مفاوضات سرية مع الإسرائيليين. إخواننا الذين تفاوضوا معهم أرسلوا لنا مشروع اتفاق، ويقولون إن الإسرائيليين موافقون عليه من حيث المبدأ، وإنهم سيعودون لحكومتهم لإبداء الرأي النهائي فيه.» ثم أضاف الأخ أبو عمار: «هذه هي مسودة الاتفاق، أنا لغتي الإنكليزية ضعيفة، لغتك أحسن مني. إلاّ إنني فهمت بأنهم موافقون على الانسحاب من غزة وأريحا، وأنهم سيوقعون الاتفاق مع منظمة التحرير. غير أن هذه المسألة لا تزال محل نقاش، مع أنهم مبدئياً موافقون. وفي النص ذكرٌ للقدس. هذا مكسب كبير يا أبا اللطف.» وبحسب ما أعلم أيضاً فقد تناول الأخ أبو اللطف نص الاتفاق وراح يقرؤه، ثم قال والغبطة تملأ نبرة صوته القوي: «عظيم، وعلى بركة الله يا أخ أبو عمار.»

كما تولى الأخ أبو مازن إطلاع الأخ محمد غنيم (أبو ماهر)، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، على الاتفاق. ولم تكن مهمة أبو مازن مهمة شاقة، ذلك بأن أبا ماهر شخصية ذات وزن كبير واحترام عميق داخل حركة «فتح» ولدى سائر أوساط القيادة الفلسطينية، لما يعرف عن هذا الرجل من جرأة في قول الحق ولما يتمتع به من صدقية. ويبدو أن أبا مازن كان يطلع أبا ماهر على مجريات أوسلو أولاً بأول وبشكل عام. إلاّ إن أبا ماهر ظل حافظاً السر ولم ينبس بكلمة واحدة عن هذا الموضوع. ولذلك فإنه عندما جرى إطلاعه على الاتفاق وقف بكل رجولة وصلابة إلى جانبنا، ودافع عن الاتفاق بقوة، سواء داخل إطار اللجنة المركزية، أو في إطار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في تلك الأثناء، تقرر أن تجري عملية إطلاع منتقاة لعدد من المسؤولين



الفلسطينيين، ولبعض القادة العرب، على ما بات يعرف باسم اتفاق أوسلو. فقد تقرر، مثلاً، أن تتم دعوة بعض الأعضاء الأساسيين من وفدنا المفاوض في واشنطن، لوضعهم في صورة ما تم إنجازه في القناة السرية. كما تقرر أن يسافر الأخ أبو مازن إلى موسكو لإطلاع أصدقائنا الروس على الحيثيات الرئيسية في هذا الاتفاق، وذلك باعتبارهم أحد راعيي عملية السلام. وأخذ الأخ أبو عمار على عاتقه القيام بجولة عربية سريعة زار خلالها كلاً من القاهرة ودمشق وعمّان، لإطلاع قادة هذه العواصم الشقيقة على ما يراه الأخ أبو عمار مناسباً للإفشاء عنه في هذه المرحلة، التي لم نتجاوز فيها عتبة السرية بعد.

وجرى، في الوقت ذاته، استدعاء عدد من كبار الممولين ورجال الأعمال الفلسطينيين إلى تونس لإطلاعهم على الاتفاق وطلب دعمهم له ولمؤسسات منظمة التحرير ومكاتبها في الخارج، التي كانت تقف على شفير الإفلاس. وفي وقت لاحق، جرى استدعاء عدد من قيادات الداخل لوضعهم في صورة الاتفاق، وذلك تحت شعار التشاور مع القيادة قبل عقد الجولة الجديدة من مفاوضات واشنطن.

كنت في تلك الأثناء أواصل في أوسلو واحدة من أطول الزيارات التي قمت بها تباعاً للعاصمة النرويجية. إذ كنا نتباحث مع الوفد الإسرائيلي في صيغة الاعتراف المتبادل، التي أرسلتها القيادة في تونس. وبينما كنا نتجادل في مكونات هذا الاعتراف، كان الوفد الإسرائيلي يقوم بالاتصال من جانبه بشمعون بيريس لأخذ رأيه في هذا البند أو ذاك، وكنت أنا أجري اتصالاتي الهاتفية بتونس للغاية ذاتها، ولا سيما بالأخ أبو عمار الذي طلب مني العودة إلى تونس لمناقشة المسألة باستفاضة أكثر. ومع أن بيريس كان يعتبر النص الفلسطيني المقترح نصاً مقبولاً، إلاّ إنه كان يشدد على بعض الجوانب المتعلقة بإلغاء عدد من بنود الميثاق الوطني، ونبذ منظمة التحرير للعنف والإرهاب. كما كان يطالب ببيان يدعو إلى وقف الانتفاضة على هذا النحو أو ذاك، ولم أكن لأوافق شخصياً على طلبه.

حين عدت إلى تونس في أواخر آب/أغسطس، كان خبر اتفاق أوسلو يتردد على ألسنة كثيرين، وكانت الأنباء في شأنه بدأت تتسرب إلى الصفحات الأولى من الصحف على اختلاف أماكن صدورها، ولا سيما الصحف الإسرائيلية. ومع أننا كنا نواصل نفي هذه الأنباء، إلاّ إن الأمر لم يعد سراً كما كان عليه الحال قبل أيام معدودة. وكان سائر الأنباء المتسربة عن الاتفاق يتحدث عن شمعون بيريس وعن أبو مازن كصانعين لهذا الحدث الاستثنائي المفاجئ لمعظم الدبلوماسيين والمراقبين وأجهزة الاستخبارات. ولم يرد ذكر لي، أو لأوري سافير، أو لأي من أعضاء

الوفدين. ولم يكن الأمر مزعجاً لي، لكنني لاحظت بعض الانزعاج لدى الأخ أبو عمار، الذي صار يرى في هذه الأنباء بمثابة عملية «تلميع» وإبراز للأخ أبو مازن، وأخذ يبدي حساسية مفرطة، وقلقاً لا لزوم له حيال مكانته في سلم القيادة الفلسطينية.

وأمام فيض الأخبار المتدفقة، وتدافع المراسلين من مختلف أنحاء العالم نحو العاصمة التونسية، لتسقُّط أنباء مسار أوسلو ومخرجاته، دعا الأخ أبو عمار، بعد عودته من الجولة العربية السريعة، التي اختتمها في العاصمة الأردنية عمّان، إلى اجتماع لأعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح» الموجودين في تونس، حيث تحدث مساء يوم ٢٦/٨/١٩٩٣ ببعض الاستفاضة عن الاتفاق، ذاكراً للحاضرين أن هناك اتفاقاً من المقرر أن توقعه المنظمة مع إسرائيل عما قريب، وأن حكومة رابين موافقة على الانسحاب من غزة وأريحا، وأن تنفيذ الاتفاق يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ثم عقد أبو عمار في الليلة ذاتها اجتماعاً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ذلك الاجتماع الذي غاب عنه ممثل الجبهة الشعبية، وحضره محمود درويش الذي كان أعلن استقالته من قبل، بينما قاطعه شفيق الحوت الذي كان قدم استقالته عبر وسائل الإعلام.

في اجتماع اللجنة التنفيذية رحب الأخ أبو عمار بمحمود درويش، وغمز من قناة شفيق الحوت، إلاّ إنه لم يكشف أوراقه أمام المجتمعين؛ إذ بدل أن يتحدث عن اتفاق أوسلو تحدث عن ورقة مصرية قدمت للإدارة الأميركية، وأن هناك احتمالاً بأن توافق كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على هذه الورقة، التي تتحدث عنها وكالات الأنباء منذ عدة أيام. ثم عرّج على محادثات واشنطن وأفاض في الكلام عن تعثرها. ولم يدرك كثيرون من أعضاء اللجنة التنفيذية بيت القصيد من هذا الاجتماع، إذ راح المعارضون منهم يهاجمون مصر والدور المصري، ويطالبون بوقف المفاوضات والانسحاب من عملية السلام، من دون أن يدروا أن اتفاقاً قد وقّع بالأحرف الأولى. ولم يدرك هؤلاء المعارضون ما حدث في الواقع السياسي الفلسطيني إلاّ بعد أن تسربت أنباء أُخرى، بعضها منسوب إلى مصادر فلسطينية، وخصوصاً من أعضاء حزب «فدا»، الأمر الذي أثار ثائرة بعضنا ضد ياسر عبد ربه، المطلع منذ البداية على مجريات قناة أوسلو ونتائجها أولاً بأول. وكنت قد أبديت أمامه، أكثر من مرة، شكي في وجود تسريبات، إلاّ إنه كان ينفي ذلك، ولم أكن أصدق نفيه على أي حال.

بعد اجتماع اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية بيومين، تقرر أن يتم إطلاع الوفد



المفاوض في واشنطن، وأعضاء اللجنة التنفيذية، على ما آلت إليه قناة أوسلو من نتائج. إلاّ إن الأخ أبو عمار امتنع مرة أُخرى من كشف الأوراق أمام المجتمعين، الذين بات بعضهم على اطلاع بهذا القدر أو ذاك على نصوص الاتفاق. إذ عاد مرة أُخرى إلى الحديث عن الورقة المصرية ذاتها، وتحول منها إلى مفاوضات واشنطن. وعندما استفسر بعض العارفين عن القناة السرية، أجاب الأخ أبو عمار بأن هناك عدة قنوات، وأنه حين يتم التوصل إلى نتائج ملموسة سيطرح الموضوع على اللجنة التنفيذية، والمؤسسات التشريعية الفلسطينية، لأخذ رأيها والحصول على مصادقتها في حينه.

كانت الأنباء المتداولة عن اتفاق أوسلو بدأت تشتعل كالنار في الهشيم. لكن النفي الفلسطيني، المترافق مع النفي الإسرائيلي، ظل على قدم وساق. وكانت البيانات عن المنظمات الفلسطينية المعارضة أخذت تتوالى من دمشق وعمّان وغيرهما. وكان الأخ أبو اللطف وصائب عريقات يشاركان آنذاك في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الخمس المعنية بعملية سلام الشرق الأوسط في دمشق (مصر، وسورية، والأردن، ولبنان، ومنظمة التحرير) حيث أخذ الاثنان ينفيان بشدة أنباء الاتفاق. وأصدر الأخ أبو اللطف تصريحاً عنيفاً ضد أي تفرد فلسطيني، وهاجم خروج منظمة التحرير عن الإجماع العربي، بل دعا إلى ضرورة تزامن توقيع الاتفاقيات على المسارات التفاوضية معاً. أمّا نفي الأخ صائب فكان يصدر، حقاً، عن رجل لا يعلم بالاتفاق، ولا يدري بما دار في قناة أوسلو.

في تلك الأثناء اتصل شمعون بيريس بنا في تونس، طارحاً فكرة عودتي إلى أوسلو من أجل متابعة المفاوضات المتعلقة ببنود الاعتراف المتبادل. ذلك بأن الأيام القليلة التي أمضيتها في أوسلو، بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بالأحرف الأولى، لم تمكنّا من التوصل إلى اتفاق مع الوفد الإسرائيلي. وبينما كنت لا أزال متردداً في إتمام هذا الاعتراف، اعتقاداً مني أن ثمنه يجب ألاّ يقل عن دولة فلسطينية، كان الإسرائيليون يزدادون قناعة، مع مرور الوقت، بأن توقيع المنظمة إعلان المبادئ أفضل لإسرائيل من توقيعه مع وفد فلسطيني قد يتم الطعن في شرعيته مستقبلاً.

وفوق ذلك فإنه لم يعد من المنطقي لها أن تفاوض مع المنظمة، وأن تسقط التحريم الذي فرضته على التفاوض معها، وأن تعترف بها واقعياً، في الوقت ذاته ولا توقع، من ثم، الاتفاق مع القيادة الشرعية المعترف بها للشعب الفلسطيني.

ومع أن اعتراف إسرائيل الرسمي بالمنظمة ينطوي على صعوبات وتعقيدات كبيرة لها، بما في ذلك الخروج على مألوفات موقف إسرائيلي تاريخي متوارث منذ

عدة أجيال، فقد كان هذا الاعتراف بالنسبة إلينا ينطوي، في المقابل، على صعوبات نفسية ومعنوية لا يمكن تقليل أهميتها.

عند عودتي إلى أوسلو، مجدداً، التقيت يوئيل سينغر، الذي أحضر معه صيغة معدلة عن الصيغة التي سبق أن عرضها في الجولة ما قبل الأخيرة من المفاوضات، تتضمن النقاط التالية:

١. اعتراف منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام.
٢. القبول بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.
٣. القبول بالتفاوض في شأن المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، والتفاوض هو الطريق الوحيد للوصول إلى تسوية سياسية.
٤. نبذ الإرهاب.
٥. وقف كافة أعمال العنف والإرهاب.
٦. تعديل مواد الميثاق الوطني الفلسطيني، بإلغاء بعض المواد التي تتعارض مع حق إسرائيل في الوجود.
٧. إن ياسر عرفات، بصفته رئيس منظمة التحرير، مستعد للقاء أي مسؤول إسرائيلي.

تمت دراسة هذه النقاط بعناية، وبتشاور كامل مع القيادة في تونس، التي رأت أن هناك قيمة كبيرة في مسألة اعتراف إسرائيل بالمنظمة، التي كانت تصفها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بأنها منظمة إرهابية، وتتفادى دائماً الظهور بمظهر الذي يتفاوض مع قيادة المنظمة، سواء في مدريد أو في واشنطن، على الرغم من علمها أن المنظمة هي التي تشكل الوفود الفلسطينية، وتديرها، وتمنحها الشرعية، والصدقية، والمرجعية التنظيمية والسياسية. وقد رأت القيادة أن أهم وأصعب ما ورد في المقترحات الإسرائيلية هو ما يتعلق بنقطة إلغاء بعض بنود الميثاق الوطني. أمّا بقية النقاط الأُخرى فقد سبق أن التزمتها المنظمة في مواقف وبيانات رسمية متعاقبة، الأمر الذي يعني أن تجديد مثل هذه الالتزامات يعد بمثابة تحصيل حاصل. ومع ذلك حرصنا على ألاّ يتضمن الاعتراف المتبادل تأكيداً بأننا سنلغي تلك البنود الخلافية من الميثاق الوطني، باعتبار أن ذلك من حق المجلس الوطني الفلسطيني وحده، وهو ما اقتضى الإشارة إلى هذه النقطة بوضوح تام. أمّا مسألة وقف الانتفاضة التي سبق أن بلّغتُ الوفد الإسرائيلي أن أنهاءها لا يمكن أن يتم بقرار، فقد تم التوافق مع الوفد الإسرائيلي على توجيه رسالة إلى وزير الخارجية النروجي يتعهد فيها الرئيس ياسر عرفات بأن يوجه في أحد خطاباته، بمناسبة ما بعد توقيع الاتفاق، دعوة إلى



الجماهير الفلسطينية للتوجه نحو التنمية والبناء، وذلك كتعبير بديل من المطالبة بوقف الانتفاضة، هذه المطالبة التي لن نقدم عليها قطعياً.

ولم يكن التوصل إلى اتفاق الاعتراف المتبادل مسألة سهلة؛ إذ اقتضى الأمر نحو عشرة أيام، وتطلب تدخل وزير الخارجية النرويجي، والانتقال من أوسلو إلى باريس. ذلك بأن التفاوض لم يقتصر على أي من تلك البنود التي تدعو إلى تدمير دولة إسرائيل، وإنما تعداها إلى كثير من المفردات والصيغ والتعابير الواردة في صيغة الاعتراف المقترحة. وعليه، فقد جرى توقيع النص بالأحرف الأولى في منتصف ليلة ٩/٩/١٩٩٣ في فندق بريستول في باريس، وذلك مباشرة بعد إقرار اللجنة التنفيذية للمنظمة وثيقة الاعتراف المتبادل، بما في ذلك رسالة الاعتراف من المنظمة بإسرائيل، ورسالة الاعتراف من الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير، ورسالة الأخ أبو عمار الموجهة إلى وزير الخارجية النرويجي والمتعلقة بالانتفاضة.

في تلك الأثناء، كان شمعون بيريس وجوهان يورغن هولست قد قاما بزيارة مشتركة للولايات المتحدة، حيث اجتمعا بوارن كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة الذي كان يمضي إجازته في كاليفورنيا، وأخبراه بما تم التوصل إليه في أوسلو. وكانا يتوجسان خشية من ردة فعل الراعي الأميركي على حدوث مثل هذا التطور الاستثنائي من خلف ظهر الدولة العظمى، وخصوصاً أن كريستوفر كان في تل أبيب قبل نحو أسبوعين، ولم يخبره إسحق رابين بالتقدم الذي حدث في مجرى القناة السرية، التي سبق أن أخذت الإدارة الأميركية علماً بوجودها قبل عدة أشهر ولم تعرها أي اهتمام. وبحسب ما أخبرنا النرويجيون، فيما بعد، فقد تحدث هولست بلهجة اعتذارية أمام كريستوفر، وذكّره بأن النرويج كانت أبقت الولايات المتحدة على اطلاع على قناة أوسلو، وأن وزير الخارجية النرويجي السابق، ثورفالد ستولتنبرغ، ونائبه جان إيغلاند كانا قدما لواشنطن تقارير عامة عن تلك المحادثات، وأن هولست نفسه كان سلّم الأميركيين، في بداية سنة ١٩٩٣، مسودة اتفاق إعلان المبادئ، ودعاهم إلى المشاركة في تلك المفاوضات السرية.

أمّا شمعون بيريس فقد بدأ حديثه ببعض التوتر، فخاطب كريستوفر قائلاً: «هناك طريقتان يمكن بهما إنهاء الصراع مع منظمة التحرير الفلسطينية: إمّا بقوة القوة، وإمّا بقوة الحكمة. والحكمة أفضل من القوة. فإذا تصرفنا جميعاً بحكمة فإن منظمة التحرير ستصبح شريكاً في السلام بدل أن تكون عقبة أمامه.» ثم طلب من يوئيل سينغر أن يقدم لوزير الخارجية الأميركي ومساعده دنيس روس إيجازاً قصيراً عن الاتفاق. وقد لاحظ النرويجيون علامات الدهشة على الوزير الأميركي ومساعده،

وهما يستمعان إلى إيجاز سينغر، فطلب كريستوفر وروس الانفراد أحدهما بالآخر لتقويم النص. وبعد أن تفحصاه عدة دقائق، سأل كريستوفر مساعده: ما رأيك؟ أجاب روس: أعتقد أنه اختراق كبير، فقد تناول القضايا القانونية الأساسية. قال كريستوفر: إنه يبدو جيداً فعلاً. أليس كذلك؟ رد روس: نعم، فهو ليس اختراقاً يتعلق بالمفاهيم فقط، بل هو اختراق نفسي أيضاً.

ثم عاد كريستوفر وعلامات السرور تكسو وجهه ليبلّغ بيريس وهولست والحاضرين موافقة الولايات المتحدة، قائلاً: «يبدو أنكم قمتم بعمل غير قابل للتصديق، يتناول كل حلقة من حلقات سلسلة طويلة وعريضة من المواضيع.. ردة فعلي الأولية هي إيجابية جداً.» ثم انتقل وزراء الخارجية الثلاثة إلى مناقشة كيفية إعلان هذا الاتفاق للرأي العام والحكومات المعنية. كما اتفقوا على أن يجري تقديم الاتفاق للعالم على أنه وثيقة تمت بواسطة الولايات المتحدة، وذلك لكبح جماح المعارضة المتوقعة لهذا الاتفاق.

ومع أن ذلك الإخراج الدبلوماسي للاتفاق كان صعباً على هولست، لما ينطوي عليه من شطب لدور النرويج وإجحاف بمكانتها، أو على الأقل تهميش لجهودها، إلاّ إن الوزير النرويجي كان يدرك الضرورات السياسية الملحة. وبدت للوزراء الثلاثة، في هذه الأثناء، الأهمية القصوى واضحة لضرورة إتمام اتفاق الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وخصوصاً أن من شأن ذلك أن يفتح الباب واسعاً أمام إعادة علاقات الولايات المتحدة المقطوعة بالمنظمة قبل أكثر من عامين. ثم تركز النقاش بين هؤلاء الثلاثة على سبل عرض هذا الاتفاق بطريقة تجعل الأطراف الأُخرى في الشرق الأوسط، المقدر لها أن تعارض ما تم إنجازه من خلف ظهرها، تُحجم عن إثارة المتاعب في وجه هذا الاتفاق، ولا سيما الأردن وسورية ولبنان. ثم أصدر المجتمعون بياناً مشتركاً أعلنوا فيه أن توقيع الاتفاق رسمياً سيجري في واشنطن، لكن ذلك لن يتم إلاّ بعد اعتراف إسرائيل ومنظمة التحرير إحداهما بالأُخرى.

هكذا، وبعد انتهاء اجتماعات كاليفورنيا، اتصل شمعون بيريس بنا في يوم ٢٨/٨/١٩٩٣ قبل عودته إلى تل أبيب، وأخبرنا بأن اللقاء مع وارن كريستوفر كان إيجابياً ومثمراً، وأن الحكومة الإسرائيلية ستجتمع غداً لمناقشة الاتفاق والتصويت عليه، وأن أجواء إسحق رابين هي الأُخرى إيجابية، وقال انتظروا أخباراً سارة أُخرى سأنقلها إليكم فيما بعد. وأضاف أنه تم التفاهم مع كريستوفر وهولست على الخطوات الإجرائية التالية لإعلان الاتفاق، وهي:



١. يعود الوفد الفلسطيني إلى أوسلو للانتهاء من صيغة الاعتراف المتبادل في أقرب وقت ممكن.

٢. يقوم الرئيس عرفات بإرسال رسالة إلى إسحق رابين يؤكد بموجبها التزام منظمة التحرير العمل على إتمام اتفاق الاعتراف المتبادل، وفق بنود الصيغة المقترحة في وقت سابق.

٣. يعلن الأميركيون، بصورة متزامنة، أن الفلسطينيين وحكومة إسرائيل توصلوا، بمساعدة النرويج، إلى اتفاق، وأن إدارة الرئيس بيل كلينتون شجعت التوصل إلى هذا الاتفاق، وأنها تشكر حكومة النرويج وكل من ساعد في التوصل أو المساهمة في جعل الاتفاق حقيقة، وأن الولايات المتحدة تدعو جميع الدول والقوى المعنية إلى دعم هذا الاتفاق ومساندته، وأن الإدارة الأميركية ملتزمة هذا الدعم، وتنوي العمل على إنجاح ما تم الوصول إليه في أوسلو.

٤. تصدر الحكومة الإسرائيلية، بعد الإعلان الأميركي، بياناً رسمياً تعلن فيه التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير، ويعلن فيه إسحق رابين أنه تسلم رسالة من الرئيس عرفات وينشر مضمونها، كما يعلن رابين أيضاً أنه أرسل رسالة مقابلة للرئيس عرفات يعلن فيها اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٥. تعلن منظمة التحرير، في نطاق إعلانها التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، نبذها للعنف، وتلتزم قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ كأساس لحل النزاع، وتدعو الشعب الفلسطيني إلى العمل من أجل بناء المجتمع وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

٦. تصدر الإدارة الأميركية، في وقت لاحق وغير محدد، بياناً بشأن عودة علاقاتها بمنظمة التحرير.

وفعلاً، اجتمعت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٩/٨/١٩٩٣ وقام إسحق رابين، الذي كان تلقى من شمعون بيريس تقريراً موجزاً عن لقاءاته مع وارن كريستوفر وهولست في الليلة السابقة، بإطلاع أعضاء حكومته على أنه تم عقد اتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي صباح اليوم نفسه، وبينما كان الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن يتناول الفطور، استعداداً لبدء جولة جديدة من المفاوضات، دخل أحد الصحافيين وبيده نص الاتفاق، فكان ذلك بمثابة مفاجأة لبعض أعضاء الوفد، في حين علق البعض الآخر أنه كان على علم مسبق بهذا الاتفاق. وقد تفاجأ الوفد الإسرائيلي المفاوض في واشنطن، بدوره، بهذا الاتفاق، وأعلن رئيسه إلياكيم روبنشتاين، غاضباً، أنه سيستقيل من مهمته. وفي وقت متأخر من ذلك اليوم، عقد

وزير الخارجية النرويجي، العائد لتوه من واشنطن، مؤتمراً صحافياً في أوسلو تحدث فيه عن أربع عشرة جولة سرية استضافتها النرويج على مدى الأشهر الطويلة الماضية، وأن هذه الجولات المتعاقبة أثمرت أول اتفاق فلسطيني - إسرائيلي من نوعه في تاريخ الصراع بين الطرفين. وأثنى هولست على مؤسسة فافو وعلى رئيسها تيري رود لارسن وزوجته منى جول، وكذلك على نائبه جان إيغلاند، وعلى زوجته هو، السيدة ماريان.

وبينما كان وزير الخارجية النرويجي يتحدث باعتزاز عن هذه الملحمة التي صنعتها أسرتان نرويجيتان (هولست وماريان، ولارسن ومنى)، كنت أعقد في فندق بريستول في باريس اجتماعاً مع الوفد الإسرائيلي لإتمام وثيقة الاعتراف المتبادل. وقد انضم إلينا هولست في مساء ذلك اليوم قادماً من أوسلو، وأخذ يمارس نهجه التفاوضي القائم على تحديد المشكلات والعمل على معالجتها بشكل منهجي، عبر تقديم الصيغ الملائمة والمفردات، التي من شأنها التقريب بين وجهات النظر المختلفة، مستعيناً في ذلك بقاموس مختص بالمفردات السياسية والقانونية الخاصة بالمفاوضات والاتفاقيات، وذلك على العكس من منهج تيري رود لارسن المعتمد على فهم دوافع المتفاوضين وإقناعهم باستمرار التفاوض فيما بينهم. والحق أن هذا الأسلوب أدخل تغييراً جوهرياً في قواعد الدور النرويجي، الذي انتقل من دور المسهل إلى دور الشريك، الأمر الذي أدى إلى تصلب مفاجئ من جانب الوفد الإسرائيلي الذي كان يحمل معه طلباً واضحاً من رابين بأن تنبذ منظمة التحرير العنف والإرهاب، وأن تجري تعديلات في ميثاقها، وأن تقنع الفلسطينيين في الأرض المحتلة بوقف العنف والإرهاب، في إشارة إلى ضرورة وقف الانتفاضة.

وقد أدى ذلك كله إلى إثارة استيائي البالغ، وزاد في ترددي الشخصي في مواصلة التفاوض في موضوع لم أكن متحمساً له أصلاً، كي لا أقول إنه كان لديّ تحفظ حياله. فقد قمت بمهمتي التفاوضية بشأن اتفاق إعلان المبادئ على أفضل وجه ممكن. أمّا مسألة الاعتراف المتبادل هذه فقد كنت أراها أكبر من إعلان المبادئ وأهم منه؛ فهي تتصل بمسألة الرموز، التي اكتسبت قداسة متزايدة على مر أعوام الصراع الطويلة والمواجهات الدامية العنيفة، هذا الصراع الذي بدأناه على قاعدة عدم الاعتراف بوجود إسرائيل ودحض شرعيتها، إذ كنا نضع اسمها بين مزدوجين، ونحرّض العرب وكل أصدقائنا في العالم على عدم الاعتراف بها، ونلقي قصاصاً أمنياً وسياسياً على من نشتبه في أنه يقوم بالتعامل معها أو الاتصال بها. وبما أن المسألة تتعلق بالرموز، فقد كنت أشعر بأن مسألة الاعتراف المتبادل هي قضية الرئيس ياسر



عرفات، الذي هو رمز كفاحنا الوطني، وبالتالي فإن من الموضوعي أن يفاوض هذا الرمز بنفسه في قضية تتعلق بعالم الرموز، التي تندرج في عالم من القداسة. غير أنني كنت أدرك أننا في لحظة فاصلة بين زمنين، وعلى عتبة تحول تاريخي كبير في حياة شعبنا ومسار كفاحه الوطني، لذلك فقد قبلت أخذ مشاق هذه المهمة، وتقبلت مواجهة مخاطر حكم التاريخ، وحكم الأجيال اللاحقة، التي قد لا ترحم، أو قد تنصف ما أنا بصدده الآن.

مر يومان عصيبان من المفاوضات التي بدأناها في الطبقة الثانية والثلاثين نفسها من فندق بلازا أوسلو، ونقوم باستكمالها في فندق بريستول في باريس الآن. فقد كانت فكرة الاعتراف المتبادل تنطوي على تغيير عميق في المواقف الأيديولوجية والتاريخية العميقة الغور لدى الطرفين. ولم تسر الأمور على نحو مرض، الأمر الذي زاد في تدخل جوهان يورغن هولست، الذي حل محل تيري رود لارسن في هذه الآونة. وكان هولست يمضي مع الوفد الإسرائيلي وقتاً مماثلاً، ثم يجمع بيني وبين أوري سافير ويجلس معنا لاستكمال المفاوضات. وقد اقترح هولست علينا، في بعض الأحيان، تقديم تنازل في هذه النقطة أو تلك المفردة، وهو ما أثار لديّ بعض الشك في أن الوزير النرويجي، الذي كان فخوراً بإنجازه ومستعجلاً في إتمامه بسرعة، قد انحاز إلى الجانب الإسرائيلي، الذي بدا عليه اهتمام بإنجاز الاعتراف المتبادل على نحو أكبر من اهتمامه باتفاق إعلان المبادئ، وخصوصاً أن هذا الاعتراف، الذي سيترتب عليه بعض الخطوات الإجرائية والمحددة خلال الوقت المتبقي لتوقيع الاتفاق بعد نحو أسبوعين في العاصمة الأميركية، من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في العلاقات الصراعية بين عدوين لدودين، رسم كل منهما للآخر صورة نمطية شديدة السلبية، إن لم أقل إنهما شطبا صورة أحدهما الآخر.

وهكذا مضى يومان من المحادثات العسيرة من دون أن نتوصل، عبر جوهان يورغن هولست وبحضوره، إلى الهدف الذي جئت أوسلو من أجله. وكانت أنباء الاتفاق أصبحت تتصدر مقدمات الصحف وشبكات التلفزيون العالمية. فقد عقد الكنيست الإسرائيلي جلسة عاصفة اتهم فيها اليمين الليكودي المعارض رابين وبيريس بالتفريط والتخلي عن «أرض إسرائيل التاريخية»، وتعهد قادة الليكود بالوقوف ضد الاتفاق وإحباطه، وقام آلاف المستوطنين اليهود بمسيرات احتجاجية فظة، وحاولوا الرد على ذلك بإقامة مستوطنة يهودية جديدة قرب الخليل. وفي بعض العواصم العربية، صدرت بيانات استنكارية، وأعلن المعارضون مواقف نارية، في حين استقبل

كثيرون من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أنباء الاتفاق بقدر كبير من مظاهر الابتهاج، إذ لوّح الشبان بأغصان الزيتون، وعلم فلسطين، وصور الأخ أبو عمار.

وأصدر أحد التنظيمات الفلسطينية المنشقة بياناً يهدد فيه بقتل ياسر عرفات.

وبينما كنا نواجه الإخفاق في فندق بريستول الضخم في باريس، أخذ عشرات الصحافيين يتدفقون إلى المكان، إلاّ إن رجال الأمن الفرنسيين حالوا دون صعودهم إلى طبقة الاجتماعات. وعندما قررنا المغادرة، بعد أن وصلنا إلى أكثر من نقطة استعصاء واحدة بشأن وثيقة الاعتراف المتبادل، قام رجال الأمن بإخراج الوفد الإسرائيلي عند الفجر عن طريق موقف السيارات القابع تحت المبنى الشاهق، كي لا يلاحقهم الصحافيون. وعندما عاد النرويجيون لإخراجنا كان الفندق مطوقاً برجال الصحافة وكاميرات شبكات التلفزة العالمية، الأمر الذي جعل تيري رود لارسن، ورئيس الفريق الأمني، يستأجران سيارة خاصة بعمال المصبغة، وارتداء الملابس الخاصة بعمال هذه المهنة، ثم قاما بإنزالنا عبر المصعد السري إلى حيث تقف السيارة، ودفعا بنا، أنا وحسن عصفور ومحمد أبو كوش، بين الشراشف والمناشف إلى عمق السيارة، ثم قادا السيارة إلى خارج الفندق نحو المطار، أمام رهط من رجال الإعلام الذين لم يلاحظوا مغادرتنا.

كان الوقت الضيق يمر بسرعة. وموعد توقيع الاتفاق رسمياً في واشنطن تحدد يوم ١٣/٩/١٩٩٣. وبدا الإسرائيليون كأنهم في سباق مع الزمن للتوصل إلى اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل في غضون نحو عشرة أيام فقط من موعد الاحتفال الرسمي. وهو ما جعل شمعون بيريس يتوجه إلى باريس، طالباً من جوهان يورغن هولست لقاءه يوم ٣/٩/١٩٩٣ للقيام بمهمة مشابهة لتلك المهمة التي جرت في استوكهولم قبل نحو أسبوعين؛ أي إجراء محادثات هاتفية مطولة مع القيادة الفلسطينية في تونس لتذليل ما تبقى من عقبات على طريق التوصل إلى اتفاق، صار من المقرر أن يتم توقيعه جنباً إلى جنب مع اتفاق إعلان المبادئ. إلاّ إن بيريس أمضى يومين في العاصمة الفرنسية يتفاوض هاتفياً، عبر هولست، مع الأخ أبو عمار لتسوية النقاط العالقة. وقد بدا على الوزيرين الاستعجال بكل وضوح، غير أنهما لم يتمكنا من الاتفاق سوى على نقطتين. إذ كان الأخ أبو عمار يصر على أن تنص وثيقة الاعتراف المتبادل على الاعتراف بحق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وبعد طول نقاش وافق على تعديل الصيغة إلى نص فحواه الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام.



لم يكتمل نص الاعتراف المتبادل، وعاد شمعون بيريس وفريقه من باريس إلى تل أبيب، في حين عاد جوهان يورغن هولست إلى أوسلو، وهو أكثر تصميماً على عدم السماح لهذه العقبة بأن تحول دون الاحتفال بتوقيع الاتفاق في واشنطن. ومن بيته أمضى هولست أول ليلة من وصوله إلى أوسلو، قادماً من باريس، على الهاتف، يتحدث مع الأخ أبو عمار الذي كان آنذاك يقوم بزيارة الرئيس حسني مبارك في القاهرة، وذلك ضمن جولة عربية لحشد الدعم للاتفاق. عندما تعقدت الأمور واتضح لهولست أن من غير الممكن إنجاز المسائل العالقة عبر مفاوضات هاتفية، أخذ يلحّ على الأخ أبو عمار في ضرورة حضوري أنا إلى أوروبا، لمعاودة التفاوض وجهاً لوجه.

وعندما جرى الاتصال بي، وكنت حينها في تونس، امتنعت من العودة إلى مفاوضات الاعتراف المتبادل، وذلك على الرغم من إلحاح كل من الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن. غير أنني فوجئت بعودة بيريس والوفد الإسرائيلي مجدداً إلى باريس، على أساس وعد من هولست أنني سأحضر لمتابعة المفاوضات من جديد، الأمر الذي زاد في ضغوط الإخوة في القيادة، وصديقنا هولست في النرويج، عليّ للعودة ثانية إلى باريس.

ومرة أُخرى وصلت، والوفد الفلسطيني، إلى باريس لأداء مهمة لم أكن مقتنعاً بها تماماً. كان الاستياء بادياً عليّ، وبدا لهولست بكل وضوح أنني لم أحضر إلاّ بفعل الضغوط، الأمر الذي جعل وزير الخارجية النرويجي يمارس طقساً من اللطف والود والكياسة لإقناعي بمقابلة أوري سافير ويوئيل سينغر، وأن أبدأ معهما جولة مفاوضات جديدة بحضور هولست نفسه، الذي كانت ترافقه زوجته ماريان، وتيري رود لارسن ومنى جول، الذين اصطحبوا معهم جهاز كومبيوتر محمولاً، وبعض قواميس اللغة، تحسباً للوقوع في شرك الكلمات غير المحددة المعاني بدقة. استمرت المفاوضات طوال تلك الليلة التي تسبق الموعد المقرر للاحتفال في واشنطن بخمسة أيام فقط، بل قل استمر الصراع يملأ أرجاء الجناح رقم ١١٩ من فندق بريستول الباريسي، تخالطه روائح الأدخنة وأعقاب السجائر. وصدف أن فتحنا جهاز التلفزيون لنجد أن محطة سي. إن. إن. تنقل صور المستوطنين المحتجين من جهة، وصور مؤيدي المنظمات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهم يتظاهرون ضد الاتفاق من جهة أُخرى.

كنت وأنا أنهمك في معركة لغوية مع أوري سافير، أتصل بين الحين والآخر بالأخ أبو عمار والأخ أبو مازن، اللذين كانا انتزعا موافقة اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير على الاتفاق بصعوبة، وها هما الآن يحاولان أخذ موافقة اللجنة التنفيذية، ذاتها، على التزام العمل على تغيير الميثاق الوطني بما يلائم اتفاق الاعتراف المتبادل المزمع. وعند منتصف الليل قرع باب الجناح الخاص فجأة، ثم دخل على نحو متتابع خمسة أشخاص غير متوقعين أبداً.

فقد دخلت زوجتي بصحبة ولديّ عامر وعصام، إذ كانت أم علاء في زيارة خاصة لهما، ورغبت في رؤيتي، فبحثوا عني إلى أن تم العثور عليّ في هذا الفندق الذي أقمت به تحت اسم حركي نرويجي، أسوة بالآخرين، هو لارسن. كما دخلت بعد ذلك مايا، ابنة أوري سافير الوحيدة، التي كانت في إجازة تمضيها مع صديقها في باريس، ورغبت هي الأُخرى في رؤية والدها. وبعد وقت قليل غادر الضيوف الطارئون الفندق، وعدنا إلى العمل ونحن أكثر رغبة في صنع الاتفاق من أجل الأجيال الشابة لدى الشعبين.

وبعد أخذ ورد طويلين فيما يتعلق بالنقطتين الأخيرتين المتبقيتين، وهما تغيير بنود الميثاق الوطني و«نبذ الإرهاب» تم، في ساعات الفجر الأولى، الاتفاق على ألاّ ترد عبارة نبذ الإرهاب في رسالة الأخ أبو عمار إلى إسحق رابين، بل أن يتم تضمينها في رسالة إلى هولست، وبدل نبذ الإرهاب جرى الاتفاق على استخدام كلمة رفض الإرهاب، وذلك كي لا يبدو الفلسطينيون كأنهم إنما يمارسون الإرهاب أصلاً.

أمّا فيما يخص بنود الميثاق، فقد تم الاتفاق على التخلي عن عبارة أن بنود الميثاق المعنية متوقفة وغير سارية المفعول، إلى عبارة تقول إن البنود ذات العلاقة «لم تعد صالحة». وبدا أن كل شيء انتهى في الساعة الرابعة صباحاً، الأمر الذي جعل الجميع يذهبون إلى غرف نومهم مرهقين. إلاّ إنني عندما اتصلت بالأخ أبو عمار، أخبرني بأنه يرفض الفقرة التي تدعو سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى رفض العنف والإرهاب، وهو ما جعلني أطلب من رجال الأمن إيقاظ تيري رود لارسن في الساعة السابعة صباحاً، وعندما دلف إلى حجرتي مذعوراً قلت له، والإرهاق والحزن باديان على عينيّ اللتين لم تغلق جفونهما بعد: «إن الأمر مفجع، لقد انتهى كل شيء.» فاتصل لارسن بسافير وسينغر وأخبرهما بالأمر. وكان بيريس قد سافر إلى تل أبيب لحضور اجتماع الحكومة الإسرائيلية المقرر في ذلك الصباح، الذي لم يعد يفصله سوى أربعة أيام عن موعد الاحتفال المقرر في واشنطن.

أصيب سافير وسينغر بالإحباط، وقال رئيس الوفد الإسرائيلي لتيري رود لارسن إن رابين سيؤجل النقاش في الحكومة بشأن نص وثيقة الاعتراف المتبادل حتماً.

قال لارسن: هل أنت جاد فيما تقول؟



أجاب سافير: بالتأكيد، لأننا لا نستطيع العثور على رابين في هذا الوقت. إلاّ إننا عندما نعثر عليه، فإنه سيعطي جوابه المتوقع بأن الأمر قد انتهى.

أسرع تيري رود لارسن نحوي إلى داخل الغرفة، وكنت دخلت الحمام، وأصر على محاورتي تحت كل الظروف. قلت له مجيباً على استفساراته المشفوعة باللهفة: «نعم، لقد اتصلت مع الرئيس عرفات، والآن لا يمكن القيام بأي شيء.» قال لارسن: «عليك أن تقوم بشيء ما، ألا تستطيع معاودة الاتصال؟ ألا ترى، بعد كل هذا الجهد الذي بذلناه، أن الأمر يستحق القيام بمحاولة؟!»

استدرت نحو لارسن، وكان يقف بجانبي في الحمام، وعلامات الفزع تكاد تطيح به إلى الأرض، ابتسمت له مشجعاً، وقلت بنبرة متخابثة: «إنهم يصطادون السمك، ما عليك إلاّ أن تنتظر وسترى.» وعندما انتهيت من حلاقة ذقني، ذهبت إلى القاعة الرئيسية في جناح الفندق، فوجدت الجميع يتحلقون حول هولست، ثم تنحّيت عنهم وأمسكت بالهاتف، وتحدثت مع الأخ أبو عمار لبعض الوقت، وأعلمته بأن رابين سيؤجل مصادقة الحكومة الإسرائيلية على الاتفاق. وبعد نقاش متوتر أغلقت الهاتف واستدرت نحو الجميع قائلاً: «وافق الرئيس عرفات».

وهكذا تم تذليل ما تبقى من عقبات على طريق الاتفاق، وصار الاعتراف المتبادل حقيقة سياسية أُخرى، على هيئة نص ينتظر توقيعه بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين، وذلك خلال مدة لم يتبق منها غير أيام معدودة قبل احتفال واشنطن، الذي تقرر موعده من قبل. لذلك فقد كان على وزير الخارجية النرويجي أن يطير بسرعة، من باريس إلى تونس، ليأخذ توقيع الأخ أبو عمار، وأن يطير من تونس إلى تل أبيب، عبر قبرص، ليأخذ الشيء نفسه من رابين. أي أن هولست كان في سباق حقيقي مع الزمن، الأمر الذي جعله، والوفد النرويجي المرافق، في حالة من التعب والإرهاق، لا بسبب التوترات فقط، بل لقلة النوم أيضاً. وزاد في تلك المتاعب أن أرتالاً من الصحافيين كانت في انتظار الوفد النرويجي لدى وصوله إلى مطار العاصمة التونسية، إذ بصعوبة بالغة تمكن الوفد من اجتياز حصار الصحافيين هذا. وذهب النرويجيون إلى الفندق ومنه إلى مقر إقامة الأخ أبو عمار.

وعلى الرغم من الحفاوة والترحيب البالغين، اللذين استقبلت بهما القيادة الفلسطينية وزير الخارجية النرويجي والوفد المرافق له، فإن القلق كان ظاهراً على وجوه الضيوف، الذين يبدو أنهم كانوا يخشون مفاجأة في الدقيقة الأخيرة، مثل أن يطلب الأخ أبو عمار مزيداً من التوضيحات، أو القليل من التعديلات في النص الذي

بات مطبوعاً بنسختين، حملهما معه هولست في حقيبته البنية. لكن معدات التصوير، التي كانت جاهزة لتسجيل هذه الواقعة، قللت من حالة التوتر لدى الوفد النرويجي. وهكذا وبلا مقدمات أو خطب أو مراسم احتفال تقليدية، أخذ هولست مكانه إلى الطاولة، وجلس بجانبه الأخ أبو عمار، بينما وقف صف طويل منا، ومن الضيوف النرويجيين، خلف الاثنين. فتح هولست حقيبته وأخرج منها الوثيقة، فقام الأخ أبو عمار بتوقيعها في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ٩/٩/١٩٩٣، أي بعد نصف ساعة من موافقة اللجنة التنفيذية على الوثيقة.

ومع أنه لم تجر أي مصافحات، ولم يتم إلقاء كلمات متبادلة بهذه المناسبة، إلاّ إن الجميع كانوا يدركون مدى أهمية هذه الواقعة، التي كانت بمثابة نقطة في آخر سطر طويل ممتد على مدى عقود طويلة دامية، ليبدأ بعدها أول سطر جديد في سجل الشرق الأوسط المفتوح بعد ذلك على كل النهايات المحتملة.

إذ بموجب هذا الاتفاق نالت حركة التحرير الوطنية الفلسطينية، بعد نضال طويل، أثمن اعتراف بها بين سلسلة الاعترافات التي نالتها على مدى الأعوام الماضية، وخصوصاً أن الحركة الصهيونية، التي تصف نفسها بأنها حركة تحرر قومي للشعب اليهودي، كانت تنكر على الشعب الفلسطيني أبسط حقوقه، وأن إسرائيل كانت تتصدى لها بكل ضراوة وعنف دموي.

وها هي الآن تعترف على نحو ضمني بأن للحركة الوطنية الفلسطينية الحق في وطن على أرض بين البحر والنهر، أي حيث الأرض التي كانت توصف حتى تاريخه بأنها «أرض إسرائيل الكاملة». وفوق ذلك فإن وثيقة الاعتراف المتبادل، التي تم توقيعها اليوم، ستفتح الباب واسعاً أمام اعتراف الدولة العظمى الوحيدة بمنظمة التحرير وبالقيادة الفلسطينية المحاصرة سياسياً ومالياً منذ حرب الخليج الثانية. فقد تم الآن إرساء حجر أساس كبير لبناء فلسطيني من المقدر له أن يعلو علواً كان يتطلع إليه الشعب المضيّع بين قسوة المنفى ووحشية الاحتلال.



# الفصل الخامس عشر

# الباب الملكي لعبور المحيط

ها أنا الآن، قبل أربعة أيام من الموعد المقرر لتوقيع الاتفاق رسمياً وعلنياً في العاصمة الأميركية، أخلو إلى نفسي، أستقطع وقتاً من الصمت الداخلي لم أعارك مثله منذ زمن طويل، وأقول لذاتي: آن لي أن أضع عصا الترحال جانباً، وأن أنعم بقسط قليل من السكينة والاستقرار وهدأة البال والرضى عن النفس. ها أنا الآن أنجزت اتفاق إعلان المبادئ، ووقعته في أوسلو، بعد أن تفاوضت في شأنه فقرة فقرة، كما أنجزت وثيقة الاعتراف المتبادل بعد أن جادلت بصددها كلمة كلمة. عبرت عدة مطارات، ونزلت في فنادق كثيرة، سهرت ليالي اختلط فيها الصباح بالمساء، استنزفت طاقتي وأعصابي وشيئاً من روحي. مررت بلحظات توتر لا حصر لها، واجهت مراوغات مثيرة، وقابلتني إخفاقات أكثر مرارة. ها أنا الآن أشعر بأن التعب الجسدي حل بي دفعة واحدة، وأنني أفتقر بشدة إلى ناموس حياتي الشخصية، عائلتي، مكتبي، علاقات العمل مع الآخرين، واجباتي الاجتماعية، كلها بدت لي قريبة المنال بعد نأي خالطه الكتمان وسوء الفهم والتبريرات المرتجلة.

لم تكن لديّ رغبة في الانضمام إلى الوفد الفلسطيني الذي سيطير بعد ثلاثة أيام إلى واشنطن، إذ كانت تجري في هذه الأيام الصاخبة مشاورات داخلية لتسمية أعضاء الوفد، واتصالات خارجية موازية لتحديد من سيوقع الاتفاق من كلا الجانبين. كنت كمن انقطعت شهيته تماماً عن السفر والمطارات والفنادق والاحتفالات وعدسات التصوير، كأن نوعاً من الزهد حاصرني، والرغبة في الابتعاد قليلاً عن ساحة الاشتباك التفاوضي قد داهمتني على حين غرة. كانت الدوافع الذاتية لديّ قوية إلى النزول عن قلب المسرح الذي وقفت عليه، طويلاً، من دون جمهور، ومغادرة الدهاليز الخلفية المعتمة، وممراتها الباردة الموحشة، إلى ضوء الشمس في رابعة النهار. كان بي شوق إلى استرداد سجيتي الأولى، المصالحة مع النفس والأسرة، العودة إلى حياتي المنزلية، إلى مهماتي الاعتيادية، بعيداً عن شخصية المفاوض السري المتكتم، عن الصيغ المحكمة، عن الملاسنات المفبركة، عن جمرات الاتفاق الخلافي، عن المسؤولية الاستثنائية واللحظات التاريخية. فقد آن للفارس أن يترجل، وأن يمد رجليه إلى آخرهما بلا تحسب.

لم تجر السفن بما تشتهي نفسي، التي لم تستكن إلى نفسي بعد، ولم يكن لي مفر من الانضمام إلى الوفد المسافر. فوجدتني بعد يومين فقط أستقل طائرة الخطوط الملكية المغربية، مع وفد فلسطيني كبير، إلى العاصمة الأميركية. وبينما كنت أجلس

على مقعدي في الطائرة التي حطت في باريس، قبل استئناف الرحلة إلى واشنطن، بدأت أغرق في تأملات كثيرة وأفكار شتى. ولا أدري كيف استعدت من أعماق الذاكرة صورة إعلانين تجاريين قديمين، كان نشرهما يتكرر في الصحف اللبنانية أواسط عقد السبعينيات: الأول يخص الخطوط العربية السعودية، وتتصدره عبارة تقول: «السعودية مفتاحك إلى قلب الشرق الأوسط»، بينما الإعلان الثاني تتصدره عبارة أُخرى، لافتة للانتباه أيضاً، خاصة بالخطوط الجوية المغربية، تفيد بأنها «الباب الملكي لعبور المحيط». وقد كنت أبتسم كلما وقع بصري على أي من هذين الإعلانين المتساوقين مع معطيات تلك الحقبة، واللذين ينطويان على مقاربات سياسية بارعة لمكانة دولتين عربيتين مهمتين، وعلى محاكاة ذكية لدورهما في الحياة السياسية العربية. وها أنا اليوم أتيقن تماماً من صحة تلك الإيماءة السياسية، وأنا أستقل الطائرة التي وضعها جلالة الملك الراحل الحسن الثاني في تصرف الوفد الفلسطيني المسافر، عبر المحيط، إلى العاصمة القابضة على مفاتيح مسرح السياسة الكونية.

في باريس، أخبرتنا سفيرة منظمة التحرير لدى فرنسا، الصديقة ليلى شهيد، بأن الرئيس جاك شيراك يرغب في استقبال الوفد الفلسطيني، وهو أمر لم يكن على جدول أعمال الوفد الذاهب إلى واشنطن. إذ يبدو أن الرئيس الفرنسي رغب في أن يكون هذا الاستقبال في قصر الإليزيه بمثابة دعم للاتفاق، وتكريم لمن صنعوا هذه الانعطافة الكبرى في مسار أحداث الشرق الأوسط. وقد بلّغتني ليلى، التي تحتفظ بعلاقات ودية وشخصية بالطبقة السياسية الفرنسية، أن قصر الإليزيه طلب منها أن أكون بين أعضاء الوفد الذي سيستضيفه الرئيس شيراك.

إلاّ إنه لسبب مجهول جرى استبعادي من عضوية الوفد الذي سيكون على رأسه الأخ أبو عمار. وقد تأكدت في حينه أن هذا الاستبعاد كان بقرار من الأخ أبو عمار وبتصميم منه، وبلا مبالاة من الأخ أبو مازن، الذي كان عضواً في ذلك الوفد، الأمر الذي أثار حفيظتي ودفعني إلى اتخاذ قرار فوري بالعودة من حيث أتيت، مقرراً عدم استكمال السفر إلى واشنطن. كان غضبي شديداً، وكانت ثورتي عاصفة. ولقد حاولت أن أسترد حقائبي من على الطائرة الجاثمة بعد في مطار «لي بورجيه» بانتظار الوفد الفلسطيني.

غير أن من تبقى من أعضاء الوفد في المطار، وكذلك مرافقي الأخ أبو عمار، رفضوا وبإصرار إعطائي جواز السفر والحقائب، ولم أرجع عن قراري هذا إلاّ بعد تدخلات وضغوط شخصية من جميع أعضاء الوفد بعد عودتهم من الإليزيه. ومع أنني أكملت الرحلة، إلاّ إن هذه الحادثة غير اللطيفة أبداً، والتي لا مبرر لها إلاّ



تنكيدي، كي لا أقول غير ذلك، عكرت صفو مزاج غير رائق أصلاً، وجعلتني متكدر النفس طوال تلك الرحلة عبر المحيط.

وبالعودة إلى الأيام التي تلت توقيع رسائل الاعتراف المتبادل، وسبقت السفر إلى واشنطن، كان الأخ أبو عمار يرغب شخصياً في حضور حفل توقيع اتفاق إعلان المبادئ، الذي من المقرر أن يوقعه من الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريس. ولمّا كان «وزير الخارجية» الفلسطيني الأخ أبو اللطف معارضاً اتفاق إعلان المبادئ، تقرر أن يكون الأخ أبو مازن هو المناظر لبيريس من الناحية البروتوكولية، وأن يوقع الاتفاق معه. ويبدو أن الأمر لم يكن محل ترحيب من الأخ أبو عمار، وأنه كان لديه بعض الحسابات والتحسبات إزاء مثل هذا التطور، الذي قد يؤدي إلى جعل الأخ أبو مازن بمثابة رجل هذه المرحلة الفلسطينية الجديدة. أمّا الأخ أبو مازن، الذي أبدى استعداده لتحمل مسؤولية التوقيع، فلم يشأ أن يدخل في نزاع بشأن من سيوقع، وكان رأيه أنه إذا تم ترتيب عملية التوقيع بين إسحق رابين وياسر عرفات، خلال الأيام الثلاثة المتبقية، فإنه سيكون سعيداً وسيرحب بذلك.

على خلفية هذا التنافس المكتوم، والمماحكات غير المبررة، والحسابات الجزئية الصغيرة، والتحسبات التي لا أساس لها، نأيت بنفسي، ورحت أراقب المشهد بألم وصمت وتمعن، بينما كان الاتصال بالجانب الإسرائيلي جارياً، عبر الدكتور أحمد الطيبي*، لإبلاغ شمعون بيريس أن الأخ أبو عمار يرغب في السفر إلى واشنطن، وأنه مستعد لتوقيع الاتفاق بنفسه إذا كان إسحق رابين راغباً في توقيع ذلك الاتفاق. ولم يمض سوى قليل من الوقت حتى أتى الرد بأن رابين مستعد لحضور الاحتفال فقط، وليس لتوقيع الاتفاق، وذلك إذا ما وجهت الإدارة الأميركية دعوة رسمية إليه. وبالتالي فقد كان حال لسان رابين يقول: قوموا أنتم بالاتصالات بواشنطن، ورتبوا الدعوة لي ولعرفات. وفعلاً جرى الاتصال بالسفير الأميركي في تونس لتوجيه دعوتين منفصلتين إلى الرجلين. وما إن وصلت الإشارة إلى واشنطن حتى تلقفها الرئيس الأميركي بيل كلينتون، الذي كان بأمس حاجة إلى مثل هذا الإنجاز الدبلوماسي، بعد نحو تسعة أشهر من دخوله البيت الأبيض، وبعد سلسلة من الإخفاقات الأميركية في البوسنة والصومال، ناهيك عن جملة من الصعوبات الداخلية، الأمر الذي جعل من هذا الاتفاق بمثابة ثمرة كبيرة ناضجة سقطت في

* أحمد الطيبي: مستشار سابق للأخ أبو عمار في الشؤون الإسرائيلية، وعضو لاحق في الكنيست الإسرائيلي.

حجر كلينتون، من دون تخطيط مسبق، وبلا أي جهد يذكر.

لقد كان سفر الرئيس ياسر عرفات، على رأس وفد رسمي فلسطيني كبير إلى العاصمة الأميركية، لأول مرة، والترحيب به في البيت الأبيض بحسب أصول الضيافة المرعية، بمثابة إنجاز مهم أدركنا مغزاه العميق قبل أن تبدأ الرحلة عبر المحيط، ولا سيما بعد حالة الحصار شبه التام التي تم فرضها، عربياً ودولياً، على القيادة الفلسطينية في أعقاب حرب الخليج الثانية. فقد كنا نعي أنه بعد أن تنفتح أبواب البيت الأبيض أمام القيادة الفلسطينية، ستفتح كل الأبواب الموصودة، وخصوصاً أبواب العواصم العربية.

وفوق ذلك، فإن الأمر يرمز على نحو عملي وملموس إلى بدء علاقات مباشرة بالولايات المتحدة، التي كانت قطعت علاقاتها بمنظمة التحرير قبل نحو عامين في إثر حادثة الباخرة أكيلي لاورو. وأكثر من ذلك كله، فقد كنا بأمس حاجة إلى الرعاية والدعم والإسناد الأميركي، لمواجهة سيل جارف من الاعتراضات التي أخذت تظهر في وجه هذا الاتفاق قبل أن يتم توقيعه رسمياً، وخصوصاً من جانب بعض العواصم الشقيقة، التي بدأت تميل إلى خفض معارضتها ضد هذا التحول، بعد أن أخذت تلمس الدعم الأميركي الواسع لما نحن بصدد الاحتفال به تحت أضواء واشنطن الساطعة، تلك الأضواء التي لا توازيها أي أضواء، تحت أي سماء أُخرى.

في تونس جرى في مطار قرطاج الدولي، ظهر يوم ١٩٩٣/٩/١٢، حفل وداع رسمي وقف في مقدمه كبار المسؤولين التونسيين، جنباً إلى جنب مع عدد أكبر من القيادات والكوادر الفلسطينية. أمّا في واشنطن، فقد استقبل وفدنا بحفاوة رسمية وتغطية إعلامية كبيرة، ولا سيما لواقعة وصول الرئيس الفلسطيني الذي كان ممنوعاً من الهبوط على أي أرض أميركية، بما في ذلك مقر مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، طوال أعوام كثيرة. وقد أثار ذلك في نفوسنا كثيراً من الغبطة والارتياح، اللذين سرعان ما تبددا بعد وصولنا إلى أحد فنادق واشنطن، حين بدأنا مراجعة نص الاتفاق، الذي لم يجر عليه أي تعديل بعد توقيع رسائل الاعتراف المتبادل. فقد وجدنا أنه لم تتم فيه أي إشارة إلى منظمة التحرير، التي تبادلت الاعتراف مع إسرائيل في أعقاب توقيع اتفاق إعلان المبادئ بالأحرف الأولى، ووثائق الاعتراف المتبادل بصورة نهائية. كما وجدنا النص لا يزال يتحدث عن الوفد الفلسطيني في إطار الوفد المشترك مع الأردن، أي بحسب الصفة التي وجهت إلينا لحضور مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، ومشاركتنا في مفاوضات واشنطن بعد ذلك، الأمر الذي أغضب الأخ أبو عمار، ودفعه إلى الطلب مني بضرورة العمل بكل وسيلة ممكنة لاستبدال



كلمة الوفد الفلسطيني باسم منظمة التحرير الفلسطينية، في حين طلب من الدكتور أحمد الطيبي، الذي كان يرافقنا، إبلاغ إسحق رابين وشمعون بيريس ضرورة هذا الاستبدال الذي يستدعيه، موضوعياً، الاعتراف المتبادل بين الطرفين، وإلاّ لن يوقع أبو عمار الاتفاق، أو يأذن في توقيعه.

في إثر ذلك اتصل بي السيد دنيس روس من وزارة الخارجية الأميركية، وكان أول اتصال من نوعه، وأول محادثة بيني وبين المنسق الأميركي لعملية السلام. حاول التقليل من أهمية هذه المسألة، وأعرب عن أمله بألاّ يؤدي هذا الخلاف البسيط إلى شل الترتيبات الهائلة التي أُعدت للاحتفال بتوقيع هذا الاتفاق. غير أني شرحت له المسألة من أساسها، وبيّنت له أهمية ذلك بالنسبة إلينا، كونه بات جزءاً من الاتفاق بعد واقعة الاعتراف المتبادل، فأعرب عن استعداده لمتابعة الموضوع مع الجانب الإسرائيلي حالاً. واتصلت كذلك بالسيد تيري رود لارسن، الذي كان وصل لتوه من أوسلو إلى واشنطن، ضمن وفد نرويجي كبير يرئسه وزير الخارجية جوهان يورغن هولست. وقلت له إن علينا أن نضع اسم منظمة التحرير محل اسم الوفد الفلسطيني حيثما ورد اسم الوفد في نص اتفاق إعلان المبادئ، وخصوصاً أننا كنا نتحدث عن ذلك في أوسلو، ونقرر هذا الأمر إذا ما جرى التوصل إلى اتفاق الاعتراف المتبادل فيما بعد.

إلاّ إن لارسن، الذي كان يدرك سلفاً مشقة هذا العبء، أو قل هذه الصخرة التي وقعت على رأسه في آخر لحظة، آثر التهرب من قطع أي وعد، أو حتى التزام المحاولة، فأجبته: إن لم يجر هذا الاستبدال فإنه لن يجري والحالة هذه أي توقيع للاتفاق، أي إلاّ إذا ورد اسم منظمة التحرير الفلسطينية في نص الاتفاق، وأنذرته أن يخبر الجانب الإسرائيلي بأن وفدنا سيعود من حيث أتى إذا ما رفض الإسرائيليون ذلك. ويبدو أن مهمة أحمد الطيبي مع بيريس لهذه الغاية واجهت مقاومة أشد من مهمتي مع لارسن. فقد أعلمنا الطيبي بأن بيريس قال له:

«إن حقائبنا لم تفتح بعد، وإننا مستعدون للمغادرة قبل أن يغادر عرفات.»

وهكذا وجدنا أنفسنا، قبل ساعات قليلة من الموعد المحدد، بكل تفصيلاته الدقيقة، لإجراء وقائع حفل التوقيع في ساحة البيت الأبيض، أمام مشكلة متفجرة من نوع جديد.

إذ طلب منا الأخ أبو عمار أن نحزم حقائبنا على الفور، وأصدر تعليماته إلى قائد الطائرة المغربية ومساعديه بأن يستعدوا للإقلاع بعد قليل من الوقت.

وكان الوقت يمضي بسرعة، ولم يبق سوى نحو أقل من ساعة على موعد

الاحتفال، وبدأت مساومات اللحظة الأخيرة. فقد تدخل وزير الخارجية الأميركي السابق، جيمس بيكر، واجتمع مع الأخ أبو عمار. وبعد أن تم عرض الموقف على بيكر أجاب باطمئنان قائلاً: «الاحتفال سيبدأ في الساعة الحادية عشرة كما هو مقرر. وفي الساعة العاشرة وخمس وخمسين دقيقة، سيرن جرس الهاتف لإبلاغكم بالموافقة الإسرائيلية على التعديل المقترح.» وفعلاً فقد اتصل الطيبي بنا قبل دقائق من الموعد المقرر، وأخبرنا بأن شمعون بيريس وإسحق رابين قد وافقا على أن يتم استبدال اسم الوفد الفلسطيني باسم منظمة التحرير في أول صفحة من الاتفاق، وكذلك في الصفحة الأخيرة منه، وبذلك انتهت هذه الأزمة على النحو الذي يلبي الرغبة الفلسطينية إلى حد بعيد.

في تلك الأثناء، كانت وزارة الخارجية الأميركية ومستشارو البيت الأبيض، بمن في ذلك موظفو المراسم، قد أعدوا لكل شيء عدته، رتبوا المقاعد، وحددوا لكل مدعو مكانه، ولكل وفد المدخل الذي سيعبره إلى حديقة البيت الأبيض. حسبوا التوقيتات بكل دقة، ومواعيد الكلمات والمصافحات، ولم يتركوا شاردة أو واردة لمحض الصدفة. فكانوا كأنهم بصدد إخراج فيلم من أفلام هوليوود الشهيرة. وزاد في مهابة المشهد ذلك الحشد الهائل الذي حشدته إدارة الرئيس بيل كلينتون لمواكبة حدث أرادت القوة العظمى أن تزيد في أهميته الفائقة، وأن تصوره كتطور دولي لا رجعة عنه ولا معارض ضده.

فقد كان الرئيس كلينتون في المقدمة، ومن خلفه كل الرؤساء الأميركيين الأحياء، وكل وزراء الخارجية الأميركيين السابقين، كما حضره وزراء خارجية نحو أربعين دولة، بمن في ذلك وزراء خارجية معظم الدول العربية، ولا سيما وزراء الدول الخليجية التي كانت تقاطع القيادة الفلسطينية، وكذلك ممثلون لكل من سورية ولبنان، الدولتين العربيتين المتحفظتين علناً حيال الاتفاق، ناهيك عن الأمين العام للأمم المتحدة وممثلي الاتحاد الأوروبي.

بكلام آخر: كان العالم كله تقريباً يحتشد، على نحو رمزي، في حديقة البيت الأبيض. وكان المشهد مهيباً بكل المقاييس، لم تشهد العاصمة الأميركية مثيلاً له من قبل. وقد علمنا قبيل أن ندخل الحديقة، التي احتشد حولها عدد لا يحصى من المراسلين الصحافيين لمختلف شبكات التلفزة، أن الفلسطينيين في أميركا وأوروبا وفي المنافي كافة، وخصوصاً في الدول العربية المجاورة لفلسطين، كانوا يتحلقون حول أجهزة التلفزيون لمشاهدة وقائع هذا الحفل، الذي كان يبث على الهواء مباشرة، في ساعات المساء وما بعد الظهر بتوقيت شرق البحر الأبيض المتوسط. أمّا



أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، فكانوا كمن فرضوا على أنفسهم حالة منع تجول طوعية، إذ قيل لنا إن المدن الفلسطينية خلت من المارة، وتجمعت الأسر في المنازل، والشبيبة في المقاهي والمطاعم، وراحت كل محطات التلفزيون في الدول العربية تستعد للمشاركة في نقل وقائع الحدث، الذي بلغ حدوداً أبعد من حدود الخيال لدى الناس العاديين. وقد بلغ تأثر هؤلاء الناس بالحدث مستوى غير متوقع، فقد نزل آلاف الشباب إلى شوارع مدن الضفة والقطاع، رافعين الأعلام الفلسطينية، هاتفين بحياة فلسطين وحياة الرئيس عرفات.

بعد الاستجابة الإسرائيلية للتعديل الفلسطيني، تحرك وفدنا من الفندق إلى البيت الأبيض في الموعد المحدد، أي بعد الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت واشنطن، حيث دخل الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن قاعة داخلية في مبنى الرئاسة الأميركي، بينما رافقنا رجال البروتوكول إلى المقاعد المخصصة لنا في الحديقة التي كانت تغص بالحضور. وقد اكتشف وفدنا في ذلك الوقت أن التعديل المطلوب لم يتم إدخاله على النص، فقام بإجراء بعض الاتصالات العاجلة بكل من الأميركيين والإسرائيليين، وهكذا قام أحد رجال البيت الأبيض بإعادة طباعة الصفحة الأخيرة من الاتفاق، وتم استبدالها بالصفحة غير المعدلة، وبالتالي فقد أصبح نص الاتفاق المطبوع على أربع نسخ، مذيلاً بـ «فريق منظمة التحرير الفلسطينية في الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك»، بدلاً من عبارة الوفد الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى تأخير مراسم افتتاح الحفل نحو عشر دقائق، لم يعلم سببها غير عدد محدود من الفلسطينيين والإسرائيليين والأميركيين.

كنت أخذت مكاني المخصص في الصفوف الأولى بين الحضور، وتلفتّ من حولي فوجدت أصدقاء قدامى وعدداً من رفاق مسيرة أوسلو. شاهدت تيري رود لارسن ومنى جول وجان إيغلاند من الوفد النرويجي، وشاهدت أوري سافير ويائير هيرشفيلد ورون بوندك ويوئيل سينغر، الذي انشغل بعض الوقت مع رابين وبيريس على المنصة. وما هي إلاّ دقائق حتى بدأت وقائع الحفل، الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق، وسط حراسة مشددة من رجال المارينز. إذ خرجت أول الأمر زوجة نائب الرئيس الأميركي السيدة تيبر غور، وهي ترتدي فستاناً زهرياً يلفت الأنظار بشدة، تقود موكب الشخصيات السياسية المهمة، التي كانت داخل حجرات البيت الأبيض، اثنين اثنين، ثم ثلاثة ثلاثة، وكان بينهم جوهان يورغن هولست الذي حرم الجلوس على المنصة كي لا يسرق الأضواء من الأميركيين، الذين بدوا كأنهم عرابو الاتفاق، وكان بصحبة هولست وزير الخارجية المصري آنذاك عمرو موسى. وما إن

اكتمل خروج تلك الشخصيات، وأخذ كل واحد منهم مقعده، حتى انحبست الأنفاس ليخرج الرئيس كلينتون محاطاً بالرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين، في مشهد لم يكن متخيلاً من قبل، ولم يساور عقول أي من الحاضرين قبل هذا اليوم.

لم تمض سوى لحظات حتى قام كل من الأخ أبو مازن والسيد شمعون بيريس بتوقيع الاتفاق أمام عدسات المصورين، ثم أضاف الرئيس بيل كلينتون توقيعه كشاهد على الاتفاق، أو قل بمعنى من المعاني كضامن لتنفيذه. ومن الصفوف الأمامية كنت أراقب مشهد التوقيع مبتسماً وسعيداً بهذه النهاية التي استغرق الوصول إليها، وتحقيقها على هذا النحو الموثّق، كل ما بذلته والمفاوضون الآخرون من جهود امتدت على مدى الأشهر التسعة الماضية. إذ مر بذهني في تلك اللحظات كثير من المشاهد الدرامية، والمواقف الشخصية، والحوادث الصغيرة التي يضيق المقام بها. ومع أنني لم أكن أنا الذي أنيطت به مهمة توقيع هذا الاتفاق، بعد أن عملت على إنجازه فقرة فقرة، وذلك لاعتبارات بروتوكولية أو غير ذلك من الاعتبارات، إلاّ إن ذلك لم يقلل أبداً من مشاعر الاعتزاز العميقة التي كانت تنتابني في تلك الدقائق، وأنا أرى الأخ أبو مازن يقوم بهذه المهمة التاريخية، التي سيكون لها شأن كبير في حياة شعبنا وحياة منطقة الشرق الأوسط كلها.

بعد ذلك بدأت وقائع الحفل المثيرة الأُخرى، وتتالت الخطابات المعدة سلفاً، والتي بدأها شمعون بيريس بكلمة هادئة ومتوازنة، تسودها نبرة التصالح وتحتشد فيها آمال وأحلام هذه الشخصية الإسرائيلية الاستشرافية لمستقبل منطقة الشرق الأوسط. ثم أتت بعد ذلك كلمة الأخ أبو مازن، التي كان كتبها بنفسه وألقاها باللغة العربية، فكانت كلمة موجزة معبرة، ولائقة تماماً بالمشهد المهيب. وتعاقب المتحدثون، من وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف، ووزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، ثم الرئيس بيل كلينتون، حيث مرت كل هذه الكلمات من دون أن تستقطب ما تستحقه من اهتمام الضيوف، الذين كانت تتجه أنظارهم إلى الكلمتين الرئيسيتين المقرر إلقاؤهما بعد ذلك، ونعني بهما كلمة الأخ أبو عمار وكلمة إسحق رابين، أي الزعيمين اللذين كانا يواصلان الوقوف جانباً قرب المنصة، يفصل بينهما الرئيس كلينتون.

وسط حالة من الترقب والانشداد الكبيرين، سادت الحضور في ساحة البيت الأبيض، وخارجها بالضرورة، بدأ إسحق رابين خطاباً مطولاً بعض الشيء، تفوح منه رائحة الغطرسة الإسرائيلية التقليدية، عرض فيه وقائع التاريخ مقلوبة على رأسها،



وتحدث عن عذابات اليهود بإسهاب، وحاول تصوير إسرائيل على أنها الضحية في هذا الصراع التاريخي المديد، في حين قدم صورة مقابلة للفلسطينيين المشردين والرازحين تحت الاحتلال، على أنهم قتلة، الأمر الذي أثار انزعاجاً مكبوتاً لدينا نحن الجالسين أمام المنصة، وراح أعضاء وفدنا يتبادلون النظرات وعلامات الاشمئزاز إزاء هذا الاستهلال، الذي تعمد رابين من خلاله أن يبدو كزعيم يخاطب الداخل الإسرائيلي المصاب بحالة من الانفعال الشديد إزاء هذا الحدث، أكثر مما بدا مخاطباً الحضور الدولي الهائل في حديقة البيت الأبيض، القادم للمشاركة في وقائع احتفال عالمي كبير بنهاية حقبة وبدء أُخرى تدعو إلى التفاؤل والأمل، وليس إلى التلاوم واستحضار المآسي وما إلى ذلك.

وبينما كنا تحت تأثير الانطباعات السلبية، التي خلفتها في نفوسنا كلمة إسحق رابين التراجيدية، تقدم الأخ أبو عمار من المنصة المعدة لإلقاء كلمته، تقدم يلبس بدلة السفاري العسكرية، التي اعتاد الظهور بها دائماً، يمشي بخطوات أشبه ما تكون بالخطوات العسكرية، مبتسماً مزهواً بهذه اللحظة النادرة في حياته، لم يُقبّل أحداً، ولم يؤد تلك التحية العسكرية التي اعتادها من قبل، تتابعه عيون الحاضرين، بين معجب ومشفق وفخور وقلق لما سيقوله الزعيم الفلسطيني في تلك الأجواء الملبدة بكل المشاعر الإنسانية المتضاربة. ثم وقف على المنصة بهدوء ووقار لا تنقصهما الثقة بالنفس إزاء مثل هذه النهاية السعيدة لخاتمة فصل طويل ومضن لكفاح شعب شتت أبناؤه، واحتلت أرضه، وأنكرت حقوقه، ضحى بعشرات الآلاف من الشهداء، وبآلاف المعتقلين، وقدم تضحيات، وكابد شتى أنواع العذابات، إلى أن استرد هويته الوطنية، ونال اعترافاً ظل يتزايد ويتسع مع الوقت، حتى أزفت هذه اللحظة التاريخية الكبرى، التي يقف فيها رمز كفاح هذا الشعب ضيفاً عزيزاً مكرماً في البيت الأبيض، بكل ما يختزنه هذا المكان من عظمة ونفوذ وأهمية دولية لا تجارى أبداً، وبكل ما تنطوي عليه هذه اللحظة من أهمية استثنائية فائقة، غير قابلة للإمحاء من الذاكرة أبداً.

تحدث الأخ أبو عمار باللغة العربية، وكانت كلمته تصالحية أكثر مما كانت عليه كلمات المتحدثين السابقين، ولا سيما كلمة إسحق رابين. فشكر كل من يستحق الشكر بهذه المناسبة، من أميركيين ونرويجيين، وأسهب في الحديث عن أهمية تحقيق السلام، وتطرق إلى ضرورة تقديم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني، وأكد مراراً التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالاتفاق، وبعزمها على التقيد بكل ما اشتمل عليه من بنود تخص الجانب الفلسطيني. ولم يخرج الأخ أبو عمار عن النص إلاّ في آخر الخطاب، حين التفت إلى الرئيس كلينتون وقدم له الشكر ثلاث مرات باللغة

الإنكليزية. بعد ذلك كله أزفت اللحظة الأكثر إثارة بين وقائع الحفل كله، وذلك حين قام الرئيس بيل كلينتون بتقريب كل من الرئيس ياسر عرفات وإسحق رابين أحدهما إلى الآخر. وبينما بدا التثاقل يغشى وجه رابين ويكبح خطواته، بادر الأخ أبو عمار، بثقة وشجاعة سياسية، إلى مد يده نحو رابين الذي تردد، عدة ثوان، قبل أن يمسك باليد الممدودة ويهزها طويلاً، وسط نوبة شديدة من التصفيق الحاد، الذي شارك فيه الرئيس كلينتون نفسه.

كانت المصافحة هذه بمثابة الخاتمة النهائية لهذا الحفل المهيب. نهض المدعوون من مقاعدهم واختلطوا بعضهم ببعض، يتبادلون التهاني والوشوشات والتعليقات والنكات والتحيات والابتسامات والعناوين وأرقام الهواتف وغير ذلك. وعن بعد شاهدت أوري سافير، الذي كان يجلس إلى جانب يوسي بيلين، يندفع نحوي لتحيتي، فرمقته بنظرة مفعمة بمشاعر مختلطة لهذا المفاوض، الذي أتممت وإياه اتفاقاً ها نحن نقف بين المتفرجين على واقعة توقيعه رسمياً، وذلك من دون تنويه أي من المتعاقبين على الكلمات بتلك الجهود المضنية التي بذلناها نحن من قبل.

لم يبق في الذاكرة من ذلك الحفل العرمرمي الهائل سوى الذكريات وبعض الحوارات الجانبية، التي دارت بين الحضور قبيل توقيع الاتفاق وبعده. ومن أبرز ما روي وتناقله أعضاء الوفد الفلسطيني فيما بينهم عن تلك الحوارات، ما قاله هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، على مائدة الغداء التي أقامها الرئيس كلينتون على شرف الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى بعض أعضاء الوفد الإسرائيلي، وذلك على مسمع من بعض أعضاء الوفد الفلسطيني الذين كانوا يجلسون إلى المائدة نفسها، إذ تساءل كيسنجر بمرارة أمام الإسرائيليين: «كيف وافقتم على هذا الاتفاق، أنتم صنعتم بذلك الأساس بأيديكم لقيام دولة فلسطينية. هذه الدولة ستقوم آجلاً أم عاجلاً، وقد لا يستغرق الأمر ثلاث سنوات.» ثم أضاف ممازحاً ضيوفه قائلاً: «لو أن غولدا مئير [رئيسة الحكومة الإسرائيلية سابقاً] في قيد الحياة، وعدتم إليها بهذا الاتفاق، لشنقتكم وعلقتكم من أرجلكم.» كما سمع أعضاء من الوفد الفلسطيني جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي السابق، يقول: «لقد فوجئت ببعض ما تضمنه الاتفاق، وما قدم الإسرائيليون بموجبه من تنازلات. لو كنت وزيراً للخارجية بعد، لجعلت الفلسطينيين يقبلون بأقل مما ورد فيه.» ثم نصح للفلسطينيين عدم التفريط فيما تحقق لهم، والتعجيل في تنفيذ التزاماتهم بأسرع وقت ممكن.

على أي حال فقد كان الوفد الفلسطيني على موعد مهم، لعقد أول اجتماع



رسمي مع وارن كريستوفر بعد ظهر ذلك اليوم المشهود في واشنطن، وذلك في مقر وزارة الخارجية الأميركية، وكان يرافقه في ذلك الاجتماع دنيس روس، حيث قدم لنا كريستوفر التهنئة وقال إن شجاعتنا المشتركة قد فتحت الأبواب أمام الجميع، وقدر أن عدد الذين تابعوا حفل التوقيع بلغ نحو مئة مليون إنسان في مختلف أنحاء العالم، ونقل دعم الرئيس كلينتون الثابت للاتفاق من الناحيتين السياسية والاقتصادية. أمّا روس فحثنا على التعجيل في تأليف اللجان المشتركة، ونوه بالأجواء الإيجابية الجديدة، التي نشأت بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقال إن ذلك سيعطي دفعة قوية للعلاقات الثنائية في المستقبل.

كما التقى الوفد بعد ذلك وزير الخارجية الإسرائيلي، وكانت هذه أول مرة يلتقي فيها الأخ أبو مازن شمعون بيريس، ولذلك فقد بدأ هذا اللقاء بشيء من الجفاف والحذر. إلاّ إن المعرفة المسبقة لأعضاء الوفدين المفاوضين، وكان معظمنا يحضر اللقاء، أضفت على الأجواء الباردة قدراً طيباً من الدفء الإنساني. وقد تحدث بيريس، كعادته، بإسهاب عن حاضر ومستقبل التعاون الاقتصادي، الذي ستتبارى دول العالم للمساهمة فيه، وشدد على تشكيل طواقم المفاوضات الخاصة بتنفيذ الاتفاق، واقترح إجراء اتصالات يومية بين الطرفين، وسمح لنفسه بأن يقترح تسميتي أنا وأوري سافير كضابطي اتصال. وكان ردي على هذا الاقتراح: «يمكنكم أن تتصلوا بنا مباشرة بالهاتف في تونس، حيث أننا لا نستطيع نحن الاتصال بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة.» وأضفت: «لقد آن الأوان للعودة إلى البيت.» فأجاب سافير: «أهلاً وسهلاً». غير أنني رمقته بنظرة أُخرى متعجبة ساخرة: «أهلاً وسهلاً!» وكأنني كنت أقول له إنكم لستم أنتم أصحاب البيت والمضيفين.

بعد ذلك عرج الوفد الفلسطيني، في طريق عودته من واشنطن، على الأمم المتحدة، حيث التقينا بطرس غالي الأمين العام، الذي رحب بنا، وأبدى حماسة شديدة للاتفاق، وخصوصاً أنه وزير الخارجية السابق للرئيس المصري أنور السادات أيام كامب ديفيد، وقد وعد غالي تقديم دعم المنظمة الدولية للاتفاق.

وما إن عدنا من واشنطن إلى تونس حتى وجدنا جبلاً شاهقاً من المهمات التي لا تزال في انتظارنا، في مقدمها دعوة المجلس المركزي إلى عقد اجتماع بهدف مصادقة هذه الهيئة التشريعية الوسيطة على الاتفاق، في غضون مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ توقيعه. كما أن الخلية القيادية المعنية بمفاوضات أوسلو أخذت تعمل على التحضير لتسمية اللجان المنوط بها تنفيذ الاتفاق. غير أننا فوجئنا بموقف الأخ أبو عمار، الذي أخذ يرجئ اعتماد هذه اللجان، وأخذ يهمل الاتصال بنا، كي لا أقول

إنه رغب في أن يغيّبنا عن كل ما له صلة بتطبيقات هذا الاتفاق. وقد استمر هذا الوضع عدة أسابيع لم يجر خلالها أي تحرك على هذا الصعيد. وقد علمت من أوري سافير، فيما بعد، أنه في غضون تلك الفترة اتصل به محمد أبو كوش، الذي كان في عضوية وفدنا في أوسلو، وطلب أن يجتمع برئيس الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات أوسلو في مدينة فرانكفورت الألمانية. وقد دهش سافير حين أخبره أبو كوش بأن الرئيس عرفات عيّنه ضابط اتصال لمنظمة التحرير مع إسرائيل. وعلى أي حال، فقد كان هذا اللقاء أول وآخر لقاء بين سافير وأبو كوش.

ومع أنني رأيت في هذا التطور، الذي لا معنى له، إقصاء لي – وربما لغيري – عن عملية المفاوضات، إلاّ إنه لم يزعجني كثيراً. فقد كنت أدرك أن لي مهمات أُخرى حيوية، كان عليّ عدم الانقطاع عنها في كل الظروف. وقد وجدت في اجتماع الدول المانحة، الذي عقد في العاصمة الفرنسية في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فرصة مؤاتية للعودة إلى سيرتي الأولى كرجل اقتصاد مثابر، إذ بموافقة البنك الدولي، الذي كان أحد أبرز المشاركين في مؤتمر باريس للمانحين، بدأت أؤسس لمجلس اقتصادي فلسطيني للتنمية والإعمار، سمي فيما بعد باسم «بكدار». لكني وجدت نفسي، للمرة الثانية، بعيداً عن هذا المجلس، الذي عملت طويلاً على وضع فكرته ومهماته وهيكليته وخططه، واختيار أعضائه من كبار رجالات الاقتصاد، وأصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين، إذ قام الأخ أبو عمار بتعيين نفسه رئيساً لهذا المجلس، والأخ أبو اللطف نائباً له. وقد سرني قبول الأخ أبو اللطف بهذا التعيين لهيئة تعد واحدة من مخرجات اتفاق أوسلو، ذلك الاتفاق الذي وقف منه أبو اللطف موقفاً معارضاً بكل وضوح، وأصدر ضده، قبل أيام فقط، تصريحاً صحافياً جاء فيه:

«لا يحق لأي هيئة قيادية أن تلزم شعبنا بالتنازل عن كفاحه العادل لتحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في تحرير وطنه من الاحتلال الإسرائيلي وعودته وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني.

«إني أعتقد بعد الدراسة والتمحيص أن مسودة المشروع المقترح والاعتراف المتبادل بنصوصهما يمسان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وميثاقه الوطني. ولذلك وقفت منهما موقف المعارض حفاظاً منا على العهد الذي قطعناه على أنفسنا في الاستمرار في نضالنا الشعبي حتى تحرير الوطن الفلسطيني.

«ولا بد لي هنا أن أؤكد التزامنا الثابت بالعمل الدؤوب مع أشقائنا في الدول العربية المعنية من أجل السعي لإقامة سلام شامل في المنطقة العربية المعنية يضمن حقوقنا القومية والوطنية. والله الموفق.»



في هذه الأثناء، كانت الاستحقاقات المترتبة على الجانب الفلسطيني، بموجب هذا الاتفاق، لا تزال تراوح مكانها، إن لم أقل إنها كانت تدفع إلى الوراء، بلا سبب يمكن فهمه أو تبريره. وكانت الحساسيات الداخلية تشتد، ولا سيما على مستوى القيادة العليا، من دون داع يمكن تفهمه أو الدفاع عنه. فقد أدت المناكفات الصغيرة إلى ابتعاد الأخ أبو مازن عن قلب العملية المتصلة بمتطلبات تنفيذ الاتفاق، وأدت إلى ابتعادي أنا كذلك عن مواصلة هذه العملية واستكمال المهمات التنفيذية المترتبة عليها. وحتى عندما انصرفت عن كل ما كنت أقوم به في إطار مفاوضات أوسلو وتداعياتها، إلى إطار عمل جديد من طبيعة اقتصادية إنمائية، وجدت نفسي مبعداً عن هذه المهمة، التي تحتاج أكثر ما تحتاج إلى ذهنية اقتصادية مالية، لا إلى قيادة سياسية ليس لها باع في عالم المال والأعمال، وذلك تماماً على نحو ما حدث في «بكدار» وفق ما أشرت إليه آنفاً.

كان الوقت يمر بسرعة، والآجال الزمنية المحددة سلفاً تقترب، وأحياناً تمضي من دون أن نتمكن، على المستوى الفلسطيني، من استغلال عنصر الزمن الذي لم يكن يلعب في مصلحتنا، كي لا أقول إنه صار يلعب ضدنا بكل تأكيد. فقد صادق الكنيست الإسرائيلي يوم ٢٢/٩/١٩٩٣ على اتفاق أوسلو. وبالتالي كان على الجانب الفلسطيني أن يدعو هيئته التشريعية الوسيطة، المجلس المركزي، إلى التصديق على هذا الاتفاق في غضون شهر من يوم توقيعه، بحسب ما تم التزامه سلفاً. ومع أن بعض التأخير يمكن رده إلى الخلافات السياسية، ولا أقول الخلافات الفكرية الفلسطينية، فإن البعض الآخر من هذا التأخير لا يمكن رده إلى أي سبب وجيه آخر، غير تلك الأسفار التي واصل الرئيس عرفات القيام بها إلى عدد لا يحصى من العواصم الآسيوية والإفريقية، ناهيك عن مختلف العواصم العربية.

ما إن عاد الأخ أبو عمار من إحدى أطول جولاته في عواصم الدول الشقيقة والصديقة، وكانت آخرها أنقرة، حتى دعا إلى عقد اجتماع للقيادة الفلسطينية يوم ٢٦/٩/١٩٩٣، تمهيداً لعقد اجتماع المجلس المركزي. وقد غاب الأخ أبو مازن، وكذلك أنا، عن هذا الاجتماع الذي كان ينعقد بمن حضر، ومن دون جدول أعمال. وفي اليوم التالي عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً آخر لم يخرج بأي نتيجة تذكر، الأمر الذي يعني أنه لم يبق سوى نحو أسبوعين لعقد المجلس المركزي في الأجل المحدد سلفاً. كما لم يجر حتى تاريخه تأليف أي من اللجان المنصوص عليها، في حين كان الإسرائيليون قد ألّفوا عشر لجان مختصة، ولم تعد لجنة متابعة المفاوضات، التي يرئسها الأخ أبو مازن، قائمة، ولا خلية أوسلو، التي كانت

تتمحور حولي، قائمة أيضاً. وإذا كان من نتيجة لهذا الاجتماع، فقد تمثلت في تكليف الأخ ياسر عبد ربه السفر إلى واشنطن في الأول من تشرين الأول/أكتوبر لرئاسة الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر المانحين الدوليين، الأمر الذي أثار استيائي، مجدداً، عندما علمت بأمر استبعادي عن مسألة تقع في قلب اختصاصي ومهماتي الأساسية في ذلك الوقت.

تواصلت اجتماعات القيادة الفلسطينية، يومياً، وسط مداخلات مسهبة من الأخ أبو عمار في كل شيء، عدا ما هو مطلوب من الجانب الفلسطيني في هذه الآونة. وقد سرت تعليقات في هذه الأثناء، بعضها يقول إن الرئيس عرفات يريد تمرير الوقت من أجل إظهار عدم جاهزية الجانب الفلسطيني لتنفيذ الاتفاق، وذلك بهدف إحكام سيطرته المباشرة على المفاوضات وعلى مجلس التنمية والإعمار، وبعضها الآخر يستنتج أن أبا عمار يريد اتفاق أوسلو، لكنه لا يريد من ساهم في تحقيق هذا الاتفاق. أمّا البعض الثالث فقد ذهب به القول إلى حد أن الرئيس يريد حرق المراحل، والقفز من الاتفاق الانتقالي إلى المرحلة النهائية. وقد تعززت هذه الآراء والتعليقات في غياب أبو مازن، وغيابي، عن هذه الاجتماعات اليومية المتواصلة. ولم يكن هناك أمر واضح عبر هذه السلسلة الطويلة من الاجتماعات غير مسألة واحدة، تتمثل في تحديد يوم ١٠/١٠/١٩٩٣ موعداً لعقد المجلس المركزي الفلسطيني لمناقشة الاتفاق والمصادقة عليه.

عشية موعد انعقاد المجلس المركزي، كانت الفنادق التونسية تضيق بالصحافيين والمرافقين والمراقبين والضيوف الذين أتى بعضهم من عرب ٤٨، وبعضهم الآخر من الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن مراقبين أتوا من لبنان والأردن ومختلف ديار الاغتراب، حيث بلغ عدد هؤلاء نحو ٢٠٠ مدعو إلى جانب ١١٠ هم أعضاء المجلس المركزي، ناهيك عن أرتال من حشود الصحافيين، بمن في ذلك صحافيون إسرائيليون كان عددهم لافتاً للانتباه. وفي مساء ذلك اليوم بدأ المجلس المركزي دورة اجتماعاته التي دامت يومين، استهلها رئيس المجلس الوطني بالوكالة الأخ سليم الزعنون (أبو الأديب)، الذي رأس الاجتماعات خلفاً للشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني، بتثبيت النصاب، وكان عدد الحضور ٨٣ عضواً في مقابل غياب ٢٧ عضواً. ثم تلا ذلك كلمة افتتاحية من الأخ أبو عمار عرض في جزء منها مسيرة التسوية، وذكّر الحاضرين بأن منظمة التحرير كانت مستهدفة طوال هذه المسيرة، إلاّ إنها باتت الآن حقيقة سياسية قائمة ضمن الخريطة السياسية للمنطقة، وطمأن الجميع إلى أن الدولة الفلسطينية مقبلة، ودعا الأعضاء إلى الموافقة على الاتفاق، الذي كانت



نصوصه وزعت عليهم عند بدء الاجتماع.

ولقد تحدث كثيرون في هذه الاجتماعات، منهم الأخ طلب الصانع الذي قدم على رأس وفد من عرب المثلث والجليل والنقب، والأخ الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم آنذاك. ثم تتالت كلمات الأعضاء ومداخلاتهم، التي انقسمت بين مؤيد للاتفاق ومعارض له، بينما اتخذت قلة منهم مواقف بين بين. إلاّ إن المؤيدين للاتفاق كانوا أكثر من غيرهم، حيث جرى توزيع الأدوار بين هؤلاء المؤيدين، واستكملت مداخلاتهم بعضها بعضاً. وكان من اللافت بين هذه الكلمات كلمة ألقاها الأخ أحمد غنيم، عضو قيادة «فتح»، الشاب القادم من الضفة الغربية، قال فيها بنبرة واثقة: «إن هذا الاتفاق هو سلاحنا الذي سنتمسك به في هذه المرحلة من أجل تحقيق طموحات شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.» ثم أضاف: «الشعب في الأراضي الفلسطينية لم يقرأ بنود الاتفاق، لكنه خرج إلى الشارع داعماً ومؤيداً له. لولا الانتفاضة لما كان هذا الاتفاق، ولما سمع بكم العالم، ولا تحدث معكم العدو. أحسنوا قطاف الثمار ولا تتركوها تضيع سدى.»

وكانت أكثر الكلمات أهمية في اجتماعات المجلس المركزي كلمة الأخ أبو مازن التي كان أهم ما جاء فيها قوله: «هذا الاتفاق هو عبارة عن قاسم مشترك بين عدوين، وهو يحمل في أحشائه إمكانية إقامة دولة مستقلة، إلاّ إنه قد يتحول إلى تكريس للاحتلال لسنوات أُخرى. وهذه النتيجة تتوقف على أمرين: الأول كيف سندير المفاوضات المقبلة، أمّا الثاني، وهو الأهم، فهو كيف نبني المؤسسات. إن عقل الثورة هو غير عقل الدولة. علينا أن نفكر بعقل جديد، وأن نلبس أثواباً جديدة. لقد ساهم شعبنا في بناء دول الخليج والأردن وسورية، فهل نحن قادرون اليوم على بناء دولتنا الفلسطينية؟ وهل سننجح؟ أقول لكم بصراحة.. يدي على قلبي.»

وعليه، وبعد مزيد من المناقشات، جرى التصويت على الاتفاق فأيده ٦٣ عضواً وعارضه ٨ أعضاء، وامتنع ٩ من التصويت، وتغيب ٣ أعضاء.

وكنت ألقيت كلمة مطولة في اجتماعات المجلس المركزي، عرضت فيها الظروف الفلسطينية في مرحلة ما قبل مؤتمر مدريد للسلام، والأوضاع التي رافقت مفاوضات واشنطن بعد ذلك. ثم تحدثت عن قناة أوسلو وعن الاتفاق الذي نجم عن مفاوضاتها السرية، قائلاً:

«لا بد من الإقرار أن هذا الاتفاق لا يلبي الطموح الفلسطيني، الذي لن يتحقق إلاّ بممارسة حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة. وكان هذا شرطاً ملزماً في

عملية السلام التي انطلقت من مدريد، هذه العملية التي جزّأت الحل على المسار الفلسطيني إلى مرحلتين: مرحلة انتقالية وحكم ذاتي، ثم مرحلة نهائية تُحسم وتُحدَّد نتائجها في مفاوضات الوضع النهائي. ولو كان هذا الاتفاق هو الاتفاق النهائي لصحّت فيه جميع الصفات التي يطلقها عليه المعارضون، إلاّ إنه اتفاق مرحلي مدته خمس سنوات، تبدأ مفاوضات الوضع النهائي في بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية، أي بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٥، كما يجب أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي، وأن تنتهي في مدة لا تزيد على يوم ١٣/٩/١٩٩٨.»

وأضفت: «إذا كان السؤال هو هل يغلق هذا الاتفاق الأبواب أمام حق تقرير المصير وحقوق اللاجئين؟ فإن الجواب هو لا بكل وضوح. فجميع الأبواب مشرعة، والأمر يعتمد علينا وعلى قدرتنا على إعادة بناء الذات، بناء مؤسسياً، وفق أنجع السبل وأكثرها رقياً، وذلك قبل أن نبدأ بمفاوضات الوضع النهائي، بحيث نكون قد أقمنا بنيتنا الذاتية، وأشدنا مؤسساتنا، ورممنا ما دمره الاحتلال، وعززنا وحدتنا الوطنية في جو ديمقراطي، صحي وسليم. وأود أن أذكركم بأن ما هو بين أيديكم هو 'إعلان مبادئ' شامل للمرحلة الانتقالية بكل متطلباتها، وليس اتفاق غزة – أريحا كما أطلقت عليه وسائل الإعلام. فهو لم يترك عنواناً من عناوين المرحلة الانتقالية إلاّ تناوله، ولا مشكلة إلاّ بحثها. فغزة – أريحا في هذا الاتفاق ليست أكثر من مادة واحدة بين ست عشرة مادة يتكون منها اتفاق إعلان المبادئ.»

واختتمت هذه الكلمة المطولة بالقول: «إن هذا الاتفاق الذي صنع في أوسلو، ووقع في واشنطن، ليس قفزة في الهواء إذا ما تمكنا من ترجمته على الأرض، وإنه لن يحلّق ويتطور إلاّ بساقين: الأولى تتمثل في التنمية الاقتصادية والديمقراطية، والأمن لحماية التنمية وتحقيق الاستقرار، والثانية تتمثل في البنية المؤسسية المؤهلة لحمل أعباء هذا الاتفاق والمضي بها قدماً إلى الأمام.»

لقد مضى الآن نحو ثلاثة أشهر على توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن، حين عدت إلى العاصمة النرويجية، مصطحباً عائلتي الصغيرة، كي أتسلم وساماً ملكياً، وشهادة تقدير من الملك هيرالد، ملك النرويج، جنباً إلى جنب مع أوري سافير الذي اصطحب أسرته هو الآخر، وكانت هذه أول مرة أقابل فيها نظيري الإسرائيلي بعد الاحتفال في واشنطن. وقد اغتنمنا هذه المناسبة لزيارة قصر بوريغاد، المكان الذي التقيت فيه أول مرة عدوي رقم واحد، بحسب دعابة صديقنا المشترك تيري رود لارسن. وكان من المحزن لنا أن نجد أن وزير الخارجية النرويجي جوهان يورغن هولست كان أصيب بسكتة في الدماغ (Stroke) عنيفة، لم تمكنه من حضور الاحتفال



الملكي. لذلك حرصت لدى تسليمي شهادة التقدير، على شكر هولست أمام الملك النرويجي الذي خاطبته قائلاً:

«**صاحب الجلالة**

«إنه لشرف عظيم لي أن أكافأ وأكرم اليوم من قبل صاحب الجلالة بوسام الاستحقاق الملكي النرويجي، وسام الصليب الكبير. كما هو شرف لزوجتي وأولادي وأحفادي، سنظل نعتز ونفتخر به.

«وهو يا صاحب الجلالة فوق كل هذا تكريم لشعبنا الفلسطيني، وتكريم للشهداء والضحايا منه، الذين قضوا على طريق الحرية ومن أجل السلام العادل والدائم.

«أسمح لنفسي يا صاحب الجلالة، وأنا أقف بين أيديكم اليوم بكل تواضع، أن أستذكر جميع الشهداء والأرامل والثكالى، وأن أستذكر جميع المشردين والمحرومين من شعبنا الفلسطيني، الذين قضوا وناضلوا وعانوا في سبيل الحرية والأمن والسلام. واسمح لي يا صاحب الجلالة أن أؤكد، مرة أُخرى، أن تكريمكم لي اليوم هو تكريم لجميع هؤلاء الشهداء الأبطال ولعائلاتهم وأبنائهم، ولشعبنا الفلسطيني الذي يكن لكم ولشعب النرويج الصديق كل الاحترام والتقدير.

«**صاحب الجلالة**

«أشعر من واجبي وأنا أقف بين أيديكم اليوم أن أذكر، بكل الاعتزاز والتقدير، الدور الكبير والهام الذي لعبته النرويج ملكاً وحكومة وشعباً في استضافة المفاوضات التاريخية التي دارت على أرض النرويج، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لجعل إمكانيات النجاح في هذه المفاوضات ممكنة.

«ولذلك فإن شعبنا سيظل مديناً لحكومة وجلالة ملك النرويج ولشعبها الطيب المحب للسلام. وأسمح لنفسي هنا أن أنوه بالدور البارز والهام الذي لعبه السيد جوهان يورغن هولست وزير الخارجية، الذي نفتقده في هذا الاحتفال، وندعو له بالشفاء العاجل، وكذلك جميع مساعديه في وزارة الخارجية.

«**صاحب الجلالة**

«إن المفاوضات التي احتضنتها النرويج لم تكن مفاوضات عادية، والاتفاق الذي توصلت إليه هذه المفاوضات ليس اتفاقاً عادياً. إنها دون مبالغة واحدة من أهم مفاوضات القرن العشرين، والاتفاق الذي أفرزته واحد من أهم اتفاقات القرن كذلك، فهي مفاوضات لأقدم قضايا هذا العصر دون حل، وأكثرها تعقيداً. وسيظل التاريخ يذكر دور النرويج، حكومة وشعباً، في إنجاح هذه المفاوضات، خاصة عندما يزهر

السلام الفلسطيني – الإسرائيلي، والسلام العربي – الإسرائيلي، وتتحول منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار. وسنظل نحن الفلسطينيين ملتزمين بهذا الاتفاق، حريصين على تنفيذه.

«**صاحب الجلالة**

«مرة أُخرى شكراً لكم ولحكومتكم وشعبكم، ونعدكم أن نظل مخلصين لقضية السلام حريصين على تنفيذها وإنجاحها.»

في غضون هذه الفترة، كانت رياح كثيرة هبت على الاتفاق، معظمها لم يكن في مصلحة تنفيذه ودفعه قدماً إلى الأمام. وخلال هذه الفترة أيضاً وجدت نفسي بعيداً، إلى حد كبير، عن أجواء الاتفاق ومتطلبات تنفيذه. إذ تم تكليف الدكتور نبيل شعث رئاسة الجانب الفلسطيني لطواقم لجان التفاوض بشأن اتفاق غزة – أريحا الخاص بتنفيذ اتفاق أوسلو، نظيراً لرئيس هيئة الأركان الإسرائيلي الجنرال أمنون شاحاك. وفي يوم ٦/١٠/١٩٩٣، عقد الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية، إسحق رابين، أول جلسة محادثات مباشرة بينهما. وفي يوم ١٣/١٠/١٩٩٣ عُقد في القاهرة أول اجتماعات لجنة الارتباط العليا المشتركة، بحضور كل من الأخ أبو مازن وشمعون بيريس. وفي الوقت ذاته بدأت اجتماعات طابا بشأن غزة – أريحا بين شاحاك وشعث.

ومضى وقت إضافي آخر، بقيتُ فيه مبعداً مغيّباً عن نتائج الاتفاق. ولم أستعد أجواء أوسلو إلاّ بعد أن ترأست، في تلك الأثناء، الوفد الفلسطيني الذي تفاوض مع وزير المالية الإسرائيلي، أبراهام شوحط، في باريس، بشأن الجوانب الاقتصادية والمالية والجمركية المتعلقة بتنفيذ اتفاق غزة – أريحا، إذ اقترح شوحط أن تبقى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني كوحدة جمركية واحدة ووحيدة مع إسرائيل، وأن يتم تحديد قوائم التجارة الفلسطينية مع الدول العربية بقوائم محددة سلفاً، وأن تصبح المعايير والمواصفات الخاصة بالمنتوجات الزراعية الفلسطينية مماثلة للمواصفات الإسرائيلية؛ أي أن تحركات الفلسطينيين وتجارتهم ستظل خاضعة للتقديرات الأمنية الإسرائيلية، أو حتى للهواجس الأمنية الإسرائيلية، بينما كنا نحن نتطلع إلى حرية تجارة واسعة مع كل من الأردن ومصر، وإلى شروط جمركية، وقيمة ضريبة مضافة أقل مما هي عليه لدى اقتصاد إسرائيلي قوي.

كما كنا نولي أهمية خاصة لحرية انتقال العمال الفلسطينيين وحقوقهم لدى مشغّليهم الإسرائيليين، وهو الأمر الذي جعلني أبذل جهوداً كبيرة لتحسين شروط العلاقات الاقتصادية الثنائية مع إسرائيل، على نحو يتيح للاقتصاد الفلسطيني الانعتاق



من قبضة الاقتصاد الإسرائيلي، على أساس قناعتي الراسخة بأن أمن إسرائيل لن يتحقق من دون حدوث تطور ونمو اقتصادي قوي على الجانب الفلسطيني.

ومع أنه كان لإسرائيل أهداف متناقضة لأهدافنا، فقد كانت المبادئ التي تحكم وجهة نظرنا خلال هذه المفاوضات، والأهداف التي توجه حوارنا مع الجانب الإسرائيلي، مختلفة بالضرورة، وقد كانت تتمثل فيما يلي:

١ – التزام الجانبين المتفاوضين مبادئ وأحكام وقوانين مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي.

٢ – تضمين نصوص هذا الاتفاق كل ما يمكّن الاقتصاد الفلسطيني من الخلاص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، واستبدال علاقة التبعية هذه بعلاقة تقوم على التعاون والمصالح المتبادلة.

٣ – الإطلالة على العالم بكيانية اقتصادية فلسطينية في طور النشوء والارتقاء والتقدم.

٤ – إحياء النظام المصرفي الذي دمرته إسرائيل، وامتلاك القدرة على بناء نظام نقدي فلسطيني مستقل.

٥ – اعتماد شهادة منشأ فلسطينية تمكّن الصانع والتاجر الفلسطيني من التعامل مباشرة مع الأسواق الخارجية، من دون وسيط إسرائيلي.

٦ – تمييز النظام الضريبي والجمركي الفلسطيني من نظيره الإسرائيلي، مهما يكن هامش هذا التميز ضئيلاً.

٧ – الوصول إلى اتفاق يمتلك قدراً من المرونة، كي يساعدنا على استيعاب هبات ومساعدات الدول المانحة، ويتيح لنا عقد اتفاقيات مباشرة مع هذه الدول.

على هامش اجتماعات باريس الاقتصادية، التقيت أوري سافير وحدثته عن سير تلك المفاوضات، وأعدت عليه قولي السابق له في أوسلو، إنه لا أمن من دون سلام واقتصاد فلسطيني مزدهر. فرد عليّ متذمراً: «جماعتكم لا يسارعون في ترتيب أمورهم.» بررت ذلك قائلاً، بغير اقتناع:

«قيادتنا الآن في الخارج.

«الرئيس عرفات في أوروبا، وأبو مازن في الخليج، وهما يستقبلان حيثما حلاّ بصورة جيدة.

«وهما يحاولان الآن الحصول على أكبر دعم مالي ممكن للسلطة الفلسطينية.

ومع ذلك، أوافقك الرأي في أن المسألة الأكثر أهمية الآن هي المضي في تنفيذ الاتفاق، لذلك فإنني أقترح أن نشرع، بموازاة المحادثات الجارية، في مفاوضات

سرية جديدة لوضع أسس التسوية المرحلية، التي تعتبر في الواقع هي المسألة المهمة. فالآخرون يرون الأشجار بيد أنهم لا يرون الغابة، أقصد تلك الشراكة التي طورناها معاً في أوسلو.»

وعد سافير أن ينقل هذا الاقتراح إلى شمعون بيريس، ثم أضاف أن من المهم الآن التوصل إلى اتفاق لتنفيذ خطة غزة – أريحا، وبالتالي إحداث تغيير جوهري ملموس على الأرض. أجبته بأن الطرفين اتفقا على التوصل إلى اتفاق قبل الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

رد سافير: «إنكم تضيعون الوقت سدى في التفاصيل. ما الذي فعلتموه حتى الآن على صعيد إعداد الرأي العام الفلسطيني لاستقبال الحكم الذاتي؟ أين هي المؤسسات؟ إن هذه الخطوة أهم بكثير من كل هذا الجدل الدائر حول التفاصيل.»

أجبته مبتسماً، وأنا أكظم غيظي ألماً وقلقاً: «أوافقك الرأي يا أوري. لكنني وحدي.» ثم ضحكنا معاً من كلمة وحدي، التي كثيراً ما أضحكتنا في مفاوضات أوسلو.

لم تعد الروح إلى فريق أوسلو إلاّ بعد ذلك اللقاء الذي حدث بين الرئيس ياسر عرفات وإسحق رابين في القاهرة، حين اصطدم الزعيمان بمفاهيم مختلفة وتفسيرات متضاربة لإعلان المبادئ، الأمر الذي أثار لدى رابين أعمق الشكوك تجاه الجانب الفلسطيني ونوايا الرئيس عرفات، وهذا ما حداه على الطلب من شمعون بيريس عقد اجتماع عاجل للجنة الارتباط العليا المشتركة، التي يرئسها عن الجانب الفلسطيني الأخ أبو مازن. وكنت في ذلك الوقت لا أزال في باريس، حيث التقيت أوري سافير وتيري رود لارسن ومنى جول. وبينما كنا نتناول عشاء مع الصحافية البريطانية جين كوربين، التي كانت تعد أول كتاب عن مفاوضات أوسلو، ونستعيد ذكرياتنا عن أجواء تلك المفاوضات، ونبدي خشيتنا من التعثرات الراهنة على صعيد التطبيق، ونتبادل الأسى بشأن خروجنا من الصورة، دق جرس الهاتف فالتقطته منى جول. وبعد أن أعادت السماعة قالت إن الجهود التي بذلتها النرويج للتغلب على الصعوبات قد أثمرت، إذ سيتم عقد جلسة طارئة للجنة الارتباط العليا برئاسة أبو مازن وشمعون بيريس خلال ٤٨ ساعة في أوسلو. حاولت الاتصال بأبو مازن ولم أعثر عليه، إلاّ بمساعدة أوري سافير الذي كان يعلم، بالمصادفة، أن أبو مازن موجود في الرباط في المغرب، وتحديداً في فندق «حياة». وقد تحدث لارسن مع أبو مازن طالباً إليه السفر إلى أوسلو على وجه السرعة الممكنة لعقد لقاء مع بيريس. إلاّ إن أبو مازن رفض هذا الطلب، فأمسكت أنا بالهاتف وتحدثت معه مطولاً، غير



أنه ظل مصراً على موقفه بعدم التدخل في شؤون المفاوضات، في إثر تعمق حالة سوء الفهم الناشئة بينه وبين الأخ أبو عمار.

وهكذا عدنا إلى أوسلو مرة أُخرى، حيث أتى شمعون بيريس على رأس وفد يضم يوسي ساريد، وأمنون شاحاك، وأوري سافير، ويوئيل سينغر. أمّا الوفد الفلسطيني فكان يتكون مني، ومن الإخوة ياسر عبد ربه ونبيل شعث وحسن عصفور. وكانت الموضوعات التي تناولها الاجتماع قد انصبت على قضايا الأمن والمعابر الحدودية، ومساحة منطقة أريحا، وأمن المستوطنات. ويبدو أن بيريس كان ممتعضاً بسبب عدم حضور الأخ أبو مازن. وقد ترجم امتعاضه هذا برفضه التحفظات الفلسطينية حيال المقترحات الإسرائيلية، ووصفها بالصغائر، وقال أنه جاء أوسلو كي يعرض علينا صفقة «الأمن مقابل التاريخ». وبالتالي فقد كانت الخلافات عميقة، ولم تفلح روح أوسلو وأجواؤها في تبريد حدتها، إذ كنا نطالب بالسيطرة المشتركة على المعابر، وبمساحة لمنطقة أريحا أكبر كثيراً مما تعرضه إسرائيل.

ومع أن الخلافات ظلت على حالها، إلاّ إن لجنة الارتباط العليا هذه عادت إلى الاجتماع أربع مرات متتالية. فقد اجتمعنا، مرة ثانية، في فندق فرساي في باريس يوم ١٦/١٢/١٩٩٣، حيث تمت تسوية الخلافات، جزئياً، فيما يتعلق بالمعابر الحدودية، حين قدم شمعون بيريس اقتراحاً بتقسيم المعابر إلى جناحين: الأول يخصص لكل الداخلين إلى إسرائيل والضفة الغربية – باستثناء أريحا – ويخضع للإشراف الأمني الإسرائيلي الكامل. أمّا الثاني فيخصص للقادمين إلى السلطة الفلسطينية (غزة – أريحا) ويوضع تحت إشراف مشترك، من رجال الجيش الإسرائيلي ومدنيين فلسطينيين مخولين. غير أننا لم نقبل هذا العرض. وفي اجتماع لاحق في القاهرة، كان هو الثالث، جرى الاتفاق على رفع علم فلسطيني على الجناح الفلسطيني مع وجود شرطي فلسطيني، وذلك كي يشعر الفلسطينيون بأن شيئاً قد تبدل في الواقع العملي المعاش. واستمرت الحوارات الصاخبة في هذا اللقاء واللقاءات التالية، وبلغت ذروتها في الاجتماع الرابع الذي عُقد في القاهرة في ٧/٢/١٩٩٤، عقب لقاء جمع شمعون بيريس والأخ أبو عمار في وزارة الخارجية المصرية. إذ اجتمع الوفدان طوال تلك الليلة على أمل أن ننهي المفاوضات في صباح اليوم التالي، قبل أن يغادر بيريس وأبو عمار القاهرة في صباح ذلك اليوم.

عقدنا اجتماعنا تلك الليلة في مقر إقامة الوفد الفلسطيني في فندق الأندلس في القاهرة. وقد استهليتُ الحديث قائلاً: «إذا وافقنا على عمل عدد من الأمور بصورة مشتركة، فسوف نتوصل إلى اتفاق. فقد أخبرني الرئيس عرفات اليوم أن علينا أن

نتقدم على صعيد جميع القضايا الأمنية، وأن نصر على مسألة واحدة، وهي أن نعطي شعبنا شعوراً بأن هذا الاتفاق قد غير الواقع القائم على الأرض. يجب أن يشعر الفلسطيني بالفخر حين يصل إلى وطنه، دون إذلال إسرائيلي على الطريق. فإذا كنتم تشاركوننا هذه الرغبة، فسوف نتمكن من الانتهاء هذه الليلة، وأن نذهب للنوم كما فعل بيريس وأبو عمار.» عقب سافير عليّ قائلاً: «أبو علاء، أنت تعرف أننا بذلنا قصارى جهودنا من أجل تغيير الوضع، وكرامة المواطن الفلسطيني مهمة بالنسبة لنا أيضاً، وإحساسه بأن الاتفاق غيّر الأشياء هو مسألة مهمة كذلك، بيد أنني أؤكد لك أننا لن نتهاون في كل ما يتعلق بالأمن. أنتم تفتقرون حتى الآن إلى التجربة. إن المعابر الحدودية تقود إلى الأراضي الإسرائيلية أيضاً، وليس إلى الحكم الذاتي فقط. وإذا ما تم تهريب قنبلة عن طريق هذه المعابر، فلن تفيد الكرامة الشخصية والوطنية شيئاً في إنقاذ الاتفاق.» ثم اقترح أن يعرض عوزي ديان، عضو الوفد الإسرائيلي، مطالب الوفد.

وقد استهل ديان حديثه قائلاً:

«ليس لنا مصلحة يا أبا علاء في جعل حياة ٩٩,٩٪ من أبناء شعبك مُرّة، والذين هم دعاة سلام – وفقاً لجميع الآراء – ومن أجلهم وأجلنا، علينا أن نحول دون دخول أسلحة و'إرهابيين' يرغبون في تدمير اتفاق السلام الذي توصلنا إليه. ولدينا نحن تجربة واسعة على صعيد منع مثل هذه الحالات، لذا، نحن نرغب في فحص الحقائب بأنفسنا، ونحن نصر على تحديد المشبوهين والتحقيق معهم وحدنا، إذا كانت هناك ضرورة لذلك.»

ضحك أكرم هنية، الذي كان انضم إلى وفدنا المفاوض، وقال بمرارة:

«وتجندونه كعميل لجهاز الأمن العام؟»

**رد عوزي**: «أكرم، بمقدورك أن تقول ما تشاء. بيد أنه لن يكون هناك أي تهاون في هذا الشأن.»

**أنا**: «أوري، أنت تعرف أننا طلبنا منذ أوسلو شراكة في المسؤولية على المعابر الحدودية، ونحن على استعداد للاقتراب من مواقفكم، وأن نترك لكم السيطرة على الجانب الأمني. بيد أنني لن أوافق على إذلال أبناء شعبي. أنت هنا، وأنا أثق بكم، لكن قد يأتي غداً، أو في المستقبل، ضابط أو أحد مسؤولي حرس الحدود التواقين لإذلال وإهانة الفلسطينيين. ولا شك أن بمقدوركم عمل ذلك دون موافقتنا، بل أنتم تمارسون ذلك الآن، دون موافقتنا، فإذا كان هذا هو ما ترغبون فيه، حسناً، واصلوا عمله.»



اقترح سينغر، في محاولة لتخفيف التوتر، أن نعرض جميع مراحل العبور على الجسور، التي لم يتم حتى الآن التوصل إلى حلول بالنسبة إليها، وأن نحاول العثور على حل «وإذا لم ننجح، سنوقظ الزعيمين، هما يستحقان ذلك.»

ضحك الجميع من أقواله الأخيرة، ويبدو أن الضحك نقى الأجواء إلى حد ما، وانتهزت هذا النقاء، وقلت:

«أنا أوافق على أن تقوموا بفحص الحقائب في جانبكم من المجمع الحدودي، بيد أن فتح الحقائب يجب أن يتم بصورة مشتركة.»

**عوزي**: «موافق».

**أنا**: «لكن لن أسمح بفحص أي فلسطيني تشتبهون فيه وحده.»

**سافير**: «المتهم هو المتهم، ويجب عليكم أن تثبتوا أنكم تدركون مستوى الخطر.»

**أنا**: «نحن ندرك ماهية شعور الفلسطينيين، وإذا كنتم لا تدركون ذلك، لن يكون هناك سلام.»

**عوزي**: «أنا على علم بمشاعركم، وأيضاً بالتزاماتكم، لذا بمقدوركم استجواب سكان غزة وأريحا في جناح فحص الجوازات الخاص بكم، بيد أنه على إسرائيل، بعد ذلك، أن تفحص الجوازات وأن تطرح الأسئلة المناسبة.»

**أنا**: «إذا لم يكن الإسرائيلي بادياً للعيان، بمقدورنا الموافقة؟»

**سافير**: «بمقدور الإسرائيلي أن يقف خلف مرآة ذات وجه واحد، لكن بعد أن يفحص الجوازات، التي سيسلمها له الشرطي الفلسطيني، يجب أن يكون بمقدوره تقديم الاستجوابات.»

**أنا**: (وقد انفجرت بالضحك): «هل تعرف ما الذي يمكن أن يحدث لامرأة عجوز إذا ما بدأت مرآة بالتحدث معها؟؟ لا شك أنها ستصاب بسكتة قلبية فوراً وسوف يكون ذلك ذنبكم.» ضحكنا جميعاً.

**عوزي**: «قد نتمكن من التوصل إلى حل يجعل الإسرائيلي لا يُرى ولا يُسمع، على أن لا يحرمه ذلك من حقه في فحص الوثائق، واستجواب المشبوهين في مكان مغلق.»

**أنا**: «سمعنا أنكم تُسَمُّون هذا المكان المغلق 'منطقة التطهير'، إنكم تتعاملون مع الفلسطينيين كما تتعاملون مع الحيوانات.»

**سافير**: (وقد رفع صوته عالياً): «إذا كنتم ترغبون في الجدل لمجرد الجدل، فإن بمقدورنا الانضمام إليكم. أرجو أن تتذكر أننا نتحدث عن إحباط 'الإرهاب'،

ولا ننوي إهانة أبناء شعبك. إننا نعمل من أجل الحيلولة دون تدمير المسيرة. والآن لنعد إلى القضية، ما رأيكم في الموضوع؟؟»

**أنا:** «لا أرى أنكم تسهلون عملية الوصول إلى تفاهم، يجب أن أتشاور مع الرئيس، لقد بزغ الفجر، فلنأخذ فترة استراحة، وأتحدث خلالها مع أبو عمار، ثم نعود إلى الحوار.»

بعد عدة ساعات، وفي قاعة الطعام أصبح بمقدورنا التحدث عن قدر من التقدم. أجمل سينغر الوضع في مسودة جديدة، وصار في إمكاننا أن نواصل الحوار، على أساس حديث الليلة الماضية.

ويبدو أنه اتضح لبيريس، من خلال الحديث مع عوزي ديان، أن فحوى ما يدور ينقل إلى هيئة الأركان العامة، عبر أحد الضباط الذين يساعدون عوزي. وهناك يقوم طاقم من شعبة التخطيط، تم تعيينه من جانب رابين وإيهود باراك، بدراسة كل ما يقال، الأمر الذي شعر بيريس معه بأن رابين لا يمنحه الدعم الكافي، على الرغم من أنه استجاب لجميع توجيهاته، ودافع بكل قوته عن الخط الذي حدده الجهاز الأمني. وقد حدسنا في ذلك عندما تمتم بيريس بغضب: «المفاوضات لا تدار على هذا النحو.» وغادر المكان بغضب، وتوجه نحو غرفته مصحوباً بآفي غيل. بعد قليل سمعناه يصرخ في الهاتف قائلاً: «إسحق، إذا كان هناك في تل أبيب من يرغب في وضع رقابة عليّ، فإنني على استعداد للعودة فوراً. الأمر الوحيد الملزم، هو هل الطاقم الموجود في إسرائيل يدير مفاوضات مع نفسه؟؟ لماذا لا ترسلونه إلى هنا، وسنرى كيف يقنعون الفلسطينيين؟؟»

وكما يبدو تمكن رابين من تهدئة بيريس. وهكذا توقف الطاقم الموجود في تل أبيب عن إرسال ملاحظاته الصغيرة إلى القاهرة. كانت تلك الأقوال، بالنسبة إلى بيريس، تعني أن ما تم الاتفاق عليه مع رابين هو الأمر الوحيد الملزم للجميع. ويبدو أن الغليان بقي في نفسه صبيحة ذلك اليوم. فقد كان يرغب في التقدم، وشعر بأن هناك زخماً، لذا دعا وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، وأشركه في بعض أفكاره.

قال بيريس: «الفلسطينيون يضجروننا بالكلمات، أرجو أن تقول لهم إن وقتي ضيق. قل لهم إنه يتوجب عليهم السير قدماً، وعدم التمسك بمواقف غير ذات بال أو قيمة، وإلاّ فلا معنى لوجودي هنا.»

حاول عمرو موسى تهدئته، ووعد أن يتحدث مع الرئيس عرفات بهذا الصدد.

أمّا أنا فقد اجتمعت بسافير، الذي قال لي: «إن صبر بيريس أوشك أن ينفد.»



فقلت: «أنا أتفهمه، بيد أن المطالب التي يقدمها غير معقولة. أنتم ترغبون في مواصلة توجيه الإهانات لنا، مع تغيير اسم هذه الإهانة إلى 'الأمن'. إننا على استعداد لتسريع المفاوضات، غير أننا لا نستطيع القفز عن المشاكل.»

عاد الوفدان إلى الاجتماع في ساعات الظهر، وحاول عوزي ديان جعل التسوية الأساسية أكثر وضوحاً. وجاء في افتراض ديان: إن فلسطينيي الحكم الذاتي سيصطدمون، بداية، بالرقابة على الجوازات، ويقوم موظف فلسطيني بتوجيه الأسئلة اللازمة لهم، ومن خلف مرآة ذات وجه واحد يجلس شرطي إسرائيلي لا يُرى ولا يُسمع، ويتم نقل الجوازات إليه في صندوق، وإذا ما ثارت شبهات، يتم إرسال الفلسطيني المشبوه إلى غرفة لا يوجد فيها سوى إسرائيلي، ويحق لإسرائيل اعتقال أي مشبوه بعد إعلام الشرطة الفلسطينية.

لم أكن راضياً فقلت: «أنا أطالب بالتحديد المسبق لمعايير اختيار المشبوهين، وتضمينها في الاتفاق، مثل إنسان يحاول تهريب أسلحة، أو يخطط لاعتداء، أو يحمل أوراقاً مشبوهة، وبذلك نضمن ألاّ تتمكنوا من اعتقال كل من ترغبون في اعتقاله.»

اقترح سينغر أن يتم صوغ هذا البند بصورة مقبولة من الطرفين. ثم ذهبت للتشاور مع الرئيس عرفات، وحال عودتي قلت: «الحل مؤلم جداً لنا، بيد أننا نقبله.» وبعد ذلك واصلنا المطالبة بأن يولّى الفلسطينيون إدارة الجناح الفلسطيني من المجمع الحدودي، على أن يوجد ضابط أمن إسرائيلي هناك.

عارض عوزي ديان هذا المطلب بشدة، وقال: «المكان منطقة أمنية، ويجب على إسرائيل إدارته.»

وهكذا غرقنا في مشكلة جديدة، وغادرنا المكان للتشاور، كل مع مرجعياته. ثم عملت أنا وسافير على حل هذه المشكلة على انفراد، وهذا ما تحقق فعلاً. إذ اتفقنا على أن يكون مديرا المجمع - في رفح وجسر ألنبي - إسرائيليين، وأن يتحملا مسؤولية الجناحين، على أن يكون لكل مدير إسرائيلي نائب فلسطيني يحمل لقب مدير، ويكون مسؤولاً عن الجناح الفلسطيني، وأن يستعين بمساعدين في الشؤون الإدارية والأمنية. وهكذا توصلنا في نهاية المطاف إلى حل مرض للطرفين.

أصبح اتفاق المعابر الحدودية جاهزاً، وقد استخدم كنموذج - في جانبه المثير للمشكلات، وفي أسلوب حل المشكلة - لشبكة العلاقات الآخذة في التبلور بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني بأكمله. وتم صوغ الاتفاق الخاص بالمعابر الحدودية في ١٨٠ صفحة، بصورة مكنت إسرائيل من مواصلة الإشراف على كل ما يتعلق بأمنها،

ومكنت الفلسطينيين من إبراز رموزهم الوطنية، ونيل أكبر قدر من الحفاظ على كرامتهم.

لقد وضع هذا الاتفاق قواعد العمل العملية، التي تتطلب التعاون الوطيد على أرض الواقع. وبعد أن تغلبنا على هذه الصعوبة، انتقلنا للعمل على حل مجموعة من المشكلات الأمنية الأُخرى، وأهمها السيطرة على محاور الطرق العرضية الثلاثة المؤدية من إسرائيل إلى الكتل الاستيطانية في قطاع غزة. وكان حل هذه المشكلة يوجب التحاور مع الرئيس عرفات بصورة مباشرة. وفي ساعات ما بعد الظهر، وبحضور شمعون بيريس والأخ أبو عمار، جرى وضع خريطة أمام مجموعة كبيرة من الفلسطينيين والمصريين والإسرائيليين، الذين تجمهروا في غرفة الطعام. وتم كشف النقاب، خلال هذا الاجتماع، عن الخطة الإسرائيلية الكاملة لمعالجة الأمن الإسرائيلي في قطاع غزة.

**بيريس**: «دون سيطرة إسرائيل على المحاور العرضية، لا نستطيع التوصل إلى أي اتفاق، فهي شديدة الأهمية لحماية الاستيطان، ولن نترك لكم هذه المهمة. بل لماذا أصلاً تريدون تولي مثل هذه المهمة؟؟»

بعد نقاش طويل، وتدخلات من هنا وهناك، وافق الأخ أبو عمار مبدئياً، بيد أنه تحفظ من وضع علامات على المحاور على أنها أراض إسرائيلية، لأن ذلك سيعني كسر السيطرة الفلسطينية على غزة. وطرح بديلاً من ذلك هو أن ينص على أن يبني الفلسطينيون مواقع لهم للدفاع عن وسائل المواصلات الإسرائيلية من المستوطنات وإليها. وقد همس أحد الإسرائيليين معلقاً باندهاش: «هل ما أسمعه صحيح؟؟»

في نهاية ذلك الجدل، اقترح سينغر الصيغة التي تم قبولها، والتي تنص على «أن توكل إلى إسرائيل جميع الصلاحيات والمسؤوليات المطلوبة للقيام بنشاطات أمنية مستقلة في محاور الطرق العرضية الثلاثة وعلى الأرصفة المحاذية لها.»

طلب بيريس توقيع هذه الاتفاقيات بالأحرف الأولى، لتأكيد حدوث الانفراج، ولإتاحة الفرصة للانتقال إلى التفاوض في قضايا أُخرى. حينها أعربت عن تذمري نظراً إلى أننا اطلعنا على الخرائط في اللحظات الأخيرة، وبالتالي فقد تم وضعنا أمام حقائق جاهزة. وقد جلست إلى جوار سافير خلال المراسم التي تم إجراؤها في ذلك المساء لتوقيع هذه الاتفاقية الفرعية، بينما وقف خلفنا كل من الأخ أبو عمار وبيريس والرئيس المصري حسني مبارك. وقد رفضت أنا توقيع الخريطة الملحقة بالتفاهم بالأحرف الأولى، لأن الخريطة الوحيدة التي يمكن توقيعها هي خريطة الاتفاق العام



للحدود، ولأن هذه الخريطة ستكون ملحقة باتفاق غزة - أريحا، الذي سيوقع لاحقاً بين الأخ أبو عمار وإسحق رابين.

لذلك رفضت توقيع الخريطة بينما وقعت التفاهم فقط، وانسحبت مسرعاً خارج القاعة، الأمر الذي جعل بيريس يصرخ: «أبو علاء يخدعنا، لم يوقع الخريطة.» فطاردني رجال الأمن المصريون لأعود فأوقع، بناء على طلب من الأخ أبو عمار والرئيس مبارك. لقد كانت هذه الحادثة بمثابة مقدمة صغيرة لحادثة أكبر ستقع فيما بعد.

بدا الرئيس مبارك متفائلاً خلال مراسم التوقيع، وقال: «إن المفاوضات حول باقي القضايا الخاصة باتفاق غزة - أريحا، ستستكمل في غضون أسابيع معدودة.» وحينما سمع سينغر ذلك، جذب بيريس جانباً، وقال له: «لقد توصلنا حقاً إلى انفراج، بيد أن الجزء الأكبر من المهمة ما زال أمامنا.» تساءل بيريس: «هل تستطيعون إكمال العمل في غضون أسبوعين؟» فرد سينغر: «سنحتاج إلى شهرين على الأقل.»

منذ ذلك، وبعد أن عاد كل من الدكتور نبيل شعث وأمنون شاحاك إلى المفاوضات في إطار مجموعات العمل في طابا، أخذت العملية تتقدم بسرعة. فقد نجح سينغر وشعث في كتابة كم هائل من الأوراق في غضون أسبوعين، وبدا أن الاتفاق يلوح في الأفق، وفجأة بدت عقارب الساعة كأنها تعود إلى الوراء، وذلك عندما ارتكب أحد مستوطني كريات أربع، السفاح باروخ غولدشتاين، فجر اليوم الواقع فيه ٢٥/٢/١٩٩٤، مجزرة مروعة بحق المصلين الفلسطينيين داخل الحرم الإبراهيمي في الخليل، راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين الأبرياء. وكان الرد الفلسطيني على المذبحة إيقاف المفاوضات مع إسرائيل، وسط حالة من الغليان التي أخذت تنتشر في أوساط العرب والفلسطينيين والمسلمين في مختلف أنحاء العالم.

وفي ظل أجواء الغضب والحزن التي خلفتها مذبحة الخليل، وجدت نفسي غير قادر على العمل في أي مجال من المجالات المرتبطة باتفاق أوسلو، ورأيت أن أفرض على نفسي شيئاً من العزلة الطوعية. ذلك بأن بعض الانتقادات الصاخبة التي وجهها البعض ضد المذبحة، وجهها في الوقت ذاته إلى اتفاق أوسلو، في محاولة لإظهار هذا الاتفاق كأنه المسؤول مسؤولية مباشرة عن دماء عشرات المصلين، الذين قضوا وهم ركّع سُجّد في الحرم الإبراهيمي. وفعلاً قطعتُ اتصالاتي بالجميع تقريباً، ولذت بالصمت متأسياً على ما وقع، وسط شعور طاغ بأن هذا العمل الإجرامي الشنيع كان موجهاً إليّ على نحو شخصي، بقدر ما كان موجهاً إلى أبناء شعبي،

وإلى كل الذين عملوا من أجل التوصل إلى السلام ووقف سفك الدماء.

غير أن حكومة إسحق رابين، التي شعرت بالارتباك والحرج مما قارفه باروخ غولدشتاين، سارعت إلى العمل على إدامة الاتصال بالقيادة الفلسطينية، ووصْل ما انقطع من خيوط معها. فأرسل رابين مستشاره جاك نيريا لمقابلة الرئيس ياسر عرفات في أثناء زيارة له للقاهرة، حيث طالب عرفات بسحب المستوطنين من الخليل إلى كريات أربع، وتشكيل قوة بوليس فلسطيني في المدينة، وإدخال قوة طوارئ دولية فيها لتهدئة مخاوف مواطنيها. وبعد عدة أيام، في ١٤/٣/١٩٩٤، وصل إلى تونس وفد إسرائيلي يتكون من أوري سافير وعوزي ديان وجاك نيريا للاجتماع بالقيادة الفلسطينية، التي كانت تستضيف في الوقت ذاته دنيس روس وتيري رود لارسن.

ولدى استقبالنا الوفد الإسرائيلي في بيت الضيافة، صافحناه ببرود حقيقي، وامتنعتُ أنا حتى عن التحديق في عيني أوري سافير، الذي كنت أكن له وداً شخصياً. وبعد ذلك انسحبت ولم أشارك في اللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية التي جرت في إبان تلك الزيارة. ولم تعد اللقاءات التالية تتناول تنفيذ اتفاق غزة - أريحا، وإنما تناولت الخليل، وحل النزاع، فيما بعد، محل التعاون الذي كان يلوح مبتعداً في أفق العلاقات الثنائية الهشة، القابلة للانكسار بسرعة مفرطة.

لقد ارتكبت القيادة الإسرائيلية، بزعامة إسحق رابين، خطأً جسيماً بعدم سحب المستوطنين من داخل مدينة الخليل، إذ كان ذلك ممكناً في تلك الظروف. ولقد ارتكبت القيادة الفلسطينية، في المقابل، خطأً جسيماً أكبر، لأنها لم تصر ولم تتمسك بقوة بضرورة إخلاء مدينة الخليل من المستوطنين بعد هذه المجزرة، الأمر الذي ما زال معه أهلنا، في البلدة القديمة من الخليل، يدفعون ثمناً باهظاً كل يوم، نتيجة هذا الوجود الاستيطاني الكريه.

## الكلمة التي ألقيتها أمام المجلس المركزي في ١٢/١٠/١٩٩٣

كانت كلمتي بمثابة مرافعة مطوّلة أمام أعضاء المجلس عن اتفاق إعلان المبادئ، إذ أكدت أمام الأعضاء بعد عرض الظروف الذاتية والإقليمية والدولية، وتلخيص المقدمات التي قادتنا إلى قناة أوسلو:

«هذه هي الشروط التي قبلنا على أساسها المشاركة في مؤتمر مدريد، وعلى هذه القاعدة كانت مشاركتنا في قناة أوسلو متوخين:

«١ - التأكيد على أهمية ترابط المرحلة الانتقالية مع المرحلة النهائية بشكل



واضح، زمنياً وموضوعياً.

«٢ - التأكيد على تحديد موضوعات أجندة المرحلة النهائية، وتثبيتها كجدول أعمال لتلك المفاوضات.

«٣ - الإبقاء على جميع القضايا الأساسية، والتي لم يحسم وضعها في المرحلة الانتقالية، قائمة ومفتوحة للمفاوضات، وفق قرارات الشرعية الدولية.

«إذن، يجب أن ينطلق تقييم هذا الاتفاق من مفهوم أنه اتفاق انتقالي لحكم ذاتي، وليس باعتباره اتفاق الاستقلال الوطني الفلسطيني، والسيادة وتقرير المصير والدولة المستقلة.»

ثم عدت بعد ذلك إلى الحديث عن قناة أوسلو وفلسفتها: «إن قوة هذه القناة كانت تكمن في سريتها. إذ إنها لو أُعلنت أو تسربت للإعلام لما كتب لها النجاح. أمّا ضعفها فيكمن في حقيقة أنها كانت مضطرة لحجب المعلومات، الأمر الذي فاجأ القيادات والرأي العام لدينا، تماماً كما كان عليه الحال لدى الطرف الآخر.» وبعد ذلك عرضت المراحل التي جرت فيها المفاوضات، ومنهاج العمل القائم منذ البداية على أن هذه القناة هي «قناة خلفية» لقناة واشنطن الرسمية، وأن الوفدين المتفاوضين في أوسلو يعملان لتسهيل مفاوضات واشنطن، ويهدفان إلى الاتفاق على إعلان مبادئ بعيداً عن الأضواء. كما تم الاتفاق على الشروع في بحث مباشر فيما يتعلق بعناوين المرحلة الانتقالية. وبذلك تم تقسيم الموضوعات وهيكلية الإعلان على النحو التالي:

١ - مقدمة تشير بوضوح إلى الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة والحقوق السياسية، هذه أول مرة تنطق فيها إسرائيل رسمياً بهذه الحقوق.

٢ - تحديد هدف المفاوضات:

أ - إنشاء الحكومة الانتقالية الفلسطينية.

ب - إجراء انتخابات للمجلس الانتقالي الفلسطيني لمرحلة انتقالية، مدتها لا تزيد عن خمس سنوات.

ج - النص على أن الترتيبات الانتقالية هي جزء من عملية السلام، وأن مفاوضات الوضع النهائي سوف تقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

٣ - الانتخابات:

أ - تتم كانتخابات مباشرة، حرة، عامة وسياسية، تحت إشراف ورقابة دوليين، وأن البوليس الفلسطيني هو الذي يضمن الأمن العام خلال الانتخابات.

ب - سكان القدس لهم حق المشاركة في عملية الانتخابات، أي كمرشحين

ومصوتين.

ج - النص على أن الانتخابات هي خطوة مؤقتة وتمهيدية هامة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتلبية متطلباته العادلة.

٤ - نطاق السلطة (الولاية):

أ - نص الاتفاق على أن الولاية الفلسطينية تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء قضايا المرحلة النهائية للمفاوضات.

ب - أن «الضفة الغربية وقطاع غزة هما وحدة إقليمية واحدة، ستتم المحافظة عليها وحمايتها خلال المرحلة الانتقالية.»

بعد ذلك عرضت العناوين الأساسية الأُخرى من إعلان المبادئ، مثل المرحلة الانتقالية، ومفاوضات الوضع النهائي، نقل السلطات والمسؤوليات المدنية المختلفة، الأمن والأوامر العسكرية، التعاون الاقتصادي، لجان الارتباط مع مصر والأردن، الانسحاب وتموضع القوات، القدس، المستوطنات، الملاحق الاقتصادية، الأمر الذي يتأكد معه أن هذ الاتفاق:

١ - حسم شروط المرحلة الانتقالية بما يتجاوز شروط مدريد.

٢ - أكد الترابط العضوي والزمني بين المرحلتين الانتقالية والنهائية، وحدد أجندة المرحلة النهائية.

٣ - نص لأول مرة على الانسحاب من أرض كانت تعتبرها إسرائيل أرضاً لها.

٤ - حسم وضع النازحين لسنة ١٩٦٧ بحق العودة خلال المرحلة الانتقالية. أمّا قضية اللاجئين فسيتم التفاوض بشأنها مع بداية السنة الثالثة.

واستخلصت من خلال ذلك كله أن اتفاق إعلان المبادئ قد «أصبح حقيقة أساسية وجزءاً من تاريخ هذه المرحلة، يضعنا أمام مرحلة جديدة ومسؤوليات جديدة، ومنهج وأسلوب عمل جديد. فإمّا أن يكون هذا الاتفاق خطوة أساسية وهامة على طريق بناء الوطن المعافى والدولة العصرية المستقلة، وإمّا أن يكون خطوة إلى الوراء نحو الدمار والهاوية. وبالتالي فإننا إمّا أن نبني من خلال هذا الاتفاق دولة الحلم الفلسطيني، دولة ديمقراطية تعددية بمشاركة وسواعد رجالها ومفكريها، والمتخصصين والفنيين والعلماء فيها، وإمّا أن نقيم عليه وضعاً يقودنا إلى الاقتتال والتناحر والنزاع. إمّا أن نواجه التحديات، التي فرضها الاتفاق، بجهد جماعي مشترك، وبروح أخوية ديمقراطية، تقبل فيها الأقلية برأي الأكثرية، وتحترم فيها الأغلبية رأي الأقلية، وإمّا أن نفتح باب الصراع على السلطة، على مصراعيه، ونفشل وتذهب ريحنا.»



واختتمت هذه الكلمة المطولة بالقول: «حتى يكون جهدنا منصباً نحو بناء الوطن، فإنني أعتقد أننا، جميعاً، أمام التحديات الجدية التالية:

«١ - استكمال عملية التفاوض بكل كفاءة واقتدار ونكران الذات، من خلال اللجان التي نص عليها الاتفاق، وحسب المدة المحددة لعمل كل لجنة (لجنة الارتباط في ١٣/١٠/١٩٩٣، لجنة غزة - أريحا في ١٣/١٢/١٩٩٣، وتنتهي مدتها في ١٣/٤/١٩٩٤، لجنة الاتفاق الانتقالي المتعلق بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تنتهي أعمالها قبل ١٣/٧/١٩٩٤، لجنة الارتباط الرباعي مع مصر والأردن، لجنة التعاون الاقتصادي ولجنة الانتخابات).

«٢ - إقامة البناء المؤسسي، وهذا عبء لا يمكن النهوض به إلاّ عبر بناء المؤسسات الفلسطينية، مثل المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية والنقابية، المؤسسات المالية والمصرفية، مؤسسة الأمن العام والنظام الداخلي، والمؤسسات القيادية الأُخرى.

«٣ - الإدراك بأن الملاحق الاقتصادية يجب أن تترافق مع اتفاق اقتصادي مع الأردن باعتباره شريكاً.

«٤ - تعزيز القدرة الاستيعابية للإعانات الدولية المنتظرة، وهذه من أخطر المسؤوليات المقبلة وأكثرها أهمية. حيث يتطلب الأمر إقامة مؤسسة قادرة، قوية، مؤهلة بكفاءات فنية عالية المستوى.»

# الفصل السادس عشر

# إغناء الذاكرة البصرية

على الرغم من كل ما جوبه به اتفاق أوسلو من معوقات، وتكالب عليه من خصوم وأعداء، ظاهرين ومستترين، وتعالت ضده الاتهامات والظنون، التي مسّني بعضها ومسّ كل من ساهموا في تحقيق هذا التحول الاستثنائي في مجرى الصراع، فقد بقيت متمسكاً بالأمل باستمرار اتقاد الضوء الذي اشتعل، أخيراً، في نهاية النفق. لم يخامرني الشك، لحظة واحدة، في صحة وصواب المسار الذي مشيت عليه عبر دروب أوسلو السرية، ولم يساورني الندم قط على ما قمت به، وساهمت في إنجازه من اتفاقات تاريخية، فتحتْ أبواباً كانت موصدة أمام كفاحنا الوطني، ووضعت شعبنا على أول طريق، شاق وطويل، يفضي إلى تحقيق أهدافنا في التحرر من الاحتلال، وإعادة بناء الوطن، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك مهما يَطُلْ الدرب، وتتعاظم التحديات، وتتكاثر الصعوبات، وتتكرر الأخطاء، وتتواصل المراوغات والانتهاكات، وتتبدل القيادات والزعامات.

غير أنني وجدت نفسي اليوم، بعد مذبحة الخليل المروعة، أدفع عن قلبي موجة حزن غامرة، وأذود عن روحي ركاماً ثقيلاً من ألم عظيم، ليس كله شخصياً، أخذ يحاصرها ويعتصرها بقوة، وأُبعد عن عقلي صوراً ومشاهد أخذت تتراءى لي، وتتناسل على غير هدى، كلما أمعنت التفكير في الاحتمالات الممكنة، والسيناريوهات المحتملة، التي قد تحدث في الواقع الذي أنتجته المذبحة المدبرة. لذلك آثرت الانسحاب قليلاً إلى الوراء، ومراقبة المشهد الكلي عن بعد، لعل ذلك يساعدني على كبح جماح حالة قنوط بدت كأنها استبدت بي وتمكنت مني بعض الشيء، أو على أقل القليل إقامة سلام مع النفس، التي لم تعتد في يوم مضى الاستكانة إلى الصمت والانتظار، أو الجلوس فوق الجدار، على نحو ما يقارفه في العادة القانطون والمرجفون ومَنْ في قلوبهم وجل.

وفعلاً أدت مذبحة الخليل إلى ابتعاد شخصي وطوعي، هذه المرة، عن سيل الوقائع والتطورات والتداعيات التي أفرزتها النتائج المروعة لهذه المذبحة. إذ بعد أن شاركت في استقبال الوفد الإسرائيلي، الذي أرسله إسحق رابين إلى العاصمة التونسية لمعالجة المضاعفات الناجمة عن هذه المذبحة، انسحبت بعيداً عن كل تلك الاتصالات، التي تتابعت في تونس وفي القاهرة على هذا الصعيد، ولا سيما أن المفاوضات التي كانت جارية في إطار تنفيذ اتفاق غزة - أريحا، تم إيقافها بقرار من الجانب الفلسطيني، كان لا مفر منه، وذلك ليحل محلها، كما ذكرنا آنفاً، مفاوضات

بديلة، انصبت كلياً على معالجة ذيول المذبحة وتسوية الآثار السياسية الناجمة عنها في الواقعين الفلسطيني والإسرائيلي. بكلام آخر: بات البند الذي يحتل رأس جدول الأعمال الفلسطيني - الإسرائيلي، في هذه الآونة، ليس اتفاق إعلان المبادئ، ولا مفاوضات الحكم الذاتي الانتقالي، وإنما الوضع الناجم عن مجزرة الخليل على وجه التحديد، هذا الوضع الذي ألقى بظلاله الكئيبة السود على المستقبل المنظور، بعد أن ملأ الحاضر السياسي دماً غزيراً، ترقرق فوق سجاجيد الصلاة داخل الحرم الإبراهيمي.

لذلك فإنني سأقفز في روايتي هذه عن مفاوضات أوسلو ونتائجها، عن كل تلك الاتصالات والمشاورات التي جرت بشأن الخليل، باعتبار أنني لم أكن مشاركاً فيها، ولم أكن راضياً عن نتائجها، وخصوصاً لجهة عدم تمسك القيادة الفلسطينية بمطلبها المركزي الخاص بسحب المستوطنين من مدينة الخليل، وقبولها بترتيبات لم تؤد في واقع الأمر إلى إحداث أي تغيير له مغزى على الأرض، بما في ذلك الحضور الدولي غير المسلح، أو دخول أعداد محدودة من الشرطة الفلسطينية المدينة المكلومة، أو غير ذلك من تفصيلات صغيرة أضاعت، من وجهة نظري، فرصة ذهبية نادرة لمواصلة الضغط على إسرائيل، وسط أجواء عربية إسلامية ودولية مؤاتية، بل مناخات داخلية إسرائيلية متبرمة علناً ومنددة، أول مرة، بالمستوطنين المتعصبين، ولا سيما بعد صدور قرار عن مجلس الأمن بإدانة المجزرة، وذلك كله لإنهاء ذلك الوجود الشاذ لحفنة من المستوطنين المتطرفين المجانين، المنزرعين بقوة الحديد والنار في قلب مدينة عربية يبلغ تعداد سكانها نحو مئتي ألف مواطن فلسطيني، ظلوا بمثابة رهائن بين أيدي هذه الحفنة التي تفوح من سلوكياتها الرعناء روائح العنصرية البغيضة.

في إثر هذه التسوية غير الشعبية لقضية الخليل، التي استغرقت كثيراً من الوقت، تم على الفور استئناف المفاوضات الثنائية برئاسة كل من نبيل شعث عن الجانب الفلسطيني، وأمنون شاحاك عن الجانب الإسرائيلي، فيما يتعلق باتفاق غزة - أريحا، في مصيف طابا على البحر الأحمر، وفي العاصمة المصرية القاهرة بعد ذلك. ونظراً إلى كل التطورات السالفة الذكر، لم تتمكن هذه اللجنة التي بدأت أعمالها في ١٣/١٢/١٩٩٣ من إتمام مهمتها في التاريخ المحدد لإنهائها يوم ١٣/٤/١٩٩٤، وبذلك تم تجاوز أول أجل من الآجال الزمنية لاتفاق إعلان المبادئ، لينفتح الباب بعدئذ على مصراعيه أمام تجاوز آجال زمنية لاحقة، وليطلق إسحق رابين، في حينه، تصريحه الشهير «ليس هناك تواريخ مقدسة.» إذ احتاج الأمر لتدارك الالتزام



بهذا الموعد المنصوص عليه سلفاً، عقد اجتماع بين الرئيس ياسر عرفات وإسحق رابين في أوائل أيار/مايو في القاهرة، بحضور الرئيس حسني مبارك، ووارن كريستوفر، ودنيس روس، وشمعون بيريس، وغيرهم من رؤساء اللجان والطواقم التفاوضية، حيث وافق رابين في نهاية جلسة عاصفة على الاستجابة لبعض الطلبات الفلسطينية الصغيرة الخاصة باتفاقية الحكم الذاتي الانتقالي، مثل توسيع مساحة أريحا خمسة كيلومترات، والمنطقة البحرية في قطاع غزة ستة كيلومترات من الشاطئ الجنوبي لساحل القطاع، ووجود شرطي فلسطيني على النهر عند معبر أريحا مع الأردن. ومن ثم جرى في الرابع من أيار/مايو توقيع اتفاقية الحكم الذاتي، بعد أن تخلل حفل المراسم العلنية مشاهد لم تكن متوقعة، حين رفض أبو عمار توقيع الخرائط، وظل على رفضه ذلك إلى أن تدخل الرئيس مبارك بنفسه.

في تلك الأثناء، كنت عدت إلى باريس لمواصلة المحادثات مع وزير المالية الإسرائيلي، أبراهام شوحط، مبتعداً بقلبي وعقلي عن مجريات ذلك الاتفاق الخاص بغزة - أريحا، كي أواصل في العاصمة الفرنسية المفاوضات المتعلقة باتفاق اقتصادي فلسطيني - إسرائيلي من المقرر له أن يكون جزءاً من اتفاقية الحكم الذاتي الانتقالي. وفعلاً تم التوصل إلى هذه الاتفاقية في ٢٩/٤/١٩٩٤، أي قبل نحو أسبوع فقط من يوم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي في القاهرة، إذ تم توقيع الاتفاق الاقتصادي في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، بحضور وزير الخارجية الفرنسي آنذاك السيد جوبيه، وبينما وقعته عن الجانب الفلسطيني وقعه شوحط عن الجانب الإسرائيلي. ومما هو جدير بالذكر أن القيادة الفلسطينية قبلت، وهي توقع اتفاقية الحكم الذاتي، أن يخضع كل ما تم الاتفاق عليه في باريس لاعتبارات الأمن الإسرائيلية، نزولاً عند طلب إسحق رابين، وهو الأمر الذي قوّض كثيراً من أسس اتفاق باريس، وخصوصاً عندما أخذت إسرائيل تفرض الحصار والإغلاق المتكرر والطويل لمناطق الحكم الذاتي، كلما وقعت عملية، أو هجست أجهزة الأمن الإسرائيلية باحتمال وقوع عملية.

وبينما كنت في باريس أواصل مع عدد كثير من الأخصائيين الفلسطينيين العمل على وضع الشروط المالية، الجمركية والضريبية، ومناقشة أدق التفصيلات المتعلقة باتفاق يهدف إلى إخراج الاقتصاد الفلسطيني من أمعاء الاقتصاد الإسرائيلي، أقول إنه في تلك الأثناء تلقيت خبر وفاة والدي، الذي كنت وعدته قبل عدة أشهر، في أثناء لقاء لنا في عمّان، بقرب عودتي إلى أبو ديس، من دون أن أبوح له بأي تفصيلات. وعلى الرغم من شدة حزني، فإن هذا الفقد الشخصي لم ينل من عزيمتي على مواصلة المفاوضات المضنية، وإنجازها في الموعد الذي يسبق توقيع اتفاقية الحكم

الذاتي. وأذكر أنه عُرض عليّ، في تلك اللحظات المثقلة بالحزن الشخصي، القيام بزيارة عاجلة إلى بلدتي أبو ديس للمشاركة في مراسم جنازة الوالد. وقد قدّم لي هذا العرض أبراهام شوحط الذي كان معي في باريس، قدمه باسمه وباسم وزير الخارجية شمعون بيريس ورئيس الحكومة إسحق رابين. كما اتصل بي أوري سافير من القدس معزياً ومقدماً لي العرض ذاته. وقد فهمت من هذا العرض أنه سيكون بمثابة مكرمة أو منحة خاصة، الأمر الذي جعلني أرفض الفكرة من أساسها، ما دمت قبل توقيع اتفاقية الحكم الذاتي، المقرر إبرامها بعد عدة أسابيع، لن أتمكن من العودة إلى الوطن كعضو في القيادة الفلسطينية، بكل ما يليق بعودة مسؤول فلسطيني من حفاوة واستقبال علني. وبالتالي اتخذت قراري بالانتقال إلى تونس لإقامة بيت العزاء في منزلي، وتقبّل مؤاساة الإخوة والأصدقاء هناك. ولا أنسى الطريقة الأخوية الودودة التي عزاني بها الأخ أبو عمار، الذي جاء مرافَقاً بجميع الإخوة أعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح» واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مرت بعد ذلك وقائع كثيرة، سبق أن عرضتها تباعاً في فصول روايتي هذه عن قناة أوسلو، مقدماتها وتطوراتها ونتائجها، بما في ذلك عودة القيادة الفلسطينية، بعد أن انسحب جيش الاحتلال من غزة وأريحا في ٢٥/٥/١٩٩٤، ودخول الأخ أبو عمار قطاع غزة في الأول من تموز/يوليو ١٩٩٤، وسط استقبال جماهيري لا نظير له في القطاع، الذي كان معزولاً عن العالم طوال نحو خمسة وأربعين عاماً. وفي تلك الأثناء كانت ساعة عودتي إلى أبو ديس/القدس قد أزفت، فأخذت طريقي الطويل إلى الوطن، بعد غيبة دامت نحو ثلاثة عقود من الزمن، وذلك على نحو ما سبق أن أفضت في وصف محطاته، وأسهبت في شرح تفصيلاته، وتبيان لواعجه النفسية، وذلك في مستهل الفصل الأول من هذه الرواية تحت العنوان الفرعي «العودة إلى مسقط الرأس».

وأود هنا أن أعود إلى بعض الوقائع المتفرقة التي لم تزل محفورة في الذاكرة، بعد عودتي إلى أبو ديس، استطراداً لما ذكرته في الفصل الخاص الذي وضعته، عامداً متعمداً، على نحو لا تنقصه الرمزية، ولا تخطئه بصيرة القارئ، في مطلع هذا الكتاب. ومن تلك الوقائع ذلك الاتصال الهاتفي الذي جرى بيني وبين أوري سافير غداة وصولي إلى بيت العائلة. ففي أواسط تموز/يوليو ١٩٩٤ اتصلت بسافير، الذي لم يكن قد علم بخبر عودتي بعد، وفاجأته بأنني أتحدث معه من أبو ديس، وأنني ها أنا، وعائلتي الصغيرة، عدنا، والعود أحمد. وصلنا في الأمس، اكتحلت عيوننا برؤية الوطن. ها نحن الآن في مشارف القدس، في بيت العائلة وبين أهلي وذوي.



كانت نبرة الفرح والاغتباط بادية على صوتي الذي كانت وتيرته تعلو، وكانت سعادتي تكاد تملأ الخط الهاتفي بيننا وتفيض عليه. رد سافير: «أهلاً وسهلاً أبو علاء، نحن سعداء بعودتكم، ها نحن قد أصبحنا جيراناً في نهاية المطاف.» كانت هذه المكالمة الهاتفية مهمة بالنسبة إليّ؛ فهي الأولى بين مئات المكالمات بيني وبين سافير، التي أجريها من القدس ذاتها.

كان من الواضح لي بكل تأكيد أن سافير كان سعيداً للغاية بهذه المكالمة، التي لم يكن له أن يتخيل حدوثها قبل أشهر قليلة فقط. كانت سعادته شخصية وسياسية في آن واحد. وفي نهاية المكالمة اتفقنا على اللقاء قريباً، ووجه إليّ دعوة للقائه في أحد مطاعم تل أبيب. وقد لبيت دعوته شاكراً بعد مرور وقت قليل. وفي الموعد المحدد كنت أستقل السيارة إلى جانبه، حيث عبرنا شوارع القدس الغربية وأحياء هذه المدينة التي لا تزال أبنيتها القديمة الطراز، وأرصفة شوارعها العتيقة، تحمل طابعاً عربياً لم يتبدل كثيراً، وملامح زمن كانت فيه هذه المدينة حاضرة وطن، ومركز ثقافة أُخرى، وعنوان عهد مختلف، وموئل نخبة اجتماعية مقدسية كانت ملء السمع والبصر حتى الأمس القريب. رأيت بيوتاً يسكنها من لم يشيّدوها، وبساتين وكروماً يأكل منها من لم يزرعوها. كانت هذه المفارقات وغيرها تروي، بصمت وحزن وألم، جانباً من الرواية الفلسطينية الطويلة.

ومن القدس مضت عجلات السيارة تنهب الأرض نزولاً من السلسلة الجبلية الوارفة، إلى الساحل الممتد على مرأى البصر. لم أكن أعرف أين كنا، ولم أسأل إلى أين وصلنا، ولا من أي قرية أو أي مدينة خرجنا، وذلك إلى أن دخلنا مدينة يافا الساكنة بعد في المخيلة الشخصية بكامل بهائها منذ أمد طويل. لذا لم يكن من الصعب عليّ التعرف على هذه المدينة التي غشتها الخطوب الجسام، وتحالف ضدها السبت والأحد، وتغاضت عنها الجمعة، فآلت من ازدهار طبق الآفاق إلى ما يشبه الخراب الكامل، وظلت باقية في الذاكرة والخيال الشعبي، يافا عروس البحر وأندلس الشرق، تقاوم العزلة والإهمال، تماماً كما بقيت مئذنة مسجدها الشهير، مسجد حسن بيك، تقاوم عوامل الزمن ونوائبه التي تعتصر الوجدان. لقد خلّف مشهد يافا الكئيب شعوراً بالصدمة لديّ، وحساً ثقيلاً بوطأة النكبة التي حلت بالمكان والناس ذات زمان غير بعيد.

وصلنا إلى المطعم في فندق هيلتون تل أبيب. وكان من دواعي زيادة سروري أن ألتقي، بعد انقطاع، تيري رود لارسن على مائدة الطعام، وأن نتبادل ثلاثتنا أحاديث مشتركة، بعضها عن الماضي في أوسلو وغيرها من المحطات الأُخرى،

وبعضها الآخر عن المستقبل الذي يقف أمامنا جميعاً، شامخاً بكامل عدته وغموضه وآماله وأخطاره، وتحدياته العظيمة. وعلى المائدة، بينما كنت أسأل مرة، وأجيب مرات ومرات، في حديث ذي شجون، قلت لسافير: «لم أكن أصدق أننا سنلتقي في هذا المكان، في تل أبيب. سيحتاج الأمر إلى مرور بعض الوقت حتى أستطيع هضم مثل هذا اللقاء في هذه المدينة بالذات. وسنحتاج وقتاً أطول كي تصبح لقاءاتنا اعتيادية. على أي حال فإن هذا اللقاء يقدم لي تفسيراً شخصياً لما وقعنا عليه معاً في أوسلو.» وأضفت قائلاً: «ومع ذلك فإن علينا أن ندرك معاً أن المشاكل لا تزال في انتظارنا على الطريق، وأن هناك سلسلة مترابطة من الالتزامات المتبادلة ستقودنا إلى الأمام، أو أنها على أقل تقدير لن تعود بنا إلى الوراء.»

بعد عدة أسابيع، لبّيت دعوة شخصية أُخرى من أوري سافير، وكانت هذه المرة إلى منزل أبويه في القدس الغربية. فقد كان سافير شديد الاعتداد بوالده، الذي رحل قبل عدة أعوام، قبل أن يرى ما أثمرت عنه مفاوضات أوسلو من اتفاق يؤسس لعهد مأمول من السلام، الذي كان يدعو إليه الأب علناً، ويكتب في الصحف مطالباً بفتح حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية. لذلك فقد ظل الابن مسكوناً بمواقف أبيه، وكان يبدي أمامي كثيراً من مشاعر الحزن لعدم رؤية الأب ما ساهم الابن في تحقيقه. وعليه فقد حرص نظيري في مفاوضات أوسلو على أن أقوم في هذه الزيارة بمقابلة والدته، التي استقبلتني بترحاب شديد، وأهدتني نسخة من القرآن الكريم، كان يحتفظ بها سافير الأب، بعد أن سحبتها من رفوف مكتبة منزلية ضخمة، قبّلت المصحف ورفعته على جبينها بحسب التقاليد الإسلامية قبل أن تضع هذه الهدية التذكارية القيّمة بين يدي.

على أي حال، كنت في هذه الآونة المبكرة من عودتي كمن يود إغناء ذاكرته البصرية بجغرافية فلسطين التاريخية، بتلك البقاع من الأرض والمدن والجبال والوهاد، التي ارتبطت بالذاكرة الجماعية لشعب اقتلع بعضه، صودر وبُدد، وبات الوطن لديه حلماً، وآلت البلاد إلى خريطة معلقة على جدار في صدر البيت. لذلك حرصت بادئ ذي بدء، وقبل أن أغرق في مهمات كبيرة تنتظرني، وواجبات ثقيلة تترصدني، على أن أتقمص شخصية السائح، كي لا أقول الرحالة المتنقل، أطوف في البلاد جنوباً شمالاً، وأذرعها شرقاً غرباً، أستعيد إلى الذاكرة أسماء المدن والمناطق، القرى والأماكن، الأغوار والنجاد، كأنني في حلم جميل لا أكاد، لفرط جماله، أصدق ما أرى بأم عيني، وما ألمس لمس أصابع اليدين. وكان خير رفيق لي في هذه الرحلة شقيقي الدكتور خالد، الذي يعرف ما بي من تباريح شوق، ويدرك ما



لديّ من لواعج مفعمة بحنين لا يمكن سبره. وحقاً، فإنه لا يعرف الشوق إلاّ من يكابده، ولا يعي ما فيّ من اضطرام داخلي مثل ابن أبي وأمي.

أقلني خالد بسيارته، بصحبة زوجتي ورفيقة دربي أم علاء وابنتي منى، من أبو ديس إلى أريحا، أول الوطن الصغير وبوابة العابرين إليه من الشرق. لم أتوقف كثيراً في هذه المدينة التي كنت عبرتها، قبل عدة أيام فقط، إلى مسقط الرأس وبيت الأهل وملعب الذكريات. إذ اتجهت بنا السيارة شمالاً عبر وادي الأردن. كان الفصل صيفاً، وكانت حرارة الوادي السحيق تزيد الأجواء النفسية الملتهبة التهاباً مضاعفاً. قطعنا المسافة ببطء، ولم أكن حينها قادراً على المفاضلة: هل أتلفّت من حولي يميناً أم إلى ذات الشمال، حيث كان شقيقي يقوم بدور الدليل أو المرشد السياحي قائلاً هذه هي الجفتلك، تلك مستوطنة، وهذه أيضاً مستوطنة أُخرى، إلى أن وصلنا إلى بيسان، آخر المدن الشمالية في غور الأردن، ومنها إلى طبرية المدينة ذات السمة السياحية الخالصة، والبيوت المتفرقة الجميلة، والآثار الإسلامية المهملة، والبحيرة التي تحولت إلى خزان الماء الرئيسي لإسرائيل كلها. طفنا داخل المدينة قليلاً، وحول البحيرة الهادئة، نتفرّس في الوجوه والشوارع والبيوت، من دون توقف لأخذ استراحة درج عليها القادمون إلى هذا المكان.

عبرنا وادي الأردن حتى أقصاه، واصلنا الرحلة بمشاعر تتقاسمها الغبطة والالتياع، لم نتوقف في أي موضع منه، لم نتبادل الحديث مع أحد. اكتفينا بحوارنا العائلي، الذي كان أقل صخباً من حواراتنا الداخلية، وبتعليقاتنا المتبادلة واستفساراتي الكثيرة، وأجوبة خالد القليلة. لذا مضينا نحو هضبة الجولان، وأنا أجول بناظريّ في فضاء هذه الطبوغرافيا الرابضة على كتف بحيرة طبرية، وكأنها أسد مقرفص على باب قصر منيف، تعجبت وسألت نفسي أسئلة لا محل لها الآن.

استبد بي الشوق إلى أناس أعرفهم، أتمكن من مخاطبتهم، أبادلهم الكلام، أيّ كلام. قلت لشقيقي: خذني إلى القرى السورية المحتلة، فهناك بعض أهل أعرف شهامتهم وأصالتهم وعمق انتمائهم، خذني إلى مجدل شمس، أكبر القرى المحتلة في الهضبة السورية، وموئل العروبة والوطنية لإخوتنا من بني معروف. قصدنا المجدل، ومنها إلى بانياس المجاورة، حيث كان أول حديث لي أتبادله مع الناس في هذه الرحلة، وحيث أصر هؤلاء الإخوة النشامى على تكريمي والاحتفال بقدومي لدى تعرفهم عليّ، وذلك بإقامة مائدة غداء، لا تزال أطباقها الساخنة، وروائح ومذاق أطايبها الشهية عالقة بلساني، وفي ذاكرتي إلى اليوم. بعد ذلك قمنا بزيارة موقع بات يُعرف باسم «تلة الصراخ» حيث يتبادل المواطنون السوريون، عبر خط الهدنة، أخبار

بعضهم البعض، ويطمئنون ذويهم عبر مكبرات الصوت: هذه تزوجت، وهذا رُزق ولداً، وذاك أعطاكم عمره، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله.

حرصت وأنا في تلك القرى الواقعة أسفل جبل الشيخ الشاهق إلى عنان السماء، على زيارة منطقة تسمى «مثلثات كعوش» لأستعيد بصرياً تلك الحكايات والصور السمعية التي كان كثيراً ما يحدثنا عنها الأخ أبو عمار لدى زياراته، كقائد للفدائيين، تلك السفوح الخطرة الوعرة من الجبل الذي تعممه الثلوج حتى أواخر فصل الصيف. ثم مضت بنا السيارة عبر تلك الجبال والسفوح التي تحاذي الجنوب اللبناني، إلى الخالصة (كريات شمونة) ومنها إلى صفد، مسقط رأس الأخ أبو مازن، المدينة التي تقف قبالة أعلى جبال فلسطين، جبل الجرمق، وكأنها منتجع شيدت أركانه فوق سطح السحاب. وقد راق لي أن أنزل إلى شوارع هذه المدينة السياحية، وأن أتجول في أحيائها الغاصة باليهود المتدينين، بما في ذلك الأحياء التي بقيت محتفظة بمعمارها العربي الجميل. وكان أكثر ما لفتني وأثار استيائي رؤية مسجد صفد بمئذنته الحجرية وقد تحول إلى غاليري، تحتشد فيه اللوحات ورسومات الفنانين التشكيليين، عوضاً عن صفوف المصلين. كما لفتني في صفد أيضاً آثار الرصاص التي لا تزال أخاديده باقية ملء الأبصار، تشهد على المعركة التي وقعت هنا ذات يوم من ربيع سنة ١٩٤٨.

ومن صفد هبطت بنا السيارة، عبر وهاد تحيط بها جبال مكسوة بالأشجار الحرجية، سفوحاً وأودية ومواقع تمتلئ بالقرى العربية في أعالي الجليل، والجليل الأوسط، إلى أن هبطنا نحو عكا التي لا تزال تحتفظ بسورها المنيع، السور الذي سبق أن صد عنها كثيراً من الغزاة، بمن في ذلك الصليبيون، ونابليون بونابرت، الذي انكسرت حملته التاريخية على هذه الحجارة في القرن الثامن عشر. زرت قلعة المدينة العصية، والسجن الذي أعدم فيه الإنكليز ثلة من أبطال فلسطين في إبان ثورة ١٩٣٦، وزرت مسجد أحمد باشا (الجزار) الذي امتدت ولايته ذات زمن، من القرن التاسع عشر، حتى صيدا وبيروت. ثم تحولنا شمالاً إلى حيفا، إحدى أجمل مدن شرق المتوسط، وربما أجملها على الإطلاق. ثم مضينا نحو الجنوب إلى أن وصلنا مع ساعات المساء إلى يافا، ودلفنا هناك إلى أحد أشهر مطاعم السمك في المدينة القديمة، مطعم «يونس» المشهور، ذلك المطعم الذي يديره بعض الإخوة العرب المنزرعين في مدينتهم، أولئك الذين يحافظون، إلى اليوم، على بعض ملامح يافا وتقاليدها ونكهتها الفلسطينية. وقد أدهشني أن أصحاب المطعم عرفونا، ومن ثم أغرقونا بكرمهم ولطفهم وترحيبهم وفرحهم بجمع الشمل.



ثم بدأنا رحلة العودة ليلاً من يافا إلى القدس، عن طريق دير اللطرون للرهبان الفرنسيسكان، الدير الذي تترامى أراضيه على الجانبين عبر حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وصعدنا منه الطريق المارة بباب الواد، الذي لا يزال يرابط في شارعه الوحيد بعض المدرعات الإسرائيلية المعطوبة خلال إحدى المعارك مع الجيش الأردني، تلك المعركة التي سميت باسم هذه المنطقة، باب الواد، ومن ثم دلفنا إلى قرية أبو غوش، القرية العربية الوحيدة الباقية بكامل سكانها في السلسلة الجبلية المطلة على القدس، ثم إلى القسطل حيث ترحّمنا هناك على روح القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني بطل تلك المعركة، وشهيدها المحفور اسمه عميقاً في الوجدان الفلسطيني. ومن هناك إلى مواقع كانت قرى عربية حافلة بالحياة حتى سنة ١٩٤٨، مثل قالونيا ودير ياسين التي وقعت فيها أول مجزرة دموية، ارتكبتها عصابة إتسل الصهيونية الإرهابية المتطرفة، التي كان يقودها إسحق شامير آنذاك، ليفتتح بها سلسلة من المجازر الإسرائيلية التي لم تنته بعد ضد الشعب الفلسطيني. ترحّمنا على الضحايا الأبرياء ومضينا في سبيلنا، لنصل في نهاية مطاف هذا اليوم الحافل بالكثير الكثير من الصور البصرية إلى القدس، ومنها إلى أبو ديس، مثقلاً بالمشاعر والرؤى والتأملات والذكريات، والمشاهد التي لا يمكن أن تمّحى من الذاكرة أبداً.

لم يرتو القلب، ولم تشبع النفس، ولم تمتلئ الذاكرة البصرية بكل ما رأيت. كان أكثر من دافع واحد يحركني لمواصلة هذه الجولة الاستكشافية، التي أخذتني من القدس، نزولاً إلى الغور، ثم صعوداً إلى هضبة الجولان، ثم هبوطاً إلى الجليل الأعلى ومدن الساحل، وبعدئذ العودة إلى القدس في يوم واحد. فقد كان عليّ أن أثري الذاكرة بكل بقعة أُخرى من بقاع فلسطين التاريخية، كما كان عليّ أن أزور مدن الضفة الغربية الأُخرى التي لم تكن مشمولة، وقت عودتي، بسلطة الحكم الذاتي الانتقالي. لكن زيارة قطاع غزة بدت لي في هذه الآونة أكثر إلحاحاً، وذلك لعدة أسباب، أولها التعرف على ذلك الشريط الساحلي الذي كان معزولاً عن العالم لنحو خمسة عقود من الزمان، ولقاء الأخ أبو عمار العائد حديثاً إلى غزة، للسلام عليه وتهنئته بسلامة تلك العودة التاريخية اللائقة بزعيم حركة تحرر وطني، ومقابلة عدد من الأصدقاء الغزيين الذين أمضيت وإياهم أعواماً طويلة في كثير من المواقع والمنافي.

أكثر من ذلك، فقد كنت أقول لنفسي: إن مَنْ لم يزر غزة فإنه في واقع الأمر لم يزر فلسطين. فهذه البقعة الجغرافية الضئيلة الغاصة بالسكان، هي الأرض الوحيدة التي ظلت تحتفظ باسمها كجزء من أرض فلسطين، وظل سكانها يحتفظون بهويتهم

الفلسطينية من دون أي تبديل، بينما حملت الأجزاء الأُخرى من الوطن التاريخي للشعب الفلسطيني تسميات أُخرى، وحمل مواطنو تلك الأجزاء، سواء بالترهيب أو الترغيب، وثائق سفر وجنسيات دول أُخرى، الأمر الذي زاد في حالة التبديد التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد نكبة ١٩٤٨، وعمّق وضعية الاستلاب لديه، وغيّب اسم فلسطين عن الخريطة، وأضاع الهوية الوطنية لشعب خضع، منذ ذلك الوقت، لإرادات وإدارات دول أُخرى عملت، على نحو منسق، لاغتيال الذاكرة الجماعية الفلسطينية، كي لا أقول إنها حظرت على الفلسطيني تذكير الآخرين بفلسطينيته المستلبة، أرضاً وحلماً وهوية وطنية.

من هنا، كان عليّ أن أغذّ السفر إلى قطاع غزة، وأن أجري بعض الترتيبات لأول زيارة، في حياتي، أرى فيها القطاع. وفعلاً كانت هذه الزيارة مثيرة لكل أنواع الانفعالات الشخصية والعامة. فقد رأيت الشعب الصامد، تفرّست في وجه العابرين، وأنا أعبر بالسيارة شوارع تملؤها الحفر العميقة. قرأت في الجباه المقطّبة، والنظرات العبوسة، وأصوات الباعة حول بسطاتهم وعرباتهم المتنقلة، كل ما يوحي بشظف العيش، وقسوة الحياة، وصلابة العريكة، وكل ما يشير إلى الفقر المستوطن، وانعدام البنية التحتية، والانفجار السكاني، والتدهور الاقتصادي، والإهمال التاريخي، والعناد في معركة البقاء، والصبر في مواجهة النوائب، والإصرار والتحدي والمقاومة، الأمر الذي جعلني أعي، الآن، سر تلك البطولات، وتلك الملاحم من صور الصمود الأسطوري، والمعارك المتلاحقة التي سطرها سكان هذا القطاع البطل ضد الاحتلال العسكري الغاشم، وجعلني أدرك أيضاً، وأعي تماماً، لماذا ذات يوم تمنى إسحق رابين لو أنه يصحو يوماً من منامه، ويجد البحر وقد ابتلع غزة.

كان أول لقاء لي في غزة مع الأخ أبو عمار، الذي كان لا يزال يقيم بفندق فلسطين المتواضع المقام على الشاطئ الرملي لتلك المدينة المتربة الشوارع. كانت هذه أول مرة ألتقي فيها الأخ أبو عمار منذ عدة أسابيع، وكانت أول مرة أقابله فيها وهو على أرض فلسطينية. عانقته بحرارة وهنأته بسلامة العودة، وتحدثنا عن أمور عامة. فقد كان يحيط به عدد كثير من الزوار، بعضهم من أهل غزة وبعضهم الآخر من العائدين لتوهم من الخارج، رفاق نضال وإخوة درب طويل. كان بين الحاضرين الأخ عوني الشوا، رئيس بلدية غزة، الذي كان عمل معي في إبان فترة مفاوضات الاتفاق الاقتصادي في باريس، التقطني من الجمع الذي تغص به غرفة استقبال الرئيس، وأخذني لتناول الغداء في مطعم أبو حصيرة القريب من فندق فلسطين. وكان هذا المطعم، على تواضعه، يذكرني بمطاعم بيروت المقامة على الشاطئ.



تناولنا سمك السلطان إبراهيم واللقّز، ونحن نتجاذب أطراف أحاديث متنوعة، بعضها عن الماضي وبعضها الأكثر عن المستقبل. بعد الغداء اصطحبني عوني في جولة تعريفية في معظم أحياء غزة وبعض مخيمات القطاع، لتتكرس لديّ كل تلك الانطباعات التي كونتها لدى دخولي هذه البقعة من الأرض من بيت حانون، ولتتعزز لديّ مشاعر قوية إزاء الأخطار المحدقة، والتحديات المقبلة التي ليس لها حدود. وقد شاهدت باعتزاز بعض المشاريع، التي كنت عملت جاهداً لتأمينها لقطاع غزة، من خلال الدعم الذي كانت تقدمه دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، تلك الدائرة التي كنت مسؤولاً عنها، وعن تمويل كثير من المشاريع المخصصة للقطاع الباسل، مثل مشاريع الإسكان، والمستشفى الأوروبي، ومعمل الحمضيات، وميناء الصيد، وغيرها من المشاريع الأُخرى، التي أعتز كثيراً بأنني كنت شخصياً وراء تمويلها خلال مرحلة الانتفاضة الأولى. وأبهجني أن أرى تلك المخططات ودراسات الجدوى والدُفعات المالية، وقد تحولت إلى حقائق مادية ملموسة على الأرض.

بقي عليّ، بعد ذلك، زيارة مدن الضفة الغربية الأُخرى، وكان عليّ أن أقوم بكل زيارة على حدة، وفق ترتيبات مسبقة، سواء لتلبية دعوات لإلقاء محاضرات عن اتفاق إعلان المبادئ، واتفاق باريس الاقتصادي، والإجابة عن أسئلة مشفوعة بالقلق والأمل والرجاء لدى أبناء شعبنا عن مستقبل هذا الاتفاق، أو لتلبية عزيمة هنا، أو وليمة هناك، من جانب إخوة وأصدقاء وزعماء حمايل وعائلات أرادت أن تكرّمني وأن تحتفي بعودتي بعد هذا الغياب الطويل. فقد تكرر المشهد الاحتفالي التكريمي هذا في مدن الخليل، ونابلس، وطولكرم، وجنين، وبيت لحم، ورام الله، وقرى مدينة القدس. رأيت في هذه الحفاوة الشعبية مظاهر اجتماعية عفوية، تعكس نوعاً من الترحيب، لا بي فقط، بل أيضاً بالاتفاق الذي ساهمت في صنعه، وعدت بموجبه إلى أرض الوطن. وقد تأكدت من صحة هذا الانطباع وصواب هذا التقدير، من خلال الحوارات والأسئلة التي كان يمطرني بها كل من التقيتهم، رجالاً ونساء، شيباً وشباناً، في كل القرى والمدن الفلسطينية التي زرتها خلال فترة قصيرة.

عدت بعد هذا التجوال، الذي ملأت فيه ذاكرتي البصرية بفيض من الصور المتعددة، وحشدت خلاله في قلبي شتى الانفعالات المتباينة، وراكمت عبره في عقلي كثيراً من الأسئلة والتساؤلات الساخنة، لأُجيب بعد ذلك كله عن أول سؤال منها: أين عليّ أن أقيم أنا وأسرتي الصغيرة؟ أيّ الأماكن أكثر ملاءمة، وأفضلها مؤاتاة لمتابعة واجباتي ومهماتي الكثيرة التي تنتظرني؟ لم يطُل النقاش العائلي الذي

أجريته مع الأسرة، وكان قرار زوجتي أم علاء بأن علينا أن نسكن في بيت العائلة، في بيت أبي في أبو ديس، بين عشيرتي الأقرب، وبين أهل بلدتي. وكان هو القرار الذي أتت الأيام لتثبت صحته وتؤكد صوابه. ثم كان عليّ أن أجيب بنفسي، هذه المرة، عن السؤال المتعلق باختيار مكان العمل وعنوانه الذي يجب أن ينطوي، بالضرورة، على مغزى سياسي. فكان أن اخترت مقراً لي في ضاحية البريد، أقرب المواقع إلى القدس وأشدها التصاقاً بالمدينة المقدسة، حيث أنشأت في هذه الضاحية، التي تقع إلى الشمال من الحدود البلدية للمدينة العربية الخالدة، مقراً لوزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الصناعة، ومؤسسة بكدار.

وفعلاً شرعنا في ترميم منزل العائلة في أبو ديس، واتخذت من الطبقتين السفليين، وبناء على وصية والدي رحمه الله، الذي أوصى قبل وفاته بأيام قائلاً أمام أفراد العائلة الموجودين حوله: بالنسبة إلى هذا البيت، الطبقتان الأولى والثانية تخصصان كبيت لأبي علاء، والطبقة الثالثة للدكتور خالد، والطبقة الرابعة لولدنا محمد. أمّا طبقة التسوية الأرضية فقال رحمه الله: «هذا يترك احتياط لأي بنت من البنات يجور عليها الزمن.» وكان بذلك يعني أختي زينب، التي لم يكن عمرها آنذاك يتجاوز ستة أعوام. وفعلاً اتخذتُ من الطبقة الأولى مكتباً لي، ومن الثانية مسكناً لأسرتي، بينما سكن شقيقاي خالد ومحمد في الطبقتين العلويين. ومضت الأمور على هذا النحو. وأذكر أنه عندما زارني أوري سافير في مقر عملي في ضاحية البريد، بدا عليه الذهول وقال لي: «أبو علاء، أنت تقيم مقراً للسلطة الفلسطينية في القدس، ليس هذا ما اتفقنا عليه في إعلان المبادئ.» إلاّ إنه لم يشأ أن يثير مشكلة، بل إنه بدا متفهماً ومتقبلاً لهذه الخطوة التي تشي بمعان سياسية لم تخف عليه قط. وقد عزز من كل هذه المعاني التي أردت أن يستبطنها اختيار ضاحية البريد مقراً، وأن يرمز إليها بقوة، الدوام المنتظم لعشرات من الكوادر العاملة معي في هاتين الوزارتين والمؤسسة، ومراجعات المواطنين، بكثرة، لمعاملاتهم المتنوعة في هذه المواقع الخدمية شديدة الصلة بالجمهور.

لقد كنت المسؤول الفلسطيني الوحيد، العائد من الخارج، الذي اتخذ له مقراً رسمياً في الضفة الغربية، لا بل في أقرب مكان ممكن من القدس، وموقع سكنه في قريته ومسقط رأسه على بعد كيلومترين فقط من القدس الشريف. أمّا باقي المسؤولين فقد ذهبوا إلى غزة، واختاروا مقاراً لهم قرب موقع الرئاسة، قريباً من الأخ أبو عمار، الأمر الذي دعاني إلى الإلحاح على أولئك جميعاً في ضرورة تعزيز حضور السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وخصوصاً أنه لا توجد هناك أي جهة أو عاصمة



تنافسنا بشأن قطاع غزة، بينما الحال في الضفة الفلسطينية مختلف تمام الاختلاف. وقد تحدثت في هذا الشأن مع الأخ أبو عمار نفسه، ودعوته إلى نقل مقر إقامته إلى أريحا، ومنها إلى إحدى مدن الضفة الغربية، بعد أن تسري عليها اتفاقية الحكم الذاتي الانتقالي. ولا أذيع سراً أنني دعوته إلى الإقامة في أبو ديس، البلدة المتداخلة سكانياً وجغرافياً مع القدس، واخترت له بيتاً كبيراً يطل على المدينة المقدسة كلها حتى المشارف الجنوبية لمدينة رام الله، وهو بيت المرحوم كامل عريقات، رئيس مجلس النواب الأردني الأسبق، تقديراً مني أن حضور أبو عمار إلى هذا الموقع سيخلق حقيقة سياسية، وحالة أمر واقع، من شأنها أن تعزز نفسها بنفسها مع مرور الوقت، وذلك حين يبدو الرئيس الفلسطيني وكأنه يقيم مقره الرئاسي في أقرب نقطة إلى قلب القدس. لكن هذه الفكرة لم تر النور مع الأسف الشديد.

ومن الوقائع المتصلة بإغناء الذاكرة البصرية، التي حرصت على تخزينها في القلب والعقل والوجدان الشخصي، قبل أن أبدأ المهمات السياسية الكثيرة، التأسيسية منها والاتصالية، المتراكمة منذ عودتي قبل أيام فقط، كانت هناك الواقعة المتصلة بزيارة بيت الشرق، العنوان السياسي الأبرز والمعترف به، واقعياً، من جانب إسرائيل، ودولياً من جانب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كمرجعية سياسية وثقافية للفلسطينيين في القدس، وكبيت للقيادة الفلسطينية المحلية، المتجسدة تماماً في شخصية الأخ فيصل الحسيني، الذي كان استقبل في هذا البيت التاريخي العائد لعائلة الحسيني المقدسية الشهيرة، عدداً من كبار الزوار السياسيين والدبلوماسيين، أميركيين وأوروبيين، بل حتى بعض الإسرائيليين، الذين كانوا يؤمّون هذا المقر بانتظام، ولا سيما منذ مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١.

وهناك في بيت الشرق التقيت الأخ فيصل وعدداً من الكوادر، وأعضاء الطواقم الفنية التي عملت معي، وقدمت لي أفضل المساهمات والأفكار وأوراق العمل التي ساعدتني في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، بل في قناة أوسلو، (من دون علم منهم)، وبعد ذلك في مفاوضات باريس الاقتصادية. ومن بيت الشرق عرجت على المدرسة الرشيدية، ومن ثم المدرسة العمرية الواقعة داخل أسوار القدس القديمة، ثم المدرسة المأمونية، حيث استعدت كثيراً من الصور القديمة والذكريات الشخصية الحميمة، أيام المدرسة وريعان الشباب المبكر. وقمت بعد ذلك بجولة على بوابات البلدة القديمة، من باب العمود وباب الزاهرة، إلى باب الأسباط والخليل ويافا، ورأيت ما رأيت من آثار تاريخية، وحياة تجارية، ومفارقات اجتماعية وعمرانية، وزرافات سود من المستوطنين اليهود، بملابسهم وقبعاتهم ومظاهرهم المثيرة لمختلف

المشاعر السلبية.

في ختام هذه الرحلة الاستكشافية، بقي علي أن ألبي عدداً من دعوات الإخوة العرب الفلسطينيين في الجليل. فلبيت دعوات كريمة في الناصرة وعكا ويافا وأم الفحم وغيرها، ودعوة كريمة من بعض وجهاء الطائفة العربية الدرزية إلى إلقاء محاضرة، ودعوة عائلية من آل قدورة في دالية الكرمل، التي تقع على كتف الجبل الذي أعطاها الاسم، المطل على حيفا لجهة الغرب، وعلى مرج ابن عامر بسهوله الفسيحة المديدة لجهة الشرق. وفعلاً ألقيت محاضرة في نادي المجلس البلدي في الدالية، ولبّيت بعدها دعوة الغداء الحافلة، ثم قمت بزيارة القرية العربية الدرزية المجاورة، عسفيا، ومنها موقع قرية الطيرة، ثم حيفا، حيث استوقفني وأدهشني منظر حديقة البهائيين الباذخ، حديقة شاسعة غنّاء، يأخذ حسن جمالها الألباب، ويجعل الناظر إليها يتساءل عن الفلسفة الدينية الثقافية الكامنة وراء مثل هذه الجمالية المترفة، التي تود أن تقول شيئاً ما عن أفكار وعقيدة هذه الطائفة الغامضة المعتقدات. وقد سرّني أن أرى كثيراً من العرسان الذين جاؤوا، ومعظمهم من عرب المثلث والجليل، لتخليد احتفالات زواجهم، من خلال صور تذكارية يلتقطونها لأنفسهم عبر أرجاء الحديقة المحيطة بالمعبد البهائي المطل على مرفأ المدينة الجميلة بكل المعايير العمرانية والجغرافية والاجتماعية.



# الفصل السابع عشر

# تحريك الجمرات بأيدٍ عارية

بعد تلك الجولة الشخصية الاستكشافية الطويلة، وما تخللها من زيارات ومآدب ومحاضرات وحوارات، وحلّ وترحال، دقت ساعة العمل، فقد كان جبل شاهق من المهمات ينتظرني، وقلاع من العقبات الكأداء لا تزال تسد الطريق أمامي. كما كانت الإخفاقات المبكرة تخيب الآمال على كلا الجانبين، والثقة الضئيلة التي تم بناؤها بصعوبة أخذت تتأكل، بل وصلت إلى الشفير. كانت القيادة الفلسطينية تعطي، في هذه المرحلة المبكرة من تسلمها لجزء من مقاليد سلطة الحكم الذاتي الانتقالي، الأولوية الأولى لبناء الأجهزة الأمنية، ودمج قوات جيش التحرير الفلسطيني، الآتية من الخارج، مع قوات المقاومة وشبيبة «فتح» في تلك الأجهزة التي زاد عددها على عشرة. وكان المانحون الدوليون شرعوا في تقديم القليل من المساعدات المالية المنتظرة، عبر صندوق هولست الذي خلّد اسم وزير الخارجية النرويجي الراحل، ومن خلال البنك الدولي الذي عمل كمنسق ومشرف على مشاريع البنى التأسيسية للسلطة الفلسطينية، وكذلك صندوق النقد الدولي كموجه وممول لبعض هذه المشاريع.

إلاّ إن المانحين أخذوا يصرون على الشفافية في طرق إنفاق الأموال، الأمر الذي عقّد الموقف لدينا بعض الشيء، وخصوصاً أننا لم ننتقل بعد من عقلية الثورة وسلوكها إلى ذهنية بناء الدولة، وإدارة المؤسسات بحسب أنظمتها ولوائحها الداخلية.

ومع مرور الوقت، وزيادة حدة الإخفاقات، وتتالي حالات التعثر لدينا في بناء المؤسسات الفلسطينية، الملائمة لعملية الانتقال من عهد الكفاح الوطني إلى زمن بناء الوطن، أمام عالم ينظر إلينا وينتظر منا أن نكون مبدعين متفوقين في أدائنا، أمام ذلك كان ساعد القوى المعارضة لاتفاق أوسلو، من على كلا الجانبين، يشتد ويتعاظم على نحو جنوني لكشف «زيف السلام الموعود» وتقويض المسيرة من أساسها. ومع أن إسحق رابين كان يعلن، في هذه الآونة، أنه يفرّق بين رجال المنظمات الأصولية وبين رجال «فتح» والسلطة الفلسطينية، الذين يعتبرهم شركاءه في السلام، إلاّ إنه بدأ بانتهاج سياسة الإغلاق والعقاب الجماعي، وحتى عدم الاستجابة لإطلاق الأسرى، وأسرى «فتح» على وجه الخصوص، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الدوافع السلبية لدى معارضي الاتفاق، وتزويدهم ذخائر جديدة لقصف هذا الاتفاق بكل الأعيرة السياسية والعقائدية. وأخذت الفوارق تظهر بشدة بين الآمال المعقودة على الاتفاق وبين الواقع المؤلم على الأرض، وهو ما حدا بعض الفلسطينيين على هجاء أوسلو بصورة

غليظة، وحدا بعض الإسرائيليين على كتابة معلقات في رثاء عملية السلام، ودفع قوى المعارضة، في الجانبين، إلى تشديد حملتها الهادفة أساساً إلى كبح إسحق رابين، وبالتالي إسقاط اتفاق أوسلو، وتدمير السلطة الفلسطينية وهي في مهدها بعد.

في إطار هذه التداعيات، التي كان بعضها متوقعاً سلفاً، وبينما كانت السلطة الفلسطينية تواجه مأزقاً أمنياً واقتصادياً وسياسياً معقداً للغاية، بدأت حكومة رابين تواجه مأزقاً سياسياً لا سابق له. ففي خريف سنة ١٩٩٤، خرجت تظاهرة كبرى قادها اليمين الإسرائيلي تهتف بسقوط اتفاق أوسلو، وتصف رابين بأنه قاتل. وكان على رأس هذه التظاهرة بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود المعارض، الذي شاءت له الأقدار أن يتولى دفة السفينة الإسرائيلية بعد ذلك، وأن يتولى من موقعه التنفيذي أيضاً عملية تخريب المسيرة السلمية.

لكن قوة الدفع المحركة، الكامنة في قلب عملية السلام حتى هذه الآونة، كانت قادرة على السير قدماً بهذه العملية خطوات إضافية أُخرى إلى الأمام. ذلك بأن الفلسطينيين والإسرائيليين كانوا اجتازوا نقطة اللاعودة، وأن ما بدأ على شكل خطوة إيجابية هنا، أو خطوة صغيرة هناك، بات من غير الممكن العودة عنه إلى ما قبل نقطة البداية الأولى. فالفلسطينيون العائدون بالآلاف من الخارج، ناهيك عن قيادتهم السياسية، قد أصبحوا على الأرض، أمّا الإسرائيليون فقد أخذوا يتمتعون ببعض الثمار السياسية في المحيط العربي المجاور، جرّاء توقيعهم اتفاق إعلان المبادئ. ومن أبرز تلك الثمار معاهدة السلام مع الأردن الموقعة في ٢٤/١٠/١٩٩٤ في العاصمة الأميركية أيضاً. وفي ٢٢/١١/١٩٩٤ عقد في مدينة كازابلانكا في المغرب أول مؤتمر للحكومات ورجال الأعمال في المنطقة والعالم، شارك فيه إسحق رابين بنفسه.

بعد أسابيع قليلة من ذلك المؤتمر الاقتصادي السياسي، الإقليمي - الدولي، الذي لا سابق له، وبعد التنسيق بيني وبين أوري سافير لإنشاء بنك تنمية إقليمي، بالتعاون مع رجال أعمال عرب من الأردن ومصر، كنت مع ممثلين عن الدول الثلاث نقوم بزيارة إلى واشنطن، نتحدث مع مسؤولي وزارتي الخارجية والمالية الأميركيتين، كوفد شرق أوسطي واحد، نطالبهم بالمساعدة في إنشاء مؤسسة مالية إقليمية لتمويل المشاريع التنموية المشتركة في المنطقة.

تمكنا في واشنطن من إطلاق بنك الشرق الأوسط للتنمية، الذي ظل اسماً بلا مسمى فيما بعد، عقب تزايد الإخفاقات، وتواصل تقديم الأولويات الأمنية على غيرها من الأولويات، ولا سيما على الجانب الإسرائيلي، فضلاً عن عدم الحماسة



لهذا المشروع من جانب القيادة الفلسطينية، على الرغم من أنه كان من المفترض أن يكون لفلسطين دور العضو المؤسس فيه، والمستفيد الأكبر منه، لكن ترتيب الأولويات الفلسطينية بعد أوسلو ساهم في تقويض هذا التوجه.

ومع مضي الوقت كانت الصعوبات والتحديات التي تواجهنا على طريق تنفيذ الاتفاق تتزايد، وخصوصاً مع تواصل العمليات العسكرية ضد المدنيين والعسكريين الإسرائيليين، جنباً إلى جنب مع تزايد حدة ردات الفعل الإسرائيلية، بما في ذلك إجراءات الحصار والعزل والإغلاق على المناطق الفلسطينية. ويبدو أن شعور أركان الحكومة الإسرائيلية بالقلق إزاء انهيار الوضع كله، في ظل استمرار هذه التحديات، دفعهم إلى الاقتراح علينا بإجراء انتخابات عامة فلسطينية قبل أن يتم استكمال الانسحابات المقررة من مدن الضفة الغربية.

لكننا رفضنا هذا الاقتراح من منطلق أنه لا يجوز إجراء انتخابات حرة في ظل الاحتلال.

ولم نجد سبيلاً مشتركاً لإعادة الحوار الثنائي، واستئناف المفاوضات المعطلة، إلاّ بعد أن التقت القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية، أواخر سنة ١٩٩٤، في أوسلو لحضور حفل تسلم فيه كل من الأخ أبو عمار وإسحق رابين وشمعون بيريس جائزة نوبل للسلام. إذ تم الاتفاق بعد حفل تسليم الجوائز، وبمساعدة من النرويجيين، على استئناف المفاوضات وكسر حالة الجمود السياسي الراهنة.

وهكذا تم في أوسلو، باتفاق بين الرئيس ياسر عرفات وإسحق رابين على استئناف المفاوضات من جديد، إذ تم تشكيل وفد إسرائيلي برئاسة أوري سافير، ووفد فلسطيني مناظر ترأسته، بطلب وبتفويض من الرئيس عرفات. وقد التقيت، فور عودتنا من أوسلو، سافير في فندق الملك داود في القدس الغربية لإجراء مفاوضات تمهيدية، إذ بدأت حديثي بالقول: «أوري، يجب علينا العمل بغية إنقاذ المسيرة السلمية. فأكثر ما أخشاه حقاً هو أن ينجح أعداء السلام في تحقيق أهدافهم، وأن تنهار تلك الشراكة التي حققناها بصعوبة شديدة إبان مرحلة قناة أوسلو. إن استمرار هذه الشراكة هو مفتاح النجاح.» وأضفت: «إن لديّ تفويضاً بإدارة المفاوضات معكم في المستقبل. إن انقطاعي السابق عن المفاوضات انتهى الآن. وأصدقك القول إن الرئيس عرفات لديه شك في أنكم ترغبون في استئناف المسيرة السلمية، وتنفيذ بنود إعلان المبادئ، وتطبيق بنود الاتفاق الموقع معكم في القاهرة. نحن نخشى أن تتحول ‹غزة أولاً› إلى غزة أولاً وأخيراً. وأسمح لنفسي أن أقول لك إن أفكار بيريس واقتراحات رابين المتعلقة بإجراء انتخابات فلسطينية مبكرة، قبل الانسحاب

الإسرائيلي، قد عززت هذه الشكوك لدينا.» واقترحت على سافير، في المقابل، أن نستفيد من العبر والدروس التي مرت بنا معاً في إطار قناة أوسلو، وأن نواصل معاً الحفاظ على التقدم مهما يكن بطيئاً، باعتبار أن كل تقدم يمكن تحقيقه أمر من شأنه أن يمنح الشعب الفلسطيني الأمل بمستقبل سياسي واقتصادي أفضل.

وفي ختام هذا اللقاء مع أوري سافير، تم البحث في مفهوم يقوم على أساس ملخصه إقامة ثلاث مناطق أمنية في الضفة الغربية: الأولى تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة؛ الثانية تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، أي إدارة مشتركة؛ الثالثة تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل، على أن يكون في إمكان إسرائيل أن تعد خريطتها الأمنية وفق حاجاتها، انطلاقاً من الالتزام باتفاق إعلان المبادئ، وعلى أن يتم تجسيد هذه الخريطة على مراحل متعاقبة داخل المناطق الثلاث. وقد شاركني في النقاش اللواء عبد الرزاق اليحيى*. ثم تناولنا اقتراحاً آخر فحواه فتح قناة سرية أُخرى للتفاوض، وخصوصاً بشأن قضايا الأمن، التي لا يمكن إجراؤها تحت الأضواء وأمام الصحافيين.

ولم يمض وقت طويل حتى بلّغني سافير الموافقة الإسرائيلية على فتح قناة سرية موازية للمحادثات العلنية الجارية في القاهرة بين صائب عريقات ويوئيل سينغر، والتي كانت تتعلق، أساساً، بالانتخابات الفلسطينية. وفعلاً قام تيري رود لارسن، الذي يحظى بثقة الطرفين، بترتيب اجتماع بين شمعون بيريس والأخ أبو عمار، جرى في مقر الرئاسة الفلسطيني في غزة يوم ٢١/١٢/١٩٩٤، وتم فيه الاتفاق على فتح هذا المسار التفاوضي السري، لتبدأ بعد ذلك إحدى أعقد المراحل التفاوضية بيننا وبين الإسرائيليين، إذ كان على هذه المفاوضات أن تقدم أجوبة واضحة وشافية فيما يخص عدداً من قضايا المرحلة الانتقالية، وهي:

١ - مدى المسؤولية الفلسطينية عن الأمن في الضفة الغربية، على أرضية الدروس المستخلصة من تجربة غزة - أريحا.

٢ - تحديد المدن والمناطق التي ستنفذ فيها إسرائيل إعادة الانتشار في المرحلة الأولى، وذلك من أجل إتاحة الفرصة المؤاتية لإجراء انتخابات فلسطينية عامة حرة وديمقراطية، لكل من المجلس التشريعي ورئيس السلطة الوطنية.

٣ - توضيح الصلاحيات ومجالات المسؤولية التي ستناط بالمسؤولين

* اللواء عبد الرزاق اليحيى: قائد سابق لجيش التحرير الفلسطيني، ذو خبرة عسكرية فنية، شارك بقوة في مفاوضات المرحلة الانتقالية، وتولى فيما بعد وزارة الداخلية بعض الوقت.



الفلسطينيين في المجلس الفلسطيني المنتخب، بشقيه التنفيذي والتشريعي.

٤ - نقل الصلاحيات المدنية إلى المجلس الفلسطيني المنتخب، مع بعض الاستثناءات ذات البعد الأمني والاستخدام المشترك، مثل الطرق والمياه والكهرباء وما إلى ذلك.

٥ - بيان الوضع القضائي للسلطة الفلسطينية.

٦ - إعادة الانتشار بصورة تدريجية، وسحب الجيش الإسرائيلي إلى مواقع محددة، مثل المعسكرات وحدود المستوطنات.

٧ - العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ومجالات التعاون في الحقول الأُخرى.

وفي المناقشات الأولى التي بدأتها مع أوري سافير، شددت على وجوب الشروع في مفاوضات المرحلة النهائية، في التاريخ المحدد لها من قبل، وهو يوم ٤/٥/١٩٩٦، وبجدول الأعمال المتفق عليه الذي يضم قضايا القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والمناطق الأمنية، وذلك كي ننتهي إلى اتفاقية سلام شاملة في يوم ٤/٥/١٩٩٩. كما اتفقت مع سافير أيضاً، على هدي من تجربة أوسلو، على إرجاء البحث في القضايا المعقدة والأكثر حساسية، تجنباً للوصول إلى طريق مسدود منذ البداية. وتوافقنا أيضاً على مبدأ السرية التامة، باعتبارها أحد شروط النجاح المختبرة في السابق، وعلى أن نتكتم على مسارنا هذا بالمسار العلني القائم في القاهرة بين عريقات وسينغر، وبين جميل الطريفي* والجنرال أورن شاحور، منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بدأت هذه القناة التفاوضية، المدعومة من كل من الرئيس عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين، تتنقل بين عدة فنادق في بادئ الأمر، فندق الملك داود وفندق حياة وفندق موريه في القدس، إلى أن انتقلنا بها إلى فندق ياميت، الواقع على كورنيش تل أبيب العريض، حيث كان وفدنا يدخل الفندق من الباب الخلفي تحت اسم وفد عربي من الخليج. وكان يشاركني في هذا الوفد كل من اللواء عبد الرزاق اليحيى وحسن عصفور وحسن أبو لبدة، الذي كان يرئس في حينه مكتب الإحصاء الفلسطيني.

أمّا عن الجانب الإسرائيلي، فقد انضم إلى جانب سافير كل من الجنرال عوزي

* جميل الطريفي: أحد القادة المحليين في الضفة الغربية، شارك في مفاوضات المرحلة الانتقالية، وتولى وزارة الشؤون المدنية لدى قيام السلطة الفلسطينية.

ديان، والجنرال غادي زوهر، ويوئيل سينغر. ومنذ يوم ١٩٩٥/١/٤ بدأت هذه المفاوضات التي كان بعض جولاتها يستغرق أسبوعاً كاملاً، من دون أن تعلم الصحافة بها. وكنت في تلك الأثناء على اتصال مباشر بالأخ أبو عمار في غزة، بينما كنت أقوم بزيارات متفرقة إلى تونس، لإطلاع الأخ أبو مازن والأخ أبو ماهر على مجريات هذه القناة السرية الجديدة.

بدت لي المفاوضات في فندق ياميت أشد صعوبة من نظيرتها في أوسلو، إذ انتقلنا من المفاهيم هناك إلى التطبيقات هنا، ومن المبادئ في أوسلو إلى الموضوعات الساخنة في فندق ياميت. وكان أن غرقنا منذ البداية في مناقشات تتعلق بالأمن والقضايا الأمنية؛ أي أننا، في واقع الأمر، بدأنا بتحريك الجمرات الملتهبة بأصابع أيدينا العارية. ففي إحدى الجلسات قال الجنرال ديان، وهو بالمناسبة ابن أخ موشيه ديان، الشخصية العسكرية الإسرائيلية التاريخية، «إن الإسرائيليين سوف يسألوننا عما إذا كان الاتفاق مع الفلسطينيين سوف يوفر لهم الأمن»، فأجبته قائلاً: «أوافقك الرأي فيما يتعلق بالقضية الأمنية (. . .) بيد أن عليكم أن تدركوا بأنكم حوّلتم الحكم الذاتي إلى معتقل، وتحوّلتم أنتم من محتلين إلى حراس سجون، تراقبون تحركاتنا. هذا الوضع يضعف السلطة الفلسطينية ويفت من قدرتها على معالجة أمور الفلسطينيين. هناك خيبة أمل كبيرة لدينا إزاء اتفاق أوسلو، لذا يجب أن نعطي شعبنا بصيص أمل. ونحن هنا لا نتحدث عن أسلوب ‹خذ وهات› بل عن ميزان علاقات جديدة أنتم فيه الأقوى.»

رد عوزي ديان مطالباً باتخاذ خطوات حاسمة من جانبنا، مثل حصر الصلاحيات في الشرطة الفلسطينية، ومصادرة الأسلحة غير المرخصة، ووقف عمليات التحريض على العنف، واستنكار عمليات قتل الإسرائيليين. أجبته محتجاً: «نحن نفعل ذلك. فغالبية الشعب الفلسطيني تعارض، وفق استطلاعات الرأي العام الأخيرة، أعمال العنف. وهذا تغيير كبير جداً في المزاج الفلسطيني العام، الذي كان يعتبر قتل الإسرائيليين، قبل اتفاق أوسلو، أعمالاً بطولية. إن شعبنا الآن يشك بنواياكم، ويرى أن مسيرة السلام قد وصلت إلى طريق مسدود، ويجد نفسه يعاني من الحصار والإغلاق والبطالة. إن هذا الوضع يقتل الحوافز لدى شعبنا حيال السلام. وأنتم لم تحترموا الكثير من البنود في اتفاق غزة - أريحا، مثل فتح ممر آمن بين الضفة والقطاع.»

هكذا كان الجدل يدور بكل حدة، ويصطدم بالرؤى والمصالح المتناقضة لدى الطرفين. وفي إحدى الجلسات خاطبت الوفد الإسرائيلي: «إنكم معشر الإسرائيليين



لا تزالون تتصرفون وكأنكم أسيادنا، ويخيّل لي أن كثيراً من جنودكم لا يدركون طبيعة الشراكة المنبثقة من الاتفاق بيننا. إذ في كل مرة نجتاز فيها أحد الحواجز العسكرية، وهي بالمناسبة كثيرة جداً، يجبروننا على الانتظار لساعات طويلة. وأحياناً يلقون بطاقات هوياتنا على الأرض، كي نركع أمامهم علناً. نحن هنا نجلس متساوين، بيد أن جنودكم خارج هذا المكان يتعاملون معنا وكأن شيئاً لم يكن، أو كأن شيئاً لم يتغير. إن غالبيتنا تصل إلى هنا، إلى هذه اللقاءات، بعد أن يكون جنودكم قد أهانوا بعضنا بصورة أو بأُخرى. نحن أناس ذوو مكانة مرموقة في مجتمعنا. حتى نحن الذين نحمل بطاقة شخصية مهمة (VIP) يقوم جنودكم بإهانتنا أمام العديد من أبناء شعبنا. هذا يحدث معنا، ولكم أن تتخيلوا الوضع عندما يتعلق الأمر بمواطن فلسطيني عادي.»

ومن أجل التقليل من حدة هذه الحوارات الوحشية، وتبريد حرارة الانفعالات المتبادلة، بدأت أعقد مع أوري سافير لقاءات ثنائية جانبية، لعلنا نتمكن من بناء منظومة شاملة من التعاون بيننا، تكون البنية التحتية لجوهر الاتفاق المرحلي الذي نحن بصدده الآن. وفي أحد اللقاءات التي عقدتها مع سافير في واشنطن قلت له: «سنوافق على التأقلم مع مطالبكم الأمنية، غير أنه يتوجب عليكم إقناعنا بأن قضيتكم هي حقاً قضية أمنية. إن ما يهمنا هو الأرض. يجب أن تتركوا بين أيدينا غالبية السيطرة على الأرض والسكان، مثلما هو وارد في إعلان المبادئ، الأمر الذي يعني أن عليكم أن تسلمونا غالبية الصلاحيات في الضفة الغربية. وإذا ما جرى الأمر على هذا النحو، فلن نعارض التسويات الأمنية. فالأرض هي القضية المهمة بالنسبة لنا، وانتشار المستوطنات يستهدف، دون ريب، سد الخيارات في وجوهنا نحو المستقبل، وهو ما لن نوافق عليه بأي حال من الأحوال. لقد قامت مفاوضات أوسلو على قرار حكومتكم بتجميد المستوطنات، وإذا لم تحترموا هذا الجانب، ولم تتفهموه، فلن يكون هناك أي اتفاق في المستقبل.»

على جانب آخر، تطرقت المفاوضات إلى النقاش الذي سبق أن أجريناه، والمتعلق بتقسيم الضفة الغربية ثلاث مناطق أمنية. وكنا حددنا، قبل ذلك، موعداً نهائياً لتوقيع الاتفاق الانتقالي المرحلي في ١٩٩٥/٧/١، كحد أقصى. كما اتفقنا على أن يتم تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب العسكري الإسرائيلي، إلى خارج المناطق الآهلة بالسكان الفلسطينيين، عشية الانتخابات الفلسطينية، ثم يلي ذلك انسحابات أُخرى إضافية. وبالتالي فقد دخلنا في أيار/مايو في نقاش مستفيض فيما يتعلق بهذه الانسحابات. ثم انتقلنا بمحادثاتنا السرية، في مرحلة تالية، إلى إيطاليا في منطقة

تورينو الواقعة في أقصى الشمال الإيطالي، حيث عقدنا جولتي مفاوضات سرية في أحد القصور الريفية الباذخة الروعة والجمال، وكان مكوّناً من أربع طبقات، وفرته لنا وزيرة الخارجية الإيطالية آنذاك، السيدة سوزانا أنيلي. وهو قصر تحيط به حدائق غناء فسيحة، تكتظ فيها أشجار متهدلة الأغصان، كأنها في حالة بكاء، يطلق عليها الإيطاليون اسم Weeping Tree.

وقد سافرنا، والوفد الإسرائيلي، على متن طائرة تابعة لشركة فيات أقلتنا من مطار اللد إلى روما.

بعد طول نقاش وجدل، وافق الوفد الإسرائيلي على فكرة تقسيم الضفة الغربية ثلاث مناطق، وقدم خريطة ملونة لتمييز كل منطقة من الأُخرى، حدد بموجبها مساحة المنطقة A الخاضعة للسيطرة المدنية والعسكرية الفلسطينية بـ ٢,٥٪ من مساحة الضفة، والمنطقة B ذات السيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة العسكرية الإسرائيلية بـ ٢٥٪. أمّا المنطقة C، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، فتحددت مساحتها بـ ٧٢,٥٪. وقد أرفق الوفد الإسرائيلي بالخريطة ملحقاً يتكون من تسعة بنود تشتمل على مطالب متكررة بنبذ العنف، ومصادرة الأسلحة غير المشروعة، وما إلى ذلك من مطالب ذات طبيعة أمنية مشابهة. وكان من الواضح أن ذلك كله لا يلبي التطلعات الفلسطينية. لذلك بدأنا، في أجواء صيف الشمال الإيطالي الرائعة، مناقشات عسيرة وجدالات صاخبة تتعلق بالخريطة الإسرائيلية المقدمة، ولا سيما بشأن الصلاحيات الفلسطينية في المنطقة B. وبالتالي لم نتوصل إلى أي اتفاق.

وفي جولة قمت بها وأوري سافير، مشياً على الأقدام، في حدائق تورينو، أعرب سافير عن رأيه في أن من المستحيل أن يوافق إسحق رابين على التخلي عن الصلاحيات الأمنية الإسرائيلية في المنطقة B. فأجبته: «أنا أتفهم الضرورات الأمنية بالنسبة لكم. غير أن من المستحيل، أيضاً، أن نوافق على أن تعيش غالبية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية تحت نير السيطرة الإسرائيلية.» ثم أعدت إلى ذاكرة سافير أن اتفاق إعلان المبادئ ينص على أن الفلسطينيين سيتمكنون من السيطرة على مصيرهم بأنفسهم، «لذلك فنحن على استعداد لتلبية احتياجاتكم الأمنية، لكن عليكم ألاّ تنسوا أن كل ذلك سيكون رهناً بأن نقتنع نحن بأن هدفكم هو حقاً الحفاظ على الأمن، وليس أن تسرقوا منا أرضنا.»

كانت الخلافات عميقة للغاية بين موقفيّ الطرفين. فقد كنا نصر على المسؤولية الأمنية المشتركة في المنطقة B، وطالبنا بأن تشمل المنطقة A كل المدن الفلسطينية وجميع البلدات في الضفة الغربية، وتمسكنا بحرية الحركة للفلسطينيين داخل الضفة



وعبر الممر الآمن مع قطاع غزة، أي إزالة الحواجز العسكرية عن الطرق بين المدن الفلسطينية. وفي جولة مفاوضات لاحقة تعمقت الخلافات أكثر فأكثر عندما تطرق النقاش إلى مساحة كل منطقة من المناطق الثلاث الآنفة الذكر، واشتد على نحو عاصف حين اتضح أن الانسحابات الإسرائيلية المقررة عشية الانتخابات الفلسطينية ستقتصر على مدن جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية. أمّا رام الله وبيت لحم فسيتم الانسحاب منهما لاحقاً، في حين ستبقى مدينة الخليل خارجة عن نطاق هذه الانسحابات، الأمر الذي جعلني أوقف المفاوضات لإجراء مزيد من المشاورات.

عندما عدنا إلى المفاوضات لاحقاً، بدأت الحديث قائلاً: «نحن على استعداد لتطبيق اتفاق إعلان المبادئ معكم، إلاّ إن ما تطرحونه بعيد كل البعد عما وقّعناه. فأنتم تريدون تقريباً ٩٠٪ من مساحة الضفة الغربية، و١٠٠٪ من المسؤولية الأمنية، ولا تبدون أي التزام فيما يتعلق بما ستفعلونه في المستقبل. إضافة إلى ذلك فإنكم تحدّون من حركتنا، وهذا ما لا نقبله، وبصورة خاصة محاولتكم إضفاء الشرعية على الوضع الراهن، مع بعض التغييرات الطفيفة على أرض الواقع. الآن أنتم تسيطرون كمحتلين، وبمقدورنا مقاومتكم تحت هذا الوصف، ولن تحصلوا أبداً على موافقتنا لتخليد الوضع على ما هو عليه بوسائل أُخرى، نحن نطالب بإحداث تغيير حقيقي، مثلما هو وارد في اتفاق إعلان المبادئ.»

وأضفت: «نحن على استعداد للعمل على محاربة العنف. بيد أنه يجب توسيع مساحة المدن، بحيث تشمل سلسلة من القرى، ولن نوافق بأي حال على التمييز بين مدينة وأُخرى. وبمقدوركم الحفاظ على مسؤولية إسرائيل الأمنية، في جميع المناطق المأهولة الأُخرى في المنطقة B، إلاّ إنه يجب أن نتسلم منكم صلاحيات كاملة، بما فيها الصلاحيات الأمنية المتعلقة بالفلسطينيين. ونحن على استعداد لوضع شرطة فلسطينية حيث يجب، ولا مانع لدينا أن نقدم لكم تقارير حول نشاطاتها، غير أنها لن تكون خاضعة لكم، ولن نوافق على إهانة رجال شرطتنا بوضعهم تحت سيطرتكم. أمّا فيما يتعلق بالمستقبل، فإننا نطالب بجدول زمني دقيق، وخريطة مفصلة توضح عملية مواصلة تسليمنا المناطق والمواقع في أعقاب الانتخابات الفلسطينية. ولا نعتزم أبداً إرجاء نقل أي قضايا تتعلق بالتسوية المرحلية، حتى بدء مفاوضات التسوية الدائمة. إذا ما قبلنا توجهكم القاضي بإبقاء غالبية المناطق والصلاحيات الأمنية في أيديكم، فسوف تتحول الضفة الغربية إلى منطقة نزاع خطر وعداء متفاقم، وليس هذا هو هدفنا. يجب أن تصبح فترة التسوية المرحلية جسراً للتعاون نحو التسوية الدائمة.»

وجدنا أنفسنا مرة أُخرى وقد وصلنا إلى طريق مسدود، لأن الخلافات القائمة كانت هائلة، إلى الدرجة التي لا نستطيع معها أن نبدأ المفاوضات وفق هذه المنطلقات والمفاهيم المتضاربة. لذلك استجبت لاقتراح من سافير للقائه على انفراد، حيث توجهنا معاً إلى غرفة جانبية، وجلسنا، أحدنا قبالة الآخر. قال لي: «اقتراحاتكم لن تكون مقبولة، لن نمنحكم مسؤولية إلى هذا الحد الكبير على الصعيد الأمني، فنحن ببساطة ما زلنا لا نثق بكم. إن اقتراحاتكم ستخرب المفاوضات، وإذا ما قبلناها، ستنفجر الضفة الغربية كلها.»

أدت هذه الطريقة التي أجاب بها أوري سافير على مقترحاتنا إلى إخراجي عن طوري، ورددت عليه بصورة لم يألفها مني من قبل، قائلاً: «أنتم ترغبون في ضمان الأمن، وأنا أتفهم ذلك. بيد أننا لن نقبل سيطرتكم على أراضينا تحت شعار الأمن، وعلى وجه الخصوص في ظل غياب عدم الالتزام باستمرارية المسيرة. وعدم الثقة هي مسألة متبادلة، وبمقدوركم أن تحاولوا فرض وجهة نظركم. وإذا ما مارستم أشد الضغوط من أجل دفعنا إلى الزاوية، فقد لا نجد أمامنا خياراً سوى قبول وجهة نظركم. لكن يجب عليكم أن تتذكروا أنه إذا ما فعلتم ذلك، فالاتفاق من جانب واحد لن يصمد، لذا يجب عليكم التفتيش عن وسائل لضمان أمنكم. وإذا كان الأمن هو حقاً مصلحتكم الوحيدة، فنحن لن نتنازل عن أي أراض، ولن نقبل باستخدام الأمن ذريعة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتعطيل الاتفاق وتطبيقاته.»

أجاب سافير بغضب مماثل: «إذا كنت تتهمني بمحاولة الوصول إلى اتفاق من جانب واحد، يجب عليك البحث لك عن شريك جديد. إن مطالبك ستقودنا إلى طريق دون مخرج، وأنتم ستكونون الخاسرين، والعبء ملقى عليك أنت، لذا أقترح عليك أن تعود لي وأنت تحمل أفكاراً أُخرى.»

نهضت من مكاني محتجاً من دون أن أتفوه بأي كلمة، واستدعيت سائقي، ثم صافحت سافير ببرود، وانطلق كل واحد منا إلى وجهته.

مضى بعض الوقت من دون إجراء أي اتصالات بيننا. وفي اليوم الواقع فيه ٢٨/٦/١٩٩٥، اجتمعتُ وسافير في فندق دان في تل أبيب. كنت غاضباً بعد، فاقترحت أن نرجئ المحادثات عن معايير كل منطقة من المناطق الثلاث في الضفة الغربية، بما في ذلك تحديد مواصفات المنطقة B وإمكان مواصلة إعادة الانتشار. فأجاب سافير أنه وفي ضوء توقع الجماهير أن يتم توقيع الاتفاق في الأول من تموز/يوليو المقبل، فإن من الأفضل أن يلتقي شمعون بيريس والرئيس عرفات ويعلنا أنه تم التوصل إلى اتفاق. ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن قد تم الإعلان، حتى ذلك



الحين، عن وجود حوار بشأن هذه القضايا، كما لم يتسرب أي نبأ عن هذه المفاوضات، التي استغرقت شهوراً في فندق ياميت ومنطقة تورينو في إيطاليا. لذلك استجبت لفكرة عقد اللقاء بين بيريس والأخ أبو عمار، ثم اقترحت أن تكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عن النظام العام في المنطقة B، في حين تكون إسرائيل مسؤولة عن مكافحة العنف وأمن الإسرائيليين الذين يعبرون هذه المنطقة.

سأل سافير: «ما الذي سيحدث إذا ما اصطدمت عملياتنا مع الفلسطينيين؟»

أجبت: «بالإمكان تنسيق هذا الأمر عبر مكتب ارتباط في كل منطقة.»

سافير: «نحن نعتقد أن بالإمكان تقسيم العمل بين قوتيّ الأمن، لكن ليس تقسيم المسؤولية. يجب على إسرائيل أن تمسك بين أيديها بزمام المسؤولية الأمنية بصورة حاسمة، وإذا ما استطعنا الاتفاق حول هذا الشرط، وعلى هذا المبدأ، يمكننا مواصلة التفاوض حول جميع التفاصيل.»

رفضت الرد الفوري على هذا الاقتراح وقلت لسافير: «إنني أفضل ترك اتخاذ القرار للرئيس عرفات وشمعون بيريس.»

وفعلاً اجتمع الأخ أبو عمار وشمعون بيريس مساء السبت الواقع فيه الأول من تموز/يوليو، على الجانب الإسرائيلي من حاجز إيرز. كانت وسائل الإعلام قد احتشدت في المكان عند وصول الرئيس عرفات محاطاً بعدد من حراسه الشخصيين. وقد جرت المقابلة في غرفة صغيرة في مبنى الإدارة المدنية، ولم يشارك في الجلسة الافتتاحية مع بيريس وعرفات سوى أنا وسافير، في حين انتظر أعضاء الوفدين الآخرون في غرفة مجاورة.

وفي أعقاب مراسم الاستقبال والمجاملات، ومنح وسائل الإعلام فرصة تصوير اللقاء، أعرب شمعون بيريس عن تقديره العمل السري للجنة الأمنية، والشراكة الخاصة بين يوئيل سينغر وصائب عريقات بشأن الانتخابات. وقال: «بمقدور أورن شاحور وجميل الطريفي مواصلة نقاش عملية نقل الصلاحيات.» وقد رد الأخ أبو عمار بالأسلوب نفسه الذي يرد به كل مرة تطرح فيها قضية الصلاحيات المدنية على جدول الأعمال، أي توسيع دائرة النقاش. فقال:

«عليكم أن تمنحونا أيضاً صلاحية تحصيل الضرائب غير المباشرة. نحن بحاجة إلى المال، والمبالغ الممنوحة لنا من الدول المانحة غير كافية، ورجال الشرطة الفلسطينية لا يتسلمون رواتبهم.»

عمد شمعون بيريس إلى تغيير موضوع الحديث، فوصف للأخ أبو عمار الضيق الشديد الذي يعم الأوساط الإسرائيلية جراء عدم توقف الأعمال «الإرهابية»، وقال:

«حقاً، إن أداءكم تحسن كثيراً على الصعيد الأمني، بيد أن العمليات ما زالت متواصلة. إننا نقترب من تجسيد خطوة شديدة الأهمية، وأنا أؤيد هذا التجسيد. وأنت تعلم، سيدي الرئيس، أنني أعارض أن يسيطر اليهود على مصير شعب آخر. إلاّ إنه علينا أن نقنع شعبنا بذلك، وأن نتقدم على الطريق بحذر. ولا يجب بأي حال من الأحوال، أن نخلّف احتكاكات بين شعبين، لأن هناك متطرفين في الجانبين، كما عليكم أن تفكروا في الانتخابات التي ستجرونها لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وتذكر أن أي أمة أُخرى لم تعرض عليكم ما نعرضه عليكم نحن. لقد قلت لي قبل عدة أشهر، إنهم أنزلوك إلى مستوى رئيس بلدية غزة، وها نحن الآن نتقدم باتجاه التفاوض حول المدن الست الكبرى في الضفة الغربية. ولا شك أن هذا تطور تاريخي، لكن يجب عليكم أن تأخذوا بعين الاعتبار اعتباراتنا الأمنية.»

كنت أراقب هذا الحوار، ومشاعر الضيق تعتريني، فقد بدا لي أن شمعون بيريس يحاول أن يوجه الأخ أبو عمار خلال هذا النقاش في الاتجاه المرغوب فيه من جانب إسرائيل. وفي الوقت الذي واصل بيريس إيضاح مطالبه بالمسؤولية الأمنية الحاسمة في المنطقة B، حاول الأخ أبو عمار التهرب من النقاش.

وحينما ذكر بيريس مصطلح السيطرة العليا باللغة الإنكليزية (overiding) قال أبو عمار: «إذا كان الأمر يتعلق بمصطلح إنكليزي فإنني سأتركه لأبو علاء.»

ابتسم بيريس ابتسامة واسعة ونظر في اتجاهي، وقال: «أبو علاء متشدد جداً، إفصله من المفاوضات، إنه وسافير يتمتعان بإدارة مفاوضات دون التوصل إلى أي نتائج، إفصله وسأفصل أنا أوري.» ضحك الأخ أبو عمار، بيد أنه امتنع من التطرق إلى ماهية المسؤولية الأمنية في المنطقة B.

ثم طلب بيريس من عوزي ديان أن ينضم إلينا، وأن يشارك في الجلسة، وأن يعرض الوضع الأمني. وقد صرح ديان بعد نحو ساعتين من المفاوضات، وبعد أن خرج من الجلسة قائلاً أمام الصحافيين أنه مارس، هو وبيريس، ضغوطاً شديدة على عرفات، إلاّ إن أبو عمار لم يتنازل قط. وبعد ذلك تم استدعاء يوئيل سينغر لدراسة الحلول في ضوء المناقشات. وبعد ست ساعات من الحوار بين بيريس والأخ أبو عمار، بدأ بيريس يتحدث بلهجة غاضبة: «لن نصل إلى أي اتفاقيات إذا لم يعلم جنودنا أنهم المسؤولون عن المنطقة B. وإذا لم تسر الأمور على هذا النحو، ستحدث صدامات في المنطقة، هل توافق؟؟ هل توافق؟؟ إذا لم توافق، فإن رابين وأنا لن نستطيع التقدم نحو الاتفاق أبداً.»



أخذ الأخ أبو عمار يسرح ببصره في فضاء الغرفة تارة، ثم تعود عيناه، تارة أُخرى، للحملقة إلى الورقة الموضوعة أمامه على الطاولة، والتي كتب فيها بيريس بخط يده مسألة «المسؤولية الأمنية الكاملة في المنطقة B». وظل الرئيس عرفات صامتاً نحو ساعة من الوقت، في حين راح بيريس يذرع الغرفة لقطع الوقت وعلامات نفاد الصبر بادية عليه.

في نهاية المطاف، قال أبو عمار أنه يحتاج إلى التشاور مع مساعديه، واقترح أن نحدد موعداً لمواصلة الحوار.

بدا شمعون بيريس غير راض، بيد أنه قبل بذلك. وتم الاتفاق على إعلام وسائل الإعلام بأنه تم إحراز تقدم عام، وأن الاتصالات ستتواصل بين الزعيمين في غضون الأيام القليلة المقبلة.

تم استئناف الاجتماع بعد ثلاثة أيام. وكنت على تواصل مع أوري سافير عبر الهاتف والفاكس، وعرضت عليه اقتراحات تحمل حلولاً تتضمن مصطلح «المسؤولية الحاسمة» من منطلق إدراكنا أنه لم يبق أمامنا سوى محاولة الحصول على أكبر ثمن ممكن في مقابل موافقتنا على ما تريده إسرائيل.

وفي إحدى رسائل الفاكس، التي بعثت بها إلى سافير ليلة الثاني/الثالث من تموز/يوليو، والتي كتبتها على ورق مروّس بشعار مكتب الرئيس، اقترحت أن تحصل إسرائيل على مسؤولية كاملة على المنطقة B، في حين تخوَّل السلطة الفلسطينية مسؤولية الحفاظ على النظام العام من خلال سلسلة من مراكز الشرطة. كما شددت على ضرورة نقل مناطق أُخرى إلى السلطة الفلسطينية، مع تحديد جدول زمني محدد وملزم، ونقل أراضي دولة إلى أيدينا.

ويبدو أن رسالتي إلى أوري سافير كانت كافية لتحويل لقاء الرابع من تموز/يوليو إلى قاعدة مريحة للاتفاق. بدأ اللقاء بجلسة بين الأخ أبو عمار وبيريس على انفراد، ثم استُدعيتُ وسافير للانضمام إليهما. وقد جاء في صيغة الاتفاق:

١. في المنطقة A – المدن – تحتفظ السلطة الفلسطينية بجميع الصلاحيات الأمنية والمدنية.

٢. في المنطقة B – القرى الفلسطينية – تكون لإسرائيل المسؤولية العليا للأمن، من أجل الدفاع عن الإسرائيليين ومحاربة الإرهاب، في حين ستتسلم السلطة الفلسطينية الصلاحيات المدنية، وتكون مسؤولة عن النظام العام الخاص بالفلسطينيين.

٣. يكون لإسرائيل في المنطقة C مسؤولية أمنية ومدنية كاملتان.

ثم اقترح بيريس أن يتم حل القضايا العالقة الأُخرى، مثل كيف ستعمل الشرطة

الفلسطينية في المنطقة B من أجل الحفاظ على النظام العام، وقضية الخليل، بواسطة لجان خاصة تعمل في إطار مفاوضات واسعة. واقترح أيضاً استكمال الانسحاب الإضافي حتى منتصف سنة ١٩٩٧، وأن يبدأ رجال الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي بتنسيق عملية إعادة الانتشار.

كان علينا أن ننجز الاتفاق الانتقالي المرحلي قبل يوم ٢٥/٧/١٩٩٥. وأُلقيت المسؤولية عليّ وعلى أوري سافير. وفعلاً بدأنا المفاوضات لبلورة الاتفاق، وتحدثنا عن نقل الصلاحيات الأمنية والمدنية في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، وتحديد أسس العمل للانتخابات المقبلة. لقد بدأت الآن المرحلة الصعبة، وفتحت الطريق نحو المرحلة المعقدة وشديدة التوتر في المفاوضات. لذلك قررنا، أنا وسافير، أن تعمل اللجان كلها في آن واحد. وتم تقسيمها إلى لجان تعمل في المجال الأمني، بما فيها لجنة فرعية لشؤون الخليل، وإلى لجان لنقل الصلاحيات، والانتخابات والملحق القضائي، وملحق التعاون، والاتفاق نفسه. وعكفنا خلال الفترة الواقعة بين لقاء الرابع من تموز/يوليو عند حاجز إيرز وبين بدء المفاوضات بصورة عملية، على تأليف اللجان والبحث عن مكان من أجل استئناف المفاوضات.

ومرة أُخرى قررنا عقد اللقاءات في إيطاليا، إذ عرضت علينا الحكومة الإيطالية منشأة عسكرية هناك. إلاّ إن الأخ أبو عمار غيَّر رأيه، فقد أراد أن يبقى طاقم مفاوضاته قريباً منه. لذا تم التوافق على عقد الاجتماعات في منطقة زخرون يعقوب الساحلية شمالي تل أبيب. بدأنا المفاوضات في السادس عشر من تموز/يوليو وتواصلت أسبوعاً، غير أن التقدم الذي تم إحرازه كان طفيفاً. ومن الجدير بالذكر أننا وجدنا صعوبة بالغة في تعوُّد وجود مثل هذا العدد الكثير من اللجان، والتي يضم كل وفد منها نحو مئة عضو، إذ يتطلب الأمر الاستعانة بالخبراء والمرجعيات الفنية. وقد قمت باستغلال هذا الوضع لتقديم أول عرض لصيغة بنية الاتفاق، وشددت فيها على صلاحيات السيطرة والقضاء الفلسطيني على أغلبية مناطق الضفة الغربية في أعقاب الانسحابات الإضافية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هذه الصيغة أصبحت بمثابة حجر الأساس الرئيسي في المفاوضات اللاحقة، وخصوصاً أن اتفاق إعلان المبادئ نص على نقل الصلاحيات الأمنية، بالتدريج، إلى أيدي الفلسطينيين عبر عملية إعادة الانسحاب (النبضات) في الضفة الغربية، باستثناء المناطق الأمنية.

كانت المشكلة المركزية التي تواجه أوري سافير، كما شرحها لي، تتمثل في إقناعي بتجاوز التكتيك التفاوضي الذي اتبعته. هذا التكتيك الذي كان يصفه سافير بأنه متميز، وفطن، ويجيد الدفاع عن مصالح الفلسطينيين. وهكذا، وحال عودتنا إلى



زخرون يعقوب، شددنا من مواقفنا في جميع القضايا المدنية، التي كانت مدرجة في جدول الأعمال. كانت رسالتنا واضحة تمام الوضوح: «قولوا لنا ما الذي يمكن أن نتوقعه من إعادة الانتشار الإضافي في المستقبل، ومقابل ذلك، سنكون على استعداد للتقدم إلى الأمام في الحاضر.» وهكذا آلت المفاوضات إلى طريق مسدود مرة أُخرى.

وعليّ أن أذكر شيئاً عن أجواء هذه المفاوضات، لعل ذلك يوضح صعوبة الموقف. فقد ضايقنا المستوطنون وحلفاؤهم من اليمين، خلال وجودنا في زخرون يعقوب، تارة بالتظاهرات الصاخبة أمام الفندق، وطوراً بالصراخ. ولم تكن صرخاتهم وشعاراتهم تضايقنا فحسب، بل حاولوا أيضاً عرقلة دخولنا الفندق والخروج منه أكثر من مرة. لذا فقد أعربنا عن احتجاجنا جراء السباب الذي نلاقيه من المستوطنين واليمين المتطرف، أولئك الذين أخذوا يخبطون سياراتنا بقبضاتهم، الأمر الذي أدى إلى تهريبي، ذات مرة، في نحو الساعة الواحدة ليلاً من الفندق، بسيارة مصفحة، بينما كان السائق يشق طريقه وسط الجموع الغاضبة، التي أخذت تكيل لنا السباب واللعنات.

وفي أثناء تناولنا إحدى وجبات العشاء في غرفة الطعام في الفندق، وبينما كنا نجلس بصحبة أوري سافير وعوزي ديان وعبد الرزاق اليحيى، أخذ اليحيى يحدق إلى الشمس، وهي تغرب على مهلها في البحر، وأشار بإصبعه قائلاً: «هل ترون، تلك هي 'الطنطورة' حيث ولدت.»

رد سافير بعدم ارتياح: «صحيح؟؟» إذا كان الحديث عن مساقط الرأس فإن هذا يذكرني دائماً إلى أي حد يضرب هذا النزاع جذوره في التاريخ القديم لهذه البلاد، وإلى أي حد من المهم العودة لتقسيمها مرة واحدة وإلى الأبد. ابتسم اليحيى بمرارة، وقال: «أنظروا كم كنت غبياً، من الطنطورة انتقلت إلى الأردن، ومن الأردن إلى سورية ثم إلى جيش التحرير الفلسطيني، إلى الخليج، إلى مصر، بيروت، تونس، عمان، ثم إلى الضفة الغربية، وها أنا الآن أجلس فوق قمة هذا الجبل. أكثر من خمس وأربعين سنة من التجوال والغربة، في حين كان بمقدوري، ببساطة، أن آتي من الطنطورة إلى هنا، كي أجلس معكم لتناول وجبة عشاء.» فعلق سافير بالقول: «نحن جميعاً قطعنا طريقاً طويلاً حتى وصلنا إلى هنا.»

في الحادي والعشرين من تموز/يوليو ذاته، عقد شمعون بيريس اجتماعاً مع الرئيس حسني مبارك تلبية لدعوة من الرئيس المصري، وذلك لإطلاعه على المستجدات بحضور الرئيس عرفات. وقد طلب منا، أنا وأوري سافير، الانضمام

إليهم. فقد جلسنا في غرفة كبيرة حول طاولة مستطيلة، كان الرئيس مبارك يجلس على رأسها، بينما جلس الأخ أبو عمار وبيريس على جانبيها، وقد كان إلى جوار الرئيس المصري مساعداه الرئيسيان: وزير الخارجية عمرو موسى، ومستشاره السياسي أسامة الباز.

كان الانسحاب الإضافي يحتل رأس جدول أعمال اللقاء. وطرحت أنا القضية أمام الرئيس مبارك، وقلت: «مسألتا الانسحاب الإضافي والأمن هما جوهر القضية وأساس أي تسوية، ولا شك أن الخليل تعتبر مشكلة، نظراً لأن سكانها وأقاربهم موزعون في جميع أنحاء الضفة الغربية. والاتفاقيات بشأن المنطقة B تسير بصورة معقولة، بيد أن ما نأمل في التوصل إليه بصورة عاجلة هو الاتفاق حول إعادة الانتشار الإضافي في المنطقة C.»

عقب شمعون بيريس على ذلك موجهاً كلامه إلى الرئيس عرفات: «أنظروا إلى أين وصلتم. قلقيلية على بعد تسعة كيلومترات من البحر، ونصف كيلومتر من كفار سابا. وبيت لحم ورام الله على بعد بضعة كيلومترات من القدس. لا أعتقد أن هناك دولة في العالم على استعداد لعمل ما فعلناه، سيدي الرئيس.»

ثم توجه بيريس إلى الرئيس مبارك قائلاً:

«هل كنت ستوافق على أن تحكم سلطة أُخرى على بعد بضعة كيلومترات من القاهرة؟؟ بالتأكيد إنك لن توافق. لقد اعتقد الفلسطينيون وغيرهم أن مصطلح غزة أولاً سيكون 'غزة أخيراً'. لقد ظنوا أننا نحاول خداعهم، وها أنا ورابين نقول: اعتمدوا علينا أيضاً في الانسحاب الإضافي، لا تجروا الآن مفاوضات حوله، لقد التزمنا باستكمال إعادة الانتشار حتى منتصف سنة ١٩٩٧، وسنفي بهذا الالتزام، فعندما نعطي كلمتنا نلتزم بها.»

رد الأخ أبو عمار: «وما الذي سيحدث إذا ما حدث انقلاب في السلطة الإسرائيلية؟؟ ومن يضمن لنا أنه لن يقع مثل هذا الانقلاب؟؟»

أجاب بيريس: «سنفوز في الانتخابات القادمة رغم كل ما تسمعه سيدي الرئيس، هل ترى ما الذي نقترحه عليكم؟ أي دولة كانت ستقبل بعمل ذلك؟؟ الليبيون؟؟ الصرب؟؟ الفرنسيون؟؟ العراقيون؟؟»

هنا تدخل وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، في محاولة لامتصاص التوتر القائم، فقال: «أقترح أن نترك للطواقم التي تعكف على التفاوض حول الانسحاب الثاني والخليل أن تواصل عملها. لقد فهمت من سافير أن هناك اقتراحات مختلفة بهذا الصدد.»



غير أن بيريس واصل حديثه، لإطلاع الجميع على حجم التضحية وعمق التنازلات الإسرائيلية، فقال: «نحن ننفق مليار شيكل على قواعد الجيش الجديدة، وعلى الطرق الالتفافية للمستوطنين. نحن أناس جادون.» وعندما شعر بأنه استنفد كل ما أراد قوله، انتقل إلى تأييد اقتراح عمرو موسى بشأن استمرارية عمل طواقم المفاوضات.

بعد جهد جهيد، وبفضل الحضور المصري المكثف، تمكنا في اجتماع الإسكندرية ذلك من إحراز تقدم معين في قضية مهمة. فقد اقترح المصريون، على أساس اقتراح سبق أن كنت قدمته إلى أوري سافير، أن تعقد الانتخابات الفلسطينية المزمعة في القدس الشرقية في مكتب البريد. إذ كانت إسرائيل طالبت بأن يتم إرسال بطاقات الانتخاب في البريد، في حين أردنا نحن وضع الصناديق الانتخابية في الأماكن الدينية المقدسة، مثل المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، أو في مكاتب الأمم المتحدة. بيد أن بيريس رفض هذا المطلب رفضاً تاماً. لذا فقد كان إجراء الانتخاب في مكتب البريد بمثابة حل وسط بين موقفي الطرفين.

وحينما انتقل النقاش إلى المعتقلات الفلسطينيات التسع والثلاثين في السجون الإسرائيلية، قال بيريس للرئيس مبارك: «إن قسماً منهن أُدِنَّ بالقتل، وبالتالي لا يمكن إطلاق سراحهن، إلاّ إذا قبل رئيس الدولة منحهن العفو.» وحالاً تناول الرئيس مبارك سماعة الهاتف، وطلب من مساعده أن يتصل بصديقه عيزر وايزمن، رئيس الدولة الإسرائيلي.

صاح الرئيس المصري عبر سماعة الهاتف: «عيزرا كيف حالك؟؟ عرفات وبيريس لديّ الآن، وهما يرسلان إليك تحياتهما، والحقيقة أنني أريد أن أتوجه إليك برجاء: نحن نريد موافقتك على إطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات.»

لم يسمع أحد منا ما قاله وايزمن من الطرف الآخر، إلاّ إن الرئيس مبارك انفجر في ضحكة صاخبة، ووضع السماعة مكانها، ثم قال لنا:

«حسناً لقد وافق وايزمن على مد يد المساعدة.» وهكذا أدت هذه المحادثة إلى إدراج أسماء جميع المعتقلات الفلسطينيات في بند تحرير الأسرى التابع للاتفاق. بيد أن بيريس طلب من الرئيس مبارك عدم إعلان ذلك الآن.

عندما عدنا في الليلة نفسها للاجتماع بطواقم المفاوضات في زخرون يعقوب، كان رأي سافير أن لقاء الإسكندرية كان مجدياً. إلاّ إنني كنت أحمل رأياً مختلفاً، فقلت: «لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن مهمة إعادة الانتشار الإضافي، سيتوجب علينا العمل على هذا الصعيد.» وأعربت له عن رغبة وفدنا في مغادرة زخرون يعقوب

إليهم. فقد جلسنا في غرفة كبيرة حول طاولة مستطيلة، كان الرئيس مبارك يجلس على رأسها، بينما جلس الأخ أبو عمار وبيريس على جانبيها، وقد كان إلى جوار الرئيس المصري مساعداه الرئيسيان: وزير الخارجية عمرو موسى، ومستشاره السياسي أسامة الباز.

كان الانسحاب الإضافي يحتل رأس جدول أعمال اللقاء. وطرحت أنا القضية أمام الرئيس مبارك، وقلت: «مسألتا الانسحاب الإضافي والأمن هما جوهر القضية وأساس أي تسوية، ولا شك أن الخليل تعتبر مشكلة، نظراً لأن سكانها وأقاربهم موزعون في جميع أنحاء الضفة الغربية. والاتفاقيات بشأن المنطقة B تسير بصورة معقولة، بيد أن ما نأمل في التوصل إليه بصورة عاجلة هو الاتفاق حول إعادة الانتشار الإضافي في المنطقة C.»

عقب شمعون بيريس على ذلك موجهاً كلامه إلى الرئيس عرفات: «أنظروا إلى أين وصلتم. قلقيلية على بعد تسعة كيلومترات من البحر، ونصف كيلومتر من كفار سابا. وبيت لحم ورام الله على بعد بضعة كيلومترات من القدس. لا أعتقد أن هناك دولة في العالم على استعداد لعمل ما فعلناه، سيدي الرئيس.»

ثم توجه بيريس إلى الرئيس مبارك قائلاً:

«هل كنت ستوافق على أن تحكم سلطة أُخرى على بعد بضعة كيلومترات من القاهرة؟؟ بالتأكيد إنك لن توافق. لقد اعتقد الفلسطينيون وغيرهم أن مصطلح غزة أولاً سيكون (غزة أخيراً). لقد ظنوا أننا نحاول خداعهم، وها أنا ورابين نقول: اعتمدوا علينا أيضاً في الانسحاب الإضافي، لا تجروا الآن مفاوضات حوله، لقد التزمنا باستكمال إعادة الانتشار حتى منتصف سنة ١٩٩٧، وسنفي بهذا الالتزام، فعندما نعطي كلمتنا نلتزم بها.»

رد الأخ أبو عمار: «وما الذي سيحدث إذا ما حدث انقلاب في السلطة الإسرائيلية؟؟ ومن يضمن لنا أنه لن يقع مثل هذا الانقلاب؟»

أجاب بيريس: «سنفوز في الانتخابات القادمة رغم كل ما تسمعه سيدي الرئيس، هل ترى ما الذي نقترحه عليكم؟ أي دولة كانت ستقبل بعمل ذلك؟؟ الليبيون؟؟ الصرب؟؟ الفرنسيون؟؟ العراقيون؟؟»

هنا تدخل وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، في محاولة لامتصاص التوتر القائم، فقال: «أقترح أن نترك للطواقم التي تعكف على التفاوض حول الانسحاب الثاني والخليل أن تواصل عملها. لقد فهمت من سافير أن هناك اقتراحات مختلفة بهذا الصدد.»



غير أن بيريس واصل حديثه، لإطلاع الجميع على حجم التضحية وعمق التنازلات الإسرائيلية، فقال: «نحن ننفق مليار شيكل على قواعد الجيش الجديدة، وعلى الطرق الالتفافية للمستوطنين. نحن أناس جادون.» وعندما شعر بأنه استنفد كل ما أراد قوله، انتقل إلى تأييد اقتراح عمرو موسى بشأن استمرارية عمل طواقم المفاوضات.

بعد جهد جهيد، وبفضل الحضور المصري المكثف، تمكنا في اجتماع الإسكندرية ذلك من إحراز تقدم معين في قضية مهمة. فقد اقترح المصريون، على أساس اقتراح سبق أن كنت قدمته إلى أوري سافير، أن تعقد الانتخابات الفلسطينية المزمعة في القدس الشرقية في مكتب البريد. إذ كانت إسرائيل طالبت بأن يتم إرسال بطاقات الانتخاب في البريد، في حين أردنا نحن وضع الصناديق الانتخابية في الأماكن الدينية المقدسة، مثل المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، أو في مكاتب الأمم المتحدة. بيد أن بيريس رفض هذا المطلب رفضاً تاماً. لذا فقد كان إجراء الانتخاب في مكتب البريد بمثابة حل وسط بين موقفي الطرفين.

وحينما انتقل النقاش إلى المعتقلات الفلسطينيات التسع والثلاثين في السجون الإسرائيلية، قال بيريس للرئيس مبارك: «إن قسماً منهن أُدِنَّ بالقتل، وبالتالي لا يمكن إطلاق سراحهن، إلاّ إذا قبل رئيس الدولة منحهن العفو.» وحالاً تناول الرئيس مبارك سماعة الهاتف، وطلب من مساعده أن يتصل بصديقه عيزر وايزمن، رئيس الدولة الإسرائيلي.

صاح الرئيس المصري عبر سماعة الهاتف: «عيزرا كيف حالك؟؟ عرفات وبيريس لديّ الآن، وهما يرسلان إليك تحياتهما، والحقيقة أنني أريد أن أتوجه إليك برجاء: نحن نريد موافقتك على إطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات.»

لم يسمع أحد منا ما قاله وايزمن من الطرف الآخر، إلاّ إن الرئيس مبارك انفجر في ضحكة صاخبة، ووضع السماعة مكانها، ثم قال لنا:

«حسناً لقد وافق وايزمن على مد يد المساعدة.» وهكذا أدت هذه المحادثة إلى إدراج أسماء جميع المعتقلات الفلسطينيات في بند تحرير الأسرى التابع للاتفاق. بيد أن بيريس طلب من الرئيس مبارك عدم إعلان ذلك الآن.

عندما عدنا في الليلة نفسها للاجتماع بطواقم المفاوضات في زخرون يعقوب، كان رأي سافير أن لقاء الإسكندرية كان مجدياً. إلاّ إنني كنت أحمل رأياً مختلفاً، فقلت: «لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن مهمة إعادة الانتشار الإضافي، سيتوجب علينا العمل على هذا الصعيد.» وأعربت له عن رغبة وفدنا في مغادرة زخرون يعقوب

وأجوائها المنغصة، واتفقنا على الانتقال إلى إيلات. وفي الطريق توقفنا في البحر الميت، غير أن المحادثات هناك لم تكن مجدية أيضاً.

وصلنا إلى إيلات في الأول من آب/أغسطس لإجراء المرحلة الأخيرة من المحادثات، وكانت الحماية الخارجية قد أُوكلت إلى الشرطة الإسرائيلية، أمّا على الصعيد الداخلي فأوكلت مناصفة بين قوات الأمن الإسرائيلية وجهاز الأمن الفلسطيني، حيث قام كل طرف باحتلال أحد مدخلي فندق باطيو الذي من المقرر أن نجري المفاوضات فيه. وجدنا حفنة من الصحافيين بانتظارنا في الخارج، ولم يكن الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي هذه المرة على غرار وفديّ أوسلو، فقد كانا يتكونان من نحو مئتي شخص، ويعكسان بتركيبتيهما قطاعات واسعة وشرائح مختلفة من المجتمعين.

اعتاد أعضاء الوفدين، خلال الأسبوع الأول، أن يأكلوا كل على انفراد، بعكس رئيسي الوفدين، ومسؤولي أجهزة الأمن، الذين كانوا تعرفوا إلى بعضهم البعض في السابق. وكانت اللجان المتعددة تستعين بمستشارين قضائيين، كما كانت تجتمع في غرف مخصصة لها، إذ كنت تجد على الأبواب يافطة كتب عليها مثلاً «الأراضي»، وأُخرى كتب عليها «الأمن»، وثالثة كتب عليها «اللجان الفرعية للخليل». ولا شك في أن كل من كان يسير في ممرات الفندق، كان يرى أمام ناظريه المسيرة السلمية، موزعة هنا وهناك. وكنت أنا وسافير نعقد اجتماعات ثنائية، حيث كانت أفكاري مركّزة في المرحلة الأولى على إعادة الانتشار الإضافي، بينما كان سافير يقول لي: «حتى لو تفاوضنا ألف سنة، فإن إسرائيل لن تكشف خارطة المرحلة الأخيرة لإعادة الانتشار الإضافي.»

فقلت: «هل تعتقد أننا سنؤيد الاتفاق دون أن نعرف ما الذي سيسفر عنه؟ هل تعتقد أننا سنقبل بترك جميع القرارات المستقبلية بين أيديكم؟ إذا كان الأمر كذلك، وكانت الأمور رهناً بي أنا، فلن يكون هناك أي اتفاق.»

وهكذا توجه أوري سافير إلى شمعون بيريس مجدداً وقال له إن عليه أن يحل المشكلة مع عرفات. فاتصل بيريس بالأخ أبو عمار خلال تناول الوفدين طعام العشاء، بدعوة من مارتن إنديك وتيري رود لارسن، اللذين كانا معنيين بترتيب لقاء قمة بين الأخ أبو عمار وبيريس في طابا. وقد استجاب الرئيس عرفات لهذه الفكرة على الرغم من معارضة وفدنا ذلك، إذ وافق أبو عمار على لقاء بيريس في العاشر من آب/أغسطس.

ثارت ثائرتي عندما علمت بموافقة الأخ أبو عمار على اللقاء، وقلت لسافير:



«أنتم تعملون هنا مع وفد يمثل الشعب الفلسطيني، وإذا ما توصلتم معنا إلى اتفاق، كمفاوضين متساوين، فإن الاتفاق سيصمد. يجب أن ننقل إلى صانعي القرارات، فقط، الأسئلة والمشاكل التي لا ننجح معاً في حلها، ويجب أن نفعل ذلك في النهاية.» والحقيقة أنني كنت أعتقد أن إسرائيل ترغب في دفع ثمن زهيد جداً لنا في مقابل قبولها في المنطقة، مع استمرارها في السيطرة على حياة الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وإن كان ذلك بصورة أقل وحشية. وهكذا، وقبل أن يصل الأخ أبو عمار إلى طابا، اقترحت على سافير صفقة: «أنتم تبقون في ٢٥٪ من الضفة الغربية إلى حين انتهاء مفاوضات الوضع الدائم، بمعنى أن تبقى لديكم مساحة كبيرة، ٢٥٪، للمستوطنات والمناطق العسكرية المحددة والقدس والحدود، وتسلموننا في الانسحاب الأخير ٧٥٪. فأنا أود أن آخذ بعين الاعتبار مصلحتكم الأمنية.»

أجاب سافير: «إننا لا نستطيع الموافقة على ذلك إطلاقاً، لأننا لا نعرف ما الذي سيكون عليه الوضع الأمني في منتصف سنة ١٩٩٧.»

اجتمع بيريس وأبو عمار في طابا في العاشر من آب/أغسطس، بحضوري وأوري سافير، وحضور عبد الرزاق اليحيى وياسر عبد ربه، وعوزي ديان ويوئيل سينغر، حيث جاء بيريس إلى الاجتماع بمروحية عسكرية. أمّا سافير فقد شعر بأنني بالغت كثيراً حينما طالبت بأن تنسحب إسرائيل من أغلبية الضفة الغربية حتى منتصف سنة ١٩٩٧، وشعر بأن هذا المطلب سيصعب إمكان تنفيذ الصفقة كلها.

بلور أوري سافير ويوئيل سينغر الموقف الإسرائيلي بشأن الانسحاب الإضافي، بحيث يتم الانسحاب مرة كل ستة أشهر، على مدى ثمانية عشر شهراً، ومن دون تحديد مساحة كل انسحاب. وقاما خلال اجتماعات طابا بطرح هذا الموقف على الأخ أبو عمار الذي قبله وسط دهشة أعضاء الوفد الفلسطيني جميعاً. إذ يبدو أن مصدر الاهتمام والقلق الوحيد لدى أبو عمار، آنذاك، كان الرأي العام الفلسطيني، الذي كان يلح في ضرورة رؤية نتائج عملية على الأرض، لذا قرر، على ما يبدو، أن يخوض النزاع مع إسرائيل بشأن الخليل، بدلاً من إثارته فيما يتعلق بالانسحاب الإضافي. وعليه طالب الإسرائيليين بالموافقة على إقامة مركز شرطة فلسطيني في الخليل، ولمّح إلى أنه إذا ما تنازل بيريس في هذا المطلب سيصبح في الإمكان معالجة جميع جوانب الاتفاق الأُخرى بسرعة.

قرر بيريس الموافقة على الصفقة، وأن يتوجه إلى إسرائيل لمناقشة رابين في عناصرها. وفي الليلة ذاتها نقل الرد الإسرائيلي بالموافقة. وقد علمت من أوري سافير، فيما بعد، أن العسكريين الإسرائيليين عارضوا إقامة مركز للشرطة الفلسطينية

في الخليل، وبرروا ذلك بأن وجود جهتين أمنيتين في المنطقة سيحدث حالة فوضى، وأعربوا عن قلقهم إزاء ردات فعل المستوطنين على وجود مركز شرطة فلسطيني في المدينة. إلاّ إن بيريس بدا مصراً على اتخاذ قرار إيجابي في هذه القضية، مخالفاً بذلك آراء العسكريين. وقال لي سافير إن بيريس صرخ قائلاً: «لقد ضجرت من خوفكم مما سيقوله المستوطنون، أية صلافة هذه، هل تريدون أن يبقى مئة وخمسون ألف مواطن فلسطيني في الخليل رهائن في أيدي أربعمئة يهودي؟؟ هناك حدود للمبالغة وهناك حدود للجبن، وأنا أقول لكم إن بمقدورنا كسر عرفات، إذا كان هذا ما تريدونه. بيد أننا سنبقى، في هذه الحالة، مع حماس والانتفاضة والإرهاب، نحن ملزمون باتخاذ قرار حول مَنْ الذي يحكم هذه الدولة؟ هل هو الحكومة أم حفنة من المستوطنين؟؟ وأنا أقول لكم أنتم الجنرالات: يجب عليكم أن تدرسوا القضية برمتها من الناحية الأمنية، وأن تكفوا عن مواصلة التهديد القائل: ما الذي ستكون عليه ردود فعل المستوطنين؟؟»

عاد شمعون بيريس إلى طابا الساعة الثانية ظهراً على وجه التقريب. تحدث في البداية مع الرئيس عرفات عن القرار الوزاري الإسرائيلي، فشكره أبو عمار، واقترح أن يتم اللقاء صبيحة اليوم التالي. بيد أننا فضلنا إرجاء المحادثات إلى ما بعد الظهر، في إيماءة إلى إظهار احتجاجي على ما حدث. وعندما اجتمع أبو عمار مع بيريس، قال له: «عندما تم الإعلان في صوت إسرائيل أمس عن التوصل إلى اتفاق بشأن الخليل، أتت جماعة من وجهاء المدينة إلى طابا، وطلبوا الاجتماع بي، وهددوني بمقاطعة الانتخابات إذا لم ينسحب الإسرائيليون من الخليل مثل باقي المدن الفلسطينية، وأن أهل الخليل هم جماعة خاصة، صعبة وعنيدة.»

تلقينا في تلك الآونة تقارير تفيد بأن هناك توتراً حقيقياً في الخليل، واقتنع الإسرائيليون بأن الأمر ليس مناورة من عرفات لتحسين وضعه في المفاوضات، لذا مال شمعون بيريس إلى إرجاء اتخاذ قرار بشأن هذه المدينة. وهكذا اكتفى البيان الذي صدر في اليوم نفسه بالقول إن الطرفين ناقشا القضية. ثم اتفقنا بعد ذلك، وفي أعقاب الاتصالات بدنيس روس، على تشكيل لجنة ثلاثية، إسرائيلية - فلسطينية - أميركية، لمناقشة القضايا الاقتصادية والرأي العام والسياسات. أمّا باقي الصفقة، بما فيها التفاهم على إعادة الانتشار الإضافي على مراحل، والتي ستنفذ على مدى ثمانية عشر شهراً، وتقسيم الصلاحيات في المنطقة B، مثلما تم الاتفاق عليه في الرابع من تموز/يوليو، فقد تم الاتفاق عليها في وثيقة مكتوبة. وقد اقترح بيريس توقيع هذه الوثيقة في مراسم رسمية، نظراً إلى أنه سيطرحها أمام الحكومة. فوافق الأخ أبو



عمار على ذلك، في حين عقبت على الأمر متذمراً بقولي:

«إن هذه الوثيقة ليست اتفاقاً، بل هي جزء من اتفاق، فلماذا يجب التوقيع عليها؟» إلاّ إن الأخ أبو عمار ضغط في اتجاه التوقيع، وأصدر إليّ أمراً بذلك قائلاً:

«أبو علاء: حسناً، لكن ليس أمام كاميرات التصوير.»

وهكذا وللمرة الثالثة في أعقاب أوسلو والقاهرة، جلسنا أنا وأوري سافير لتوقيع وثيقة بالأحرف الأولى. وفي الثانية ليلاً عقد بيريس وأبو عمار مؤتمراً صحافياً، تلوا فيه التفاهم الذي تطرق بصورة رئيسية إلى الانسحابات الثلاثة، من دون اتخاذ قرار فيما يتعلق بمساحة الانسحاب من كل منطقة على حدة.

بعد ذلك كان علينا أن نواجه معضلة نقل الصلاحيات المدنية وحل الإدارة المدنية الإسرائيلية. ولقد أُلقيت هذه المهمة على عاتق الجنرال أورن شاحور، الذي تم تعيينه حديثاً منسقاً لأعمال الحكومة في المناطق المحتلة، بينما كان نظيره من الجانب الفلسطيني السيد جميل الطريفي، حيث وجد الاثنان أن مهمتهما لم تكن هنا أقل صعوبة مما كان عليه الحال في نطاق عمل أي طاقم آخر. وكثيراً ما كان يعلو الصراخ بين المتفاوضين، لذا كان عليّ أن أنضم إلى عمل لجنة نقل الصلاحيات المدنية، وخصوصاً عندما علمت أن أوري سافير أخذ يترأس الجانب الإسرائيلي في هذه اللجنة. وهكذا قدتُ المفاوضات في هذه اللجنة، وعملت في ضوء خبرتي في اللجان الأُخرى على تحقيق التقدم المرغوب فيه من جانبنا. وفي أول جلسة حضرتها، وبعد أن استمعت إلى تقرير موجز من رئيس الوفد الفلسطيني، التفتُ نحو سافير، فقال لي، معقباً على الخلاف الذي كان يدور بشأن المحميات الطبيعية: «أبو علاء، من حقكم عمل ما يحلو لكم في المحميات، بيد أننا معنيون بأن تحافظوا عليها. ولربما أنكم تعتقدون أنه ما كان علينا ومنذ البداية أن نطورها، بيد أنني أختلف معكم في ذلك، وأقول: إننا سنعيد لكم شيئاً قيّماً، ومثلما يحظر عليكم تدمير المواقع الأثرية، يحظر عليكم أيضاً تدمير الطبيعة أو المساس بالحيوانات النادرة.»

**قلت**: «لا شك أنكم تجيدون التعامل مع الحيوانات، وحقيقة، فإننا كفلسطينيين معنيون بالحفاظ على البيئة، بيد أننا سنفعل ذلك بأسلوبنا، أضف إلى ذلك أنني أكره الأرانب، وسأحرص على أن يتم القضاء عليها حتى آخر أرنب فيها.»

وكنت جدياً جداً فيما أقول، فرد مسؤول المحميات من الجانب الإسرائيلي قائلاً بغضب: «إذا كان الأمر على هذا النحو فلن تأخذوا المحميات.»

ضحكت وقلت: «يا صديقي لا داعي لأن تخاف على الأرانب»، واقترحت أن تتم حماية المحميات بسن قانون فلسطيني.

**سافير**: «أنا مسرور لأن هذا القانون موجود على رأس سلم أولوياتك، غير أنني أعلم أن لا وجود لمثل هذا القانون لديكم.»

**قلت**: «لن تحددوا لنا أي معايير، هذه مسألة مبدئية.»

**سافير**: «حسناً، دعنا نوزع بياناً على الصحفيين نقول فيه إنكم ترفضون الدفاع عن المحميات الطبيعية، ولا شك أن مثل هذا البيان سيمس بكم على الصعيد الإعلامي في الخارج.» ثم أضاف قائلاً: «لماذا لا نتفق على أن تحافظوا على المحميات الطبيعية وفقاً للمواثيق الدولية؟!»

**قلت**: «هل هناك مواثيق من هذا القبيل؟»

التفت سافير نحو خبراء وفده، إلاّ إن أياً منهم لم يتذكر أي مواثيق من هذا القبيل.

وفجأة تدخلت إحدى المحاميات المرافقة للوفد الفلسطيني، وهي المحامية هبة الحسيني قائلة، لماذا لا نكتب: «إننا سنحتفظ بالمحميات الطبيعية وفقاً لمعايير علمية مدروسة»؟؟ وافق سافير على الفور وأضاف أن من المهم التعاون في المجالات التي لا تعرف حدوداً سياسية، فقلت موافقاً على ذلك: «يجب أن ينطبق هذا على محمياتنا ومحمياتكم»، فوافق سافير أيضاً. ثم دارت نقاشات مماثلة فيما يتعلق بجميع القضايا الأُخرى ذات العلاقة بنقل الصلاحيات، إلاّ إن المشكلات العويصة ارتبطت بالبنية التحتية. وخلال المفاوضات بشأن الوضع الصحي، وبعد جدل طويل، توصلنا إلى تسوية تنص على أن يدفع الفلسطينيون مقابلاً كالذي يدفعه الإسرائيليون خلال تلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية. أمّا المطاعيم فتعطى طبقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.

وافق رابين على تسليمنا أراضي مصنفة كأراضي دولة في المنطقتين A وB، شريطة ألاّ يتم مس حقوق اليهود أصحاب الأراضي في مناطق السلطة. غير أننا عارضنا ذلك بشدة، وقلنا إننا نعتزم تقديم استئناف إلى المحاكم بشأن مصادرات أراضينا بصورة غير قانونية. فرد أحد المفاوضين الإسرائيليين بالقول أنهم لا يستطيعون الوثوق بالمحاكم الفلسطينية، وأنهم يفضلون على أي حال أن تترك هذه القضية حتى التسوية النهائية. وقد حاول سافير التحدث معي على انفراد بهذا الخصوص، فأظهرت له تمسكي الشديد بالأرض، وذكّرته بالأرض التي سلبتها إسرائيل من والدي في مستوطنة معاليه أدوميم، وكيف تعاملت معه المحكمة الإسرائيلية باحتقار، عندما حاول تقديم الأوراق التي تثبت ملكيتنا للأرض، وذلك في أواخر الستينيات.



ثارت عاصفة شديدة لدى الإسرائيليين عندما قلنا لهم إنه إذا ما ادعيتم أنكم تملكون أرضاً في الضفة الغربية، فسنرد لكم الصاع صاعين، وسنقدم مطالبات لملكيتنا أراضي داخل حدود إسرائيل السيادية. وهكذا اتسمت النقاشات بالحدة الشديدة، وأحياناً بالصراخ. في نهاية المطاف توصلنا إلى حل ينص على تأليف لجنة قضائية مشتركة من الطرفين، بالتساوي، كي تتخذ القرارات المناسبة في قضايا الاستئناف الخاصة بمصادرة الأراضي أو نقلها أو بيعها. وقد أدت هذه الصيغة التوافقية إلى الوصول إلى هذا الاتفاق، كما أدت أيضاً إلى تجنب فتح ملف هائل من القضايا التي لا يمكن حسمها الآن.

ثم جاءت النقاشات في موضوع صلاحيات التخطيط والبناء مبرراً كافياً جداً لتبادل الاتهامات الشديدة والقاسية، إذ كانت إسرائيل وضعت في اتفاق غزة - أريحا قيوداً على حق البناء والتخطيط. لذلك اتفقنا في النهاية على أنه يجب ألاّ يمس التخطيط أو البناء الفلسطيني المستوطنات أو بناها التحتية، وهو ما يعني أنه تم رفع القيود على عملية التطوير الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني؛ أي تلك القيود التي سبق أن فرضتها إسرائيل على البناء لدينا.

وعندما تطرقت المفاوضات إلى الصلاحيات المتعلقة بالأراضي الواقعة في المنطقة C، الخاضعة لإسرائيل خضوعاً تاماً، طالبنا بالحفاظ على الوضع الراهن في جميع المناحي والنشاطات غير الأمنية، وخصوصاً بعد أن تم تجميد الاستيطان بقرار من الحكومة الإسرائيلية، أضف إلى ذلك أن أغلبية المنطقة C مؤلفة من مناطق أمنية، لذا فقد كان سؤالنا المنطقي هو: لماذا ستواصل إسرائيل تطوير مصانع وغابات وغير ذلك؟ وبالتالي تم الاتفاق على أن تمسك إسرائيل بالصلاحيات ذات العلاقة بالمناطق الصناعية والغابات والمحميات الطبيعية في المنطقة C، بيد أن عملية تطويرها يجب أن تتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. أمّا باقي الأراضي في هذه المنطقة، بما في ذلك حق البناء فيها، فقد بقي تحت السيطرة الإسرائيلية. وكان من المتوقع أن يبقى في هذه المنطقة أربعون ألف فلسطيني، وبالتالي تم نقل الصلاحيات الخاصة بالتعليم والصحة وما شابه ذلك إلى أيدينا، كي يتم التأكيد في الاتفاق المزمع أن السلطة الفلسطينية ستكون مسؤولة عن جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لم تتوقف المنازعات التفاوضية الحادة عند هذه المسألة. إذ تواصل النزاع فيما يتعلق بكل ما يجب أن يتم نقله إلى أيدينا من الصلاحيات، واستمرت الاحتكاكات ليلاً ونهاراً. كانت النقاشات تبرز بصورة واضحة تَعارُضَ وجهتي نظر متصادمتين. فقد كنا نقول إن ما هو من حقنا يجب أن يكون من حقنا، يجب ألاّ نقاسم أحداً

فيه، باستثناء التعاون القائم على التبادلية، في حين أن وجهة النظر الإسرائيلية كانت تقول إن من حقنا اتخاذ القرار حول أي الصلاحيات التي سنتنازل عنها، أو في الحقيقة عن أي أجزاء من تلك الصلاحيات، وبأنه كان من الضروري التوصل إلى تسوية، وأن من الممكن العثور دائماً على الحلول عبر التسويات. غير أن الواقع القائم على الأرض في صورة احتلال عسكري كان أقوى من النظرية، وعليه فقد تم تقسيم الصلاحيات بصورة عامة، وفقاً لمصلحة الطرف الذي كان يسيطر على الأرض.

بقي هناك قضيتان كنا ندرك أن لا مناص من التعاون في مجاليهما، وهما:

القضية الأولى شبكة الكهرباء، إذ إن الاتفاق في شأنها كان الاتفاق الوحيد الذي تم إرجاؤه إلى نهاية المطاف. فقد أصرت إسرائيل على وضع جميع خطوط الضغط العالي تحت سيطرتها بحجة الدفاع عن المستوطنات ومعسكرات الجيش، أمّا فيما يتعلق بخطوط الضغط المنخفض فقد كانت متعاونة إلى حد ما.

أمّا القضية الثانية فقد تمثلت في المياه، التي نشب بصددها نزاع شديد جداً، وشارك في المفاوضات المتعلقة بها من جانبنا نبيل الشريف، وهو مهندس وخبير فلسطيني، وهو أيضاً رئيس سلطة المياه الفلسطينية. وكان المفاوض الإسرائيلي «نوح» مفاوضاً متشدداً جداً، وقد بدا لي متشككاً تجاه الجميع، بمن فيهم سافير وبيريس، ولم يكن يثق على ما يبدو إلاّ بإسحق رابين. إذ في البداية، وعندما بدأت المفاوضات، حاول «نوح» إهانة وفدنا كله عندما قال: «إن المواطن الفلسطيني المتوسط يحتاج إلى ربع كمية المياه التي يحتاجها الإسرائيلي المتوسط.» وهذا ما يعني أن الإسرائيلي أنظف من الفلسطيني، وقد نجحت في آخر لحظة في أن أضبط أعصابي، ورحت في كل جلسة أسأل بتهكم ما إذا كان «نوح» يسمح لي بشرب الماء. وكان ذلك الإسرائيلي المتغطرس يرد مازحاً: «فقط بضع قطرات». ورداً على هذا الأسلوب المتشدد قررت أن أعامله بالمثل، وطالبت بأن تعترف إسرائيل بالحقوق المائية الفلسطينية، موضحاً أن من حق الفلسطينيين الحصول على حصتهم من المياه الجوفية ومياه نهر الأردن. غير أنه ظل يتحدث عن الكمية التي خصصت للفلسطينيين على الصعيد العملي، مع إمكان البحث عن مصادر مياه جديدة، وإبرام اتفاقية تحول دون حفر آبار مياه جديدة بصورة غير منظمة.

وعندما طرح شمعون بيريس هذه القضية، لاحقاً، خلال لقائه الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس ياسر عرفات في الإسكندرية، قال: «عندما تصل الأمور إلى مناقشة قضية المياه، دع مفاوضيك، سيدي الرئيس، أن يعودوا إلى التاريخ القديم



وأن يتحدثوا عن الحقوق المائية.»

**فرد عليه الرئيس عرفات قائلاً:**

«النبي موسى أهم من النبي إبراهيم، فموسى لم يشرب الماء من نهر النيل فقط، بل نجا بفضله.»

**فقال بيريس:** «ما دمت تتحدث عن موسى، فلربما تستطيع أن تخرج الماء بضربة من نبوت في الصخر، أرجو ألاّ تتردد في عمل ذلك.»

انفجر الرئيس مبارك بالضحك، **وقال:** «فقط شمعون يستطيع أن يستخرج الماء من الصخر.»

**بيريس:** «سنكون واقعيين ولن نسلبكم أي قطرة ماء، وأنا أقترح أن تبقى المياه التي تملكونها حالياً ضمن صلاحياتكم، وسنعمل نحن على مساعدتكم في العثور على مصادر مياه جديدة، هناك خطر تلوث المياه الجوفية من المجاري، وخصوصاً في قطاع غزة.» ثم واصل بيريس حديثه، واقترح أن تتم تحلية مياه البحر في غزة بمساعدة الدول المانحة، وقال إن في استطاعة إسرائيل تأليف لجنة مشتركة لشؤون تحلية المياه، وأن تحاول زيادة كمية المياه في المخازن الجوفية الشرقية لنهر الأردن، وأنها لن تخاطر بأي حال من الأحوال بالمياه الموجودة بين أيديها.

وفي النهاية تم التوصل إلى حل مشكلة المياه من خلال المفاوضات بين بيريس والرئيس عرفات، والاتفاق بينهما على جميع تفصيلات المسألة، بما في ذلك الكمية والبحث عن مصادر مياه جديدة، وتأليف لجنة مياه مشتركة، والاعتراف بأن قضية الحقوق الفلسطينية في المياه هي إحدى القضايا التي تطرح للمفاوضات خلال التسوية النهائية.

* * *

كلما كنت أعود من إحدى الجلسات المتعلقة بمفاوضات الاتفاق الانتقالي المرحلي، ساهياً مطرقاً أقاوم القنوط، أُقاهر مشاعر الإحباط التي كانت تستبد بي، وأغالب الشكوك التي كثيراً ما كانت تعصف بقلبي وعقلي معاً، كان يتضح لي في كل مرة، أكثر من المرة السابقة، أن المشكلة الجوهرية الكامنة في قلب كل هذا التعثر والعنت والمراوغة المتواصلة من جانب المفاوضين الإسرائيليين، تنبع من تلك العقلية الاستعمارية الباقية في عصر ما بعد الاستعمار، ومن تلك الثقافة الاحتلالية المتراكمة في الذهنية الإسرائيلية العامة، عبر أكثر من ثلاثة عقود سادت فيها الدولة الإسرائيلية الصغيرة الفتية على محيطها المجاور، وامتلكت عناصر المنعة ضد كل تهديد مصيري محتمل، وعلت علواً ظل يعلو ولا يُعلى عليه في نطاق علاقاتها

المتشعبة بالولايات المتحدة، الدولة المهيمنة على مقاليد الشرق الأوسط، إلى أن تفردت بوضع دولة فوق القانون الدولي، تُحظر مساءلتها أو التنديد بأي من مواقفها، أو إدانة أي من سياساتها أو مقارفاتها الوحشية.

كان هذا الاستنتاج، الذي لم يكن ابن ساعته، يتعزز لديّ أكثر فأكثر كلما عقدنا جلسة مفاوضات، مرهقة بالضرورة، مع وفد كان يتزايد فيه عدد الجنرالات المدججين بمشاعر الغطرسة، وثقافة الإدارة العسكرية، ونزعات التوسعات الاستيطانية، وجلافة حرس الحدود والسجون والمستعمرات، هؤلاء الذين صعدوا سلم الترقيات العسكرية وهم يسيطرون على مصير شعب آخر، يسومونه القهر والقمع والإذلال، باتوا الآن قادة ميدانيين لهم الكلمة المسموعة، ووجهة النظر النافذة لدى أعلى المرجعيات السياسية الإسرائيلية، أصحاب حظوة لدى الأحزاب المتنافسة، وذوي مكانة مرموقة في إطار المؤسسة وأجهزتها وبيت صنع القرارات المهمة فيها.

هؤلاء الجنرالات هم المفاوضون الأساسيون لنا في هذه المرحلة، يجلسون ببزاتهم العسكرية ونياشينهم، قبالة معتقلين سابقين، ورعايا هامشيين لقوة احتلال عسكري طاغية، يتفاوضون مع أُناس سبق أن رسفوا في القيود الحديدية، وحشروا وراء أبواب زنازين ضيقة، وداخل أسوار سجون عاتية، يتجادلون مع فلسطينيين أوقفوا على الحواجز، أُهينوا على المعابر الحدودية، عُذبوا على أيدي محققين غلاظ، وتلقوا، بحسب الأصول العسكرية الصارمة، المعاملة الفظة والإهانة المتعمدة والأحكام الجائرة. فكيف لهم إذاً مع هذه النشأة الوحشية القاسية، وهذه الذهنية الشاذة عن الأعراف الإنسانية السائدة، أن يتعاملوا معنا بموضوعية، وأن يقبلوا بمبدأ المساواة والندّية؟ كيف لهؤلاء الجنرالات المسكونين بمشاعر القوة، التي تخالطها الأوهام والخرافات، وتشوبها مظاهر العنصرية، أن يتنازلوا لنا، نحن، عما في أيديهم من أوراق رابحة، ومواضع نفوذ هائلة، وصكوك حقوق صودرت منذ زمن وشبعت مصادرة؟!

تجلّت لي صورة الفلسطيني هذه في عيون الجنرالات المفاوضين، بأوضح قسماتها، بعد أن انضم إلى الوفد الإسرائيلي المفاوض عدد من ذوي الرتب العسكرية رفيعة المستوى، كنت أقرؤها في عيونهم، في كل التفاتة نحونا، في نبراتهم المتوترة، في تعبيراتهم التي تنم عن الضيق والتبرم من وضع تفاوضي، وجدوا أنفسهم فيه مكرهين على الاستماع لمطالب تبدو لهم كبيرة، والتحاور بشأن موضوعات مستهجنة، ناهيك عن التنازل عما بين أيديهم من سلطات مطلقة. كأن لسان حالهم كان يقول لنا: من أنتم حتى نقبل بمطالبكم هذه؟ من أنتم حتى تتحدثوا معنا كشركاء



أنداد متساوين؟ ولم يمنحنا الصبر والجلد في مواجهة هؤلاء إلاّ إيماننا العميق بعدالة موقفنا، واعتقادنا الراسخ بصواب منهجنا، وتمسكنا الشديد بمصالح شعبنا وحقوقه الوطنية، فضلاً عن قراءتنا الصحيحة لكل تلك المتغيرات السياسية التي غشت الحلبة الداخلية الإسرائيلية وساحة الشرق الأوسط، ومسرح السياسة الدولية، تلك المتغيرات التي تضافرت معاً لتشق الطريق الصعب إلى طاولة المفاوضات، من أوسلو إلى باريس وإلى القاهرة وإلى طابا، إلى زخرون يعقوب وإلى إيلات، وغيرها من الأماكن الأُخرى عبر أوروبا وأميركا على وجه الخصوص.

لقد تكونت لديّ هذه الانطباعات عن عقلية المفاوض الإسرائيلي في أوقات مبكرة، كانت تضعف أحياناً وتتعزز في أكثر الأحيان، إلاّ إنه عندما بدأنا المفاوضات بصدد الانسحابات من المدن، ونقل الصلاحيات، وحل الإدارة المدنية، وغير ذلك من قضايا المياه والكهرباء، بل حتى قضايا البيئة والمحميات الطبيعية، تجلت العقلية الاستعمارية الإسرائيلية بأوضح مظاهرها. إذ بدا لي في أثناء هذه المفاوضات أننا بينما نحن نحاول الخلاص من الاحتلال بكل صعوبة، فإن إسرائيل غير قادرة، بدورها، على أن تتخلص بسهولة من عقليتها كدولة احتلال، وأن تتخلى عن ثقافتها الاستعمارية الطاغية على كل جوانب السلوك الإسرائيلي مع أعضاء وفدنا المفاوض، ولا سيما بعد أن انضم إلى وفدنا العشرات من الإخوة، الذين كان بعضهم أمضى فترات طويلة في السجن، وتعرّض للتحقيق والتعذيب في سجون السادة المحتلين هؤلاء.

ومن مظاهر تلك العقلية التي لم يتم تثقيفها، طوال أكثر من ثلاثة عقود ماضية، بثقافة السلام، أو تعليمها أي شيء عن حقوق الإنسان الفلسطيني، المعاملة التي نلقاها على الحواجز العسكرية، حتى عندما نكون في طريقنا إلى إجراء جلسة مفاوضات متفق على مكانها وزمانها سلفاً. وأذكر في إحدى المرات، التي كنت أعبر فيها حاجز إيرز، في طريقي من غزة لترؤس إحدى جلسات المفاوضات المتعلقة بالاتفاق المرحلي، منعني رجال الحاجز الإسرائيلي من العبور، حتى بعد أن أظهرت لهم بطاقة الـ VIP، التي تخولني المرور عبر الحواجز العسكرية هذه، وشرحت لهم مهمتي، إلاّ إنهم أصروا على منعي، أو حاولوا على أقل تقدير إعاقة سفري لأطول وقت ممكن، بحجة أن سائقي غير مزود بالأوراق الثبوتية الكاملة، الأمر الذي دفعني إلى مطالبة الضابط المناوب بالاتصال بأوري سافير، نظيري في الجلسة المقررة. وعندما طالت المكالمة بينه وبين سافير، اختطفت سماعة الهاتف من يد الضابط وتحدثت مع سافير، وأنا أتميّز غضباً، وأخبرته أن المشهد على حاجز إيرز لا يمكن تبريره، إذ كان يمر بعض المسافرين الفلسطينيين، وهم يرون بأم أعينهم مثل هذه

المعاملة المهينة للمسؤول الفلسطيني، الذي تفاوض بنفسه في شأن هذا الاتفاق. وفعلاً فقد استغرق الأمر أكثر من ساعة حتى تمكنت من عبور الحاجز.

وتجلت أنماط السلوك الاستعماري هذه، ومظاهر الثقافة الاحتلالية أيضاً، لدى مناقشة أي قضية من القضايا المتبقية على جدول أعمال اتفاق المرحلة الانتقالية، وخصوصاً عند بدء المفاوضات بشأن قضية الأسرى والمعتقلين، وفيما يتعلق بصلاحيات السلطة القضائية الفلسطينية، وكذلك بصدد الانتخابات وتركيبة المجلس التشريعي الفلسطيني وصلاحياته، ناهيك عن عملية تنظيم اقتراع سكان القدس عبر صناديق بريدية، واقتصار حق الترشيح على مَنْ يكون له عنوان خارج المدينة المقدسة. أمّا في إطار البحث في العلاقات الاقتصادية الثنائية، فقد سادت تلك الروح البغيضة بكل تجلياتها الكريهة. وهكذا استمر الوضع على حاله، عراك تفاوضي بكل ما في الكلمة من معنى، حيال أي مسألة مطروحة على طاولة التفاوض. لقد كنا كمن يخوض معركة لا نهاية لها، أسلحتها حرب أعصاب ومحاولات لليّ الذراع، وأدواتها جنرالات مفاوضون ومستشارون وخبراء قانونيون. ورحت أرد على التعنت الإسرائيلي بتقديم مطالب من نوع توسيع صلاحيات الشرطة الفلسطينية في المنطقة B، والإصرار على إقامة مركز شرطة فلسطيني في الخليل. بل إنني طالبت، بثبات وإصرار، بسحب المستوطنين المتعصبين من هذه المدينة العربية.

وبعد أن بدا أن المتفاوضين قالوا كل ما لديهم، ووصلوا إلى حائط مسدود، واستنفدوا كل قدراتهم على المساومة، تقرر عقد اجتماع بين الأخ أبو عمار وشمعون بيريس لاتخاذ القرارات النهائية الصعبة. وكنت أتطيّر من مثل هذه اللقاءات، وخصوصاً بعد أن تمكن بيريس من انتزاع موافقة أبو عمار على مسائل لم يكن الوفد الفلسطيني قد قبل بها حتى يوم ١٩٩٥/٨/٢١. لذلك فقد اتصل بي أوري سافير، سلفاً، وقال إن الوقت يمضي، واقترح عليّ أن نجري اتصالاً بالسيد دنيس روس للمساعدة في التوصل إلى اتفاق المرحلة الانتقالية، كي يتم توقيعه في واشنطن، كما اقترح يوم ١٩٩٥/٩/٢٢ موعداً لإجراء حفل التوقيع، أي قبل حلول يوم رأس السنة العبرية.

وبعد تردد وافقت على هذه المقترحات، إذ اتصلت بالأخ أبو عمار، واتصل سافير بدنيس روس. ثم عقدنا جلسة مفاوضات استمرت حتى صباح اليوم التالي. غير أننا لم ننجز سوى نصف الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، وكان أهمها الاتفاق على أن يتم الانسحاب الإسرائيلي في غضون ثمانية عشر شهراً من تاريخ اجتماع المجلس الفلسطيني المنتخب، وكذلك الاتفاق على إقامة خمسة وعشرين مركز



شرطة في المنطقة B، ناهيك عن النص في مقدمة الاتفاق على أن ما يتم الاتفاق عليه سيكون «غير قابل للتغيير» في إشارة إلى الانسحابات الإسرائيلية المزمعة.

وفي ختام أسبوع من تلك المفاوضات، التي شارك فيها معي كل من الإخوة حسن عصفور وحسن أبو لبدة وصائب عريقات وجميل الطريفي وعبد الرزاق اليحيى، أصبح لدينا مشروع وثيقة اتفاق يتكون من ٤١٠ صفحات. وقد تم ترك نحو ٢٥ مسألة للمفاوضات المقررة يوم ١٩٩٥/٩/١٧ بين الأخ أبو عمار وشمعون بيريس في طابا، أهمها ما يتعلق بوضع مدينة الخليل، التي تم تقسيمها إلى منطقة واسعة يتولى فيها الفلسطينيون مسؤوليات الأمن والنظام العام، ومنطقة أصغر تسيطر عليها إسرائيل. وقد تطلب التوصل إلى اتفاق الخليل إجراء مفاوضات دامت نحو أسبوع في فندق هيلتون طابا، شارك فيها بيريس بكثافة شديدة، وبعصبية مفتعلة في معظم الأوقات. ثم انتقلنا لمناقشة الخريطة المرفقة بالاتفاق المرحلي، وبعد أن اطلع وفدنا عليها، ورأى أن المنطقة A تشكل ٣٪ من مساحة الضفة الغربية، والمنطقة B تشكل ١٩٪ منها، اعتبرنا ذلك إهانة، الأمر الذي دفع بالأخ أبو عمار إلى مغادرة الجلسة، وإعلان ناطق باسمه انهيار المفاوضات. ولم يعد أبو عمار إلى الجلسة إلاّ بعد تدخلات كثيرة. وحين جلس إلى الطاولة كشف عن خريطة فلسطينية مضادة، إذ كنت طلبت من الأخوين الفلسطينيين المسؤولين عن الخرائط، د. سميح العبد وعبد الله عبد الله، إعداد خريطة تشير إلى أن مساحة أراضي الحكم الذاتي (A + B) في مرحلته الأولى تتكون من ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وأن تشتمل على تواصل جغرافي، عوضاً عن الكانتونات التي اشتملت عليها الخريطة الإسرائيلية.

جرى في هذه الأثناء ما يمكن أن نسميه حرب خرائط. وبعد طول نقاش وافق الإسرائيليون على توسيع مناطق الحكم الذاتي في عشرة مواقع، بهدف خلق اتصال جغرافي بين المنطقتين A وB، وبالتالي تم توسيع هاتين المنطقتين لتشملا ٢٧٪ من مساحة الضفة الغربية عوضاً عن ٢٢٪.

كنت أراقب المشهد من دون أن أتدخل، ولم أتحدث بأي كلمة، بقيت صامتاً فيما يشبه حالة احتجاج غير معلنة على الطريقة التي أديرت فيها هذه المفاوضات. لذلك آثرت الانسحاب قبيل انتهاء أعمال تلك الجلسة، متذرعاً بحاجتي إلى إجراء مكالمة هاتفية. وقد لاحظ بعض الحاضرين أن وجهي كان شاحباً، وأنني لا أكاد أسيطر على غضبي، جراء ما مارسه شمعون بيريس من ضغوط على الأخ أبو عمار، الذي بدا مستعجلاً لإنهاء هذا الاتفاق، وخصوصاً بعد أن طلب من صائب عريقات العمل مع يوئيل سينغر في اليوم التالي، وكان يوم جمعة، لإعداد الصيغة النهائية

وتوقيعها بالأحرف الأولى في يوم الجمعة نفسه.

هبطت من الطبقة العاشرة في فندق هيلتون طابا، حيث كانت تجري جلسات المفاوضات، إلى غرفتي في الفندق. وداخل جدران هذه الغرفة المغلقة وجدت نفسي أجهش ببكاء طويل، بصوت مرتفع، نشيج لم أعرفه من قبل. كنت حزيناً، متألماً، غاضباً، تنتابني مشاعر قوية بخيبة الأمل إزاء الضعف المروّع لأداء وفدنا المفاوض، أُداري الحس بالقهر وقلة الحيلة، عندما وجدت نفسي غير قادر على وقف ما بدا لي أنه انهيار في الموقف الفلسطيني، وتهافت تفاوضي مفاجئ جاء على العكس تماماً من كل ما كان عليه وضعنا التفاوضي خلال أيام وليال طويلة، شاقة ومضنية بكل المقاييس الإنسانية، الأمر الذي جعلني أفقد الوعي لشدة التأثر، وأقع مغشياً عليّ جراء هذه الانفعالات التي اضطرمت في نفسي اضطرام النار في الهشيم. ويبدو أن أحداً طرق الباب عليّ، فلمّا لم أجب اقتحم الغرفة، وراح يستدعي الآخرين. وحين أفقت قليلاً من حالتي تلك وعلى عينيّ غمامة، وفي عزيمتي ضعف حقيقي وانهيار، وجدت الأخ أبو عمار يجلس مذهولاً إلى جانب سريري، يمسك بيدي وعيناه تحدقان في اللاشيء. ثم دخل ياسر عبد ربه وحسن عصفور وجميع أعضاء الوفد الفلسطيني، ومن ثم دخل أوري سافير، واقترب من أذني هامساً:

«أبو علاء كل شيء على ما يرام، وأنت ستكون على ما يرام أيضاً.» ثم أتى شمعون بيريس وآفي غيل، وكان الطبيب الذي استدعي على عجل يفحص حالتي الصحية ويقيس نبضي، وسط مشاعر قلق طغت على الجميع، خشية أن أكون أصبت بنوبة قلبية. لكن الطبيب شخّص الحالة على أنها نتيجة الإرهاق ليس إلاّ. وأذكر في تلك اللحظات الصعبة كلمة قالها شمعون بيريس أمام الأخ أبو عمار والجميع:

«أبو علاء، شعبك يريدك وعملية السلام بحاجة إليك، ولقد استطعت أن تأخذ منا بمفاوضات بارعة، وابتسامة هادئة واثقة، ما عجزت عنه جيوش عربية.» وعلق ياسر عبد ربه بطريقته التهكمية: «إسمعوا أخو... إنه يرثي الرجل، لا يا عمي إنه بصحة جيدة، لماذا يا عمي، إنه بصحة جيدة، لماذا يريده أن يمضي؟»

وبالتشاور بين الأخ أبو عمار وشمعون بيريس وممثل مصر في طابا، اتُفق على نقلي إلى أقرب مستشفى، فتم ذلك بسيارة إسعاف إلى مستشفى في إيلات المجاورة. وقد أصر شمعون بيريس على أن يجلس بجانبي في سيارة الإسعاف، وأخذ يكيل لي المديح، ويطنب في ذكر أوصافي وخصالي، ويذكر كم أن الإسرائيليين والفلسطينيين بحاجة إليّ في هذه المرحلة الدقيقة، حتى أنه خُيّل إليّ أنه قد أخذ يؤبنني. على أي حال لم يطل مقامي في المستشفى الذي عالجني فيه طبيب من أشقائنا الفلسطينيين



داخل الخط الأخضر، الذي شرحت له حالتي وهمست في أذنه أن ليس كل ما بي مرض عضوي، بل فيه شيء من الانهيار والمرض السياسي. لذلك فقد فهم الطبيب جوهر المسألة، وأخذ ذلك في الحسبان وهو يقوم بواجبه الإنساني حيالي.

صباح اليوم التالي غادرت المستشفى في إيلات إلى أبو ديس، لأجد ملصقات وكتابات على جدران الشوارع تشيد بموقفي من الخليل والمفاوضات، كما وجدت جماهير كثيرة تنتظر خارج البيت للاطمئنان إلى صحتي. أمضيت اليوم هناك، ثم عدت في اليوم التالي إلى طابا، وكان كل شيء على جدول الأعمال قد انتهى.

جلست أنا وسافير، يحيط بنا من الجانبين كل من الأخ أبو عمار وشمعون بيريس، في اليوم المحدد من قبل، أمام عدسات المصورين، ووقعنا بالأحرف الأولى، مرة أُخرى، اتفاقاً مكوناً من ٤١٠ صفحات، سمي فيما بعد اتفاقية «أوسلو ب»، أو «أوسلو الثانية».

وكان يلحق بهذه الاتفاقية ثماني خرائط، متداخلة الألوان، وشديدة التعقيد، صعبة الفهم على غير الخبراء، وكأنها بذلك تحكي الواقع، وتحاكي وضعاً لا يقل تعقيداً وصعوبة.

غير أن الخطوط السياسية لهذه الاتفاقية، التي لم تترك شاردة إلاّ عالجتها، على هذا النحو أو ذاك، وكذلك المبادئ التي وضعت كقواعد لها، كانت واضحة إلى حد بعيد، وهي على النحو التالي:

### في المرحلة الأولى
### (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)

١. ينسحب الجيش الإسرائيلي من ست مدن فلسطينية في الضفة الغربية، باستثناء الخليل، وجميع الصلاحيات فيها، مدنية وعسكرية، ستنقل إلى الفلسطينيين.

٢. يقوم الجيش الإسرائيلي في الوقت نفسه بالانسحاب من جميع قواعده في المنطقة القروية، بيد أنه سيواصل تحمل المسؤولية الأمنية الشاملة لمحاربة الإرهاب والدفاع عن الإسرائيليين في المنطقة التي تشمل تلك القرى.

٣. ستأخذ السلطة الفلسطينية على عاتقها في أعقاب إعادة الانتشار العسكري الإسرائيلي، المسؤولية الأمنية والمسؤولية المدنية للمدن الفلسطينية - ٣٪ من مساحة الضفة الغربية - وكذلك المسؤولية المدنية ومسؤولية النظام العام في القرى الفلسطينية - ٢٤٪ من مساحة الضفة الغربية - ويجري تجسيد مسؤولية النظام العام

من خلال خمسة وعشرين مركز شرطة فلسطينياً مثلما هو وارد في الخرائط.

٤. تتحمل إسرائيل المسؤولية المدنية والمسؤولية الأمنية لـ ٧٣٪ من مساحة الضفة الغربية – المناطق غير الآهلة – و١٠٪ تقريباً من مساحة قطاع غزة، بصورة خاصة في مناطق الاستيطان مثلما تم تحديده قبلاً، في اتفاق غزة – أريحا.

٥. تتحمل إسرائيل جميع المسؤوليات الأمنية لتنقل الأشخاص والبضائع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنهما إلى الخارج.

### في المرحلة الثانية
### (كانون الثاني/ يناير – نيسان/ أبريل ١٩٩٦)

١. تجري انتخابات ديمقراطية وحرة لمجلس فلسطيني مؤلف من ثمانية وثمانين عضواً، وكذلك لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية، بمشاركة جميع أصحاب حق الانتخابات في الضفة الغربية وغزة.

٢. بعد شهرين من الجلسة الافتتاحية للمجلس الفلسطيني، يتخذ المجلس الوطني الفلسطيني – وهو الجهة الممثلة لجميع الفلسطينيين – قراراً، بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل، للمصادقة على إلغاء جميع بنود الميثاق الوطني الفلسطيني الداعية إلى تدمير إسرائيل، والتي تتناقض، بأي شكل من الأشكال، مع الاتفاقيات مع إسرائيل.

٣. بعد ستة أشهر من توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية، يخلي الجيش الإسرائيلي الخليل، ويتم نقل أغلبية أجزاء المدينة إلى السيطرة الأمنية والمدنية الفلسطينية. ستواصل إسرائيل الاحتفاظ بالمسؤولية الأمنية للمنطقة التي يسكنها المستوطنون في الخليل، والطرق التي يتحرك عليها هؤلاء المستوطنون، والحرم الإبراهيمي، وعدة مناطق ملاصقة.

### المرحلة الثالثة

في الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٦، ستبدأ المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن التسوية الدائمة، والتي ستشمل قضايا، مثل القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والعلاقات بالآخرين. وستنتهي هذه المفاوضات في الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٩.



### المرحلة الرابعة

تُخلي إسرائيل المنطقة غير الآهلة من الضفة الغربية، باستثناء مناطق أمنية محددة، وفقاً لتحديد إسرائيل، على أن تفعل ذلك في غضون ثمانية عشر شهراً من تاريخ الجلسة الافتتاحية للمجلس الفلسطيني. تنفذ الانسحابات الثلاثة الإضافية على ثلاث مراحل، بفارق زمني قدره ستة أشهر بين المرحلة والتي تليها.

وفي الوقت نفسه تنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية صلاحيات أمنية في المناطق القروية الفلسطينية (المنطقة C) باستثناء المناطق ذات العلاقة بقضايا التسوية الدائمة.

تنطبق المسؤولية الأمنية الإسرائيلية على الأمن الخارجي، وعلى الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات، وعلى حركة الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتحمل الفلسطينيون مسؤولية تنفيذ نشاطات أمنية ترمي إلى محاربة الإرهاب، بما فيها مصادرة الأسلحة غير المشروعة، في المناطق الواقعة تحت مسؤوليتهم الأمنية.

كما بينت الاتفاقية أيضاً الصلاحيات التشريعية المحددة للمجلس الفلسطيني، وألغت أي صلاحيات تعارضها، إذ جاء فيها: «إن السلطة الفلسطينية لن تدير أي علاقات خارجية، باستثناء شؤون محددة، كانت منظمة التحرير تعالجها – مثل المساعدات الدولية.» وأكدت الاتفاقية أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستعمدان إلى إنشاء منظومة لجان للتعاون في مجال تطبيق الاتفاقية، بما فيها لجنة رقابة ومتابعة عليا، والتي ستشرف على تنفيذ الاتفاقية.

بعد أن وقّعتُ هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى، انتهى في واقع الأمر دوري في هذه المرحلة، ولم أعد على صلة بالتطورات اللاحقة، وخصوصاً بعد أن تم توقيع هذه الاتفاقية في البيت الأبيض من جانب إسحق رابين والأخ أبو مازن. كما وقعها الرئيس بيل كلينتون بحضور الرئيس حسني مبارك والملك حسين، وعدد كثير من كبار الشخصيات الأميركية والضيوف من الدبلوماسيين العرب والأجانب.

# الفصل الثامن عشر

# الفلسفة والمنهج والاستراتيجيات

اتسم الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا سيما الشق الفلسطيني منه، بسمة القطيعة الكاملة من جهة، والصدام التناحري الشديد من جهة أُخرى. ومع أن كل حوار هو في حقيقته عبارة عن صراع بين أفكار، ومواجهة بين مواقف متباينة ومصالح متضادة، إلاّ إن هذا الصراع التاريخي الطويل ظل، لعقود طويلة، يحتدم على الأرض ويشتد في الصدور، من دون أن يشهد أي حوار أو تفاهم أو اتصال، أو تجري في غضونه أي مفاوضات بين الطرفين، باستثناء بعض المبادرات القليلة المتفرقة، التي قام بها بعض قادة الحركة الصهيونية في اتجاه عدد من قادة النخبة الاجتماعية الفلسطينية. مثال ذلك: العرض الذي قدمه سنة ١٩٣٣ الدكتور حاييم وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية، لموسى العلمي، أبرز شخصية فلسطينية في حكومة الانتداب البريطاني، للتفاهم مع العرب، وكذلك الاجتماعات التي عقدها دافيد بن - غوريون وموشيه شاريت مع موسى العلمي ثم عوني عبد الهادي عضو اللجنة العربية العليا سنة ١٩٣٤.

وطبعاً، فإن تلك المبادرات، التي لم تؤسس قاعدة للتفاهم أو الحوار، لم تضعف من خاصية القطيعة التامة، التي ظل يتسم بها هذا الصراع التناحري، وذلك لسببين: أولهما عدوانية المشروع الصهيوني وأهدافه في إقامة دولة يهودية في فلسطين، على حساب وجود سكانها العرب ومصالحهم، وثانيهما اقتران تلك المبادرات الصهيونية النادرة بشروط تعجيزية، يصعب على العرب قبولها، إلاّ إذا تخلوا عن حقوقهم الوطنية، ناهيك عما كانت تنطوي عليه تلك المبادرات من مناورات هادفة إلى زعزعة مكانة الزعامة السياسية الفلسطينية، الممثلة آنذاك بالحاج أمين الحسيني، وما كانت تفتقر إليه من اقتراحات جدية، يمكنها أن تؤدي إلى شق صفوف القيادة الفلسطينية، التي اعتصمت بالرفض، درءاً لمظاهر ضعف مركزها في معادلة الصراع الجاري على الأرض، هذا الرفض الذي يشكل حصناً منيعاً لكل طرف يرى أنه سيخوض حواراً غير متكافئ، يتفوق فيه حق القوة على قوة الحق والمنطق، ضد طرف يرى السلام على أنه دورة زمنية بين المعارك، وضرورة لا بد منها لاستئناف الحرب في أوضاع أفضل.

وعليه، فقد استمر الصراع طوال الأعوام الطويلة اللاحقة، ومر بأطوار كانت تزداد حدة واتساعاً وخطورة، في حين كان العداء المستحكم والكراهية العميقة يؤججان حالة القطيعة التامة، ويفاقمان وضعية التناحر المصيري، الذي بدأت أهدافه

تنحى منحى الاستئصال والنفي والإنكار، وخصوصاً من جانب إسرائيل، التي أنكرت وجود الشعب الفلسطيني ذاته، وتنكرت لأبسط حقوقه، وتساءل بعض قادتها باستخفاف: أين هم الفلسطينيون؟!.. هل هناك شعب فلسطيني؟!، وحاولت بعد ذلك إلصاق وصمة الإرهاب بالكفاح الوطني الفلسطيني المشروع، وسنت قوانين خاصة توقع بموجبها العقاب على أي إسرائيلي يتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية، قائدة الشعب الفلسطيني، وبيته السياسي الجامع، وعنوان تطلعاته نحو الحرية والاستقلال، الأمر الذي قنّن هذه القطيعة وشرّعها أمام العالم، وفاقمها أكثر فأكثر.

في غضون ذلك، وبينما كان الكفاح الوطني الفلسطيني الدامي يحقق بعض أهدافه، ويحوّل الفلسطينيين من كتلة سكانية مهمشة لا وزن لها، وسط المخيمات وفي المنافي، إلى شعب له عنوان سياسي، وبيت معنوي، وهوية وطنية، تنال اعترافاً عربياً ودولياً متزايداً، وإلى رقم صعب في معادلة الصراع غير المتكافئ بعد، كانت جذور الرفض الكامنة عميقاً في الفكر السياسي الفلسطيني تتيبس قليلاً قليلاً، وببطء شديد وتؤدة، وذلك كلما حقق الفلسطينيون مكانة أرفع من ذي قبل، وصعدوا درجة أعلى في سلم الجدارة والاستحقاق، ونالوا قسطاً أكبر من الاعتراف والشرعية، بديلاً من النبذ والإهمال اللذين عانوا جرّاءهما طويلاً، الأمر الذي أرسى على نحو موضوعي الأساس النظري لفكرة الاتصال والحوار مع العدو، وقارَبَ شواطئها المحتملة وفق شروط صعبة، واشتراطات ملتبسة، وذلك على نحو ما عبرت عنه تلك الاتصالات الاستكشافية السرية المبكرة، التي قام بها قادة ومثقفون مخولون من قيادات فلسطينية مركزية، طوال عقد السبعينيات من القرن الماضي، إذ جرى عقد عدة حوارات مع أوساط إسرائيلية سياسية ليبرالية متفهمة، وهو ما كان بمثابة فاتحة أولية لما جرى بعد ذلك من حوارات رسمية لاحقة.

أمّا إذا تتبعنا فكرة الحوار والمفاوضات، في إطار الشق العربي من هذا الصراع المديد، وأوجزنا مراحلها بكثافة، فإنه يمكن القول إنه إذا ما أسقطنا من الذاكرة العربية مفاوضات رودس سنة ١٩٤٩، التي جرت لتثبيت الهدنة العسكرية وتحديد خطوط وقف إطلاق النار بين الجيوش المتحاربة، فإننا نرى بوضوح أن أول مفاوضات جرت بين العرب وإسرائيل كانت في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، التي شكلت آخر مجابهة عسكرية بين الجيوش العربية وجيش إسرائيل، على الرغم من كل ما وقع فيما بعد من مواجهات وحروب ومعارك متفرقة، لم تكن أي منها على نسق حلقات تلك السلسلة الطويلة من الحروب العربية - الإسرائيلية الكلاسيكية السابقة. إذ ظلت المواجهات اللاحقة على آخر حرب نظامية وقعت قبل



أكثر من ثلاثين عاماً من اليوم، مجرد معارك جزئية ومتفرقة، وخصوصاً المعارك مع الفلسطينيين ومع اللبنانيين في الجنوب اللبناني، دارت وفق منهج الحرب الشعبية، واستمدت أساليبها من عقيدة حرب الغوار، وفلسفة المواجهة غير المتكافئة.

وهكذا انبثقت، رسمياً وعلنياً، أول مفاوضات عربية - إسرائيلية من روح حرب ١٩٧٣، التي حققت فيها الجيوش العربية أول انتصار عسكري من نوعه على إسرائيل، أياً كان حجم هذا الانتصار وأياً كان وزنه. إذ أدت إلى معجزة عبور قناة السويس، وحالة التضامن القومي، المعززة بقرار وقف ضخ النفط عن الدول المساندة لإسرائيل، وكذلك مشاعر الفخر، سواء تلك التي سادت لدى الإنسان العربي باستعادة الكرامة الجريحة، أو لدى صانع القرار الرسمي باسترداد قسط وافر من التكافؤ والندّية، مع جيش كان يوصف حتى حينه بأنه الجيش الذي لا يقهر، ودولة محتلة متغطرسة، ترسخ لديها مفهوم عميق بأن العرب غير قادرين على الحرب، وليسوا مؤهلين حضارياً لإدارة معارك كبيرة بأسلحة حديثة.

بكلام آخر، فإن إنجازات الجيوش العربية في حرب ١٩٧٣ هي التي خلقت الأرضية المؤاتية، وأرست الدعائم السياسية المناسبة لانطلاقة تلك المفاوضات، التي لم تكن مسبوقة في تاريخ هذا الصراع الممتد عبر عدة عقود سابقة. إذ لو لم تكن تلك الحرب المنسقة، عربياً، بصورة طيبة، ولو لم تؤد إلى نتائج مرضية، لما استعاد العرب توازنهم النفسي، وامتلكوا ما يكفي من الإرادة الذاتية والشجاعة السياسية والثقة بالنفس، للدخول في معمعان مثل هذه التجربة النادرة في التراث السياسي الثقافي العربي، المسكون بهاجس الثأر ومشاعر الانتقام، ناهيك عن الحس بالنقص والاستلاب والقصور الذاتي، الذي تراكم عبر سلسلة مواجهات عربية - إسرائيلية، كانت عبارة عن هزائم عسكرية وسياسية متعاقبة، ذات آثار ومضاعفات نفسية قاسية.

ما أود قوله على هذا الصعيد هو أن الحركة الوطنية الفلسطينية، التي هي جزء من حركة التحرر العربية، كانت تحت تلك الوطأة السائدة من المشاعر الثقيلة بالانكسارات، والحس العارم بعار الهزائم والانهيارات السياسية والاجتماعية والنفسية المطبقة على عقول العرب وقلوبهم، وبالتالي فقد كانوا، شأنهم في ذلك شأن بقية أشقائهم العرب، مفتقرين بشدة إلى المعادل النفسي الموضوعي، ناهيك عن كل تلك العوامل المادية والسياسية، بل الفكرية، التي تمكّنهم من القبول، علناً، بفكرة التفاوض مع العدو، كي لا أقول الاستعداد للتعامل مع مثل هذا التحريم الذي ولّدته النكبة، وعززه الاقتلاع والنفي، وراكمته أعوام التشرد واللجوء، وبنت معماره الكبير

سياسات التنكر الإسرائيلية لأبسط الحقوق الفلسطينية، ومواقف الاستعلاء العنصري المقيت، التي بلغت حد إنكار الوجود المادي للشعب الفلسطيني.

لذلك فقد كان من الطبيعي جداً أن يكون الشعب الفلسطيني، بأغلبيته العظمى، مشدوداً إلى مشاعر الانتقام، ومسكوناً بروح الكراهية والعداء، ومهيَّأً لحمل كل الرؤى والأفكار والشعارات، عدا فكرة التفاوض مع الغاصب المحتل، الذي كان مجرد وجوده على جزء من الأرض التاريخية للشعب الفلسطيني موضع شك، ومحل رفض، ومبعث تمرد على واقع أملته، وفق تلك الرؤية الفلسطينية المبكرة، معطيات عسكرية يمكن تعديلها، أو حتى تبديلها تماماً، مع خلق عناصر قوة مقاومة وطنية، تستند إلى عمق عربي يمكن تفعيله، وإلى بعد دولي إنساني يشد أزر العرب والفلسطينيين، سياسياً وعسكرياً، الأمر الذي يتطلب ضرورة مواصلة العمل على إنضاج الظروف المؤاتية، لخوض معركة التحرير والعودة في يوم قد لا يكون بعيداً.

في إطار هذا السياق التاريخي الممتد عبر الزمن، يمكن ملاحظة أن أول بادرة تخلّقت في العقل السياسي الفلسطيني، وأماطت جانباً من اللثام عن استعداد قطاعات من النخبة الفلسطينية للتعامل، بحذر، مع فكرة المفاوضات، قد أتت في إطار التحول الذي شهده الوضع العربي في إثر حرب ١٩٧٣، وما أفرزته نتائج تلك الحرب من حالة سياسية نفسية متوازنة، وهيأته من عوامل موضوعية مؤاتية، لخوض غمار تجربة التفاوض التي لا سابق لها في تاريخ الصراع، وذلك عندما أبدت قيادة منظمة التحرير ميلاً علنياً إلى الاندماج في الوضع السياسي الرسمي العربي الناشئ بعد تلك الحرب، والقبول بمبدأ المرحلية في تحقيق الأهداف الفلسطينية العليا، إذ تجلى ذلك من خلال السعي للاشتراك في وفد عربي جماعي، بدا من الممكن التحاقه بمؤتمر جنيف سنة ١٩٧٤، وكذلك من خلال طرح برنامج النقاط العشر على المجلس الوطني الفلسطيني، بما في ذلك القبول بإقامة السلطة الفلسطينية على أي أرض يجري تحريرها.

لكن هذا التطور النوعي المبكر في الفكر السياسي الفلسطيني، وفي الرؤية الفلسطينية لواقع الصراع وآفاقه السياسية المحتملة، لم يكن محل إجماع عام داخل منظمة التحرير وفي الأوساط الفكرية الفلسطينية. بل إن هذا التطور الأولي الملتبس أدى إلى انقسام عميق وعلني في الصفوف الفلسطينية، وذلك حين نشأ ما عرف منذ ذلك الوقت باسم جبهة الرفض الفلسطينية، المسنودة بجبهة رفض عربية أوسع، كانت ترى في فكرة التفاوض مع إسرائيل فكرة خارجة عن الإجماع والثوابت والبديهيات والمسلّمات، وما إلى ذلك من مفاهيم مستقرة في الوجدان السياسي العام للأغلبية



العظمى من العرب والفلسطينيين، الذين صدمهم بقوة مثل هذا التوجه، المعبر عن نضوج سياسي وواقعية سياسية، افتقر العرب إليهما طويلاً، طويلاً، بعد أن كانت تهزهم بشدة فكرة الجلوس مع العدو الغاصب المحتل اللئيم.

إلاّ إن جبهة الرفض العربية والفلسطينية لم تتمكن، على تنوع مكوناتها، وتعدد ما خاضته من معارك سياسية وفكرية، ساخنة بعض الأحيان، مع قوى الاعتدال الناشئة، من وأد هذا التطور الجزئي والمهم في الفكر السياسي الفلسطيني، الذي أخذ يميل منذ أواسط عقد السبعينيات إلى الواقعية الثورية، ويضفي على نفسه شيئاً من البراغماتية، ويظهر لأول مرة قسطاً أعلى من المسؤولية إزاء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأحوال المعيشية لمختلف التجمعات الفلسطينية، ولا سيما في الأراضي المحتلة، غير ملتفت بحساسية تقليدية مفرطة إلى تهم التفريط والانهزامية، بل العمالة أحياناً، على نحو ما كان يتم إلصاقه أوتوماتيكياً بكل موقف أو سياسة أو فكرة خارجة عن ناموس المسلمات الكلاسيكية، يتجرأ البعض على طرحها أو يدعو إليها، من على أي منبر داخل المؤسسة الرسمية الفلسطينية أو خارجها.

وبعرض تاريخي مكثف لنشأة هذا التطور الاستثنائي، ومراحل نموه لدى التيار المركزي الفلسطيني، فإننا نجد أنه في الوقت الذي قطعت فكرة التفاوض مع العدو مراحل متقدمة على الصعيد العربي الرسمي، وخصوصاً في مصر في إبّان مفاوضات كامب ديفيد، فإن هذه الفكرة منيت بانتكاسة قوية على الصعيد الفلسطيني، خلال الأعوام الأخيرة من السبعينيات، وذلك بعد أن صعد اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى سدة الحكم في الدولة العبرية لأول مرة، وأقامت جبهة الرفض العربية معسكراً واسعاً باسم جبهة الصمود والتصدي، ضم إلى صفوفه، طوعاً وجبراً، سائر القوى السياسية والتنظيمات الفلسطينية، التي صدمتها بقوة، وهزتها هزاً عنيفاً، زيارة الرئيس المصري أنور السادات للكنيست، وتوقيعه أول معاهدة سلام عربية مع إسرائيل آنذاك.

على أن إحدى النتائج الجانبية الإيجابية القليلة للعدوان الإسرائيلي على لبنان سنة ١٩٨٢، وخروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، فضلاً عن فصائلها الأُخرى إلى مختلف الدول العربية البعيدة عن المحيط الجغرافي لفلسطين التاريخية، تمثلت في رفع جزء كبير من القبضة العربية الثقيلة عن القرار السياسي الفلسطيني، الذي بدأ يمتلك منذ ذلك الوقت قدراً من الحرية والاستقلالية، وهامشاً من المناورة لم يكن متاحاً له من قبل، في أي من عواصم دول الجوار، التي كان بعضها يرى في منظمة التحرير مجرد ورقة من الأوراق التفاوضية القابلة للاستخدام في مرحلة لاحقة وبحسب متطلبات غير فلسطينية، الأمر الذي أوجد مناخاً ملائماً أكثر من ذي

قبل لتعزيز الأفكار الواقعية الفلسطينية، بعيداً عن مركز الضغوط العربية التقليدية.

وليس من شك في أن فترة الأعوام العصيبة التي مر بها العمل الوطني الفلسطيني بعد الخروج من بيروت، وانغلاق الدروب أمام الفلسطينيين، وانعدام الكثير من الخيارات التي كانت بين أيديهم خلال الفترة السابقة، بما في ذلك خيار الكفاح المسلح، الذي كانوا استعادوا عبره هويتهم الوطنية ومكانتهم المرموقة على الخريطة السياسية، أدت إلى خلق حوارات داخلية فلسطينية انتهت إلى حالة من الاستقطاب، بين أقلية متمسكة بأفكارها ورؤيتها للعالم الذي انهار تحت أقدام الفلسطينيين، وسدّ ركامه الآفاق من أمامهم، وبين أكثرية بدت أكثر استجابة وفهماً للمتغيرات الإقليمية والدولية العميقة، التي عصفت بالأوضاع الفلسطينية، وأنزلت القضية المركزية الأولى للأمة العربية من أعلى درجة في سلّم الاهتمامات القومية إلى مرتبة متدنية في هذا السلم، الذي فككته بفظاظة بالغة تداعيات حرب الخليج الثانية.

في غضون ذلك، وبينما كانت السماء تطبق على الأرض أمام الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وقيادته السياسية، انبثقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى أواخر سنة ١٩٨٧، كفعل مقاومة مدنية جماعية، شارك فيها أبناء الشعب الفلسطيني كافة، كل بحسب قدراته، فكانت بحق بمثابة إبداع وطني فلسطيني مميّز، لا سابق له أيضاً، لدى الشعوب المكافحة من أجل نيل حريتها واستقلالها، وهو ما أدى إلى نقل ساحة المواجهة الرئيسية إلى الداخل الفلسطيني، وإكساب النضال الوطني الفلسطيني مشروعية متزايدة، بعد أن ملأت مشاهد تكسير العظام وحجارة الأطفال، وصور المسيرات الشعبية السلمية، شاشات شبكات التلفزيون العالمية، وقاعات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وأعمدة الصحف، وضمائر قادة الرأي العام، الأمر الذي أعاد طرح السؤال الفلسطيني على مقدمة جدول الاهتمامات العربية والدولية، بل على الشارع السياسي الإسرائيلي، وقيادات الأحزاب وأركان الحكومة وأجهزة الأمن والمثقفين والصحافيين، وكل أولئك الإسرائيليين الذين لم يجدوا، في خطابهم الرسمي، الإجابات الشافية عن تلك الأسئلة الفلسطينية الملحة.

وعلى الرغم من كل ما اعتور مسيرة الانتفاضة المجيدة هذه من عيوب وإخفاقات، وخصوصاً في أعوامها الأخيرة، فإن إفرازات هذا الفعل الوطني الباهر أدت إلى خلق معادل موضوعي فلسطيني يوازن، إلى حد كبير، ذلك المعادل الذي أوجدته حرب ١٩٧٣ لدى العرب الآخرين، الأمر الذي هيّأ أرضية أصلب من ذي قبل، ومناخات أكثر مؤاتاة مما كان عليه الحال الفلسطيني في السابق، للتقدم بشجاعة سياسية أكبر نحو التعامل مع خيار البحث عن سلام عادل مع العدو المحتل،



والإقدام بصورة أوضح من أي وقت مضى على دروب التفاوض، وسط شعور وطني عارم بالجدارة والاستحقاق والندّية النسبية، وكل تلك المشاعر الإيجابية الأُخرى التي خلقتها الانتفاضة، وعززها ذلك التعاطف الدولي الهائل، والتفهم الذي لا حدود له، مع المطالب الوطنية الفلسطينية المشروعة، تلك المطالب التي كان يتقدمها مطلب الخلاص من الاحتلال، وتحقيق الحرية والاستقلال، أسوة ببقية الشعوب الأُخرى على وجه الأرض.

وهكذا، فإن هذا المسار الوطني الطويل، الذي سار عليه الفلسطينيون لعقود مضنية من الكفاح والصمود والمقاومة، كان في أوائل عقد التسعينيات قد استكمل تطوره البطيء، في صورة حركة وطنية ناضجة، تتسم بالواقعية والاعتدال، تنبذ التطرف والمزايدات، وترى الواقع الفلسطيني بكل صعوباته وآلامه وآماله، وتقرأ المتغيرات الإقليمية والدولية بكل حصافة، وتمتلك ذلك الشعور المتزايد بالجدارة، والخشية الكاملة الواعية، إزاء مضاعفات استمرار فرض الحصار والعزلة على الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية المعترف بها، وتستند فوق ذلك كله إلى تلك الرافعة الكبرى من المكتسبات الصغيرة والمتفرقة التي راكمتها الانتفاضة، الأمر الذي أدى في واقع الأمر إلى ترشيد الخطاب السياسي الفلسطيني، وعقلنته إلى أبعد الحدود، بتخليصه من الخطابة والجملة الثورية، والشعارات الطنانة، وترجمته بكل مهارة إلى لغة مفهومة، ومفردات سياسية مقبولة، ليس لدى جانب من الرأي العام الدولي وحكوماته الديمقراطية فقط، بل أيضاً من جانب أوساط إسرائيلية واسعة، بدت أكثر استعداداً من ذي قبل للتعامل مع لغة هذا الخطاب المتسم بالواقعية، والإصغاء إلى مضمونه المتميز بالاعتدال.

وإذا كانت الرغبة الفلسطينية في التعامل مع خيار المفاوضات، والجلوس إلى طاولة الحوار، قد تم تجاهلها سنة ١٩٧٤، في إبّان انعقاد مؤتمر جنيف الدولي، الذي حضرته مصر والأردن، وغابت عنه سورية ولبنان، ومُنع الفلسطينيون من الاشتراك في جلسته الوحيدة التي رعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، فإن هذه الرغبة لم تكن قابلة للتجاهل أو التجاوز عندما تهيأت الفرصة، بعد أعوام طويلة، لانعقاد مؤتمر جديد لسلام الشرق الأوسط، في مدريد سنة ١٩٩١، إذ فرضت الحقيقة الفلسطينية نفسها على الداعين إلى هذا المؤتمر، وإن كان ذلك على نحو مجزوء ومنقوص، حين تمت دعوة الفلسطينيين إلى المشاركة في أعمال ذلك المؤتمر، وفي المفاوضات الثنائية المنبثقة منه، في إطار وفد أردني - فلسطيني مشترك، إلاّ إنها أكدت، على الرغم من ذلك كله، أن العنصر الفلسطيني في معادلة

صراع الشرق الأوسط بات حقيقة سياسية أكبر من أن يتم القفز عنها، أو تفويض أي طرف عربي تمثيلها أو التحدث بالنيابة عن أصحابها، وذلك على نحو ما كان عليه الوضع الفلسطيني خلال كل المبادرات الدبلوماسية التي شهدها هذا الصراع منذ ما بعد حرب ١٩٦٧.

ومن رحم كل هذه المتغيرات والتطورات والنتائج والتداعيات انبثقت روح أوسلو، التي لم تخلق من فراغ، ولم تولد كنبت مقطوع الصلة بأرض الواقع المعاش.

وتحقق اتفاق إعلان المبادئ كمحصلة منطقية لميزان قوى ذاتية، إقليمية ودولية، فرضت نفسها على الطرفين المشتبكين مباشرة في إطار صراع لم تؤد لغة القوة، ومفردات الحديد والنار، إلى حله على هذا النحو أو ذاك، لمصلحة هذا الطرف أو ذلك.

وهكذا أيضاً دارت مفاوضات هذه القناة السرية، كخيار ذاتي لكلا الطرفين، على العكس من مفاوضات مدريد وواشنطن، تلك المفاوضات التي كانت بمثابة نوع من الإملاء الدولي فرضه انهيار عالم الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد ومركز أوحد، لا حد لنفوذه على مختلف الدول والشعوب والقارات.

وكما سبق ذكره، فإن مفاوضات أوسلو لم تنبت من فراغ، ولم تكن مجرد فكرة سابحة في الفضاء. فقد كانت مكوناتها الأساسية قائمة على هيئة مادة أولية نصف مصنّعة، سواء في نص خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد، أو في رسالة التطمينات الأميركية الموجهة إلى الجانب الفلسطيني. إذ اشتمل خطاب الدعوة ذاك على تحديد لوضعية الوفد الفلسطيني (في إطار وفد مشترك مع الأردن)، وعلى ترسيم لبنية تفاوضية مكوّنة من عدة مراحل (أي إجراء المفاوضات على مرحلتين متعاقبتين ومتداخلتين)، وكذلك على جدول زمني خاص بكل مرحلة، تسفر كل منها عن أهداف معينة على وجه التحديد، وتقوم على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي. فقد جاء في ذلك الخطاب: «بخصوص المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من وفد أردني - فلسطيني مشترك، تجري المفاوضات على مراحل. تبدأ بالمحادثات عن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، من أجل الوصول إلى اتفاقية خلال سنة واحدة. ولدى الاتفاق فإن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية تستمر لمدة خمس سنوات. ومع بداية السنة الثالثة تبدأ المفاوضات على الوضع الدائم. سوف تجري مفاوضات الوضع الدائم هذه، والمفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨.»



أمّا رسالة التطمينات الأميركية، فقد نصت على أنه «نظراً لأن القضايا ذات العلاقة معقدة كثيراً، والعواطف عميقة، فإن الولايات المتحدة كانت ترى منذ أمد طويل بأن فترة انتقالية ضرورية من أجل هدم جدران الشك وعدم الثقة، لوضع الأساس لمفاوضات جادة على الوضع النهائي للأراضي المحتلة... إنكم على علم بأنه في خصوص المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن المفاوضات سوف تجري على مراحل، ابتداء من المباحثات حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية... وإن غرض المفاوضات على الترتيبات الانتقالية هو تنفيذ النقل السلمي للسلطة من إسرائيل إلى الفلسطينيين، الذين هم بحاجة إلى سيطرة سريعة على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تؤثر في حياتهم...»

على هدي كل ما تقدم، دارت مفاوضات أوسلو في إطار من السرية والتكتم، بينما كانت مفاوضات واشنطن تجري في العلن وتحت الأضواء. واستمرت هذه المفاوضات في إطار علاقة اختيارية إرادية، على العكس من مفاوضات واشنطن التي ساد الجبر والإملاء تشكيل وفودها وجدول أعمالها. وفي حين دارت مفاوضات واشنطن على أساس نمطي، دارت مفاوضات أوسلو على أساس تفاوضي ابتكاري، قوامه إيجاد علاقة جديدة، وفحواه تغيير طبيعة العلاقات بين الجانبين المتفاوضين، وغاياته عدم التركيز على أهداف جزئية قصيرة المدى، وفلسفته تستند إلى بناء نهج مشترك، قائم على إيجاد حل تعاوني، يعظّم الأرباح والمنافع المشتركة لكلا الجانبين، بعيداً عن منهج المساومة، ويعمل على خلق الثقة المتبادلة، وإيجاد فرص الحل المناسبة والحلول الوسط، وإبداء التفهم من كل طرف لحاجات الطرف الآخر.

بهذه الذهنية، وبمثل هذه الرؤية التي تتطلع إلى تحقيق نتائج بعيدة المدى، لقضية ذات أبعاد متعددة، انطلقت مفاوضات أوسلو، واستمرت نحو تسعة أشهر كاملة (على نحو ما عرضناه تفصيلياً في الفصول السابقة من هذا الكتاب) لتثمر في نهاية المطاف اتفاقاً تاريخياً، احتفل به العالم كله يوم ١٣/٩/١٩٩٣، برعاية الدولة العظمى الوحيدة، فكان بمثابة احتفال باذخ بعيد ميلاد الكيان الفلسطيني، وتكريسه كحقيقة مادية تملأ سمع العالم وبصره، وتطويبه كفاصلة ضخمة بين حقبتين وزمنين مختلفين في الشرق الأوسط، وفرْضه كأحد أهم معطيات مرحلة جديدة أملت نفسها على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين، وغيّرت الرؤية والمفاهيم والخطط والاستراتيجيات لكل واحد من الطرفين إزاء الآخر، وأنهت الوضع الشاذ في منطقة كانت فيها خمسة شعوب تتنازع داخل أربعة كيانات، إذ أرسى هذا الاتفاق حجارة

الأساس لمعمار الكيان الخامس، كيان الشعب الفلسطيني الذي لم يعد، منذ اليوم، مجرد فائض سكاني في جغرافيا شرق المتوسط.

لقد كان اتفاق أوسلو بمثابة محصلة موضوعية لميزان قوى ذاتية، إقليمية ودولية، تقدم الفلسطينيون عبره من عتبة التاريخ إلى حيّز الجغرافيا، وأوجد أفضل ظرف دولي مر به الفلسطينيون منذ سنة ١٩٤٨، وخلق حالة من التوازن النسبي، الذي كان مفقوداً بينهم وبين إسرائيل، وقلل من ذلك الخلل الهائل الذي حكم ميزان الصراع بينهم وبين المحتلين، وراكم فوق ذلك كثيراً من عوامل الندّية والتكافؤ بينهم وبين سائر الأطراف التي لم تعد تتصارع بشأن وجود الكيان الفلسطيني من عدمه، وإنما بشأن حدود هذا الكيان وزمن انبثاقه كدولة مستقلة، وذلك بعد أن تم إغلاق الباب نهائياً أمام أي دور عربي محتمل لحل القضية الفلسطينية بالنيابة عن أصحابها، الذين لم يعودوا قاصرين سياسياً أبداً، وإنما أصبحوا راشدين تماماً، بعد أن اكتملت دائرة الاعتراف الدولي بهم، وبقضيتهم الوطنية، وقيادتهم الشرعية.

وأكثر من ذلك، أنجز اتفاق أوسلو ثلاث حقائق موضوعية مهمة يمكن عدّها على النحو التالي:

**الأولى**: إنه مكّن الشعب الفلسطيني من إقامة كيانه السياسي على أول أرض فلسطينية، ووضع بين يديه سلطات وصلاحيات سياسية ومدنية وإدارية واقتصادية وأمنية وتشريعية وقضائية لا حصر لها. وعلى جزء من أرض فلسطين، قامت أول سلطة منتخبة ديمقراطية لشعب فلسطين، سلطة لا تنهي الصراع وإنما تؤججه، وتزيد في فعاليته، بوسائل أُخرى، وسائل تتماهى مع حقائق المرحلة، وتندرج في سياق السياسات الدولية المعاصرة ومنطقها، وسائل تعتمد مراكمة المكاسب الكمية وتحويلها، في نهاية المطاف، إلى مكاسب نوعية.

**الثانية**: إنه أوجد أرضية سياسية ملائمة لإدامة الكفاح الوطني الفلسطيني، بعد أن انغلقت الأبواب والحدود والعواصم، وانسدت السبل والدروب التي سار عليها الشعب الفلسطيني لثلاثة عقود سابقة. أرضية سياسية لمواصلة المعركة التي لم تنته، بأساليب جديدة، وبذهنية مختلفة، وبأهداف واقعية وقابلة للتحقق في المدى المنظور، من نقطة انطلاق أقوى من أي نقطة انطلاق فلسطينية سابقة، ومن مواقع أقرب إلى القدس من أي مواقع أُخرى في المنافي القريبة والبعيدة.

**الثالثة**: إنه خلق أملاً وقدم وعداً لشعب كاد يفقد الأمل بأن الاحتلال سوف يتزحزح يوماً من مكانه، وأن الخلاص سيتحقق ويصبح قريب المنال أكثر من أي وقت مضى، وخصوصاً أن الأمل ذاته يخلق طاقة ذاتية إضافية لمواصلة مسيرة الكفاح



الوطني ذاتها، ويرفع من درجة التوقعات بتحقيق حلم الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وذلك بعد أن رأى الفلسطينيون، رؤية العين المجردة، الاحتلال وهو ينحسر جزئياً عن الأرض، وقيادتهم الشرعية تعود إلى الوطن على رؤوس الأشهاد، عودة لائقة بقادة حركة تحرير وطني، وشاهدوا ولمسوا سلطتهم تدير شؤونهم المدنية ومقاليد حياتهم الاقتصادية والسياسية.

وبعيداً عن المرافعة السياسية التي قد تطول عن اتفاق أوسلو، الذي تحقق فعلاً لأن الطرفين أراداه، ورغبا معاً في التوصل إليه، بلا إكراه، وبالحد الأدنى من وساطة طرف ثالث، هو النرويج، تلك الدولة الاسكندنافية التي أدت دورها بصمت وكرم وتواضع، وحققت لنفسها مكانة دولية متميزة على خريطة العلاقات الدولية، نقول بعيداً عن مثل هذه المرافعة، فإننا نجد أن هذا الاتفاق اتبع نهج تحقيق الهدف المرغوب فيه بالتدريج، على مراحل زمنية متعاقبة ومترابطة، ومحددة الآجال. وكان الهدف من التدرج والمرحلية، بحسب المفهوم الفلسطيني، يتمثل في إحداث اختراق، عبر هذه القناة التفاوضية، في ثلاثة مجالات مختلفة:

**الأول**: وضع إعلان مبادئ موضع التطبيق العملي، بكل ما يعنيه ذلك من أسس تخص قوانين المرحلة الانتقالية، وتمهد الطريق نحو الوصول إلى مرحلة المفاوضات النهائية، بعد أن يكون تم دحر الاحتلال عن أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية، وتم بناء السلطة الوطنية على قاعدة متينة من المؤسسات الديمقراطية، وتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية على أساس من التعاون الاقتصادي والأمني مع المحيط المجاور، بما في ذلك المحيط الإسرائيلي.

**الثاني**: إحداث اختراق على الأرض، وذلك بتطبيق فوري لأحد أهم مكونات اتفاق إعلان المبادئ، ونعني بذلك اتفاق «غزة - أريحا أولاً»، بكل ما يعنيه هذا التنفيذ المبكر من تحفيز للجماهير الفلسطينية، وبكل ما يترجمه على الأرض من وقائع ميدانية ملموسة، تتحقق في إطار تدريجي متصاعد، الأمر الذي من شأنه أن يشجع المواطنين المخاطبين بهذا الاتفاق على تحويل اهتماماتهم نحو التنمية الاقتصادية، وتحسين ظروف حياتهم اليومية، وهو ما من شأنه أيضاً أن يعزز من قناعة هؤلاء الناس بما يمكن أن يتم التوصل إليه في المرحلة النهائية.

**الثالث**: إشراك مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية، قيادتها وكوادرها السياسية وقواها الأمنية، في صنع مقوّمات المرحلة الفلسطينية الجديدة، بما في ذلك تحقيق الاستقرار الأمني، الذي يفتح طريقاً أكثر اتساعاً نحو تأليف الحكومة الانتقالية، وإجراء الانتخابات العامة، واستكمال مراحل الاتفاق الانتقالي المرحلي، قبل بلوغ

المرحلة المتعلقة بمفاوضات الوضع النهائي الدائم.

وفي واقع الأمر، فإن مفاوضات قناة أوسلو عبرت المرحلة الأولى، التي كانت عبارة عن عملية استكشاف واستطلاع وجس نبض، إلى المرحلة الثانية التي هي مرحلة إقامة قناة اتصال معتمدة، وتأسيس بنية تفاوضية مؤهلة لإجراء بحث معمق في مختلف جوانب الصراع، ومنها إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التكوين الجنيني لاتفاق محتمل، يخلق قوة دفع قادرة على الانطلاق بهذه المفاوضات إلى آفاق أوسع، لتنتهي إلى المرحلة الرابعة، التي تم فيها إضفاء الصفة الشرعية على القناة التفاوضية، وإكسابها الصبغة الرسمية من جانب الحكومة الإسرائيلية، وخصوصاً أن مفاوضات هذه القناة السرية بدأت على نحو تجريبي، وبعناوين أكاديمية وآفاق غير واضحة، الأمر الذي يعني أن إسرائيل في تلك المرحلة اعترفت، على نحو واقعي، بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأقرت بمبدأ إجراء مفاوضات رسمية مع المؤسسة الفلسطينية التمثيلية الجامعة، والمعترف بها على أوسع نطاق دولي، كقائد لكفاح الشعب الفلسطيني، ومعبّر عن آماله الوطنية.

وبعد أن تم الاعتراف الواقعي الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال مرحلة مبكرة من مفاوضات أوسلو، تم انتزاع الاعتراف الرسمي الإسرائيلي بالمنظمة، عشية التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ، وذلك من خلال رسائل الاعتراف المتبادل بين رئيس منظمة التحرير ورئيس الحكومة الإسرائيلية، إذ تم دمج هذه الرسائل في إطار اتفاق المبادئ، واعتبرت جزءاً من الاتفاق، وهو ما شكل نقلة نوعية في مكانة منظمة التحرير، ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء أكان ذلك على الصعيد الإقليمي أم على الصعيد الدولي، وخصوصاً على صعيد العلاقة الفلسطينية - الأميركية، التي دخلت في الأعوام القليلة اللاحقة على توقيع اتفاق أوسلو، طوراً لم يرتق إليه كثير من علاقات الدول الأُخرى، الأكثر قدماً واستقراراً وشرعية، بالدولة العظمى الممسكة بمقاليد القوة والنفوذ في العالم كله.

وهكذا فقد كان اتفاق أوسلو عبارة عن إطار سياسي مفصل إلى أبعد الحدود، يخص تطبيقات المرحلة الانتقالية، المقرر وضعها موضع التطبيق العملي، في نطاق من الخطوات المتتابعة والمتصلة بمختلف الشؤون الفلسطينية، تؤسس وفق جدول زمني محدد سلفاً، لمرحلة تالية، ومتداخلة على نحو مترابط، تم تعريفها بوضوح كامل، وتحديد بنود وموضوعات جدول أعمالها من دون لبس، ناهيك عن تحديد آجال البداية والنهاية لكل مرحلة بعينها، الأمر الذي جعل من هذا الاتفاق خطة عمل مفصلة وملزمة، لا للطرفين اللذين وقعاه فحسب، بل أيضاً للدولة العظمى التي



احتضنته، ووقعته كشاهد وضامن لحسن تنفيذه.

وبمعيار ما، فإنه يمكن اعتبار خطة العمل التي انطوى عليها اتفاق أوسلو أنها خطة استراتيجية، تم تبنيها كإطار عام منظم للسلوك التفاوضي، وموجه له، ومحدد لاتجاهاته الأساسية، ولا سيما لجهة الأهداف بعيدة المدى. فبمعيار ميزان القوى يُعتبر الاتفاق وما انطوى عليه بمثابة استراتيجيا دفاعية، وبمعيار النتائج المتحققة يُعدّ استراتيجيا هجومية، وبمعيار المراحل المترابطة، والإجراءات التنفيذية المتعاقبة والمتداخلة معاً، فإنه يمكن النظر إليه على أنه تجسيد لاستراتيجيا الخطوة خطوة؛ أي استراتيجيا التدرج من الخطوة الأسهل إلى الخطوة الأصعب ثم الأكثر صعوبة؛ أي على العكس من استراتيجيا الصفقة الواحدة، التي إمّا أن تحقق من خلالها كل شيء، وإمّا لا تحقق شيئاً على الإطلاق. وهو ما حرص المفاوض الفلسطيني على تجنبها، منعاً لكل إخفاق يبدو مؤكداً منذ البداية، تماماً كما تجنبها المفاوض الإسرائيلي، إدراكاً مسبقاً منه لحجم الآلام والصعوبات والمخاطر، التي تنطوي عليها استراتيجيا الصفقة الواحدة هذه.

أمّا من حيث المنهجية التفاوضية التي تم اعتمادها عبر قناة أوسلو السرية، فقد اصطدم المفاوض الفلسطيني بمنهج المساومة المتبع من جانب الطرف الإسرائيلي، الذي عمل على تعظيم عوائده لدى طرح كل مشكلة من المشكلات الكثيرة المعروضة على طاولة التفاوض، وسعى لتقديم أقل ما يمكن من التنازلات في إطار أي من القضايا المطروحة، أي على نحو ما هو دارج في إطار صفقات البيع والشراء، التي كلما زاد فيها ربح طرف زادت خسارة الطرف الآخر، وهو ما جعلنا نعتمد، في مواجهة عقلية المساومة هذه، منهج الجهد التعاوني المشترك لمعالجة كل المشكلات المطروحة للمفاوضات؛ وهو منهج يعظّم الفوائد، ويزيد في العوائد المتوقعة لكلا الطرفين المتفاوضين، الأمر الذي جعل سجل مفاوضات أوسلو عبارة عن مزيج متعادل العناصر، في أغلب الأوقات ومعظم وسائل معالجة المشكلات، بين منهج المساومة من جهة، وبين منهج الجهد التعاوني المشترك من جهة أُخرى، وذلك على نحو ما يحكيه الكثير الكثير من المساجلات والأزمات والحلول، التي شهدتها مفاوضات أوسلو على مدى نحو تسعة أشهر متواصلة.

وفيما يتعلق بخصائص هذا الاتفاق وسماته الأساسية، فإنه يمكن إيجازها على النحو التالي:

١ - السرّية. إذ كانت السرّية شرطاً متبادلاً ومسبقاً بين الطرفين، وكانت في الوقت ذاته سبباً، بين عدة أسباب، في نجاح المفاوضات، التي كان يتربص بها

خصوم وأعداء كثيرون قادرون على إطاحتها في كل مرحلة، قبل أن تبلغ خط النهاية.

٢ - الدافعية. فقد كان كلا الطرفين المتفاوضين يملكان دوافع مختلفة للانطلاق بهذه المفاوضات، والسير بها نحو أهداف أغلبها متوازية الخطوط، والقليل منها متقاطع، عند الحدود الدنيا من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. إلاّ إن ذلك لم ينل من الدافعية والتصميم، اللذين ظلا قائمين لدى الطرفين طوال فترة المفاوضات، إن لم نقل إن هذه الدافعية كانت تتعاظم مع مرور الوقت.

٣ - التعقيدات، الكامنة أساساً في قلب نسيج مركّب من علاقات العداء والكراهية والقطيعة الممتدة على طول عشرات من عقود الصراع الدامية، ناهيك عن المشكلات المبثوثة في كل زاوية، وفي كل درب من الدروب المتداخلة في المتن وفي الحواشي المكوّنة لقصة صراع تتجابه فيه الرؤى والمصالح، وتزيده تعقيداً الهواجس والنوازع، وتكبّله حقائق، بعضها فعلي وبعضها الآخر مفتعل، كانت ولا تزال شاخصة ملء السمع والبصر والأفئدة.

٤ - التبادلية، القائمة وسط أسوار منيعة من القيود العقائدية والمفاهيمية والثقافية، تقابلها حوافز مصلحية وسياسية وتطلعات مستقبلية تضافرت معاً لكسر ما أمكن من قيود، وتخفيض ما هو قائم من أسوار مبنية على أسس متينة من الشكوك والتحسبات والحسابات والأفكار المسبقة، وذلك كله من أجل الاحتكام إلى القاعدة الذهبية التفاوضية، المستمدة من فلسفة الحل الوسط التي تنطوي، في العادة، على تبادل لمنفعة هنا في مقابل تضحية هناك، لا لطرف واحد وإنما لكلا الطرفين، وهو ما يعرف عادة باسم سياسة الأخذ والعطاء.

٥ - الخلل في ميزان القوى، الذي كان يميل بشدة إلى مصلحة طرف ضد الطرف الآخر، هذا الخلل الذي كان ماثلاً في أذهان المتفاوضين، ومُضمَراً بوضوح شديد لدى تناول الطرف الإسرائيلي، ولدى طرحه لكل مسألة من مسائل المفاوضات، التي كانت محتشدة بالخلافات والنزاعات والأزمات، الأمر الذي حتّم على المفاوض الفلسطيني استخدام أوراقه القليلة، بكل ما لديه من صبر وقوة احتمال وفطنة، وعلى معالجة كل أزمة بروحية مثابِرة، وحجة قوية، تستبطن التمسك بقوة العدالة في مواجهة عدالة القوة، وتستظهر قوة الحق ضد حق القوة الغاشمة.

وبعد، فإننا نقف اليوم على بعد أكثر من عشرة أعوام كاملة من تاريخ توقيع اتفاق أوسلو، الذي بدل كثيراً من المفاهيم السائدة لدى الطرفين أحدهما إزاء الآخر، وغيّر الرؤية التي كانت مستقرة في قلب منظومة الأفكار المتقابلة على الجانبين، بل



أعاد رسم الاستراتيجيات الأمنية والسياسية، وكسر كثيراً من البديهيات التي كادت، لفرط تلقائيتها، تدخل طور القداسة لدى الطرفين. نقف اليوم في نهاية هذه المسافة الزمنية الطويلة نسبياً ونحن نرى الاتفاق، الذي انطوى على وعد بزمن شرق أوسطي جديد، حقيقة تاريخية كبرى من الحقائق السياسية القائمة في قلب هذه المنطقة من العالم، اتفاقاً يقدم البديل الواقعي والممكن من خيار النزاع والدماء والألم والمعاناة، والحل الإرادي السلمي المتدرج عوضاً عن الحلول العسكرية التي فشلت، وشبعت فشلاً، في حل هذا الصراع حلاً يؤسس لواقع من التعايش والتعاون بديلاً من الكراهية والعداء، ويومئ إلى مستقبل أفضل بكل تأكيد من ماض كتبت صفحاته المديدة بالدم والألم والعذابات.

ولست اليوم في موضع الدفاع عن هذا الاتفاق، الذي كان بمثابة ممر إجباري لشعب ناضل طويلاً، وضحى كثيراً من أجل حقه المشروع في الحرية والاستقلال، ولا في موقع تبرير هذا الاتفاق الذي إذا كان تعطيله أمراً ممكناً، فإن إلغاءه قصة أُخرى لا يقدر عليها ولا يستطيعها أي من الخصوم والأعداء، وإذا كان الالتزام به ضعيفاً فإن التنصل منه، ومما أرساه من حقائق مادية وسياسية على الأرض، يدخل في باب الممنوعات السياسية. وليس أدل على ذلك من أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على مدى الأعوام العشرة الماضية، وبعضها من أشد أعداء هذا الاتفاق، لم تتمكن من مقارفة إسقاطه، أو إعلان بطلانه، مع أنها تراجعت عن تنفيذ كثير من بنوده، وأجّلت دفع العديد من استحقاقاته، وراوغت ولا تزال تراوغ إزاء كل بند من بنوده، وقالت فيه، وفي من وقعوه، أكثر مما قاله الإمام مالك في تحريم الخمر، وفي تبيان كبائر كل من يصنعه أو يتاجر به أو يشربه، أو حتى يجالس ندماءه.

إنني وأنا أطوي دفتي هذا الكتاب، الرواية الفلسطينية عن الاتفاق الذي فاوضت في شأنه، وساهمت في تحقيقه، ووقعته بالأحرف الأولى، وعملت على دفعه إلى الأمام، وتنفيذ بنوده والتزاماته المتقابلة، وما يئست يوماً من أنه اتفاق وُجد ليبقى، وأنه سيُطبق مهما يمتد الزمن، فإنني في الوقت ذاته أنهي هذه الحكاية الطويلة، بكل ما حفلت به من تفصيلات لا حصر لها، لأضعها كوثيقة من وثائق هذه المرحلة التي لم تنته فصولها بعد، تاركاً الحكم فيها، وعليها، للدارسين والسياسيين والمؤرخين، للتاريخ الذي هو المعلم الكبير والحكم العادل الموضوعي، للأجيال الفلسطينية المقبلة التي ستتفحص وتنظر وتَخْلُص، ربما، إلى استخلاصات غير ما حفلت به هذه المرحلة من خلاصات متعجلة، وقراءات متعسفة، وأحكام مسبقة، إلى جانب القليل من الموضوعية، والأقل من الواقعية وحسن البصيرة.

## إعلان مبادئ
## حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني - الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني)، ممثلاً الشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في (ظل) تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

**المادة ١**

**هدف المفاوضات:**

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أُخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

**المادة ٢**

**إطار الفترة الانتقالية:**

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

**المادة ٣**

**الانتخابات:**

١ - من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية



بتأمين النظام العام.

٢ - سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرافق كملحق (١)، بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣ - هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

**المادة ٤**

**الولاية:**

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

**المادة ٥**

**الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:**

١ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ - سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أُخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ - يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

**المادة ٦**

**النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات:**

١ - فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ و(فور) الانسحاب من قطاع

غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢ - مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقلٍ لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

### المادة ٧

**الاتفاق الانتقالي:**

١ - سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

٢ - سوف يحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أشياء أُخرى، هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة ٩ المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ - سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقاً وفقاً للمادة ٤ المذكورة أعلاه.

٤ - من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أُخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطيني للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أُخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ - بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.



### المادة ٨

**النظام العام والأمن:**

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

### المادة ٩

**القوانين والأوامر العسكرية:**

١ - سيخول المجلس سلطة التشريع، وفقاً للاتفاق الانتقالي، في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

٢ - سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

### المادة ١٠

**لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية - الفلسطينية:**

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل، فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية - فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أُخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

### المادة ١١

**التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:**

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق (٣) وملحق (٤) بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

### المادة ١٢

**الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر:**

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أُخرى، للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال (modalities) للسماح للأشخاص المرحلين (displaced) من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أُخرى ذات الاهتمام المشترك.

### المادة ١٣

**إعادة تموضع (redeployment) القوات الإسرائيلية:**

١ - بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤.

٢ - عند إعادة موضعة قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣ - وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب (commensurate) مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة ٨ أعلاه.

### المادة ١٤

**الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا:**

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق (٢).



### المادة ١٥

**تسوية المنازعات:**

١ - ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أي اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة ١٠ أعلاه.

٢ - إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

٣ - للأطراف أن تتفق على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق، على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض، وبناء على اتفاق الطرفين، ستنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

### المادة ١٦

**التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني**
**فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:**

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعدد أداة ملائمة للنهوض بـ «خطة مارشال» وببرامج إقليمية وبرامج أُخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق (٤).

### المادة ١٧

**بنود متفرقة:**

١ - يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ - جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا (الاتفاق).

**أُبرم في واشنطن،**
**يوم الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣**

عن حكومة إسرائيل — عن منظمة التحرير الفلسطينية

الشاهدان

الولايات المتحدة الأميركية — الفدرالية الروسية

## ملحق (١)

**بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها**

١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقاً لاتفاق بين الطرفين.

٢ - وبالإضافة، يجب أن تغطي الاتفاقية حول الانتخابات القضايا التالية، من بين أمور أُخرى:

أ - النظام الانتخابي.

ب - صيغة الإشراف والمرافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية.

ج - الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية، بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام، وإمكانية الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزي.

٣ - لن يتم الإجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين المرحلين (النازحين) والذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

## ملحق (٢)

**بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية**
**من قطاع غزة ومنطقة أريحا**

١ - سيعقد الطرفان اتفاقاً ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على أثر الانسحاب الإسرائيلي.

٢ - ستنفذ إسرائيل انسحاباً مجدولاً وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، يبدأ فوراً مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

٣ - سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه، من جملة أمور أُخرى:

أ - ترتيبات لنقل هادئ وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب - بنية وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات، فيما



عدا: الأمن الخارجي، والمستوطنات، والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية ومسائل أُخرى متفق عليها بشكل مشترك.

ج - ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محلياً ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د - حضوراً دولياً أو أجنبياً مؤقتاً، وفقاً لما يتفق عليه.

هـ - إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.

و - برنامجاً للتنمية والاستقرار الاقتصادي، يشمل إقامة صندوق طوارئ، لتشجيع الاستثمار الأجنبي، والدعم المالي والاقتصادي.

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف.

ز - ترتيبات لممر آمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ - الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعبري:

أ - غزة - مصر.

ب - أريحا - الأردن.

٥ - المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق (٢) والمادة ٦ من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس.

٦ - باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

## ملحق (٣)

**بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني**
**في البرامج الاقتصادية والتنموية**

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادي، تركز، من بين أمور أُخرى، على التالي:

١ - التعاون في مجال المياه، بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده

خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية.

٢ - التعاون في مجال الكهرباء، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية.

٣ - التعاون في مجال الطاقة، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية، خاصة في قطاع غزة والنقب، وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأُخرى. وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيمائي في قطاع غزة وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

٤ - التعاون في مجال التمويل، بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي إسرائيل، وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات، بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة، يأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أُخرى. بالإضافة، سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة، وسكك الحديد وخطوط الاتصالات إلخ.

٦ - التعاون في مجال التجارة، بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة، بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين - الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق، والتعاون في مجالات أُخرى تتعلق بالتجارة.

٧ - التعاون في مجال الصناعة، بما في ذلك برامج التطوير الصناعي، الذي سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي - الفلسطيني المشترك، والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية، ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية، والإلكترونيات والماس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم.

٨ - برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية.



٩ - خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها، تأخذ بالاعتبار ورش عمل وندوات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة، وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

١٠ - خطة لحماية البيئة، تأخذ بالاعتبار إجراءات مشتركة و/أو منسقة في هذا المجال.

١١ - برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

١٢ - أية برامج أُخرى ذات مصلحة مشتركة.

## ملحق (٤)

### بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني حول برامج التنمية الإقليمية

١ - سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، تبادر إليها الدول السبع الكبار. ستطلب الأطراف من السبعة الكبار السعي لإشراك دول أُخرى مهتمة في هذا البرنامج، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

٢ - سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ) برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب) برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي.

أ) برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالية:

١ - برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي، بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢ - خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣ - برنامج لتنمية البنية التحتية
(المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، إلخ).

٤ - خطة للموارد البشرية.

٥ - برامج أُخرى.

ب) ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

١ - إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢ - تطوير خطة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت.

٤ - تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أُخرى للمياه.

٥ - خطة إقليمية للتنمية الزراعية، وتتضمن مسعى إقليمياً للوقاية من التصحر.

٦ - ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها.

٧ - التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأُخرى وتوزيعه واستغلاله صناعياً.

٨ - خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩ - التعاون الإقليمي في مجالات أُخرى.

٣ - سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف، وسينسقان بهدف إنجاحها. كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات (مجموعات العمل) وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ضمن مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة.

## المحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ
## حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية

أ. تفاهمات واتفاقات عامة:

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس ستخضع لنفس المبادئ المتعلقة بالمادة ٤، كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه.

ب. تفاهمات واتفاقات محددة:

**المادة ٤**

من المفهوم أن:

١ - ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية والإسرائيليين.

٢ - ستسري ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها.



**المادة ٦**

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي:

١) يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادئ في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، السياحة وأية سلطات أُخرى متفق عليها.

٢) من المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المناصب لن تتأثر.

٣) سيستمر كل من المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الميزانية وفقاً لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين. وستأخذ هذه الترتيبات بالاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.

٤) فور تنفيذ إعلان المبادئ، سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهمات المذكورة أعلاه.

**المادة ٧**

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

**المادة ٨**

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

**المادة ٩**

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين في هذا الخصوص. كما أنه من المتفق أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة، كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

**المادة ١٠**

من المتفق أنه فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، سيقوم الوفدان الإسرائيلي

والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعينين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الإسرائيلية – الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق، ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف تقنيين وخبراء آخرين، حسب الضرورة، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان، أو أماكن، عقد اجتماعاتها.

**ملحق (٢)**

من المفهوم أنه، لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤوليتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين.

ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أُبرم في واشنطن،
يوم الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

| عن حكومة إسرائيل | | عن منظمة التحرير الفلسطينية |
| --- | --- | --- |
| | الشاهدان | |
| الولايات المتحدة الأميركية | | الفدرالية الروسية |

فيما يلي ترجمة النص الحرفي للرسائل بين الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين حول اتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل:

١٩٩٣/٩/٩

**السيد رئيس الوزراء،**

إن توقيع إعلان المبادئ مؤشر على مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط. ومن هذه القناعة فإنني أود أن أؤكد على الالتزامات التالية:

تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في أن توجد بسلام وأمان.

تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.



تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً، كما يدشن حقبة جديدة للتعايش السلمي الخالي من العنف وجميع الأعمال الأُخرى التي تهدد السلام والاستقرار. وبناء عليه فإن المنظمة تنبذ اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأُخرى وسوف تتحمل مسؤوليتها إزاء جميع عناصر وأفراد منظمة التحرير الفلسطينية من أجل ضمان امتثالهم ولمنع المخالفات والمخالفين للنظام.

وبالنظر إلى آفاق هذه المرحلة الجديدة وتوقيع إعلان المبادئ واستناداً إلى الموافقة الفلسطينية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ فإن المنظمة تؤكد أن تلك المواد الواردة في الميثاق الوطني والتي ترفض حق إسرائيل في أن توجد وكذلك بنود الميثاق التي لا تنسجم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة تصبح الآن غير عاملة وليست سارية المفعول. وتبعاً لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستقوم بعرض الأمر على المجلس الوطني الفلسطيني من أجل الحصول على الموافقة الرسمية على التغييرات الضرورية في الميثاق الوطني والمتصلة بذلك.

**ياسر عرفات**
**رئيس منظمة التحرير الفلسطينية**

**السيد الرئيس،**

تجاوباً مع رسالتكم المؤرخة ١٩٩٣/٩/٩ أود أن أؤكد لكم بأنه على ضوء الالتزامات الواردة في رسالتكم فإن حكومة إسرائيل قد قررت أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني وأن تشرع في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

**إسحاق رابين**
**رئيس وزراء إسرائيل**

**الخطاب الثالث**
**٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣**
**عزيزي الوزير هولست**

أرغب في أن أؤكد لكم أنه بمقتضى التوقيع على إعلان المبادئ فإنني سوف أضمن المواقف التالية في بياناتي العلنية:

في ضوء العصر الجديد الذي يرمز إليه التوقيع على إعلان المبادئ فإن

م.ت.ف. تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ورفض العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

**المخلص**

**ياسر عرفات**

**رئيس منظمة التحرير الفلسطينية**

* * *

## مراحل تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ

**أولاً: المرحلة التحضيرية**

■ الجدول الزمني: من ١٣ أكتوبر ١٩٩٣ حتى ١٣ يوليه ١٩٩٤

**١ - الخطوات والإجراءات في غزة وأريحا:**

● ١٣ أكتوبر ١٩٩٣/ بدء نفاذ اتفاق إعلان المبادئ.

● حتى ١٣ ديسمبر ١٩٩٣:

عقد اتفاقية انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا.

● حتى ١٣ يناير ١٩٩٤:

انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا الذي يبدأ من ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.

● منذ ١٣ ديسمبر ١٩٩٣:

- نقل سلطات شاملة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى ممثلي السلطة الفلسطينية (عدا الأمن الخارجي والمستوطنات الإسرائيلية والعلاقات الخارجية وما يتفق عليه).
- تولي قوة البوليس الفلسطيني مسؤوليات الأمن الداخلي والمحافظة على النظام.
- تواجد دولي متفق عليه.
- تشكيل لجنة تنسيق وتعاون فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.
- برنامج تنمية اقتصادية تشمل صندوق طوارئ للاستثمار الخارجي والدعم المالي والاقتصادي.



- ترتيبات لحرية الانتقال بين قطاع غزة وأريحا للأشخاص والبضائع.
- ترتيبات للانتقال بين غزة ومصر وبين أريحا والأردن.
- إقامة مكاتب السلطات الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا.

**٢ - الخطوات والإجراءات في بقية الضفة الغربية (النقل المبكر للسلطة):**

● ١٣ أكتوبر ١٩٩٣:

بدء نفاذ اتفاق إعلان المبادئ.

● فوراً من ١٣ أكتوبر ١٩٩٣:

- إبلاغ الجانب الفلسطيني إسرائيل بأسماء المسؤولين الفلسطينيين الذين تنقل إليهم السلطات والمسؤوليات في مجالات التعليم والثقافة - الصحة - الشؤون الاجتماعية - الضرائب المباشرة - السياحة والمجالات الأُخرى.
- اتفاق الجانبين على خطة لنقل السلطات والمسؤوليات إلى ممثلي الجانب الفلسطيني في المجالات المشار إليها.
- نقل السلطات والمسؤوليات إلى ممثلي الجانب الفلسطيني طبقاً للخطة المتفق عليها.
- إقامة مكاتب السلطات الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا.
- بدء إنشاء قوة البوليس الفلسطيني من فلسطينيين من الداخل أو من الخارج من فلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية أو وثائق مصرية.
- إمكانية الاتفاق على نقل السلطات والمسؤوليات في مجالات أُخرى.

**٣ - الإعداد لتولي المجلس الانتقالي الفلسطيني السلطة:**

● من ١٣ أكتوبر ١٩٩٣ حتى ١٣ يوليه ١٩٩٤:

- عقد الاتفاقية الخاصة بالانتخابات

وتتضمن: نظام الانتخابات - طريقة الإشراف على الانتخابات - طريقة الرقابة الدولية عليها - قواعد ولوائح الحملة الانتخابية ومشاركة الفلسطينيين من سكان القدس في الانتخابات.

- عقد الاتفاقية الخاصة بالترتيبات الانتقالية

وتتضمن: هيكلية المجلس الانتقالي الفلسطيني - وعدد أعضاء المجلس - ونقل السلطات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس وتحديد سلطات المجلس التنفيذية والتشريعية (وفقاً للاتفاقية وفي نطاق السلطات التي تنقل إليه) والجهات القضائية المستقلة - وترتيبات تولي المجلس

السلطات والمسؤوليات السابق نقلها في غزة وأريحا وتلك التي سبق نقلها مبكراً.

– انسحاب القوات وإعادة انتشارها خارج المناطق السكانية

وينفذ ذلك تدريجياً على أن يتم قبل إجراء انتخابات المجلس الانتقالي الفلسطيني في موعد أقصاه ١٣ يوليه ١٩٩٤.

**ثانياً: المرحلة الانتقالية**

■ الجدول الزمني: من ١٣ يناير ١٩٩٤ حتى ١٣ يناير ١٩٩٩

**الخطوات والإجراءات:**

- ١٣ يناير ١٩٩٤: بدء الفترة الانتقالية.
- حتى ١٣ يناير ١٩٩٦:

– انتخاب المجلس الانتقالي الفلسطيني (الحكومة الانتقالية) وفقاً للمبادئ الديمقراطية انتخاباً مباشراً وحراً تحت الإشراف ومع المراقبة الدولية التي يتفق عليها في الاتفاقية الخاصة بترتيبات الانتخابات وتولي البوليس الفلسطيني حفظ النظام.

**عقد انتخاب المجلس:**

– افتتاح أعمال المجلس.

– نقل السلطات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس.

– تولي المجلس السلطات والمسؤوليات التي تنقل إليه وفقاً للاتفاقية الخاصة بالترتيبات الانتقالية.

– حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيليتين.

– انتهاء ترتيبات المرحلة التحضيرية.

– قيام المجلس بإنشاء سلطات وأجهزة للكهرباء وإدارة المياه وللأراضي وتنمية الصادرات وللبيئة وميناء غزة وبنك فلسطيني للتنمية وما يتفق عليه.

– قيام المجلس بإنشاء قوة بوليس تتولى مسؤوليات الأمن الداخلي والمحافظة على النظام.

– إنشاء لجنة اتصال مشتركة فلسطينية – إسرائيلية لمعالجة المسائل التي تتطلب التنسيق والمسائل ذات الاهتمام المشترك وتسوية الخلافات.

– إنشاء لجنة فلسطينية للتعاون الاقتصادي (في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والمالية والتجارة والصناعة والمواصلات والاتصالات والبيئة وغيرها).



– دعوة مصر والأردن للاشتراك مع إسرائيل والفلسطينيين في ترتيبات للاتصال والتعاون ومنها إنشاء لجنة دائمة تقرر بالاتفاق ترتيبات قبول نازحي سنة ١٩٦٧ مع إجراءات المحافظة على النظام ومنع الاضطراب، ومعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

– انسحاب القوات الإسرائيلية تدريجياً إلى مواقع أمنية محددة بالتوازي ومع تولي البوليس الفلسطيني مسؤوليات الأمن الداخلي والنظام العام.

– استمرار تولي إسرائيل المسؤوليات التي لا تدخل في ولاية المجلس الانتقالي الفلسطيني ومنها:

الأمن الخارجي – وأمن الإسرائيليين والمسائل التي يجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم (القدس – المستوطنات – الأماكن الأمنية – الإسرائيليون).

**ثالثاً: مفاوضات الوضع الدائم**

■ الجدول الزمني: حتى ١٣ يناير ١٩٩٦

– بدء المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

– تتناول المفاوضات: القدس – اللاجئين – المستوطنات – ترتيبات الأمن – الحدود – التعاون والعلاقات مع الدول المجاورة – المسائل الأُخرى ذات الاهتمام المشترك.

**١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣**

# مَلاحِق وَثائِقيّة

# ملحق الفصل الأول
# رقم ( ١ )

## أفكار
## حول العوائد المتوقعة من السلام
## والتعاون الاقتصادي الإقليمي*

من: أبو علاء

مع انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، أخذ الأمل يتولد بأنه، بعد الوصول إلى تسوية سياسية مرضية للفلسطينيين وللعرب الآخرين وللإسرائيليين،

تصبح البيئة السياسية (وبالتالي الاقتصادية) أكثر ملاءمة لقيام تعاون وعلاقات اقتصادية على المستوى الإقليمي. وسيوفر ذلك الشروط الضرورية لتدفق الاستثمارات صوب برامج ومشاريع تعود بالفائدة على المنطقة كلها أو بعضها، وبذلك يمكن لـ «عوائد السلام» أن تتجسد وتنتشر على نطاق واسع بعد أن كانت تكاليف النزاع الباهظة تثقل كاهل أطراف النزاع.

ونشير هنا بشكل خاص (ولكن ليس حصراً) إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة حالياً، وإلى الدول المجاورة التي تحملت أعباء النزاع المادية والبشرية الأكثر ثقلاً.

ومن الطبيعي أن تركز هذه المذكرة بالأساس على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها أيضاً تأخذ في الحسبان مصالح الدول المجاورة. وهي تقوم على ما نعتقد أنه مشروع منطقي ومبرر، في أن المناطق الفلسطينية المحتلة عندما تتخلص من الاحتلال، وتنتقل بطريقة ذات دلالة إلى مرحلة انتقالية ذات مضمون جوهري تتمتع فيها بقدرة وافية على اتخاذ القرار الاقتصادي، لتنتقل في النهاية إلى مرحلة تقرير المصير والدولة، فإن الاقتصاد الوطني الفلسطيني سيكون في نفس الوقت قادراً على الاستفادة من

---

* هذه الورقة قدمتها إلى المفوضية الأوروبية في أوائل سنة ١٩٩٢، ووصلت نسخة عنها إلى الأميركيين فيما بعد، عن طريق الوزيرة البلجيكية السيدة آن ماري، حيث لقيت هذه الورقة اهتماماً كبيراً من جانب من وصلت إليهم، بمن في ذلك الإسرائيليون. وقد اطلع عليها - كما علمت فيما بعد - شمعون بيريس ويوسي بيلين ويائير هيرشفيلد ورون بوندك، الذين رأوا أنها ربما تشكل أساساً فكرياً لحوار فلسطيني - إسرائيلي، وأنها تساعد نظرياً في بناء مفاوضات ثنائية حين تنضج الظروف.

استثمارات ضخمة، مما يشجعه على أن يكون شريكاً نشيطاً في رسم وتفعيل العلاقات الاقتصادية الإقليمية والجهوية وفي مختلف جهود تحفيز التنمية وتشجيعها.

إن الشعب الفلسطيني بمهاراته وعزيمته وموقع بلده في قلب المشرق، واتصاله بالمغرب، سيكون ذا موقع مثالي (ليس فقط من الناحية الجغرافية أو بمعايير القدرات البشرية والمبادرة، ولكن أيضاً بما يتمتع به الفلسطينيون من عاطفة في المنطقة العربية كلها)، ليكون بؤرة للتعاون الاقتصادي والتكامل والاعتماد المتبادل.

لكل هذه الأسباب، يمكن للفلسطينيين بحق أن تكون لديهم توقعات اقتصادية واعدة، ترتكز على جهودهم الذاتية وعلى المساعدة الخارجية من المنطقة نفسها ومن المجتمع الدولي ككل.

وقبل الاستطراد في هذه المذكرة لتحديد فرص الاستثمار الواعدة لبلدين أو أكثر في المنطقة، وبالتالي آفاق التعاون الاقتصادي الإقليمية، من الضروري أن نذكر الآن ما نعتبره شرطاً مركزياً للآمال والتوقعات الواردة هنا بصراحة أو ضمناً بشأن التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل والتنمية الواسعة النطاق.

فلكي تتحقق مكاسب السلام، يجب أن يكون هناك سلام أولاً. وهذا السلام يجب أن يكون مقبولاً لمختلف الأطراف المعنية حتى يدوم ويتواصل. ويعتقد الفلسطينيون والعرب الآخرون بوجوب أن يوضع الحصان السياسي أمام العربة الاقتصادية إذا أريد للعربة أن تتحرك إلى الأمام.

وهناك حاجة لتسجيل ثلاثة منطلقات أساسية للتعاون الاقتصادي الإقليمي، ليس فقط حتى يتجسد هذا التعاون ولكن أيضاً لكي يكون مثمراً ومتواصلاً.

**المنطلق الأول**: إن عملية التعاون وتشابك العلاقات الاقتصادية يمكن فقط أن تتكثف بالتدريج، آخذين بالاعتبار «ميراث» النزاع الذي دام عقوداً في المنطقة. ويمكن لهذه العملية أن تتعزز وتتسع أكثر بفضل كل مشروع ناجح أو برنامج يتم تصميمه وتنفيذه.

**المنطلق الثاني**: إن انطلاق عملية السلام واستمرارها يكمنان في كون فوائد التعاون «عوائد السلام» يجب أن تدركها وتستفيد منها جميع الأطراف، بحيث لا يشعر أي طرف بأنه قد استغل أو حرم من العملية. ولا يجوز أن يوضع التعاون في صيغة تجعله يبدو ستاراً للاستغلال أو السيطرة على الضعيف لصالح القوي، ولا يمكن للاعتماد المتبادل أن يتحقق بكل معنى الكلمة إلاّ إذا تأكدت كل الأطراف المعنية أنها ستأخذ نصيبها من العوائد، كما ستتحمل نصيبها من التكاليف والأعباء، حتى لو كانت «الأنصبة» غير متساوية بالضرورة.



يتصل **المنطلق الثالث** بالاختلاف في مستويات التنمية التي حققتها مختلف بلدان المنطقة. وهكذا، ففي حين أن التعاون الاقتصادي بين البلدان الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية وبين الأقل تقدماً، سيكون مفيداً لكلا الجانبين، ولو بطرق مختلفة، فإن هذا لا يجوز أن يكون مبرراً لتركيز المشروعات الجديدة والبرامج في الاقتصاد الذي يملك تسهيلات وإمكانيات أكبر من التكنولوجيا المتاحة والمهارات البشرية والقدرة المالية والاقتصاد الأكثر تقدماً، حيث يتوقع لـ «الوفورات الخارجية» (حسب المصطلح الاقتصادي التقني) أن تتحقق أكثر مما في الاقتصاد الآخر الأقل تطوراً. فمثل هذا التركيز المفرط سوف يعيق تنمية الاقتصاد الأخير الأقل تطوراً، وسوف يزيد من اتساع الفجوة في التنمية والأداء بين الاقتصاد الأكثر تقدماً والاقتصادات الأقل تقدماً.

ولأن الفلسطينيين قد عانوا طويلاً من الاحتلال، بكل ما يحمله معه من أعباء وهموم سياسية واجتماعية وتكنولوجية واقتصادية، فإنهم يشعرون بأن للمنطلقين الثاني والثالث دلالة خاصة لهم. ولهذا، جرى التركيز على هذين المنطلقين حتى توضع الضمانات اللازمة عند تصميم ووضع المشاريع والبرامج الجديدة ذات الأهمية الإقليمية، بحيث يتم اختيار مواقعها بشكل يأخذ المصلحة الفلسطينية بالاعتبار.

* * *

ليست هناك حاجة لإخفاء اهتمامنا الأساسي بتنمية الاقتصاد الفلسطيني، فالمصلحة الذاتية قوة دافعة معترف بها عالمياً. ومع ذلك، فإننا نسجل هنا أن البرامج والمشاريع المحددة في هذا القسم من المذكرة، تخدم أيضاً مصالح البلدان الأُخرى في المنطقة. ولكن يصح أيضاً بالنسبة لغيرها من المشاريع والبرامج التي تبدو محلية ومحددة بالاقتصاد الفلسطيني فقط، مثل الاستثمار في البنية التحتية المادية (والاجتماعية). ولا نبالغ لو أكدنا أن هذا النوع من الاستثمار في البنية التحتية سوف يمكّن تلك الاستثمارات الإقليمية الأُخرى، بالذات، لتصبح أكثر قابلية للحياة وأكثر فائدة لكل الأطراف المشتركة فيها.

ويقوم هذا التوقع على الاقتناع المبرر بأن توجيه استثمارات إقليمية صوب الاقتصاد الفلسطيني سوف يحقق وفورات خارجية أعظم بفضل تمتع ذلك الاقتصاد ببنية تحتية متقدمة وذات أداء مرموق.

وأخيراً، هناك حاجة لذكر أربع ملاحظات قبل البدء في تحديد البرامج وتقييم المشاريع المقترحة لتنظر فيها المجموعة الأوروبية، كمجالات تستحق الاستثمار والدعم التكنولوجي.

**الملاحظة الأولى:**

إن ما سيقترح لا يعدو كونه أفكاراً بحاجة لمزيد من التفكير والتطوير حتى قبل الشروع بإعداد دراسات ما قبل الجدوى لها. وبمعنى آخر، فقد طرحت هذه المقترحات على أنها تشكل حالة بينة توضح نفسها بنفسها.

**الملاحظة الثانية:**

هي أن قائمة المقترحات طويلة جداً، ولكننا ندرك أن عدداً محدوداً فقط من البرامج والمشاريع يمكن أن يخضع لمزيد من الفحص والدعم الممكن. أكثر من ذلك، فإن طول القائمة ذاته يجعل من الأسهل على المجموعة الأوروبية، كراعية كبرى متوقعة، أن تختار مشاريع معينة من القائمة، وبالإمكان طبعاً تعديل القائمة، كاستبدال بعض المشاريع المقترحة، تماماً كما يمكن أن تضاف مشاريع أُخرى للقائمة.

**الملاحظة الثالثة:**

هي أنه بينما ستكون الاستثمارات المتوقعة مفيدة للاقتصاد الفلسطيني (بمعنى أن يكون هو المستفيد الأساسي)، وللاقتصادات الأُخرى التي ستشارك في إقامة عدد من هذه البرامج والمشاريع وفي نشاطاتها اللاحقة، فإن المجموعة الأوروبية ذاتها ستجد بالمثل أن من مصلحتها كمجموعة وكأعضاء أن تساهم بشكل ملموس في الدعم المالي والتكنولوجي. وهذا واضح، لأن المنطقة ستصبح شريكاً تجارياً، أكثر أهمية مما هو عليه الحال الآن للمجموعة الأوروبية. وكما اتفق الاقتصاديون منذ سنوات طويلة على نطاق واسع، فإن هناك علاقة إيجابية ومباشرة (إن لم يكن ارتباطاً) بين مستوى التنمية وحجم التجارة بين البلدان أو المناطق.

**الملاحظة الرابعة:**

لقد قدمت هذه المذكرة على أمل أن تمد المجموعة الأوروبية العون والدعم للاقتصاد الفلسطيني في صياغة تلك البرامج والمشاريع المختارة للاعتبار من قبل المجموعة، وكذلك في إجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لها، حيث لا تتوفر المهارات الفلسطينية الملائمة. ذلك أن دعم المجموعة الأوروبية القيّم والمتواصل لتنمية المجتمع والاقتصاد الفلسطيني يشجعنا مرة أُخرى على أن نتوجه إليها للمساعدة في الاتجاه الذي ذكر للتو.

والآن سنحدد البرامج والمشاريع المقترحة ونوردها كالتالي:



**أولاً: النقل والمواصلات،**
**والاتصالات السلكية واللاسلكية**

أ - المواصلات البرية: لربط مصر وبلدان المغرب مع المشرق ومع منطقة الخليج عبر فلسطين - وسيمر الطريق المقترح عبر غزة ومن ثم يتفرع شمالاً إلى لبنان، وشرقاً إلى الأردن ومن هناك إلى طرق برية جيدة وموجودة فعلاً مع شبه الجزيرة العربية.

ب - مواصلات سكة حديد، إصلاح خط مصر - غزة - فلسطين الذي كان يعمل حتى منتصف الأربعينات، ومد الخط (إذا كان مجدياً) إلى بلدان المغرب غرباً، وإلى المشرق شرقاً.

ج - بناء مطارين دوليين، أحدهما في القدس والآخر في غزة، مما سيسهل نقل الحجاج - أكانوا مسيحيين أو يهوداً أو مسلمين - والسياح كذلك، وخاصة من أوروبا والأميركتين والبلدان الأُخرى إلى الأرض المقدسة.

د - إنشاء ميناء تجاري في غزة، مجهز بمعدات ملائمة تمكنه من التعامل مع المسافرين ومع التجارة. فوجود الميناء سيدعو أيضاً لإنشاء شركة ملاحة للقيام بالشحن ونقل المسافرين بين مصر وغزة ولبنان وسورية وقبرص وتركيا والأردن والبلدان الأُخرى المجاورة.

هـ - التعاقد لإطلاق قمر صناعي لجمع المعلومات حول الطقس وجذب البرامج الإخبارية والتلفزية والأغراض الأُخرى المتعلقة بالمعلومات.

**ثانياً: الطاقة**

أ - بناء أنبوب نفط بين بلدان الخليج والعراق إلى غزة. وهذا الأنبوب إضافة إلى نقله البترول للاستخدام في الترانزيت ومناطق التصدير المتجه إليها، فإنه سيجعل الصادرات ممكنة ويوفر مجالاً للتكرير وإقامة بعض الصناعات البتروكيماوية في غزة، إضافة إلى مساهمته في استيعاب القوة العاملة.

ب - إعادة تقييم «مشروع البحرين» (ربط البحر الأبيض المتوسط مع البحر الميت و/أو البحر الأحمر)، الذي سيولد الكهرباء ويحفز النشاط السياحي. وعلى كل حال، فإن هذا المشروع يجب أن يحوّل إلى مشروع إقليمي، لا أن يظل مشروعاً إسرائيلياً بالكامل (كما اقترح في صورته الأصلية في أوائل الأربعينات من قبل لودرميلك) حيث تصل فوائده إلى فلسطين والأردن.

ج – مد أنبوب غاز بين مصر وغزة، ومن ثم إلى البلدان المجاورة.

د – إنشاء مشروع لتخزين الطاقة الشمسية واستخدامها في الجزء الجنوبي من قطاع غزة كملتقى للحدود بين فلسطين وإسرائيل ومصر.

**ثالثاً: السياحة**

أ – تحفيز النهوض بالتسهيلات (المواصلات، الفنادق، مراكز الاستجمام، النشاطات الثقافية، إلخ) لجذب عدد كبير من السياح، فردياً ومن خلال «ترتيب الأفواج» لزيارة مصر وفلسطين ولبنان وسورية والعراق والبلدان المجاورة الأُخرى، وكلها غنية جداً بالمناطق السياحية الجذابة، من حيث الشواطئ والطقس المعتدل والمواقع التاريخية والتراث الثقافي والمراكز الدينية.

ويمكن أن نسجل من بين مناطق الجذب الممكنة: المتاحف والمعارض، الجامعات والمعاهد الأُخرى للدراسات الدينية المتعلقة بالديانات الثلاث التوحيدية، المعارض التي تعرض المنتجات التقليدية اليدوية وللبلاد العربية الغنية بالتقاليد المتنوعة. وإضافة إلى ما اقترحناه في هذه الفقرة، يمكن التفكير في إنشاء «قرية سياحية» على نهر الأردن وأُخرى على البحر الميت.

ب – هناك مجال أيضاً لتطوير تسهيلات للترفيه والاستجمام البحث والإجازات. ويمكن أن تشمل هذه التسهيلات استغلال شواطئ غزة لبناء الفنادق والمراكز السياحية، وخاصة للتزلج على الماء والتجول في البحر إلخ، وبناء الفنادق على نهر الأردن والبحر الميت، وكذلك في المناطق الجبلية بفلسطين (القدس، الخليل، رام الله، نابلس) وفي منطقة الجليل، وأخيراً بناء الفنادق على الينابيع الجميلة مثل وادي القلط.

ج – إنشاء شركات لترويج وإدارة السياحة، بما في ذلك شركات نقل ذات ملكية وإدارة مشتركة لنقل السياح إلى مختلف البلدان التي تملك صناعة سياحية معتبرة وهامة.

د – إنشاء معهد سياحي إقليمي أو مركز في القدس (له فروع في البلاد) للنهوض بتدريب الأشخاص العاملين في صناعة السياحة.

إقامة حدائق الحيوان والحدائق الجذابة والملاهي والمخيمات، وكلها لجذب وخدمة السياح الشبان.



**رابعاً: برامج ومشاريع لتنمية**
**واستخدام المصادر الطبيعية**

أ – الاستغلال المشترك من قبل فلسطين، وشركاء آخرين، لحوض نهر الأردن والحفاظ على موارده المائية وحماية البيئة ضد الملوحة الزائدة والتلوث وتآكل التربة. وسيشمل الاستغلال أيضاً إقامة مشاريع مشتركة في الزراعة وتربية الماشية وتشجير الغابات والمراعي وصيد الأسماك والسياحة والبحث والتدريب، إضافة للاستثمار في البنية التحتية.

ب – الاستغلال المشترك من قبل فلسطين، وشركاء، لمصادر البحر الميت الغنية، مع العلم أن الاستغلال الزائد عن الحد سيؤدي إلى نضوب المصدر والتلوث وإلى تدهور البيئة، وهذا ما يجب تجنبه. ويشمل المشروع استخدام معادن البحر الميت والسياحة والطاقة الشمسية.

ج – مشروع مشترك لمياه البحر والمياه المالحة، وتوليد الكهرباء إلى جانب أعمال التحلية.

د – تطوير ميناء لصيد السمك في غزة إلى جانب إنشاء معهد للبحث حول البيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

هـ – بناء مصنع للأسمنت في الخليل، إلى جانب البدء في إقامة اتحاد إقليمي (فدرالية) لصناعات إنتاج الأسمنت.

و – مشاريع لإعادة تنقية مياه المجاري ومياه الصرف المحلية، واستخدام هذه المياه التي أعيدت معالجتها في الري وفي الأغراض الصناعية والبناء.

**خامساً: مشاريع لتعزيز التكامل في مجالات**
**التجارة والمال وقطاعات الخدمات الأُخرى**

أ – إنشاء مناطق حرة في غزة وحوض نهر الأردن، ومناطق أُخرى لمعالجة المنتجات نصف المصنعة وإعادة تصديرها.

ب – إنشاء بنك تجاري إقليمي وبورصة في القدس.

ج – إنشاء مركز إقليمي للتأمين وإعادة التأمين أو شركة قابضة في القدس.

د – إنشاء مركز إقليمي أو شركة للاستشارات الهندسية والتصميم في القدس.

هـ – إنشاء جامعة إقليمية في القدس بتجهيزات جيدة وتمويل كاف، جزء من محاولة جعل المدينة مركزاً ثقافياً غنياً يخدم كل البلدان المجاورة. وسيكون هذا

المشروع إضافة إلى توسيع و/أو إنشاء المتاحف والمعارض الفنية والمكتبات والمشروعات الأُخرى مركزاً للتراث الثقافي الذي يجسد جزءاً من تراث المنطقة.

و – تطوير جامعة القدس المفتوحة التي بدأ العمل بها فعلاً، بطريقة تمكنها من خدمة الحاجات الإقليمية، وليس فقط تغطية الاحتياجات الفلسطينية، وخاصة أنها الجامعة المفتوحة الوحيدة في المنطقة كلها.

ز – إنشاء معهد إقليمي للبحوث الاقتصادية في القدس، وكذلك معهد متخصص في التجارب والتدريب التقني وتقديم الخدمات، ولتطوير زراعة البيوت الخضراء.

ح – إنشاء مركز إقليمي لمقاومة التصحر، وتطوير المحاصيل المناسبة للمناخ الاستوائي وتعميم تقنيات توفير المياه في الري.

ط – وأخيراً، إنشاء مركز إقليمي للدراسات في القدس يهدف لتعزيز التكامل، ويمكن أن تشمل مجالات اهتمامه النظم الإدارية والتنمية المؤسساتية والنظم النقدية والمالية والضريبية والميزانيات والبرمجة، وحفز قابلية القطاع الخاص لحوافز وفرص الاستثمار. وسيكون مثل هذا المركز قادراً على تقديم مساهمات جديرة في دراسة وتصميم البرامج والمشاريع الإقليمية الجديدة، ومتابعة وتقييم المشاريع والبرامج الموجودة والقائمة منها فعلاً، واقتراح الإجراءات التصحيحية التي تحتاجها.

إننا نأمل مخلصين أن تنظر المجموعة الأوروبية إلى هذه المذكرة بتعاطف لغرض اختيار البرامج والمشاريع التي تفضلها وترغب في الاستثمار فيها. ومن الواضح أننا نأمل في إيجاد مصادر أُخرى، دولية وإقليمية، للتمويل والدعم من أجل حفز التعاون الاقتصادي والتنمية الذي ترى فيه فلسطين مستقبلاً واعداً جداً، ليس فقط من أجل التنمية، ولكن من أجل السلام في المنطقة كذلك.



# ملحق الفصل الثالث
# رقم (٢)

## الجولة الأولى:
## محضر اللقاء في ٢١/١/١٩٩٣
## مدينة سارسبورغ

الحضور من الجانب الإسرائيلي: يائير هيرشفيلد، ورون بوندك.

الحضور من الجانب الفلسطيني: أبو علاء، حسن عصفور، ماهر الكرد.

**أبو علاء:** نمرّ في مرحلة مصيرية وهامة تحتاج إلى قدر كبير من الشجاعة والإقدام، وكلانا نحن الطرفين بحاجة إلى استثمار هذه الفرصة، ولا يخفى عليكم أنه إذا فوتناها فهذا يعني مزيداً من الحروب والمعاناة لشعبينا. بالنسبة لنا نحن جادون ونوايانا طيبة، فقد تم اتخاذ القرار الحاسم من جانبنا بالوصول إلى السلام. إن حالة الإحباط التي جاءت نتيجة تعثر مفاوضات واشنطن ساعدت المعارضة عندنا لتؤكد وجهة نظرها، ولا أكتمكم فإن حالة الإحباط هذه تعود إلى ثلاثة أسباب:

**الأول:** طبيعة السياسة الإسرائيلية الفظة والخشنة، والتي نرى أنه آن الأوان لكي تهدأ وتتوقف.

**الثاني:** لم تحقق كل المفاوضات أي نتائج إيجابية، بل إننا نشعر أنها ذات نتائج سلبية.

**الثالث:** تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية في الأراضي المحتلة.

بيدكم إزالة هذه الأسباب إذا كانت النوايا صادقة. لقد مررنا بمرحلة صعبة بعد حرب الخليج، لقد أسيء تفسير موقفنا وإن كنا قد بالغنا فيه، ولا نخجل من الاعتراف بذلك. إلاّ إننا في هذه الأيام بدأنا شيئاً فشيئاً نستعيد علاقاتنا مع البلدان العربية. فقد قام أبو مازن بزيارة كل من قطر والسعودية وعُمان. وبطبيعة الحال، فإن زيارة أبي مازن مدعومة من قبل القيادة. فقد صدر عن هذه القيادة بمختلف أطرها ما يؤكد ذلك، وأستطيع القول إن علاقاتنا مع أوروبا والدول الاسكندنافية واليابان في

حالة تقدم. أمّا بالنسبة لأميركا، فبعد أن توقف الحوار، فإنه لم يُستعَد، رغم أن لدينا وعوداً بذلك. أعتقد أن استعادة الحوار مع أميركا سيساعدنا كثيراً في مفاوضاتنا.

لقد برهنا على صدق توجهنا عندما قبلنا أن ندخل إلى مدريد بشروط مجحفة، وسنظل ملتزمين بالعملية السلمية ما دام هناك أمل في تحقيق نجاحها، وسنظل نناضل من داخل العملية لتحسين شروط مشاركتنا فيها، ولكن أعتقد أنكم توافقوننا الرأي بأننا في واشنطن قد وصلنا إلى مفترق طرق بعد مفاوضات دامت خمسة عشر شهراً، مع العلم أن رسالة الدعوة والتطمينات تشير إلى سنة من المفاوضات، يتبعها تطبيق حكم ذاتي انتقالي في الأراضي المحتلة، فقد حاولنا جهدنا أن نقدم مقترحات وحلولاً كثيرة لردم الهوة التي بيننا، إلاّ إننا لم ننجح، وقد أصبحنا نعتقد أن المعارضة بما تقدمه من حجج وبراهين على ضرورة وقف المفاوضات تكاد تكون صحيحة، ولذلك سأتطرق اليوم إلى بعض المقترحات.

**بالنسبة للمرجعية**: لقد تقدم إدوارد دجيريجيان لوفدنا في واشنطن بمقترح نراه مقبولاً لحل مسألة المرجعية، كذلك لدينا مقترح آخر يمكن أن نتلوه عليكم. إن الاتفاق على المرجعية سيسهل السير في المفاوضات، ولا بد لي من الإشارة إلى أن المرجعية تطبق أيضاً على المرحلة الانتقالية.

**نطاق السلطة**: يجب أن يكون واضحاً بأنها تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وأن أي استثناءات إدارية يمكن أن يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات، شريطة ألاّ تخلّ بشمولية الولاية وبمضمون القرار ٢٤٢.

**الأمن**: لقد وضعناه اليوم في إطاره السليم بما يخدم مصالحنا ومصالحكم وحاجاتنا وحاجاتكم، وذلك بمفهوم استراتيجي مستقبلي، بما يعنيه من طرح أفكار للتعايش السلمي في المنطقة، والبحث عن المصالح المشتركة، بحيث يأخذ الأمن مفهوماً إيجابياً يجعل الجميع حريصين لا مجبرين عليه. أي الأمن الذي يجلب المصالح، لا الأمن الذي يمنح الخوف.

**الانتخابات**: نفهم أن يشكل المجلس الانتقالي الفلسطيني بالانتخاب العام والحر والمباشر، من قبل جميع الفلسطينيين في الضفة والقطاع حسب إحصائيات ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ويتولى هذا المجلس التشريع لجميع السلطات التي يتفق على نقلها إليه، آخذين بعين الاعتبار ضرورة مراجعة عامة للقوانين السارية حالياً، وضرورة أن تشرف على هذه الانتخابات جهات دولية متفق عليها.



لا بد لإسرائيل من أن تتخذ خطوات وإجراءات لا تكلفها شيئاً، ومنها:

**الخطوة الأولى**: حل مشكلة المبعدين. نعتقد أن مبادرة إسرائيل لإعادة المبعدين منذ عام ١٩٦٧ تعطي مصداقية هامة لموقفها، وبخاصة إعادة بعض الشخصيات التي يعزز موقفها عملية السلام.

**الخطوة الثانية**: لقد آن الأوان لإعادة الاعتبار لدور منظمة التحرير في عملية السلام، بحيث يكون لها دور مباشر يدفعها إلى الأمام، ويسهّل اتخاذ القرار في المفاوضات.

**الخطوة الثالثة**: لا بد أن يصدر موقف من جانب حكومة إسرائيل بوقف الأنشطة الاستيطانية، للتعبير عن حسن النوايا والإشارة إلى عدم الرغبة في التوسع، وكذلك رفع القيود عن الأنشطة الاقتصادية وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام.

**الخطوة الرابعة**: لقد تحدث رابين وبيريس عن الانسحاب من غزة. لماذا لا يتم الانسحاب منها ما دامت تسبب لكم كل هذا الصداع؟ إذا تم ذلك سيكون بداية تعاون، لأن غزة بحاجة إلى مشروع مارشال، ويمكن أن تكون منطقة حرة، وإذا أبديتم استعداداً فيمكن أن تمتد المنطقة الحرة حتى أسدود. هذا مشروع تعاون ضخم وهام جداً، يمكن أن تقدم دراسات بمنتهى الجدية من جانبكم ومن جانبنا ومن جهات دولية أيضاً. هذه الفكرة طرأت الآن لنا ونحن لم نناقشها في السابق. إن حل مشكلة غزة يفتح الباب لحل مشاكل اقتصادية واجتماعية. لا أطلب جواباً منكم ولكن عليكم أن تدرسوا هذه الفكرة للمستقبل، لأنها تمثل أحد جوانب التعاون المستقبلي، وعلينا أن نتصور مدى تأثيرها على المنطقة العربية، حيث يمكننا أن ننشئ صناعات مختلفة، مثل صناعة السيارات والصناعات ذات التقنية العالية. إن الانسحاب من غزة ليس صفقة على حساب الضفة الغربية، وأرجو أن لا تفهموها بهذا الإطار، ولكنها خطوة هامة لدفع عملية السلام، ولها تأثير سحري. والانسحاب من غزة يعني أن تنسحب إسرائيل من جانب واحد كإثبات حسن نوايا، وتواصل المفاوضات حول القضايا الأُخرى.

ثم انتقلت إلى تناول مواضيع المفاوضات المتعددة الأطراف:

**في مجال لجنة التنمية**: هناك قائمة بإجراءات لبناء الثقة في المجال الاقتصادي، ويمكن أن تطرح في لجنة التنمية الاقتصادية، أملنا أن لا يعترض الوفد الإسرائيلي عليها. من المفيد لنا ولكم أن تمنح إسرائيل ترخيصات لبنك تنمية فلسطيني، ومعمل أسمنت وميناء غزة التجاري ومشاريع الإسكان بما في ذلك القدس.

**لجنة المياه:** لا أدري ما هو أساس المنطق الإسرائيلي برفض البحث في حقوق المياه لنا، ولماذا ترفضون فكرة تشكيل لجنة حول حقوق المياه؟ إن الفلسطينيين لا يحصلون إلاّ على جزء بسيط من حقوقهم المائية. لماذا لا تسمحون ببناء قناة الغور الغربية أسوة بالقناة الشرقية؟ لقد أصبح ضرورياً رفع الحظر عن تشكيل مؤسسة وطنية فلسطينية للمياه وتجهيزها ودعمها. لو كنت مكانكم لطرحتها في المؤتمر المتعدد الأطراف.

**لجنة اللاجئين:** لأسباب عديدة، سياسية وإنسانية، لا بد من خلق مناخ إيجابي، برفع الحظر عن موضوع جمع شمل العائلات وعودة المبعدين، لكي ننطلق لمناقشة القضايا الأُخرى على جدول أعمال هذه اللجنة.

**لجنة البيئة:** عندما طرحنا في المتعدد الأطراف موضوع تشكيل مؤسسة لحماية البيئة، اعترض الوفد الإسرائيلي على ذلك، ولا يوجد في اعتقادنا ما يبرر هذا الاعتراض.

**لجنة الأمن:** نأمل أن لا تثار مشاكل حول موضوع التمثيل الفلسطيني في هذه اللجنة الخاصة به في المؤتمر المتعدد.

**لجنة التوجيه:** لا نفهم أسباب معارضتكم لتشكيل لجنة القدس، لأنها في رأينا ستعمل على خلق جو إيجابي لدى الطرفين، كذلك نرى ضرورة دعوة العراق وليبيا ليكونا جزءاً من العملية السلمية.

**نقاط أُخرى:** ماذا عن قناة البحرين، المتوسط والأحمر؟ وماذا عن التعاون في استثمار البحر الميت، معادن، كيماويات، سياحة، ومنطقة حرة في وادي الأردن؟

**نقطة أخيرة:** لقد تحدث رابين عن الكونفدرالية، كخيار مستقبلي، نحن ننظر بجدية إلى هذا الطرح، نرغب أن نسمع منكم حول هذا الموضوع.

تلك هي النقاط التي طرحها الوفد الفلسطيني والتي شملت مساً مباشراً لمختلف القضايا الهامة. هذا وقد جرى الحوار التالي بعد ذلك:

**يائير هيرشفيلد:** أود أن أعبر عن رد فعلي الفوري. ما أسمعه الآن يتميز بأهمية بالغة، فهو يعبر عن التصميم للحصول على السلام، كما يعبر عن عقل خلاّق. إذا أردت أن أتحدث عن المسائل العملية أقول لكم إبدأوا بغزة، وقوموا بتطوير عدة مشاريع فيها، وأتوقع أن يدفع حزب العمل بهذا الاتجاه، حيث تصبح غزة نموذجاً للتعاون الاقتصادي، كما أعتقد أن غالبية أعضاء الحزب ستتفهم بأن مثل هذا العمل سينعكس على الضفة الغربية.



أمّا فيما يتعلق بمقترحاتكم التي استمعنا إليها، فإننا سنقدم تقريراً إلى جهاتنا، ونعود إليكم بأجوبة وأفكار حول جميع المسائل المثارة. إن صراحتكم ووضوحكم سيساعداننا على مجابهة العديد من المشكلات، وسيمكنان رابين من إقناع حزب العمل للقيام بخطوات أكثر سرعة، حيث أن الرأي العام لدينا يتقبل فكرة الانسحاب من قطاع غزة. وأود أن أسأل: هل لديكم اقتراح حول جدول زمني فيما يتعلق بالقطاع؟

**أبو علاء:** إن غزة بحاجة إلى توفير الاستقرار والأمن والتنمية في أقرب وقت.

**هيرشفيلد:** كيف سيكون المخرج هنا؟ لمن يتعين علينا أن نعطي المفتاح؟

**أبو علاء:** يمكن الاتفاق على ذلك، الأمم المتحدة مثلاً، جهة دولية ما، خصوصاً الراعيين.

**هيرشفيلد:** ما نتوقعه هو أن نعطي المفتاح لكم أنتم؟

**أبو علاء:** سيكون بادرة حسن نية هامة منكم إذا قمتم بتقديمه إلى الراعيين. ما هو موقفكم من تحويل مئة إلى مئتي كيلومتر من قطاع غزة، ومساحة أُخرى مماثلة من أسدود، إلى منطقة حرة مشتركة؟

**هيرشفيلد:** يمكننا القيام بدراسة جادة لهذا المشروع، ضمن إطار مؤسسة التعاون الاقتصادي. هل يمكن ترتيب ذلك بطريقة سليمة ومفيدة للطرفين؟ هل من الممكن ترتيب لقاء بين فيصل الحسيني ورابين لبحث هذا الموضوع، ثم نتابعه عبر هذه القناة الخلفية؟ لقد قمنا، يوسي بيلين وأنا، بإعداد دراسة حول الانسحاب من غزة من طرف واحد قبل حوالي سنتين، ووجدنا مساندة قوية، ليس فقط من حزب العمل وإنما من الليكود كذلك، وبخاصة موشيه أرينز؛ إن الرأي العام قد أصبح جاهزاً الآن للاستجابة لفكرة الانسحاب هذه.

**أبو علاء:** وماذا عن المستوطنات في قطاع غزة؟

**هيرشفيلد:** هذه مسألة بحاجة إلى دراسة، ذلك بأنه يمكن مقاربتها من خلال تأثيرها على الملكية اليهودية، والأهم من ذلك أن ما سيتم في المستوطنات في قطاع غزة سيصبح نموذجاً يسترشد به في الضفة الغربية في المستقبل. لماذا لا يتم استخدام المستوطنات في مشروعات مشتركة؟ نعتقد أننا إذا قمنا بالانتقال إلى خارج قطاع غزة، فلا أحد سيكون بإمكانه أن يمنع منظمة التحرير من الدخول إليه. قد نجد طريقة لإدماج موضوع غزة في الإطار المرجعي للاتفاقية. إن الاتفاق حول غزة سيقوم بتحديد دور كل طرف من الأطراف، كما يسهل إجراء تعديلات في بنود المرجعية.

**أبو علاء:** يتم التعامل مع هذه المسألة، أي الانسحاب من غزة، كقضية

منفصلة، ولا تجحف بالحل النهائي، وليست صفقة على حساب الضفة الغربية.

**هيرشفيلد:** نحن نستغرب أن تكون هناك مشكلة حول مصنع الأسمنت لأننا نعلم أنه قد تمت الموافقة على المصنع، وسنقوم بالتأكد من ذلك.

**أبو علاء:** هناك معوّقات في الإجراءات التطبيقية، خصوصاً ما يتعلق بمسألة فحص التربة والأعمال الجيولوجية والترخيص الذي كان مبدئياً فقط.

**هيرشفيلد:** بالنسبة لمسألة بنك التنمية الفلسطيني، فهناك مشكلات تتعلق بمسألة النقد، فإذا كنتم ستتعاملون بالشيكل فليست هناك مشكلة.

**أبو علاء:** نريد التعامل بعملات قابلة للتحويل، كذلك نريد مستقبلاً التعامل بالجنيه الفلسطيني.

**هيرشفيلد:** أعتقد أن بناء سبعة آلاف وخمسمئة وحدة سكنية في القدس، خاصة بالفلسطينيين، سيمثل واحداً من أهم إجراءات بناء الثقة.

**أبو علاء:** الإسكان بشكل عام عملية هامة جداً بالنسبة لنا، وهو محرك الاقتصاد الفلسطيني لما يوفره من فرص للعمل ويخلق صناعات تكميلية. ولكن حتى يكون ذلك عملياً لا بد أن يكون البناء في القدس وعلى الأرض العامة.

**هيرشفيلد:** لماذا تصرون على مسألة حقوق المياه، علماً بأنها قضية من قضايا السيادة، وتبحث في المرحلة النهائية؟ نحن قد نتمكن من التعاون معكم في زيادة نصيبكم من استهلاك المياه. لكن يتعين قبل ذلك أن نتعاون في مجموعة من المشروعات الصغيرة قبل المياه، لكي تتمكنوا من تملك أدوات الإدارة الكفؤة. يمكن بحث ذلك إلى درجة ما في المتعدد، ولكن أساساً في المباحثات الثنائية.

**أبو علاء:** تُناقَش حقوق المياه في المتعدد للمرحلة النهائية، وليس من المفيد تأجيل الحديث عنها الآن. إذا نظرنا إلى عملية السلام بشكل متكامل، فإنه يمكن تسهيل الأمور لبعضنا البعض، بشكل متبادل، في المسارين الثنائي والمتعدد.

**هيرشفيلد:** بالنسبة إلى قناة الغور الغربية، فإن السوريين يستخدمون أكثر من نصيبهم، وقد طلب منا الأردنيون أن نساعدهم، وهو أمر وافقنا عليه. إن مصادر المياه المتبقية لن تكون كافية من أجل قناة الغور الغربية. وبإمكانكم أن تطلبوا من إحدى الدول، مثل سويسرا أو كندا، تمويل دراسة لكم لمعالجة مسألة المياه، من حيث تجميع المياه السائلة من سلسلة الجبال المطلة على الغور.

**أبو علاء:** لا نستطيع أن نتخلى عن حقنا في المياه. إذا كان لدينا فائض سنتفق مع الأردن ومعكم لمصلحة الجميع، ولكن لا نقبل أن يؤخذ نصيبنا عن طريقكم أو عن طريق أي طرف آخر. لا نريد لأحد أن يأخذ المياه على حسابنا.



**هيرشفيلد:** نقترح مدخلاً آخر، وهو أن تطرحوا في المتعدد أن يتم تحديد سعر موحد للمياه، بحيث يدفع الفلسطيني نفس السعر الذي يدفعه الإسرائيلي، وهذا سيسهم في تحسين الأوضاع، وكذلك يمكنكم إنشاء محطة تحلية مياه في غزة، ونحن على استعداد لشراء الكميات الفائضة، وفي نفس الوقت تستفيدون من توليد الكهرباء.

**أبو علاء:** هذه قضايا تفصيلية على الرغم من أهميتها. فبالنسبة لمحطات التحلية نراها غير مجدية ومكلفة جداً، والأهم هنا هو حقوقنا في المياه، والتي إذا تم الاتفاق عليها، فإن هذا يستتبع بحث إدارتها وتعزيز مواردها، ويمكن أن يتم التعاون بيننا حولها. لا تنسوا أن حروباً قامت بسبب المياه، وربما تكون المياه سبباً محتملاً لحروب في المستقبل. إذا تحقق سلام حقيقي، فإن محطة أو اثنتين تعملان بالطاقة النووية، وتمولان من قبل الدول المعنية باستقرار المنطقة، تستطيع أن تشكل أهم مصادر المياه، طبعاً تكلفتها عالية (تقدر بنحو عشرة مليارات دولار).

**هيرشفيلد:** إن موقفنا بالنسبة لجمع شمل العائلات يتمثل في أن يتم بحث هذه المسألة في المفاوضات الثنائية، لأن طرح مثل هذه المسألة في مجموعة عمل اللاجئين في المتعدد يرمز إلى حق العودة، وأنتم تعلمون مخاوف الإسرائيليين من نتائج ذلك، وما تعنيه العودة إلى حيفا ويافا. وهذا سيؤدي إلى عدم الاستقرار. بعد التسوية النهائية وبعد الانسحاب الإسرائيلي، ستصبح مسألة حق العودة مشكلتكم أنتم. يمكن التعامل مع «جمع الشمل» في إطار الثنائي ضمن خطوات بناء الثقة، وفي هذه الأثناء تبحث مجموعة اللاجئين في المتعدد تحسين أوضاع اللاجئين، وذلك إلى حين التوصل إلى التسوية النهائية.

**أبو علاء:** نحن ننظر إلى العملية كعملية واحدة بشقيها، لأن التقدم في مسار يساعد على التقدم في المسار الآخر. ورغم أن الثنائي هو مركز العملية، إلاّ إن القضية هذه موجودة على أجندة المتعدد، فهناك قرار خاص بذلك في مجلس الأمن وهو ٢٣٧. بينما يتحدث القرار ١٩٤ عن حق العودة. لو كنا مكان الحكومة الإسرائيلية لقمنا بمبادرة بناء الثقة والشروع في عملية جمع شمل العائلات، ولا نرى ما يبرر تردد الحكومة الإسرائيلية في هذا المجال.

**هيرشفيلد:** من الممكن تسهيل عملية جمع شمل العائلات، بأن تتقدموا بمجموعة من المشروعات التي تتطلب اختصاصيين، والقول بأن بعض مقدمي طلبات جمع الشمل هم ممن يمكنهم أن يساهموا في إنشاء هذه المشروعات.

**أبو علاء:** إن مجموع الطلبات المقدمة إلى الصليب الأحمر لجمع شمل

العائلات يفوق الخمسين ألفاً، وجميعهم لهم الحق في العودة وفق القرار ١٩٤.

**هيرشفيلد**: بالنسبة لتشكيل مؤسسة وطنية فلسطينية لحماية البيئة، فلا نرى في تشكيلها أي مشكلة، وسأقوم بمراجعة يوسي ساريد وزير البيئة في هذا الخصوص. أمّا بالنسبة لتشكيل مجموعة عمل للقدس، فنحن بصراحة لا نفهم موقفكم ولا نعرف أسباب رغبتكم، ستحاول بعض الأطراف المشاركة في هذه اللجنة - إن شكلت - أن تتطرق إلى مناقشاتها، هل نحن بحاجة إلى السوريين أو السعوديين؟ يمكننا إجراء محادثات غير رسمية بأشكال مختلفة حول القدس، وأنتم تلاحظون أن هناك خطوات كبيرة، ولكنها غير مباشرة. نحن نقدر أن هناك ضرورة للتوصل إلى وضع خاص بالقدس. على سبيل المثال الوضع الخاص لبيت الشرق (مقر الوفد الفلسطيني) والإسكان في القدس، والمؤسسات الثقافية وغيرها. ولذلك لنبحث هذه المسألة في الثنائي ولا داعي للتدويل. بالنسبة لنا يتعين أن تبقى القدس موحدة، وفي نفس الوقت فإننا نفهم أن فلسطينيي القدس لا ينبغي لهم أن يصبحوا جزءاً من إسرائيل، كما نفهم أهمية القدس بالنسبة لكم. وخلاصة القول، نحن مستعدون للحديث عن القدس، ولكن ليس في المتعدد الأطراف.

**أبو علاء**: إذن، ليكن الحديث عنها في الثنائي ونشكل لها لجنة خاصة.

**هيرشفيلد**: في هذه الحالة، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تسقط فوراً، خصوصاً وأن «شاس» سوف تخرج منها بدون نقاش. لنا ملاحظة أخيرة تتعلق بتشكل التمثيل الفلسطيني في لجنة الأمن التابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف، نرجو أن لا يجري أي تعديل على صيغة هذا التمثيل، وأعتقد أنكم تتفهمون موقفنا.



# ملحق الفصل الرابع
## رقم (٣)

### محضر اجتماعات الجولة الثانية

الخميس ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣

**الجلسة الصباحية**:

تحدث يائير هيرشفيلد في بداية الجلسة حول مسألة المبعدين إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، قائلاً إن علينا أن نبحث عن اتفاق لا يخسر فيه أحد، اتفاق يحسّن من وضع الطرفين. ثم تطرق إلى مسائل أُخرى أقل أهمية، وتوقف عند إعادة تقويم المفاوضات الدائرة في واشنطن واعداً بأنه سيتم إجراء تقويم شامل لها من جانب شمعون بيريس، وأبدى استعداد إسرائيل لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستعدادها أيضاً لتخصيص المزيد من أراضي الدولة (State Land) لأغراض التنمية والإسكان للفلسطينيين. ثم تحدث رون بوندك حول عزم حكومة إسحق رابين إحداث تغيير جوهري في هيكل الدعم المقدم للمستوطنات، وعدّد بعضاً من الخطوات الإجرائية الاقتصادية المتعلقة بتحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين، مثل تشجيع المستثمرين القادمين من الخارج، إعفاءات ضريبية للمشاريع الصناعية، الموافقة على إقامة ثماني مناطق صناعية وغير ذلك، مختتماً حديثه بالقول إن التفكير في إسرائيل، إزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، يمر الآن في تغير جوهري.

**بعد ذلك أخذتُ جانب الحديث قائلاً**:

سأتحدث عن الأخبار السيئة/الأخبار الإيجابية
(التي تحدث عنها يائير هيرشفيلد):

**المبعدون**:

هذه القضية بالغة الحساسية والدقة، قضية اختبار للنوايا، وضعتنا في مأزق صعب. نحن نرفض الأسلوب الذي تم فيه التعامل في قضية الضابط توليدانو، لأنها تتنافى مع التقاليد الحضارية، الإنسانية والإسلامية، لكننا من جهة أُخرى نرفض رفضاً قاطعاً ردة فعل حكومة رابين على هذه القضية. وحتى بأبسط المقاييس فإن هذا

العقاب لا يتناسب مع الفعل. قضية لا تحتاج إلى إثبات، إن حركات التطرف نمت برعاية رابين شخصياً وبدعم من حزب العمل. نحن نعتقد أنها قد نمت في إطار حسابات خاطئة تماماً. فهو إذا كان يقصد خلق بدائل لـ م.ت.ف. أو كسب اليمين فهو على خطأ. النتيجة أنه وضع نفسه والمجتمع الدولي والمفاوضات في موضع صعب. نحن نستنتج أنه لم يعاقب المتطرفين بل كافأهم وعاقب حكومته ونفسه.

عملية الإبعاد وضعت عملية السلام على حافة الانهيار. ومن المؤسف أن المجتمع الدولي مشغول بالإبعاد، ولا يتابع المفاوضات. إن إرسال وفود للمفاوضات بشقيها أصبح أمراً مستحيلاً، خاصة وأن تركيبة الوفود التي فرضتها عملية السلام تفرض عليها صعوبات، فهي من جهة تعيش تحت الاحتلال، ومن جهة أُخرى تحت ضغط الشارع.

ظاهرة أُخرى لا نستطيع أن نغمض العين عنها، لا تخدم عملية السلام، هي تصاعد عمليات القتل ضد الفلسطينيين، خاصة الأطفال. الأسبوع الماضي قتل عشرة أشخاص، كيف نتصور ردة الفعل في الشارع الفلسطيني وأيضاً العربي. الذي يريد السلام لا يغرس طريقه بالدم والدموع، وأخشى أن يكون من الصعب علينا إقناع الأطفال والشيوخ بفكرة التعايش، ونسيان الماضي، مع استمرار القتل.

مثل هذه العملية (الإبعاد، القتل) تجعلنا نشك في نوايا رابين، وبأن حكومته ترغب حقاً في التعايش والاستقرار والسلام.

إن حل مشكلة المبعدين أصبح قضية لا تحتاج إلى تأجيل، ونأسف أن الحكومة الأميركية وجدت مخرجاً لرابين ولم تجد ذلك للفلسطينيين (الصفقة الثنائية).

ربما أن الحل يؤثر على رابين وحكومته، لكن على المدى الطويل فإن الحل سيخدم وهو يساعد قوى الاعتدال في الساحة الفلسطينية، خاصة إذا ما تبع ذلك عملية اختراق في المفاوضات. إن موقفنا من مسألة المبعدين ثابت واضح، من الممكن أن تتفهموا أيضاً أن عمليات القتل اليومية لا يجوز أن تستمر، خاصة وأن رابين نفسه هو وزير الدفاع.

**موقف الإدارة الأميركية الجديدة:**

مسؤولياتنا تتطلب متابعة الموقف الأميركي، غير أنه يبدو لنا وكأن أميركا تتهرب من اهتمامها بالسياسة الخارجية وتركز على الشؤون الداخلية، هذا يعيد الأمور إلى الطرفين المتنازعين. أميركا لن تكون ضد اتفاق الطرفين، بل إنها ستؤيده لأنها سترتاح من مشكلة معقدة. لذا فإن السؤال هو حول مدى جديتنا نحن وأنتم في



الوصول إلى اتفاق.

لا أريد التأكيد على صدق نوايانا تجاه السلام. الرئيس عرفات هو الذي يحمي عملية السلام (رغم ادعاء رابين بأن عرفات هو العقبة). تصريحاته في الفترة الأخيرة كانت واضحة جداً، وفي بغداد سمعتم ما قال، فقد كرر التزامنا بعملية السلام. العراق طلب منا الاستمرار في عملية السلام. أصبحنا بحاجة إلى الوصول لكيفية تحقيق اختراق وإخراج العملية من مأزقها. إن الوصول إلى اتفاق حول «إعلان المبادئ» يشكل اختراقاً كبيراً. إذا أردنا أن ننظر إلى المستقبل والتعايش والاستقرار فإن علينا أن نعترف بأن الخلافات كبيرة. لكن «إعلان مبادئ» يعني مدريد جديدة تعيد تعبئة الرأي العام من جديد تجاه عملية السلام. على طاولة المفاوضات قد لا نصل إلى ذلك، لكن عبر القنوات الخلفية قد نصل. مثل هذه القناة يجب أن تأخذ مصداقيتها. هذا هو اللقاء الثاني الذي نطرح الأمور فيه بصراحة، لكن إذا لم تكن لقاءاتنا مدعومة من القيادتين، تصبح الآمال ضعيفة. نتحدث هنا بدون «تابو» لذا فإن دعم هذه القناة وإعطاءها مصداقية أصبحا يشكلان ضرورة.

أخشى أنه إذا لم تكن القيادة الإسرائيلية على اطلاع كامل، فإن اللقاءات ستكون مضيعة للوقت. حان الوقت لكي نعطي للقناة ما تستحق من عناية ومتطلبات النجاح. يمكن أن تتفرع عنها قنوات صغيرة لمواضيع مختلفة. تظل القضية الأساسية - السياسية هي الأهم بكل تفرعاتها الأمنية، المستقبلية. يصبح لدينا والحالة هذه ثلاث آليات: الثنائي، المتعدد، القناة الخلفية. بالنسبة لرأي رابين: الاتفاق مع السوريين ويأتي اللبنانيون لاحقاً، وليبق الفلسطينيون من ٥ - ١٠ سنوات، فإنني على يقين بأن الاتفاق مع الفلسطينيين هو الأساس، يجب أن تعرفوا أنه بدون ذلك فلا سلام حقيقي، لأن الفلسطينيين هم جذور المشكلة.

**الأوضاع الاقتصادية:**

سأتوقف عند ما ذكره بيريس في كلمته في بروكسل (١ شباط/فبراير) حينما قال: إن من الأسهل مواجهة عدو من مواجهة مشكلة. وتحدث عن التسوية مع الشعب الفلسطيني، وعن الكونفدرالية بين الأردن والفلسطينيين وإسرائيل.

- إن إعطاء الفلسطينيين الثقة هو الذي يساعد على الوصول إلى هذا الحل والتصور.

- وجّه بيريس نداء إلى المجموعة الأوروبية بدعم الاقتصاد في الأراضي المحتلة، هذه إشارة جيدة.

بوندك تحدث عن وقف الدعم (أو تخفيضه) للمستوطنين، نحن نعتقد أن أهم خطوات بناء الثقة هي وقف المستوطنات، لا نطلب إعلان ذلك، رغم أنه ليس مفيداً لنا. إن مجموعة من الإجراءات الجادة تكون مفيدة في هذا الاتجاه.

الوضع الاقتصادي يحتاج إلى عملية جراحية كبيرة. الإجراءات المتفرقة لا تحل المشكلة. هناك الكثير من القيود لا بد من إزالتها. نملك عدداً من الأجوبة التي وصلتنا عن طريق طرف ثالث، تتناول التراخيص والتنقل والضرائب، إلخ. سنرد على الأجوبة عبر الطرف الذي أحضرها. لا بد من خطة لحل الوضع الاقتصادي، الخطة تحتاج إلى مناخ مناسب لتنفيذها، وتحتاج إلى حرية القرار الاقتصادي، وإلى الآليات التي تنفذها، والذي يسهّل مثل ذلك هو الاتفاق على «إعلان مبادئ».

**في المتعدد:** أعددنا مجموعة إجراءات تتعلق ببناء الثقة سنعرضها في الجلسة القادمة، وقد تم تحضيرها من قبل الأوروبيين، ونحن عدلنا عليها بشكل بسيط، من المؤكد أنها وصلتكم. لذا فإن من المهم جداً أن تعرض في المتعدد.

في اللقاء السابق طرحنا مجموعة إجراءات لا نعرف إذا تمت مناقشتها.

**يائير هيرشفيلد:** يوجد تفاهم بيننا حول ضرورة إحراز تقدم (break throw).

في اللقاء الماضي تمكنا من أن نفهم منكم رسالتين:

أ) أنتم تريدون عملية السلام، ولكن في نهاية المطاف لن تنشأ دولة الآن، وإنما تترك للتطورات اللاحقة، كما أن دور م.ت.ف. سيكون مباشراً وعلنياً بعد سنوات لاحقة.

ب) إنكم تتفهمون الصعوبات التي نواجهها، وإنكم على استعداد لإبداء بعض المرونة لإنجاح العملية، الأمر الذي يعني أنكم على استعداد للنزول تحت الماء (to go under water) ثم الصعود تدريجياً في فترة لاحقة.

أما في **الجلسة المسائية**، فقد عرض هيرشفيلد أفكاراً حول إعلان المبادئ، وأُخرى حول خطة مارشال، كما تم الاتفاق على تعديل عنوان الفقرة من غزة أولاً، إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني حول خطة المفاوضات.

**بعد ذلك تناولتُ الحديث مؤكداً على النقاط التالية:**

١) ينشأ عن السلطة الفلسطينية الانتقالية مجلس فلسطيني مؤقت. ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية تمثل جزءاً لا يتجزأ من العملية بمجملها والمؤدية إلى تطبيق قراري ٢٤٢، ٣٣٨. أمّا بالنسبة للانتخابات فإنه يجب:

- أن تكون مباشرة (direct) بالإضافة إلى كونها حرة وعامة.



- الانتخابات تحت إشراف دولي ويشارك فيها جميع الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للسجلات السكانية كما هي في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية.

**يائير هيرشفيلد:** بالنسبة للإشراف الدولي على الانتخابات، فقد قال بيريس لفيصل الحسيني إن انتخابات عام ١٩٦٧ كانت عادلة، وكانت نتائجها انتخاب رؤساء بلديات موالين للمنظمة، ومن جهة أُخرى، فإن وجود الصحافة الدولية يعتبر كافياً. فعلى سبيل المثال، أعتقد أن «باربرا ولترز» أكثر أهمية من جيمي كارتر. أمّا الإشراف الدولي على الانتخابات فسيفسر على أننا مثل الفيليبينيين.

فيما يتعلق بسجلات السكان، كما هي في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، فلا تتوقع منا أن نقبل وجهة نظركم، أمّا بالنسبة لمشاركة القدس في الانتخابات، فبالطبع إن موضوع القدس هو موضوع مفتوح للنقاش، ولكن إبدأوا ببحث هذا الموضوع بعد الانتخابات.

**أبو علاء:** رسالة التطمينات الأميركية أكدت على مشاركة سكان القدس.

**هيرشفيلد:** إذن خذوا موضوع مشاركة القدس من الأميركيين مباشرة وليس منا. إذا ما تخيلنا وضعاً تقوم فيه حكومتنا بتقديم مشاركة سكان القدس لكم الآن، فإن هذه الحكومة سوف تسقط. نحن نعتقد أننا يجب أن نصل إلى ترتيب تتمكن فيه القيادات الفلسطينية من القدس من أن تُنتخب (to be selected)، وعلينا أن نرتب ذلك بطريقة يمكن تمريرها بدون نشوء معارضة إسرائيلية قوية لها.

**أبو علاء:** لا نستطيع التوصل إلى أي اتفاق حول «إعلان المبادئ» بدون ذكر القدس. أمّا بالنسبة للمدة الفاصلة بين توقيع «إعلان المبادئ» وإجراء الانتخابات، فيجب أن تكون أقل بكثير من ٩ شهور، مثلاً من ٣ - ٦ شهور.

**هيرشفيلد:** بالنسبة للقدس، المسألة هي كيف نستطيع أن نرتب الموضوع بحيث نمرره على حزب شاس. عليكم أن تدركوا أن بإمكان شاس إسقاط الحكومة إذا ما انسحب منها. أمّا بالنسبة للقيادات الفلسطينية من القدس، فإنه يمكن ترتيب مشاركتهم من خلال رام الله أو غيرها. إن هذه المسائل الإجرائية بالغة الجدية، وهناك قانون انتخابي عام يقول «التصويت من أقرب مكان متاح» (Vote by Proximity). وبمجرد أن نقول، وفقاً لاقتراحكم، إن المشاركة في الانتخابات ستكون وفقاً لإحصائيات ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، فإن ذلك سيفجر الحكومة حول قضية القدس.

وبخصوص رغبتكم في مدة أقصر تفصل بين إعلان المبادئ والانتخابات،

بالطبع سيكون السيد رابين سعيداً بذلك. ولكن عليّ أن أنبهكم إلى أنكم ستكونون بحاجة إلى مدة كافية للتحضير للانتخابات ولضمان نتائج إيجابية. أنظروا على سبيل المثال إلى نتائج الانتخابات في الأردن.

**أبو علاء**: أود أن أعدل في الفقرة المتعلقة بالانتخابات، بإضافة أنها تمثل خطوة تحضيرية وجزئية لتقرير المصير.

**هيرشفيلد**: موافق على إضافة تحضيرية وجزئية، وإن كنت أعتقد أن الصيغة الأصلية أفضل لكم، حيث أنها تمكنكم في النهاية من التفاوض للحصول على صيغة أوضح لتقرير المصير.

**أبو علاء**: إن مسألة نطاق السلطة (Jurisdiction) هي مسألة مفصلية وبالغة الأهمية. هذه الولاية تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، مع استثناءات إدارية لكم خلال الفترة الانتقالية.

**هيرشفيلد**: إن موضوع الولاية الكاملة على الأرض مسألة غير ممكنة على الإطلاق خلال المرحلة الانتقالية، فالولاية الكاملة هي موضوع يخص المرحلة النهائية (Final Status).

**أبو علاء**: نحن نفهم أن المرحلة الانتقالية ضرورية لبناء الثقة بيننا تمهيداً لتحقيق السلام في الوضع النهائي، ولكن لا نقبل عدم وجود نطاق للسلطة على الأرض في المرحلة الانتقالية.

**هيرشفيلد**: لقد تحدثنا عن إنشاء سلطة للأراضي (مؤسسة) خلال المرحلة الانتقالية، هذه السلطة ستتولى الإشراف على أراضٍ يتفق عليها. إن اقتراحكم بنشر الولاية على جميع الأراضي لا يمكن له أن يشكل نقطة بداية لأي حوار (Non Starter). إن موضوع الأرض هو أكثر الموضوعات صعوبة، ذلك أنه يقودنا إلى معالجة موضوع المستوطنات والقدس الشرقية. لنبدأ بما هو ممكن.

أمّا فيما يتعلق بالولاية فإننا نتحدث عن ثلاث فئات:

١ - البلديات والقرى تحت إشرافكم بالكامل.

٢ - أراضي الدولة (S.L.) إشراف مشترك.

٣ - المستوطنات والقدس الشرقية في الوضع النهائي.

**أبو علاء**: هذه الحكومة الانتقالية يجب أن يكون لها هدف ونطاق سلطة ذو مصداقية، أو أن لا تكون هناك حكومة.

**هيرشفيلد**: فيما يتعلق بالوضع النهائي، فإن مفاوضاتنا ستنحصر في موضوع واحد، نقول فيه نحن «انسحاب من أراضٍ» وتقولون فيه أنتم «انسحاب من



الأراضي». هذا هو موضوع مفاوضات الوضع النهائي، وبالتالي فإنه لا يمكن الاتفاق عليه الآن. إن اقتراحكم بنشر الولاية على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يعني افتراض أن الاتفاق هو، من الآن، على موضوع مفاوضات الوضع النهائي.

**أبو علاء**: يوجد في النص المقترح لنقل السلطة، بعد توقيع «إعلان المبادئ»، إلى «الطواقم الفنية»، ونقترح استبدالها بأسماء أُخرى. وكذلك يجب إضافة مجالات أُخرى لنقل السلطة سنتفق عليها، وعلى وجه الخصوص أشير إلى الشؤون المالية. على سبيل المثال أنتم تناقشون موضوع التراخيص للبنوك مع الجانب الأردني، بينما يجب أن نتولى نحن مناقشة هذه الأمور.

**هيرشفيلد**: فيما يتعلق بمناقشة التعاون الاقتصادي، فإنه لا يبدو أن ثمة لدينا من سيعترض على هذه الموضوعات، وأوافق على اقتراحكم بإعادة التقييم المشترك لجميع القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها. وبالطبع، فأنتم تدركون أهمية التوصل إلى اتفاقية ارتباط مع الأردنيين والمصريين، مثلاً مع الأردنيين: عليكم الاتفاق معهم حول أمور مثل السيطرة على الجسور ورقابة الصادرات.

**أبو علاء**: أنتم اتفقتم مع جهات عربية أُخرى على أمور تخص الفلسطينيين بدون الرجوع إلينا.

**هيرشفيلد**: لكن لديكم، على سبيل المثال، لجان تنسيق أردنية - فلسطينية والتي هي مجال بحث مثل هذه القضايا.

**أبو علاء**: هناك مشكلة كبيرة تتعلق بالمادة ١٣ في «إعلان المبادئ» المقترح. هذه الفقرة تعني أن الانتخابات ستجري في الموقع المحدد، بصرف النظر عن التوصل إلى اتفاق. وبالتالي فإنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق، فإن المجلس المنتخب سيكون مجرداً من أي سلطات، باستثناء أنه سيواصل المفاوضات التي قد تستمر إلى ما لانهاية.

**رون بوندك**: أنتم بحاجة إلى الذهاب للأميركيين ومناقشة المزيد من الضمانات معهم. أمّا بالنسبة للمادة ١٣، فهذه المادة هامة جداً لرابين، إذ إنها تمثل له ضمانة وحماية، وبالتالي هناك ضرورة لإقناعه بهذه المادة. أمّا بالنسبة لكم، فإنكم قد ترغبون في بحث الموضوع مع الأميركيين.

**أبو علاء**: لكن هذا يمثل إنذاراً (Ultimatum). هذا معناه أنكم تقولون لنا تعالوا إلى الاتفاق منصاعين لرغبتنا.

**رون بوندك**: إن الاتفاق حول «إعلان المبادئ» يمنحكم الكثير من نقاط القوة في المواد الثلاث الأولى، وفي الجداول الزمنية المحددة. ولكن أكرر مرة أُخرى،

قد يتمكن الأميركيون من مساعدتكم. وفي الواقع إذا كنتم تصرون على موضوع التحكيم، فقد تكون هذه المادة بالذات هي الوحيدة التي يمكن لها أن تكون موضوعاً للتحكيم.

**أبو علاء:** إن مدة خمس سنوات من تاريخ الانتخابات هي مدة طويلة، أقترح أن تكون من تاريخ إعلان المبادئ.

**رون بوندك:** ولكن إذا كنتم ترغبون بإجراء الانتخابات بعد ٣ - ٦ شهور، فالفرق لن يزيد عن ذلك.

**أبو علاء:** أود أن أضيف كذلك أن بداية المفاوضات حول الوضع النهائي يجب ألاّ تتأخر عن بداية العام الثالث من بداية المرحلة الانتقالية.

**هيرشفيلد:** بالنسبة للانسحاب من غزة، نود أن يبدأ الانسحاب من غزة مع بدء المفاوضات حول الوضع النهائي.

**أبو علاء:** من المهم لنا أن لا تفهم مسألة الانسحاب من غزة على أنها صفقة، بل يجب أن تظهر كجزء من الانسحاب من جميع المناطق.

**هيرشفيلد:** من المهم لنا ولكم أن يكون الانسحاب من غزة في وقت تكون جهود التنمية الاقتصادية فيها قد حققت تقدماً ملموساً. إن الانسحاب من غزة هو جزء من العملية بمجملها، ونحن (أنا وزميلي) نفترض أن جزءاً من قيادة م.ت.ف. في تونس سينتقل إلى غزة بعد الانسحاب، وبالتالي لا نريد أن نرى غزة في حالة فوضى. اتركوا فرصة للحصول على نتائج من التنمية الاقتصادية.

أمّا بخصوص التحكيم فهو موضوع بالغ الصعوبة. إذا ما فتحنا المجال للتحكيم فستتوقف المفاوضات. عندما تحيلون كل قضية نختلف عليها إلى التحكيم، ينبغي للتحكيم إذا ما قُبل به على الإطلاق، أن يكون محصوراً بشكل واضح بقضية أو بقضيتين على الأكثر مثل المادة ١٣.

**ملاحظة:**

(قال يائير هيرشفيلد: لقد قمنا بإعداد تعهدات كتابية يقوم المستوطنون بالتوقيع عليها، بحيث تنحصر مطالبتهم بالتعويض عن مساكنهم في حالة خروجهم منها بالتكلفة الفعلية التي تكبدتها الحكومة لإنشاء تلك المنازل في المستوطنات، وذلك تجنباً لتكرار تجربة تلك التعويضات الكبيرة التي طالب بها وحصل عليها المستوطنون لدى انسحابهم من مستوطنات سيناء).



# ملحق الفصل السابع
# رقم (٤)

## محضر اجتماعات الجولة الخامسة

**(أوسلو - ٢١/٥/١٩٩٣)**

**الجلسة الأولى:**

**أوري سافير:** لقد كنا نتابع عن قرب ما كان يجري في هذه القناة، نحن ندرك أننا لم نحصل بعد في هذا الوقت القصير على إجابات لجميع الأسئلة التي لدينا. أهمية هذه القناة أنها اتبعت منهج التعامل الشمولي مع القضايا وهذا المنهج هو الذي بدأ يحدث تغييراً ثورياً عندما تجنب التركيز على القضايا الفنية.

إننا نواجه معاً مخاطر مشتركة في المستقبل، وعلينا أن نقرر ونعمل معاً لنختار بين مواجهة أخطار المستقبل أو الاستفادة من الفرص المتاحة في المستقبل. يوجد بيننا حاجز سيكولوجي واضح، فكل منا يتخذ الموقف الدفاعي، مواقفنا متشابهة، كأن كل طرف منا ينظر في المرآة.

لقد كان تاريخ ٢٣/٦/١٩٩٢ يوماً هاماً في إسرائيل، حيث أن حكومة حزب العمل التي جاءت وقتئذ، بدأت تحدث تغييراً أساسياً في القضايا الاستراتيجية، مثلاً:

النظر إلى الوضع المستقبلي للمناطق، باعتبار أن ضمانة الأمن المثلى هي السلام وليست الأراضي، والتزام الحكومة الواضح باعتبار أن حل القضية الفلسطينية يحقق مصلحة إسرائيلية، وعدم قبول استمرار قيام الإسرائيليين بالتحكم في حياة شعب آخر. في هذا الإطار، يكون لبعض القضايا التكتيكية أهمية خاصة، مثل حقوق الإنسان. إننا ندرك أن الاحتلال وحقوق الإنسان أمران متناقضان، ولذلك فإن هدفنا الجوهري المشترك يجب أن يكون، ليس التركيز على إحداث تغييرات في مسائل حقوق الإنسان، وإنما لتغيير الوضع القائم. علينا أن نحطم جدار الشك القائم، الذي نشأ عبر تاريخ طويل ومرير. من جهة أُخرى، فإن الخريطة السياسية للشرق الأوسط هي خريطة غير مستقرة، وهذا ما يجعل الإسرائيليين يشعرون بالخوف من المستقبل.

أشعر بالسعادة أنني قد حصلت على تفويض رؤسائي لكي أحضر إلى هنا، وأعمل معكم على مراجعة المقترحات، التي توصلتم إليها، إلاّ إنني أدرك أن حل المشكلة لا يتمثل في وثيقة، وإنما في إحداث تغيير في أسلوب الحياة، بما يمكن الفلسطينيين من أن يديروا حياتهم بأنفسهم، وبالطبع فإن هذه الحياة تتخللها صعوبات كثيرة لديكم ولدينا.

سنتحدث اليوم، وغداً، وسأعود إلى رؤسائي لتحليل ما تم، وليتم القرار في أي اتجاه نستمر. هناك شعور لدينا بأهمية العامل الزمني. وفي الواقع فإننا نعتبر أن التقدم البطيء هو في حقيقته تراجع إلى الخلف. وأستشهد بما ذكره جيمس بيكر لبيريس بأن هذه العملية يجب أن تسير ببطء وتراكم إنجازات، بينما كانت وجهة نظر بيريس أن ضمان نجاح هذه العملية هو السرعة في الإنجاز وتثبيته على الأرض (حادثة الطيار العسكري الذي قالت له أمه يا ولدي «طير» على مستوى منخفض وببطء من أجل سلامتك فقال لها: حتى أعود سالماً يجب أن أطير بسرعة وعلى مستوى عالٍ).

بالنسبة لوثائق سارسبورغ، أعتقد أنه يمكن عمل الكثير بالاستفادة منها، إذا ما عملنا معاً، ونحن نأمل أن تأخذ شكل الصفقة (Package deal)، أي اتفاقاً شاملاً.

أمّا بالنسبة لحضوري إلى هنا لمناقشة وثائق سارسبورغ، فهو يأتي بناء على شرطين أساسيين:

**الأول**: السرية المطلقة حول هذا اللقاء.

**الثاني**: الاستمرار في مفاوضات واشنطن.

أمامنا الآن فرصة تاريخية لتغيير الأمور. الكثيرون من صانعي السياسة يخضعون للتنويم المغناطيسي في أحلام الماضي فيفشلون، والبعض منهم يخضعون للتنويم المغناطيسي بالحاضر فقط، فيصبحون قصيري نظر، أمّا نجاح صانع السياسة الحقيقي فيتمثل في بناء سياسته استناداً إلى رؤيا المستقبل.

**أبو علاء**: في البداية أعبر عن سعادتي بحضور المدير العام، إن مشاركته تعطي شرعية لعملنا تمنيناها منذ البداية. وهي تقتضي جدية من قبل الحكومة الإسرائيلية بالوصول إلى سلام، ولعله من المفيد أن أستعرض، باختصار، كيف عملنا في هذه القناة.

أشعر بأنني مدين لصديقينا هيرشفيلد ورون بوندك على الجهود الصادقة التي بذلاها معنا. اتبعنا منهج مواجهة المشكلة معاً ومباشرة وألاّ ندور حولها، دون إلقاء



خطابات عن التاريخ وبعيداً عن الواقع.

نحن أمام أكثر مشكلة معقدة وأسهل مشكلة في الوقت نفسه. جميع المشاكل التي نشأت معها تم حلها، إلاّ هذه المشكلة. ليس مفيداً الجدل حول من هو المسؤول عن ذلك، جميعنا يعرف أن كلينا مسؤول، وأطرافاً إقليمية ودولية مسؤولة. ثبت بالتجربة أن لا حل لهذه المشكلة إلاّ بأن نتحدث سوية. نحن مذهولون لسرعة التوصل إلى صيغة تفاهم، وفي وقت قصير جداً، من خلال هذه القناة. وهذا يشير إلى أنه رغم التعقيدات، فإن توفر النوايا الحسنة يؤدي إلى حل المشكلة. السؤال الذي يخيفكم يخيفنا، الأمن كما تخافون منه نخاف منه أيضاً، التعاون والتعايش يهمكم ويهمنا كذلك. عندنا بدأ يتم خلق جو عام مع هذا التوجه. إذا ما وصلنا إلى شيء ما فإن الغالبية العظمى ستكون مع هذا التعايش والتعاون والأمن لكلينا. لا نستطيع أن نسقط من حسابنا تعبئة طويلة عند الجانبين، الخطوة الجديدة سيكون لها ربما معارضة، ولكنها ستكون معارضة أقلية «منبوذة». بينما في أجواء التوتر والصراع، الأقلية هذه تجمع حولها قوى أُخرى وتقوى.

كما تعرفون إن هذا الاتفاق، الذي استغرقت عملية الوصول إلى صيغته النهائية أكثر من ٣٨ ساعة عمل، قد تم على عدة مراحل:

**الأولى**: مرحلة استطلاعية - لقاء لندن.

**الثانية**: مرحلة بناء الثقة وجسر التفاهم (سارسبورغ) والمكاشفة التامة.

**الثالثة**: مرحلة الصياغة الأولى والاتفاق على صيغة «إعلان مبادئ» في سارسبورغ.

**الرابعة**: الصيغة النهائية، وذلك بإعداده كمشروع صفقة متكاملة تحتوي على ثلاثة فصول (الإعلان - التعاون الثنائي - التعاون الإقليمي)، وبذلك أصبح بنيانها متماسكاً، حيث أن أي تغيير في أي بند من بنودها من شأنه أن يحدث خللاً كاملاً في بنيان صيغ على نحو متوازن. (صيغة سارسبورغ).

**ومن مميزات هذا الإعلان أنه قد راعى بدقة:**

- مبادئ أساسية للسلام الحقيقي، مسترشداً بمبادرة «مدريد».
- مبادئ أساسية لإرساء فهم مشترك حول قضايا محددة، لخلق أجواء مستقرة لبناء الثقة، تساهم في هدم الحاجز النفسي الذي تعمّق عبر عقود طويلة.
- مبادئ أساسية لتعاون ثنائي قابل للاستمرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، تساهم في إرساء قواعد سلام دائم وشامل.
- مبادئ لتعاون إقليمي، يكون كلانا طرفاً أساسياً فيه، حريصاً عليه، وذلك

استجابة لمصالحنا المتبادلة.

ولقد راعى هذا الاتفاق، في صوغه كذلك، سبل تسويقه لدى الرأي العام عندكم وعندنا، وكذلك حساسية بعض الموضوعات، والتعامل معها بالطريقة التي لا تستفز هذه الحساسية.

أمام هذا الوضع فإنني أرى أن الإعلان عن هذا الاتفاق، بالطريقة التي تخدم عملنا، قد أصبح ضرورياً بل واجباً، ولا يجوز المماطلة فيه. فالجولة القادمة من المفاوضات الثنائية في واشنطن مشكوك فيها إذا لم تتم الاستجابة لإقرار هذه الوثيقة، والمفاوضات المتعددة الأطراف ستتعرض كذلك لنكسة بعد أن بدأت تفتح طريقها بهدوء.

في لقائنا السابق طلبتم أن تضاف إلى هذه الوثيقة ثلاث وثائق أُخرى هي:

- غزة - أريحا أولاً.
- التعاون الثنائي.
- مشروع مارشال.

إننا لا نجد مانعاً من الحديث فيها جميعها، والوصول إلى اتفاقات محددة، تفتح الطريق لمزيد من الثقة والطمأنينة لدى الطرفين، رغم أننا نعتقد أن العديد من المبادئ المتفق عليها تحتاج إلى وثائق واتفاقات تساندها وتوضحها. كما أن المبادئ المتفق عليها للتعاون تحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك، تحتاج إلى دراسات ما قبل الجدوى ودراسات جدوى، وتنسيق كذلك.

اليوم نحن أمام مرحلة تاريخية جديدة، وأتفق معك تماماً يا سيد سافير بأن عملنا هذا يجب أن يلتزم بالسرية، وألاّ يؤثر على محادثات واشنطن، وأضيف ألاّ يشكل بديلاً لواشنطن، بل ربما داعماً ومسهلاً ومسرعاً لأعمالها.

نواجه نحن الفلسطينيين مأزقاً جدياً. هذه القناة تعمل، ومطبخنا الصغير راض عن سير أعمالنا، بينما انتهت جولة واشنطن وعاد الوفد بأيد فارغة. أتفق معكم أن حقوق الإنسان تتناقض مع الاحتلال، لكن تحقيق شيء منها يساعدنا في العملية.

وللأسف، فإن الوفد في واشنطن لم يأخذ شيئاً، عاد بخفي حنين، كانت هناك وعود في هذا المجال لم تتحقق، أيضاً حصار الأراضي المحتلة والقدس يضعنا في مأزق، التدهور الاقتصادي كذلك. أيضاً الحصار على المنظمة يضعها في وضع يضعف من قدرتها على اتخاذ القرار الضروري.

الوفد في واشنطن طالب باجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني. المواجهة ستكون صعبة جداً. ما ذكرته سابقاً سيطرح من قبل غالبية الأعضاء. أول قضية



ستطرح: ألاّ نذهب ثانية للمفاوضات. سنحاول أن نقول لهم إننا لسنا بحاجة لقرار جديد حول هذه المسألة، إذا وصلنا إلى شيء هنا قبل انعقاد المجلس، فهذا سيساعدنا كثيراً، وسنتفق على كيفية إخراج ذلك.

أقول لكم هناك شكوك عند الوفد بأن من الممكن حدوث تفاهم بين المنظمة وحكومة إسرائيل، الأنظار تتجه نحو مصر. إذا وافقتم فإن بحثنا غداً سيتركز على «إعلان المبادئ» الذي وصلنا إليه. ونتفق هل أن من المفيد بحثه؟ أم نؤكد على ما اتفقنا عليه، نعدّل ونضيف فقط. رغم أننا نرى أن الإعلان كما ذكرنا سابقاً هو صفقة كاملة، راعينا فيه مبادئ مدريد وحساسية القضايا التي تواجه كلاً منا، كما راعينا فيه مبادئ التعاون والسلام الحقيقي. بدأنا تجارب في مجالات متعددة بعد ذلك. في مباحثات المتعدد، هناك تقدم بسبب هذه القناة. وأذكر بأن الرئيس عرفات تحدث في فيينا عن «لجنة الخبراء للمياه» وأعلن أننا سنحضر، كانت مفاجأة لنا وهي رسالة لكم، هذه رسالة مغزاها أنه يريد أن يشعركم بجديته في العملية.

رسالة قيادتنا لحكومتكم مفادها أن منظمة التحرير وشعبنا جادان حقاً في الوصول إلى سلام عادل وشامل معكم. وأعتقد أنكم لا تختلفون معنا بأن التعاون بيننا، إلى جانب أنه جسر للآخرين، فإن سرعته معنا هي أكبر من سرعته مع الآخرين، وهذا يكسر الحاجز النفسي ليس معنا فقط، بل مع كل الأطراف في المنطقة.

أيضاً، قيادتنا تقول لكم كفى اختباراً لمصداقيتنا ونوايانا. ربما من المفيد أن أستعرض وبشكل سريع مبادراتنا نحو السلام:

- عام ١٩٦٨ مبادرة الدولة الديمقراطية، كانت بمثابة فتح طريق لما سيأتي لاحقاً.
- عام ١٩٧٤ مبادرة النقاط العشر.
- ثم مبادرة الكونفدرالية مع الأردن بعد ذلك.
- ثم مشروع فاس: كانت مبادرتنا، على مستوى القمة العربية.
- عام ١٩٨٨ مبادرة بالاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، في المجلس الوطني الفلسطيني.
- المشاركة في عملية السلام في إطار مؤتمر مدريد، رغم شروطها المجحفة للمنظمة ولشعبنا.

كل ذلك كان بسبب رغبتنا الصادقة في الوصول إلى سلام. آمل أن تكون تجربة هذه القناة ختاماً لاختبار مصداقيتنا. إذا وصلنا إلى اتفاق هنا سنعرف كيف

نوظفه في العمل على كل الجبهات.

- أتفق معك أن الشكوك من طبيعة سيكولوجية، ولكننا نستطيع إزالتها.
- وأتفق معك أن حكومة حزب العمل تختلف نوعياً عن حكومة الليكود.

وهذا ما يدفعنا إلى أن نتطلع إليها بشكل مختلف، ولا مقارنة.

الوقت بالنسبة لنا مسألة ضاغطة، ونأمل أن يكون هناك شيء قبل المجلس المركزي والجولة القادمة في واشنطن، بحيث يتم التعامل معه بسرية. دعونا ننتقل من الحديث عن السلام إلى صنع السلام.

**أمّا فيما يخص المحادثات الثنائية:**

- لقد انتهت الجولة التاسعة، كغيرها، دون أي تقدم. ولقد عاد الوفد الفلسطيني من هذه الجولة بأيد فارغة، وأصبحنا أمام وضع في منتهى الدقة والخطورة.
- القوى الفلسطينية، التي عارضت المشاركة في هذه الجولة، امتلكت أسلحة جديدة للضغط باتجاه الانسحاب من المفاوضات والبحث عن سبل جديدة، والحزب الشيوعي الذي شارك في المفاوضات منذ البداية عزز حججه بعدم المشاركة. والشارع المحبط ازداد إحباطاً.
- المشروع الذي قدمه الجانب الإسرائيلي في واشنطن، قدم لغة جديدة في بعض النقاط، أمّا المضمون فهو نفس المضمون السابق، ولذلك رفضناه أيضاً.
- الورقة الأميركية ذهبت من «إعلان للمبادئ» إلى الحديث عن بيان مشترك، يراد له أن يشكل مرجعية جديدة للمسار الفلسطيني - الإسرائيلي. وقد كان البيان أقرب إلى لغة المشروع الإسرائيلي، حيث تمت مناقشته مع الإسرائيليين، ولم يرد فيه ذكر القدس، ولذلك رفضناه.
- اللجان: لجنة حقوق الإنسان، التي لا يمكن أن نقبل بأن تكون موضوعاتها للمقايضة والمساومة، كان من المخطط طرح تحسين في بعض القضايا، مقابل المساومة على قضايا التفاوض. هذا مرفوض.

كذلك جميع القضايا التي وُعد بها قبل الجولة التاسعة لم ينفذ منها شيء، حتى إن المبعدين عام ١٩٦٧، قُلّص عددهم ولم يشمل أي عضو من «فتح»، الفصيل المعني بالمفاوضات.

- لجنة المفهوم: لم تحقق أي تقدم على الإطلاق، وظلت المواقف ثابتة.
- لجنة الأرض والمياه، ظلت المواقف كما هي في السابق ولم يُقدَّم فيها شيء جديد.



- ترافقت مع هذه الجولة حالة تصعيد خطيرة في عمليات القتل، وقتل الأطفال، وهدم المنازل، واستمرار إغلاق المناطق وتقطيع أوصالها، واستمرار عزل القدس.
- تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستمر الحصار المالي.
- لا شيء عن المعتقلين، لمّ الشمل، الضرائب، عدد قليل من مبعدي ١٩٦٧.

تعرفون صعوبة القرار الذي اتخذه الرئيس عرفات للمشاركة في الجولة التاسعة، واضعاً كل رصيده النضالي ووزنه السياسي خلف قرار المشاركة في هذه الجولة، منتظراً تنفيذ الوعود التي قدمت قبل الجولة. ومع ذلك لم يقدم له شيء على الإطلاق، بل بالعكس، نرى بوادر حملة جديدة تقول بعدم دعم المؤسسات في الداخل كالجامعات والمستشفيات، إلخ، على اعتبار أنها مؤسسات م.ت.ف. فما هو الهدف من ذلك؟

**المفاوضات المتعددة الأطراف:**

تعرفون أننا قد دفعنا بالمفاوضات المتعددة الأطراف في طريق مخالف لاستراتيجيتنا، التي تقضي بعرقلة المفاوضات المتعددة الأطراف، وربطها بالتقدم في الثنائي.

- التنمية: حدث تقدم مهم وفتح الباب.
- اللاجئون: حدث تقدم مهم وفتح الباب.
- المياه: حُلت المشكلة التي كانت قائمة، وفتحت الأبواب أمام المجموعات الفرعية.
- الأمن وضبط التسلح: المشاركة إيجابية والبحث في إجراءات بناء الثقة.
- البيئة: ستكون النتائج إيجابية كذلك.

نحن الذين نفتح الباب أمام هذا المسار من المفاوضات، ونحن الذين نغلقه. ولا شك أن محادثات سارسبورغ هي التي شجعتنا على ذلك، ونأمل أن نستمر في هذه الاستراتيجية الجديدة، وأن لا نعود للاستراتيجية السابقة.

- مددنا المفاوضات في الجولة التاسعة (أسبوعاً آخر) ونحن الذين أقنعنا سورية، الأردن ولبنان بذلك.
- طلب منا إعادة فيصل الحسيني لواشنطن، وقد تم ذلك فوراً وفي نفس الليلة.
- لقد أثبتنا عكس ما كنتم تتخوفون من (سرية) هذه القناة، وسرية الموضوعات التي تبحث فيها، وظلت الدائرة عندنا على حجمها الصغير رغم خطورة ذلك.

**أخلص من ذلك:**

١. نحن جادون جداً للوصول إلى حل دائم وشامل، يكون اتفاق سارسبورغ هو المفتاح المفضي إليه.

٢. لم نعد قادرين على الاحتمال لفترة أطول، ولا بد من إقرار الوثيقة هنا، للانطلاق منها إلى استكمال أعمالنا الأُخرى وهي كثيرة.

٣. نأمل باتخاذ خطوات جادة في مجال «حقوق الإنسان» و«بناء الثقة».

**وعليه:**

- فإنني لا أرى طريقاً آخر لإنقاذ الوضع، وإحداث الاختراق المطلوب في هذه العملية التي أصبحت مهددة، إلاّ بإعلان اتفاق سارسبورغ، الذي بذلنا فيه جهوداً يستحقها، والذي أجرينا حوله المشاورات اللازمة في مراكز صنع القرار.

- لن يكون من المفهوم، ولا من الممكن إطلاقاً، التراجع عن أي نص من نصوص هذا الاتفاق، لأن الصياغات قد راعت، بكل دقة، كافة العوامل والظروف والاعتبارات.

**أوري سافير**: إنني أتساءل عن أنجع طريقة تمكننا من الاستفادة من وقتنا القصير في هذا اللقاء، ذلك لأن لديّ أسئلة كثيرة أود أن أوجهها لكم:

فيما يتعلق بالمناقشة التي سنبدأها حول الوثيقة، فإنني آمل أن نركز على القضايا الأكثر عمومية، وأن نبذل جهداً كافياً لكي نفهم بعضنا بعضاً.

وأنا أعتقد أنني لا أفهمكم بشكل كاف. ومن جهة أُخرى فمن الطبيعي أن تنقصنا الخبرة، ذلك أننا نحاول أن نصنع معاً المستقبل ونشكله، ولا يوجد ثمة من يزعم الخبرة في قضايا المستقبل، بالنسبة لنا فهناك قضايا هامة:

أ) الوضع الإقليمي: أولاً أود أن أقول إنه في حالة نشوب حرب، فإن جميع الأطراف المشاركة فيها ستتعرض إلى الخسائر، ولدى إسرائيل شعور دائم بأنها مهددة، ذلك أن الوضع الإقليمي يتضمن احتمالات ومخاطر التطورات المستقبلية في العراق وإيران مثلاً، وفي سورية أيضاً، وحتى في ضعف الاستقرار الذي نشهده حالياً في مصر.

ب) انطلاقاً من الوضع الإقليمي، فإن إسرائيل تشعر أن تحقيق اتفاقية سلام إسرائيلية - فلسطينية، ليس كافياً لضمان أمن إسرائيل، وليس كافياً لإلغاء مشاعر الخوف لدى الإسرائيليين.

ت) عدم وجود حلول وضمانات لمواجهة احتمالات أخطار المستقبل على المستوى الإقليمي. فعندما نتساءل مثلاً عن كيف ستكون صورة مصر سياسياً بعد



عشر سنوات، فإن إجابة بيريس مثلاً تكون إن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي سيكونان كافيين لحل المشكلات. وكذلك من المشروع تماماً أن نقول بأن إسرائيل نفسها قد تشهد تغييرات في المستقبل.

ث) انطلاقاً من ذلك، فإنه يمكن القول إن القضية الجوهرية هنا ليست سيكولوجية، وإنما استراتيجية. بمعنى أننا لا نريد أن نتحول إلى حصن معزول عن محيطه، ولكننا في نفس الوقت نظل بحاجة دائمة إلى ضمانات أمن ثابتة وكبيرة، من الفلسطينيين، ومن الأطراف الإقليمية، ومن الولايات المتحدة. فالأخطار هي بعيدة المدى، وما يمكن تحقيقه بسرعة هو تغيير سيكولوجي، إلاّ إن المسألة الجوهرية تكون بطبيعتها أكثر بطأً لأنها تتمثل في ضرورة خلق حقائق تشكل المستقبل وتدعمه.

ج) لكي نكون واضحين مع أنفسنا، ومعكم، فإنه ليس من المؤكد بنسبة ١٠٠٪ أن يؤدي الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية إلى خلق حالة تعايش معكم، ذلك أنه قد تنشأ تطورات تؤدي إلى خلق توتر. وما يزيد هذه المسألة صعوبة، هو أننا لا نستطيع أن نتجاوز جميع المحرمات في وقت واحد، ولكن ذلك يجب أن لا يمنعنا من السعي إلى خلق ظروف ملائمة لمرحلة انتقالية إيجابية.

ح) وفي هذا الإطار المتعلق بالمرحلة الانتقالية، وضمان مستقبل المرحلة التالية لها، فإن السؤال الأساسي بالنسبة لنا هو: كيف تنظرون إلى مسألة الانتخابات؟ فنحن نرى أن العملية الديمقراطية هي ضمانة للاستقرار، وضمانة للسيطرة على الوضع في المرحلة الانتقالية، وذلك إذا ما نشأت تطورات غير ملائمة. ومحور هذه المسألة طبيعة النظام الانتخابي والتعددية، وبالتالي، وبما أن الديمقراطية لدينا هي ضمانة أساسية لأمننا، فهذا يعني أن متطلباتنا الأمنية تحقق مصالحكم بشكل غير مباشر.

خ) الطرف الثالث: ينبغي أن نتمكن من أن نتوصل، سوياً، إلى حلول لأي مشكلات قد نواجهها، وذلك بدون أن نضطر إلى إشراك الولايات المتحدة، إلاّ في الحد الأدنى. ولنأخذ مثالين من الأيام القليلة الماضية:

**الأول**: الورقة التي قدمتها الولايات المتحدة في واشنطن.

**الثاني**: ما يتم تحقيقه في هذه القناة.

**مناقشة البنود:**

**سافير:**

١. **القدس**: الرغبة في الوصول إلى صيغة تؤكد عليها، ولا تُذكر بطريقة تستفز المعارضة الإسرائيلية.

٢. **غزة**: وردت في الوثيقة بطريقة ذكية لا تفصلها عن الضفة. من الممكن أن نناقش صيغة حول أريحا. بالنسبة لنا، فإن غزة تعني انتقال المنظمة إليها من تونس وهي المسار العاجل، أمّا أريحا فهي مسار أبطأ.

٣. **التحكيم**: [عرض لمعاناة إسرائيل من التحكيم (قضية طابا) بشكل تفصيلي حيث كان عضواً فيها].

٤. **التعاون الاقتصادي**: مهم وبحاجة إلى تحرك سريع للحصول على مصادر تمويل، وخلق إدارة اقتصادية فلسطينية، وأهمية وجود تخطيط اقتصادي فلسطيني واقعي، يركز على خلق فرص العمل.

٥. **التعاون الإقليمي**: التركيز على خلق آليات لتوليد رأس المال، بدلاً من طلبه، والسياحة مثال على ذلك.

**اليوم الثاني/ الجلسة الثانية**

**أبو علاء**: كما نفهمكم عليكم أن تفهمونا. نحن نريد الإنجاز، أنتم ماذا تريدون غيره؟ أميركا تحتاج إلى إنجاز سريع كذلك، وحتى النرويج شريكنا يحتاج إلى إنجاز هو الآخر. علينا أن نعمل لتحقيق هذا الإنجاز. أخبرت إخواني في القيادة أنكم موافقون على إعلان المبادئ، القدس مهمة جداً لنا، الطريق التي تشقونها حول القدس تشكل خطراً حقيقياً، لكن هذا الواقع دفع بالغالبية العظمى منا لطلب البحث فيها بقوة، وذلك بالحديث عنها، الآن وقبل كل شيء، والأمر ينطبق حتى على فيصل الحسيني. لا نستطيع التساهل في عدم إيرادها بوضوح في إعلان المبادئ.

حول التحكيم، إمكانية المناقشة واردة، نحتاج إلى شيء محدد.

حول أريحا، سنجد الطريق لذلك.

**سافير**: من الصعب قبول هذه الفكرة، وضع القدس في هذا السياق صعب جداً، بالنسبة لنا الآن لا تفاوض على القدس، بعد خمس سنوات قد تحدث أشياء أُخرى.

إذا وضعنا القدس في الاتفاق، فإن هذا قد يدفع برابين نحو خيار سورية أولاً.

القدس خارج الصورة. نحن نمتلك إمكانيتين: بقاء المادة ٤ كما هي، أو نضع رسائل متبادلة حول القدس، كما حدث بين السادات وبيغن.

- التحكيم لا، أريحا لا، ولكن يمكن أن نجد صيغة عامة حول ذلك كما اقترحنا بالأمس حول الضفة الغربية. لنفكر لاحقاً حول ذلك.

**أبو علاء**: صعب تغيير الصيغة.



- التحكيم: الراعيان شاهدان ويوقعان ويتابعان الاتفاق.

**سافير**: بدون كلمة متابعة. موقف أميركا لن يكون لصالحكم، الروس يتبعونهم، لماذا المتابعة إذن؟ لا نريد أن نسير بالأميركيين والروس. نحن دولة مستقلة، أنتم تتحركون حول الهوية المستقلة. إذا لم نحافظ كلانا على الاتفاق ونعمل من أجله، فلا أحد يمكن له أن يعمل ذلك، لا أميركا ولا روسيا.

- في مفاوضات واشنطن، بعد المفاوضات اليومية، يذهبون للإدارة الأميركية، لكن بلا جدوى.

**أبو علاء**: بدأنا بمخاطرة، أنتم كذلك. لكن في الوقت نفسه، نريد العودة بشيء لإقناع الآخرين به. الصيغة المقترحة هي الحد الأدنى بالنسبة لنا.

**سافير**: نقترح وضع مسألة التحكيم بعد فقرة غزة.

**أبو علاء**: أقترح: يتفاوض الطرفان حول الانسحاب الجزئي من أريحا بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق.

**سافير**: سأحمل هذا المقترح إلى حكومتي.

حول التحكيم: سيوقعان (الراعيان) كشهود وسيتابعان بموافقة الطرفين.

**أبو علاء**: السؤال من أين نبدأ؟ كيف نأخذ سلاح القدس وفلسطين من بين أيدي المتطرفين في إقليم الشرق الأوسط، والخطر ليس هناك فقط، بل في الحركات المتطرفة أيضاً، التي هي في قلب المنطقة.

- تصميم المتعدد والثنائي ممتاز، كما قال بيريس، الثنائي للماضي والمتعدد للمستقبل.

- في فهمنا: إن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو مركز المشكلة، سورية تتبع، العراق كذلك، نحل المشكلة الرئيسية وبعدها تُحل المشاكل الأُخرى. الديمقراطية شيء هام جداً، لا أحد يستطيع أن يعيش بلا ديمقراطية، اليمن، الكويت بدايات للديمقراطية. اليمن، بالمناسبة، بلد هام في منطقة الجزيرة العربية والخليج.

لذلك فإن النقطة الاستراتيجية هي أن البدء يجب أن يكون مع الفلسطينيين.

نحن نملك الشجاعة للمضي في هذا الاتجاه، نخلق الجو للديمقراطية، ولكن عندما نخلق المصالح المتبادلة للشعوب، فإنها ستدافع عنه، عن الاستقرار.

**سافير**: نلمس في المتعدد أن كل عربي يبدأ بالحديث عن فلسطين. هذا كان شيئاً هاماً عندنا، هل التضامن العربي معكم حقيقي؟

**أبو علاء**: كل العرب يعترفون أن قضيتهم هي القضية الفلسطينية وهي مركز الصراع. في البداية أغلقنا الباب في المتعدد، بعد هذه القناة بدأنا في فتح بعض

المسائل، بعض العرب سألونا ماذا حدث؟

خلقنا مشكلة في النرويج لنظهر مواقفنا: نحن المفتاح، ليس لأننا دولة عظمى، بل لأننا الضحية والقضية معاً، لا أحد يعرف من العرب ماذا حدث في روما؟ حتى جواد العناني نائب رئيس الوزراء الأردني فوجئ. فنحن نؤثر عليهم أكثر مما يؤثرون علينا في هذه المسألة؟ فوافق العناني على تدريجية العملية.

– ذكر القدس هنا يراعي الطرفين، هناك الإشارة والتأكيد.

– التحكيم ليس الهدف منه الذهاب إلى التحكيم، وإنما للفصل في أي قضية بين الاحتلال وبين من هم تحت الاحتلال.

حول غزة – أريحا: نتحدث عنها لكي لا يقال إننا أخذنا غزة لنترك الضفة، نتحدث لاحقاً عن النص. أمّا من الناحية الأخرى فعندي سؤال: هل ما زال الخيار لديكم هو الخيار الأدنى؟

**سافير:** أوقفنا مساعدات الاستثمارات للمستوطنين.

– تحدثنا عن انتخابات سياسية.

– المسألة هي أن نتحدث عن السلام الحقيقي، نتحدث عن جيراننا الفلسطينيين. لا نريد الهيمنة، نبحث عن التعاون كي نعيش بسلام. أنتم تتحدثون عن التعايش معنا جنباً إلى جنب.

**أبو علاء:** أبو عمار تحدث كثيراً عن السلام لأطفالنا وأطفالكم، وغيره الكثير. العملية تبدأ بالوصول إلى اتفاق، كيف نبدأ بالعمل من أجل تحقيق التعايش.

**سافير:** يمكن عمل لجان لمناقشة العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. بيريس طلب قرضاً بعشرة مليارات دولار من الأوروبيين خلال محادثاته مع هولمت كول، للمنطقة والضفة والقطاع. هذا سيخلق جواً جيداً.

**أبو علاء:** هذا مشجع، نعمل مع الأوروبيين لتقديم قروض للضفة والقطاع. اتفقنا مع الفرنسيين. مثلاً، أنجزنا برنامجاً متكاملاً للتنمية الاقتصادية بجميع فروعها، سيكون أرضية عملنا للتنمية الاقتصادية.

**سافير:** نحتاج للعمل في هذا الاتجاه، يمكن عمل الكثير من قبل رجال الأعمال الفلسطينيين.

**أبو علاء:** يحدث هذا بعد توقيع الاتفاق. رجال الأعمال الفلسطينيون لديهم الرغبة ولكنهم يريدون المناخ الملائم.

**سافير:** تدريجياً، يمكن عمل تعاون ثلاثي بين رجال الأعمال الإسرائيليين، الأميركيين والفلسطينيين. نحتاج إلى المزيد من التفاصيل لبحث قضايا الاقتصاد.



**أبو علاء:** حول اقتراح أريحا، يساعدنا ذكرها في هذه الوثيقة، لا بد منها. وبالنسبة للتعاون الثلاثي فهذا سابق لأوانه.

**سافير:** موضوع أريحا سأعود وسأعمل على تسويقه لدى حكومتنا. بالنسبة للقدس تبقى الصيغة كما اقترحت بالأمس.

● عن الانتخابات دعنا نتفق على الإعلان بدون الملحق الآن، وبعد ذلك نشكل لجاناً فرعية: للانتخابات، للأمن وللاقتصاد.

● إذا وافقتم على صيغة المادة ٤، سأعود بأجوبة حول الانتخابات وحول أريحا، وحول الورقة المقترحة الخاصة بالعنف والأمن والتعاون، وحول التحكيم.

**أبو علاء:** سأعمل كل جهدي حول المادة ٤. سنتمكن من إنجاز هذا الاتفاق على نحو نستطيع فيه تسويقه في جبهتنا الداخلية. الصيغة المقترحة في عملنا يجب أن تكون تحقيق مصالحنا المشتركة. ولا بد أنكم تعرفون أنني لست صاحب قرار، أنا أنفذ تعليمات.

**مقترح آخر من سافير:**

١. تعلن المنظمة، بعد شهرين من توقيع الاتفاق، عن تشكيل قوة شرطة يتم تدريبها في الأردن ومصر للأمن، على أن تدخل إلى الأرض المحتلة قبل شهر من بدء الانتخابات، وذلك لتأمين الأمن اللازم.

٢. تعلن إسرائيل عن التفويض الفوري للجان المؤقتة لاستلام مجالات مثل: الصحة – التعليم.. إلخ.

٣. بعد شهرين من توقيع D.O.P. (اتفاق إعلان المبادئ) تعلن إسرائيل الانسحاب من غزة، والشروع في التفاوض حول مجلس الوصاية على غزة.

٤. بيان من المنظمة ضد العنف بعد اتفاق إعلان المبادئ.

٥. حملات لتوجيه الرأي العام حول:

– أحاديث للإسرائيليين مع الصحافة الإسرائيلية وللقياديين الفلسطينيين مع الصحافة الإسرائيلية أيضاً.

– توجيه رسائل سلام فلسطينية عبر الصحافة الإسرائيلية.

– تبادل النصائح والمعلومات حول اتجاهات الرأي العام.

– حملة إعلامية من شركات إعلامية متخصصة، في كل من الصحافة العربية والصحافة الإسرائيلية.

Peace mean Prosperity – السلام يعني الازدهار.

- سيأتي كيرتزر مساعد وزير الخارجية الأميركي للمنطقة في وقت قريب جداً، نرجو أن يتعامل وفدكم معه بشكل تام «ديروا بالكم عليه».
- إن الشك الأساسي لدينا هو Can you deliver.

مثلاً: الأسد عندما نوقع معه يلتزم، وأنتم كمنظمة، ماذا؟

- إخراج الاتفاق يتم من خلال الأميركيين في نهاية الجولة القادمة.



# ملحق الفصل الثامن
## رقم (٥)

### محضر اجتماعات الجولة السادسة

يوم الأحد - فجر الاثنين

١٣/٦/١٩٩٣ - الساعة ١١ مساء - ٢:٣٠ صباحاً

**أوري سافير**: نريد إطلاعكم على ما نرغب في تحقيقه من هذا اللقاء، حيث سنستعرض ما تم تحقيقه بشكل شامل، ثم نقوم بتقييم الموقف الحالي. محادثاتنا في اللقاء السابق كانت جيدة وواعدة. فعندما عدنا وقدمنا تقريرنا عن مناقشاتنا، كان تقييمنا أننا قد أنجزنا إطاراً جيداً يتضمن عدداً كبيراً من القضايا المتشابكة. كانت ردود فعل رؤسائنا جيدة (رابين - بيريس - بيلين)، إلاّ إنه لم يكن لديهم تفسير واضح لهذه القضايا المتشابكة، فنحن نتعامل مع كلمات ومفاهيم، وكانت الأسئلة الموجهة لنا تدور حول المعاني المحددة لهذه المفاهيم والعبارات المستخدمة في الإعلان.

في الأسبوع الماضي شعرنا بقلق شديد حول تردد وفدكم بالمشاركة في الجولة القادمة في واشنطن، نحن نعتقد أن على هذه القناة أن تشجع التقدم في واشنطن، وكل قناة لها دورها الخاص بها.

عندما قدمنا إلى هنا تم توسيع وفدنا لهذه الجولة، وهذه علامة على مرحلة جديدة في محادثاتنا، نأمل أن نبدأ بها عملية لمستقبل مفيد للطرفين. أمّا المهمة المباشرة لنا في هذا اللقاء، فهي تحديد التفسير الدقيق للكلمات والمفاهيم الواردة في الاتفاق. ذلك أن علينا أن نقنع القيادة الإسرائيلية بالمغزى الدقيق لكيفية نقل وتطبيق هذا الاتفاق على أرض الواقع.

عندما تبدأ الجولة الجديدة في واشنطن سيكون الجو إيجابياً، وينبغي المحافظة على هذا الجو الإيجابي. مقابلة الرئيس عرفات مع إحدى الصحف الإسرائيلية قدمت أفكاراً كانت مألوفة لنا في محادثاتنا في هذه القناة. من جهة أُخرى تحدث رابين حول أمور هامة مثل الانتخابات، وفي هذا المجال فإنه من الضروري أن يواصل

- سيأتي كيرتزر مساعد وزير الخارجية الأميركي للمنطقة في وقت قريب جداً، نرجو أن يتعامل وفدكم معه بشكل تام «ديروا بالكم عليه».
- إن الشك الأساسي لدينا هو Can you deliver.

مثلاً: الأسد عندما نوقع معه يلتزم، وأنتم كمنظمة، ماذا؟

- إخراج الاتفاق يتم من خلال الأميركيين في نهاية الجولة القادمة.



# ملحق الفصل الثامن
## رقم (٥)

### محضر اجتماعات الجولة السادسة

يوم الأحد - فجر الاثنين

١٣/٦/١٩٩٣ - الساعة ١١ مساء - ٢:٣٠ صباحاً

**أوري سافير:** نريد إطلاعكم على ما نرغب في تحقيقه من هذا اللقاء، حيث سنستعرض ما تم تحقيقه بشكل شامل، ثم نقوم بتقييم الموقف الحالي. محادثاتنا في اللقاء السابق كانت جيدة وواعدة. فعندما عدنا وقدمنا تقريرنا عن مناقشاتنا، كان تقييمنا أننا قد أنجزنا إطاراً جيداً يتضمن عدداً كبيراً من القضايا المتشابكة. كانت ردود فعل رؤسائنا جيدة (رابين - بيريس - بيلين)، إلاّ إنه لم يكن لديهم تفسير واضح لهذه القضايا المتشابكة، فنحن نتعامل مع كلمات ومفاهيم، وكانت الأسئلة الموجهة لنا تدور حول المعاني المحددة لهذه المفاهيم والعبارات المستخدمة في الإعلان.

في الأسبوع الماضي شعرنا بقلق شديد حول تردد وفدكم بالمشاركة في الجولة القادمة في واشنطن، نحن نعتقد أن على هذه القناة أن تشجع التقدم في واشنطن، وكل قناة لها دورها الخاص بها.

عندما قدمنا إلى هنا تم توسيع وفدنا لهذه الجولة، وهذه علامة على مرحلة جديدة في محادثاتنا، نأمل أن نبدأ بها عملية لمستقبل مفيد للطرفين. أمّا المهمة المباشرة لنا في هذا اللقاء، فهي تحديد التفسير الدقيق للكلمات والمفاهيم الواردة في الاتفاق. ذلك أن علينا أن نقنع القيادة الإسرائيلية بالمغزى الدقيق لكيفية نقل وتطبيق هذا الاتفاق على أرض الواقع.

عندما تبدأ الجولة الجديدة في واشنطن سيكون الجو إيجابياً، وينبغي المحافظة على هذا الجو الإيجابي. مقابلة الرئيس عرفات مع إحدى الصحف الإسرائيلية قدمت أفكاراً كانت مألوفة لنا في محادثاتنا في هذه القناة. من جهة أُخرى تحدث رابين حول أمور هامة مثل الانتخابات، وفي هذا المجال فإنه من الضروري أن يواصل

الطرفان تقديم رسائل السلام.

نحن ندرك أهمية عامل الوقت، ونحن نأمل أن ننتقل فوراً إلى مرحلة التطبيق قريباً. لدينا مصلحة مشتركة في إحراز تقدم عاجل، ومصلحة لإطار أوسع في تغير علاقة إسرائيل مع الشعب الفلسطيني. نأمل أن نقدم لكم ما يجول في أذهاننا حول هذه الأمور.

**أبو علاء:** يسعدني لقاء عضو جديد في وفدكم، وهذا يعطينا ثقة إضافية بهذه القناة. أشاركم تقييم أهمية محادثاتنا في اللقاء السابق، لقد كان همنا أن الغاية من هذا اللقاء هي التوصل إلى إتمام الاتفاق حول الوثيقة واعتمادها، خصوصاً وأن الاتفاق شامل ومتوازن ويعطي أساساً لبناء سلام حقيقي. قيادتنا متفهمة لهذا الاتفاق، ولقد تم خلق مناخ جديد في أوساطنا. وفيما يتعلق بكم فإن هذه القناة تؤكد عدم إمكانية تحقيق تقدم بدون المنظمة، وبالطبع فنحن نعتبر أن هذه القناة ليست بديلاً لقناة واشنطن، وإنما داعمة لها.

**منذ اللقاء السابق كانت هناك تسريبات قد تؤثر سلباً على أعمال هذه القناة:**

١. السفير المصري محمد بسيوني وصائب عريقات.

٢. شولاميت ألوني - حنان عشراوي. وقد طلبت ألوني لقاء أبو مازن.

٣. أفرايم سنيه - نبيل شعث.

٤ - تسريبات وكالة الصحافة الفرنسية - واشنطن.

لعلكم تشاركوننا الرأي أن هذه التسريبات تضر بأعمال هذه القناة. ولعلمكم فإن أبو مازن قد رفض لقاء ألوني، حرصاً منه على أعمال هذه القناة، وحتى على تجنيب الحكومة الإسرائيلية مواجهة أزمة سياسية داخلية. أرجو أن توضحوا لنا إذا كانت لديكم الرغبة في خلق قنوات أُخرى. نحن نفضل من جانبنا تركيز أعمالنا في قناة واحدة، ولكن إذا كانت رغبتكم في إقامة قنوات أُخرى فلن نعارض، لكن الجهد سيتبعثر.

نحن نريد السلام الحقيقي. بالنسبة لنا هذه الاستراتيجية لا نناور ولا نتكتك فيها، وهذه الاستراتيجية هي استراتيجية فلسطينية بقيادة عرفات وشعبنا جميعاً. والسلام مصلحة ومطلب لنا ولكم كذلك، فلا يمكنكم تحقيق السلام مع أطراف عربية أُخرى بالقفز عنا، ولذلك تحدثنا عن استعدادنا للتعاون في كل المجالات المفيدة للطرفين، التعاون في المجال الاقتصادي وفي المجال الأمني وفي مجالات أُخرى ذات منفعة مشتركة. نحن على استعداد لمناقشة كل الأمور. ربما كان هناك



غموض في بعض النصوص، ولكن في بعض الحالات هو غموض بناء. أنا أؤمن بما قاله جيمس بيكر بأن هذه العملية تخلق ديناميكيتها وأن هذا الاتفاق الذي نعمل عليه يخلق ديناميكية في كافة المجالات. رسالة عرفات لكم كانت واضحة، وأعتقد أنكم فهمتموها جيداً، وهي إبداء الاستعداد لقبول غزة وجزء من الضفة (أريحا) كجزء من الاتفاق، كما أشار كذلك لاستعداده وقدرته على ضبط الأمن في هذه المناطق بعد الانسحاب.

بالنسبة للاتفاق، لدينا الآن الإطار العام، طبعاً لا يمكننا تحديد كل التفاصيل في وقت قصير، علينا أن نبدأ بالتطبيق ثم نطوره خطوة خطوة. بالنسبة لوفدنا في واشنطن، فهو معين بقرار من المنظمة. الوفد الآن في وضع صعب جداً، فعند انطلاق عملية مدريد كان الجو إيجابياً في الشارع الفلسطيني، وقام الفلسطينيون باستقبال الوفد بأغصان الزيتون، ولكن الآن الأوضاع صعبة، وعدم إحراز أي تقدم في واشنطن يجعل الوفد يتردد في المشاركة في هذه المفاوضات المحبطة. إن النتائج الإيجابية لمحادثاتنا هنا تستطيع المساعدة في إحراز تقدم في واشنطن. لقد توقعنا أن يكون هذا هو الاجتماع النهائي لهذه المرحلة، لكي ننتقل إلى المرحلة الأُخرى، التي تتطلب بدورها عملاً كبيراً.

**سينغر:** بالنسبة لمحاولات فتح قنوات أُخرى، بالطبع تتفهمون وجود بعض الأشخاص الذين لديهم مصالح واهتمامات. المهم بالنسبة لنا ولكم هو أنه فيما يخص رابين وبيريس فإنه لا توجد إلاّ قناة خلفية واحدة. التسريبات بالتالي لم تكن من قيادتنا، وهناك دائماً توقعات وتفسيرات - مثلاً: لدى وجود عرفات في فيينا، كانت هناك أحاديث عن لقاءات تمت معه هناك، ومن جهة أُخرى فإن التصريحات التي تصدر عن القيادات، والتي تحمل أفكاراً ومشروعات محددة، تمكن الآخرين من التوصل إلى نتائج واستنتاجات.

**هيرشفيلد:** بالنسبة لحنان عشراوي، فقد اتصلت معي وأخبرتني أن الشخص الوحيد في حكومتنا الذي يفهم ما يدور ويتفهم الموقف الفلسطيني هو شولاميت ألوني، وأنهما قد أجريتا محادثات مطولة. ومن جهة أُخرى فإن سري نسيبة اتصل معي منذ ثلاثة شهور، وعرض أكثر من مرة أن نبدأ معه قناة خلفية.

(حنان وألوني تتبادلان الآراء والشكوى)

**سافير:** يجب المحافظة على السرية وسرية هذه القناة، وعلينا أن نكون دقيقين في صياغة إعلان المبادئ، ذلك أن الغموض قد يترتب عليه فشل في التطبيق، ولا

يجب أن نأخذ هذه المخاطرة، ولذلك فمن الأفضل أن نتقدم بوتيرة أبطأ وأكثر دقة ووضوحاً.

أقدم لكم يوئيل سينغر، الذي كان يتعامل مع هذه القضايا منذ محادثات فك الاشتباك بعد سنة ١٩٧٣ مع مصر وسورية، ومحادثات كامب ديفيد، والاتفاقية السورية الثانية، ومحادثات الحكم الذاتي الأولى مع مصر، ومحادثات طابا. وهو الأكثر خبرة من بين جميع القانونيين الدوليين لدينا. إنه محل ثقة مطلقة من جانب رابين وبيريس، وهو سيحمل معه انطباعاته وتوصياته لهما مباشرة.

**سينغر**: لقد ابتعدتُ عن أعمال الحكومة خلال السنوات الأربع الماضية، ولم أكن قد تابعت ما تم خلال العامين الماضيين، وعندما طُلب مني أن أشارك في هذه المحادثات وأن أدرس هذا الاتفاق، طلبت أولاً الاطلاع على جميع الأوراق المتعلقة بمحادثات واشنطن ولقد قرأتها ودرستها جميعاً، وشعرت بعدها بإحباط شديد. أستطيع أن أقول بأن المحادثات التي كانت دارت خلال ١٩٧٩- ١٩٨٢ حول الحكم الذاتي، قد أدت إلى تحقيق تقدم أكبر مما حدث حتى الآن في واشنطن، لم تبدأ من حيث انتهينا عام ١٩٨٢، وإنما بدأت من الصفر ولم تتقدم.

بالنسبة لوثيقة سارسبورغ، عند قراءتي الأولى لها لم أفهمها، ولقد أعدت قراءتها عدة مرات، ووجهت الكثير من الأسئلة إلى أولئك الذين شاركوا من جانبنا في صياغتها معكم، ويمكنني القول، بالتالي، إن رد الفعل السلبي هذا قد حدث مع كل شخص من جانبنا قرأ هذه الوثيقة بدون الاطلاع على المحادثات التي تفسرها. من وجهة نظري، المسألة السلبية الأساسية لهذه الوثيقة، بالنسبة للجانب الإسرائيلي، هي أنها قد ركزت على كيفية إرضاء الجانب الفلسطيني وتسويقها من قبلهم، بينما أهملت الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الإسرائيلية. وبالتالي فإن رد الفعل الأولي لدينا هو أن هذه الوثيقة Pro Palestinian – مؤيدة للفلسطينيين فقط.

مشكلة هذه الورقة هو أن مضمونها مقبول وجيد، أمّا النص فإنه لا يعكس ذلك المضمون. ولهذا السبب فإنني بحاجة إلى أن أستمع إلى تفسيراتكم للنصوص، ويمكن للكثير من الصياغات المتعددة أن تعكس نفس المضمون، مثلاً خلال محادثاتنا مع المصريين حول سيناء تم الاتفاق على تقسيم سيناء إلى ثلاثة قطاعات، وهذا اتفاق على المضمون، ولكننا اختلفنا حول الصياغة، وصياغتنا قالت: المنطقة الأولى – قوات دولية؛ المنطقة الثانية – منزوعة السلاح؛ المنطقة المحاذية لقناة السويس – سيادة مصرية. بينما الصياغة المصرية: المنطقة الأولى – بوليس مصري؛ المنطقة الثانية – جيش مصري محدود؛ المنطقة الثالثة – لا قيود (Full eg. Army).



وفي النهاية اقترحت أنا صياغة محايدة تعكس نفس المضمون، بتقسيم سيناء إلى ثلاث مناطق (منطقة أ، ب، ج).

هذا الاتفاق بصياغته الحالية ليس مغرياً (Not appealing) للجانب الإسرائيلي، إذ يوجد فيه مضمون جيد علينا أن نظهره بوضوح أكثر، وكذلك عليّ أن أتمكن من أن أقول إلى كل من رابين وبيريس، إنني قد تمكنت من فهم تفسيراته. أود أن أسأل أسئلة كثيرة حول المفاهيم، وكذلك أن أتحدث معكم حول بعض السيناريوهات للتطبيق ونتائجها مثل: ماذا سيحدث في اليوم الأول بعد توقيع الاتفاق، في اليوم الأول بعد الانسحاب من غزة، في اليوم الأول بعد الانتخابات... إلخ، وهذه أسئلة من رابين، لأن استعراض مثل هذه السيناريوهات سيلفت انتباهنا إلى قضايا ومشكلات تتطلب معالجتها من الآن فحص نصوص وتفسيرات هذا الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك أود أن أتحدث معكم حول قضايا أُخرى مثل: هل لديكم رغبة في الإعلان عن هذه القناة بعد توقيع الاتفاق؟ كيف تنظرون إلى إمكانية التوصل إلى اتفاقية إضافية بين إسرائيل ومنظمة التحرير، بالإضافة إلى إعلان المبادئ؟

من الضروري الحفاظ على التوازن بين قناتيّ واشنطن وأوسلو. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، علينا الإبقاء على قناة واشنطن نشيطة. وبالتالي سيكون من المفيد في هذه الأثناء، وإلى أن ننهي الاتفاق على إعلان المبادئ، أن ننجز خطوة إيجابية صغيرة في واشنطن، ذلك أننا نخشى أن ننجز الاتفاق هنا ثم يقول أحد أعضاء الوفدين «لا» بشكل علني. فهذا اختبار بأن المسار مزدوج (Double Track). ومن جهة أُخرى فإن التوازن يعني كذلك أن قناة واشنطن ليست أكثر أهمية من هذه القناة الخلفية، ولا تحل محلها كذلك.

**الجلسة الثانية:**

صباح الاثنين ١٤/٦/١٩٩٣

**سافير**: لدينا أسئلة كثيرة واستفسارات كثيرة حول عدد من النقاط، نريد أن نستمع إلى فهمكم لها.

**أبو علاء**: أريد أولاً أن أعطي تعقيباً على حديث الأمس:

– يجب أن تدركوا صعوبة موقفنا وموقف الوفد حول قرار المشاركة، وحتى الاستمرار في مفاوضات واشنطن، في ظل الإحباط إزاء عدم إحراز أي تقدم، هذا الإحباط الذي يترافق مع تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد عمليات

الانتهاك الإسرائيلية.

- مفهومنا لإعلان المبادئ أنه أقصر الطرق للوصول إلى السلام، ويجب اعتباره رسالة سلام حقيقية تحقق مصالح الطرفين.

- (استعراض لإنجازات قناة سارسبورغ منذ لقاء لندن والتطورات فيها).

- أهم عوامل النجاح في هذه القناة هو اتباع منهج مواجهة القضايا الرئيسية وتجنب إلقاء الخطب التاريخية والسياسية والقانونية.

- (استعراض اللقاء الماضي بمشاركة أوري، وفوائد هذا اللقاء).

- إعلان المبادئ الذي توصلنا إليه راعى شروط عملية مدريد كونه اتبع منهج المرحلية.

- يمكنكم رفض كل شيء، ويمكننا بالمقابل أن نطلب كل شيء، لكن النتيجة لا شيء.

- (استعراض لبعض النقاط من حديث رابين مع داود كتّاب (جريدة «القدس»). غزة كجزء من الاتفاق، إن المستقبل يتوقف على نجاح المرحلة الانتقالية).

- التأكيد على أن هذه القناة ليست بديلاً عن واشنطن وإنما داعمة لها.

- التأكيد على سرية هذه القناة وحرصنا عليها حتى بعد إعلان المبادئ.

- خطر التسريبات التي تتم من جانبكم مع الأخذ بعين الاعتبار انفتاحكم على الإعلام، والصحافة قوية النفوذ لديكم.

- نحن حريصون على نجاح المرحلة الانتقالية، ومن هنا أهمية استمرار التنسيق عبر هذه القناة الخلفية.

- أهمية أن يتوجه أبو مازن إلى واشنطن لتوجيه الوفد بعد الاتفاق على إعلان المبادئ.

- هذا ليس اتفاقاً مفصلاً يشرح فيه كل شيء، وإنما هو إعلان مبادئ.

- علينا أن نتناول القضايا الأساسية والمبادئ، والتفاصيل تترك لاتفاق المرحلة الانتقالية.

- رؤيتنا لكيفية إخراج هذا الاتفاق: التوقيع بالأحرف الأولى - أو توقيعه من قبل النرويجيين - نقله للأميركان لتقديمه كمقترح أميركي للمفاوضات الدائرة في واشنطن.

- بالنسبة لعرضكم لاتفاقية إضافية بين حكومة إسرائيل والمنظمة، فإننا سنكون مستعدين عندما يرى الطرفان أنها ضرورية ومفيدة للاتفاق. وبصرف النظر عن هذه



الاتفاقية الإضافية، فالمنظمة تضمن وتلتزم بكل ما يتم التوقيع عليه هنا وفي واشنطن.

● الاتفاق يتركز على المنهج التدريجي، ونحن نرى الخطوات التالية:

أ - توقيع إعلان المبادئ.

ب - نقل السلطة إلينا في المجالات المحددة في الاتفاق.

ت - الانسحاب من غزة.

ث - الانسحاب من أريحا.

ج - إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج المدن الرئيسية.

ح - إجراء الانتخابات.

خ - نقل باقي السلطات للحكومة الانتقالية.

د - بدء مفاوضات المرحلة النهائية، في مناخ جديد يتميز بالسلام والاستقرار والجهود التنموية.

- نحن نعتقد ونرى أن هذا الاتفاق متكاملاً بوثائقه الثلاث.

- فيما يخص غزة فهناك مسألتان مترابطتان لهما الأولوية هما: الأمن والتنمية. ولن يكون هناك أمن بلا تنمية ولا تنمية بدون أمن.

**سينغر**: أريد أن أستعرض البنود الواردة في الاتفاق، وكيفية النظر إليها عند التطبيق - مثلاً في المادة ٦ بمجرد الاتفاق على إعلان المبادئ فسيتم نقل السلطة مباشرة لكم، السؤال هنا: هل ترون نقل السلطة لكم في هذه المجالات فوراً وبدون محادثات مسبقة حولها؟

**أبو علاء**: لا مفاوضات أُخرى حولها.

**سينغر**: لنأخذ مثالاً يتعلق بالتعليم - المادة ٦ تقول إن الممثلين الفلسطينيين يعينون لجاناً للإشراف على هذه اللجان؟

**أبو علاء**: الطواقم الفنية - اللجان المنبثقة عنها في الضفة وغزة.

**سينغر**: أين موقع هذه اللجان؟ فهذه اللجان موقعها في الأورينت هاوس، أين سيكون موقعها؟

**أبو علاء**: في القدس.

**سينغر**: إذن أنا أرى مشكلة هنا، فهل لجنة التعليم هذه ستكون مسؤولة عن جميع نشاطات التعليم؟

**أبو علاء**: الطواقم الفنية + مجلس التعليم + الجهاز الموجود في الإدارة المدنية.

**سينغر**: إلى من سيتم تحويل ملفات الإدارة المدنية بالنسبة للتعليم؟

**أبو علاء:** إلى فيصل الحسيني وهو يحولها للجنة المختصة.

**سينغر:** أريد وضوحاً أكثر، فماذا ستفعل هذه اللجنة حول التعليم؟ هل ستبقى جزءاً من الطواقم الفنية، أم أنها ستنفصل عنها؟

**أبو علاء:** نستطيع أن نعقد الأمور إذا أردنا ويمكن أن نبسطها إذا أردنا. يمكن القول بالنسبة للمجالات التي يتم نقل السلطة فيها إلينا، سيتم تعيين فلسطينيين لتولي الإشراف على جميع أقسام التعليم الموكل للإدارة المدنية.

**سينغر:** هل ستكون لجنة التعليم مسؤولة عن المدارس في القدس؟

**أبو علاء:** هذا سؤال - من هو المسؤول الآن عن المدارس في القدس!! نعم.

**سينغر:** سؤالي هو هل إعلان المبادئ هذا يعني تعيين أشخاص سيكونون مسؤولين عن نشاطات في القدس مثل المدارس؟

**أبو علاء:** نعم، وسيكون هناك مكتب للارتباط.

**سينغر:** ماذا حول مدارس المستوطنات؟

**أبو علاء:** أي مدارس في المستوطنات نحن لا نعترف بها، ومع ذلك سنبحث ذلك في المرحلة النهائية.

**سينغر:** بالنسبة للضرائب - هل تريدون ضرائب الدخل والجمارك؟ وهل الميزانية جزء منها؟

**أبو علاء:** كل الضرائب التي تجبيها الإدارة المدنية، ولأن الهدف من جباية الضرائب هو الانفاق على الخدمات، فبالتالي هي جزء منها.

**سينغر:** إذاً أنتم تتحدثون عن جميع الضرائب والتخطيط والإنفاق. ماذا عن الجمارك؟ وأي جزء من الميزانية تريدون مسؤوليته؟ وهل معنى ذلك أنكم لا تريدون الإنفاق على المجالات الأُخرى التي لن تحوّل؟

**أبو علاء:** والجمارك كذلك، بالنسبة للميزانية نحن نتحدث عن الإنفاق في المجالات التي ستنقل لنا، أي الحديث عن الإنفاق على مجالات محددة، تلك التي ستنقل لنا بموجب هذا الاتفاق.

**سينغر:** إذا توليتم المسؤولية عن الجمارك، فمن سيتولى السيطرة على الواردات والصادرات؟

**أبو علاء:** نحن نتحدث عن فترة بين توقيع الإعلان والانتخابات، وهي فترة قصيرة يمكن الاتفاق عليها.

**سينغر:** هل ستقدمون لنا أسماء الأشخاص الذين سيتولون مهمات هذه



المجالات؟ هل توافقون على آلية؟ هل ستقدمون الأسماء قبل توقيع الاتفاق؟ وهل هذه الأسماء هي لسياسيين أم لفنيين؟ كيف ستكون العلاقة بين المسؤولين الخمسة الذي سيعينون لإدارة هذه القطاعات؟

**أبو علاء:** سنقوم بتعيين كفاءات لتسلم القطاعات ككفاءات فنية في هذه المجالات، وسيكون هناك تنسيق بين الذين سيعينون لهذه المهمات.

**سينغر:** في المجال الصحي - هل سيتم تغيير الترتيبات القائمة حالياً في الضمان الصحي الشامل، مثل تحويل مرضى إلى مستشفيات إسرائيلية؟ هل لديكم الميزانية لذلك؟ فهذه بحاجة إلى ميزانية.

**أبو علاء:** سندرس هذا الموضوع، ولا توجد عندي معلومات عن ضمان صحي شامل.

**سينغر:** هل الذين سيتولون هذه القطاعات خلال هذه المرحلة سيكون لديهم صلاحية الحديث باسم الفلسطينيين إلى أن يتم انتخاب المجلس الانتقالي؟ هل سيتم استبدالهم بعد انتخاب المجلس الانتقالي؟

**أبو علاء:** ستكون مسؤولياتهم في الإطار المهني لاختصاصاتهم، وبعد انتخاب المجلس الانتقالي سيتم تقييمهم كل على حدة وفقاً لقدراتهم وأدائهم.

**مناقشة بنود الاتفاق الأُخرى:**

**سينغر:** أقترح إضافة مقدمة إلى الاتفاق تكون لغتها محايدة، ولا تثير قضايا تحتاج إلى نقاش جديد.

**المادة الأولى:** هل فهمكم للحكومة الانتقالية والمجلس الانتقالي هو جسم واحد أو جسمان؟

**أبو علاء:** للمرحلة الانتقالية جسمان - الحكومة جسم، والمجلس الانتقالي جسم ثان.

**سينغر:** في هذه الحالة ستكون لدينا مشكلة كبيرة، لا بد من التنازل المتبادل هنا، من جهتنا سنوافق على سلطات تشريعية، من جهتكم توافقون على مجلس موحد، وبدون ذلك لدينا مشكلة كبيرة.

**أبو علاء:** كان واضحاً أن الحديث يدور حول جسمين - لأن الحكومة لا بد أن تكون مسؤولة أمام هيئة تناقش أعمالها وسميناها (المجلس المؤقت) كتسوية، بدلاً من (المجلس التشريعي).

**المادة ٣:**

**سينغر:**

أ) الإشراف الدولي على الانتخابات، نقترح إمّا أن يكون على هيئة مراقبين دوليين أو إشراف. ما هو رأيكم في الصيغة التالية: إشراف متفق عليه ومراقبون دوليون؟

ب) المدة الفاصلة بين إعلان المبادئ والانتخابات ٣ أو ٩ شهور؟

ج) الملحق حول الانتخابات. هل أنتم مصممون على اتفاق حوله مع إعلان المبادئ، أم من الممكن تأجيله؟

**أبو علاء:**

أ - الإشراف الدولي ضروري ولا بد منه، خاصة أنه يجري وهناك قوات احتلال.

ب - المدة هي ٩ شهور، حتى يمكن ترتيب الوضع في غزة وأريحا.

ج - الملحق حول الانتخابات لا يمكن تأجيله، لأنه لا يمكن للاتفاق أن يمر بدونه.

**المادة ٤:**

**سينغر:** هذه المادة فيها قدر أكبر من الإشكالية، وهي التي أدت إلى دعوتي للمشاركة في هذه اللقاءات معكم. فبالنسبة للقدس والمستوطنات والمناطق الأمنية، التي سيتم التفاوض عليها في المرحلة النهائية - هذه ستكون مستثناة من نطاق السلطة في المرحلة الانتقالية، وهذا يجب أن يكون منصوصاً عليه بوضوح في الاتفاق، لكي نتمكن من تسويقه للإسرائيليين. جميع الذين قرأوا هذا الاتفاق قالوا حول هذه المادة P غير ممكن (No way).

**أبو علاء:** هذه المادة من الصعب إحداث أي تغيير عليها، لأنه لا يمكن قبولها دون ذلك، حتى «فاصلة واحدة» لا يمكن تغييرها. وإذا كان فيها غموض فالغموض مفيد. خاصة وأن المادة نفسها تشير في فقرتها الأخيرة إلى قضايا المرحلة النهائية، فهي متكاملة.

**سينغر:** أفهم تفسيركم، ولكن هذا النص لا يعكس هذا التفسير. نحن بحاجة إلى نص بديل، وربما نضعه أكثر غموضاً. من حيث المبدأ هل أنتم على استعداد لمناقشة نص بديل، أم تقولون لنا هذا هو النهائي (Take it or Leave it)، أو نصوغ نصاً أكثر غموضاً.

**أبو علاء:** من الصعب تعديل حتى فاصلة من هذا النص.



**سينغر:** نفس المادة في بداية السنة الثالثة بالنسبة لبدء المفاوضات حول الوضع النهائي، فهي تختلف هنا عما جاء في نص مدريد الذي يقول - ابتداء من السنة الثالثة، هل ترغبون بالإبقاء على هذا النص المعدل عن نص مدريد؟

**أبو علاء:** نصرّ على هذا النص الذي يعني بداية السنة الثالثة، خاصة أنه مضى عامان على المفاوضات التي بدأت في مدريد.

**سينغر:** نفس المادة - حول إيراد اللاجئين - نص هذه المادة غير مقبول، لأن قضية اللاجئين قضية متعددة الأطراف وليست ثنائية - يمكننا نقلها إلى الوثيقة الثالثة.

**أبو علاء:** قضية اللاجئين قضية ثنائية في أصلها، وقضية متعددة بحكم التشتت. ومن هنا فيجب أن تناقش في الثنائي كقضية ثنائية وفي المتعدد أيضاً.

**المادة ٦: الخاصة باللجان**

**سينغر:**

أ - لجنة الأرض ولجنة المياه- ما هو الفرق في هذه المادة بين النص الذي يقول (كما يُتفق عليه بين الجانبين) وبين ما جاء في نفس المادة حول النقل المباشر للسلطة. فهل توافقون على إضافة (كما يتفق عليه) لهذه المادة وأن الاتفاق يسبق تسلم السلطة؟

ب - هل هاتان اللجنتان ستتوليان نفس مهام الأقسام المعنية في الإدارة المدنية؟

ت - فيما يتعلق بالمياه فقد تم الاتفاق في واشنطن على إدارة ثنائية لمصادر مياه مشتركة، هل توافقون على ذلك؟

ث - ما هي وجهة نظركم على وجه التحديد لمهام لجنة الأرض؟

**أبو علاء: بالنسبة للجنة الأرض**

أ - فهي موجودة في نص المادة، بأن الاتفاق يسبق نقل السلطة.

ب - ستتولى لجنة الأرض مهام أقسام الإدارة المدنية حالاً.

ج - لم يتفقوا في واشنطن حول إدارة ثنائية للمياه، ولدينا أفكار ودراسات كثيرة حول المياه، سنطرحها حينما يأتي البحث في هذه المسألة.

د - مهام لجنة الأرض هي: التخطيط، الإدارة، التسجيل، الاستخدام، السيطرة، التخطيط لعمليات الإسكان.

**المادة ٧: المؤسسات خارج المجلس الانتقالي**

**سينغر:** هل هذه المؤسسات جزء من المجلس الانتقالي - كسلطة الأرض

الفلسطينية – فهل ستحل هذه السلطة مكان القسم الخاص بالأرض في الإدارة المدنية.

**أبو علاء:** سيتم إضافة أشخاص، واستبدال أسماء، وإضافة مهام حسب احتياجاتنا لها.

**سينغر:** بعد الانتخابات ونقل السلطات، سينشأ جهاز بيروقراطي كبير يتضمن جميع المجالات. لماذا إذن تريدون التحدث عن سلطة الأرض والمياه بشكل منفصل؟

**أبو علاء:** من الضروري أن تكون منفصلة، وهي مسألة سياسية بالنسبة لنا.

**سينغر:** هذه السلطات المنصوص عليها في المادة ٨ جميعها موجودة على الأرض فعلاً ضمن إطار الإدارة المدنية، ربما باستثناء بنك التنمية – وحتى بالنسبة لميناء غزة ربما يوجد قسم صغير. الاتفاق حول هذه المؤسسات سيحدد سلطاتها كذلك.

**أبو علاء:** نعم.

**المادة ٨:** حول الأمن

**سينغر:** الأمن الداخلي، والنظام العام، ما هو مفهومكم؟

**أبو علاء:** الأمن الداخلي هو الذي يحمي الناس والنظام والممتلكات، وهو الذي يحمي السلام.

**سينغر:** لنأخذ سيناريو ونرى كيف سنتعامل معه.

**أبو علاء:** الأمن يحتاج إلى دراسات مفصلة وخبراء متخصصين، وأنا لست خبيراً ولا أعرف في هذا الموضوع.

**سينغر:** نريد الاتفاق على المفهوم الرئيسي – كالفرق بين الأمن الداخلي والنظام العام ونرى ما هو دور إسرائيل والأردن.

**أبو علاء:** يمكن التنسيق في الأمن على الحدود في إطار أهداف مشتركة متفق عليها. نحن في كل الأحوال بحاجة إلى بوليس داخلي قوي لحماية المؤسسات، وكذلك لحماية الأفراد.

**سينغر:** لماذا لا ينص على الأمن الخارجي وهو من مسؤولية إسرائيل.

**أبو علاء:** مثلاً أمن سكان مدينة نابلس يتعلق بالأمن الداخلي وهو من مسؤولياتنا، أمّا الأمور الأمنية الخارجية لكم، فهي أساساً من مسؤولياتكم.

**سينغر:** لماذا لا نكتب في الوثيقة أن إسرائيل ستكون مسؤولة عن الأمن الخارجي؟



**أبو علاء:** ليكن، هناك اتفاق أمني في وثيقة منفصلة يتناول هذا الموضوع من كل جوانبه.

**سينغر:** هل توافقون على المفهوم القائل إن الأمن الخارجي مسؤوليتنا؟ وهي مسؤولية مواجهة التهديدات الخارجية.

**أبو علاء:** بالنسبة للأمن الخارجي فنحن بحاجة إلى قوى دفاع ذاتي.

**سينغر:** النظام العام يتعلق بمخالفات القانون العام، والأمن الداخلي يتعلق بالتهديدات الداخلية، فهل تريدون دوراً وحيداً لكم فيما يتعلق بالأمن الداخلي؟

**أبو علاء:** قوة البوليس الفلسطيني يجب أن يكون لها ولاية (Jurisdiction).

**سينغر:** لنأخذ هذا المثال: شخص فلسطيني يهاجم جندياً إسرائيلياً – هذا يتعلق بالأمن الداخلي – هل تريدون من البوليس الفلسطيني أن يعالج مثل هذه القضايا؟

**أبو علاء:** وإذا قام مستوطن بقتل فلسطيني، فمن هي الجهة التي ستتعامل معه؟ والأمثلة كثيرة – بهذه الطريقة ستُعقَّد الأمور. نحن نقول إنه سيكون هناك لجان ارتباط وتنسيق كامل.

**سينغر:** وحتى ذلك فإن قوة البوليس الفلسطينية وحدها تتولى مسؤولية الأمن الداخلي.

**أبو علاء:** هذه كما ذكرنا تحتاج إلى نطاق Jurisdiction، والأمن حسب فهمنا يأتي من خلق واقع التعايش والسلام، وإلى أن يتم ذلك، نحن نقول إننا ندرك معنى الأمن للطرفين. إن وجهة نظرنا في المرحلة الانتقالية هي:

١. الأمن الخارجي مسؤوليتكم بالتنسيق معنا.

٢. الأمن الداخلي لقوة البوليس الفلسطيني وحدها ضمن نطاق السلطة.

٣. المستوطنات ومعسكرات الجيش مسؤوليتكم، ضمن آلية واضحة ومتفق عليها خلال المرحلة الانتقالية.

**سينغر:** أفهم وجهة نظركم:

١. أن البوليس الفلسطيني مسؤول عن الأمن الداخلي للفلسطينيين.

٢. إسرائيل: المستوطنات والجيش والأمن الخارجي.

٣. تنسيق مشترك.

**أبو علاء:** فلنترك هذا الموضوع للخبراء فيه ولنبق على المبدأ الوارد.

**المادة ٩:**

**سينغر:** ما هو المقصود بإعادة تقييم الأوامر العسكرية؟؟

**أبو علاء:** الأوامر العسكرية تتناقض مع السلطات التي يتم نقلها، وهنا ينبغي

إمّا تعديلها أو إلغاؤها.

**سينغر:** ستكون هناك مراقبة إسرائيلية لضمان أن التشريع، حول سلطات هذه المؤسسات، لن يتجاوز حدود ما تم الاتفاق عليه؟

**أبو علاء:** عندما يتسلم المجلس الانتقالي السلطات فلديه الصلاحية للتشريع في هذه المجالات.

**سينغر:** إعادة تقييم القوانين والأوامر العسكرية، هل ستتطلب اتفاقيات؟؟

**أبو علاء:** في بعض المجالات، حيث لا يوجد تناقض مع اتفاق المرحلة الانتقالية لا حاجة إلى اتفاق، وفي مجالات أُخرى فهناك حاجة إليه.

**المادة ١٠: حول لجان الارتباط**

**سينغر:** ما هو المقصود بالتعاون، هل ينطبق على الوثيقة الثانية (برنامج العمل الاقتصادي)؟

**أبو علاء:** الوثيقة الثانية يتم الاتفاق فيها على كل مجال على حدة، أمّا التعاون المقصود هنا فهو بالنسبة للأمور اليومية الناشئة المتعلقة بلجنة الارتباط.

**سينغر:** لماذا لا ندمج التعاون المنصوص عليه في الوثيقة الثانية ضمن أعمال لجنة الارتباط، بحيث يكون لدينا مكتب ارتباط رئيسي له أقسام فرعية.

**أبو علاء:** نحن لسنا بحاجة إلى خلق هيكلية كبيرة - الموضوعات الاقتصادية لها لجانها - وموضوعات لجنة الارتباط محددة للعمل اليومي.

**سينغر:** كيف سيتم التعامل مع القضايا الخلافية ضمن لجنة الارتباط، خاصة قبل قيام المجلس الانتقالي؟

**أبو علاء:** على أساس ثنائي ضمن لجنة الارتباط، ونحن بحاجة إلى هذه اللجنة فور تطبيق إعلان المبادئ.

**المادة ١١: حول الارتباط الرباعي**

**سينغر:** هل ترون آلية ارتباط متواصلة مستمرة؟ ما هي الموضوعات التي تدخل ضمن الارتباط مع مصر والأردن؟

**أبو علاء:** يجب أن تكون مستمرة. وهناك قضايا كثيرة مثل الأمن - الحدود - التجارة. ستكون هناك اتفاقيات مع الأردن وأُخرى مع مصر.

**سينغر:** هل ترون دوراً آخر للأردن في هذه المسيرة، خارج إطار ما ورد في المادة ١١؟

**أبو علاء:** هناك موضوع النقد، البنك المركزي، التجارة، تنقل الأشخاص،



الجوازات، السياحة، الأوقاف وقضايا أُخرى. ولكن هذه حكومة انتقالية فلسطينية وليست حكومة أردنية، وإن كان التنسيق مع الأردن مطلوباً وضرورياً فعلاً. على أي حال فإنه يوجد بيننا وبينهم تنسيق قائم ودائم ومتطور.

**سينغر:** عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول إعلان المبادئ، فكيف سيتم التوقيع عليه، في واشنطن ضمن إطار الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، أو من قبل رئيس الوفد الفلسطيني؟

**أبو علاء:** طبعاً من قبل رئيس الوفد الفلسطيني.

**المادة ١٢: حول إعادة الانتشار - غزة/أريحا**

**سينغر:** في البداية، فإن إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية لا يمكن أن تكون وفقاً لاتفاق مع أي طرف آخر، وهذه قضية كانت واضحة تماماً مع المصريين. يمكننا أن نشعركم ونتشاور معكم، ولكن لن تكون وفقاً لاتفاق حول أماكن إعادة الانتشار. وفي كل الأحوال ستتم إعادة انتشار الجيش خارج المناطق المأهولة بالسكان، إلاّ إن ذلك سيكون قراراً إسرائيلياً منفرداً. ما يمكن لنا أن نقوله بالنص هو أن جيش الدفاع الإسرائيلي سيعيد انتشاره بشكل لا يهدد ولا يضر بالحياة المدنية.

اقترحتم انسحاب الجيش الإسرائيلي من أريحا - ماذا سيكون وضع أريحا؟ ما هو مفهومكم لذلك؟ لنفرض أننا وافقنا، ماذا سيكون الفرق بين أريحا ونابلس، ذلك أن الجيش الإسرائيلي سينسحب من مدينة نابلس أيضاً.

**أبو علاء:** غزة ستبقى مرتبطة بالضفة مع الانسحاب أو بدونه، ونفس الشيء ينطبق على أريحا، تبقى جزءاً من الضفة الغربية.

**سينغر:** ولكن ماذا سيكون وضع أريحا؟ لنأخذ هذه المسألة خطوة خطوة - ماذا سيحدث بعد الانسحاب من أريحا؟

**أبو علاء:** ستكون هناك وصاية دولية، مثل غزة.

**سينغر:** لا أعتقد أن الوصاية فكرة جيدة، لديكم المجلس الفلسطيني الانتقالي، هل سيبقى نافذ المفعول بالنسبة لغزة وأريحا.

**أبو علاء:** ما نراه هو مجموعة من الخطوات المتتالية:

١ - إعلان المبادئ.

٢ - نقل السلطة في مجالات محددة.

٣ - الانسحاب من غزة.

٤ - الانسحاب من أريحا.

٥ - ترتيبات أمنية.

٦ - عودة بعض الفلسطينيين.

٧ - تدريب قوة بوليس فلسطينية في الأردن وفي مصر، تضاف للقوة الموجودة وقوات عين جالوت وبدر.

٨ - الانتخابات.

٩ - المجلس الانتقالي.

١٠ - نقل السلطة الانتقالية بالكامل وتطبيق اتفاق المرحلة الانتقالية.

**سينغر**: إذن، الانسحاب لن يؤدي إلى تغيير في وضع غزة، ما الذي سيحدث في الفترة الفاصلة بين الانسحاب والانتخابات؟

**أبو علاء**: في هذه الفترة تتم عودة بعض الفلسطينيين والقيادات ثم يجري تطبيق برامج اقتصادية وحشد الموارد لها، وتطبيق إجراءات وترتيبات أمنية.

**سينغر**: ولكن ماذا سيكون وضع غزة؟ هل سيكون هناك وضع حكم ذاتي أو دولة ذات سيادة؟ من سيكون مسؤولاً عن الأمن الخارجي؟ ألا ترون في هذه الحالة فراغاً في الأمن الخارجي؟ مع ضرورة وجود قوات عسكرية على جميع الحدود مع غزة، وأمن إسرائيلي في المستوطنات هناك. إنني أفهم أن تظل إسرائيل مسؤولة عن الأمن الخارجي، مع الفارق هو أن القوات الإسرائيلية تبقى في الضفة في مواقع محددة، بينما تخرج من غزة. أمّا التكامل بين الضفة وغزة فإنه يتواصل.

**أبو علاء**: بالنسبة للأمن في غزة:

- ضرورة وجود قوات متعددة الجنسيات.
- وقوات فلسطينية من الداخل والخارج.

**سينغر**: وماذا عن المصريين؟؟

**أبو علاء**: وعدوا بتدريب قوات أمن فلسطينية، لم نسألهم عن مشاركتهم، وكذلك لم نسأل الأردنيين.

**سينغر**: الاتفاقيات حول قوات متعددة الجنسية تتطلب في العادة وقتاً طويلاً، وسيكون من الأسهل التوصل إلى ترتيبات ثنائية.

**أبو علاء**: نريد قوات متعددة الجنسية - أميركية مثلاً - النرويج والدول الاسكندنافية.

**سينغر**: الأميركيون لن يحضروا إلى غزة، وانظروا إلى تجاربهم السابقة، هل ترون من فائدة في اتفاق بين المنظمة وإسرائيل، يشمل ترتيبات متفقاً عليها حول الأمن في غزة؟

هل يمكنكم أن تلتزموا تجاهنا بجمع الأسلحة من غزة؟ وكذلك الضفة؟



**أبو علاء**: نحن ندعو إلى الأمن المتبادل، فإن لم يكن هناك أمن لكم فلن يكون هناك أمن لنا، والعكس صحيح. إننا لن نجمع الأسلحة بالنيابة عن الإسرائيليين، وإنما لمصلحتنا إذا رأينا ذلك مناسباً.

**سينغر**:

- هل تستطيعون عند توقيع إعلان المبادئ أن تلتزموا تجاهنا بالدعوة إلى وقف الانتفاضة؟
- هل تستطيعون أن تلتزموا تجاهنا، كما سبق والتزمتم تجاه الولايات المتحدة، بالاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب؟
- هل تستطيعون أن تلتزموا تجاهنا بتعديل الميثاق؟
- هل ترون فائدة من اتفاقية بين إسرائيل وم.ت.ف. تتضمن هذه التعهدات، وذلك إلى جانب إعلان المبادئ؟

**أبو علاء**: لقد سبق أن أعلنت م.ت.ف. والمجلس الوطني، وأعلن الرئيس عرفات، عن بعض القضايا والموضوعات في هذا الشأن. والذي أعلناه لن نخفيه، وسنكون على استعداد لإعادة تأكيده في الوقت الذي نراه مناسباً. على كل حال لست مخوّلاً بالحديث حول أي من هذه الموضوعات، وليست عندي إجابات وسأرجع لقيادتي. بالنسبة للاتفاق بين المنظمة وإسرائيل سوف أسأل قيادتي.

**سافير**: ما نقترحه هنا هو التوصل إلى وثيقتين:

**الأولى**: إعلان المبادئ

**الثانية**: هي إطار لمصالحة أكبر (Larger Reconciliation) تتضمن:

١ - أن يعترف الشعبان ببعضهما البعض.

٢ - إنهاء العنف بكل مظاهره، بما في ذلك القضايا التي أشار لها سينغر.

معظم الإسرائيليين لا يعرفون ما سبق أن أعلنتم عنه بالفعل، والكثير من أولئك الذين يعرفون لا يصدقونه. مثل هذه الاتفاقية ستكون اختراقاً سيكولوجياً هاماً، وفي الواقع فإن مثل هذه الاتفاقية أكبر من إعلان المبادئ.

**أبو علاء**: هل مقترحكم هذا يشكل إعلاناً أو تصريحاً أو ماذا؟ أما فكرتكم حول الاعتراف المتبادل، فهي فكرة جديدة، وعليّ أن أسأل.

**سينغر**: لنفترض أننا تحدثنا في هذه الوثيقة عن عودة بعض القياديين، ونريد أن نتحدث حول بعض التفاصيل مثل: من هم أولئك الذين سيحضرون؟ ما هو دورهم؟ متى سيعودون؟ أين سيقيمون؟ لا يوجد لدينا أفكار محددة حول ذلك، ولكن لدينا الاستعداد للاستماع والاستجابة، مثلاً: هل سيعودون قبل الانتخابات؟ هل سيعودون

بعد الانتخابات؟ هل سيعودون إلى غزة فقط أم إلى أريحا؟ في الفترة بين الانسحاب الإسرائيلي والانتخابات، من الذي سيدير غزة؟ في الضفة الغربية سيكون قد تم نقل السلطة في خمسة مجالات بعد الإعلان عن اتفاق المبادئ، أمّا في غزة بعد الانسحاب فستنقل جميع السلطات لكم. ما هو موقفكم من ذلك؟ هل من الممكن أن يتم نقل السلطة إلى غزة بوتيرة أسرع منها في الضفة الغربية، خاصة إذا ما أدى ذلك إلى عدم التوازن؟

**أبو علاء:** نحن قادرون على تولي المسؤولية عن جميع المجالات التي ستنقل لنا حسب الاتفاق، ولكن مسألة عدم التوازن بين الضفة وغزة مسألة خطرة ونحن لا نريد الفشل.

**سينغر:** هل تفضلون أن نتقدم بنفس السرعة في الضفة وغزة؟

هل ستقولون لنا في هذه الحالة: إمّا أن يتم التقدم بوتيرة أسرع في الضفة كذلك، أو أن لا يتم تقدم على الإطلاق بشكل مختلف عن الضفة؟

**أبو علاء:** متى ستنسحبون من غزة وأريحا؟

**سينغر:** عندما ندرك أن لديكم القدرة على إدارتها، فهناك المشكلة الأمنية، وهناك المشكلة الاقتصادية كما ذكرتم. وفي الواقع فإن فكرة توقيع اتفاقية بين المنظمة وإسرائيل قد نشأت مع موضوع الانسحاب من غزة، بحيث تتمكن الحكومة الإسرائيلية من التدخل في غزة لدى نشوء مشكلة أمنية استناداً إلى نص اتفاقية معكم إذ بدون الأمن في غزة فإن كل شيء سينهار.

**أبو علاء:** وكذلك بدون التنمية الاقتصادية سينهار الأمن، ولكي نكون قادرين على السيطرة على الأمن في غزة، يجب الموازنة في كل شيء مع الضفة. إذا كانت سياستكم هي الانسحاب الكامل من غزة، فيجب نقل جميع السلطات والصلاحيات إلينا، ولكن في الوقت نفسه، قبل الانتخابات، ستكون لدينا الصلاحيات في خمسة مجالات، مثلاً في الضفة الغربية يمكننا القول إن ما يتم في غزة هو خطوة تمهيدية تنطبق لاحقاً وسريعاً على الضفة الغربية، سواء في الانسحاب أو في تسلم السلطات. هذا سيمكننا من إقناع الناس بوجود سلطات أوسع في غزة.

**سينغر:** نحن لا نستطيع أن نعطي سلطات في الضفة مساوية للسلطات في غزة بعد الانسحاب. من جهة أخرى فهناك مشكلة في الهيكل الإداري، حيث سيكون هناك هيكل بيروقراطي واحد للضفة وغزة، مع مجالات مختلفة في كل منهما، ربما أمكن تشكيل مظلة إدارة مع هيكلين إقليميين، وهذا سيكون مثل جسم بساقين الأولى طويلة والأخرى قصيرة.



**أبو علاء:** يمكن اعتماد سياسة اللامركزية. وفي هذه الحالة إذا كان هناك مجال مشترك بين الضفة وغزة فإن لهذا المجال مسؤولاً واحداً، وجهازاً بيروقراطياً واحداً له فرع في غزة، وإذا كانت هناك مجالات خاصة بغزة (لم يسلّم مثيلها في الضفة بعد) تنشأ لها هياكل إدارية في غزة، يتم تكاملها بعد الانتخابات وتشكيل الحكومة.

**سينغر:** المسؤولون عن هذه المجالات، هل سيقيمون في القدس أم في أريحا؟

**أبو علاء:** كيف سيتم انتقال الأشخاص من غزة إلى أريحا؟

**سينغر:** علينا أن ندرس ذلك ونتوصل إلى حلول. وهذه أيضاً تبرر ضرورة اتفاقية بجانب إعلان المبادئ.

**أبو علاء:** ماذا لو عاد أبو عمار إلى غزة/ أريحا؟

**سينغر:** هذا سؤال سياسي، وهذا أيضاً هو سبب حاجتنا إلى اتفاقية منفصلة مع المنظمة، مثلاً في حالة انسحاب الجيش الإسرائيلي، كيف ستعمل أجهزة الإدارة المدنية؟

**أبو علاء:** نحن سنتولى ذلك.

**سينغر:** حتى إذا كان ذلك في قدرتكم فإننا يجب أن نحتفظ بالجيش الإسرائيلي حتى الانتخابات، وإلاّ فسينشأ هناك فراغ، وربما نحن بحاجة إلى اتفاقية انتقالية ضمن الفترة الانتقالية Interim-Interim – حول هذه الفترة بين الانسحاب والانتخابات – فمثلاً أنتم تطلبون الآن أن تكون الانتخابات بعد ٩ شهور، وأن تتم الانتخابات بعد الانسحاب من غزة، فإذا تم الانسحاب بالفعل بعد ٨ شهور، ولم تكونوا جاهزين، فهل ستتمسكون بموعد الانتخابات أم أنكم ستستبدلونها بالتعيين؟

**أبو علاء:** القوات المتعددة الجنسيات ستكون هي المخرج الجيد والوحيد.

**سينغر:** (أعاد شرح موقفهم وصعوبات قبولهم بالقوات المتعددة الجنسية، وإذا كان ذلك سينسحب على أريحا فهذا مستحيل ولن يكون أبداً).

**أبو علاء:** غزة بحاجة إلى قوة أمن من ٢٠ – ٢٥ ألف شخص، نحن نستطيع تأمين ١٠ آلاف. ولذلك فنحن بحاجة إلى قوات متعددة الجنسية من النرويج مثلاً وغيرها. حديثنا مع المصريين اقتصر على التدريب، ولكن وجود القوة الأمنية المصرية والأردنية سيكون من الصعب أن يكون مقبولاً هناك.

بعد الانسحاب سيكون الوضع أسهل للسيطرة عليه أمنياً ضمن إطار السلام وجهود التنمية، مع عدم وجود قوات الاحتلال.

**سينغر:** ما زلنا نرى عدم إمكانية وصاية دولية.

**أبو علاء:** نحن نفضل الوصاية ولذلك وردت في الاتفاق.

**سينغر:** بالنسبة لعودة القياديين، إذا كانت هذه العودة مفيدة لتعزيز الأمن، فإنه سينظر فيها بشكل إيجابي. بالنسبة لياسر عرفات، فهل سيبقى بشكل دائم في غزة؟

**أبو علاء:** ليس لديّ إجابة عن ذلك الآن.

**سينغر:** هل تعتقد أن عرفات سيأتي للمشاركة في الانتخابات.

**أبو علاء:** عرفات رئيس الدولة، ولن يشارك في انتخابات المجلس، وهو في مؤتمراتنا لا يخضع للتصويت.

**سينغر:** بالنسبة للقياديين الآخرين، هل سيترشحون للانتخابات؟

**أبو علاء:** مثلاً أنا لو عدت لن أشارك كمرشح في الانتخابات.

**سينغر:** إذا كان القياديون لن يترشحوا، فهل سيقومون بالتصويت في الانتخابات؟

**أبو علاء:** لم نتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل. ما نريد تحقيقه أولاً هو مرحلة انتقالية ناجحة أمنياً واقتصادياً، وخلق روح التعاون للعقود المقبلة، ولهذا نقول حكماً ذاتياً في غزة بعد الانسحاب وليس دولة ذات سيادة، حتى لا تتشرذم القضية والحل.

**سينغر:** في أريحا، إذا كان هناك انسحاب منها بعد نقل السلطة في خمسة مجالات في الضفة، فماذا سيكون وضع بقية المجالات في أريحا؟

**أبو علاء:** ستكون مثل الضفة.

**المادة ١٣: حول اتفاق المرحلة الانتقالية**

**سينغر:** هل سيتم الاتفاق عليها قبل الانتخابات؟

**أبو علاء:** طبعاً من الضروري قبل الانتخابات.

**سينغر:** بعد توقيع إعلان المبادئ ونقل السلطة في خمسة مجالات، نستطيع أن نتوصل تدريجياً إلى اتفاقات حول مجالات أُخرى، بحيث يتم جمعها في المدة الفاصلة بين إعلان المبادئ والانتخابات لتشمل جميع المجالات المنصوص عليها في الاتفاق.

**المادة ١٤: موضوع التحكيم**

**سينغر:** هل التحكيم المقصود فيه قضايا المرحلة الانتقالية؟

**أبو علاء:** نعم، قضايا المرحلة الانتقالية.

**سينغر:** قدّم مثالاً حول قضايا التحكيم.



**أبو علاء:** مثلاً لو قمتم ببناء مستوطنة، أو حولتم رام الله إلى مستوطنة، فهذا يحتاج إلى التحكيم.

**سينغر:** أقترح أن نستبدل كلمة تحكيم بكلمة تسوية النزاعات (Dispute Settlement) مع بقاء النص.

**الملحق حول الانتخابات:**

**سينغر:**

١ - هل ما زلتم مصرين على الاتفاق في مجال الانتخابات مع إعلان المبادئ، أم أن من الممكن تأجيله؟

٢ - ما الذي سيحدث بالنسبة للأشخاص المسجلين في ١٩٦٧/٦/٤، الذين لهم حق المشاركة في الانتخابات وطلبوا جميعاً العودة يوم الانتخابات، وعرضتم المسألة على التحكيم؟ هذه مشكلة كبيرة.

**أبو علاء:**

١ - نعم، لا بد من أن يكون ملحق الانتخابات جزءاً متفقاً عليه مع إعلان المبادئ ويعلن معه.

٢ - بالنسبة للأشخاص المسجلين في ١٩٦٧/٦/٤، فهذا حقهم، وهو تسجيل لهذا الحق.

**الوثائق: التعاون الاقتصادي والإقليمي**

**سينغر:** سيعلن عنها بعد الإعلان عن إعلان المبادئ.

**أبو علاء:** هذا جيد ونوافق عليه.

**قضايا أُخرى:**

**سينغر:** في هذه القناة، نتفق على إعلان المبادئ، وتقدم الوثيقة إلى الأميركيين، الذين سيقدمونها إلى الوفدين المتفاوضين في واشنطن باعتبارها مبادرة أميركية، عندها يقوم الوفدان برفض الاتفاق فوراً، وسيتصل وفدكم معكم للتشاور، فهل ستقولون لهم في هذه الحالة، وقّعوا بدون تغيير؟ أم إقبلوا روح الاتفاق وتفاوضوا حول الصياغة.

**أبو علاء:** إذا قُبل هذا الاتفاق فسيعتمد في واشنطن بدون تغيير. وسنعلمهم أن هذا الاتفاق الذي عرض من الأميركيين كان كحل وسط. ولذلك نقول يجب أن يكون أبو مازن هناك.

**سينغر:** ولكن حتى الأميركيون إذا تم سؤالهم من قبل الوفدين، فلن يتمكنوا من الإجابة، إذ ليس لديهم تفسيرات. السؤال هنا هل ترون هناك آلية يمكن استخدامها لشرح مضمون ونصوص الاتفاق؟ عندما نعود إلى رابين وبيريس نتوقع أحد الاحتمالات الثلاثة التالية:

١ - القبول به كما هو.

٢ - تغيير الصياغة.

٣ - أي حل وسط بين ١ و٢. وفي هذه الحالة سنقترح بعض التغييرات، ربما تقبلون بعضها وترفضون البعض الآخر. إن ما أراه أمامي هنا هو نصوص غامضة وتفسيرات مقوّلة، وأنا أبحث الآن عن بديل يمكننا من تقليل التغييرات في النصوص إلى الحد الأدنى، وهناك أمثلة كثيرة لذلك:

أ - في الاتفاقية مع مصر كان هناك اتفاق سري على التفسيرات
Agreed interpretation on agreed understanding

ب - هناك اتفاقيات معلنة واتفاقيات سرية.

ت - تبادل رسائل حول القضايا الخلافية.

ث - رسائل إلى طرف ثالث - أميركا مثلاً.

إذا تم التوصل إلى مذكرات تفسيرية، فهل توافقون على تقديمها للأميركيين؟ وهل ستقدمونها إلى وفدكم؟ إن أعضاء الوفد ليسوا دمى متحركة، وسيتساءلون كثيراً عما جرى، ولا يوجد بينهم من يصل به الغباء إلى درجة عدم ملاحظة أن هناك شيئاً ما.

**سافير:** يمكن عمل ثلاثة أشياء:

أ - اتفاق على إعلان المبادئ يرتبط مع؛

ب - مذكرة تفسيرية.

ت - رسالة إلى الأميركيين.

**سينغر:** بعض أعضاء الوفد لدينا سيستقيلون احتجاجاً، وستواجهون نفس المشكلة. والسؤال هنا: حتى بعد التوصل إلى اتفاق حول إعلان المبادئ، فهل سيمكننا ذلك من توقيعه في واشنطن بدون مواجهة مشاكل كهذه، وهل سيمكنكم استخدام نفوذكم على الوفد؟ هناك وسيلة تمكننا من اختبار ذلك، وهي إقناع الوفد بتوقيع بيان مشترك، في هذه الجولة الجارية الآن في واشنطن.

**أبو علاء:** يجب أن تفهموا أن الوضع دقيق وصعب جداً، ليس فقط بالنسبة لنا، وإنما كذلك بالنسبة للوفد، وبالنسبة حتى لفيصل الحسيني نفسه. لقد نجحنا



بصعوبة في تأجيل اجتماع المجلس المركزي، علماً أن هذا التأجيل يسبب لنا مخاطر كبيرة.

**سينغر:** نحن سنقدم تقريرنا الذي يتضمن فهمنا وتوصياتنا، وسننتظر انتهاء المناقشات التي سيتمخض عنها اتخاذ القرار.

**أبو علاء:** من الضروري أن يتم إنهاء هذا الاتفاق قبل نهاية هذه الجولة، أي خلال ثلاثة أسابيع، أو حتى قبل ذلك.

**سينغر:** وفقاً لخبرتي، فنحن بحاجة إلى أكثر من ٣ أسابيع، ذلك أننا لم نناقش الصياغة بعد، وهذا أيضاً سيأخذ منا بعض الوقت، حتى بعد الاتفاق على المفاهيم.

**أبو علاء:** إذا لم تكن الاتفاقيات جاهزة قبل نهاية هذه الجولة، فسيكون الوضع صعباً جداً، فليس في واشنطن ما يناقَش سوى صعوبة الوضع، وعدم إحراز أي تقدم، والانتهاكات.

**سينغر:** إذا أردنا أن نكون واقعيين، إن الاتفاقيات ستتطلب وقتاً أطول من ذلك، خصوصاً مع التوازنات الداخلية السياسية لدينا. مثال: المادة الأولى - الخلاف حول جسم واحد أو جسمين - هذه وحدها تتطلب وقتاً طويلاً من النقاش، وهناك أمثلة أُخرى كثيرة. لقد وجدت أن معظم تفسيراتكم مشجعة، ولكننا بحاجة إلى العمل في الفترة القادمة على مرحلتين:

الأولى: للمفاهيم.

الثانية: للصياغة.

أمّا المسائل الخلافية والتي تحتاج إلى بحث فهي:

١ - الحكومة والمجلس - جسم واحد أو جسمان.

٢ - الإشراف الدولي على الانتخابات.

٣ - الجمارك/الضرائب.

٤ - اتفاق بين المنظمة وإسرائيل إلى جانب إعلان المبادئ.

٥ - الأمن الخارجي.

٦ - اللاجئون - ثنائية أم متعددة الأطراف؟

٧ - الملحق حول الانتخابات.

٨ - عملية غزة/أريحا - والقوات المتعددة الجنسية، وحجم قوة البوليس الفلسطيني.

٩ - اللجان بعد الإعلان.

١٠ - الحكومة الانتقالية.

١١ - التحكيم.

وغيرها.

انطباعي العام هو أن معظم تفسيراتكم مُرضية.

**أبو علاء:** حول ماذا ستدور محادثات واشنطن التي تريدون أن يصدر عنها بيان مشترك؟

**سينغر:** سيقوم الأميركيون بدور أكثر فاعلية.

**أبو علاء:** اللقاءات هذا الأسبوع مع الأميركيين لم تكن مرضية بل كانت محبطة.

**سينغر:** حتى إن واصلنا العمل في هذه القناة، فإننا بحاجة إلى التحرك في واشنطن، سيكون أمراً بالغ الخطورة أن يظهر للبعض أن اجتماعنا هنا قد أدى إلى جمود عملية واشنطن. يجب أن لا يظهر أن هذه القناة يمكن أن تتسبب في فشل هذه الجولة الجارية في واشنطن. على الأقل سيفكر الأميركيون بهذه الطريقة، وقد يقررون أن يطلبوا منا وقف هذه القناة.

**سافير:** مع أنني قرأت في الشهور الماضية جميع الأوراق التي تم إنجازها هنا وفي سارسبورغ، ومع أنني تحدثت معكم مطولاً في الأسبوع الماضي، فإنني أستطيع أن أقول الآن فقط، إنني أفهم موقفكم وإن كنا لم نتفق على كل شيء.

نحن ندرك أهمية عامل الزمن ولكن المستقبل أكثر أهمية. إن هدفنا هو التوصل إلى اتفاق واقعي وعملي، نريد أن نتأكد أنه ستكون هناك ترتيبات انتقالية ناجحة. استخدمتم كلمتين مشجعتين جداً بالنسبة لنا هما: المنهج التدريجي والتعاون. وإلى أن ننهي عملنا علينا أن نخلق مناخاً إيجابياً في واشنطن، وفي تصريحاتنا العلنية، للسيطرة على مسار الأمور إلى حين إتمام هذا الاتفاق.

**أبو علاء:** أرجو أن تزيلوا من ذهنكم أي شكوك في أننا نعرقل التقدم في واشنطن. فبالعكس وبدون هذه القناة والجهود التي بذلت فيها، فقد كان من الممكن أن نكون قد انسحبنا من المفاوضات في الجولة الثامنة (في واشنطن).

نرجو أن تقدروا أننا في الوفد وفي تونس في وضع صعب. بدون تقدم سنتعرض للمخاطر ونفقد المصداقية، حتى نحن هنا، كذلك ومن يقف وراءنا.

أرجو أن تبذلوا جهدكم لدفع هذه المسيرة إلى الأمام، والكرة في ملعبكم.

**سينغر:** صحيح الكرة الآن في ملعبنا.



# ملحق الفصل التاسع
# رقم (٦)

## محضر اجتماعات الجولة السابعة

**سينغر:** إن الذين تابعوا ما جرى في هذه القناة وقرأوا نص الاتفاق، شعروا بالكثير من الحذر، وطرحوا العديد من الأسئلة. في اللقاء الماضي طرحت عليكم أسئلة كثيرة، ولقد ساعدتني تفسيراتكم إلى حد كبير، ولكن النص (الاتفاق) كان يعطي انطباعاً مختلفاً عن التفسيرات.

أبدأ أولاً بإزالة وتبديد شكوككم حول موضوعين:

**الموضوع الأول:** صباح هذا اليوم سألت رابين عن موضوع نبيل شعث - أفرايم سنيه، وأخبرني بأن هذا الاتصال سيتوقف، وأن هذه القناة (أوسلو) هي القناة المركزية والوحيدة بالنسبة له، وإذا ما حدث شيء مماثل في المستقبل، فأرجو أن لا تشعروا بالقلق. أفرايم لا يعرف شيئاً عن هذه القناة، وهناك بعض الناس مثل أفرايم الذين يقومون بمبادرات بين الحين والآخر، ولا سيما عندما يرون أن محادثات واشنطن في حالة جمود، ولكن المهم بالنسبة لنا ولكم هنا هو أن حكومتنا لا تريد أن تتجاوز هذه القناة.

**الموضوع الثاني:** العلاقة بين واشنطن وأوسلو، نحن لا نرغب في استغلال هذه القناة بشكل مؤقت لإحراز تقدم في واشنطن، ثم بعد ذلك نوقف العمل بهذه القناة، وكان رابين واضحاً تماماً في ذلك. علينا أن نحرص على عدم حدوث انهيار في واشنطن، ولكن التركيز الفعلي هو هنا في أوسلو.

لدينا الآن تفويض بأن نقدم لكم مقترحاتنا، وأن نناقشها معكم، وأن نتوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاق، وهذه الصيغة ستقدم إلى واشنطن، ولكن لن تتم إعادة التفاوض عليها هناك، كما لن يتم إحداث أي تغيير فيها. ونحن بحاجة إلى إنجاز ذلك في أقرب وقت ممكن، بحيث نلتقي لمدة يومين على الأقل لمناقشة الوثيقة.

إن المنهج الذي اتبعناه في إعداد الوثيقة هو التالي:

١. الحفاظ على مسودة هيكل إعلان المبادئ المقترح.

٢. اقتراح وثيقة ثابتة بعنوان (محضر اجتماع متفق عليه) يتضمن تفسيرات متفقاً عليها.

٣. إجراء بعض التغييرات في أجزاء الوثيقة نتيجة للحوار والمناقشات التي تم تبادلها بيننا.

٤. لن ندخل مفاهيم جديدة إلى الوثيقة.

في اجتماعي معه، راجع رابين الوثيقة جملة جملة، وقدم لي توجيهات جديدة، وأستطيع أن أستخلص أن المسألة الجوهرية المثيرة للخلاف هي نطاق السلطة، ولذلك فإنني أقترح إبقاءها حتى النهاية في لقائنا القادم. ولقد كرر رابين أكثر من مرة أنه لا يمكن الاستناد إلى أي اتفاقات شفهية، وكذلك فقد وافق على اقتراحي بأن ننقل المسائل الحساسة إلى وثيقة أُخرى (لتفسيرها). وأخيراً فإنه كان يريد تأكيدات حول ما إذا كانت مشاركتكم في محادثات أوسلو تمثل خدعة أو مؤامرة.

**أبو علاء:**

- جئنا إلى هنا لاستكمال الاتفاق وفوجئنا بتغيير موقفكم.
- إن هذه القناة معترف بها وموافق عليها من قبلنا، وهي مكملة لواشنطن وليست بديلاً لها.
- لدينا مخاوف مشابهة حول جديتكم في هذه القناة.
- لدينا مجموعة من الأسئلة والاستفسارات.
- ضرورة الاهتمام بالمرحلة الأولى من التنفيذ بعد توقيع الإعلان وهذا يتطلب، بين مجموعة أُخرى، تشكيل لجنة الارتباط بعد التوقيع.
- عدم قبول تغييرات في نص إعلان المبادئ.
- مسألة نطاق السلطة، مع صعوبتها للطرفين، يجب أن تناقش بالتفصيل.
- هل هناك أمور جديدة في الوثيقة من الممكن مناقشتها الآن.

**سينغر:** لست واثقاً من إمكانية أن نشارككم أفكارنا حول الاتفاق في هذا الوقت الضيق، نحن بحاجة إلى مناقشتها لمدة يومين على الأقل خلال الاجتماع القادم. نريد أن نذكر لكم القضايا الرئيسية:

١ - نطاق السلطة: هذا الموضوع مسألة هامة جداً وتحتاج وحدها إلى نقاش طويل.

٢ - طلب مني رابين أن أضيف أنه فيما يتعلق بالمناطق التي ستنسحب منها



إسرائيل، وهي غزة وأريحا، فإنه لا يوجد ما يمنع السيارات الإسرائيلية من التنقل على الطرق، وينطبق الأمر كذلك على تنقل المدنيين في غزة وأريحا.

٣ - في المادة الأولى تتحدث الجملة الأخيرة عن تنفيذ (implementation) وهي كما في النص تبدو وكأنها تنفيذ أوتوماتيكي. نحن نفهم أن التفاوض حول الوضع النهائي يتطلب كذلك التنفيذ النهائي، ولذلك طلب منا تغيير اللغة لكي توضح العلاقة بين تنفيذ ٢٤٢ والتفاوض حول الوضع النهائي. وما دمنا متفقين على المفهوم، فيمكننا بسهولة أن نتوصل إلى اللغة التي تعكس ما يرضينا ويرضيكم.

٤ - طلب رابين مراجعة تعريف القائمة التي تحدد موضوعات مفاوضات الوضع النهائي.

٥ - موضوع حقوق نازحي ١٩٦٧.

٦ - موضوع ترشيح أشخاص من القدس للانتخابات، حيث من المفهوم لدينا أن المشاركة في الانتخابات للقدس هي مشاركة سلبية (أي الانتخابات فقط).

هل لديكم أي أفكار أو أسئلة؟

**أبو علاء:** (مداخلات بشأن جميع النقاط، ثم أتبعتها بعدد من الأسئلة عن التصورات الإسرائيلية للوضع في غزة وأريحا بعد الانسحاب، وماهية مفهوم الانسحاب ذاته، المعابر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، عودة القياديين، السيطرة، القوات الدولية، عدد قوات الأمن الفلسطينية وغيرها. كما طرحت أسئلة أكثر تحديداً فيما يتعلق بوضع مدينة القدس في المرحلة الانتقالية، وفتح مطار قلنديا، ومركز الحكومة الانتقالية في القدس، ومسؤولياتها عن المؤسسات الفلسطينية القائمة في الجزء الشرقي من المدينة).

**سينغر:** موضوع أريحا هو مقبول لدينا لأنه يحول الانتباه من القدس إلى أريحا.

**أبو علاء:** نحن نريد التأكيد على موضوع القدس وليس صرف الانتباه عنه، وموضوع أريحا هو للربط بين الضفة والقطاع.

**المستوطنات:**

هل ستعلن حكومتكم وقفاً شاملاً للاستيطان ونشاطاته بعد إعلان المبادئ؟

هل سيكون هناك تجميد لعدد المستوطنين؟

كيف تفهمون موضوع الأمن للمستوطنين خارج المستوطنات؟

ما هو وضع المستوطنات السياسية بعد الإعلان؟

الضرائب من المستوطنات، لمن؟

**لجان الارتباط:**

- ما هو مفهومكم لها؟ كيف سيتم تشكيلها؟ كيف ستؤخذ قراراتها؟ ما هي القضايا التي ستعامل بها؟
- ما هو موعد تشكيلها؟
- ما هو موعد تشكيل اللجان الرباعية (مصر، الأردن، فلسطين وإسرائيل)، بعد الإعلان، أو بعد الانسحاب، أو بعد الانتخابات؟؟

**نطاق السلطة:**

نحن نفهم أن نطاق السلطة يشمل جميع أراضي الضفة وغزة ما عدا الاستثناءات التي سيتم التفاوض عليها في المرحلة النهائية.

**الأوامر العسكرية:**

● نحن نفهم أن جميع الأوامر العسكرية التي تتعارض مع الاتفاق تعتبر لاغية.

● ونحن نفهم أن جميع الأوامر العسكرية في منطقة غزة وأريحا تعتبر لاغية، وتستبدل باتفاقية ثنائية.

● هل ترون تشكيل لجنة قانونية لمراجعة الأوامر العسكرية والقوانين التي لم يتم إلغاؤها؟

**المجالات:**

نقترح أن تضاف المجالات التالية لمجالات نقل السلطة بعد توقيع إعلان المبادئ: الثقافة والفنون، البيئة، الإسكان، الطاقة، الزراعة، الصناعة، المواصلات والاتصالات، البلديات، التجارة الداخلية.

المجلس والحكومة الانتقالية: هما جسمان وليسا جسماً واحداً.

الانتخابات، بعد تسعة شهور، وستكون بالانتخابات الحرة المباشرة، ولن يكون هناك تعيينات.

**سينغر:**

● جزء من الاتفاق حول غزة يجب أن يكون سرياً، والاتفاق حول غزة يمكن تأجيله إلى ما بعد توقيع إعلان المبادئ، باعتبار أن المادة الموجودة حول الانسحاب في إعلان المبادئ تعتبر كافية في الوقت الحالي.

● من الذي سيقوم بالتوقيع على الاتفاق حول غزة؟ موقفنا هو أن يتم التفاوض عليه في أوسلو وتوقيعه في واشنطن. أمّا أن تقوم المنظمة بتوقيعه فهذا قضية معقدة، يفضل أن نتركها لوقت لاحق.



● أريد أن أجيب على التساؤلات التي طرحتها، والردود هي مواقفي الشخصية، وسأحصل على توضيحات بشأنها.

**بالنسبة للانسحاب من غزة وأريحا:**

- سيقوم الجيش الإسرائيلي بالاحتفاظ بوجود رمزي على خط الحدود مع مصر والأردن، وكذلك في المستوطنات. القوات العسكرية ستخرج من المدن، ولكنها ستتحرك بين المستوطنات والمعسكرات ومناطق الحدود، وهذا يعني أن القوات ستكون موجودة على الطرق ذهاباً وإياباً.
- في الوقت الحالي، وحتى نهاية المرحلة الانتقالية، لا نفكر بأية بدائل بالنسبة إلى مستوطنات غزة، بالطبع فإن الجيش الإسرائيلي سيستخدم الطرق الإقليمية ولن يدخل المدن. وبالتالي فإن الأمن الداخلي سيكون مسؤوليتكم.
- حجم وجود الجيش الإسرائيلي سيكون مرتبطاً بمتطلبات أمن المستوطنات والأمن الخارجي.
- بالنسبة للموعد الذي تقترحه للانسحاب فهو في أقرب وقت ممكن عملياً، أي في الوقت الذي تشعر فيه أنه سيكون بإمكانكم السيطرة على غزة.

**أبو علاء:** بالنسبة لقوات المنظمة التي سيعاد تدريبها، ما هو موقفكم من عددها بعد الانسحاب؟

**سينغر:** ما هي أنواع هذه القوات وما هي أعدادها؟؟

**أبو علاء:** قوات عين جالوت ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ فرد.

قوات بدر ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ فرد.

العراق ١٠٠٠ فرد.

السودان ٥٠٠ فرد.

الجزائر ٥٠٠ فرد.

تونس ١٠٠٠ فرد.

اليمن ١٠٠٠ فرد.

**سينغر:** ما هو تسليحهم؟

**أبو علاء:** تسليح كاف ومناسب لقوات بوليس وشرطة للأمن الداخلي.

**سينغر:** متى سيمكنكم تدريبهم، وما هو الوقت الذي سيستغرقه ذلك؟ هل ستنتظرون حتى الانسحاب للبدء بإدخالهم؟

**أبو علاء:** الأردن ومصر وافقا على إعادة التدريب، مع تدريب آخرين من

الداخل ومن الخارج.

**سينغر**: هل تعتبرون أن وجود القوات الدولية سيكون دائماً أم انتقالياً؟ هل هو لمدة ستة شهور أو لنهاية المرحلة الانتقالية؟ أرجو أن تفهموا أن الأميركيين والأوروبيين سيرسلون مراقبين فقط. فبوجود المعارضة الإسلامية في غزة، لن يكون هناك دور للقوات الدولية لتأمين الاستقرار الداخلي، باعتباره يمثل نزاعات داخلية. جميع هذه الاعتبارات تؤثر على اتخاذنا لقرار توقيت الانسحاب.

بالنسبة لسؤالكم حول المعابر، الدخول والخروج من سيناء إلى غزة سيكونان تحت سيطرة إسرائيل مع وجود ممثلين فلسطينيين، ذلك أن موضوع الدخول والخروج له نواح أمنية هامة بالنسبة لنا.

**أبو علاء**: المعابر يجب أن تكون مسؤولية فلسطينية، وبالإمكان أن يكون هناك قوات دولية، ومن الممكن دوريات مشتركة، لكن المسؤولية فلسطينية.

**سينغر**: سأقوم بنقل هذا الاستفسار لرابين. لسنا بحاجة إلى تقرير ذلك الآن، حيث أن هذا الموضوع لا يرتبط بإعلان المبادئ. أعتقد أننا سنجد طريقة للاتفاق حول موضوع الدخول والخروج، وسنقرر هذه التفاصيل لاحقاً.

بالنسبة لأريحا والجسور فهذا موضوع أكثر تعقيداً ولا يمكن أن يكون مشابهاً لغزة. بالنسبة لأريحا هناك مسألتان:

**الأولى**: المساحة التي سيتم الانسحاب منها.

**الثانية**: الجسور.

وبالتالي فإن معابر أريحا، ومسألة تقرير من يمكنه الدخول، يجب أن يظل قرارنا نحن.

**أبو علاء**: أريحا يجب أن تأخذ وضعاً مشابهاً لغزة وليس مشابهاً للضفة، ويمكن نقل المعابر إلى الضفة بعد أريحا.

**سينغر**: الأمن في غزة بعد الانسحاب يتطلب سيطرتكم على المعارضة، وضمان عدم حدوث تسلل إلى إسرائيل، وعدم وجود مجموعات مسلحة غير شرعية.

- موضوع دخول قياديي المنظمة، رابين لم يتحدث عن ذلك ولم يرفضه. الاتفاق حول غزة سيعالج هذا الموضوع وتفاصيله.

- بالنسبة للسيطرة في المجالات غير الأمنية في غزة وأريحا بعد الانسحاب، فالافتراض هنا هو أن الوضع ما يزال وضع حكم ذاتي وليس دولة مستقلة، وبالتالي فإن لديكم جميع السلطات المرتبطة بوضع الحكم الذاتي، وبالتالي فالفكرة لدينا هي



الخروج من غزة باستثناء المستوطنات.

- تطبيق إعلان المبادئ يبدأ بعد شهر من توقيعه، ذلك أن علينا أن نعرضه على الكنيست، وكذلك أن نتخذ الترتيبات اللازمة لنقل السلطة إليكم في خمسة مجالات.

- بالنسبة للقوات الدولية (حوار حول تشكيلها) رابين لم يرفض القوات الدولية، لم يقل لا، ولكن لا يرغبها.

- كيف ترون القوات الدولية مثلاً، هل يمكن للبوليس الفلسطيني أن يطلب من دول أجنبية إرسال وحدات للمساعدة في ضبط الأمن، وتكون تحت القيادة الفلسطينية؟

- مثلاً، هل ترون أن يشكل لها مظلة وقيادة مركزية منفصلة؟ هل ترون اتباع التجربة المصرية - الإسرائيلية؟

- قوات الأمم المتحدة لن تكون مقبولة لأسباب سياسية تتعلق بتجربة ١٩٦٧. انطباعي الشخصي أن الخيار الأكثر قبولاً هو وحدات عسكرية من دول أُخرى، ضمن هيكل مركزي واحد، في إطار القوات الفلسطينية.

- البديل الثاني، هو قوات دولية. أمّا قوات الأمم المتحدة فغير مقبولة نهائياً.

**أبو علاء**: نؤكد على أن القوات دولية، أو قوات من الراعيين.

**سينغر**: هل القوات الدولية تقوم بعمل مشترك مع الأمن الفلسطيني. مثلاً لو اقتضى الأمر تفتيش مخيمين، هل ستقوم القوات الدولية بتفتيش مخيم والفلسطينيون بتفتيش مخيم آخر؟

- عدم تحمسنا لوجود قوات دولية منفصلة عن قوى الأمن الفلسطيني، بسبب أن ذلك سينجم عنه وجود قيادتين منفصلتين، وهذا سيخلق فجوة في المسؤولية، بحيث نذهب إليكم فتقولون هذه مسؤولية القوات الدولية وبالعكس.

**أبو علاء**: الأمر مختلف تماماً بالنسبة لمهمات القوات الدولية، فهي أولاً للفصل والمساعدة بيننا، ولكن من قبل المختصين. أفضّل مناقشة هذا الموضوع عند مناقشة الاتفاقية الأمنية.

**سينغر**: نحن نريد أن نراكم أنتم وحدكم المسؤولين، لا نريد أن تضيع المسؤولية بينكم وبين القوات الدولية.

**أبو علاء**: قوات دولية بإشراف الدولتين الراعيتين.

**سينغر**: الارتباط بين غزة وأريحا.

- استناداً إلى المفهوم الجديد الذي طرحتموه حول أريحا، ووضعها المماثل

لغزة بعد الانسحاب، فأنا أتساءل ما هو الفرق بين انتقال الأشخاص من غزة إلى الضفة وانتقالهم من غزة إلى أريحا؟

**أبو علاء:** نحن نتحدث عن المرحلة التي تفصل بين الانسحاب والانتخابات، فكيف يتم تنقل الأشخاص بين غزة وأريحا؟

**سينغر:** أذكّر بما قلته في البداية حول رغبة رابين بإضافة جملة إلى إعلان المبادئ، تتحدث عن حرية تنقل الأشخاص، حتى بالنسبة إلى الزائرين، وبالتالي بمجرد أن يتم الاتفاق على عودة قيادات من المنظمة إلى غزة، فهذا سيعني أنهم سيتمكنون من ممارسة حقهم في حرية الحركة. قد نختلف معكم على طبيعة النشاطات التي سيقومون بها، ولكن ليس على الحركة.

**بالنسبة للقدس:** جميع الأسئلة المتعلقة بالقدس، باستثناء تلك المتعلقة بالانتخابات، لها إجابة واحدة، هي أن القدس ستناقش في مفاوضات الوضع النهائي. ما يمكن أن أقوله الآن هو أنه بعد إعلان المبادئ وبعد الانتخابات، كل ما هو موجود في القدس سيبقى كما هو، ولن نغلق شيئاً. أمّا إعلان المبادئ فلن ينص على إحداث تغييرات في القدس خلال المرحلة الانتقالية، ولكن سيكون من المفهوم أن كل ما هو موجود في القدس سيستمر.

**المستوطنات:** المستوطنون نحن نسميهم إسرائيليين، ولذلك عند اقترافهم مخالفة للقانون يحاكمون في المحاكم الإسرائيلية. أمّا الفلسطينيون الذين يعملون في المستوطنات فيسلمون للأمن الفلسطيني ويحاكمون أمامه.

الفلسطينيون العاملون في إسرائيل يعاملون كالسائحين الأميركيين ويحاكمون أمام المحاكم الإسرائيلية، (لأن إسرائيل ليست حكماً ذاتياً).

**أبو علاء:** نحن نميز بين المستوطنين والزوار من إسرائيل، لأن المستوطن يقوم بأعمال تنتهك الأمن، ومن الممكن أن يقوم باشتباكات مع الفلسطينيين أو يعتدي على أحد منهم.

**سينغر:** في هذه الحالة تكون هناك دوريات مشتركة وكل يحاكم في محكمته.

- المستوطنون قد يخلقون مشاكل للحكومة الإسرائيلية كالمشاكل التي تخلقها بعض القوى الفلسطينية لديكم. انطباعي أن إسرائيل ستقوم بجهد كبير لمراقبة الأسلحة في المستوطنات وللسيطرة على الأمن فيها.

- بالنسبة لسؤالك حول الإعلان عن وقف النشاطات الاستيطانية، فما يمكن أن أقوله هو أن الحكومة لن تعلن بشكل علني أي سياسة لإزالة المستوطنات أو لتفريغها، إلاّ إذا قام بعض المستوطنين بترك مستوطناتهم طوعياً.



- بالنسبة للمستوطنات الأمنية والسياسية، فالحكومة قد تقرر منح مساعدات مالية لنوع من المستوطنات وحجبها عن نوع آخر، ولكنْ إعلان المبادئ أو إعلان منفصل لن يشير إلى مثل هذه الإجراءات، ذلك أنها ستكون إجراءات سياسية داخلية. الفكرة هي التعامل مع المستوطنات بشكل تدريجي والهدف هو لتسهيل وتأجيل بحث مسألة المستوطنات إلى مفاوضات الوضع النهائي.

- بالنسبة للجان الارتباط الرباعية سيكون تشكيلها بعد توقيع الإعلان.

**نطاق السلطة:** جغرافياً، لن يشمل معسكرات الجيش والمستوطنات والأفراد الإسرائيليين. فيما يتعلق بالأرض فهناك بند في الإعلان يتحدث عن تشكيل مؤسسة للأراضي.

**أبو علاء:** نطاق السلطة يشمل جميع الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء قضايا الوضع النهائي.

**سينغر:** هناك قضايا ذات المنفعة المشتركة تتعلق بالنطاق، مثلاً الطرق الإقليمية، خطوط الطاقة الإقليمية.

في رأينا سيكون هناك ثلاثة أنواع من الأرض:

**الأول:** الأراضي التي تقع تحت السيطرة الشاملة الفلسطينية.

**الثاني:** سيطرة إسرائيلية (المستوطنات والجيش).

**الثالث:** سيطرة مشتركة، والتي تشمل أجزاء يتم الاتفاق عليها - الطرق، خطوط الطاقة والكهرباء.

**الأوامر العسكرية:**

بمجرد نقل السلطة في مجالات محددة، وحيث أن للمجلس حق التشريع لهذه المجالات، بما لا يتعارض مع إطار هذا الاتفاق الانتقالي، فسيكون من صلاحياتكم تغيير هذه الأوامر العسكرية.

**في غزة وأريحا:** لديكم السيطرة على مجالات أكبر، وهي التي يوضحها الاتفاق الخاص بذلك، وفيها أيضاً يمكن تغيير الأوامر العسكرية في عدد أكبر من المجالات.

**إضافة مجالات أُخرى إلى خمسة مجالات بعد إعلان المبادئ:**

- بعد الإعلان سندرس إمكانية النقل التدريجي لسلطات أُخرى دون الانتظار للانتخابات، وخاصة المجالات التي فيها أقل قدر من المشاكل، مثلاً الثقافة، ولكن المجالات التي تتضمن مشاكل يجب تأجيلها.
- باقي المجالات، سوف ندرس أية مجالات ممكن إضافتها.

**الحكومة جسم واحد أو جسمان:**

لنؤجلها الآن، رابين ضدها تماماً. لنقل في إعلان المبادئ إن اتفاق المرحلة الانتقالية سيجد حلاً لذلك، لأن المشكلة في الجسمين لها دلالة رمزية، باعتبار أنها تأخذ شكلاً مستقلاً بالدولة، وأفضل طريقة للتعامل مع هذا الموضوع هو عدم التعامل معه.

القضايا التي طرحت كوثيقة للتفكير فيها فيما بعد (طرحت منه كأفكار شخصية وهي تخص بنود الاعتراف المتبادل التي سبق عرضها).

**أبو علاء:** نحن نعطي الأولوية لإعلان المبادئ، وبعدها فمن الممكن مناقشة كل الأفكار بشكل متوازن، مقترحات منكم، تقابلها مقترحات منا.



# ملحق الفصل العاشر
# رقم (٧)

## محضر اجتماعات الجولة التاسعة

تحدثت في بداية الجلسة عن الاجتماعات المكثفة التي أجريناها في تونس، وعن توسيع دائرة المطلعين على مجريات المفاوضات السرية، بمن فيهم الأخ فاروق القدومي الذي أصبح الآن جزءاً من العملية، وبالتالي فإن أصحاب القرار في منظمة التحرير أصبحوا جزءاً من هذه القناة. ثم تلوت بعد ذلك رسالة الأخ ياسر عرفات الموجهة للقيادة الإسرائيلية عبر الوفد المفاوض في أوسلو، وانتقلت إلى طرح بعض الإضافات والتعديلات التي تؤثر على المفهوم الذي شكلناه سوية من قبل، ولا سيما أن الإضافات هي أقرب ما تكون إلى المساحيق التجميلية القادرة على تسويق الاتفاق.

وعندما انتهيت من تلاوة التعديلات وكذلك تلاوة رسالة الأخ أبو عمار، رد أوري سافير قائلاً: «نحن نقدر رسالة الرئيس الفلسطيني، بيد أنكم تتراجعون عن المواقف الأساسية التي طرحتموها من قبل. نحن لن نقبل التفاوض بهذا الأسلوب، وبمقدوركم إعلام الرئيس عرفات بذلك.»

عند هذا الحد، وفي جو من الاحتدام، علقت الجلسة لمدة ساعة من أجل مراجعة النصوص، ثم عدنا إلى المفاوضات من جديد، وفيما يلي نص محضر اجتماعات الجلسة الثانية (أي بعد استراحة الساعة).

**سافير:** بعد سماع النقاط أشعر بخيبة أمل لدينا جميعاً. يوجد الآن ١٠٠٪ سوء فهم لموقفنا. من أجل التوصل إلى فصل جديد من العلاقات علينا أن نتغلب على العقبات الصياغية. هناك فجوة لا يمكن التغلب عليها. كل المواضيع الرئيسية لا يمكن القبول بها من طرفنا، مثال ذلك القدس. إن ربط المؤسسات الفلسطينية فيها مع المجلس الانتقالي لا يمكن بحثه، ولا نحتاج حتى لاستشارة قادتنا في ذلك - بشكل قاطع.

بالنسبة لنازحي ٦٧ (displaced)، فهذا الآن غير قابل للتفاوض وقلنا يمكن

بحثه في المرحلة النهائية. إن الحديث عن سلطة تنفيذية وتشريعية وقانونية لا يمكن أن يكون له علاقة بالمرحلة الانتقالية، فهذا حديث عن دولة. كذلك بالنسبة للتحكيم، إن جلب راعيي المؤتمر مسألة غير مقبولة على الإطلاق لدينا.

بالنسبة لغزة وأريحا، نحن على استعداد للبدء في شيء مشجع، ويؤدي إلى خطوات أُخرى. إن جلب قوات أجنبية من الخارج سيضع بيننا وبينكم حاجزاً أجنبياً بينما نحن نريد التعاون. إن موضوع ممر بين غزة وأريحا سيقسم بلدنا إلى قسمين، وهذا أمر غير مقبول.

هناك مواضيع ونقاط عديدة لا يمكن قبولها. تعلمون، على سبيل المثال، أن الحقوق الوطنية مرتبطة بالدولة.

إننا نخدعكم إن قلنا لكم إن أياً من هذه المواضيع سيكون مقبولاً لدينا.

إن خيبة أملنا كبيرة وحقيقية، لأن أمامكم أناساً يؤمنون بإيجاد حل تدريجي وليس حل جذري الآن. الأمن بالنسبة لنا هو الشيء الأساسي. عليّ أن أخبركم أن قيادتنا ترغب، أو كانت ترغب، في التوصل إلى وثيقة مقبولة. لعل هذا أصبح شيئاً من الماضي. وبكل صراحة ووضوح أود أن أقول إن اتفاقاً كان ممكناً، وإن كان لا يلبي طموحكم، ولكن موقف المنظمة هذا هو خطأ كبير، وسيقال لنا إننا كنا ساذجين وأضعنا وقتنا. إن رسالة عرفات إيجابية. وأقترح أن تجدوا مخرجاً لهذه الأزمة في المستقبل، سواء بعد أسبوع أو ثلاثة أو أي وقت تحتاجونه. إذا أردتم اتفاقاً يجب أن تنظروا إلى الوثيقة كما كانت قبل مغادرتنا. كذلك إن موضوع غزة وأريحا هو قلب المسألة، ويجب أن ننظر في الاتفاق حول وثيقة خاصة بغزة - أريحا. ونحن قد فكرنا ونعرف طبيعة الأمن الذي نحتاجه. نريد أن نتوصل إلى وثيقة منفصلة حول غزة وأريحا. لقد تحدثنا عن الأوضاع الاقتصادية، وهناك حاجة لتلبية احتياجاتكم، ولكن الأمن بالنسبة لنا هو الأساس. لقد خاب أملنا حول مسألة الولاية لاقتراحكم استثناء المستوطنات فقط.

عندما تم الاتصال بي من قبل تيري رود لارسن، هاتفياً، فقد قرعت أجراس الإنذار، ولكن أجد الآن أن أمامنا موقفاً غير قابل للمناقشة. وأقترح أن نعود إلى نص الوثيقة كما تركناها قبل سفرنا. أمّا بالنسبة لمسألة غزة وأريحا فتحتاج أن نعود ونجد شيئاً مقبولاً.

كان يجب أن نبدأ بعملية قابلة للتسارع بذاتها، ولكن هذا لم يحدث. إن ما تريدونه هو دولة فلسطينية، إنني أفهم طلبكم، ولكن لا نستطيع أن نقبله رغم أننا حريصون جداً (نحن هنا الأربعة) على التوصل إلى اتفاق.



لا يوجد أي داعي للحصول على تعليمات.

إن D.O.P. (اتفاق إعلان المبادئ) يجب أن يشمل شيئاً حول أريحا مختلفاً عن غزة، ويجب أن نضيف أشياء عن الأمن وعن الولاية (Jurisdiction). أريحا كانت رمزاً، الآن أصبحت منطقة. في السابق كان انسحاب من مدينة غزة، الآن من منطقة غزة، لا فائدة الآن من الحديث عن ذلك، إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة.

**أبو علاء**: إنني لا أرى الصورة سوداء كما تراها، لعله وقت المعاناة الذي يسبق لحظات الولادة. كما تذكرون في الاجتماع السابق تسلمنا ورقة إسرائيلية، وقد اقترحنا في ذلك الوقت الضيق اقتراحات غير مكتملة، وقلنا لكم إنها القراءة الأولى لهذه الوثيقة، وإن هناك بعض النقاط لم تطرح. وتذكرون أنكم تركتم بعض المواضيع دون مناقشة لضيق الوقت. بعد ذلك أصبح الأخ ياسر عرفات جزءاً من تفاصيل التفاصيل، وحتى في واشنطن لم يتدخل ولم يهتم بالتفاصيل وقال لي إن المهم هو كيف يمكننا تسويق الوثيقة، وكيف يمكن للطرف الآخر أن يبيعها كذلك. وقال إن قلب الوثيقة هو القدس وأريحا، لأنه هو الرجل المسؤول عن تسويق الوثيقة، وهي مسؤولية كما تعرفون كبيرة جداً، فعليه تسويقها في مؤسسات المنظمة والفصائل و«فتح»، ثم لدى الرأي العام الفلسطيني، ولعلكم تشاركونني الرأي كم هي مسؤولية تاريخية كبيرة.

بالنسبة للقدس لقد تحدثنا عن الانتخابات وقلنا بتأجيلها للمرحلة الأخيرة، ولكن لا يمكن، بل يستحيل أن نتحدث عن وثيقة دون الحديث عن القدس ومؤسساتها والفلسطينيين فيها.

إنني لا أجد تغييراً بالنسبة للأمن، والأمن قضية متبادلة، فنحن بحاجة إليه مثلكم وأكثر، وفي رسالة عرفات تطمينات جديدة لكم. بالنسبة للنازحين نتحدث عن حقوقهم وهذا موقف متطور من جانبنا، يمكن أن نقول إن أولئك الذين سيعودون يمكن أن يشاركوا في الانتخابات، لكن حقوقهم لا يمكن القفز عنها أو تجاهلها.

بالنسبة للمجلس، لا أعتقد أنكم ضد السلطة القضائية، هذا ما وافقتم عليه سابقاً. إذن المجلس والسلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية ليست بدعة وليست شيئاً جديداً.

إن قضية غزة وأريحا هي الأساس. هل يمكن أن نضع وثيقة من صفحتين مثلاً نتفق عليها كمبادئ؟ فلنتغلب على الصعوبات، ولنعمل بجدية وبقلب مفتوح، وبذات الروحية التي حكمتنا طيلة الشهور السبعة الماضية.

**سافير**: إن الموقف أسوأ مما قلت. إننا لا نفهم بعضنا البعض. بقولك إن

جميع هذه النقاط ليست جديدة وليست هامة، يوجد الآن بيننا فجوة أكبر. والشيء الإيجابي الذي قلته هو أن عرفات على استعداد لتقديم ضمانات حسب رسالته، وقولك أيضاً إنه يمكن التوصل إلى اتفاق حول غزة وأريحا، أمّا بقية النقاط فهناك اختلاف كبير عليها. القدس يجب أن تبقى للمرحلة النهائية.

**أبو علاء:** القدس للمرحلة النهائية، هل تريد أن نترك سكان القدس ومؤسساتها للمرحلة النهائية كذلك؟!

**سافير:** المسألة الأساسية أننا لا نلمس الآن تعاوناً من جانبكم، مثلاً التحكيم أصبح خارجاً عن نطاق إرادتنا، وهو مع غيرنا وفقاً لاقتراحكم.

سنسافر غداً صباحاً ونفكر ونرى كيف يمكن أن نستمر.

هنالك موضوعان إيجابيان: الأمن - غزة وأريحا، يمكن التوصل إلى اتفاق حولهما.

**سينغر:** لقد حولنا هذه القناة من قناة خاصة إلى قناة رسمية وتشارك فيها قيادتنا وهذا تقدم كبير. إن التغييرات التي جلبتموها اليوم تجعل من هذا اليوم يوماً أسود. إنني أثق بكم، وإن النجاح الذي تحقق كان بمشاركتنا جميعاً، وكنا على استعداد لتحقيق اتفاق والتوصل إليه. ولكن ما نراه اليوم يبطل كل شيء. لربما من الضروري أن تعودوا وتفكروا وتقدموا ما هو مقبول.

**أبو علاء:** لا أرى أن هناك فجوة كبيرة بيننا. تركيبة الوثيقة كما هي، التدرج والمفهوم لم يتغيرا. فلنبدأ بمناقشة الإضافات. أقترح أن ننظر في الوثيقة بنداً بنداً ومعاً. نحن مهتمون ونريد التعاون الحقيقي والوصول لاتفاق. نحن على استعداد للحوار الجاد حول كل النقاط، وإن كنتم غير مستعدين فهذا أمر عائد لكم، ولا نستطيع إكراهكم ولا تضليلكم.

**سافير:** لم أشك على الإطلاق في جديتكم، ولكن بالنسبة للقدس والتحكيم والأمن ونقاط كثيرة لا يمكن النظر فيها. إذا أردتم تغييرات تجميلية فتلك ليست مشكلة. عندما غادرنا كنا نعتقد أننا سنتوصل إلى اتفاق، ولكن الآن هذا أمر غير ممكن. لا أعتقد أن هناك مجالاً للنظر في مقترحاتكم، بالنسبة لغزة وأريحا يمكن أن نتناقش حولها، يمكن أن نعرفكم على أفكارنا غير المكتوبة، يمكن أن نفعل هذا بعد الظهر، لو كنتم تستطيعون السيطرة على الأمن لقلنا لكم تفضلوا إننا لا نحتاج الأمن.

**أبو علاء:** نستطيع السيطرة على الأمن بكل متطلباته عندما نتفق. لماذا لا نعدّ الوثيقة بالصورة النهائية التي نستطيع الوصول إليها ونعود إلى قيادتنا، وتعودون أنتم إلى قيادتكم، ومن ثم نلتقي لاحقاً لإعداد الوثيقة المشتركة والنهائية.



**سافير:** إن الاقتراحات المقدمة ستؤدي إلى إنهاء القناة وهذا ما لا نريده. إذا ما شرعنا في النقاش حول هذه النقاط الجديدة، وسجلت في محاضرنا، وعدنا بها إلى رابين وبيريس، فلن يصغيا لنا، بل سيطلبان إغلاق هذه القناة فوراً. فمن أجل الحفاظ على هذه القناة وعلى الروحية والإنجاز الذي حققناه حتى اليوم، فإنني أرى من المصلحة أن نعود دون محضر المناقشة، وأن نقول أبو علاء قدمها كموقف فلسطيني حاسم، إذ بهذه الطريقة نغلق الطريق.

**أبو علاء:** لن نكرهكم على شيء ترونه، رغبتنا في الوصول إلى اتفاق جادة تماماً، ونحن موجودون هنا، وأنا شخصياً لم أشارك في اجتماعات المتعدد في موسكو، ولم أعد إلى تونس، لأكون مستعداً مع زملائي للوصول إلى نسخة شبه نهائية لعرضها بصورتها الكاملة على قيادتنا لتقرر هي بشأنها. إذا رأيتم خلاف ذلك، فالرأي لكم ولن يكون بمقدورنا أن نضغط عليكم.

**رفعت الجلسة بتوتر شديد**

**الاثنين الساعة ١١ صباحاً (١٢/٧/١٩٩٣)**

**أبو علاء:** لقد قدمنا لكم مقترحاتنا وأفكارنا بالأمس حول الوثيقة بهدف التوصل إلى اتفاق مقبول لكم ولنا، أثق أنكم ستدرسونها بعناية.

من بين الاقتراحات هناك اقتراح حول غزة وأريحا، وأدرك أن جزءاً منه هو شيء جديد، ولكنه في السياق الذي كنا نتحدث عنه، واتفقنا أن نسمع ردكم عليه في اجتماع مقبل.

**سافير:** نرحب بروح رسالة عرفات، الرسالة التي قرأتموها بناءة، والرسالة الهاتفية المسائية منه، مساء أمس، حول القناة مشجعة. نود نحن أيضاً أن نؤكد حرصنا على التوصل إلى اتفاق، وإلى إجراءات عملية على الأرض تحدث تغييراً يؤدي فيما بعد إلى تغييرات جوهرية في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية.

إننا نعرف الخط الفاصل ما بين المقبول وغير المقبول، وما بين الفترة الانتقالية والنهائية. لا يجوز أن نتحدث الآن عن الحقوق الوطنية مثلاً لأن هذا يعني إنشاء دولة، والدولة يمكن التحدث عنها في المستقبل وليس الآن.

بالنسبة للولاية لا نريد استمرار الاحتلال، ولكننا حريصون على مسألة أمننا نظراً لخبرتنا، ووقائع الحروب، وصغر حجم بلدنا.

بالنسبة للنازحين، نفهم أن تطلبوا شيئاً رمزياً وليس عودتهم الفورية. إننا بلد

صغير وإذا ما عادوا فإن هذا سيقلب معادلاتنا، وهذا أمر يجب أن ينظر فيه مستقبلاً وليس في المرحلة الانتقالية.

القدس موضوع حساس جداً وتعرفون ذلك. بالنسبة للتحكيم لا أفهم ماذا تريدون. إننا أفضل شركاء لبعضنا البعض، وهناك محظورات لدينا، مثل إدخال وإشراك أطراف أُخرى قد تستغل الخلافات لصالحها، الخلافات يجب أن نحلها بأنفسنا.

بالنسبة لمشاركة فلسطينيي القدس في الانتخابات، فإن الفجوة بيننا ليست كبيرة. لقد قلنا إن كل من له عنوان آخر (مقر إقامة آخر) فيمكنه أن يرشح نفسه، وليس فقط أن يصوت، ويجب التمييز ما بين الحلول البراغماتية (الواقعية) والحلول الأيديولوجية.

١) إن التوقيع على .D.O.P يجعل ساعة الخمس سنوات تبدأ بالجريان وهذا ما لم يكن موجوداً في اتفاق كامب ديفيد، هذا تغيير في سياستنا باتجاه الفلسطينيين.

٢) كذلك التغيير المتعلق بغزة وأريحا والتدرج الواضح وصولاً للحل الدائم.

٣) وأيضاً التعاون الاقتصادي.

بدون الحلول الاقتصادية، فإن الحلول السياسية لن تنجح. ومن الضروري أن نتعاون معاً في المجال الاقتصادي رغم أننا نعاني، اقتصادياً، بسبب استيعاب المهاجرين وغير ذلك. سنعرض أفكارنا الأولية حول غزة وأريحا، بعدها سنفترق ويسعى كل منا مع قيادته للتوصل إلى حلول وسط مقبولة.

**سينغر**: بعد انسحاب إسرائيل سيكون هناك اتفاق تفصيلي حول غزة وأريحا يتضمن ما يلي:

١ - الانسحاب من أريحا سيكون انسحاباً رمزياً وليس كالانسحاب من غزة. إننا نعتقد أن الانسحاب سيكون من مدينة غزة التي تصبح مركزاً للمجلس، وبالطبع سيكون المجلس في مكان لا تتدخل في شؤونه القوات الإسرائيلية. هذا يؤكد لكم ولشعبكم بأنكم لم تنسوا الضفة الغربية.

٢ - الانسحاب من غزة هو انسحاب كبير، ولكن المستوطنات يجب أن تكون محمية من قبل الجيش الإسرائيلي، وليس من أي طرف آخر، ولذا فإن الجيش لا يمكن حصره في المستوطنة وسيحتاج إلى استخدام الطرق، وكذلك المستوطنين.

والانسحاب سيكون إلى خارج غزة، إلى نقاط قريبة من الحدود مع مصر. نحن نريد غزة حرة ولها اتصالات مع جميع الجيران، وليست منطقة محصورة ومسيجة.



٣ - أريحا لا توجد فيها مستوطنات ولذا مشكلتها ليست معقدة.

٤ - بالنسبة للممرات مع مصر وأريحا، ف .D.O.P لن يشملها لأن هذا يتطلب تفصيلات ستؤدي إلى تأجيل عملية الانسحاب، ويعقّد عمليات الاستيراد والتصدير مستقبلاً.

٥ - إننا لا نرى أن غزة وأريحا منطقتان معزولتان، ولكنهما جزء من الحكم الذاتي يتم فيهما انسحاب مبكر. لا نريد أن نرى ضرائب مختلفة وقيوداً وقوانين مختلفة، نريد حرية المرور والتعاون بدون قيود، غزة وأريحا وحدة واحدة.

٦ - الأمن: في غزة البوليس الفلسطيني ستكون له سلطة أكبر وأسرع مما هو في بقية الضفة، ويجب أن نقبل طلبكم إدخال قوات من م.ت.ف. حيث أنه بمجرد أن ننسحب يمكن لقواتكم أن تدخل وأن تكون مهيأة لملء الفراغ، وبعد ذلك نتعاون معاً في شأن الأمن، لأن لدينا مصلحة مشتركة في ذلك.

٧ - يمكن أن نتفق على أن تكون هناك مجموعة جديدة (ليست هذه المجموعة) لتتوصل إلى اتفاق تفصيلي حول غزة - أريحا والأمن.

٨ - وجود مراقبين أجانب: نوافق على وجود مراقبين أجانب، ولكننا ضد وجود قوات الأمم المتحدة، وهذا سيكون وجوداً مؤقتاً، ولن تكون القوات الأجنبية قوات فصل تشكل حاجزاً بيننا، بل قوات تساعدكم.

٩ - عودة قيادة المنظمة: من ناحية المبدأ لا معارضة، ولكن من يعود وكم عدد القادة، فهذه مسألة يجب أن تدرس بالتفصيل، ويتطلب وجود اتفاق منفصل حول غزة وستكون هناك حرية التنقل ولكن بدون ممر أو نفق.

ستكون هناك ترتيبات تمكن قيادة المنظمة من التحرك واستخدام أي طريق بدون عقبات، وبحرية.

١٠ - لقد فهمنا من تعديلاتكم أنكم تريدون عودة قيادة المنظمة كخطوة أولى.

**أبو علاء**: مشاركة المنظمة في .D.O.P ما زالت أمراً موضع بحث جاد في إطارها ولا يمكن أن نتحدث في الوثيقة عن مشاركتها الآن، ولكن في المستقبل ستتغير الأمور لتصبح المنظمة هي الطرف والشريك مما يتطلب عودتها وعودة قواتها، بحيث يمكن تضمين ذلك في اتفاق غزة.

إذا أردتم ذكر المنظمة في .D.O.P فهذا أمر مختلف، قد يتطلب مثلاً لقاءً دراماتيكياً علنياً ما بين رابين أو بيريس وبين عرفات، يخرج اتصالاتنا وعملنا من السرية إلى العلنية، ولكم حرية اقتراح ذلك.

**سافير**: نحن بالطبع نرحب باقتراحاتكم، ولكن لا توجد ضمانات بأن الرد

سيكون إيجابياً بالنسبة للحل الدراماتيكي.

**سينغر:** إذا أردتم دمج المرحلتين فهذا يتطلب عملاً دراماتيكياً كما ذكرت، وليس بالطريقة التي نتبعها حتى الآن. الحل الدراماتيكي يتطلب مخاطرة ويجب أن تكون الأمور والالتزامات واضحة.

**يائير هيرشفيلد:** أعتقد أن الحل الدراماتيكي سيتطلب وقتاً أطول من الحل التدريجي.

**سافير:** أرجو أن تفهموا أن اقتراح الحل الدراماتيكي مجرد أفكار، وليس اقتراحاً رسمياً منا، والفكرة هي تبديل عملنا من فرقة يعزف لها عود إلى فرقة تعزف لها أوركسترا.

**هيرشفيلد:** رابين يفضل الحلول التدريجية (تم تصحيحه من قبل أوري: ربما العكس، لا ندري).

**أبو علاء:** هناك فجوة كبيرة بيننا وبينكم في موضوع غزة وأريحا. وأنتم تريدون الثمن كبيراً ومسبقاً ولا نستطيع الموافقة عليه.

**سافير:** يمكن القول إنه رغم وجود فجوة حول غزة إلاّ إن الأفكار مقبولة إلى حد ما، والأمن بالنسبة لنا هو الأساس، سيكون هناك .D.O.P مرفقاً باتفاق غزة - أريحا أو بدونه. أهم شيء هو السرية، ولذا فإن عامل الوقت هام. إن قادتنا يتعاملون مع قناة أوسلو ومفاوضاتها بكل جدية واهتمام، ونريد لهذه القناة أن تنجح. لقد تحدثنا مع قيادتنا وسنسعى للتغلب على عقبات النقاط التي نقلتموها لنا عبر تيري رود لارسن على الهاتف، وهذا يتطلب إجراء تغييرات في النصوص. إن من القضايا الهامة لغزة الاقتصاد، وأثق أنه سيكون للتعاون بيننا تأثير هام مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا والبنك الدولي لإيجاد تمويل للضفة الغربية وغزة. يجب أن يسعى كل طرف مع قيادته للتوصل إلى نصوص مقبولة للطرف الآخر، وإذا ما تطلب الأمر لقاء ثنائياً سريعاً لإيصال فكرة، أو وثيقة بناءة، فيمكن أن يتم لقاء سريع لبضع ساعات مثلاً في بلد أوروبي، وعندما نجتمع، سواء بعد أسبوع أو أسبوعين أو ثلاثة، يجب أن تكون أمامنا وثيقة مقبولة من الطرفين ليتم التوقيع عليها، يجب أن نجتمع عندما نكون جاهزين.

**أبو علاء:** سنعود إلى قيادتنا لنعرض معها وقائع ما تم في هذا اللقاء العاصف. وسنعمل على إعداد وثيقة من جانبنا تمثل وجهة نظرنا وموقفنا، مراعين نتائج المباحثات التي تمت طيلة الشهور السبعة الماضية، ومستجدات الجولات الأخيرة من جانبكم ومن جانبنا.



ونتتظر منكم أن تعملوا ذات الشيء على ذات الأسس والهيكلية، التي صممت لهذه الوثيقة، وأعتقد أنكم أصبحتم ملمين تماماً بحدود موقفنا.

تأخذون وقتكم ونأخذ وقتنا، ليعدّ كل منا الوثيقة التي يرى مع قيادته أنها تمثل موقفه النهائي بشكل موضوعي وواقعي، لتبدأ الخطوات العملية بعد ذلك.

وأقترح أن نبلّغ راعي هذه القناة جاهزيتنا، لنأتي إلى الاجتماع القادم بروح جديدة أكثر تصميماً، كي نعدّ معاً الوثيقة المشتركة والنهائية، ثم نعود إلى قيادتنا لعرضها عليها على أساس أن تقبل أو ترفض، ثم نحدد موعداً جديداً لاحقاً نجهز أنفسنا فيه للتوقيع.

إذا وافقتم على ذلك، فنكون عندئذ قد وصلنا إلى توافق على الأقل للاجتماع القادم وموضوعه.

**سافير:** أوافق على ذلك، وإذا كانت هناك أية استفسارات فمن الممكن أن نرتب أسلوب نقلها.

* * *

لقد كانت هذه الجولة من أكثر الجولات حدة، وأشدها صعوبة على كافة الأطراف المعنية، ولا سيما على الجانب الإسرائيلي، الذي قدم هذه المرة إلى أوسلو وسط توقعات عالية بإمكان التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ، الذي تم إشباع بنوده المختلفة نقاشات مريرة ومضنية في الجولات السابقة. كما كانت هذه الجولة صعبة أيضاً على الطرف النرويجي، الذي كان بدوره يتوقع الانتهاء من النقاشات الطويلة بشأن صيغة إعلان المبادئ في هذه الجولة، إلى الحد الذي ذهب به تفاؤله إلى الطلب من المرافقين الأمنيين إحضار مصور لتسجيل لحظة التوقيع على الاتفاق المنشود بالصوت والصورة. وهو الأمر الذي حدا النرويجيين على زيادة تدخلهم في مجرى المفاوضات، وانتقالهم من موقع الوسيط إلى طور الشريك تقريباً. إذ قام وزير الخارجية النرويجي، جوهان يورغن هولست، بزيارة تونس، وأرسل مساعديه إلى إسرائيل لتذليل ما تبقى من عقبات قليلة وفجوات واسعة بين موقفي الطرفين المتفاوضين، الأمر الذي ساهم، في واقع الأمر، في عقد جولة المفاوضات العاشرة بعد نحو عشرة أيام من انتهاء أعمال هذه الجولة.

# مُلحق الفصل الحادي عشر
# رقم ( ٨ )

## محضر اجتماعات الجولة العاشرة

٢٥ - ١٩٩٣/٧/٢٦

الأحد ١٩٩٣/٧/٢٥ فندق هالفورسبوله - مركز المؤتمرات

بدأت الجلسة الصباحية تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٣.

**أوري سافير:** لم نُستقبل بعد عودتنا من الجولة الماضية بالارتياح، لأننا لم نكن نحمل نتائج إيجابية، حيث أن ردود الفعل على مقترحاتكم الأخيرة لم تكن إيجابية على الإطلاق. وقد سعينا لتهدئة الأمور والمحافظة على هذه القناة، آخذين بعين الاعتبار ملاحظاتكم التي نقلها لنا تيري بعد لقائه بالرئيس ياسر عرفات أثناء زيارته الأخيرة لإسرائيل. إننا نواجه مشكلة عامل الوقت ومشكلة تسرب المعلومات. الذين يعرفون عن عملنا ينفون، والذين لا يعرفون يصرحون. نرجو أن تُسمِعونا أفكاركم الجديدة حول عملنا، حتى نفوّت الفرصة على الذين يتربصون لحرق عملنا وجهودنا. ليس أمامنا إلاّ خياران: الأول، إغلاق هذه القناة، إذا عدنا بمقترحاتكم كما هي، والاكتفاء بقناة واشنطن؛ الثاني، أن نكون موضوعيين وواقعيين ونتعامل على أساس شروط المرحلة الانتقالية لبناء الثقة، انطلاقاً للمرحلة النهائية.

**أبو علاء:** جئنا إلى هذا اللقاء على أمل الوصول إلى الصيغة النهائية التي تنقلنا من مرحلة التفاوض على النصوص إلى مرحلة التطبيق والتفاهم على الأرض. ولقد عملنا بجهود كبيرة منذ عودتنا، فقد تواصلت اجتماعاتنا بشكل مكثف شاركت فيه القيادة والرئيس عرفات، ووضعنا صيغاً راعينا فيها بكل دقة وعناية ظروف الطرفين وقدرتنا على تسويقها، واستناداً إلى أحاديث مباشرة بين وزير خارجية هذا البلد الصديق والوفد المرافق، مع الرئيس عرفات، تم التأكيد بكل وضوح على مواقفنا ورغبتنا الأكيدة وتصميمنا على الوصول إلى حل عادل ودائم وشامل، يضمن الأمن والاستقرار ويضمن لشعبنا حقوقه أيضاً.

إننا نعتقد أن الوقت أصبح مشكلة جدية تماماً ونقطة حرجة في عملنا، فلم يعد عملنا محصوراً في الإطار الذي بدأ فيه. صحافتكم تجتهد وتفتح كل يوم قصة - والصحافة العربية كذلك - والعيون حتى من أطراف دولية وعربية هامة بدأت ترصد تحركاتنا. هذا إضافة إلى أن الراعي الأميركي قد بدأ ينشط وخاصة هذه الفترة، فنحن على أبواب زيارة لدنيس روس وفريقه، وزيارة لكريستوفر، وكذلك زيارة لوفد خارجية روسيا الاتحادية.

ولذلك فإننا نتوقع أن نصرف من الوقت ما يكفي في هذه الجولة لنصل إلى الاتفاق قبل أن تغلق الأبواب عليه، سواء لعوامل من طرفكم أو من طرفنا، أو من جهات دولية أُخرى قد لا يروق لها الاتفاق.

لقد أثبتت تجربة العقود الماضية لكلينا، كما أثبتت التغييرات الدولية التي ما زالت تفاعلاتها مستمرة، أن الطريق الوحيد هو مواجهة الحقائق بكل صراحة ووضوح وشجاعة، وجهاً لوجه وبعقل منفتح وبشكل مباشر، حتى نستطيع أن ننتقل إلى مرحلة جادة في بناء الثقة والتعاون اللذين حطمتهما صراعات العقود الماضية، والحاجز النفسي الذي تنامى عبر تعبئته، وعداوة طويلة.

إنها اللحظة الحاسمة، واللحظة التاريخية الحاسمة التي علينا مواجهتها:

- نعرف أنكم تعرفون أننا نقر بحقكم في العيش بسلام.
- ونعرف أنكم تقرون بحقوقنا، بما فيها حقنا في تقرير المصير وإقامة دولتنا.
- نعرف أنكم بحاجة إلى السلام والأمن ولن تستطيعوا العيش بدونهما إلى الأبد مهما بلغت قوتكم.
- ونعرف أنكم تعرفون أننا بحاجة إلى الأمن والسلام كذلك، ولا نستطيع العيش بدونهما.

مواجهة هذه الحقائق قضية القضايا وأم المشاكل. في المناقشات الطويلة، التي خضناها خلال الأشهر الماضية، تعرفنا أكثر وأكثر على أفكار بعضنا البعض وواجهنا جزءاً هاماً من الحقائق، واتفقنا أن التدرج والمرحلية يساهمان في بناء الثقة المعدومة، وأن الاتفاق الذي نعمل عليه هو الخطوة الأولى في هذا الطريق. ولذلك فإننا قد أعددنا موقفنا في مشروع متكامل موضوعي يراعي كل هذه العوامل والقضايا.

**سافير**: نرجو إعلامنا ما هي التطورات في موقفكم، لأن موقفنا معروف لكم وواضح في وثيقة .D.O.P المؤرخة في ٧/٦ التي عرضت في اجتماعنا السابق.

**أبو علاء**: من الأفضل أن نوزع عليكم الوثيقة التي أحضرناها معنا، والتي تتضمن التطورات والتعديلات في النصوص التي جاءت بعد مناقشات فلسطينية



معمقة. وأقترح أن نستعرض وندرس الوثيقة بنداً بنداً.

**سافير**: (بعد أن تم توزيع الوثيقة) أرجو أن تسمحوا لنا أن نقرأها أولاً مع وفدنا ثم نعود لنلتقي ثانية.

**أبو علاء**: موافقون على ذلك.

**رفعت الجلسة مؤقتاً الساعة ١٢:٠٥**
**وتم استئنافها الساعة ١٣:٣٥**

**الجلسة المستأنفة الساعة ١٣:٣٥**

**سافير**: في المرة الماضية خُيّبت آمالنا، والآن نجد، ولربما وبكل حسن نية وموضوعية، أننا لا نفهم بعضنا البعض، وأننا على وشك إنهاء هذه القناة نتيجة لذلك. أنتم تعرفون ما جرى في الاجتماع السابق وما جرى قبله. فقد سعينا مع قيادتنا للتخفيف من حدة موقفكم السابق، ذاكرين أن الأمور الجديدة فيه هي مقترحات. والآن نجد أن هناك حوالي ٦٢ تعديلاً في وثيقتكم الموزعة علينا. فهمنا أنه عندما تبدأ عملية نقل السلطات والانسحاب فإن عملية السلام ستندفع بقوة للأمام، وأن العجلة لن تتوقف لصالحكم بعد إحداث الأثر المطلوب في الرأي العام الإسرائيلي. وبكل صراحة، لو أخذنا الآن التعديلات المقدمة من قبلكم وعرضناها على قيادتنا، فأعتقد أنها ستكون نهاية هذه القناة وستحدث رد الفعل العكسي تماماً، وهذا هو الذي لا نريده. هذا ليس تكتيكاً ولكن نود وبكل وضوح أن تدركوا ذلك، انطلاقاً من حرصنا على هذه القناة وعلى إنجاح جهودنا وتأكيد الثقة والصراحة بيننا. ولعله من الأفضل أن نستعرض الوثيقة بنداً بنداً كي تتعرفوا، على الأقل، على الفجوة الكبيرة بيننا. بالنسبة لي وعلى المستوى الشخصي، وكذلك نيابة عن زملائي، فإنني لا أجد أملاً بعد قراءة الوثيقة المقدمة منكم، نظراً لمحاولتكم الدائمة الخوض في الحل الدائم، الذي نرى أن مصلحتكم تقتضي تأجيل بحثه إلى الفترة المحددة بعد انطلاق عملية السلام، حيث تتأكد الثقة بيننا، ويكون كلانا أقدر على بحثها على مستويات عالية، وبما يفي بمصالحنا المشتركة ومع ذلك دعونا نحاول.

**أبو علاء**: إذا كان هناك من خيبة أمل، فهو رد الفعل الذي سمعته من أوري اليوم. منذ بدأنا العمل في هذه القناة، كنا نعلّق الأمل على نجاحها، ونتمسك بالأمل في النجاح، لكن ليس بالضرورة أن نصل، عندنا أمل في النجاح. القناة ليست هي الهدف بحد ذاتها، الهدف هو النجاح في الوصول إلى الاتفاق. ولذلك يزعجني كثيراً عبارات إنهاء هذه القناة التي تكررت من أوري. أهم شيء من جانبنا، وأنتم كذلك، أن نقنع قيادتنا بإجراء المعالجة العقلانية لقضايا المرحلة الانتقالية وضرورة الاتفاق.

منذ البداية لم نتبع التكتيك، وضعنا كل أوراقنا على الطاولة، حتى التاريخ الطويل وعقود الصراع، لم تأخذ وقتاً في الحوار بيننا. وكنا على قناعة أن هذا هو الطريق الصحيح للاقتراب من بعضنا ومعالجة القضايا. كان لدينا اعتقاد أن الوثيقة الأولى التي أعدت في سارسبورغ هي الأرضية الأساسية، إلاّ إنه تم تعديلها عدة مرات، إلى أن جرى اللقاء قبل السابق، حين جئتم إلينا بتغييرات أساسية كثيرة جداً في النصوص والملحقات، ثم عملنا تعديلات مشتركة وبقيت قضايا معلقة، وقضايا لا بد من مناقشتها مع قيادتنا، وقلنا لكم إنها القراءة الأولى. في المرة السابقة أيضاً خيب رد فعلكم الآمال، لأنه يرفض حتى الآن بدء المناقشة. عدنا إلى هنا اليوم بتصور آخر، ربما تكون هي المرة الأولى التي دارت فيها نقاشات داخلية كثيرة لدينا حول هذه القناة، وحول المشاريع المطروحة فيها للنقاش. وضعنا تصوراً لما نعتقد أنه يمثل قواسم مشتركة. ما هو مطروح؟ من الممكن أن نستمع للملاحظات، فنتحاور إلى أن نصل إلى ما يمكن أن يشكل قواسم مشتركة.

وكما ذكرت صباحاً، إذا قرأتم هذه الوثيقة، محكومين بقراءات سابقة، فيمكن أن تجدوا ليس فقط ٦٢ تعديلاً، بل ٢٠٠ تعديل، وإذا قرأناها بشكل مشترك، ودققنا في بعض الكلمات، أعتقد أنه يمكن أن نُجسِّر الهوة ونصل إلى قناعة مشتركة.

لا أريد أن أضع خيارين كما وضع أوري، بل أضع خياراً واحداً: أن نبحث ونتعمق ونسأل ونجيب على كل شيء مطروح، إذا كان الهدف الوصول إلى اتفاق.

لا أريد إعادة التأكيد على رغبتنا في الوصول إلى اتفاق، لأنه قرار متخذ في أعلى مستوى المسؤولية في القيادة الفلسطينية. نتعامل على أساس أن هذا الاتفاق هو لمرحلة انتقالية وأنه يفتح أبواب المستقبل، وليس اتفاقاً لزيادة الهوة بيننا، وتعميق التعقيدات النفسية القائمة منذ سنوات طويلة. إذا كانت هناك إرادة فهناك اتفاق كما قال الرئيس عرفات للوزير النرويجي. الإرادة لدينا موجودة، أؤكد ذلك.

أرجو أن نمضي في المناقشة بعقل منفتح وتفهم.

**سافير:** شكراً. إنني أفهم معنى الفشل ومعنى النجاح وآثارهما، ونحن نريد النجاح. دعنا نستعرض الوثيقة، ونؤكد لكم أننا حريصون على التوصل إلى اتفاق معكم. ولكن هذه الوثيقة تزيد من الفجوة بيننا، ولعله من الأنسب أن ندرس وثيقة ٧/٦، إذ إن ما يقلقني هو أننا وصلنا إلى نقطة قريبة جداً من إغلاق القناة. إننا نثق بكم وبما قلتم. لنتدارس وثيقتكم ونسعى لمقارنتها مع المواقف التي توصّلنا إلى اتفاق حولها، لإجراء عملية إنقاذ.



**بداية عرض الوثيقة ومناقشتها بنداً بنداً**

**الملحق رقم ١ (الانتخابات)**

١ الفقرة ٢ + A: طلبوا الإشارة إلى نازحي ٦٧ (مشاركتهم في الانتخابات).

**الملحق رقم ٢: قطاع غزة ومنطقة أريحا**

**سافير:** بالنسبة لغزة، يجب أن تعدّوا لأشياء كثيرة قبل تسلمكم السلطة، يجب الإعداد اقتصادياً لغزة، يجب أن نتعاون معاً من أجل وضع خطة لغزة والحصول على تمويل لها، وإلاّ فإن الغضب سيتحول من غضب ضدنا إلى غضب ضد م.ت.ف. وضدنا، فهل تتوقعون أن يكون لكم تأثير سحري سوى لبضعة أيام، وبعدها فإن العامل الاقتصادي هو الذي سيحسم الأمور، وإن لم يتم الإعداد لذلك بصورة جيدة فإن الفوضى ستدب وهذا ما تنتظره حماس. من الخطأ أن تتسلم م.ت.ف. السلطة منذ البداية دون التمهيد لذلك. لعلكم ترغبون في التفكير في ذلك جدياً.

**أبو علاء:** هذه قضية تخصنا وقد حسبنا لها بشكل جيد، فإن خروج الاحتلال يساعد كثيراً وإن الرئيس عرفات قادر على تحمل المسؤولية بكل شموليتها، وهو الشخص الوحيد القادر على ذلك إذا ما تم الانسحاب من غزة. الانسحاب من غزة وأريحا شيء هام بالنسبة لنا، وهو الخطوة العملية الوحيدة التي يمكن للفلسطيني أن يلمسها لإنهاء الاحتلال، وتؤكد على مصداقية هذه العملية، ذلك أنه من الطبيعي أن يتم التعامل مع هذه القضية بجدية أكثر من قبلكم. لم تقدموا ما كنا ننتظره، وما عرضناه كان موضوعياً وواقعياً جداً.

**سينغر:** أعتقد أن اتفاقاً حول غزة سيستغرق عدة شهور ولربما أكثر من ذلك، مما يؤدي إلى تأجيل انتقال الصلاحيات للفلسطينيين، وتأجيل تاريخ ابتداء فترة السنوات الخمس المتعلقة بالفترة الانتقالية (تم وضع قوس حول تاريخ الانسحاب، فهم يريدون أن يكون التاريخ مفتوحاً وغير محدد، بينما لم نوافق على ذلك).

- الفقرة المتعلقة بالممرات مع مصر والأردن، معارضة كاملة من قبلهم، يفضلون تركها مفتوحة لاتفاق غزة - أريحا الخاص.

- بالنسبة لمنظمة التحرير، قالوا إن ذكرها في الوثيقة غير ممكن، لأنه لا يوجد لديهم ضوء أخضر بشأنها، ما لم تتم تغييرات أو إجراءات تكسر الحاجز النفسي لدى الإسرائيليين، وإن ما من حكومة إسرائيلية على استعداد الآن للاعتراف بـ م.ت.ف. قبل الاتفاق معها. وإن هناك حاجة لعمل دراماتيكي. تم التساؤل من جانبنا ما إذا كانوا يتوقعون اتفاقاً أو بياناً أحادياً من طرفنا، تم الرد بأن كليهما قد

يكون مقبولاً، ولكن النص يجب الاتفاق حوله، وكنقطة بداية يجب الاتفاق على محتويات الاتفاق أو البيان، ويجب أن تكون الكلمات واضحة ومباشرة، وقد يكون لها وقع دراماتيكي يغير أشياء كثيرة.

**سافير:** من الضروري، إذا ما أردنا أن نلجأ للخيال، أن يتم لقاء علني بين مسؤولين على مستوى عال من الطرفين، وأن يتم في اللقاء إعلان نص بيان أو اتفاق أو ما شابه، ويمكن أن أعلمكم بفحوى مثل ذلك البيان.

**سينغر:** لقد سبق وأن عرضت عليكم نصاً أعددته بنفسي.

**سافير:** لا أستطيع أن أقدم أي ضمانات ولا أدري إن كان عرفات قادراً أو راغباً في قول الكلمات المطلوبة، وأنتم تذكرون كيف تعامل مع الشروط الأميركية خلال السنوات التي مضت قبل التوصل إلى ذلك.

**أبو علاء:** الأمر مختلف الآن. فنحن الآن في خضم البحث عن سلام حقيقي وإن كنتم جاهزين فذلك موضوع من الممكن بحثه ومناقشته بعمق وشمولية.

**سافير:** كلما كان الحدث أكبر قَلَّت المعارضة لدينا. نحن ندرك أن سياسة المنظمة والرئيس عرفات قد تغيرت، ولكن مسألة الـ credibility ما زالت قائمة لدى الرأي العام الإسرائيلي.

**أبو علاء:** أنتم تعرفون قدرة الرئيس عرفات وثقله، وقدرته على تقديم الضمانات والحسم، فهو الوحيد القادر على القيام بالحدث الكبير إذا كانت الصورة لديه واضحة من الطرف الآخر، فهو رجل المسؤولية التاريخية.

**رفعت الجلسة الساعة ٠٣:٣٢**

**اليوم الثاني: الاثنين ١٩٩٣/٧/٢٦**

بدأت الجلسة الساعة ١١:١٠ (تم توزيع وثيقة أُعدت ليلاً، تتضمن مواقف الطرفين المختلف حولها موضوعة بين أقواس، علاوة على النصوص المتفق عليها).

انتهى استعراض ومناقشة الوثيقة الساعة ١٤:٠٠ ولم يتم إلغاء سوى بضعة أقواس حول أمور غير جوهرية. بعدها تم الانتقال إلى ملحق رقم ٢ في وثيقة إعلان المبادئ الفلسطينية، المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا، حيث ذكر سافير بأنهم سيقدمون مقترحاً جديداً (تم توزيع المقترح الساعة ١٤:٤٥).

**سافير:** أقترح أن يقوم كل منا خلال الساعة المقبلة بالاتصال مع قيادته.

**أبو علاء:** أرجو أن أعبر أولاً عن تقديري الشخصي لأوري ولمن عملوا معنا في هذه القناة، لا أعرف إذا كنت مخطئاً أو مصيباً. بعد خيبة الأمل وحالة الإحباط التي أصبحت أعاني منها اليوم وزملائي، عليّ أن أقيّم نفسي وعملي في هذه القناة



من جديد، بكل دقة وأمانة ومسؤولية أمام قيادتي.

حقيقة عندي خيبة أمل كبيرة، وقدر كبير من الإحباط، فعندما جئت إلى هذه الجولة كنت أعتقد أن هناك قضايا يمكن حلها، وقضايا أُخرى سنجد لها حلولاً مشتركة، وقضايا نتشاور حولها مع قيادتنا، وتتشاورون أنتم مع قيادتكم بكل موضوعية. لكن الوضع الذي أراه الآن مختلف تماماً، فالقضايا الرئيسية يتم تفادي التعرض لها، وما زالت عالقة (وبين أقواس).

أدعي أنني أعرف الوضع لديكم إلى حد ما، لكنني أعرف بشكل أكثر وبكل شمولية الوضع لدينا، أعرف خطوطه الحمراء. إنني لا أقلل من الجهود المشتركة التي بذلناه سوية، ولكنني لا أفهم أن تظل القضايا الرئيسية بين أقواس. لقد حدثت تغييرات من قبل قيادتكم في التعامل مع المنظمة عبر هذه القناة، ولكن عليّ أن أشعركم أن وضع محاوركم (م.ت.ف.) صعب، وليس من المصلحة زيادة صعوبته. إنني لا أريد أن أخلق المزيد من الصعوبات لقيادتي وللمنظمة جرّاء عدم حل المشكلات الرئيسية في هذا الإعلان. ويبدو أنه من الأفضل للمنظمة أن تعود لقناة واشنطن لتقود المفاوضات فيها، من أن تبعثر جهودها هنا في هذه القناة، التي لم تجرؤ على مواجهة القضايا الرئيسية للمرحلة الانتقالية ومرجعيتها. تعرفون أن هناك قوى قد نمت في الساحة الفلسطينية بعد مدريد، ورغم ذلك فإنكم تعرفون وتتابعون وتلمسون المواقف التي حكمت الموقف الفلسطيني، وكم حدث عليها من التغييرات لإثبات المصداقية وحسن النية تجاه السلام. إنها تغييرات هامة لم يكن أحد يتصورها من قبل، وهي أكثر من واقعية، وأكثر من براغماتية، من أجل بناء الثقة وتشجيع القوى المساندة للسلام لدى الطرفين، على صعيد الواقع الراهن والعلاقات المستقبلية.

لقد قبلنا بكل شجاعة مرحلة انتقالية شروطها صعبة على أن تظل مفتوحة على أمل محدود ببرنامج زمني لمرحلة نهائية تعالج جميع القضايا العالقة والصعبة. لكن طبيعة النصوص التي تصرون عليها تضعني في موقع عدم الثقة والاطمئنان، لأنها تضع قيداً كبيراً على المرحلة الانتقالية وتحولها إلى قضايا المرحلة النهائية.

في مجال نطاق السلطة، وفي مجال الأمن مثلاً، جئتم بأشياء لا يمكن التعامل معها، ولا يمكنني شخصياً حتى مجرد التعامل معها أو نقلها لقيادتي. كثيراً من الموضوعات كانت مقيدة (حسب الاتفاق) أو (كما يتفق عليه).

أُضيفتْ لها اليوم استثناءات وشروط جديدة تفقدها كل معنى أو مضمون. تعترضون على الحقوق السياسية ونحن نتحدث ونرسم لمصالحة تاريخية، كنت أعتقد

(لكن يبدو إنني قد فهمت خطأً) أن لا خلاف على تنفيذ ٢٤٢ في المرحلة النهائية، وكذلك على مناقشة قضايا المرحلة النهائية مثل القدس، المستوطنات، اللاجئين، الحدود، الأمن، إلخ وغيرها من القضايا الأُخرى. إنني أشعر بالإحباط الشديد، وأتساءل فعلاً ما هو المطلوب؟ ماذا تريدون؟

إنني سأعود محبطاً تماماً، فالصيغ التي أمامي تجعل جهود الشهور السبعة الماضية دون معنى.

على المستوى الشخصي، سأوضح كل شيء لقيادتي، وسأظل مخلصاً لجهود السلام، ولعلاقات مستقبلية فيها قدر كبير من الثقة والاحترام والتعاون والاعتراف المتبادل، لكنني سأعيد تقييم قدرتي على الاستمرار شخصياً في هذه المهمة بعد الذي جئتم به اليوم، وسأشجع أية جهة ستتولى هذه المسؤولية من قبل قيادتنا.

بالنسبة لموضوع غزة - أريحا، اقتراحكم سأنقله لقيادتي، ولكنني لن أناقشه هنا، فهذا ليس ما كنا نتوقعه من خطوة أولى على طريق بناء الثقة وإحداث الاختراق الحقيقي في علاقاتنا، وفي عملية السلام لا يمكن القبول بانسحاب مسيج ومخنوق، فقد كنا نعتقد أنكم لن تناقشوا العبور من غزة إلى سيناء مثلاً، سأنقل اقتراحكم ولن أناقش فيه.

منطقة أريحا تحدثنا عنها - وتعودون لنا باقتراح «أريحا فقط». سبق أن شرحت لكم أهمية ذلك.

يبدو أن موضوع غزة - أريحا قد فتح الطريق أمامكم لشروط جديدة وقيود جديدة، كنوع من المساومة، ربما بدونها كنا قد توصلنا إلى اتفاق.

لا مستقبل لعلاقة مستقبلية بيننا إلاّ بالاحترام المتبادل والثقة والاعتراف المتبادل، وسنظل نناضل من أجل ذلك مهما بلغت الصعاب.

تعرفون أنني وزملائي كنا نعلق الآمال على هذا الجهد المشترك، الذي كنا نعتقد خطأً أنه سيحقق النجاح المطلوب، لكني محبط الآن ولا أراه مشجعاً إذا ظل الوضع كذلك. أرجو أن أؤكد ثانية أن هذه القناة هي وسيلة للنجاح وليست هدفاً بحد ذاتها.

شكراً وسأعلمكم لاحقاً.

**سافير**: أود أن أشكرك على ما ذكرته وأن أبادلك المشاعر الشخصية. إنني أرى أن المقترح ذا الأبعاد الكبيرة قد تم رفضه بصورة أساسية. وكل من سيتعامل مع الموضوع مستقبلاً فإنه سيلاحظ أن المقترح لم يكن في صالحنا فقط، ولكن في صالح الطرف الآخر أيضاً. إنني أعتقد أن عدم الشروع في العملية هو خطأ تراجيدي



وبمثابة رفاهية. إذا ما أغلقنا هذه القناة فإن ذلك سيلحق وللأسف ضرراً كبيراً بالمصداقية، وسينهي إمكانية شرح وجهة نظر م.ت.ف. في إسرائيل، كما سيقتل إمكانية حدوث لقاء على مستوى عال. إن الفرق الأساسي هو أن م.ت.ف. تسعى لضمان أشياء للفترة النهائية. أمّا الاتفاق المعروض فهو بالنسبة لنا سيحطم التوافق ويخلق عاصفة سياسية كبيرة، كما سيؤدي إلى شق إسرائيل من الوسط، وربما إسقاط حكومة إسرائيل الحالية. إن م.ت.ف. تسعى لكسب المعارضة والحصول على دعمها رغم أنها حالة ميئوس منها. فهذا ما تعلمناه من تجربتنا وسط اليمين.

سأذكر شيئاً وبحزن كما يجب أن تعرفوا بأنكم لستم مدينين لنا بأي فضل، ولا يجب عليكم أن تقدموا أي جميل لنا. إن الفلسطينيين هم ضحايا هذا الصراع وأعتقد وبكل إخلاص أن ما هو جيد جداً هو عدو لما هو جيد. لقد ضيعنا نحن عام ١٩٧١ فرصة عقد سلام مع السادات مما كلفنا ثمناً باهظاً، وأرى أن لا نضيع هذه الفرصة نحن وأنتم.

لقد اخترق رؤساؤنا حاجزاً نفسياً كبيراً، ولكن هناك أشياء، وبكل بساطة، لا يمكن أن تحدث. ستكون هناك فرصة أُخرى، إذ لا يوجد فرصة أخيرة أبداً. ولكن بين إسرائيل وم.ت.ف.، فإن حقيقة فشل جهد رئيسي سيؤدي إلى آثار سلبية كبيرة. سيكون هناك تحالف يضم الولايات المتحدة وعدة أطراف في المنطقة. إنني أفضل أن أتوصل إلى اتفاق مع م.ت.ف.

لقد أضيفت في الاجتماعين الأخيرين شروط عديدة لم تكن موجودة قبل ذلك. سيفسر ما جرى الآن على أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق مع م.ت.ف.، وأنها لا تتمتع بصفة براغماتية (واقعية)، وهذا ما يعكس وجهة نظر قيادتنا من الناحية الأيديولوجية، ورأي عدة حكومات عربية وأوروبية. لقد كانت أمامكم فرصة لتغيير هذا.

إنني لن أسعى لبرهان أي شيء. وإذا ما كان هناك آخرون قادرون على تقديم أداء أفضل فليفعلوا، إلاّ إذا قررتم إعادة التفكير في المواضيع التي تشكل بالنسبة لنا خطاً أحمر. إننا سنوصي بما يجب أن نوصي به، ولكن سننظر أولاً في المرآة لنرى ما إن كنا قد فعلنا كل شيء وبذلنا قصارى جهدنا. لقد وصلنا إلى الخطوط الحمراء، وإذا ما عبّرنا عن خيبة أملنا فإن ذلك لن ينتقص من احترامنا لكم ومن صداقتنا. لست من الذين ييأسون بسرعة، وإذا ما رأيتم أي أمل في إنقاذ العملية فليحدوكم ذلك الأمل، وابذلوا الجهد متفهمين لما هو مقترح عليكم ولما يمكنكم الحصول عليه. إذا ما وقعتم الاتفاق فإننا سنخلق حقائق جديدة، سنبدأ بالانسحاب، سنمكّن

الفلسطينيين من العيش بحرية، ستبدأون في إنشاء شرطة فلسطينية، وستبدأ العملية الديمقراطية، وسيُخلَق التقدم الاقتصادي والتعاون. وأنا لا أفهم كيف تنكرون هذا كله وتضعونه جانباً. إذا ما نظرتم للأمام فإن الفلسطينيين في نهاية سنة ١٩٩٣ سيحكمون غزة وأريحا، وسيسيطرون على الاقتصاد وغير ذلك. وفي نهاية سنة ١٩٩٥ ستبدأ مفاوضات المرحلة النهائية، وسيكون للمنظمة دور في ذلك. إن البديل عن ذلك هو ضمانات لا نهاية لها. ومع ممارستي لنقد ذاتي فإنني لا أستطيع تفهم موقفكم. إنكم تعرفون مشاعرنا وموقفنا. كم أتمنى أن أخبركم بكيفية استمرار اتصالاتنا، ولكنكم تعرفون بأن انتهاء هذه العملية لن يؤدي إلى فراغ.

**رفعت الجلسة بتوتر شديد**



# مُلحق الفصل الثاني عشر
# رَقـم (٩)

## محضر اجتماعات الجولة الحادية عشرة

سارسبورغ ١٤/٨/١٩٩٣

بدأ الاجتماع الساعة ١٠:١٥

**أوري سافير**: نقترح أن نبدأ بالنقاط الأصعب.

**أبو علاء**: حسناً.

**يوئيل سينغر**: إذا ما تمكنا من حل النقاط الصعبة فبقية الأمور ستكون سهلة.

**أولاً**: نوافق على الانسحاب من أريحا بالإضافة إلى غزة، شريطة أن تكون أريحا مركز المجلس.

**ثانياً**: بالنسبة للأمن، ما زلنا نواجه صعوبات بشأن over all، ويمكن أن نقترح عليكم كلمة أو صيغة أُخرى.

أيضاً تحرك وتنقل العربات والسيارات يجب ألا يرتبطا بشرط موافقة الطرفين without agreed upon.

**ثالثاً**: نقترح بل نتمسك بحذف ال التعريف (The) بالنسبة للمسؤوليات.

**رابعاً**: بالنسبة للبنى التحتية في «وقائع الجلسة» يمكن تأجيل الموضوع برمته.

**خامساً**: بالنسبة لنا، فإن منطقة أريحا لا تشمل الجسور.

**سادساً**: بالنسبة للانسحاب من غزة، سبق وأن أوضحنا أن انسحابنا لن يكون كاملاً، حيث سيبقى بعض الجنود الإسرائيليين في غزة، بينما الصيغة التي تقدمتم بها يمكن أن يفهم منها العكس.

**سابعاً**: هناك نقاط أُخرى يمكن أن نتعرض لها.

**أبو علاء**: أفضل أن نسمع جميع النقاط.

**سافير**: إن حل النقاط الأساسية يؤثر على النقاط الأُخرى.

**أبو علاء**: دعنا نستمع لوجهة نظركم ونتعرف على بقية النقاط التي تودون إثارتها.

**سينغر**: حسناً سنبدأ من جديد. لقد وافقنا على استخدام تعبير الحقوق

السياسية، وهذه أول مرة بالنسبة للحكومة الإسرائيلية تستخدمها وتصفها في الوثيقة.

**المادة ٤ (السلطات)**: إذا كان الجزء الأخير من الفقرة يعني جميع الأراضي، مما يتناقض مع الجزء الأول، فنود أن توضحوا ما تعنون بذلك.

**أبو علاء**: مجرد كلمات ولا يوجد إلاّ معنى حرمة الأراضي (Integrity).

**سينغر**: بالنسبة للفترة الانتقالية سنعود لها فيما بعد، ولكن هل يمكن أن تحول السلطات مبكراً.

**أبو علاء**: لا، لا يمكن ذلك على الإطلاق. ما معنى تحويل السلطات مبكراً؟ بالنسبة لكثير من الفلسطينيين فإن العملية لا تتعدى تغيير رئيس المجال المقترح نقله، أي استبدال إسرائيلي بفلسطيني لمجالات غالبيتها مع الفلسطينيين أصلاً، التعليم - الصحة.

**سافير**: نحن نريد الحيلولة دون خلق فراغ، كما أن ذلك يجعل ساعة الفترة الانتقالية تبدأ في الجريان.

**أبو علاء**: الولايات المتحدة تقود حملة باتجاه نقل السلطات مبكراً. حتى إن دنيس روس ذكر لفيصل الحسيني أنه بعد نقل السلطات بثلاثة أيام، سيمكنه الالتقاء بالأمير بندر بن عبد العزيز بغية الحصول على المساعدات للمؤسسات الفلسطينية. نحن نرفض اشتراط تقديم المساعدات وربطها بشروط سياسية. إن الولايات المتحدة تستطيع أن تضغط على من تريد من أجل تقديم المساعدات لشعبنا الذي يحتاجها، ولكننا نرفض أي شروط.

**سافير**: إنكم بحاجة لتفهم الموقف الأميركي، وهم ليسوا أعداء لكم.

**أبو علاء**: إننا نجري وراءهم وهم لا يريدون التعامل معنا.

**سافير**: إن نقل السلطات مبكراً أمر مهم بالنسبة لنا ولكم ولأميركا، ويمكن أن نفكر معاً في نقل مجالات أُخرى، مثل مجال الاقتصاد.

**أبو علاء**: المسألة ليست مسألة أي مجال. إنكم تعرفون جيداً لماذا نعارض النقل المبكر للسلطات، إذ من الضروري أن يتم أولاً شيء على الأرض، أعني الانسحاب الإسرائيلي أولاً.

**سينغر**: إذا ما أرسلت المنظمة أشخاصاً من تونس لتولي الصلاحيات.

**أبو علاء**: ليس هذا هو الموضوع، إننا نثق بشعبنا، والمسألة ليست مسألة أشخاص من تونس أو من الداخل.

**سافير**: دعنا نعود للموضوع مرة أُخرى فيما بعد.

**المادة ٥**: (مفاوضات المرحلة النهائية والمواضيع المؤجلة... القدس،



المستوطنات،... إلخ) المقدمة في الاجتماع السابق، بينما تمسّك الجانب الفلسطيني بصيغته، وفي النهاية اقترح سافير العودة للموضوع فيما بعد (بعد إجراء اتصالات) ولم نوافق على النص المقترح من سينغر وهو أن يسبق الفقرة رقم ٣ النص التالي:

During the permanent status negotiations each party can raise whatever issues he wants

**المادة ٧**: الفقرة ٢، طلبوا حذف ال التعريف قبل powers، فقمت بالرد عليهم بأنه سيجري اتصالات بشأنها.

الفقرة ٥، ص ٤: اقترحوا إلغاء الإشارة إلى انسحاب الحكم العسكري واستبدال ذلك بإشارة في «محضر وقائع الجلسة» على النحو التالي:

After the inauguration of the council, the Military Government will not deal with the powers and responsibilities transferred to the council in accordance with the interim agreement.

وتمت مناقشة مطولة حول ذلك، وفي النهاية اقترح سافير عدم النظر في ذلك النص والعودة للموضوع فيما بعد.

**المادة ٨**: اقترح سينغر تثبيت كلمة overall قبل كلمة responsibilities أو حذفها وإضافة التالي بعد external threats:

as well as responsibility for overall security for the purpose of safeguarding public order and internal security of Israelis.

**أبو علاء**: سنعود لها فيما بعد.

**المادة ١٢**: عارضوا ذكر Palestinian Authority، فاقترحت Palestinian Representatives، لكنهم لم يوافقوا أيضاً، ثم اقترحت: بعد كلمة between إضافة them:

and co-operation arrangements between them

**سينغر**: نوافق على representatives.

**المادة ١٢**: تمت إضافة to promote co-operation between + them

will include the constitution of

**المادة ١٣**: الجزء الأخير من الفقرة ١٣ تمت إضافته، سيفكرون في مسألة بقائه أو مصيره.

**المادة ١٤**: (الانسحاب من غزة ومنطقة أريحا) سنعود للمادة. وقد طالبوا بأن تكون أريحا مركز المجلس، وأكدوا على أن هذا شيء جوهري بالنسبة لهم، وأن موقفهم لن يتغير في هذا الشأن.

**الملحق (Annex) الخاص بغزة ومنطقة أريحا:**

**أبو علاء:** الانسحاب شيء جوهري بالنسبة لنا. نريد أن يرى شعبنا تقدماً ملموساً على الأرض.

**سافير:** إننا نتفهم ذلك بل ونوافق عليه. ولكن يجب أن نتبع خطوات عملية ناجحة مع تجنب الفشل وأي مشاكل أُخرى. هناك حاجة لاتفاق تفصيلي يغطي كافة الجوانب، بما في ذلك الجانب الاقتصادي، وإذا لم نتبع ذلك فسنواجه مشاكل. إذا ما تسلمتم المسؤولية دون إعداد فستكون هناك احتفالات لمدة ثلاثة أيام تتبعها ثلاث سنوات من الفوضى (تدخل سينغر: الفوضى ستستمر لمدة أسبوع نضطر بعده لإعادة جيشنا).

**سينغر:** هناك تفاصيل حول التوقيت والبوليس والسلطات... إلخ. لا يمكن أن يتم ذلك بسرعة.

**أبو علاء:** نحن نتفهم ذلك، ولكن عامل الوقت أيضاً مهم بالنسبة لنا.

**سافير:** سنرى ما يمكن أن نفعله بشأن ذلك ونعود للموضوع.

**أريحا:** طلبوا إما أن يكون النص Jericho أو منطقة أريحا المتفق حولها (Jericho area agreed upon).

**فقرة ٣:** طلبوا إضافة:

And the scope and nature of the Palest. Authority

كما حاولوا تمييع صلاحيات السلطة الفلسطينية في غزة، حيث أوضحت أن لا مجال لذلك. سنعود لمناقشة هذا الموضوع فيما بعد.

**المعابر (passages):**

**سينغر:**

١ - لا نريد وجود نص حول التواجد الأجنبي أو الدولي.

٢ - لا نقبل أن تكون الجسور مع الأردن خارج سيطرتنا، نظراً لعامل الأمن.

**أبو علاء:** التواجد الأجنبي أو الدولي سيكون بموافقة الطرفين أنتم ونحن. أمّا بالنسبة لأريحا فلا معنى للانسحاب منها إذا ما تم استثناؤها من الجسور. الجسر يجب أن يكون تحت سيطرة مشتركة (common control) بالنسبة للأردن.

**سافير:** هذا غير ممكن على الإطلاق.

**محضر الاجتماعات (minutes of meetings)**

**سينغر:**

١ - بالنسبة للبنى التحتية نقترح حذفها.



**المادة ٨:** (بالنسبة للبوليس) البوليس يمكن أن يتضمن أشياء كثيرة بما في ذلك المخابرات ولا داعي لأي تفاصيل.

**تلخيص سافير:** هناك حوالي خمسة مواضيع أو نقاط في D.O.P. ما زالت معلقة.

١. قرارا مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، ٣٣٨.

٢. The Powers

٣. The Military Gov.

٤. Overall

٥. لغة مشتركة بالنسبة لغزة وأريحا.

**المنظمة وإسرائيل:** تم إملاء ترجمة فورية لمسودة بيان مقترح من قبل المنظمة.

**سافير:** لقد سبق وأن تسلمنا منكم نصين حول الموضوع، ومسألة اعتراف إسرائيل بالمنظمة مواقف جديدة واضحة، وليست مجرد تكرار لمواقف سابقة. إن ذلك يتطلب مخاطرة من قبل الجانبين، ويجب أن تغطى بشكل واضح في القرار ٢٤٢، وكذلك الانتفاضة والإرهاب والميثاق... وغيرها من الأمور التي حددناها في الوثائق التي سلمت لكم.

**أبو علاء:** ما هو تعليقك على البيان المقترح من قبلنا؟

**سافير:** هذا يعيدنا للوراء، ففيه تكرر المنظمة مواقفها السابقة وبغموض، دون النظر للمستقبل. ما من جملة في البيان تأتي بشيء جديد أو تخاطب المستقبل. إن المسألة ليست مجرد صياغة. إن الأمر يتطلب توجهاً جديداً يخلق عواصف للطرفين، ويؤدي في النهاية إلى علاقات جديدة ومستقبل نتطلع إليه. إن الاعتراف بالمنظمة يتضمن إشكالاً بل وخطراً على أي حكومة إسرائيلية، ولا أريد أن أنهي كلامي بتعليق متشائم، ولكن هذه هي الحقيقة، مع تقديري لنواياكم الإيجابية.

**انتهى الاجتماع الأول الساعة ١٧**

تم استئناف الاجتماع الساعة ١٩:١٥ في منزل آخر، حيث طلب الجانب الفلسطيني أن يبيّن الجانب الإسرائيلي النقاط التي يريدها بشأن النصوص المتعلقة بغزة ومنطقة أريحا.

**سينغر:** سأذكر النقاط التي نريدها:

١. مركز المجلس يجب أن يكون في أريحا (إمّا أريحا أو منطقة أريحا المتفق عليها).

٢. Israel shall implement accelerated withdrawal of Israeli Military III forces from..

٣. يضاف في نهاية الفقرة a ما يلي: تركيبة (structure) السلطة الفلسطينية ومجال عملها (scope and nature).

٤. بالنسبة للفقرة ٢ (عامل الوقت):

The two sides are determined to conclude and sign within three months of the signing and entry into force of the D.O.P.

اقترح الوفد الفلسطيني أن يتم الانسحاب الإسرائيلي كما هو وارد في نص الوثيقة الفلسطينية، بينما كرر الوفد الإسرائيلي ما ذكره في اجتماع الصباح بشأن ضرورة مراعاة عامل الوقت، والإعداد للانسحاب الإسرائيلي، وانتقال السلطة للفلسطينيين، وأن ذلك يحتاج على الأقل لعدة شهور. وفي النهاية ذكر الجانب الفلسطيني بأنه يأخذ علماً بالموقف الإسرائيلي، وأنه سيجري اتصالات بشأن ذلك، مع معارضته لذلك الموقف.

٥. السلطة على الجسور هي سلطة إسرائيلية، وإن اتفاق المرحلة الانتقالية سيغطي مسألة الجسور. بينما أكد الجانب الفلسطيني على ضرورة أن يتم التنسيق بين الطرفين بشأن الجسور، وأن هذه مسألة جوهرية. في النهاية اقترح سافير حذف الإشارة للمعابر مع الأردن ومصر بالاسم، والاكتفاء بكلمة المعابر (passages) قائلاً أنه سيجري اتصالات حول مدى تقبلها من جانب قيادته، وذكر الجانب الفلسطيني بأنه سيفعل نفس الشيء.

١. **المادة ٥:**

Each party may raise any issue for the negotiations of the

تضاف في بداية المادة.

٢. **المادة ٧:** تحذف ال التعريف (the).

٣. بالنسبة لانسحاب الحكومة الإسرائيلية العسكرية يبقى النص كما هو بدون إيضاحات في محضر الاجتماعات.

٤. Overall security of Israeli for the purpose of safeguarding their internal security.

٥. **المادة ١٢:** OK

**رفعت الجلسة** حوالي الساعة ٢٤ للانتقال للمنزل الأول، **وتم استئنافها** حوالي الساعة الواحدة صباحاً من يوم الأحد.



**أبو علاء:** تلوت الموقف الفلسطيني الجديد، بالنسبة لغزة وأريحا، بعد إجراء الاتصالات.

- The agreement will include comprehensive arrangements to apply in Gaza Strip and Jericho area subsequent to the Israeli withdrawal.
- Israel will implement and accelerate scheduled withdrawal from Gaza Strip and Jericho area, beginning immediately with the signing of the agreement on G.S. & Jericho, to be completed within a period not exceeding two months after signing the agreement.
- Cancel ref. To scope, nature and structure of Pales. Authority.
- Add: The issues of common interest will be negotiated/agreed upon.
- Without passages do they want to give me Bantustans
- Passages shall remain with ref. to Gaza-Jericho

Egypt, Jordan.

While: International forces may be cancelled on passages.

- Seat in Jericho should not be mentioned at all.

In The D.O.P. Article no. 8 shall remain the same cover all... security

**سافير:** أعتقد أن هذا غير مقبول وأن هذا سيكون بمثابة إغلاق لهذه القناة.

**أبو علاء:** لقد بذلت جهدي، كما أن الأخ أبو عمار بذل جهداً كبيراً، وهو يأمل أن تتفهموا موقفه.

**سافير:** أعتقد أن هذا سيؤدي إلى إغلاق القناة ونحن واثقون أنكم بذلتم جهدكم.

سنسافر غداً.

**أبو علاء:** سأغادر غداً مثلكم.

**انتهى الاجتماع الساعة ١:١٠ من صباح الأحد**

# مُلحق الفصل الثالث عشر
## رقم (١٠)

### محضر اجتماعات الجولة الثانية عشرة
### ١٩ - ٢٠/٨/١٩٩٣

٢٠/٨ الساعة ١٥:٣٠ فندق بلازا

تم توقيع إعلان المبادئ بالأحرف الأولى بعد الساعة الواحدة من صباح هذا اليوم.

**سافير:** من الضروري المحافظة على سرية ما جرى، فهذا موضوع حساس جداً بالنسبة لنا، إلى أن يأتي الوقت الذي تتحول فيه هذه القناة الخلفية إلى قناة أمامية. وخلال هذه الفترة، فمن المناسب استمرار اتصالات، مثلاً مع نبيل شعث، ونحن على استعداد أن نرسل أشخاصاً لمقابلته لاستمرار تلك الاتصالات معه، لأنها تشكل غطاء جيداً لهذه القناة.

**أبو علاء:** نحن نعرف حساسية الموضوع ونشارككم الرأي، حتى بالنسبة لنا فنحن نريد المحافظة على سرية هذه القناة لمواصلة أعمال اللجان.

**سينغر:** بالنسبة للنقاط السبع، الذي أعرفه أن النص بالعربية، فهل لديكم نص بالإنكليزية.

**أبو علاء:** حسناً لدينا ترجمة غير رسمية.

**سينغر:** هل يمكن أن تسلموا لنا النص المترجم، أي الترجمة.

**أبو علاء:** من الأفضل أن أقرأ الترجمة قراءة فقط (قرأتها بالسرعة الإملائية).

**سينغر:** لقد فهمت من مناقشاتك مع سافير وهيرشفيلد بأن مطلبنا بوقف الانتفاضة ترفضونه ولا تستطيعون تلبيته.

**أبو علاء:** الانتفاضة لا يمكن وقفها بقرار. أنظر ماذا يجري في مصر. الدولة تقرر ولكن هناك جماعات تعمل ضدها، لذا المسألة ليست مسألة قرار. من الضروري أن نعمل سوياً على الأرض لإقناع شعبنا، لا أن نتخذ قراراً يضعنا في مواجهة مع الشعب، فهذا لن يخدم السلام الذي نسعى له.

كما تلاحظ من النص الذي قرأته، أن هناك إشارة واضحة إلى الأمن والسلام. الانتفاضة هي شكل من أشكال مقاومة الاحتلال والظلم، يجب إزالة الأسباب التي

من أجلها اندلعت الانتفاضة.

**سينغر:** إننا غير مخولين الآن بمناقشة النص، ولذا فإننا نستفسر الآن، ولا نستطيع أن ندخل الآن في صياغات. هل هناك تاريخ معين يمكن أن تتوقف فيه الانتفاضة؟

**أبو علاء:** عندما يجري تقدم عملي وحقيقي في السلام على الأرض فإن الشعب بنفسه سيغير من تصرفاته، ولكن وقفها لا يتم بقرار، فالانتفاضة ليست هواية.

**سينغر:** هل يمكن أن تصدر تونس بياناً تدعو فيه لوقف الانتفاضة.

**أبو علاء:** لا هذا غير ممكن. الانتفاضة مستمرة لأن أسبابها مستمرة، وما لم يحدث تقدم ملموس على الأرض فهي مستمرة.

**سافير:** عندما تصبح المنظمة أمام الرأي العام الإسرائيلي هي ممثلة الشعب الفلسطيني، فقيادتها أيضاً يجب أن تتحمل مسؤولياتها. نحن لا نطلب منكم المستحيل مثل القول للشعب «كونوا سعداء» ولكن المنظمة لها تأثيرها على الشعب. فالبيانات التي تصدر في الضفة الغربية وغزة تقف المنظمة خلفها، فهي التي تصدر التعليمات. نحن نريد أن نحول جهود الشعب تجاه السلام، والمنظمة قادرة على أن تساهم في ذلك. نحن ندرك أن هناك «حماس» ولا نتوقع أن تسيطر المنظمة على كل شيء، ولكن من الممكن أن تصدر بياناً فحواه تحويل جهد الشعب من العنف إلى الإنتاج، إلى السلام.

**أبو علاء:** لا نستطيع أن نطلب من شعبنا وقف الانتفاضة لأنه كما قلت الأسباب ما زالت قائمة. يجب أن نصنع مستقبلاً للأطفال ونخرجهم من أوضاع الفقر، ونوفر فرص العمل في الأرض المحتلة. إن استمرار الاحتلال وتدهور الأوضاع هما أهم أسباب استمرار الانتفاضة.

**سينغر:** ألا يمكن أن تطلب المنظمة من الشعب أشياء إيجابية فحواها، بطريقة أُخرى، وقف الانتفاضة، مثل التوجه للعمل بدل حمل الحجارة، والتعاون بدل العنف؟

**أبو علاء:** لا مكان لهذا في البيان، فالبيان يشير للإرهاب ونحن ضده، ويشير للأمن ونحن معه، التقدم يجب أن يكون على الأرض. دعني أسأل سؤالاً: هل تريدون المنظمة ضعيفة أم قوية؟

**سينغر + سافير:** نريدها قوية.

**أبو علاء:** حسناً، دعنا نتفق على البيان الذي يحوي ضمانات لكم، وعندما



يحصل تقدم على الأرض فإننا تلقائياً سنطلب من شعبنا التوجه نحو البناء.

**سينغر:** نحن نريد أن نخبر شعبنا ونصارحه بأن إسرائيل تتفاوض مع م.ت.ف. بصفتها قائدة الشعب الفلسطيني، وهذا يعني أن على المنظمة أن تتحمل مسؤولياتها.

**سافير:** نحن نريد أن نعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يتطلب أن تؤثر المنظمة بشكل مباشر على الرأي العام الإسرائيلي قبل هذا الاعتراف. بكلمة أُخرى إن البيان المطلوب يجب أن يكسر الحاجز النفسي ما بين الرأي العام الإسرائيلي وبين م.ت.ف. نحن نريد أن نغير سياسة إسرائيل ونريد أن تساعدونا في ذلك. لقد قال بيريس في حفل التوقيع بأنه ما من أحد يريد أن يرى استمرار الصراع، وأن مستقبلاً أفضل من حاضرنا يجب أن نسعى لتأمينه لأطفالنا وللأجيال المقبلة.

**أبو علاء:** بالنسبة للبيان، إنكم تعرفون المنظمة جيداً. لقد تم تغيير دراماتيكي في سياسة المنظمة وتوجهاتها الجدية نحو السلام، ويجب ألاّ تحملوها أعباء من شأنها إضعافها. من المستحيل وقف الانتفاضة بقرار وأنتم تعرفون ذلك. إن البيان الذي قرأته كاف جداً ويلبي طلباتكم، الطريق الوحيد لوقف الانتفاضة هو إزالة الأسباب: الاحتلال، الهيمنة، التدهور الاقتصادي.

**سينغر:** هل يمكن أن تقولوا بأن استمرار الانتفاضة لا يتماشى مع إعلان المبادئ الذي اتفقنا عليه؟

**أبو علاء:** الانتفاضة ليست بناية يمكن هدمها، ولكن يمكن أن نضيف في البيان بأننا ندخل مرحلة جديدة مثلاً.

**سينغر:** إنني أستفسر، من الواضح أنكم قد أعددتم واجبكم المنزلي (Homework) أمّا نحن فلم نفعل ذلك، ولكن ماذا يمكن أن تضيفوا في البيان؟

**أبو علاء:** إشارة مثلاً لدخولنا مرحلة إعادة البناء والتطور الاقتصادي والتعاون، أو أي شيء من هذا القبيل. ليس من صالحكم، ولا حتى من صالحنا، أن نطالب بوقف الانتفاضة حتى لا نخدع بعضنا.

**سينغر:** لقد تأثرت كثيراً بخطابك في الافتتاح، هو يحتوي كلمات وعبارات يمكن ذكرها في البيان. إن وثيقة إعلان المبادئ مليئة بتعابير مفادها السلام والتعاون، فلماذا لا تستطيع المنظمة أن تقول أوقفوا الانتفاضة؟

**أبو علاء:** وثيقة إعلان المبادئ هي بمثابة خطوة جوهرية نحو السلام وتعكس التحول في سياسة المنظمة، فالبيان الحالي والوثيقة يكفيان.

**سينغر:** أرجو أن تتفهموا مطلبنا، لقد سبق أن أشرتم في بيان في القاهرة،

وآخر في جنيف، للإرهاب، ألا يمكن أن تكرروا تلك الإشارة في البيان؟

**أبو علاء**: إن موقفنا من الإرهاب لم يتغير، والنص الوارد في البيان المقترح واضح ويغطي ما ذكرت.

**سينغر**: لقد سبق وأن أخبرت سافير بمسودة بيان آخر يتضمن نقاطاً حول المواضيع والأسئلة التي وجهناها لكم، هل يمكن أن أحصل على نسخة من تلك المسودة؟

**أبو علاء**: سأقرأها (قرأتها بالسرعة الإملائية).

**بعد القراءة**: هذه أفكار من جانبنا، وأرجو أن تأخذوا بعين الاعتبار أن ما تحتاجونه ليس مجرد ورقة، وليس الضغط على م.ت.ف. إنكم بحاجة لمنظمة قوية. إن الامتحان الفعلي هو تعاوننا وتنفيذ إعلان المبادئ. كل منا قد يخطئ، ولكن يجب أن ننسق.

أقترح أن يلتقي أبو مازن وبيريس، وأن يتفقا على نص، لأن هناك أشياء لا أستطيع الإجابة عليها، وبعدها يتم لقاء مع الرئيس عرفات.

**سينغر**: بيريس لن يدخل في إعداد نصوص، هذا من واجب الخبراء ونحن ما زلنا نستكشف الأمور.

**سافير**: إن من مصلحتنا أن نعزز وندعم م.ت.ف. وهناك أشياء كثيرة يمكن أن نفعلها، مثل تعزيز علاقاتكم مع أوروبا، وفتح علاقات مع أميركا، وإنشاء لجان في مجالات الاقتصاد وغيرها... وهذا يتطلب أن يقتنع رابين بأن المنظمة قد تغيرت وأصبحت شريكاً في عملية السلام.

من المفهوم الآن أن لديكم الاستعداد لإصدار بيان، وهذا ما سأخبر به رابين وبيريس، وسأنقل وجهة نظركم والأمر يحتاج لمتابعة. من المتوقع ألاّ يحدث تغيير في تركيبة وفدنا للتفاوض حول مسألة البيان وسنخبركم بالتطورات.

**أبو علاء**: نحن نفهم بعضنا البعض وسننتظر رداً منكم.

**سافير**: إن لقاء بين بيريس وأبو مازن ليس لقاء تفاوض، إنه لقاء اتخاذ قرار. ومن الأفضل أن نتابع الموضوع كما فعلنا بالنسبة لوثيقة إعلان المبادئ، وأن نستمر في استخدام قناة النرويج.

**سينغر**: لنفرض أن قيادة م.ت.ف. قد عادت إلى غزة، هل سيكون عرفات هو مثلاً رئيس المجلس، أم سيحرك الأمور دون أن يكون رئيساً للمجلس؟

**أبو علاء**: لا أعتقد أنه سيكون رئيس المجلس، هو الذي يحدد دوره، ولكنه المرجعية لكل النشاطات.



**سينغر**: هل ستكون المنظمة هي الحكومة، هل ستكون أنت مثلاً مسؤولاً عن المالية؟

**أبو علاء**: إنني حتى لم أسأل نفسي هذا السؤال. بالتأكيد فإن المنظمة ستحرك الأمور، ولكن كيف؟ لا أدري على وجه التحديد، وإن كانت لديكم أفكار فأرجو أن تخبرونا بها.

**سينغر**: من الممكن أن يكون هناك جسم مسؤول عن الأعمال الواردة في وثيقة إعلان المبادئ، ولكن المنظمة لها مسؤوليات أكبر، بما في ذلك العلاقات الخارجية، وهذا يعني أن يكون هناك جسمان، وهذه مجرد أفكار.

**أبو علاء**: المنظمة مسؤولياتها أوسع بكثير من المجلس المشار إليه في وثيقة إعلان المبادئ. نقترح مثلاً، وهذا مجرد فكرة، عقد مجلس وطني في غزة كي تصبح قرارات المجلس متناسقة مع ما هو وارد في وثيقة إعلان المبادئ.

**سافير**: إننا نعرف أن عرفات هو الذي سيكون المحرك وسيكون السلطة، ولكن لا يمكن نقل كل أجهزة الدولة إلى غزة، فالمنظمة لها أجهزة دولة. ولربما سيكون لعرفات مركز في غزة ومركز في الخارج، كيلا نخلط ما بين الفترة الانتقالية والفترة النهائية. إن هذه مجرد أفكاري.

**سينغر**: إننا بحاجة لنفكر معاً حول هذه المواضيع.

**سافير**: إنني لم أسأل أحداً حول موضوع عقد اجتماع للمجلس الوطني، وأعتقد أن هذا أمر غير سهل.

**أبو علاء**: إذا كانت م.ت.ف. في غزة، فإنها ستسهل أكثر تنفيذ ما اتفقنا عليه في وثيقة إعلان المبادئ.

**سافير**: هناك أشياء كثيرة يجب أن نفكر فيها معاً.

**انتهى الاجتماع**

# صُوَر



في أوسلو، ١٨/٨/١٩٩٣م



حفل توقيع اتفاق إعلان المبادىء بالأحرف الأولى، بحضور وزير خارجية النرويج جوهان يورغن هولست الذي يتوسط رئيسي الوفدين الفلسطيني أبو علاء، والإسرائيلي أوري سافير.



شمعون بيريس، وزير خارجية إسرائيل، الذي تلتقط له أول مرة صورة مع مسؤول فلسطيني.



بعد توقيع الاتفاق، هولست يصافح معاً كلاً من أبو علاء وأوري سافير.





أبو علاء ويوئيل سينغر وبينهما الوسيطان النرويجيان يستمعون معاً إلى الكلمات المتبادلة بعد توقيع الاتفاق.



بعد توقيع الاتفاق.





أبو علاء يلقي كلمة بعد توقيع اتفاق إعلان المبادىء.





بعد توقيع الاتفاق، حديث بين أبو علاء وبيريس بحضور وزير خارجية النرويج وتيري رود لارسن.



من اليمين أوري سافيرو وجوهان يورغن هولست وأبو علاء.



بعد عام من توقيع اتفاق إعلان المبادىء، أبو علاء وأوري سافير في منطقة هولمن كولين بارك بين الثلوج (ذكرى العمل الشاق).



على الثلوج، مرور عام بعد توقيع الاتفاق.





لحظة تاريخية: الرئيس عرفات، محسن إبراهيم، أبو مازن، أبو علاء، ياسر عبد ربه، حسن عصفور، بعد استكمال المحادثات الهاتفية الطويلة التي جرت بين تونس واستوكهولم لحل جميع القضايا المتبقية.



لحظة تاريخية أُخرى: الرئيس عرفات ووزير خارجية النرويج هولست وتيري رود لارسن وزوجته منى وأبو علاء، في زيارة قام بها هولست لاستطلاع حقيقة موقف الرئيس عرفات من المفاوضات ومن الاتفاق والتفويض المعطى لأبو علاء والوفد المفاوض.



عام بعد توقيع الاتفاق: أبو علاء وأوري سافير يعلنان بالمداعبة انتهاء دور تيري رود لارسن من المفاوضات المتعددة الأطراف.



لجنة المياه، بمشاركة كل من أبو علاء ود. يوسف صايغ في فيينا.





مداعبة أبو علاء وسافير لتيري رود لارسن.



بعد أن مُنح أبو علاء وسافير الوسام الملكي النرويجي (أعلى وسام في النرويج) تقديراً لجهودهما.



مصافحة بين أبو علاء وسافير بعد تلقي الوسام الملكي النرويجي.

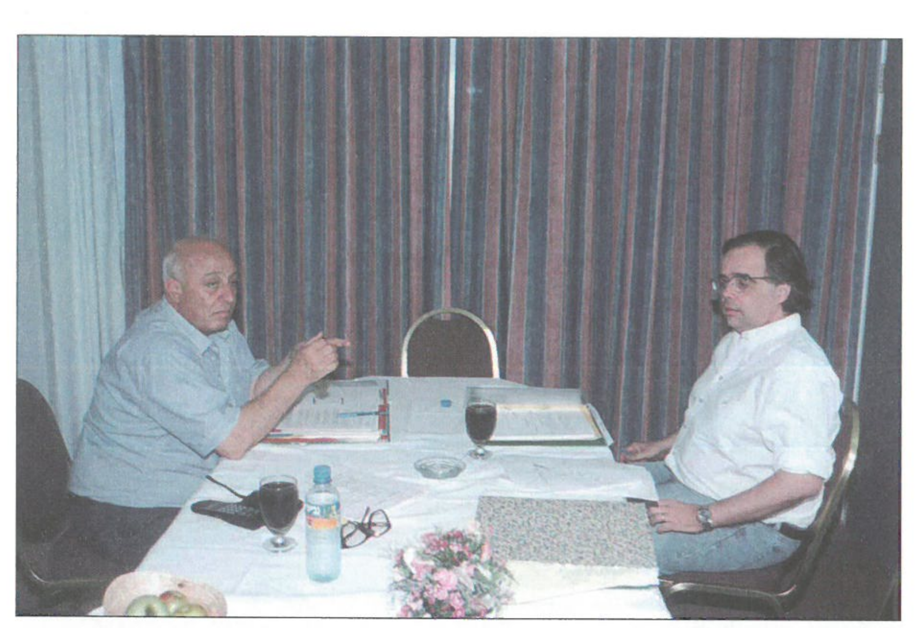


أبو علاء وأوري سافير يوقعان بالأحرف الأولى، في قصر القبة في القاهرة، الفصل المتعلق بالمعابر من الاتفاق الانتقالي (أوسلو) برعاية وحضور الرئيس حسني مبارك، الرئيس عرفات، شمعون بيريس، فيصل الحسيني، ياسر عبد ربه، نبيل شعث.





لقطة تذكارية بعد توقيع الاتفاق الانتقالي في القاهرة.



أبو علاء وأوري سافير في أثناء مفاوضات طابا بشأن الاتفاق الانتقالي المرحلي.



باريس - وزارة الخارجية الفرنسية، أبو علاء وأبراهام شوحط وزير المالية الاسرائيلية بعد توقيع اتفاق باريس الاقتصادي برعاية وحضور السيد ميشيل جوبيه وزير الخارجية الفرنسي، رئيس وزراء فرنسا الأسبق.



تبادل وثائق اتفاق باريس الاقتصادي بين أبو علاء وأبراهام شوحط.





أبو علاء يصافح شوحط بعد توقيع الاتفاق الاقتصادي.



الفريق الفلسطيني للمفاوضات الاقتصادية، أبو علاء، أمين حداد، عاطف علاونة، محمد أبو كوش، وآخرون مع أبراهام شوحط.







مشاهد تذكارية خلال توقيع الاتفاق الاقتصادي.





على الطائرة الملكية المغربية، في الطريق إلى واشنطن للاحتفال بتوقيع اتفاق أوسلو.



جلسة محادثات في دافوس - سويسرا: الرئيس عرفات، أبو علاء، نبيل شعث، ومن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريس، أوري سافير، يوئيل سينغر، آفي غيل.



أبو علاء ويوسي ساريد.



واي ريفر ـ من اليمين: مجلي وهبة، أبو علاء، أريئيل شارون، أبو مازن.

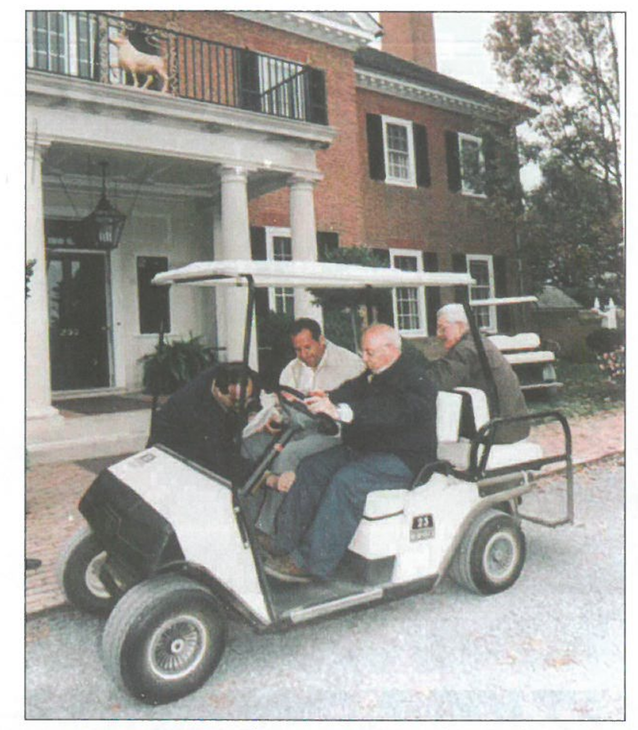




الرئيس مبارك، الرئيس عرفات، أبو علاء، إيهود باراك، دافيد ليفي.



الرئيس كلينتون، أبو علاء، حسن عصفور، شلومو بن عامي، محمد دحلان.

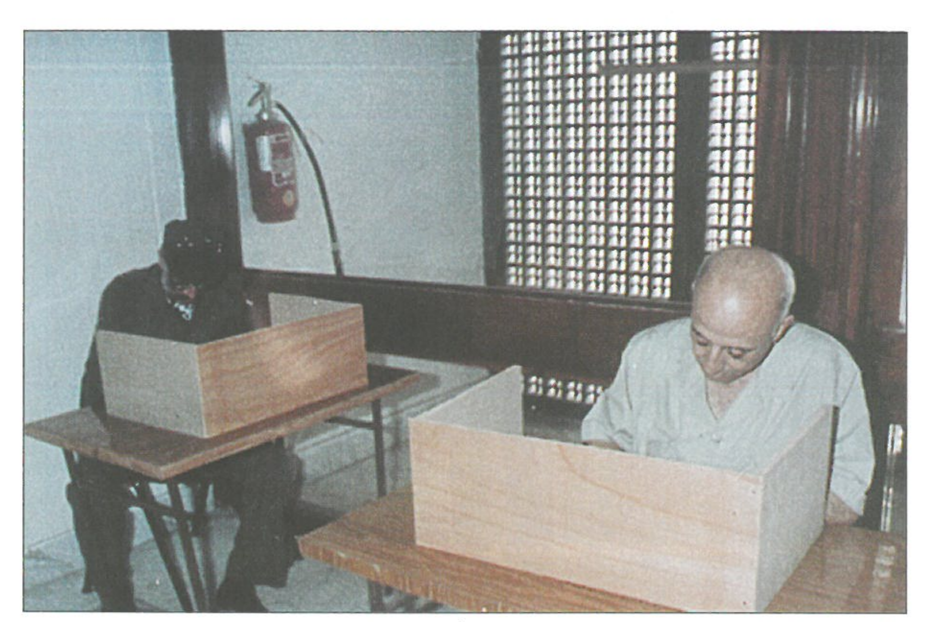


واي ريفر: أبو علاء، أبو مازن، مجلي وهبة، أحمد الطيبي.



القدس: دنيس روس، علاء، أبو علاء، أوري سافير، عوديد عيران.

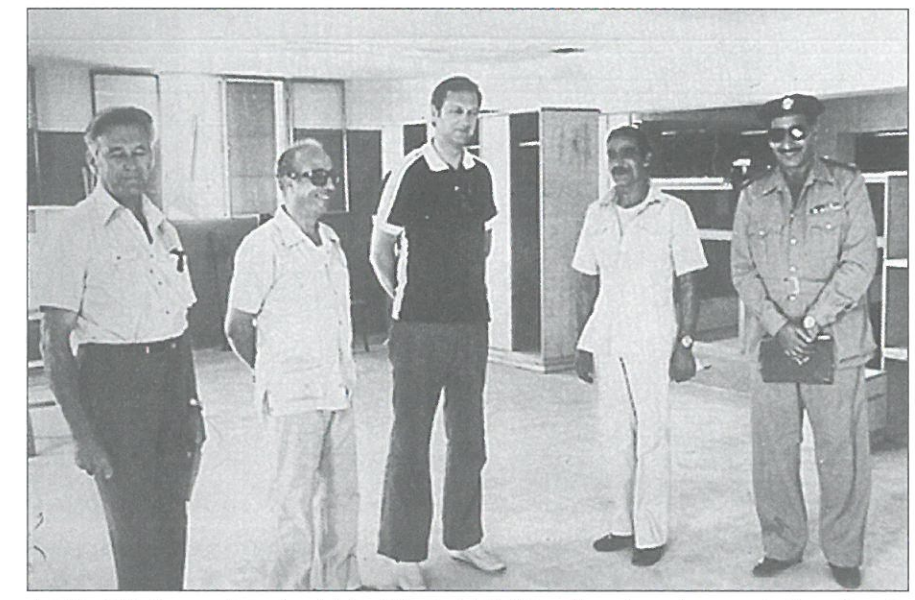




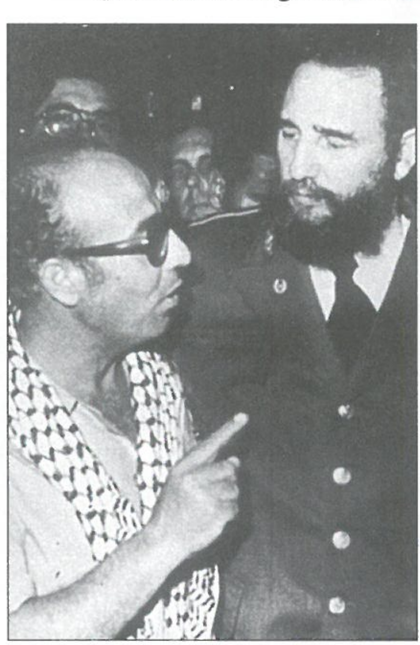
مؤتمر حركة «فتح» سنة ١٩٨٩: الرئيس عرفات وأبو علاء يمارسان حقهما الانتخابي لانتخاب قيادة الحركة.



البيت الابيض - واشنطن سنة ١٩٩٥: أبو علاء يصافح الرئيس كلينتون.



وزير خارجية النرويج هولست، أبو علاء سنة ١٩٧٩، في أثناء زيارة هولست إلى بيروت لتفقد القوات النرويجية في الجنوب اللبناني، وكان هولست حينها نائباً لوزير الدفاع النرويجي.
أعطت زوجة السيد هولست هذه الصورة بعد وفاته لأبو علاء، وكانت هذه الزيارة لمعامل صامد. وفي الصورة إلى جانب أبو علاء، يظهر هولست وأبو صلاح ومحمود بكر حجازي.



أبو علاء مع فيدل كاسترو، خلال مهرجان الشبيبة العالمي سنة ١٩٧٩.





أبو علاء مع الرئيس عرفات.



مشاورات جانبية بين أبو علاء والأخ أبو عمار في أثناء مؤتمر «فتح» سنة ١٩٧٩.

## أحمد قريع (أبو علاء)

- مواليد أبو ديس/ القدس سنة ١٩٣٦.
- التحق بصفوف حركة "فتح" منذ انطلاقتها سنة ١٩٦٥.
- تولى مسؤولية العمل الاقتصادي منذ سنة ١٩٧٠، والدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٨٢.
- انتُخب عضواً في اللجنة المركزية لحركة "فتح" سنة ١٩٨٩.
- ترأس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات أوسلو سنة ١٩٩٢، والمفاوضات المتعددة الأطراف بعد ذلك، ووقّع اتفاق أوسلو بالأحرف الأولى سنة ١٩٩٣.
- عُيّن وزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة ومديراً عاماً لـ "بكدار" بعد قيام السلطة الوطنية سنة ١٩٩٤ حتى سنة ١٩٩٦.
- انتُخب عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس وانتخب رئيساً له منذ سنة ١٩٩٦ حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.
- عُيّن رئيساً لمجلس الوزراء الفلسطيني في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

## "مفاوضات أوسلو"

كتب عديدة ظهرت وروت قصة مفاوضات أوسلو، لكن أحمد قريع (أبو علاء) يؤلف كتابه الخاص، ويقدم للقارىء روايته. فهو يملك، بحكم دوره في المفاوضات، رصيداً لا يملكه سواه، ويروي ما لا يعرفه الآخرون. وروايته هي التي تؤكد صحة الروايات الأخرى، وهي التي تحسم الجدل، إذا نشأ، حول هذه المسألة أو تلك.

**بلال الحسن**



ISBN 9953-453-08-X
9 799953 453087

$ 15.00